كنعان مكّية

جمهورية الخوف



مكتبة
الفكر الجديد

منشورات الجمل

كنعان مكّية

جمهورية الخوف

منشورات الجمل



Kanan Makiya (Samir al-Khalil): *Republic of Fear*
© Kanan Makiya, 1991

كنعان مكّية: جمهورية الخوف، الطبعة الأولى
كافة حقوق النشر والاقتباس باللغة العربية
محفوظة لمنشورات الجمل، بيروت - بغداد ٢٠٠٩
تلفون وفاكس: ٦٦٨١١٨ ١ ٠٠٩٦١، ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ - بيروت - لبنان

© *Al-Kamel Verlag* 2009
Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: info@al-kamel.de



مقدمة طبعة ١٩٩٨

في ١٨ آب ١٩٩٤، وقبل ستة أسابيع من شروعه في إعادة نشر قواته المسلحة لكي يجعل العالم يعتقد بأنه على وشك القيام بما لا يعقل - فيغزو الكويت مرة ثانية - أصدر الرئيس صدام حسين القرار ١٠٩ الذي ينص على ما يلي: «استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من الدستور العراقي أقر مجلس قيادة الثورة بأن... الأشخاص الذين يكررون ارتكاب الجريمة التي قطعت بسببها أكفهم ستكوى جباههم بخطين متقاطعين على هيئة علامة ضرب. على أن يبلغ طول كل خط منهما سنتمتراً واحداً وعرضه مليمتر واحد»[١]. والجرائم التي بترت بسببها أكف هؤلاء هي جرائم السرقة والهروب من الخدمة العسكرية. وبذلك قدم الكي بالميسم الحديدي المحمر، في عراق صدام حسين لما بعد حرب الخليج، على أنه شكل جديد من أشكال المعاقبة على هذه الجرائم.

فأحيل الجنود الهاربون من الخدمة العسكرية وسارقو السيارات إلى المحاكمة بناء على القرارات الجديدة. إذ كانت الصحف العراقية تتناقل أخباراً مفادها أن ستة وثلاثين ألفاً من السيارات جرت سرقتها في عام ١٩٩٣، وكان العديد منها قد سرق من شوارع بغداد الرئيسية في وضح النهار[٢]. وحدث كل هذا في دولة بوليسية كانت تتفاخر بهبوط معدل الجريمة في ظل نظامها منذ أواسط السبعينات على وجه الخصوص[٣].

وجرت صياغة القرار بمصطلحات عمومية بحيث: إن سرقة ما قيمته اكثر من ٥٠٠٠ دينار عراقي - أي بما يساوي، تقريباً، ١٢ دولاراً في عام ١٩٩٤ - من قبل أي شخص ما لم يكن قاصرا، تجعله عرضة للوقوع تحت طائلة العقاب في العراق ببتر الكف عن المرة الأولى وبالوسم على الجبين عن المرة الثانية. ولكن، مما لا ريب فيه أن خطأ ما قد حصل في حالة (علي عبد علي) لأن كفه بُترت ووُسمت جبهته بعلامة



ضرب في الوقت ذاته. وجريمته كانت: سرقة جهاز تلفزيون مع ٢٥٠ ديناراً عراقياً (أي ما قيمته ٥٠ سنتاً في ذلك الوقت). وقد تم عرض (علي) من على شاشة التلفزيون العراقي في ٩ أيلول ١٩٩٤، وهو لا يزال تحت تأثير المخدر في المستشفى بذراعه الملفوفة بضمادات طبية مع لقطات مقربة لجبينه الموسوم[٤]. وأكد القرار على ضرورة الوسم بالكي في المستشفى نفسه الذي بترت فيه الكف من الرسغ، مع ضرورة أن يكون الوسم بسبب معاودة ارتكاب الإثم الذي يبدو جلياً أن علياً لم يقترفه.

واستناداً إلى شهادات عسكريين تمكنوا من الفرار إلى الكويت في عام ١٩٩٤، فإن ما يقرب من ألفي جندي كانت قد أجريت لهم عمليات وسم على الجبين. كما أن محطة إذاعية للمعارضة الكردية تبث من شمال العراق، أذاعت بأن ثماني مائة جندي بجباه موسومة تم إلقاء القبض عليهم من قبل قوات كردية قرب حدود منطقة الملاذ الآمن شمال العراق[٥]. وبغضّ النظر عن كون هذه الأرقام دقيقة أم لا، كان من الواضح أن هذه العقوبات لم تكن من الأمور الهامشية.

لقد تزايد عدد السبل التي كانت الدولة تشوّه عن طريقها أجساد مواطنيها بشكل علني. وطبقاً للجرم، تكوى جباه الآثمين بخط أفقي يتراوح طوله من ثلاثة إلى خمسة سنتمترات، أو بدائرة بالإضافة إلى الوسم بعلامة الضرب (×) الموضحة في القرار ١٠٩. ويلقى بعض الهاربين من الجيش والمتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية معاملة خاصة: إذ كان الجزء الخارجي من صوان أحد الأذنين يقطع بسبب اقتراف الجرم لأول مرة؛ أما معاودة اقتراف الجرم فتنتهي ببتر الأذن الأخرى مع كي على شكل دائرة على الجبين. (وادّعت إشاعة غير مؤكدة وردت من داخل العراق بأن كلمة «جبان» كانت تكوى بها جباه بعض الأشخاص كذلك، بين خطين أفقيين من ثلاثة إلى خمسة سنتمترات طولاً). في حين كان لا ينفذ بالجندي حكم الإعدام إلا بعد إلقاء القبض عليه هارباً للمرة الثالثة. وكان هذا تعديلاً للوضع قبل إقرار هذه القوانين الجديدة، فقد كانت مواجهة فرقة الإعدام هي عقوبة الهروب العاجلة التي لا تقبل الجدل. وتتغير طبيعة الجريمة والعقاب باستمرار في عراق صدام حسين.

وكان ردّ فعل العراقيين العاديين إزاء القرارات الجديدة غير مسبوق أيضاً. إذ قام رجلان ممن قطعت آذانهم بالانتحار في وسط بغداد في الشهر العاشر من عام ١٩٩٤[٥]. وبعد قتل طبيب في مدينة الناصرية الجنوبية على يد شخص مقطوع الأذن، واجتياح مراكز القيادة لحزب البعث في مدينة العمارة من قبل حشد من المواطنين



الذين قطعوا آذان المسؤولين البعثيين ممن استطاعوا القبض عليهم، قام عدد من الأطباء بالإضراب احتجاجاً على تنفيذ العقوبات الجديدة[7]. ولأنه قد تم تهديدهم بقطع آذانهم، أوقف الأطباء إضرابهم وعندها صدر، على الفور، القانون ١١٧ موجهاً لكل من يحترف العمل الطبي. إذ هدد بالبتر الفوري لأذن كل من ساعد على إجراء عمليات جراحية لتجميل أي جزء من أجزاء البدن المشوه طبقاً للقرارات الرسمية النافذة. وتنتهي صياغة القانون بإقرار مريب بالسخط الشعبي: إن «آثار» عقوبة بتر الكف أو الأذن والوسم بالكي «ستزال من قبل [الدولة] إذا ما قام المعاقبون بنشاطات وطنية وبطولية»[8].

أشكال القسوة المتغيرة

منذ فراغي من كتابة «جمهورية الخوف» في عام ١٩٨٦، استحال مهجع الرعب والمقصود به عراق صدام حسين، شيئاً ليس بإمكان أبشع مخيلة أن تظفر به. وكتاب «جمهورية الخوف» هو عن الكيفية التي أصبحت فيها قصص مرعبة كهذه المعيار السائد في بلد عادي من البلدان النامية. وهو يصف كيف ظهر إلى الوجود عالم كافكوي جديد، حكم وشدد قبضته من خلال الخوف. وفي هذا العالم، أصبح المواطن النموذجي مخبراً. وشغلت الأكاذيب و«التقصي» الخطاب الشعبي إلى حد الاستغناء عن أي شيء آخر. إن الخوف، كما يحاجج الكتاب، لم يكن أمراً ثانوياً أو عرضياً، مثلما في أغلب الدول «العادية»؛ بل أصبح الخوف جزءاً تكوينياً من مكونات الأمة العراقية. كما طور البعثيون سياسة الخوف إلى ما يشبه الصيغة المخادعة بحيث تخدم في النهاية الغاية المنشودة لشرعنة حكمهم من خلال جعل أعداد كبيرة من الناس مشاركين في عنف النظام. وتبدأ المشكلة الرئيسية للعنف البعثي من إدراك أن مئات الآلاف من الناس العاديين تماماً كانوا متورطين فيه باستمرار. وفي أغلب الحالات لم يكن لهؤلاء خيار مع هذا الأمر. مع ذلك، ينبغي أن يكون ما يقومون به مبرراً، وينتهي إلى شرعنة نظام ليس بالإمكان أن نضع اللوم في ظهوره على أي من الغرباء عن البلاد.

إن حزب البعث العراقي ظاهرة محلية بالكامل، ولا يمكن تفهم طول حكم البعثيين إلا على خلفية الإذعان أو الرضوخ لسلطتهم - إلى أن جاءت حرب الخليج في ١٩٩١ وغيّرت كل شيء. وهذا هو الجزء الأكثر إثارة للقلق من الواقع الذي يحاول هذا الكتاب التعامل معه.



على ذروة من النظام العقابي يتربع العذاب. لذا فإن معضلة الحداثة في العراق، كما حاولتُ أن أبيّن، أصبحت تتعلق بالتأقلم مع دولة مؤلفة من مواطنين من المرجح تماماً تعرضهم للتعذيب في ظل ظروف معينة. ففي عشية اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، في أيلول ١٩٨٠ - وقد تهيأت مع بعضها البعض عوامل مختلفة لمنظومة جديدة - هيمن صدام حسين على نظام غيّر كل المعايير المؤثرة على العنف المنظم من قبل المجتمع والدولة في البلاد. فقد خضع التوسع في وسائل العنف - من جيش، وشرطة، وأجهزة أمنية، وشبكات من المخبرين، والمليشيا الحزبية، وبيروقراطيات الدولة والحزب - إلى انقلاب نموذجي: فتحولت الوسائل إلى غايات، وأصبح استئصال المعارضين وممارسة القوة الغاشمة، غايات مريعة في حد ذاتها، متخطية بغباء الحدود التي كانت تقف عندها فيما مضى. «إن الحرب، أية حرب، وليس مهماً ضد من تكون، ما هي بنتيجة غير متوقعة لنمو مطلق العنان في وسائل العنف، خصوصاً عندما تكون على درجة من التنظيم بحيث تساوي وببساطة بين جماهير الناس في إرهابها لهم»(٩).

لقد كتبت تلك الكلمات في فصل عن الحرب العراقية الإيرانية عنوانه «الكارثة النهائية». وباستذكار ما مضى فإن اختيار الكلمات كان مؤسفاً، لأنه حتى الكارثة الأعظم والتي كانت في طور الإعداد - اجتياح، واحتلال، وضم الكويت - يمكن أن ألخص اليوم منطقها الصارم بالكلمات نفسها تماماً. فالدافع الداخلي نفسه الذي كان فاعلاً في أيلول ١٩٨٠، كان فاعلاً أيضاً في آب ١٩٩٠. في حين أن المنظومة التي بلغت اكتمالها عشية الحرب العراقية الإيرانية بقيت سليمة خلالها. على أية حال، لم يعد العنف الذي أطلق له العنان تحت السيطرة. إذ كادت التقدمات الإيرانية في ميدان المعركة في السنوات الأولى من الحرب أن تطيح بصدام حسين لو لم يهرع الغرب لمؤازرته (من خلال السماح له ببناء ترسانة من الأسلحة الكيماوية، أسلحة الدمار الشامل الحاسمة التي ضمنت انتصار العراق في حربه على إيران، وأصبحت بعد ذلك مسألة مثيرة للخلاف في حرب الخليج ١٩٩١). على أية حال، لم تتعرض سلطة الرئيس العراقي داخل العراق وعلى العراقيين (باستثناء الأكراد) للتهديد طوال الثمانينات.

ولم تثمر الحرب العراقية الإيرانية بشيء، فالمطحنة البشرية لثماني سنوات استمرت على المنوال نفسه الذي ابتدأت به. ثم انتهت الحرب بشروط كانت مرضية



للعراق. لكن، هل توقف العنف، أو خفّت حدته؟ على العكس من ذلك: إذ عاد إلى سيرته المعهودة مثلما كان يفعل عادة منذ ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠ وهي السنة التي اندلعت فيها الحرب. ففي اليوم التالي لسريان وقف إطلاق النار، ألقت المقاتلات العراقية قنابل كيماوية على القرى الكردية. وقضى عدة آلاف من المدنيين المساكين نحبهم في الفترة ما بين ٢٥ و٢٧ آب ١٩٨٨، حيث كانوا ضحايا حملة حكومية للإبادة الجماعية للأكراد كانت قد بدأت فعلياً في شهر شباط ١٩٨٨، بعد أن تأكد النظام منذ زمن طويل بأنها كانت الوسيلة المثلى لكسب الحرب[١٠]. ولقد تواصل الاعتداء العسكري تحت اسم «عمليات الأنفال» طوال شهر أيلول. وأحسب أن عدد القتلى الإجمالي في عمليات الأنفال يقرب من مائة ألف إنسان[١١]. وهنالك قصص مرعبة بالفعل. إذ ظهرت تقارير لمنظمة العفو الدولية في عام ١٩٨٩ عن مئات من الأطفال الذين اقتلعت أعينهم لإجبار ذويهم البالغين على الإدلاء بالاعترافات[١٢].

ومنذ عام ١٩٩٠ اتخذت منظمات حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان خطوات رئيسية لأرشفة وتوثيق وتسجيل انتهاكات البعث العراقي، التي وصفها ماكس فان دير ستويل، وهو مقرر لجنة تعمل لحساب الأمم المتحدة بشأن العراق، على أنها لا تصدر إلا عن «شخصية خطرة بامتياز - ومن الخطورة بحيث لا يوجد إلا القليل ممن يناظرها منذ الحرب العالمية الثانية»[١٣]. لقد كان عالم البعث العراقي عالماً كافكوياً في عام ١٩٨٠، غير انه أمسى أكثر غرائبية منذ عام ١٩٩٧.

ولكن ليس هنالك ما هو غير مفهوم بشأن هذه الغرائبية. إذ تتغذى القسوة على نفسها وتنمو باضطراد. فلها شكل وحياة، وتحتذي النماذج، وتطيع قوانينها الخاصة، ولها تاريخها الخاص بها. أما كيف تتطور القسوة في الدولة، أو لماذا تكون ردة فعل أولئك الخاضعين للقسوة المقننة رسمياً على نحو مختلف في مراحل مختلفة من حياتهم، فهما السؤالان الأكثر ارتباطاً بالقضايا الأكثر جوهرية في عالم السياسة. إذ إن انتهاج سياسة التشويه الجسدي، على سبيل المثال، قد نجم عن التراث البعثي الذي ترسخ منذ فترة طويلة قبل أن يعلن صدام حسين عن قوانينه العقابية لسنة ١٩٩٤. ويسرد كتاب «جمهورية الخوف» كيف تطور هذا التقليد من المحاكمات الوحشية علناً إلى التعذيب في ظل ظروف تامة السرية[١٤].

لقد أكدت محاكمات ١٩٦٩ العلنية (في الفصل رقم ٢) على سلطة دولة البعث



حديثة العهد عن طريق الإعداد لعروض متعمدة للقسوة المفرطة لكي يتمثل فيها عدم التوازن بين الضحية والجلاد. وحدث هذا في وقت كانت فيه الدولة ما تزال ضعيفة. أما بعد تلك الممارسات المبكرة، التي جرت جميعها إبان السنوات المريعة للحرب مع إيران (راجع الفصل الثامن)، فإن عدداً قليلاً جداً من العراقيين كانوا يحلمون بالاحتجاج العلني ضد العقوبات الفظة التي كانوا يخضعون لها باستمرار. وطوال عشرين عاماً، تقريباً، كان العراقيون يعلمون انهم يعيشون في دولة منحرفة قائمة على التعذيب، غير أن المعرفة بكل شيء أو القدرة على فعل أي شيء إزاء الإمكانية القمعية للدولة، إنما تكمن في حقيقة أن كل معارضة لها قد سحقت - وبكلمات أخرى، إنها تكمن في الصمت والسرية التامة التي أحاطت الآن جميع نشاطات الدولة. فلقد كان كل شيء سرياً قدر تعلق الأمر بالمعاقبة منذ الاعتقال إلى الاتهامات والتحقيق وانتزاع الاعتراف والمحاكمة والتوصل إلى قرار ثم تنفيذ حكم القرار. وحتى لو كانت هنالك جثة تحمل بوضوح دلائل التعرض إلى التعذيب كانت تعاد من دون تردد إلى العائلة في تابوت ممهور بختم السلطة. وهذه كانت هي قوانين اللعبة في نظام الدولة الفعال والاستثنائي الموصوف في هذا الكتاب.

وأخذ كل هذا يتغير عقب حرب الخليج عام ١٩٩١. إذ جهر العراقيون بأصواتهم وأدلوا بحكاياتهم على نحو غير مسبوق. وبالاستفادة من الهزيمة النكراء للنظام في تلك الحرب، ثاروا واجتاحوا ثلثي عدد محافظات البلاد، وسيطروا على مدن بأكملها لفترة تتراوح ما بين أسبوع إلى ثلاثة أسابيع. «لقد كسر حاجز الخوف» - مثلما يميل العراقيون إلى التعبير - في آذار ١٩٩١. وأقدم هؤلاء الناس الذين لم يعودوا يشعرون بالخوف على القيام بفعل لم يتوقع: إذ ناشدوا جيوش التحالف ذاتها التي أمطرت مدنهم بالقنابل لمدة ستة أسابيع لكي تساعدهم في التخلص من النظام الذي يحكمهم. ولم يكن لهذا الأمر من نظير على الإطلاق في السياسات العربية من قبل. حيث فتح نافذة واعدة لمجمل المنطقة مع هذا التحول المثير في الأولويات - ولكن لم يكن مقدّراً لهذا الأمر أن يتم. وذلك بسبب من أن المتمردين بقوا وحدهم مرفوضين من قبل أشقائهم العرب ومن قبل القادة الغربيين للتحالف الذي أخرج النظام العراقي من الكويت. ونتيجة لذلك تم سحقهم، وفي السنوات التي تلت لحظة الانتفاضة الجامحة تلك، رد النظام بالانكفاء على نفسه، وعاد إلى الصيغة التي أثبتت فاعليتها لخدمته في أيامه المبكرة: ألا وهي صيغة العروض العلنية البالغة الوحشية.



غير أن الاختلاف هذه المرة هو أن الاستبداد المطلق لجمهورية الخوف قد أخذ بالانهيار. فلقد كان الجنود العاديون يفرّون من جيش صدام حسين بأعداد قياسية. وكان العراقيون يجهرون بأصواتهم ويقصّون حكاياتهم مثلما لم يفعلوا من قبل. (وكان عليّ أن أطبع «جمهورية الخوف» تحت اسم مستعار؛ وهو ما لم أعد مضطراً إليه). وحتى المسؤولون السابقون، مثل المدير السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية وفيق السامرائي، أو رئيس أركان الجيش العراقي، نزار الخزرجي، فروا وانتقلوا إلى صفوف المعارضة لمجرد أن شرعوا بالعمل من شمال العراق (ناهيك عن ذكر هروب نسيبي صدام وابنتيه إلى الأردن في آب ١٩٩٥). على أية حال، صار مواطنو المدن من الطبقة المتوسطة يعرفون، أيضاً، ما معنى الجوع لأول مرة في حياتهم. وتغلّب اليأس على الجنوب الذي تزعّم انتفاضة آذار ١٩٩١ وهو يدفع الآن الثمن بسببها. لقد كان القانون والنظام ينهاران في بغداد. وفي ظروف كهذه، لم يعد فعالاً أو متاحاً قتل أو تعذيب كل شخص.

لذلك، يتناول كتاب جمهورية الخوف نظام دولة لم يعد موجوداً بعد حرب الخليج. فالحرب والانتفاضة التي جاءت على أعقابها، وسبع سنوات عجاف من الحصار والعقوبات الاقتصادية قد تكفلت بذلك. لا شيء في العراق الآن مثلما كان في ذروة الاستبداد المطلق للنظام والذي بلغ أوجه في السبعينات من القرن الماضي وهي الفترة الرئيسية التي تمّت تغطيتها في كتابي وحلّلتها في القسم الأول منه.

مع ذلك، لا يزال صدام حسين في السلطة - كدكتاتور قزم بالمعايير الغربية (بالمقارنة مع ستالين وهتلر). لكنه مع ذلك، هو الذي أنشأ نظاماً حديثاً مريعاً وحكم عن طريق الخوف. ولقد بقي فيما ذهبت مجموعة من أعدائه المرعبين الذين مضى وقت طويل على وفاتهم أو على ابتعادهم عن الإدارة (كآية الله الخميني، وجورج بوش [الأب]، ومارغريت تاتشر). وفي الواقع، لقد تحدى الزعيم العراقي تقريباً كل تنبؤ بخصوص التيقن بزواله الوشيك، ومن بينها التنبؤ العائد لي أوائل السبعينات.

«التعامل مع صدام حسين»

إن قوانين صدام حسين الجديدة والمروعة بخصوص العقوبات، جرى الإعلان عنها في آب ١٩٩٤، ولا علاقة لها بإرسال الرئيس كلينتون للطائرات والبوارج الحربية والقوات الأمريكية إلى الخليج في شهر تشرين الأول من ذلك العام. ولو كانت هنالك



علاقة ما لكانت مسألة مختلفة. على أية حال، لهذه القوانين علاقة ما بمسألة أن الرئيس العراقي كان، مع ذلك، متورطاً بلعبة المنازلة لاكتشاف من هو الأجبن مع الرئيس الأمريكي ومع المجتمع الدولي، اللعبة التي بلغت مرحلة النزاع المسلح في عشر مناسبات سابقة، على الأقل، منذ سريان وقف إطلاق النار عقب حرب الخليج[١٥].

لقد كان الاقتصاد العراقي في مأزق عميق لأربع سنوات، بسبب العملة المتضخمة، والأسعار المتصاعدة، والاقتطاع من المعونات الحكومية لدعم المواد الغذائية الرئيسية مثل الرز، والحنطة، والسكر. ورسمياً، كان الدينار العراقي لا يزال يساوي ثلاثة دولارات أمريكية، وهو معدل الصرف قبل العقوبات. لكن الدولار الأمريكي الواحد يمكن أن يصرف بشكل غير رسمي مقابل أربع إلى خمس مئة دينار عراقي[١٦]. إذ كان بالإمكان شراء أي شيء أو أي كان في العراق مقابل مبلغ زهيد. (وبالمصادفة، هذه ظروف مثالية لإحداث تغيير سلمي نوعا ما في النظام، لو كان هنالك من هو مهتم بذلك خارج العراق). كما لم تعد الشرطة قادرة على مجاراة المعدلات المتنامية لجرائم السطو والسرقة والاغتصاب. وفي محاكمة ١٩٩٢ للسيطرة على قوى السوق، احتجز صدام حسين ٥٥٠ تاجراً من تجار بغداد البارزين بتهم الاستغلال؛ حيث تم تنفيذ حكم الإعدام باثنين وأربعين منهم، وربطت جثثهم إلى أعمدة الهاتف قبالة متاجرهم مع لافتات عُلقت برقابهم كُتب عليها «تاجر جشع»[١٧]. قصارى القول، إن الرئيس العراقي كان ماضياً في قتل مواطنيه وبتر أعضائهم ووسمهم بوصمة العار في الوقت الذي لم ينفك من أن يورط نفسه في منازعات مع القوى العظمى الأكثر منعة عبر التاريخ. ومع كل مواجهة جديدة غير محسومة، كانت العملة العراقية تواصل تدهورها المتزايد وتنشب العقوبات مخالبها عميقاً لتمزق النسيج الأخلاقي والاجتماعي للبلاد. غير أن صدام حسين كان يحتفظ بعرشه، وفي كل مرة يستعيد، على نحو أكثر شراسة نوعا ما، هالته قبل حرب الخليج في كونه لا يقهر إزاء العراقيين، وعلى نحو أكثر، على الأقل، مما قام به قبل مقامرته الأخيرة جسيمة المخاطر مع الولايات المتحدة. سبعة أعوام وهو يقحم نفسه في لعبة الأمم، مستغلاً مجموعة كاملة من التنويعات على هذا التكتيك نفسه. وكان ينجو بفعلته.

وتحوّل تراكم الانتصارات الصغيرة إلى نصر استراتيجي لأن صدام حسين في يوم الجمعة آب ١٩٩٦، أرسل دباباته وأربعين ألفاً من قوات الحرس الجمهوري إلى



أربيل، داخل المنطقة الآمنة التي حددتها القوات المتحالفة في ١٩٩١. وتعقبت العراقيين قوات الأمن، متغلغلة في أعماق كردستان، حيث قتلت المئات وألقت القبض على الآلاف من المعارضين الذين آمنوا بالوعود الأمريكية لحمايتهم. كما تم وضع اليد على الملفات والمطبوعات. أما المعدات الإذاعية والتلفزيونية التي ساعدت الولايات المتحدة في تمويلها فقد تعرضت للدمار. وهكذا انتهت تجربة خمس سنوات من الحكم الذاتي للأكراد الذين يشكلون عشرين بالمئة من سكان العراق.

إن مجمل مجموعة الترتيبات التي أرادت الولايات المتحدة من خلالها «احتواء» صدام حسين منذ حرب الخليج قد انهارت في صيف ١٩٩٦. فلا السعودية ولا تركيا اللتان وثقتا بحلفاء الولايات المتحدة وبأعمدة التحالف في حرب الخليج، كانتا مستعدّتين للسماح للطائرات الأمريكية باستخدام أراضيهما في ١٩٩٦ كمنصة انطلاق لضربات تأديبية لدكتاتور العراق مرة أخرى. فيما ظلت السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي يمكن اختصارها بكلمتين هما «العقوبات» و«الاحتواء»، على تأرجحها. لكن أولئك العراقيين الذين أرادوا تغيير النظام في بغداد بمساعدة غربية هم الذين دفعوا الثمن الأعلى. حيث قتل المئات وتم أسر الآلاف أو اضطروا إلى الهجرة؛ كما أن البنية التحتية بأكملها للمعارضة في شمال العراق قد تم تدميرها.

وذلك هو المقصود مما حصل في شمال العراق في صيف ١٩٩٦. ولقد تحقق بالرغم من كل صواريخ كروز التي أمطر بها نظام صدام حسين الدفاعي عديم الفائدة والذي سبق وتم إضعافه، ذلك النظام الدفاعي الذي لا شأن له البتة بسيطرته السياسية على البلاد منذ ١٩٩١[١٨]. يبدو أن صانعي السياسة الأمريكية غير قادرين أو غير راغبين في إدراك أنهم في كل مرة بذلوا فيها الكثير من الجهد لإعادة نشر الأساطيل الجوية والبحرية للقوة العظمى والوحيدة المتبقية في العالم، من أجل ردع أو احتواء دكتاتور خاو، يحسب أنهم قد هزموا للتو في معركة رئيسية، فإنهم إنما يضخمون من أهميته في عيون العالم أجمع.

إن في المسألة العراقية كثيراً مما يمكن أن يساعدنا لكي نعرف ما يحدث لدولة خارجة على القانون، لا يطاح بها عندما تنتهك باستمرار المعايير الدولية، ولكنها تبقى خاضعة لنظام مؤلف من العقوبات، من جهة، وطاغية مطلق العنان، من جهة أخرى: إنها تصدأ وتتعفن، مدمرة ومفقرة إفقاراً شديداً الغالبية الواسعة من السكان، ومن دون أن يسهل ذلك، بالضرورة، الثورة ضدها أو الإطاحة بها من الداخل. إذ لم تنفع



العقوبات بالطريقة التي يدّعي صناع السياسة الغربية أنها كانت ستفعل. وأولئك الذين نظروا إليها منا كإجراء مؤقت، في انتظار الإطاحة بالنظام عن طريق المعارضة التي لجأت إلى طلب المساعدة من الغرب، عليهم الآن إعادة تقييم الوضع.

«لقد كان بلداً غنياً على الدوام» مثلما قال مثقف عراقي وصف نفسه بأنه كان، فيما سبق، معجباً متحمساً لصدام حسبما أسرّ إلى يوسف إبراهيم المحرر في صحيفة نيويورك تايمز. «قد لا يوجد اليوم سوى مليون عراقي لا أكثر يحيون بكل ما للكلمة من معنى. إنهم أولئك الذين يدعمون حكم صدام وأولئك الذين يحمونه. إذ يتوفر لهم الطعام والكثير من المال. أما بقيتنا فينجرفون إلى هذا النوع السريالي من الفقر المدقع حيث يبيع أساتذة الجامعات ممتلكاتهم العائلية لتوفير لقمة العيش. لقد تمزق نسيج هذا المجتمع بالذات. وأحياناً عندما أسمع تأكيدات الإذاعات الأجنبية بأن الطريق الوحيد للخلاص إنما هو بالتخلص من صدام، أقول مع نفسي (هل يحسبون أننا في لعبة من ألعاب الفيديو، أم ماذا؟) ولو أمعنت النظر لرأيت أناساً قد نضبت طاقتهم الحيوية، ببساطة، في السعي لتأمين وجبة الطعام المقبلة»[١٩].

وفي ربيع عام ١٩٩٤، حتى صدام نفسه بكل ما قد يوحي به اسمه شرعت تظهر عليه أمارات التوتر الناجم عن محاولاته الدائبة لخداع الرؤساء الأمريكان. فلقد كان بالإمكان رؤية التوتر على شاشة التلفاز أثناء خطاب ١٣ آذار بمناسبة عيد الفطر لدى المسلمين. كان الرئيس غاضباً على غير عادته وهو يصفع جنبه خمس مرات في الوقت الذي كان يتميز فيه غيظاً من الغرب بسبب تجديد نظام العقوبات الذي أقرته الأمم المتحدة. وعرضت حكومته عشرة آلاف دولار كمكافئة لأي شخص يتمكن من قتل موظف من موظفي الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في شمال العراق[٢٠]. كما اندفعت شمالاً ثلاث فرق عسكرية من نخبة الحرس الجمهوري لتهديد كردستان العراق في شهر آذار (مثلما كانوا سيفعلون لتهديد الكويت في تشرين الأول من ذلك العام). وسمح الزعيم العراقي لنفسه أن يبدو متهالكاً وهو ما لا يتوجب أن يقدم عليه تحت أنظار شعبه بأكمله (الشيء الذي لن يفعله القادة ممن على شاكلته). كان خطابه مضطرباً، وعيناه جاحظتين. لقد ذهبت النظرة الباردة والقاسية التي تشل من كان في حضرتها وتفقده رباطة الجأش. يقال إن ستالين يمتلك مثل هاتين العينين - عيني رجل يبدو رابط الجأش، جسوراً، واثقا من نفسه بينما يسحق أقرب الناس إليه ممن صادف أن أثاروا لديه شعوراً مناوئاً. وصدام مثل ستالين من قبله مشهور بقوله «أعرف من



سيخونونني قبل أن يعرفوا ذلك هم أنفسهم»[٢١]. غير أنه ومن على شاشة التلفزيون العراقي، وبفترة قصيرة قبيل الإعلان عن قوانين العقوبات الجديدة، بدت عليه أحاسيس رجل أقل ثقة بنفسه، وبشكل واضح لكل من رآه. ولا يزال التاريخ يمتلأ بمخلفات من قبيل هؤلاء القادة الذين انهاروا في لحظات كهذه. إذ كان شاه إيران زعيماً من هذا النوع، مثلما كان جنرال الأرجنتين، غالتيري، عقب فشل مغامرته في جزر فوكلاند. وقد يكون صدام حسين أكثر تخلّفاً من هؤلاء، غير أنه ليس هنالك ما هو غامض أو متعذر التفسير فيما يتعلق بطول بقائه في منصبه، إذا أخذنا بالاعتبار أن السياسة الخرقاء للولايات المتحدة هي التي أتاحت له ذلك. إذ كان في الثمانينات حامي حمى «البوابة الشرقية للعالم العربي» فيما لو أخذنا بعنوان الكتاب الأوسع تأثيراً في أوساط الدوائر الرسمية لواشنطن إبان عقد الثمانينات المنصرم. وفي عامَي ١٩٩٠-١٩٩١، أصبح يستحق إرسال ٤٥٠٠٠٠ جندي أمريكي واجتياز نصف الكرة الأرضية بهم من أجل قتاله. ومنذ ذلك الحين، كانت كل المسائل الهامة المتعلقة بالمهام غير المكتملة للحرب وبالهاجس الأمريكي الفعلي لاحتواء الخصم، متعارضة مع الانكباب الواضح على مساعدة العراقيين للإطاحة به. وهذه السياسة الخرقاء، وغير المبدئية، والمترددة للقوى العظمى المنفوخة العضلات قد أنقذت صدام حسين في عام ١٩٩٤، مثلما أنقذته من معاقبة العراقيين له في نهاية حرب ١٩٩١.

بدأت نقطة التحول في السياسة العراقية لحظة أن أصبح وقف إطلاق النار ساري المفعول في ٢٨ شباط ١٩٩١، حيث صادف أن رتلاً من الدبابات العراقية الفارة من الكويت كان ماراً بساحة سعد، وهي فضاء واسع مفتوح ومستطيل الشكل وسط مدينة البصرة، أقصى المدن جنوب العراق. أدار قائد الرتل دبابته لمواجهة جدارية عملاقة لصدام بالزي العسكري منتصبة بجوار مركز لقيادة الحزب وسط الساحة. ومن على برج دبابته صاح مخاطباً صورة صدام شاجباً ما تسبّب به الدكتاتور بكلام جارح «لقد ألحقت بنا الهزيمة والعار والإذلال، يا صدام، بفعل حماقاتك، وحساباتك الخاطئة، وأفعالك غير المسؤولة!». وعلى إثر ذلك احتشد الناس وأصبح الجو مشحوناً إلى حد بعيد. ثم قفز آمر الرتل ثانية إلى داخل دبابته وأدار مدفعها ليوجهه صوب الصورة. فنسف وجه صدام بعدة قذائف. وللأمانة، فقد صدام ماء وجهه، في لحظة ثورية تقليدية، أطلقت شرارة الانتفاضة لعراق ما بعد حرب الخليج. وتلاشت السلطة في العراق خلال ساعات، فواجه صدام أخطر تهديد جدّي على سلطانه حتى تلك اللحظة[٢٢].



إن لفقدان ماء الوجه وانهيار السلطة تأريخاً طويلاً جداً في هذا الجزء من العالم. فواحد من الكنوز العظيمة لبلاد ما بين النهرين قديماً هو تمثال بلا رأس للملكة نابر - آسو، زوجة أحد ملوك سوسة الأكثر أهمية في القرن الرابع عشر قبل الميلاد. تقول كتابة على قاعدة تمثالها: «من يضع يده على تمثالي، ومن يحطمه، ومن يشوه الكتابة المنقوشة عليه، ومن يمسح اسمي، فلتحل عليه لعنة نابريشا، وكيريريشا، وآنشوشيناك، حتى يعدم اسمه، وينقطع نسله، وتأتي عليه قوات بيلشيا، الآلهة العظيمة»[٢٣]. وفي المرة القادمة التي يقرص فيها صدام حسين أنفاً أمريكياً، من الأفضل أن ينصح الرئيس، قبل اتخاذ القرار حول كيفية الرد، بتدبر المعاني الضمنية لحقيقة أن خوف صدام حسين - ومثلما هو الحال مع حكام بلاد ما بين النهرين قديماً - على فقدان ماء وجهه أمام خصومه (وفي مقدّمتهم مواطنوه الذين هم أعظم أعدائه) لهو أكبر بكثير من خوفه من كل الترسانة العسكرية للولايات المتحدة.

لا يدرك صناع السياسة الأمريكية هذا الأمر وحسب؛ بل إنهم يبدون مرعوبين حتى مما فعله العراقيون نهاية الحرب الأهلية. فمستشار الأمن القومي السابق في ظل حكومة جورج بوش، برنت سكاوكروفت قد لخص فزع حكومته في حلقة خاصة لقناة أي بي سي نيوز بـ«المهمة غير المنتهية في العراق». وعندما سئل سكاوكروفت من قبل بيتر جيننغز عن موقفه من التمرد الذي كان يدعو الجيوش المتحالفة لمساعدة العراقيين على التخلص من الطاغية وإنهاء المهمة التي ابتدأتها الحرب، أجاب:

بصراحة، تمنيت لو لم يحدث ذلك - لأن القوات العسكرية كانت ستواجه مشكلة ما يمكن أن يكون ثورة داخل العراق. ولقد خذلت الثورة بدلاً من تحويل الغضب ضد صدام حسين.

جيننغز: هل أنا مصيب بالقول إنك عند رؤية التمرد (في جنوب العراق وشماله) وهو يتطور، فإنك كنت تفضّل حدوث انقلاب؟

سكاوكروفت: أوه، نعم. نعم، إننا نفضل حدوث انقلاب عسكري. لا مجال للشك في ذلك.

جيننغز: هل تعتقد حقاً في هذه الفترة بأن في مكان ما من المتاهة الدائرة. .

سكاوكروفت: نعم. نعم. نعم.

وحدث أن كتاب «جمهورية الخوف» المطبوع عام ١٩٨٩، كان إلى حد بعيد عن كيفية تمكن حزب البعث تحت حكم صدام حسين من إنشاء نظامهما منذ ١٩٦٨



ليصبح «عصياً على الانقلاب ضده». فمستويات القسوة التي تم بلوغها تطلبت أن يكون الجيش مؤازراً للشرطة السرية بطريقة لا سابق لها في التاريخ الحديث للعراق. وتؤكد إجابات سكاوكروفت كم كان ضئيلاً تفهّم الولايات المتحدة للبلد الذي حشدت ما يقرب من نصف مليون جندي لمحاربته عامَي ١٩٩٠-١٩٩١. بينما يعتقد جوناثان راندل، مراسل الشؤون الخارجية المخضرم لجريدة واشنطن بوست، أن ذلك كان متعمداً[٢٤]:

توحي الدلائل المتراكمة بأن إدارة بوش وبتعمد اتخذت قرارها ضد التعامل مع تعقيد المجتمع العراقي قبل، وأثناء، وبعد احتلال الكويت. وهو ما يفسر إحجامها عن اتخاذ أية خطوات جدّية للتعامل مع المعارضة العراقية سواء كانت شيعية، أم سنية، أم كردية. إذ من النادر في تاريخ الصراع البشري أن تكون هنالك قوة من العظمة بحيث تحشد الكثير جداً من الحلفاء، وتحرك الكثير جداً من القوات والمعدات، ومع ذلك تبقى غير آبهة، عن سابق قصد وتصميم، لطبيعة مجتمع العدو وتاريخه المضرج بالدماء.

وصدام حسين لاعب فائق البراعة في استغلال هذا النوع من التجاهل المتعمد. فلقد ترك له جورج بوش خمس فرق عسكرية سليمة من بين أفضل قوات الحرس الجمهوري المنتخبة تدريباً وتجهيزاً. وهذه القوات هي التي استخدمها، بمعية السلاح الأقصى إرهاباً، ألا وهو سلاح طيران الجيش المؤلف من الطائرات المروحية - المسموح باستخدامها تحديداً وفق شروط وقف إطلاق النار التي تم التباحث بشأنها من قبل الجنرال شوارتزكوف في خيمة صفوان - لسحق انتفاضة آذار ١٩٩١.

الشرف والعار

إن التبرير المستخدم من قبل الرئيس العراقي لقوانين عقوباته الجديدة للعام ١٩٩٤ هو تطبيق «الشريعة» الإسلامية في العراق. واستناداً إلى الشريعة، تصنف عقوبة السرقة مع أربع عقوبات أخرى، فيما يعرف بـ«الحدود». وكل حد من هذه الحدود إنما هو لاستيفاء حق من «حقوق الله». أما الآثام الأخرى فهي الزنا، وقذف المحصنات، وشرب الخمر، والارتداد عن الدين. وينصح بالمعاقبة ببتر الكف أو القدم أو كليهما معاً لمن يرتكب السرقة في ظل ظروف محددة جداً (يندر أن تتوفر) وليس لمن يفر من الجيش. كما ليس لذلك من سوابق سواء كانت إسلامية أم غير ذلك لقطع آذان الناس



والوسم بالحديد المحمى على جباههم. من عادة الفلاحات من جنوب العراق أن يقمن، أحياناً، بتزيين وجوههن، وأذرعهن، ونهودهن بنماذج تتشكل من النقاط، والصلبان والدوائر. على أية حال، هن يقمن بوشم هذه الأشكال، ولكن ليس على طريقة الوسم بالكيّ. ويبدو أن فكرة الوسم بالكيّ إنما هي من بنات الأفكار التي تطرق مخيلة صدام حسين الخصبة بأشياء من هذا القبيل.

لقد كان الوسم بالكيّ العقوبة الأولية التي يلجأ إليها في إنجلترا إبان عودة الملكية، جنباً إلى جنب مع استعمال خشبة التعذيب والجلد بالسياط. ولكن حل السجن محل هذه العقوبة استناداً إلى قرار البرلمان في عام ١٧٧٩ والذي ألغيت فيه هذه الممارسة وأعطى التخويل لبناء سجون إصلاحية[٢٦]. ومن ناحية أخرى، كان البتر، في عراق ما بعد حرب الخليج، في طريقه لكي يصبح العقاب الجديد الذي يتم اللجوء إلى تطبيقه ابتداء. بينما كان الكيّ على الجباه فكرة تالية ملهمة، اتبعت المسار نفسه الذي اتخذته سابقتها. إن المصادر المباشرة للوسم بالكيّ يمكن أن تعود إلى عيوب القرار الأسبق (رقم ٢٩ والمؤرخ في ٤ تموز ١٩٩٤)[٢٧]. فلقد أوضح هذا القرار بأن معاودة ارتكاب إثم السرقة تعاقب ببتر القدم اليسرى حتى الكاحل. وأفادت الشائعات المنتشرة في بغداد أن صدام حسين واجه مشكلة فيما يتعلق بهذا القانون عندما أدرك بأن المعاقين من قدامى المحاربين في حربي الخليج، والذين يمكن أن يكونوا قد فقدوا طرفاً أو أكثر من أطرافهم، لن يكون من السهل التمييز، ظاهرياً، بينهم وبين اللصوص العاديين. وبذلك تهافتت الغاية من هذه الممارسة. فصار شرف البلاد على المحك. لقد كانت طبقة المسؤولين المتطهرين تحافظ على شرفها في بوسطن إبان القرن السابع عشر عن طريق كي (الزانية) بوصمة العار على شكل حرف A، مطرزة على ملابس هيستر براين. «كان لزاماً عليهم، على أقل تقدير، أن يضعوا الشارة بالحديد المحمى على جبين هيستر براين»، مثلما صاحت سيدة ساخطة من بين من كنّ يقفن خارج بوابة السجن. ولاقى ما في مقولتها هذه استلطاف طبقة البعثيين، استلطافاً يستحيل تصور مداه في الدولة البوليسية الفعالة على نحو تام والموصوفة في كتاب «جمهورية الخوف». وسعياً للبحث عن شيء من التبصر التاريخي بالدهاليز المعقدة لفكر الرئيس عندما تأمل في خياراته المنحطة قبل أن يتوصل إلى قوانين العقاب الجديدة، استأنست بالمجلد السابع لموسوعة العذاب، في العالم العربي - الإسلامي، بقلم الشخصية العراقية الكبيرة، عبود الشالجي[٢٨]. والشالجي المتبحر في



شؤون العالم الإسلامي إبان العصور الوسطى، جادل معارضاً عقوبة الإعدام منذ ممارساته الترافع كمحام وكمدع عام في العراق إبان الثلاثينات. ولنصف قرن وهو يعمل من مقر إقامته منفياً في بيروت الحرب الأهلية، حيث قضى الشالجي سنوات تقاعده وهو يدوّن تفصيلياً كل ما تمكن من استخلاصه من المؤلفات القديمة للحضارة الإسلامية فيما يتعلق بالطرق كثيرة التنوع التي تعرضت فيها أجساد الرجال والنساء لمعاناة الألم على أيدي من كانت في أيديهم مقاليد السلطة. وبالنتيجة يعبّر عمله - في الوصف، والتصنيف، والفهرسة، والتبويب - عن صيحة الألم الجسدي في الشرق الأوسط الإسلامي. ويبدو أن لا مفر لنا من إدراك وتفهّم جانب من تاريخنا الذي لا نرغب عادة في الاعتراف بوجوده. والمجلد تجميع لحكايات معاد سردها مرتبة تحت عناوين من مثل السحل والوطء حتى الموت، والشد من الآذان، والتعليق من طرف واحد، والتعليق من طرفين، والتعليق من النهود، والإخصاء، ودفن الأحياء، والحرمان من النوم، والتقطيع بالمنشار، وما إلى ذلك. ولم تترك هذه العقوبات الجسدية شيئاً مما يمكن أن يخطر على بال.

مع ذلك، لم تسعفني موسوعة الشالجي المكوّنة من ٢٦٠٠ صفحة في العثور على ما يمكن أن يلقي بالضوء على ما أقدم على فعله صدام حسين في العراق عام ١٩٩٤. وقبل فترة قصيرة من وفاة الشالجي عام ١٩٩٦، سألته ما إذا كان يعتقد بوجود أية سابقة تاريخية لقوانين المعاقبة التي أصدرها صدام. فجاءني بحكاية من القرن العاشر للكاتب العربي الخوارزمي الذي يبدو أنه كان مشكوكاً في ولائه فعاقبه الحاكم بأن ترك على وجهه جرحاً لا يزول. ومنذ ذلك الحين حتى مماته، لم يجرؤ الخوارزمي على الظهور علناً من دون أن يلفّ العمامة مرتين حول رأسه لإخفاء علامته المشوهة.

ومن هنا يمكن الاستدلال على طبيعة مخيلة صدام حسين. حيث يفترض كل شكل من أشكال المعاقبة فكرة الطبيعة الإنسانية وكيف يمكن معالجتها لإخضاعها بالقوة. في رواية «١٩٨٤» لأورويل، تنهار الشخصية المركزية، ونستون سمث، في النهاية عندما يتعرض للتهديد بالشيء الوحيد الذي يخشاه أكثر من أي شيء آخر، وهو أن تهجم عليه الجرذان. لقد عمل معذبوه في الخفاء على سبر كل أفكاره وما يحب وما لا يحب شخصياً من أجل أن يحددوا بدقة علمية نقطة الضعف التي يمكن أن تنهار بفعلها روحه على وجه خاص. لذلك، ينتهي ونستون بأن ينظر ويتصرف مثل أي



شخص آخر في أشينيا محطماً نفسياً ومثقلاً بالإحساس بالذنب. أما الأشكال الجديدة لعقوبات صدام حسين فقد استنبطت لتعمل بالتحديد على نحو مختلف بحيث لا يعود الضحية مثل باقي الناس، كما لا يتوقع أن يعاد تأهيله عن طريق معاقبته. فالمسألة تكمن، حرفياً، في وصم ضحاياه بالعار عن طريق كيّهم بوصمة السارق أو الجبان، لجعلهم يشعرون بالعار لا بالذنب.

إن الشعور بالذنب مسألة نأخذ بها على عاتقنا عندما ندرك أننا مقصّرون أخلاقياً - الشيء الذي لا يرجح أن يشعر به أي من الضحايا العراقيين لقوانين المعاقبة الجديدة، ما دام النظام الذي يقوم بإنزال العقوبة غير شرعي من وجهة نظرهم. في حين أن الشرف، من جانب آخر، يرتبط بجوهر الشعور الأكثر التصاقاً بالهوية الشخصية والاجتماعية. والكيّ بوصمة العار ما هو إلا انتهاك لذلك الشرف، بغضّ النظر عن أي شيء يمكن أن تكون الضحية قد أقدمت على فعله أم لا. إذ يفعل الكي، على هذا النحو، فعله لأن الكثير مما هو موضع اعتزاز بأنفسنا إنما هو ناجم عن توقّع ما يعتقده الآخرون بشأننا. ويرتبط هذا التوقع على نحو عميق «بفقدان ماء الوجه» أو كيف نبدو للآخرين.

إن عشيرة صدام حسين من العشائر التكريتية المشهورة إبان حكم العثمانيين بالطريقة التي من خلالها «يكسرون عين» أي حاكم لا يستلطفونه. إذ يُصار إلى استضافة الحاكم مع زوجته وأطفاله على وليمة ترحيب في بيت شخصية محلية معروفة. ثم تكمن مجموعة مسلحة من الرجال المقنعين لزمرة الحاكم أثناء عودتهم من الوليمة. وعندئذ، يهان الحاكم من خلال اغتصاب حريمه، عادة، وبعدها ينزع الرجال أقنعتهم لإظهار وجوههم قبل أن ينسلّوا تحت جنح الظلام من دون أن يقتلوا أحداً.

في السبعينات، جرت عصرنة هذه الممارسات العشائرية فتحولت إلى أدوات بيد الحكم البعثي. وبمقدور أغلب البغداديين تذكّر حكاية العائلات الأرستقراطية ذات العلاقة بالنظام البائد للملكية وكيف تمّت عملية «كسر عينها» على يد ابن صدام حسين وبطانته (على الرغم من حقيقة أنه قد مضى وقت طويل منذ أن كان لهذه العوائل أيما تأثير سياسي أو اقتصادي يذكر). فالشابات من هكذا عوائل كن يُختطفن من الشوارع وهنّ في طريقهن من وإلى بعض منتديات بغداد الشهيرة. ثم يختفين لعدة أسابيع قبل أن يظهرن من جديد. ومع أن الجميع يعتقدون أنهن قد اغتصبن، لكن أحداً لا ينبس ببنت شفة في خصوص ذلك الأمر، حتى الفتيات الضحايا أنفسهن. والعار الذي يلحق



بعائلات هؤلاء النسوة (فضلاً عنهن بالذات) كان مرتبطاً بافتراض أن الشعب يعرف ما الذي قد جرى بالفعل. وفهمت هذه المعرفة على أنها أعظم إهانة من الانتهاكات نفسها التي ارتكبت بحق النسوة. كما وسع البتر والكيّ بوصمة العار المنطق نفسه ليشمل الذكور، مع اختلاف هو أن آثام ما بعد حرب الخليج مثل الهروب من الخدمة العسكرية والسرقة قد مثلت تحدياً فعلياً وجديداً لاستقرار النظام. وهو ما لا ينطبق أبداً على النساء المختطفات من شوارع بغداد لتلبية النوازع المنحلة إلى أبعد الحدود لأولاد صدام حسين.

الحقيقة في الأزمان السود

لقد توسعت في التطرق إلى هذه المسائل في كتابي «القسوة والصمت» في القسم المعنون «القسوة والمرأة العربية»[٣٠]. وأشرت فيه إلى وثيقة من وثائق الشرطة العراقية السرية وقعت في يدي: بطاقة مفهرسة تخص رجلاً يدعى (عزيز صالح أحمد) وتحدد وظيفته على انه يعمل كمنتهك لأعراض النساء. فاستنتجت في ذلك الوقت أن هذا الشخص كان عميلاً لجهاز الأمن العراقي، ويدفع له راتب من أجل اغتصاب النساء العراقيات.

وعندما كان ينتهك عرض امرأة عربية أو كردية، فإنه لم يكن في عيون مسؤوليه يهاجمها على أنها مخلوق آدمي وكفرد بالذات؛ بل إنه كان يتسلل إلى قدس الأقداس الخفي لشرف العائلة بأكملها. كما لم تكن الغاية الرئيسية استخلاص المعلومات، بل تلطيخ سمعة جميع أفراد العائلة بالوحل. ومثل ضحايا قوانين العقاب الجديدة لصدام حسين كن ضحايا (عزيز صالح أحمد) «لا يملكن حتى منزلة من تعرضن للاغتصاب لكونهن مخلوقات حساسة، لهن أفكار ومشاعر ومعتقدات خاصة بهن». إذ هن، كما بيّنت حينها كنّ «مجرد أدوات لتجسيد كرامة و«شرف» شخص آخر»[٣١].

تسلّمت في مايس ١٩٩٧ رسالة مثيرة من لاجئ عراقي في أوروبا عرّف نفسه على أنه (أبو محمد) وهو (اسم مستعار كما يتضح). وابتداء من مستهل رسالته الطويلة يوضح أبو محمد بأنه يشعر أن من «واجبه» إخباري بأنه قد عمل لسبعة أعوام في الأمن العراقي. ويقول إنه قرأ كتاب «القسوة والصمت» بطبعته ذات الغلاف الورقي وبالنسخة العربية التي طبعت في أربيل بحروف صغيرة، ومن ثم، هُرّبت إلى بغداد. على وجه العموم، يؤيد هذا العميل السابق للشرطة العراقية السرية ما كتبته في الكتاب ويأمل أن



يساعد في هدم «حيطان الصمت حول هذه الجرائم والممارسات الفضيعة للبعث في العراق، جرياً على خطى أولئك العراقيين الذين هدموا جدران الخوف في ساحة سعد بالبصرة».

وفحوى رسالته، على أية حال، هو أنني ارتكبت خطأً في تأويلي للبطاقة المبوبة التي تحمل اسم «عزيز صالح أحمد». ويريد مني أن أعلم بأنه ليس كل من خدم في النظام الأمني للدولة كان متوحشاً تماماً. فمن واقع تجربته في العمل على هذا النوع من الملفات، يدّعي بأنها قد صدرت من قبل دائرة رسمية فرعية بالذات (من ضمن منظومة أمن الدولة)، تُعرف باسم مشفر هو القسم ٤٥. ومهام هذا القسم هي تنظيم وتصنيف ملفات أفراد «من خارج القسم» سواء كانوا مواطنين عاديين أم موظفين حكوميين على اختلاف مناصبهم. وكلما اتهم شخص بجريمة، وكان عرضة للتحقيق بشأنها، يُفتح له ملف في القسم ٤٥، مع بطاقة مبوبة توضع على وجه الملف لتحدد الجريمة التي اتهم بها ذلك الشخص وليس وظيفته. وأن ما رأيته هو مجرد بطاقة على صفحة الغلاف وليس الملف بأكمله، فخرجت باستنتاج مغلوط. وبذلك فإن عزيز صالح أحمد يمكن أن يكون موظفاً مدنياً اتهم أو خضع للتحقيق بسبب الاغتصاب. إذ يشك أبو احمد في أن يكون عنصراً من عناصر الشرطة السرية، لأن ملفات حساسة كهذه إنما كانت تُحفظ على نحو مستقل، في قسم الشؤون السياسية. ويستنتج: «لقد اقتفيت من خلال كتابك رائحة الصدق، لكنك تذهب بعيداً في زعمك أن مستخدمي عزيز صالح أحمد «ينتهكون» ما يصفونه رسمياً بـ«الشرف». من الناحية المنطقية، ألا تبطل دعواك هذه الجملة بالذات؟».

تعتبر مؤازرة القيم التي ينتهكها شخص ما ممارسة إنسانية شائعة، خصوصاً في مجال السياسة. ومن المفترض أن قوانين المعاقبة الجديدة لصدام حسين قوانين تسري عليه مثلما تسري على غيره؛ مع أنها تخدم بدقة غاياته السياسية لأنه يعلم أنها تنتهك ما يعتبره المجتمع ما حقه أن يصان. أما تبريره بأن كل شيء يعدّ ثانوياً بالنسبة لأمر بقائه في السلطة - فهو السبب الذي يجعل السياسة الأكثر فاعلية للتخلص من زعيم كصدام حسين هي في قلب تلك القوانين نفسها ضده، لجعله هو بالذات، لا ضحايا قوانين عقوباته، «يفقد ماء وجهه» أمام أنظار العالم أجمع، بمن فيهم شعبه هو بالذات. وهذه ليست بمهمة يسيرة. وعلى أية حال، يمكن تحقيق هذا الأمر بإحدى الطرق من خلال شن حملة شعواء لفضح ما يجري وبرعاية المجتمع الدولي على نحو من الأنحاء (كأن



تقوم محكمة دولية، مثلاً، بمحاكمة بضعة من أركان النظام على جرائمهم ضد الإنسانية)[٣٢].

على أية حال، إن القضية الرئيسية في رسالة أبي احمد لا تكمن هنا، وإنما تكمن فيما إذا كنت مصيباً أم لا. فلدى كاتب الرسالة الخلفية والإطار اللذان كانت دعواي تفتقر إليهما، بينما تعاملت أنا مع وثيقة منعزلة ومنتزعة من ملفها أعطاني إياها متمردون أكراد كانوا أنفسهم مقتنعين تماماً بأن «عزيز صالح أحمد» كان يعمل بوظيفة منتهك للعرض. وعبر خمس صفحات، بيّن أبو أحمد، بالتفصيل وباهتمام بالغ، أن ليس بإمكان أحد سوى من يعمل من الداخل فقط أن يعرف كيف يجري الأمر مع الملفات السرية للنظام. ولقد بذل الرجل جهده بوضوح لكي تخدم كل كلمة في رسالته تلك الغاية.

ما من شك في أن غرف الاغتصاب كانت تستخدم في السجون العراقية[٣٣] (ففي الكويت المحتلة كانت غرفة الاغتصاب سيئة الصيت تقع في منطقة ضاحية الشويخ؛ ولقد انتهى الأطفال المولودون من جراء عمليات الاغتصاب المرتكبة هناك في دار الطفولة لرعاية اليتامى). كما حدث أن قابلت نساء عراقيات كن قد اغتصبن، (أو جلست، على الأقل، لفترات معينة من الوقت، مع نساء زعم كل من كان حولهن بأنهن قد اغتصبن، وأكدن بدورهن على أن الاغتصاب كان شائعاً، لكنهن، في اللحظة الحرجة، عندما يكن في حضرة أخ أو عم أو أب، ينكرن أو لا يجبن بأي شيء يمسّهن مباشرة). بل إنني شاهدت بأم عيني غرفة اغتصاب في دائرة الأمن المركزي في السليمانية، حيث كانت تنتشر أكوام من أثواب النساء في كل أرجاء الغرفة، فأوشكت على التقيؤ بسبب هذا المشهد. كما عرض أمامي شريط يصور البطاقة المبوبة نفسها باسم «عزيز صالح أحمد» داخل غرفة الاغتصاب في السليمانية، حيث زعم أنه قد عثر عليه (مع تاريخ مصور على الشريط يشير إلى بضعة أيام فقط من استعادة المتمردين الأكراد لها، للتأكيد على استحالة أن يكون الشريط ملفقاً). وطبقاً لشهادة أدلى بها في باريس أحمد بامراني في ٢٦ أيلول ١٩٩١، فإنه وبعدما تم اجتياح سجون الشرطة السرية وكسرت أبوابها في انتفاضة آذار ١٩٩١، جرى تحرير العشرات من النسوة مع أطفال ولدوا لهن داخل السجن. وفي الجلسات نفسها التي حضرتها، أوضح الدكتور هشام الحسن في شهادة مؤثرة على نحو عميق بأن بعضاً ممن كن يراجعن عيادته جرى اغتصابهن من قبل عناصر أجهزة الأمن في الثمانينات. ومن هذا النوع من الأدلة التي



درستها بتفصيل في كتاب «القسوة والصمت» لم يعد لدي شك في أن الاغتصاب كان يمارس رسمياً على نطاق واسع من قبل النظام البعثي. ولكن، إذا ما أعدنا النظر فإن زعمي بأن أفراداً كان يجري تجنيدهم رسمياً بوظيفة منتهك للعرض، قد يكون غلطة(٣٤).

التضحوية والمستقبل في العراق

إن خطئي هو ذلك الخطأ الذي من المحتمل جداً أن يتكرر أضعافاً مضاعفة وبعواقب هي الأسوأ من نوعها غداً في العراق. ذلك ما يفسر لماذا يكون من الأجدى التفكير في مقدمة للكتاب الذي أخذني بعيدا عن الهندسة المعمارية (وظيفتي السابقة) وحط بي في حقل ألغام غريب لكوني ناقداً من بلد لا أزال أعرف بانتمائي إليه.

في ظل ظروف من تلك التي تشيع في الشرق الأوسط الممزق بالحروب الأهلية، والثورات، والانتفاضات، والفرد وما يتعرض له من جراء الممارسات الإرهابية للدولة، والشمولية الوطنية، يكون الإغراء كبيراً للتماهي مع ضحايا الظلم الفادح، مثلما حاولت أن افعل في كتابي. إذ يحتاج الإنسان إلى استعادة نوع ما من الاطمئنان الأخلاقي، نوع ما من السيطرة على جهنمية العالم، في الظروف التي يكون فيها الله والدين غائبين من دون شك (بالنسبة لي على أقل تقدير). والبديل عن التماهي مع الضحية هو التردي في دائرة غثيان كراهية البشر وكراهية الذات، اللتين علمتنا هذه البلاد كل ما نحتاج إلى معرفته عن إمكانيتهما المدمرة. والمخاطرة في تماه كهذا هو في أنه يمكن أن يؤدي إلى قصور في الملكات النقدية للإنسان وفي شعوره حيال حقيقة العالم.

ولقد أوضحت هذه المسألة في كتاب «القسوة والصمت» قدر تعلق الأمر بأولئك المفكرين العرب القوميين الذين رفعوا من شأن الضحية الفلسطينية إلى درجة من المثالية بحيث صاروا عميا عن رؤية طبيعة النظام الحاكم في العراق. ثم انتهت المواقف التي اتخذوها إبان أزمة الخليج إلى خدمة مصالح الطاغية العراقي في لحظة تحوّل تاريخية في مصائر المنطقة. فجرحت المشاعر، وهددت مناصب في النظام الأكاديمي المتذمر؛ وتحطمت صداقات تعود إلى عقود مضت. وعند الالتفات إلى الماضي وإنعام النظر في أطلاله، فإن ما أحاول أن أقوله الآن هو أن الخطأ البشري، إلى حد بعيد، والذي يمكن أن نكون قد وقعنا فيه جميعاً - أولئك الذين انتقدتهم في



كتاب «القسوة والصمت» وأنا منهم، كل على طريقته - إنما يتمثل في السماح لأنفسنا بالاعتقاد بأن هنالك خلاصاً أخلاقياً في امتياز الضحية بكونها ضحية بالذات.

وهو ما لا وجود له. إذ إن نقيض ذلك بالذات هو ما يحتمل أن يكون عليه الحال: حيث إن ضحايا القسوة والظلم ليسوا بأفضل من معذبيهم؛ بل إن وضعهم في العادة ليس أكثر من مجرد انتظار لتبادل الأدوار معهم. وتلك هي الحال في تجربة الإسرائيليين، على وجه خاص، منذ أن أصبحوا قوة احتلال في عام ١٩٦٧، وفي تجربة كل من الفلسطينيين والأكراد في ظل الحكم الذاتي في السنوات الأخيرة. إذ تفاقمت على نحو ثابت انتهاكات حقوق الإنسان تحت السلطة الوطنية الجديدة في قطاع غزة (ومن بينها جرائم القتل «الحكومية» لفلسطينيين يعتقد أنهم كانوا يهينون فلسطينيتهم ببيعهم أراض إلى اليهود). كما تزايدت الانتهاكات في شمال العراق منذ اندلع القتال بين الفصيلين الكرديين في شهر مايس ١٩٩٤ (ثم تفاقمت بدعوة مسعود البرزاني لصدام حسين كي تدخل قواته أربيل، حاضرة البرلمان الكردي منذ عام ١٩٩٢)[٣٥].

يلجأ الكتاب من أمثالي وممن انتقدتهم في كتابي «القسوة والصمت» إلى سبيل التضحوية نتيجة لعجزنا أمام ما تسميه جوديث شكلر بـ«كثافة الشر»[٣٦]. لكن التضحوية ليست بميزة؛ بل إنها حالة. ومن الثابت أنها حالة تحط من قدر وسمعة الضحايا ومنا نحن الذين لم نتعرض للأذى، غير أننا نكتب، ونقترف الأخطاء حينما يستهلكنا الإحساس بالإهانة أو العار. والمخاطرة هي في أن يتناسى الشخص، في ظل مناخ عاطفي مشحون كهذا، إن في منطقة مثل الشرق الأوسط، يعد كون المرء ضحية حالة قد تمس كل شخص، حتى الجناة منهم.

من المؤكد أن ذلك هو الوضع في عراق صدام حسين. فقبل حرب الخليج، دفع الاستبداد المطلق للنظام العراقيين إلى التخلي بالجملة عن كل الأمور العامة، فلم يبق أمامهم سوى الوقوع في الدوائر الخانقة لمفردات الهوية الأصغر فالأصغر: كالعشيرة، والطائفة الدينية، والولاء للعائلة، وأخيراً الحرص على المصلحة الشخصية للفرد. وفي هذا العالم، الذي تقررت فيه سماته الرئيسية منذ أواسط السبعينات تقريباً، برز صدام حسين بالتحديد لأنه، ومهما كان شريراً، لم يكن في المقام الأول زعيماً طائفياً على نحو ضيق. إذ كان يرى نفسه قائداً لكل العراقيين، وباشر على نحو متواصل اختلاق أعداء له من جمهرة المواد البشرية بأكملها التي في متناول يده - ومن بينها أفراد عائلته



الذين نفذ بحقهم عمليات تطهير وقتل بفترة طويلة من صولة الرجولة الزائفة للقتلة شبه الرسميين لنسيبيه عقب عودتهما إلى بغداد في شهر شباط ١٩٩٦[٣٧]. ومن فترة لأخرى، كان يضطر إلى إعادة ترتيب الأوراق لكي يبدأ اللعبة من جديد. وبفعل ممارسات كهذه كان يغرس في كل من الضحية والجلاد القيم ذاتها التي يعيش ويحكم من خلالها. فعلى مدار ربع قرن من الزمان، جرت عملية إرساء الحكم على مبادئ من عدم الثقة، والشك، والتآمرية، والخيانة التي لم تترك بدورها أحداً إلا وأصابته بعدواها. لذا فإن كل عراقي، سواء كان داخل المعارضة أم خارجها، يحمل اليوم علامات تلك التضحوية في أعماقه.

إن الهجوم على المجتمع المدني، في ظل النظام الموصوف في هذا الكتاب، هو من القسوة بحيث إن ما يقرب من أربع مئة عراقي من الكتّاب والمتخصصين، والفنانين، ورجال الأعمال في المنفى، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى وضع أسمائهم على وثيقة تبدأ بهذا الاعتراف:[٣٨]

ينتهك المجتمع المدني في العراق باستمرار من قبل الدولة باسم الأيديولوجيا. وبالنتيجة، فإن الشبكات التي من خلالها، عادة، يتم إنتاج ومعاودة إنتاج التمدين قد دمرت. لذلك تزامن انهيار القيم في العراق مع تفكك الحقل الاجتماعي للترابط الإنساني الطوعي. وفي مثل هذه الظروف تكون المهمة الأولى لأية سياسة جديدة هي في رفض البربرية وإعادة بناء المدنية.

وبعد حرب الخليج، بدأ هذا التاريخ الطويل من الانتهاكات يجتر تراثه من جديد. ففي نظام ضعيف، على نحو مثير، ومتهالك لمعرفته أنه لم يعد قادراً على السيطرة على المجتمع مثلما اعتاد أن يفعل دائماً، لم تعد حتى قوانين العقوبات الوحشية من النوع الذي تناولته تفي بالغرض. لذا لجأ النظام إلى غرس الطائفية، والشللية، والعشائرية، كأدوات جديدة لشرعنة حكمه. ولأن العراقيين تحت قبضة حكم صدام حسين لم يعودوا يخشون الطاغية وشرطته السرية كما هو معتاد، لزم الأمر تشجيعهم على أن يخشى بعضهم البعض الآخر. والتفت صدام حسين، أخيراً - بعد أن أصبح وقف إطلاق النار في حرب الخليج ساري المفعول - إلى سياسة تشجيع النزعة الطائفية بين الشيعة والسنّة[٣٩]. (وعلى النحو نفسه، تقريبا، لجأ سلوبودان ميلوسوفتش، الشيوعي السابق، إلى إثارة النزعة القومية الصربية كوسيلة للتمسك بالسلطة في يوغسلافيا المتهاوية). إن بقاء صدام حسين على هرم السلطة في العراق لا يعود دائماً إلى دهائه



وحسب في التغلب على إدارات أمريكية متعاقبة؛ بل إنه يعود في الأساس إلى أن مجموعة السنّة الذين يحاول أن يصوغ منهم قاعدته الاجتماعية الجديدة (والمتضائلة على نحو لافت) يخشون حقيقة مما قد يحدث لهم إذا ما زال حكمه. ولذا، بقي الطاغية في السلطة منذ عام ١٩٩١، لا لكونه محبوباً (وهي الحالة التي لم تكن في العراق)، ولا لكونه قد مارس سلطة حقيقية من النوع الموصوف في هذا الكتاب (حتى حرب الخليج)، بل بفعل ما ينشأ عن الخوف مما قد يخبّئه المستقبل[٤٠].

قال مثقف عراقي مقيم في بغداد، أصر على عدم ذكر اسمه: «إن الناس فزعون مما يجري. وإذا ما تهاوى النظام، فبإمكانك أن تتخيل ما قد ينجم من فوضى، حيث سيهاجم الفقير من هو أقل فقراً. وما دامت الأسلحة متوفرة هنا لدى كل فرد تقريباً، فستنزلق البلاد في الفوضى. وأحسب أحياناً أن النظام يشجع على فكرة الانهيار هذه. إنه أشبه بمن يقول (انظروا ماذا يمكن أن يحدث؟) إذا لم يعد لنظام البعث وأنصاره من وجود»[٤١].

يتبادل الضحايا والجلادون مواقعهم بيسر بالغ. ولقد حدث من ذلك ما يكفي، على الدوام، في تاريخ الشرق الأوسط. ويعي ذلك الناس العاديون الذين يعيشون غمار التجربة داخل العراق (حتى لو لم يفهم ذلك المفكرون القوميون خارج البلاد). وهم يستخلصون استنتاجات سياسية مفهومة من ذلك الوعي، ساعين بأي ثمن إلى تجنب دراما الأعمال الوحشية المتبادلة بشكل مستمر والتي يخشون من أنهم قد يجرّون إليها على نحو لا يرحم.

من هو أبو أحمد؟ افترض بأنه واحد من ملايين العراقيين الذين غيّرت الحرب الكثير من الأشياء التي كانوا يتمتعون بها (كالأوضاع المادية، وبلد الإقامة، والولاءات السياسية، والوضع الشخصي من الناحية النفسية). وأحسب أنه يرغب في العيش مرة أخرى في العراق ذات يوم، ويهمه أن يكون للبلاد مستقبل على أن لا يكون من مثل ما هو عليه. وفي الواقع، لا أعرف ما هو أكثر من ذلك. فهو يعترف بأنه كان رجل شرطة، ولم يدّع بأنه كان ضحية (على الرغم من أنه الآن في المنفى). هل اشترك في الانتفاضة؟ هل لديه اهتمام راسخ لتمضية كل ذلك الوقت في كتابة رسالة؟ هل كان يحاول أن يبرئ نفسه بالقول: «لم نكن على ذلك النحو من السوء»؟ ربما. وإن يكن؟ وبغض النظر عن شخصيته المبهمة، فإن كل ما أعرفه هو أنني قد «شممت رائحة الحقيقة»، مثلما كان يريد أن يعرب عنها في رسالته.



هنالك مئات الآلاف ممن يكنون بأبي محمد في العراق. ويحكي لنا كتاب «جمهورية الخوف» قصة كيف أصبحوا المؤسسة المخيفة الأكثر تمثيلاً للدولة الأكثر سطوة مما هو معتاد في الشرق الأوسط المعاصر (باستثناء إسرائيل)، الدولة التي استقت شرعيتها من الدوائر المتضافرة بشكل لا يطاق على التواطؤ والتضحوية. وهؤلاء الجلادون الذين يصبحون ضحايا، لم يمتلكوا الخيار على الدوام، لفعل ما سبق وأن فعلوه. وهم يبحثون الآن عن سبيل للانطلاق إلى أمام، غير أنهم يشعرون بالتهديد من جراء ما قد يحصل لهم في المستقبل.

إن أي مستقبل ما بعد - بعثي للعراق سيكون مشابهاً، على وجه التقريب، للمشي على حبل مشدود، موازناً بين المظالم المشروعة لكل أولئك الذين عانوا وإدراك أن العراق سيتمزق، أيضاً، إذا كان كل من أذنب بالفعل سيتحمل المسؤولية. فعراق ما بعد صدام حسين سيكون البلد الذي تصبح فيه العدالة المطلب الأول الذي ينشده كل فرد، ولكنها ستكون أيضاً من أصعب الأشياء على أي كان توفيرها. والحقيقة من الصنف الذي يتحدث عنه أبو محمد في رسالته موجودة، وسيزداد السعي إليها كثيراً، مهما كان منظور العالم الأخلاقي للحق والباطل رمادياً، وكائناً من كان ما قد فعله أي شخص بحق غيره. كما سيكون مستحيلاً لسلالات غير معصومة كسلالتنا أن تدرك الحقيقة في كل وقت. مع ذلك، كان لرجل شرطة سابق، لا لمفكر من زملائي، أن يصوب لي خطئي. وأنا أعلق آمالاً على تلك الحقيقة.

إن تجربة القسوة، في النظر إلى الدرك الأسفل من الهاوية، يمكن أن تأتي على أولئك الذين تسببوا بها أو من كانوا ضحية لها، مثلما يمكن أن تساعد على إخراجهم مما هم فيه بدافع الإصرار على الحياة وإعادة خلقها. فإصرار كهذا يوسع من حدود التمدن داخل عالم الحقائق القاسية نفسه بالذات الذي يعمل باستمرار على إسقاطه. وبالطبع، لا تعد القسوة في ذاتها بأي شيء، ناهيك عن أن تعد بشيء ما كالغفران أو التسامح. ولكن توجد لديها إمكانية للسماح بفتح نافذة، من دون ذلك تبقى موصدة علينا، نافذة نتأمل من خلالها تغير القواعد التي تنظم طبقاً لها حياتنا من قبل من يتسلطون علينا.

«في الزمن المظلم، تشرع العين بالرؤية» هكذا يستهل الشاعر ثيودور روثك قصيدته[٤٢]. إن الشعراء والفنانين، ومثلما هو الحال مع الكثير من الأساطير والحكايات الخرافية التي يستوحونها، لطالما استغلوا هذا الحضور للظلام من اجل



مساعدة القلوب الإنسانية للانفتاح على العالم. وذلك هو ما يحتاج إلى فعله الآن أولئك الساعون للإطاحة بصدام حسين. ويبدو أن أبا محمد، الرمز الأساسي للدولة البوليسية المروعة التي أتيت على وصفها في هذا الكتاب، قد فعل ذلك، منتهياً في رسالته إلى الاستنتاج الذي أصادق عليه من كل قلبي: «إن مواجهة نظام متمرس بالإجرام كالذي يوجد في بغداد، لا يمكن القيام بها إلا من خلال التسلح بالحقائق التي تنزع عنه أقنعته الكثيرة، جاعلة زواله أقرب وقوعاً».

كنعان مكّية

أيلول ١٩٩٧



هوامش مقدّمة طبعة ١٩٩٨

(١) نشر القرار في الصحيفة الرسمية اليومية، الثورة في ٢٦ آب ١٩٩٤.

(٢) نقلاً عن صحيفة التايمز اللندنية في ٦ تموز ١٩٩٤.

(٣) أناقش معدل الجريمة المنخفض في الفصل الأول، «مؤسسات العنف».

(٤) نقلاً عن التقرير العاجل لمنظمة العفو الدولية والمؤرخ في ٦-١٠-١٩٩٤.

(٥) نقلاً عن صحيفة الحياة في ٨-٩-١٩٩٤.

(٦) روى لي هذه الحكاية عراقي قادم من بغداد يدّعي بأنه شهد الحادث.

(٧) نقلاً عن صحيفة التايمز اللندنية في ١٣-٩-١٩٩٤.

(٨) منشور في صحيفة العراق اليومية شبه الرسمية، في ٦-٩-١٩٩٤.

(٩) جمهورية الخوف، ص ٢٧١.

(١٠) منظمة الشرق الأوسط لمراقبة حقوق الإنسان في العراق (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ١٩٩٠)، ١٤٤.

(١١) حول كيفية توصلي إلى ذلك التخمين، راجع الفصل الخامس، «تيمور» في كتابي (القسوة والصمت): الحرب والطغيان والانتفاض في العالم العربي (نيويورك: نورتن، ١٩٩٣)، ١٦٨. تيمور هو ناج من عمليات الأنفال التي بقيت غير معروفة حتى حرب الخليج. وظهرت القصة في حلقة مصورة لبرنامج توثيقي على قناة «بي بي سي» عنوانها «الطريق إلى الجحيم» وبث في ١٢كانون الثاني ١٩٩٢. وكان الفيلم من إخراج غواين روبرتس، وعلقت عليه بنفسي، كما تم عرضه في الولايات المتحدة على شاشة «فورتلاين» في ٣١ آذار ١٩٩٢ تحت عنوان «صدام يقتل الحقول». ولقد أصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان تقريراً معمقاً بعنوان التطهير العرقي في العراق: حملة الأنفال ضد الأكراد (نيويورك: مراقبة حقوق الإنسان، ١٩٩٣).

(١٢) انظر نشرة «حرب العراق ضد أطفاله» المنشورة من قبل منظمة العفو، آذار/نيسان ١٩٨٩، ص ٦. وانظر أيضاً تقرير فرانسس وليامز في الصانداي تايمز اللندنية، ٥ آذار ١٩٨٩.

(١٣) من تصريح أدلى به أمام هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ٢ آذار ١٩٩٣.

(١٤) هذه الثورة هي موضوع الفصل ٢، «عالم الخوف».

(١٥) بصرف النظر عن المناوشات المستمرة مع فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل التابعة للأمم المتحدة، وقبل نشر القوات في تشرين الأول من عام ١٩٩٤، حدثت صدامات مسلحة بين العراق والولايات المتحدة في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٢؛ وفي ٣ كانون الثاني ١٩٩٣؛ وفي ١٣ و١٧-١٩ منه، وفي ٩ و١٨ من نيسان، وفي ٢٧ حزيران، وفي ١٩ من آب؛ وفي ١٤ من نيسان لعام ١٩٩٤. وجرت أيضاً محاولة لاغتيال الرئيس الأسبق بوش في الكويت في نيسان ١٩٩٣. راجع الثبت التاريخي لمزيد من التفاصيل. ويتساءل المرء كم يكلف هذا كله دافع الضرائب الأمريكي، وما إذا كان هنالك أحد في واشنطن يحسب أن الأمر كان يستحق العناء، بالنظر إلى ما مضى.



(١٦) وردت الأرقام في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٤.

(١٧) وردت في صحيفة جوردن تايمز في ٣ آب ١٩٩٢.

(١٨) حول مسؤولية القيادة الكردية عن هذه النكسة التاريخية في الآمال الكردية، راجع مقالتي «خيانة في العراق» في مجلة نيويورك ريفيو للكتب، في ١٧ تشرين الأول ١٩٩٦.

(١٩) عن يوسف إبراهيم، «العراق على وشك الانهيار الاقتصادي»، صحيفة نيويورك تايمز، في ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٢٠) وردت في التايمز (لندن)، ٦ نيسان ١٩٩٤.

(٢١) بحسب ما أورده جون سمبسون في صورته القلمية الممتازة للزعيم العراقي، «طاغية من تكريت» في الأوبزيرفر، ٢٨ تموز ١٩٩١.

(٢٢) قدمت تفسيراً للانتفاضة بلسان المشاركين، «أبو حيدر»، في كتاب «القسوة والصمت».

(٢٣) التمثال محفوظ في متحف اللوفر. ومعروض في نشرة متحف الميتروبوليتان للفنون المعنونة «مدينة سوسة الملكية»: مجموعة الكنوز الشرقية القديمة في متحف اللوفر (١٩٩٢)، ١٣٢-١٣٣.

(٢٤) عن كتابه الأخير، أية مغفرة بعد معرفة كهذه؟ لقاءاتي بكردستان (نيويورك: فارار، شتراوس وغيرو، ١٩٩٧)، ٥٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ١٠٢-١٠٣.

(٢٦) راجع كتاب ميشيل اجناتييف، القياس العادل للألم: السجون الإصلاحية إبان الثورة الصناعية، ١٧٥٠-١٨٥٠ (بنجوين: لندن، ١٩٧٨)، ٩٠.

(٢٧) نشرت في صحيفة الجمهورية عدد ٨٧٤٦، ٥ تموز ١٩٩٤.

(٢٨) عبود الشالجي، موسوعة العذاب، المجلد السابع. (بيروت: الدار العربية للموسوعات، من دون تاريخ).

(٢٩) إن موقفه المبدئي كلفه فقدان وظيفته كقاض في ١٩٣٥. وهو ما قاده أخيراً إلى ترك ممارسة المحاماة، وتخصيص جهده للبحث فقط.

(٣٠) راجع كتاب «القسوة والصمت»، ٢٨٧-٣٠٠.

(٣١) المصدر نفسه، ٢٨٩.

(٣٢) في الواقع إن حملة كهذه جارية الآن تحت اسم اندكت تؤازرها نشاطات أسبوعية تقوم بها الجالية العراقية في لندن، والتي تتزعمها عضوة البرلمان العمالية البريطانية آن كلويد.

(٣٣) راجع كتاب «القسوة والصمت»، ٢٨٨.

(٣٤) أحب أن أصحح الوصف الوظيفي الذي أعطيته للدكتور جعفر في كتاب «القسوة والصمت» (١٦٥)، وهو الشاهد الرئيسي على آثار استخدام القنابل الكيمياوية ضد قرية شيخ وسن الكردية. وأشرت إلى انه طبيب يعمل في الاستخبارات العسكرية. وعليّ أن أوضح بأنه كان طبيباً عسكرياً يعمل في مستشفى أربيل العسكري، ولا علاقة له بأي قسم من أقسام المخابرات العراقية.



(٣٥) راجع مقالتي حول تلك الكارثة، «خيانة في العراق». وقدمت هانية مفتي العاملة في منظمة العفو الدولية عملاً تفصيلياً عن انتهاكات حقوق الإنسان المتبادلة بين الأكراد في شمال العراق عقب حرب الخليج.

(٣٦) جوديث شلار «القسوة أولاً»، في الرذائل العادية (كامبردج، ماس.: مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٨٤)، ١٣. وبخصوص هذه المسألة، أود الاعتراف بأني في هذه المقدمة مدين بشكل عام إلى بحث شلر المتعلق بالقسوة.

(٣٧) لمزيد من النقاش المثير حول كيفية شروع صدام حسين بالاعتماد المتزايد على من هم من غير أقربائه وجعلهم من بين خاصة مستشاريه، راجع مقالة ميشيل ايفانز «صدام ينقلب على العائلة خوفاً من الخيانة»، في صحيفة التايمز اللندنية، ١ كانون الثاني ١٩٩٧.

(٣٨) تدعى الوثيقة بالميثاق ٩١.

(٣٩) كتبت عن هذا بالتفصيل في القسم المعنون «حيثما العراق؟» في كتاب «القسوة والصمت». وراجع أيضاً الفصل ٢، «أبو حيدر».

(٤٠) حول طبيعة سلطة البعث في العراق، راجع الفصل الرابع من كتاب «جمهورية الخوف».

(٤١) نقلا عن التقرير الصحفي ليوسف إبراهيم في صحيفة نيويورك تايمز، ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٤٢) ثيودور روثك في مجموعته الشعرية «قصائد مختارة» (لندن: فايبر وفايبر، ١٩٦٩)، ٦٥.



مقدمة الطبعة الإنجليزية الأولى

عن العنف

منذ أن انتهيت من كتابة «جمهورية الخوف»، تحولت غرفة الرعب ـ التي هي عراق صدام حسين ـ إلى بلد لم يكن أكثر الناس تشاؤماً يتنبأ به. فقد انتهت الحرب مع إيران صيف عام ١٩٨٨، بشروط في مصلحة العراق. لكن هل توقف العنف أو حتى هدأ؟ على العكس من ذلك تماماً، لقد انقلب على نفسه، كما كان الحال من قبل بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠، وهي السنة التي بدأت فيها الحرب. ففي اليوم الذي بدأ فيه تطبيق وقف إطلاق النار، خرجت الطائرات الحربية للعمل، تحمل الأسلحة الكيماوية وتُلقي بها على قُرى كردية. وبين يومي ٢٥ و٢٧ أغسطس كان قد مات عدة آلاف من المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة[١]. ثم استمرت هجمات الطائرات بشكل منظم طوال شهر سبتمبر. وكان ذلك قد جرى من قبل في مدينة حلبجة في مارس عام ١٩٨٨، عندما لقي حوالى ستة آلاف كردي حتفهم. وكانت تلك الحادثة هي التي تابعها العالم لأن الأكراد أدخلوا مراسلاً تلفزيونياً غربياً إلى المدينة[٢]. لكن أحداً لم يلاحظ ما حدث في مايو، ولا ما حدث في يونيو ولا في سبتمبر ١٩٨٧؛ وكل المرات التي سبقت ذلك.

فما عدد الذين قُتلوا في تلك الهجمات؟

ربما لن يعرف العالم أبداً. فقد تجمّع عشرات الآلاف من الهاربين من الجندية منذ عام ١٩٨٠ بمنطقة المستنقعات جنوب العراق[٣]. وجّه إليهم إنذار. الذين استسلموا لا نعرف مصيرهم، أما الذين رفضوا فقد أُلقيت عليهم الغازات السامة.

ثم هناك القصص الدموية المرعبة. إذ وصلت تقارير إلى «منظمة العفو الدولية» عن آلاف الأطفال الذين سُمِلَت عيونهم للحصول على اعترافات قسرية من أهلهم



البالغين[٤]. وهناك شائعات عن أوان عملاقة مليئة بالحامض في إحدى ضواحي بغداد للتخلص من الجثث بسرعة. وقُدِّم السم لتجمع كردي عن طريق عميلة كردية مزدوجة من شاكلة ماتاهاري، خاطرت بحياتها مخاطرة جسيمة لتقوم بوضع السُّم لأربعين من قادة الأكراد، فقُتل ستة منهم[٥]. على أننا ينبغي أن نعلم أن أهلها كانوا معتقلين كرهائن في بغداد، فليس هناك سحر في عنف البعث.

في بغداد تآمر أسرى ملتو، يتضاءل إلى جانب تآمر أسرة آل بورجيا الشهيرة. ولنأخذ على سبيل المثال قصة عديّ، نجل صدام حسين الأكبر، الذي قام أمام نظر الجميع بركل كامل حنا جوجو وضربه بالهراوات حتى توفي. وكامل حنا هذا هو المتذوق الرسمي الخاص لطعام صدام حسين. غضب الرئيس غضباً شديداً مما فعله نجله، إذ رأى وراء ما فعله يد زوجته، لأنه في فترات راحة جوجو في مهام تذوّقه للطعام، كان عليه أن يدقق في اختيار النساء العديدات اللاتي كنَّ يكتبن طالبات رؤية الرئيس كجزء من برنامجه «لقاء الشعب». وأشيع أنه تزوج واحدة منهن سراً. ووصلت هذه القصة إلى الذروة حين قتل خير اللّه طلفة في «حادث» هليكوبتر. وخير اللّه هو والد زوجة الرئيس وخاله في الوقت نفسه، وكان أحد أعمدة النظام[٦].

وهناك قصص كثيرة أكثر غرابة. ومن حسن الحظ أن قصص الرعب نفسها بدأت للمرة الأولى تُدقق وتُؤرّخ وتُسجل. فقد أصدرت مجموعة جديدة لحقوق الإنسان واسمها «ميدل إيست روتش» تقريراً رئيسياً من ٢٣٥ صفحة، نُشر في شهر فبراير ١٩٩٠[٧]. وازداد عدد العراقيين المستعدين للذهاب إلى منظمات مثل «منظمة العفو الدولية». ويخرج بعضهم علانية معرضاً نفسه لمخاطرة شخصية كبيرة، فيؤسس منظمات حقوق الإنسان وبرامج لمساعدة اللاجئين. وقدَّم برنامج «إيڤري مان» بالتلفزيون البريطاني فيلماً تلفزيونياً بعنوان «أعداء الدولة»، وهو أول فيلم وثائقي مطول عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق. وهكذا يجري كشف نظام صدام حسين في العراق، شيئاً فشيئاً، بصفته المُنتهِك الأول لحقوق الإنسان في العالم.

لكن هذا الكشف لا يتم من جانب الجميع. فالحكومات الغربية التي تُلقي بنظرها إلى أسواق مربحة في المستقبل القريب ـ لأن أسعار النفط يتوقع ارتفاعها ـ لا تفعل ما فيه الكفاية من هذه الناحية. فهي تغمض عينيها عن أسوأ التجاوزات عندما لا يمسها شيء بشكل مباشر. على أن ما ينذر أكثر بالشر، هو التأييد الذي يلقاه نظام صدام حسين في العالم العربي، من عدد من النظم بذاتها، وأيضاً من الرأي العام. ففي الفترة



التي تلت إعدام فارزاد بازوف مثلاً، ارتفعت مكانة الرئيس العراقي حين كرر مرة أخرى أمام الجماهير العربية التصدي للخطط الغربية والصهيونية. ولم تظهر في الصحافة العربية قاطبة كلمة واحدة تندّد باستخدام الغازات السامة للقضاء على سكان مدنيين. على أن الأسوأ من ذلك كله هو الصمت المرعب للمثقفين داخل العالم العربي وخارجه. وهو صمت يتناقض تناقضاً مع الصوت الواضح للمثقفين في أمريكا اللاتينية، وفي أوروبا الشرقية. فلم يظهر قرين عربي لڤاتسلاف هاڤل أو كريستا وولف لمحاسبة صدام حسين.

وصف العنف

يدور كتاب «جمهورية الخوف» في المقام الأول، حول قصص الرعب هذه التي تحولت لتصبح هي القاعدة في أحد أركان العالم المسمى خطأ بالعالم الثالث. فيصف الكتاب عالم «كافكاوي» في الفترة السابقة على مفرمة اللحم البشري الكبرى. الحرب العراقية الإيرانية. وقد ركّزت على طبيعة النظام الذي بدأ تلك الحرب. وبطبيعة الحال، لا يمكن لأي شيء خرج من تلك التجربة التي استمرت ثماني سنوات كاملة، أن يكون بطبيعته نفسها التي دخل بها. فإذا كان العراق البعثي غير طبيعي في أوائل الثمانينات، فإنه أقل من ذلك الآن.

إن واقع عالم صدام حسين اليوم، أغرب حتى من خيال كافكا، فهل ما زال لكتاب «جمهورية الخوف» صلة بما يجري؟ عندما ألقيت بنظري على صفحات الكتاب مرة أخرى لأكتب هذه المقدمة، أدركت أن النص يطنب في بعض أجزائه، وإن كنت أدرك أنه عرض بصدق معظم القضايا الأساسية. فقد لعب العنف دوراً مهماً بطريقة غير عادية في العراق منذ عام ١٩٦٨، فالعنف يشغل كلاً من لغته السياسة، وهو مفتاح السؤال السياسي الذي سيواجه أهل العراق في المستقبل المنظور. وانطباق هذه النغمة الأساسية للكتاب قد ازدادت أهمية. إذ إن منحنى مستوى العنف يرتفع في العراق ارتفاعاً حاداً. ويشير صمت المثقفين العرب إلى أن هناك قضايا سياسية متضمنة هنا، لم تحل أبداً في الثقافة بشكل عام.

فالوصف هو التصرف الأول والأكثر أساسية في اتخاذ القرار: الوصف الذي لا يهاود ولا يرحم ولا يسامح. وحتى في الوقت الذي يبدو فيه أن أحوال البشر متحللة، تماماً، فهم قادرون على القيام بدرجة من درجات السيطرة من خلال قدرتهم على



الوصف. فرواية قصص الرعب هي أول خطوة للتعامل مع حكم العنف. لكن هذا لا يكفي. ويحاول كتاب «جمهورية الخوف» أن يذهب إلى أبعد من ذلك. فالرعب له جسد وشكل. وهو يكرر نفسه، وهو يتبع أنماطاً، ويضرب على نغمة معيَّنة. فاعتراف فارزاد بازوف على التلفزيون عن قيامه بالتجسس سبقته قائمة مماثلة، إذ دعم البعث حكمه بغيض من هذه الاعترافات تبعتها إعدامات علنية، قبل قضية بازوف بواحد وعشرين عاماً (انظر المشهد الأول ـ الباب الثاني من هذا الكتاب). ويحتاج هذا التاريخ إلى أن يشرح ويهضم وأن يوضع في قالب منظم. فأحداث مثل إعدام بازوف يجب أن ينظر إليها، لا كحوادث منفردة منعزلة، وإنما بصفتها الأسلوب الشاذ الذي يقوم به هذا النظام بالذات، بتغذية وإعادة إفراز نفسه.

وتترجم آليات العنف إلى الرعب من خلال التجربة الحسية. إننا نرمي العنف، كل على الآخر، لكننا نختار تجربة الصدمة الكاملة للرعب ونحن بمفردنا. وهي لذلك مسألة إحساس، بل قل تنمية الإحساس من خلال الوصف، حتى نصف نتائج العنف السياسي بوصف «الرعب» وليس بأي وصف آخر. (العنف كشر لا بدَّ منه مثلاً أو بصفته قابلة التاريخ). فتجنب هذا الوصف لأنه أخلاقي أو لأنه شخصي، هو في حد ذاته موقف سياسي مثل تبنّيه. فالرعب لا بدَّ أن يجابه بلا هوادة ولو كان ذلك بلا سبب سوى التعامل معه. ويظل كافكا هو الذي ينطبق على العراق المعاصر، لأنه يفهم هذا الوضع أفضل من أي كاتب آخر في القرن العشرين.

والعنف، خلافاً للرعب، له أدواته، وهو موضوعي. وتتم هيكلته من خلال مؤسسات، وهذه المؤسسات تتحور ويُعاد تشكيلها من خلال تخصصها وهي تعمل من خلال سوابق وخطط طوارئ.

فالسمات الشخصية الشاذة، ومستوى المصادر، ودرجة الذكاء، توضع كلها في الاعتبار عند اختيار من يقومون بالعنف، هذا إلى جانب سلوكهم ومستوى الدمار الذي يصيبون به الناس. فما هي نوعية الوظائف التي يقومون بها؟ وكيف يؤدونها؟ إنه لا يمكن الكشف عن مثل هذه الأجهزة، ولا يمكن كذلك فهمها إلاّ من خلال الوصف، والحقائق المتاحة. وزيادة على ذلك، فإن عملية التدقيق في أعمال هذه الأجهزة، وهي عملية ينبغي أن تتكرر إلى ما لا نهاية، تشلها عن العمل. والتركيز على هذه الأدوات ووصف طريقة عملها الداخلي، ومجابهة وظيفتها المرعبة، تقوم أيضاً بتغيير أولويات المدقق فيها. وعلى سبيل المثال يمكن أن نفهم السبب في أن دولة العراق ليست من



النوعية المألوفة من الدكتاتوريات، أكثر في قسوتها، وإنها دولة إجرامية. وبهذه الصفة يجب أن تُعامل من قِبل المجتمع الدولي.

المسؤولية والعنف

رغم أن العنف دائماً له أدواته، فيحتاج إلى جيوش وبوليس وشبكاته من المخبرين والوشاة، فإنه ينبغي أن يبرر نفسه، وأن يقنن نفسه بالغايات التي يتبعها. وفي هذا الإطار لا يختلف عنف صدام حسين في أصوله عن سياسات حكّام آخرين. فيجب أن يكون هناك من يرغب، ومستعد لتطبيق السياسات نيابة عن أولئك الذين يأمرونه. فليس هناك إنسان طبيعي يمكن أن يقتل ويشوّه آخرين دون أن تكون هناك وسيلة لتقديم منطق خلف هذا التصرف. فلم تشن حرب على الإطلاق إلاّ بالادعاء بأنها من أجل قضية «السلام»؛ بالانتصار. ومن الناحية الأخرى لا يتطلب السلام أي تبرير.

وتبدأ المشكلة الخاصة لعنف البعث بإدراك أن مئات الآلاف من الناس العاديين تماماً متورطون فيه. فحتى قوات البوليس الخاصة وجلادو صدام هم أُناس عاديون، (أو معظمهم) ذلك أن عددهم أكبر من أن يسمح بأن يكون الأمر غير ذلك. ولأن العنف وسيلة لتحقيق غاية، فهو يتحول إلى غاية في حد ذاته، إنه يتحول إلى الأسلوب الذي تكتسب به جماهير العراق خبرة كل السياسة، وفي النهاية اللاسياسة.

ومع هذا، فإن العنف لا بدَّ أن يبرز. فبالتأكيد لا يمكن لأية بيروقراطية حكومية أن تقتلع عيون أطفال شعبها بدون أن توفر لنفسها الأسباب. ولكن كما تقضم الحية ذيلها، يصنع التبرير من خلال الخوف من العنف وليس عن طريق الموافقة أو حتى الخداع. فالنظام يعمل مثل معسكر اعتقال: فالسجناء يضربون بعضهم ببعض، حيث يخترع الأعداء ويعذب الأطفال في سبيل هدف سام. ويدور كل شيء بهوجاء وبلا سيطرة في عالم مغلق من صُنع النظام نفسه. هذه هي خصوصية العنف في العراق، وسبب كافكاويته البادية، والنظام الذي أنجز كل هذا، ظاهرة متوطنة تماماً، لم تفرض من أي قوة خارجية. وهي كلها ظاهرة نتاج للثقافة التي تغذيها. فأيام الملكية المفروضة من الغرب ولّى أمرها منذ زمن بعيد.

وهنا تكمن أكثر القضايا إقلاقاً من الواقع الذي تحاول «جمهورية الخوف» أن تمسك به وتتعامل معه. فالبحث عن وحش أو مجرم يسمى صدام حسين هو الطريق السهل والطفولي، وإن كان هو نفسه يستمتع بأن يلعب هذا الدور.



وُلِد صدام حسين عام ١٩٣٧، من الجيل الذي مكَّن البعث من حكم العراق. ولا يهم الآن ما إذا كان من تبقّى من ذلك الجيل هو جزء من أداة الدولة في العراق، أو مشتت في المنافي، أو فهل كان يمتلك يوماً ما مثاليات سامية للدولة التي شاهدها تتحور إلى دولة الرعب الكائنة اليوم. فجيل البعث في العراق لا يتألف من مئات الآلاف من الشبان الذين ماتوا في الحرب العراقية ـ الإيرانية وهم في العشرينات من أعمارهم، تماماً كما أن الجيل الذي تسبَّب في الحرب الأهلية اللبنانية لا يتألف من قبضايات الجبل والريف الذين ما زالوا يتراشقون بالنيران في أطلال بيروت. فهؤلاء هم أبناء العنف، الذين أصبح العنف أسلوبهم في الحياة. وأولئك من السهل فهمهم.

جيل البعث هو الجيل السابق من المفكِّرين مؤلفي النظريات الفخمة، وكذلك النشطين المناضلين الحزبيين الذين آمنوا بتلك النظريات، وفعلوا ذلك لأنبل الدوافع. ذلك الجيل هو المسؤول عن الوضع الحاضر في العراق. وهو في الوقت نفسه الجيل الأساسي في تفهم الوضع الحالي. وأفضلهم إما هرب أو هاجر، إما إلى الطريق المغلق لسياسات المنفى، وإما ليصبح من الساخرين الذين أعطوا التحرر من الوهم بعداً جديداً. ربما ليس من العجيب أن يصمت المثقفون العرب.

ويفحص كتاب «جمهورية الخوف» جيل صدام حسين والستينات في العراق. فيناقش الجذور التاريخية لتلك الأفكار، ويجادل بأنها أعطت الشرعية لحكم العنف. ولكن هل هذا يكفي؟ كثيرون يعتقدون أن الكتاب قصَّر من هذه الناحية وأن عوامل موضوعية مثل التنوع العرقي والتوترات بين الطبقات الاجتماعية، والتوترات بين المدينة والريف، والخصوصيات التاريخية أو مرحلة التطور في العراق ينبغي أن توضع في صدارة التحليل بطريقة ما.

على أن العنف «يستشري» في بعض البلاد دون أخرى، ودائماً بأساليب مختلفة. فليس هناك قواعد عامة. هناك «شبه موضوعية» فقط. خذ مثلاً الثورة الجزائرية، حيث فرضت في أول الأمر قضية العنف بأكملها فيما يتصل بسياسات التحرر من الاستعمار، كمشكلة فكرية بالدرجة الأولى. فقد احتفى فرانز فانون بدور العنف في كتابه الشديد التأثير «بؤساء الأرض». ومنذ ذلك الوقت فصاعداً أمست جملة «دور العنف» فكرة رئيسية متكررة في سياسات العالم الثالث. فالفلاح الجزائري الجائع يكتشف «أن العنف وحده هو الذي يؤدي الغرض»[٨] وهو يعتقد أنه عندما يتصرف طبقاً لهذا المفهوم، فهو لم يحرر نفسه من الحقائق الميكانيكية للقهر فحسب، بل سياسياً وحتى روحياً أيضاً.



فـ «الإنسان المُستعمر يجد حريته في العنف، ومن خلاله»[٩] ودرس العنف هذا كما يقول فرانز فانون، أخذ عن المستعمرين أنفسهم ومن الأسلوب الذي تصرفوا به في الجزائر كمحتلّين. ولكن ماذا عن حالة الهند عندما تحررت من الاستعمار، وعن ظاهرة غاندي؟ لقد ذاع أسلوب فانون في التفكير ذيوعاً واسعاً في أواخر الستينات وفي السبعينات. وعندما كتب جان بول سارتر مقدمة كتاب فانون عام ١٩٦٣، تحمس لفكرة «إعادة خلق الإنسان لنفسه من خلال العنف»، وقال «لا يمكن للرقة أن تمحو آثار العنف، فالعنف نفسه هو الذي يمكنه تدمير آثار العنف»[١٠] لم يكتب فانون نفسه شيئاً بمثل هذا الغباء. لكن أسوأ تفسير لكتابه هو الذي تمَّ تبنّيه في العالم العربي.

وأكثر ما يلفت النظر في الثورة الجزائرية هو أن ذلك الأسلوب في طرح القضية لا ينطبق على الطريقة التي حصلت بها الجزائر على حريتها في الواقع. فشكات الدبابيس الضئيلة من العنف الجزائري قوبلت بمستويات ضخمة من العنف الفرنسي. لقد استشهد مليون جزائري وانتصرت «جبهة التحرير الوطني الجزائري». ووصلت الجزائر إلى الاستقلال بعد أن نجح الفرنسيون من خلال تكتيك تعذيب منتظم من تحطيم شبكات الجبهة المنظمة «ولنتذكر هنا فيلم معركة الجزائر». والذكرى التاريخية للعنف الاستعماري أحدث وأكثر صدقاً بكثير في الجزائر مما في العراق الذي حصل على استقلاله منذ عام ١٩٣٢. ومع ذلك فحكام الجزائر ليسوا بدرجة طغيان حكام العراق بأي حال من الأحوال، حيث جاءت أيديولوجية استخدام العنف في السياسة بعد الاستقلال. والمؤكد أنه لم يسقط مناضل بعثي أبداً وهو يقاتل البريطانيين، فقد كانت هناك خيارات أخرى.

وللعنف مظهر مختلف تمام الاختلاف في بلدان عربية أخرى مثل لبنان، حيث العنف هو جزء من الحياة العامة بمثل ما هو في العراق: إنه نظام من الفوضى الضاربة أطنابها، حيث الخيانة هي القاعدة، بينما المظهر في العراق هو واحد من أكثر النظم استبداداً، وحيث المطالبة بالولاء خانقة بطريقة لا تصدق. ومع ذلك كان يطلق على لبنان يوماً ما سويسرا الشرق الأوسط، واليوم فإن هذين البلدين الآن من أكثر البلاد اتساماً بالعنف في العالم. على أن أكثر ما يثير الاهتمام هو الاختلاف بينهما وليس التشابه. وأمثلة مثل تلك تشير إلى الطريقة التي سأردّ بها على نُقاد هذا الكتاب.

فأولاً: إن أية رواية عن العنف السياسي في العراق لن تكون مقنعة ما لم يوضع داخل الإطار الأوسع للثقافة السياسية العربية؛



وثانياً: إن التنظيرات «الجينية» الفريدة حول شذوذ العراق لن تكون مرضية، ويرجع هذا إلى أنه يمكن دائماً تقديم أمثلة مضادة من مناطق أخرى في العالم، لم ينتج عنها مستويات العنف نفسها؛

وثالثاً: يتطلب الأمر من الكُتّاب العرب، على وجه الخصوص، قدراً كبيراً من الصلابة ومواجهة الحقائق الصعبة قبل استنباط أية أنماط. فنحن ببساطة لا نعرف ما فيه الكفاية عن أشياء مثل دور العنف في الثورة الجزائرية، ولا عن الأذى الذي أصيبت به التطلعات الفلسطينية من أيديولوجية الكفاح المسلح. والأكثر أهمية من أي شيء آخر، أننا لا نعرف ما فيه الكفاية عن تلك التجربة المعملية الكبيرة في العنف، حيث اختبر عنف من كل لون وشكل ونوعية وتبرير يمكن تصورها: ونقصد الحرب الأهلية اللبنانية. فأفضل ما لدينا من روايات جاءت عن طريق صحفيين غربيين. فحتى الآن لم يكن باستطاعة أي كاتب لبناني أن يتعامل مع الصدمة العصبية المحرقة لتجربة بلده بالعمق الذي يتطلبه الموقف. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن كتاب «جمهورية الخوف» هو مجرد خدش على سطح ما حدث في العراق. فقد كتب في الخارج، وبني على جيوب من المعلومات والشهادات عن النظام فيما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠. فما هي الأنماط والعلاقات والصلات التاريخية وراء العنف العراقي، التي قد تتضح يوماً ما، إذا ما توافرت شهادات شاملة مباشرة من أعداد كبيرة من الضحايا، ومن بعثيين سابقين وشهود عيان؟

لقد كان استخدام العنف لغايات سياسية جزءاً من الدراما الإنسانية منذ فجر الحضارة. ولا يجب أن يتعامل المرء مع التعقيدات المتضمنة في المسألة ببساطة. فكتاب «جمهورية الخوف» في محتوى الثقافة السياسية العربي يُعتبر نصاً مضاداً لكتاب فانون، فأرضيته مختلفة تماماً، لكنه مثل كتاب فانون، يقف وقفة في تلك الفجوة المهمة التي توجد دائماً بين الماضي والمستقبل، الفجوة التي يمكن فيها للاختيار الإنساني، والمسؤولية، والالتزام، والإحساس بالغضب أو بالخجل، أن تقرر مسار الأحداث. ولا نزال جميعاً نقف في تلك الفجوة ولا نملك القدرة على الابتعاد عنها.

ولم يتوقف تراكم الجثث في العراق، وتتصاعد رائحة المذابح كل يوم. ويوماً ما ستفتح الكُتب لتتدفق منها روايات أكثر رعباً. عندئذ ستقيد في جدول الأعمال المشكلات الأكثر تمزيقاً للنفس عمن فعل وماذا ولمن ولماذا؟. إنهم يسألون هذه الأسئلة اليوم في رومانيا بمثل ما سألوها بالأمس في الأرجنتين. فعندما يتخلل العنف



ثقافة ما بهذا الشكل، ينبغي ألاّ تخفّف قوته، بوضعه في إطار موضوعي، وإبعاده عن المحور الأخلاقي للحياة العامة.

وفي النهاية، لا بدَّ أنه ستصدر مطبوعات كثيرة «تصف» و«تفسر» العنف في العراق، وستتناول أوقاتاً مختلفة ومستويات مختلفة، وتخدم مجموعة كبيرة من الأهداف. ولا شك أن كل جيل يريد أن يفهم الأشياء بطريقته الخاصة. ومهما كان اختلاف تفسير عن آخر، فإنه إذا قدمت باكتمال وعلى أساس أن المشكلة المحورية - لفترة على الأقل - هي العنف، فلا شك أنها ستكمل بعضها الآخر. وستضيف إلى «معرفتنا». ولكن معرفتنا بماذا؟ بالمعالم أم بالإمكانات الكامنة فينا؟ أنا أعتقد أنه بالإمكانات الكامنة فينا لأنه في نهاية الأمر، هناك لغز عميق في العنف من النوعية التي وصفت في «جمهورية الخوف»، وهذا اللغز هو السبب في أننا نندفع بهذا الشكل لنحصل على تفسير، وأننا راضون بهذا الشكل في اللحظة التي نعتقد أننا وضعنا إصبعنا على هذا التفسير.

أيار ١٩٩٠



هوامش مقدمة الطبعة الإنجليزية الأولى

(١) «ميدل إيست ووتش» ـ حقوق الإنسان في العراق ـ نيويورك ـ هيومان رايتس ووتش ١٩٩٠ ـ صفحة ١٤٤.

(٢) قدَّر موظفو الصليب الأحمر، الذين زاروا الموقع آنذاك، عدد القتلى بحوالى خمسة آلاف ـ انظر المرجع السابق نفسه صفحة ١٦٠. وكتب إدوارد مورتيمر أن عدد القتلى ٦٣٥٠ ـ انظر صحيفة الفاينشال تايمز البريطانية ـ ١٦ مارس ١٩٨٩.

(٣) انظر تقرير هيلجا جراهام ـ صحيفة الجارديان البريطانية ـ ١٤ سبتمبر ١٩٨٨.

(٤) ترجع هذه الممارسة إلى الماضي، إلى أوائل الثمانينات على الأقل ـ انظر الدورية المعنونة: «حرب العراق على الأطفال» ـ «أمنستي أكشن» ـ مارس/أبريل ١٩٨٩.. صفحة ٦. وانظر أيضاً تقرير من وضع فرنسيس ويليامز في الصنداي تايمز البريطانية ـ ١٥ مارس ١٩٨٩.

(٥) انظر التقرير الذي كتبه هازهير تيموريان بصحيفة التايمز البريطانية ـ ١٣ يناير ١٩٨٨.

(٦) عندما بدأت القصص حول هذا الموضوع تتسرب إلى صحف سورية، قرر صدام حسين أن يحوّل الأمر لمصلحته، فأمر بإلقاء القبض على نجله، وطلب تطبيق العقاب القانوني الكامل عليه رغم مناشدات بالرأفة من وزرائه ومن والد القتيل! وطنطنت الصحافة العراقية بتصميم صدام حسين على تحقيق العدالة، وكذا بالنواحي العاطفية لمناشدة «الآب»، وأخيراً وبعد تمنع، يخضع صدام لهذه المناشدات ويُرسل عديّ إلى سويسرا كسفير لبلده. على أن يقوم هناك بضرب رجل شرطة سويسري، فتعلن سويسرا أنه شخص غير مرغوب فيه، فيُعاد إلى العراق، وسرعان ما أصبح أحد الشخصيات البارزة في النظام. التفاصيل في تقرير بالصنداي تايمز ـ ٧ مايو ١٩٨٩.

(٧) انظر الملاحظة السابقة رقم ١.

(٨) فرانز فانون «بؤساء الأرض» ـ نيويورك ـ حروف بريس ـ ١٩٦٨ ـ ص ٦١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١.



مقدمة الطبعة الأمريكية

ملاحظة للقارئ

ليس هذا الكتاب تأريخاً للنظام البعثي الذي توطّد في العراق عام ١٩٦٨. إنه تحقيق في معناه. ولا شك في أن هناك طرقاً عديدة مختلفة للقيام بهذا التحقيق. وكان انشغالي طوال الوقت هو تجربة ذلك البلد في فترة ما قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية، بسياسات تضرب بجذورها في العنف، وفي مثاليات سامية. لقد اخترت أن أنظر إلى البعث من خلال عنفه، لأنني أعتقد أن هذه هي المسألة المحورية لهذا البلد التعيس، في المستقبل المنظور.

وينتج عن وجهة نظري تفسير خاص للبعثية العراقية. ويحكم على مصداقية هذا التفسير، جزئياً، على أساس الحقائق والجدل المقدم، أما بقية الحكم فينبغي أن يستند في النهاية إلى سلامة المنظار الذي نظرت منه في أعين المتأثرين تأثيراً مباشراً. وتصح بعض افتراضاتي العامة حول السلوك السياسي بالنسبة لأساليب الاستدلال المستخدمة، ولأنواع الأدلة المقدمة تأييداً لها:

فأولاً: وضعت في اعتباري أهمية ما يعتقده ويقوله الزعماء والأحزاب والمواطنون في المجال السياسي. فالكلمات التي يستخدمها الناس جزء من الحقيقة، وليست انعكاساً لحقيقة مخيفة. وتكمن المشكلة دائماً في الكيفية التي تتطابق بها الكلمات مع الأفعال. من هنا أهمل ـ بطريقة ما ـ مصدر مهم للمعلومات عن العنف يمكن أن يوجد في الخطب وبرامج الحزب السياسية، ومجموعة كاملة من المصنفات الأيديولوجية.

وثانياً: إنه بالرغم من ميل شاغلي المناصب العامة إلى الدعاية والبلاغيات اللغوية والمغالطات والأكاذيب، فهم في نهاية الأمر يقولون ما يعنونه، ويعنون ما يقولونه.



وثالثاً: إنني أرفض بكل شدة كل تنويعات النظرة التآمرية للتاريخ، خاصة عندما تطبق تلك النظرة على العلاقات مع العرب. وبدلاً من ذلك أفرد الدراسة للعلاقة بين الإحساس العراقي العام بشيوع تأثير غربي كريه وبين القدرة المتضائلة للغرب على التأثير في الأحداث المحلية في العصر الحديث.

ورابعاً: إن الاتجاهات السياسية التي سارت في طريق ما في الماضي نتيجة لأسباب بعينها، قد لا تسير في الاتجاه نفسه حتى لو ظلّت معظم الأسباب سائدة. فالناس يغيّرون آراءهم، ويعتمد السلوك السياسي على ذلك ببساطة، في بعض الأحيان. وأنا لا أبحث وراء عمليات تاريخية، لذلك لا يجب أن يعزى لهذا الكتاب أي شيء يتناول استقرار البعثية في العراق مستقبلاً.

وإذا ما تسببت الحرب العراقية ـ الإيرانية في انهيار البناء البعثي، فسيظل على العراقيين أن يواجهوا مشكلة التوافق مع ما جعل النظام في العراق، بحلول عام ١٩٨٠، أقوى وأكثر النظم استقراراً في تاريخ العراق الحديث.

وعلى كل كاتب عن عراق ما بعد ١٩٦٨ أن يعمل بناءً على معلومات غير كافية تماماً، صادرة عن موقف رسمي «موسوس» تجاه «الأمن القومي». ولا شك أن الكتاب يُعاني حتماً من عيب عدم كفاية المعلومات أكثر من أي كتاب آخر، بسبب اختيار التركيز على مؤسسات مثل الشرطة السرية، وسياسات الخوف. ولقد كان أسلوبي في الالتفاف حول هذه المشكلة هو تحديد كل مصدر بشكل دقيق، وعدم ترك أية رواية أو إشاعة لمجرد أنه ليس لها أساس مثبت في الحقيقة. فأحد ملامح عراق البعث أن محتوى الحقيقة في رواية بعينها ـ في بعض الأحيان ـ أقل أهمية من أن الناس أصبحوا يؤمنون بأنها رواية حقيقية.

ووسواس «الأمن القومي» له تشعبات شخصية أيضاً. ذلك أنني أدين لعدد من الأصدقاء الأعزاء، بالقدر الكبير في كتابة هذا الكتاب. ولكن ما دامت الأمور هي ما هي عليه في ظل البعث، فأنا لا أستطيع أن أذكر أسماءهم، بمثل ما لا أستطيع ذكر اسمي.

مارس ١٩٨٨.



القسم الأول

الكيان السياسي العراقي



الفصل الأول

مؤسسات العنف

الشرطة السرية

كان سليم يهمّ بالجلوس لتناول غدائه، عندما سمع طرقات على الباب. لم يدلف الرجلان داخل المنزل، ولم يكشفا عن هويتهما، إلاّ أنهما تثبّتا من هوية سليم، وطلبا منه أن يرافقهما للإجابة عن بعض الأسئلة. على أن زوجته التي كانت قد تبعته إلى الباب، سألت بصوت أعلى من اللازم، عما إذا كان هناك شيء، وما هي المشكلة، وأضافت أنهم لم يفعلوا شيئاً، وما إلى هذه العبارات. طمأنها سليم، كما لو كان يعرف كل شيء عن الموضوع، وخرج مع الرجلين، وأغلق الباب بهدوء في وجه زوجته.

تذكر أن يديه قد نضحتا بالعرق وهو في السيارة، رغم أن الجو لم يكن حاراً، وأن معدته قد تقلصت، رغم أنه لم يعد جائعاً.. ثم، توقفت السيارة عند مركز الأمن المحلي المسؤول عن الضاحية التي يسكن فيها سليم.

في أوائل السبعينات، قُسِّمت بغداد إلى عدة مناطق أمنية، تطلّب تخطيقها وإقامتها إصدار أوامر شراء إجبارية لبعض العقارات في مناطق معيَّنة. كانت هذه المراكز بمثابة مراكز مراقبة تقوم بالمراجعة الروتينية للأشخاص الذين يسكنون في تلك المناطق. ولقد أكد الذين زاروا بغداد على الكفاءة المدهشة لتلك المراكز الأمنية، عندما كانوا ينقلون إليها لسؤالهم عن بعض الصور الفوتوغرافية التي قاموا بالتقاطها لدجلة في ضوء الغروب، أو لسؤالهم عن أفعال أخرى مشابهة. هذا مع العلم أن الكاميرات تُباع في العراق، وإن كان التصوير الفوتوغرافي مشبوهاً بدون تصريح كتابي من وزارة الداخلية. وبعض تلك المراكز الأمنية موصول بكاميرات فيديو مخبأة على الأسطح أو مركبة



داخل التماثيل والمباني العامة، وتغطي تلك الكاميرات الطُرق الرئيسية والتقاطعات والميادين، مؤلفة شبكة متكاملة لكل قطاع، تمكِّن المركز الأمني من مراقبة المنطقة بالرؤية المباشرة.

اقتيد سليم إلى أحد هذه المراكز. وتذكّر أنه انتظر لمدة طويلة للغاية. ورغم أنه ما زال يجهل أسباب استدعائه إلى المركز، فقد أخذ الخوف ينتابه شيئاً فشيئاً. لكن سرعان ما انتهى الأمر بأنه أُدخل إلى غرفة مكتب ضخمة لشخص بدا أنه مهم. كانت شاشات التلفزيون الموجودة في كل مكان بالغرفة، والتي تومض بالصور، هي أكثر ما ترك انطباعاً عليه. لم يكن الأمر ليختلف كثيراً عما إذا كانت تلك الشاشات موجودة لمجرد إعطاء تأثير ما، أم لتؤدي مهمة. قُدِّم الشاي لسليم، ووجِّه الحديث إليه بأدب طوال فترة استجوابه. أما الرجل البادي الأهمية، لم يعرف سليم اسمه قط، فقد نظر إلى بعض الأوراق الموجودة أمامه، ثم سأله أين كان في يوم معيَّن منذ عدة أشهر، فلم يتذكر سليم أين كان في ذلك اليوم. ثم سأله الرجل عن بعض أرقام لسيارات، فتعرف سليم على رقم منها، على أنه رقم سيارته. ثم اختلطت التواريخ والأرقام في أسئلة. وأخذ الخوف يمسك بتلابيب سليم لدرجة أنه لم يعد قادراً على استيعاب الأجزاء المختلفة لكل سؤال، فضلاً عن الإجابة عنها بشكل متماسك. وأخيراً.. تمّ الإيقاع به. فقد طلب منه المحقق أن يفسِّر له كيف كان موجوداً في عمله في ذلك اليوم المعيَّن، بينما لم تغادر سيارته المنزل، حيث إنهم يعرفون أنه يذهب دائماً إلى عمله بسيارته.

عندئذ تذكر الأمر: لقد حدث ذلك خلال الأسابيع التي رقد فيها بعد أن أصيب بجرح في ساقه. وعندما تحسنت صحته، كان أحد أقاربه يمر عليه ويأخذه معه بسيارته إلى عمله صباح كل يوم، أما الأطفال، فكان يأخذهم إلى المدرسة شخص آخر، وأعادت زوجته ترتيب برامجها، لم تتدفق هذه التفصيلات من فمه بالسرعة الكافية، وضبط نفسه يقول هراء، لكنه يعتقد أن الرجل بادي الأهمية لم يلحظ ذلك.

ولدهشته بدا وكأن تفسيره قد قُبل، والحقيقة أن تفسيره هذا بدا وكأنه ليس مفاجئاً. وتتابعت بعد ذلك أسئلة كثيرة عن تفاصيل تافهة، كما لو كان يجري تحري الأمر بدقة. وفجأة انتهى الاستجواب وبدا الارتياح على وجه سليم... لكن سرعان ما نزلت عليه الصاعقة.

طلب الرجل البادي الأهمية من سليم أن يخلي هو وعائلته مسكنهم خلال عشرة



أيام: أثاثهم وملابسهم وكل شيء. ونبّهه أن يترك مفاتيح مسكنه في مكتب آخر بالمبنى، وأن يسجل عنوانه الجديد، وسيجري الاتصال به عندما تتم مراجعة روايته. وعندما حاول سليم إلقاء بعض الأسئلة وتوجيه بعض التوسلات، مُنع من ذلك وصُدّ، وظهر الضيق على وجه الرجل. واقتيد سليم إلى الشارع، فطلب تاكسياً وعاد إلى منزله.

أخلى المنزل وسُلِّمت المفاتيح، كما هو مطلوب. وبعد عدة أشهر تلقّى سليم مكالمة هاتفية من مركز الأمن المحلي، وأعلم أنه يستطيع تسلُّم مفاتيح مسكنه من المكتب نفسه الذي سلمها فيه من قبل، وأنه يستطيع العودة إلى مسكنه.

لم يقدم إلى سليم أي ورقة رسمية مكتوبة، وهو من جانبه لم يتقدم بأي طلب لذلك التفسير الرسمي. بعد أن بُرئ سليم من العواصف التي ألمّت به، أزاح الموضوع جانباً، كما يزيح المرء التقلبات الجوية أو الكوارث الطبيعية من نوع أو آخر، واستمر في حياته العادية [1].

من وجهة نظر المواطنين العاديين مثل سليم، فإن سلطة الشرطة السرية تعمّ كل العراق. وقد تجنبت الكتب التي نشرت بعد عام ١٩٦٨ عن النظام البعثي، الخوض في تفصيلات حول القدرة الكاملة والمعرفة الكاملة للشرطة. ويرجع ذلك، بشكل جزئي، إلى أنه لا يعرف إلاّ القليل عن مثل تلك المؤسسات، على أن ذلك الإحساس العام للمواطنين العاديين يرتكز على حقيقة تقع في صلب السياسة البعثية العراقية.

وكل ما يستطيع المرء أن يستخدمه في دراسته لموضوع الشرطة السرية هو: انقلاب عام ١٩٧٣ الفاشل، ومقاطع قليلة من «البيان السياسي» لعام ١٩٧٤، والضجة التي صاحبت عمليات خارجية لم تنجح، وملاحظات لمراقبين مطلعين عن الأوضاع، وتلميحات وخبرات شخصية يجري تناقلها شفوياً، وأخيراً كتاب ألّفه رجل قيل عنه إنه الرأس الجديد «للمخابرات»، وهي (شبكة استخبارات الحزب). وما عدا بعض القوانين المنشورة التي تنظم تحركات الأشخاص، وتحدد الكم الكبير من التصاريح المطلوبة عن المواطنين، فليس هناك معلومات منشورة عن دور الأجهزة البوليسية وهدفها. وترجع آخر إحصاءات منشورة عن الشرطة إلى العهد الملكي، وحتى تلك الإحصاءات تجمع معاً: شرطة المرور، مع أفراد الأجهزة القمعية التابعة لجهاز الدولة نفسه. ولا يمكن أبداً مقارنة التقاليد البوليسية التي كانت سائدة قبل الانقلاب البعثي عام ١٩٦٨، بالوضع السائد اليوم.



ومن المعلومات المحدودة التي تتوافر للباحث، يمكنني أن أقول إن الجهاز الذي تعامل معه سليم في أوائل السبعينات قد وُلِد في وحدة خاصة لحزب البعث العربي الاشتراكي ـ (القطر العراقي)، وقد تمَّ تكوينه في سرية في وقت ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦ وأطلق عليه اسم «الجهاز الخاص»، وله اسم حزبي سري هو «جهاز حنين». كانت حنين هيئة تلفّها الظلال، مختارة من كوادر الحزب الأكثر التزاماً، وقد أصبحوا متخصصين في جمع المعلومات. وعُهد إلى تلك الوحدات من الرجال المسلحين، الدخول في خضم الأحداث أثناء الانقلاب العسكري البعثي عام ١٩٦٨[٢].

ومنذ البداية خُلِقت حنين لتكون سلطة حزبية بديلة عن تلك التي تمسك بها الكوادر العسكرية من الضباط البعثيين، والتي يحصلون عليها من خلال وضعهم الاستراتيجي في الدولة. قُلب «النظام البعثي الأول» في عام ١٩٦٣ عندما أخذ عسكريو الحزب جانب زملائهم الضباط لطرد الحرس القومي البعثي. وترك حادث مشابه في سوريا انقسامات عميقة في حزب البعث على الصعيد العربي. وفي عام ١٩٦٤ رُقّي صدام حسين إلى «القيادة القطرية» وهي أعلى جهاز لاتخاذ القرار في الجناح العراقي لحزب البعث، وتمّ ذلك بمبادرة من ميشيل عفلق مؤسس البعث. ولقد حدد ذلك التعيين بداية جديدة لحزب البعث في العراق، ذلك أن صدام حسين كان هو المهندس الأول الذي أقام جهاز حنين، وأشرف دائماً على تحولاته المختلفة إلى المؤسسات المعقدة والبالغة السرية، والتي تمت في عهد «النظام البعثي الثاني» في العراق.

كان صدام حسين هو الذي عيَّن ناظم كزار، أول رئيس لأمن الدولة الداخلي في عام ١٩٦٩. وكان كزار رجلاً صلباً زاهداً، التحق بالحزب في الخمسينات وهو طالب، وتقدم في صفوفه ليصبح واحداً من الشيعة القلائل الذين تبوأوا مركزاً له سلطة حقيقية. ظهر كزار في الصورة بشكل كبير أثناء الفظائع التي ارتكبت في عهد «النظام البعثي الأول» عام ١٩٦٣. لقد اشتهر عنه أنه رجل لا يعرف الرحمة، وذلك بسبب مماسارته السادية، مما ألقى الرعب داخل الحزب نفسه. فعلى سبيل المثال كان يحب أن يقوم بالاستجوابات بنفسه، وأن يطفئ سيجارته في عيون ضحاياه.[٣] ونمت القدرات البوليسية للنظام الجديد نمواً كبيراً، تحت رعايته، وشحنت بطاقة حيوية باتجاه أهداف جديدة. وانتهت سمعة عدم كفاءة الشرطة السرية، والانصياع لأوامر الجيش، تلك السمعة التي سادت بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨.

وتحت قيادة كزار قامت الشرطة بتعذيب عدة آلاف بشكل غير معلن، معظمهم



من الشيوعيين والأكراد. ففي عام ١٩٧١ نشر أحد أجنحة «الحزب الشيوعي العراقي» قائمة بأسماء ٤١٠ أعضاء قتلوا فيما سمي تسمية مناسبة بـ «قصر النهاية».[٤] وكان كزار قاسياً على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمسألة الكردية، حيث كان مع إنهائها بالقوة. وقد قام عملاؤه بمحاولتين ـ على الأقل ـ غير ناجحتين لاغتيال الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني. وتمّت المحاولتان بعد وقت قصير من توقيع اتفاقيات «الحكم الذاتي» في آذار عام ١٩٧٠، والتي كان هدفها أن يسود السلام في شمال العراق وأن يمنح الشعب الكردي «الحكم الذاتي».

إننا نعلم كل هذا الذي نعلمه عن الفترة التي شغلها ناظم كزار كرئيس للبوليس، لأنه تمَّ إعدامه في شهر تموز عام ١٩٧٣ مع عشرات من معاونيه، بعد محاكمة حزبية عاجلة ترأسها أعضاء من «مجلس قيادة الثورة» وهو أعلى سلطة في الدولة البعثية (وتنتخب اسمياً بواسطة «القيادة القطرية» للحزب) والرواية الرسمية لمحاولة كزار الانقلابية ليس فيها إلاّ القليل من المنطق، وبينما ليس من الضروري الشك في الحقائق القليلة التي أعلنها النظام عن هذا الموضوع، إلاّ أنه من الواضح أن هناك الكثير خلف الموضوع برمّته، مما لم يطفُ على السطح. أخذ كزار وزير الداخلية ووزير الدفاع كرهينتين، ويُقال إنه خطط لاغتيال أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية، وعندما فشل في هذا، حاول الهروب مع أتباعه المخلصين ناحية الحدود الإيرانية. وعندما حاصره مطاردوه، أطلق الرصاص على الرهينتين. وقد استخدمت المسألة في القيام بحملة تطهير واسعة النطاق في صفوف الحزب، واستمرت الرؤوس تتهاوى لشهور عديدة.

والتقرير السياسي لعام ١٩٧٤، لحزب البعث العربي الاشتراكي، هو بمثابة علامة مهمة للحكم البعثي في العراق. فقد قدَّم هذا التقرير تقييماً صريحاً بطريقة غير عادية للممارسات البعثية السابقة، وقد قدَّم هذا النقد الذاتي على وجه الخصوص لعهد كزار في الشرطة السرية.

«أما جهاز الأمن فقد سعى الحزب إلى تطعيمه بالعناصر الحزبية والوطنية المستقلة على شتى المستويات.. غير أن هذا الجهاز القديم الواسع والذي مارس عبر العهود الماضية أساليب التسلط والإرهاب والابتزاز ضد الحزب والحركات الوطنية الأخرى كان قد تكوَّن تكويناً سيكولوجياً خاصاً، بحيث باتت مهمة إصلاحه وإشاعة قِيم وممارسات جديدة فيه أمراً في غاية الدقة والتعقيد، وقد ارتكب هذا الجهاز خلال السنوات الماضية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) أخطاء فادحة، أثرت تأثيراً ضاراً على سمعة



الحزب وعلى سياسته في شتى المجالات. ويجب أن نعترف أن القيادة أخطأت في عدم إحكام الرقابة على هذا الجهاز الخطير بالمستوى المطلوب. وانطلقت من الثقة بالحزبيين العاملين فيه ومن حسن النية تجاههم. فأساء البعض منهم إلى ثقة الحزب بهم إلى الحد الذي دفع البعض إلى التآمر على الحزب، كما حدث في مؤامرة ٣٠ حزيران (١٩٧٣) الإجرامية. وقد نبّهت هذه المؤامرة الإجرامية الحزب إلى خطر إغفال إحكام السيطرة على هذا الجهاز، وأجرت القيادة تغييرات واسعة النطاق فيه[٥].

اهتز النظام بشدة من حادثة ناظم كزار، وزيادة على ذلك طغت سيكولوجية ذات طابع غريب على السطح في أجهزة أمن الدولة الجديدة. وبدا هذا واضحاً خلال سلسلة من الجرائم العجيبة التي حدثت مباشرة بعد حملات التطهير المشار إليها في التقرير السياسي. ولقد هزت تلك الجرائم الحزب بمثل ما هزّه الانقلاب. فقد كان حزب البعث فخوراً بانخفاض معدلات الجريمة في بغداد، حيث كانت «شرطة النجدة»، على سبيل المثال، قادرة على الوصول إلى أي نقطة في العاصمة خلال دقائق. ولقد اهتزت تلك الثقة اهتزازاً لا مثيل له، بسلسلة متتالية من سرقات المنازل وحوادث قتل قطعت فيها أوصال أجسام عائلات بأكملها. كان الجاني الذي أطلق عليه اسم «أبو الطبر» يقود عصابة مؤلفة من أعضاء قدامى من هيئة الشرطة الذين كانوا تابعين لكزار. ولقد اتضح أثناء المحاكمة أن قدرة العصابة على الإفلات من الشرطة نبعت من معرفتهم بموجات راديو سرية استخدموها في تضليل الشرطة.

سبقت مراسيم تأميم النفط في آذار ١٩٧٣ انقلاب كزار وجرائم أبو الطبر، ثم ما لبث أن جاء الانقلاب ضد سلفادور اللندي في تشيلي في أيلول ١٩٧٣. وبالنسبة للقُرّاء غير المتمرسين بالمنهاج (التلفيقي) للبعثية، يبدو الحادثان منفصلين. لكن بالنسبة للقيادة البعثية في صيف عام ١٩٧٣ لم يكن الأمر كذلك. ففي خطاب ألقاه صدام حسين يوم ٢٤ أيلول قدَّم تحليلاً يخطف الأنفاس لما يدور في بغداد. اعتمدت مقولته على تشابه الأوضاع في كل من كوبا والعراق، فكل بلد منهما استخدم عنصر المفاجأة ضد الإمبريالية، وذلك على النقيض مما حدث في تشيلي حيث قام الاحتياطي الداخلي الكامن للإمبريالية بتدمير التجربة.

إننا نعرف أن الإمبريالية عرفت أخيراً، وبالذات عام ١٩٧٢، أن الثورة في العراق تخطت مرحلة «الثورة المسموح بها»، تلك المرحلة التي تعودت الإمبريالية على رؤيتها في أقطار العالم الثالث..



«ولدينا دلائل موضوعية على أن الإمبريالية قد فوجئت بالمناهج السياسية الكثيرة للسياسة المتبعة في هذا القطر، وكانت قد فوجئت من قبل بتجارب سابقة عديدة». ومهما بحثت الإمبريالية الآن بجدية عن احتياطياتها الكامنة في العراق، فلن يمكنها أبداً أن تجبر ثورتنا على التقهقر والانهيار.. إن بعض الناس يمكنه أن يتصور أن الثورة لا تدري بما يحدث حولها، إن عيون الثورة مفتوحة على اتساعها، وستظل الثورة خلال جميع مراحلها قادرة على القيام بدورها بشجاعة ودقة، دون تردد ودون أن تصاب بذعر متى قامت بالعمل على تحطيم جيوب الثورة المضادة. إن كل ما نسمعه ونقرأ عنه، بما في ذلك تلك الجرائم التي حدثت مؤخراً، لهي أساليب جديدة لمواجهة الثورة وإنهاكها نفسياً. إن تلك ليست جرائم سادية كما يتصور البعض، إنها جرائم ارتكبها عملاء خونة.

إن أولئك الذين باعوا أنفسهم للأجنبي لن يفلتوا من العقاب، إن أولئك الذين يقومون بتلك الأفعال قد تم استئجارهم واستغلالهم بطُرق معيَّنة خلال المرحلة الصعبة التي نمر بها. على أنه لا يكفي أن نتكلم كلاماً فضفاضاً عن قدرات قواتنا وعن مفاهيمنا أو عن الإمبريالية. يجب أن نعرف ونتعلم ونتابع بدقة تحركات الإمبريالية، يجب أن نحسب ببعد نظر التطورات المحتملة لخطط الإمبريالية وقواها واحتياطياتها في داخل وخارج حدودنا، إننا يجب أن نكون مستعدين. إن الخطط والمفاهيم ووجهات النظر والقوى الداخلية والاحتياطيات التي استخدمناها حتى أول مارس ١٩٧٣ ـ اليوم الذي ركعت فيه الشركات الاحتكارية واعترفت بتأميمنا ـ لم تعد بكافية بعد الآن لمواجهة الإمبريالية بخططها المدبرة والمطورة حديثاً. وعلى هذا الأساس نعرف أنه عندما فوجئت الإمبريالية بالتحركات والإجراءات الثورية لعام ١٩٧٢، فقد أعادت دراسة الوضع لكي تطلق هجومها المضاد.

وهكذا أعددنا قوى إضافية لم تضعها الإمبريالية في حسبانها. ويمكننا أن نؤكد لإخواننا المواطنين.. «أنهم لن يستطيعوا أن يجعلوا منا الليندي»[٦].

كان خطاب صدام حسين إعادة تقرير للعقلية الكامنة خلف وجود شرطة سرية قوية، في وقت كان فيه الاطمئنان إلى تلك الهيئة قد وصل إلى الحضيض بشكل لم يسبق له مثيل. إن «عيون» الثورة، و«الكشف عن الأعداء» وكل «الاستعدادات» التي كان صدام حسين يتحدث عنها، لا يمكن أن تكون إلاّ مهام سلطة تجمع بين أيديها كل وسائل الاستخبارات. وكان التأكيد، خلال الخطاب كله، على ما «يعرفه» البعث أو ما



لديه من «دلائل موضوعية» عنه. ويقول صدام حسين كذلك إن هذه «المعرفة» لا تنبع من كلام يلقى على عواهنه، ولا من تحليل أيديولوجي تجريدي، ولكن من التتبع الدقيق للتحركات الخفية المختلفة لذلك الشيء «الإمبريالية» ولاحتياطياتها الكامنة داخل العراق. وهذه لا تؤمنها إلاّ شرطة تحركها الاعتبارات السياسية وتعمل في ظروف خفية مشابهة.

ولكن مع أن السرية والتآمر هما من طينة واحدة فإن خطاب صدام حسين تضمّن مفهوماً جديداً للخيانة. إن الخيانة هي الكلمة السحرية التي تجمع بين مغامرات أبو الطبر والعالم الخارجي، كما تضفي كلمة الخيانة على جرائمه مغزى عاماً لم يكن ليضفى عليها. بالنسبة لبعض الدول، بما في ذلك عراق ما قبل البعث، فإن الخيانة جريمة أكثر تحديداً، تشتمل مثلاً على بيع أسرار الدولة لتسليمها لدولة أجنبية، أو الأعمال الانقلابية، أو انتهاك حرمة الحاكم. العقوبة ضد أعمال الخيانة حسب هذا التعريف كانت مخففة وأكثر إجرائية.

لكن الآن فإن شرعية البعث تنبع من «الجماهير» ومن «الثورة» التي تمّت باسم الجماهير. إن الدولة الجديدة ورسالتها في الفكر البعثي كانتا فعلياً مرادفين لـ «الأمة العربية» أو «الجماهير»، وهو ما اشتق كتسمية سياسية للجماعة المنصهرة في بوتقة واحدة. وأصبح من الصعب بالنسبة للفرد أن يخطئ ضد هذه الجماعة من خلال أفعال محددة. (ليس لدى الناس أسرار، بل ليس لهم «أجسام» إلاّ في شكل كناية مُتعبة من كثرة ترديدها) فقد أمسى من الأسهل أن يخطئ المرء ضد مجرد فكرة سيادتها. وبالنسبة للعقلية البعثية فإن انتهاك «الجماهير» في كليتها يشكّل نوعاً أبشع من الخيانة من الطراز القديم؛ لأن ذلك الانتهاك اعتُبر هجوماً على مصدر سلطتهم، بمثل ما تهاجم محاولة انقلابية سلطة الأفراد الذين يمسكون بدفّة الحكم في الدولة وبشكل ما أصبحنا نشعر بأن الإساءة لكرامة «الجماهير» أسوأ من الإساءة لكرامة نظام آخر ضعيف مهما قل معنى ذلك سياسياً. . إن نوعاً آخر من النظام ليس مغموراً بتأييد هذا العدد من الجماهير، قد يرفض أن يربط بين أفعال «أبو الطبر» وبين الخيانة، على الأقل لأنه كان (هو وأعوانه) موظفين رسميين في الدولة. إن مثل هذا النظام قد يختار أن يحاكم «أبو الطبر» على أسس جنائية وليس خيانية. لكن الجماهير «الكلية» كانت مرعوبة بصدق من «أبو الطبر» وأفعاله، وكلما تحدثوا عنه وعن أفعاله ازداد رعبهم. إن ظرفاً غير مسبوق كان لا بدَّ أن يؤخذ بعين الاعتبار. كان لا بدَّ من إيجاد سبب لذلك الخوف،



سبب يبرر «البعثية» في النهاية ولا يتحول إلى بؤرة للهجوم عليها. صدام حسين صمم على إيجاد ذلك التفسير وكان هذا التصميم نابعاً عن اقتناع وليس عن قصد تهكّمي.

كان خطاب صدام حسين مخططاً ليجعل الخيانة تبدو أكثر غموضاً وتجريدية حيث توجد الآن في أفكار الناس وليس في أفعالها فقط، وصارت الخيانة محسوسة وملموسة وثابتة من خلال سادية «أبو الطبر». ولقد خرجت تلك الأفكار من أيديولوجية البعث، وكانت متمشّية بطبيعة الحال مع اتجاهات أيديولوجية عريضة نشأت في أوروبا منذ بداية القرن العشرين. ففي ضوء السوابق التي انتهت في سنوات ما بين الحربين العالميتين إلى الفاشية والنازية والستالينية، كان صدام حسين مقلداً وليس مجدداً في تاريخ العراق الحديث. إن آثاره المستقبلية سوف تبرز في هذا التصميم وثباته في الطريقة التي جعل بها تلك الاتجاهات تؤثر على الواقع العراقي الداخلي. وفوق كل شيء، فإن نجاحه المحدد كان في التأكيد على مفهوم جديد للجريمة السياسية، ذلك المفهوم الذي جعلها أكثر فضفاضة وشمولية. فقد أمست الخيانة عنده جريمة أكبر بكثير لأنها موجهة ضد «الجماهير» بأجمعها. فهي إذن جريمة أقل تخصيصاً. حيث توضع الخيانة في هذا لإطار، فمن المنطقي أن يصبح العمل البوليسي بديلاً عن كل مجال السياسة.

كان على «التقرير السياسي» في العام التالي (١٩٧٤) أن يصبح أكثر تحديداً من صدام حسين. لقد كان اللوم على أفعال نظام كزار والآن على «بعض الضباط» وعلى بيروقراطية الخدمة البوليسية الموروثة. إن هذه المقولة كانت أقل إقناعاً مما طرحه صدام حسين، لأنها قُدِّمت في ثوب حقيقي أكثر من اللازم، يتجنب تفسيراً تيليلوجياً لما يحدث للبشر. فبعد كل شيء، من هو ناظم كزار إن لم يكن نتاج الحزب الذي أفرزه؟ ألم تكن سيطرة الحزب على جهاز الدولة سيطرة مطلقة بالفعل؟ وهل الصورة المذكورة في «التقرير السياسي» ظاهرة قديمة أم جديدة؟ أليس ناظم كزار و«أبو الطبر» وجهين مختلفين للشيء نفسه؟ وهل من المدهش أن يكون خلصاء هذا هم خلصاء ذاك؟

هذه الأسئلة تُطرح فور سماع التأكيدات الواردة في «التقرير السياسي». ولكن أين النوعية نفسها من الأسئلة عند أولئك الذين يحركهم الإيمان بأشياء تجريدية مثل الإمبريالية، واتساع وجودها، واحتياطياتها الكامنة، وفكر سياسي ينفرد بتركيزه فقط على محوري الخيانة والفضيلة؟ ليس هناك أجوبة عند هؤلاء، لأن كل الحقائق مدفونة



بالضرورة في السرية المتطلبة من التفسير. إن شرطة سرية قوية لهي الوسيلة الوحيدة لأن «نكون مستعدين» للتوصل إلى الحقائق التي نحتاج إليها لإيقاع الهزيمة بالإمبريالية. لم يعد من الممكن حتى توجيه سؤال عن «أبو الطبر» لأن السؤال نفسه صار أساساً لإلقاء ظلال الشك على القصد الخياني للسائل.

* * *

في أعقاب حادث «ناظم كزار»، بدت الشرطة السرية وكأنها قد خرجت عن نطاق السيطرة، بالإضافة تُلقي خلفية القصة أضواء على توترات في مؤسسات الدولة بدت واضحة في النظام الجديد، بسبب التصاعد في سلطة الشرطة. كان وضع كزار في السلطة غير محدد بالضبط، فقد منح رتبة عسكرية رغم أنه لم يكن عسكرياً (سيقوم صدام حسين في وقت لاحق بعمل الشيء نفسه، دون أن يصاحبه عدم الرضا الذي صاحب منح كزار الرتبة العسكرية) وفي بلد حكمه ضباط الجيش ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٨، كان لا يزال يعتبر من الضروري أن يتولى قيادة الشرطة ضابط من الجيش. كانت إدارة كزار، من الناحية النظرية، تحت الإشراف المشترك للوزيرين اللذين أخذهما رهينتين (وزير الداخلية، ووزير الدفاع)، لكن مكانته الحزبية كانت تفوق بمراحل رتبتي الوزيرين اللذين كانا من ضباط الجيش الذين ربطوا مستقبلهم بنجم الحزب الصاعد بعد عام ١٩٦٨. وفضلاً عن ذلك فقد كان معلوماً أن كزار يشعر بعدم الرضا بسبب السيطرة المتزايدة للسنّة على الحزب، وكان يدافع عن حصر كل التعيينات الوزارية في أعضاء القيادة القطرية (لم يكن وزيرا الدفاع والداخلية ضمن تلك القيادة، ويرجع وضعهما في الدولة إلى الخدمات التي قدماها أثناء الانقلاب). وكان كزار يريد تطهيراً لكل اليمينيين، ولكل الذين ينظرون إلى عضويتهم في الحزب كوظيفة.

وإلى جانب مشاكل كزار مع الوزيرين، كان هناك صراع يتخمر بين رئيس المكتب العسكري لحزب البعث (وقد أعدم مع ناظم كزار) ووزير الدفاع نفسه الذي كان يتجاهل بانتظام عدداً من التوجيهات الصادرة عن المكتب[٧]. باختصار نما صراع على السلطة بين الحزب والدولة. وترجم هذا في ظروف السنوات الأولى للحكم البعثي، إلى صراع سلطة بين «شرطة سرية» تريد إثبات ذاتها بطريقة متزايدة، وبين السلطة السياسية للجيش، تلك السلطة القائمة منذ وقت طويل. وقد ساعد فشل ناظم كزار على حلّ هذا الصراع لمصلحة الجيش على حساب الجناح المدني للحزب. لكن حتى ولو كان هذا التحليل صحيحاً، فقد ثبت أنه مؤقت.



صدام حسين الذي كان آنذاك الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، ونائباً لرئيس «مجلس قيادة الثورة» كان الرئيس المباشر لكزار وربما ضعف وضعه لفترة، حيث راجت شائعات بأنه كان وراء كزار. ولقد عُدل الدستور المؤقت بسرعة، على سبيل المثال، لكي يُمنح الرئيس أحمد حسن البكر سلطات أوسع كثيراً.

كانت مؤهلات البكر مناسبة تماماً لحل الأزمة على المدى القصير. كان أميناً عاماً للقيادة القطرية لحزب البعث منذ عام ١٩٦٥. كان رجلاً حزبياً منذ أكثر أيام الحزب تبكيراً وعزلة، ومن المحتمل أن يكون أكثر أعضاء الحزب احتراماً، منذ عام ١٩٦٤ عندما انتهت بزعامته الصراعات الفئوية الداخلية. وأكثر من هذا، فقد كان ضابطاً قديماً محترماً، عضواً في تنظيم «الضباط الأحرار» الذي أسقط الملكية عام ١٩٥٨. ولم تجتمع تلك الصفات في أي شخص آخر في العراق.

تولّى البكر سلطات وزارة الدفاع، فخفف بذلك من أي تصاعد أبعد للتوترات بين الحزب والجيش، ولم يتآكل وضع صدام حسين لمدى كبير. ويرجع هذا جزئياً لصلاته العائلية القوية مع البكر (كان كلاهما تكريتياً من العشيرة القبلية نفسها، وتزايدت صلاتهما بالمصاهرة). وكان له صلة عمل وثيقة بالبكر منذ عام ١٩٦٤ عندما شكّل الرجلان ثنائياً للقيادة مؤسساً على سيطرة صدام على الحزب وعلى الوضع المميّز للبكر في البلاد والجيش. وربما لم يكن كل هذا كافياً لينقذ صدام بعد سقوط كزار إن لم يكن قد قام بثلاث خطوات خلال تطوّر أحداث عام ١٩٧٣:

أولاً: ألصق تهمة على أكثر منافسيه «شعبية» في الحزب، عبد الخالق السامرائي، وهو منظّر مذهبي كان يُعتبر الشخصية الثالثة في القطر، بعد البكر وصدام. حوكم السامرائي بناءً على أوهى الأدلة، لكن حسن البكر رفض التصديق على الحكم بإعدامه، فسجن. ولكن ما لبث أن أعدم دون محاكمة عام ١٩٧٩، بعد أن طهّر حسن البكر نفسه[٨].

ثانياً: تصرف صدام بحزم للقضاء على الاضطراب الذي انتشر في صفوف ميليشيا الحزب، حيث إن كثيراً من قياداتها المحلية كانت ممزقة بين ولائها لكزار وزعماء الحزب المحتلين المناصب العليا وبين سلطة الدولة التي كان كزار متصدياً لها بوضوح. تولّى صدام بنفسه قيادة وحدات الميليشيا الموالية، وأعطى لهم ظهوراً قوية في بغداد واستخدمهم في تعقّب كزار بلا هوادة، وأبعد الجيش تماماً عن هذا الموضوع. وكان ذلك شيئاً لم يسبق له مثيل. ومهما كان وضع «الشرطة السرية» قد



ضعف من جراء ما قد يكون قد حدث حقيقة في شهري حزيران وتموز عام ١٩٧٣، فإن مركز الجيش السياسي في البلاد قد أوقف عند حدّه نتيجة لتصرفات صدام الحاسمة. وتحت قيادته أثبت الحزب أنه قادر على تنظيم أوضاعه بنفسه.

الخطوة الثالثة التي خطاها صدام، هي قيامه بإعادة بناء كاملة «للشرطة السرية» تحت إشرافه المباشر.

* * *

كان الجهاز، الذي واجه سليم وأسرته، قد نشأ من إعادة الترتيب الكاملة لجهاز الشرطة السرية التي تمّت عام ١٩٧٣. وكانت نتيجة إعادة التنظيم إنشاء ثلاثة أجهزة، كل منها مسؤول مسؤولية كاملة مستقلة أمام مجلس قيادة الثورة.

(١) الأمن أو جهاز أمن الدولة الداخلي

وهو إدارة كزار قديماً، بعد أن تمَّ تطويرها وتحديثها. وقد تولّى صدام حسين شؤونه، وبنهاية عام ١٩٧٣ كان قد وقّع اتفاقية تخابر سرية مع أندروبوف الذي كان آنذاك رئيساً لـ «المخابرات الروسية»، وذلك استناداً إلى بنود معيَّنة في معاهدة الصداقة العراقية ـ السوفياتية الموقعة عام ١٩٧٣، وهو أيضاً الذي تفاوض على بنودها. كانت تلك المعاهدة، التي سرّبها للمغرب المنشقون البعثيون بعد حملات التطهير عام ١٩٧٩، توفر الآتي:

(أ) إعادة تنظيم كل ما له صلة بالأمن الداخلي بناءً على توصيات مقبولة.

(ب) توريد معدات مراقبة واستجواب سوفياتية، حديثة للغاية.

(ج) تدريب أفراد عراقيين في مدارس الـ «KGB» والـ «GRU» (المخابرات العسكرية السوفياتية) في الاتحاد السوفياتي.

(د) تبادل المعلومات الاستخبارية.

(هـ) تقديم مساعدات من موظفي السفارات العراقية للعملاء السوفيات الذين يعملون في دول ليس للاتحاد السوفياتي علاقات دبلوماسية معها.

(٢) الاستخبارات العسكرية

تتحكم هذه الإدارة في معظم العمليات التي تتم ضد عراقيين أو موطني دول أخرى بالخارج. وتستخدم الإدارة موظفي السفارات العراقية، وتحديداً مكتب الملحق



العسكري، ويفترض أن لها مهاماً داخل الجيش وإن كانت لا تتوافر معلومات عن هذا. في عام ١٩٧٩ أيضاً، تسربت وثيقة من أربعين صفحة كتبها خليل العزاوي مدير عمليات الاستخبارات، كانت الوثيقة تسمّى «خطة العمل الاستراتيجي»، وقد حددت أهداف العمليات الخارجية للجهاز. تبدو تلك الأهداف عند قراءة الوثيقة كما لو كانت مستخرجة من إحدى قصص الرعب المضحكة. فعلى سبيل المثال، يكلف مكتب الملحق العسكري بالسفارة العراقية بلندن، بأن يقدم تقارير منتظمة عن مؤسسات ومنشآت الحرب النووية والجرثومية والكيماوية في الغرب وأن يعطى معلومات مفصلة، كلما أمكن ذلك، عن قدراتها ومخزونها. وتطلب الوثيقة معلومات عن تجارب في هذا المجال، والتعاون بين بريطانيا ودول أخرى، ومعلومات عن «الميول الشخصية» لعلماء متفردين يعملون في تلك المؤسسات، وعن المواصفات الكاملة للقواعد البحرية على أن تشتمل على خطط مفصلة وصور جوية.

ولقد تناول قسم مستقل من خطة العمل تلك، «الناتو» ـ حلف شمال الأطلسي. فكلف العملاء البعثيين بأن يتعرفوا بدقة ـ على الأقل ـ على كل هيكل قوات «الناتو» وقواعد الحلف الجوية والبرية والبحرية، على نطاق العالم كله، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص، وكذلك أن يتعرفوا على أسلحة قوات الحلف، التقليدية والنووية، وأهداف قوات الحلف في الشرق الأوسط وتحركاتها. . . إلخ[١٠].

ويوصى العملاء العراقيون بأن يتبعوا تكتيكات وصفها أحد الصحفيين بقوله: «إنها تعطي انطباعاً بأن واضعي الخطة ليسوا متأكدين أن رجالهم في العواصم الأجنبية سيعرفون كيف يشترون جريدة إلاّ إذا أرسلت لهم تفاصيل المسألة حرفاً بحرف». يُقال للعميل، على سبيل المثال، إنه يمكن الإيقاع بالطبيعة البشرية عن طريق ثلاث وسائل: مادياً، وأيديولوجياً عن طريق الضرب على نغمة معاداة الإمبريالية، وشخصياً باللعب على أوتار بعض الدوافع مثل الخوف والرغبة في الانتقام والجنس[١١].

من ناحية الصحة العقلية يقتضي الأمر أن نلقي بنظرة على الجانب الفكه لتلك الأجهزة، لكن هذا لا ينبغي أن يجعلنا نرتكب خطأ طرحها جانباً بخفة أكثر من اللازم. فبعد الخطاب الذي ألقاه صدام حسين في شباط عام١٩٨٠ مباشرة والذي هدد فيه بأن الثورة يمكنها أن تصل إلى أعدائها أينما كانوا، تمّ اغتيال العديد من المعارضين البارزين في بيروت، وتمّت محاولة واحدة معروفة على الأقل في باريس[١٢]. وكانت



الاستخبارات هي الجهاز الذي قام باغتيال عبد الرزاق النايف في لندن (انظر جدول حملات التطهير ١ـ١) وقد وفّر جهاز الاستخبارات التدريب والمساندة الفنية والخبرة لحصار السفارة الإيرانية في لندن في أيار ١٩٨٠. وهناك قليل من الشك في تداخلهم في معظم، إن لم يكن كل، الاغتيالات التي طاولت المعتدلين الفلسطينيين بواسطة جماعة «أبو نضال» في عام ١٩٨٠. وعندما حاولت منظمة التحرير الفلسطينية أن تردّ الجميل لـ «أبو نضال» أثناء علاجه بمستشفى في لندن عام ١٩٧٩، لم تتمكن من ذلك، لأن العراقيين حولوا المستشفى إلى قلعة[١٣].

كشفت صحيفة الغارديان اللندنية أن أحد عملاء جهاز الاستخبارات كان قائداً لعصابة الاعتداء على شلومو أرجوف، السفير الإسرائيلي بلندن، وهي الحادثة التي وفّرت لإسرائيل الحجة لغزو لبنان[١٤]. وكانت الصحيفة اللندنية نفسها قد كشفت من قبل وجود ستة فِرق اغتيال منفصلة أرسلت من بغداد إلى مصر لقتل لاجئين سياسيين عراقيين. ولحسن الحظ قبض عليهم، ونتيجة لذلك، تمَّ توقيف خمسة قتلة بعثيين آخرين في بيروت[١٥]. إن عدد العمليات ضد اللاجئين العراقيين في تلك المدينة أثناء الحرب الأهلية يمكن أن يملأ مجلداً، هذا إذا أمكن الحصول على كل أسمائهم. وهناك أيضاً موضوع «قوائم الموت» التي كُشف عنها في بريطانيا، حيث حفز ذلك وزارة الداخلية البريطانية لإجراء تحقيق، والمطالبة بحماية طلبة عراقيين وردت أسماؤهم في تلك القوائم[١٦].

إن اليد الطولى للبعث مشتبه بأنها كانت وراء اغتيال الصحفي نابليون باشي، وهو من أصل عراقي، ومعاد للبعث، وقد اغتيل في ديترويت بالولايات المتحدة في ١١ كانون الثاني ١٩٨٣. وقد سبق قتل باشي ثلاثة اغتيالات ناجحة ـ على الأقل ـ في منطقة ديترويت بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠، حيث قُتل طالب ومهاجران حديثان نشطان[١٧]. إن شخصيات بارزة غير عراقية مثل عصمت فانلي، وهو مواطن سويسري من أصل كردي، كانوا أيضاً أهدافاً لمحاولات اغتيالات[١٨]. وعموماً هناك أدلة عن مثل تلك العمليات في ١٦ بلداً على الأقل في جميع أنحاء العالم.

وهناك مثل آخر مشؤوم عن أساليب الاستخبارات العراقية وتعبِّر عنه حالة هانز ميلين مدير إدارة الهجرة في البوليس السويدي. لقد أُلقي القبض على ميلين في ٥ شباط عام ١٩٧٩ لأنه سلَّم معلومات سرية لموظفين بالسفارة العراقية في السويد، وطرد ثلاثة منهم من السويد في اليوم نفسه. يبدو أن العملاء العراقيين الذين يعملون



بالخارج يستخدمون المال عندما يعوزهم الذكاء. كان في متناول ميلين ملفات ١٥٠ ألف مواطن أجنبي يعيشون في السويد، من بينهم عدد كبير من اللاجئين السياسيين الأكراد. ولقد حظيت مسألة جمع المعلومات عن الأكراد، خصوصاً الذين يعيشون في «بلاد مستهدفة»، بجزء كبير من «خطة العمل الاستراتيجية»[١٩]. ثم هناك قصة آرثر تريهولت، الدبلوماسي النرويجي البارز، الذي أدين بتهمة التجسس لحساب الاتحاد السوفياتي والعراق، وحُكم عليه بالسجن عشرين عاماً. إن الشيء الوحيد المعروف عن تلك القضية، هو أن الحكم ملأ ٢٥٥ صفحة غير مسموح بنشرها[٢٠].

(٣) المخابرات: أو جهاز استخبارات الحزب

وهذه أقوى الأجهزة الثلاثة، وأكثرها إرعاباً. إن هذا الجهاز في حقيقة الأمر هو منظمة استخبارات فوقية مخطط لها بحيث تراقب أعمال الشبكات البوليسية الأخرى، وأن تتحكم في نشاطات الدولة والهيئات العامة مثل الجيش والدوائر الحكومية والمنظمات الجماهيرية (الشباب والنساء والعمال). إن قسماً من المخابرات ويطلق عليه اسم «جهاز الأمن الخاص» للحزب يقود ميليشيا الحزب المسلحة التي يرأسها شقيق صدام الأصغر وسعدون شاكر أحد أعضاء «القيادة القطرية». ولقد خرجت المخابرات مباشرة عن «جهاز حنين» الذي أنشأه صدام حسين خلال سنوات «العمل السياسي السري». إن قلّة المعلومات المتوافرة لدينا عن تلك المؤسسة، تجعل من المستحيل علينا إثبات أية صلة ـ إن كان هناك صلة ـ بين ناظم كزار وبينها، وما إذا كانت قد لعبت دوراً في ما حدث عام ١٩٧٣.

ومع هذا، فإنه فيما يتعلق بالشؤون البعثية، هناك قاعدة بسيطة هي أنه كلما ازدادت السرية ازداد الثقل السياسي. فمثلاً، هناك قليل من الأشياء أكثر انعداماً بالصلة بالواقع من دستور الدولة الذي يكتسب الأهمية كمؤشر للانشغالات البعثية الجارية، لأنه يجري تعديله مرّات متعددة. ومن حسن الحظ، فإن «التقرير السياسي» للعام ١٩٧٤ يشمل فقرتين حول جهاز «المخابرات» تمثلان ـ حسب علمي ـ الاعتراف الوحيد المنشور بوجود هذا الجهاز.

«وقد شرع الحزب منذ بداية الثورة ببناء جهاز أمني خاص سمي حينذاك «مكتب العلاقات العامة» والذي أصبح يسمى ـ فيما بعد ـ بدائرة المخابرات العامة. «كما سعى الحزب إلى إحكام السيطرة على جهازي الأمن والشرطة، وإلى وضع الحزبيين



والعناصر المستقلة في المراكز الحساسة فيهما، وإعادة تنظيمهما وتنشئتهما وفق تصورات الثورة وحاجات المرحلة الجديدة.

إن الجهاز الأمني الخاص ـ والذي تكوّن كله من مناضلي الحزب ـ كان خلال السنوات الماضية مثال الكفاءة في أداء الواجب والطاعة للقيادة والدقة في تنفيذ المهمات الحزبية الأمنية.. على الرغم من أن العاملين في هذا الجهاز لم يكن لهم، قبل الثورة، أية خبرة رسمية في ميدان العمل الوطني.. فقد تعلَّم هؤلاء الرفاق فنون هذا العمل من خلال استيعاب بعض جوانب نشاط الحزب قبل تسلّمه السلطة، وعبر التجارب المختلفة الخاطئة والناجحة، وأثبتوا جدارة عالية في كشف المؤامرات الخارجية والداخلية، وفي قمعها وتصفيتها.. كما لعب هذا الجهاز الدور الحاسم في تصفية شبكات التجسس..»[٢١].

إن المخابرات خلافاً للمؤسسات البوليسية الأخرى هي بوضوح كيان سياسي وليس مجرد جهاز محترف للدولة مناط به حماية الأمن القومي. ولقد جمع أفراد الجهاز الأوائل بين عدم الخبرة المهنية والمعرفة السياسية وليس مجرد الإخلاص فحسب. ويُقال إن قدراتهم ومهاراتهم كعملاء تأصلت في مدس تسيسهم، وليس من مدى عدم خبرتهم في النواحي الأكثر دقة على سبيل المثال في مجال استخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة.

* * *

ونلخص فنقول: إنه تحت قيادة ناظم كزار قام جهاز الأمن بعملياته بالوحشية التي ميّزت التصرف البعثي عام ١٩٦٣ عندما قامت عصابات «الحرس القومي» غير المدربة والتي كان أفرادها يعملون من مراكز قيادة مرتجلة بالقبض على كل من أبلغ عنه أنه شيوعي أو متعاطف مع عبد الكريم قاسم. وفي عام ١٩٦٨، استخدمت تلك الوسائل مرة أخرى بواسطة جهاز أمن الدولة القديم تحت قيادة مسؤولين عيَّنهم البعث. كان البعث آنذاك حزباً صغيراً. وكما يوضح «التقرير السياسي» لعام ١٩٧٤، فقد لاقى البعث صعوبة في ملء مراكز الدولة المهمة بكوادر ذات كفاءة تقنية[٢٢]. وفي مثل هذا الوضع، فإنه عندما يفسد رئيس جهاز مثل ناظم كزار، فإن الجهاز بأكمله يتهدد.

ولقد غيَّرت إعادة التنظيم، التي قام بها صدام حسين، كل هذا. فقد أصبح رئيس الجهاز بيروقراطياً بلا وجه، مخلوقاً من نتاج الحزب الذي أفرزه ويراقب تصرفاته إلى الأبد. النظام الجديد أصبح أقل جموداً وأكثر تعقيداً وإحيائية. فبدلاً من رئيس أكبر



وأوحد فإنه يضم بناءً كاملاً متسلسلاً من الرؤساء الذين يسيطرون على موظفيهم وينظرون بعين مراقبة على أولئك الذين فوقهم.

كانت النتيجة لإعادة تنظيم جهاز «الشرطة السرية» السيطرة شبه المطلقة للحزب عليه، من خلال جهاز استخباراته؛ وترسيم نظام ملتفّ على نفسه من المراجعات والتوازنات والتجسس على الجواسيس، ليصبّ كل ذلك في «مجلس قيادة الثورة». وفي وقت قصير، فإن أي تمايزات أصلية تكون قد وجدت بين «الأمن» و«المخابرات» «تحت قيادة ناظم كزار» قد بهتت. إن كل الأجهزة البوليسية في ظل البعث في يومنا هذا، هي سياسية بالمعنى الذي قدّمناه. فلقد ابتلع الحزب الدولة وليس العكس. ويحافظ على النشاط داخل النظام من خلال ظروف دائمة من الرعب وعدم الأمان، تلك الظروف التي لا تمسك بتلابيب الناس العاديين فحسب، بل أيضاً أفراد «الشرطة السرية» أنفسهم عند كل مستويات السلطة. إن خطوة خاطئة في اتجاه ما، أو طرح أكثر أو أقل من اللازم في اتجاه آخر، ويلقى المرء إلى القاع ثانية. ويمكن أن توزع المزايا والمنح المالية الكبيرة على صغار العملاء أو رؤسائهم في دقيقة، ثم تسحب في الدقيقة التالية. إن ذلك العالم الغريب من الخبرات، ذلك العالم الذي وقع سليم وأسرته في شباكه لأسباب غامضة، وهو الحياة اليومية العادية داخل المؤسسات التي اصطادتهم نفسها.

والدليل الأخير من الأدلة المتوافرة عن «الشرطة السرية» نأخذه من كتاب نُشر عام ١٩٨٤ كتبه الدكتور فاضل البراك وعنوانه «المدارس اليهودية والإيرانية في العراق». وتقول الشائعات إن البراك قد عُيِّن رئيساً «للمخابرات» بعد إخراج برازان التكريتي أخي صدام حسين غير الشقيق من ذلك المنصب عام ١٩٨٢. ولو كان تعيين الدكتور البراك صحيحاً، فإنه ينبئ بالكثير عن مدى واتساع إعادة التنظيم التي قام بها صدام حسين. لقد ذهب الرؤساء الذين تنبع مؤهلاتهم من البلطجة؛ وحتى العلاقات العائلية نُحّيت جانباً. ها قد عُيِّن في المنصب مثقف حقيقي، مؤلِّف لعدة كُتب، وهو يستمر في التأليف رغم وجوده في منصب يتطلب عملاً دائباً.

ويلفت البراك النظر في كتابه إلى الفُرص العلمية المتفردة التي مُكِّن منها بخبرته الخاصة كأكاديمي وكعضو بالحزب، «وبحكم المسؤولية التي أتشرف بحملها»[٢٣]. وقد نُشر كتابه بإذن خاص من «ديوان الرئاسة»، وهو يعتمد في مادته على ملفات واسعة التغطية للشرطة، أُعيدت الإشارة إليها بعناية في قائمة مراجع الكتاب. ومهما



كانت النظرة التي ينظر بها إلى هذا الكتاب، فلا شك أنه مجهود ذهني للشرطة السرية، وهو يُظهر نوعاً من القدرة لم يكن يملكه أي جهاز مشابه من قبل في العراق. يقول البراك إن فكرة الكتاب جاءت من خطاب ألقاه صدام حسين عام ١٩٧٩ شدَّد فيه على وجوب الانتباه لوسائل التخريب الاجتماعي والسياسي التي مارستها القوى الشريرة صاحبة الأطماع التوسعية في العراق «وخص صدام حسين» المناهج والوسائل التعليمية التي تستخدمها هذه القوى في استبعاد الشباب العراقي عقلياً وروحياً «وركَّز على الدور الخطير الذي لعبته المدارس الإيرانية واليهودية في هذا المجال وكان ذلك الحديث إشارة البدء لتأليف الكتاب[٢٤].

تبدأ الدراسة بنغمة أن المدارس اليهودية والإيرانية قد أنشئت للتوصل إلى أهداف سياسية بعيدة المدى للغاية. ففي حالة يهود العراق، تثبت المصادر الصهيونية أنه منذ القرن السابع قبل الميلاد كان الحنين «من أجل أرض صهيون» هو «القوة الأساسية التي تملأ روح كل يهودي عراقي» في كل الأزمنة التاريخية، حتى أدى بهم إلى أن يأخذوا جانب البريطانيين في المراحل المختلفة لوجودهم في العراق. أما في العصر الحديث، فإن البراك يعتمد على ذلك التزييف المعادي للسامية من قِبل «الشرطة القيصرية»، ألا وهو «بروتوكولات حكماء صهيون». ويقول البراك إن الماسونية الحرة كانت هي همزة الوصل الأكثر أهمية بين طموحات القيادة الصهيونية العالمية والإمبريالية، ونشاطات اليهود العراقيين في خدمة ذلك الثلاثي الأجنبي. لكن الماسونية نفسها قادها الحكماء أنفسهم الذين وقَّعوا على البروتوكولات الصهيونية في مدينة بازل بسويسرا. لقد تآمر أولئك لاستخدام التعليم في شكل أفكار زائفة كوسيلة رئيسية ينشرون بواسطتها المؤامرة ضد العراق. وزيادة على هذا تظهر مصادر البراك من «الشرطة العسكرية» أنه «وفي طريق تنفيذ المخطط للاستيلاء على أرض فلسطين العربية، فقد وجهت المدارس اليهودية في العراق عناية خاصة جداً وبأسلوب دقيق غير مباشر ولكن نشط وفعّال بالتثقيف العسكري والتجسس»[٢٥]. وتحاك قصة مشابهة من طابور خامس إيراني يُعتقد أنه يتآمر ضد عروبة العراق منذ عام ٥٣٩ قبل الميلاد[٢٦].

إن رجال البوليس في جميع أنحاء العالم يستقرئون الأحداث برؤيتهم الخاصة، والرؤية العربية الشاملة للتاريخ على كونه متحرك بواسطة أجانب يحيكون المؤامرات، قدمت بطريقة أكثر حرفية بواسطة الجيل السابق من المنظّرين. إن «البراك» رجل بوليس؛ والتاريخ بالنسبة إليه أمر هامشي بسيط في وظيفته الحقيقية. فالتاريخ لا



يستغرق أكثر من عشرة بالمئة من مجموع صفحات كتابه التي تربو على الثلاثمئة صفحة. فما هو الهدف الأساسي من ذلك الكتاب؟

إن البراك أساساً، يُسمّي أناساً ويركّب قوائم. إنه يوفر معلومات شخصية في شكل مكتوب أو على شكل جداول عن: مدرّسين، ومديرين، وموظفين في المدارس الإيرانية بالعراق (٥٥٣ اسماً مصحوبة بكل المعلومات الشخصية)؛ وهو يجري مناقشة في محاولة لإثبات الأصل الأجنبي لهؤلاء الناس: وهو يقدم قوائم بكل مدرسة يهودية أو إيرانية منذ العصر العثماني، مع تاريخ موجز لكل منها يشتمل على عدد الخريجين في الأعوام المختلفة، وأسماء المتبرعين لتلك المدارس أو الأوصياء عليها؛ وأسماء اليهود المتهمين بالإرهاب أو التجسس لحساب الصهيونية، وصلاتهم الخاصة بالمدارس اليهودية. وهو يعطي أسماء الأشخاص الذين تسللوا عبر الحدود الإيرانية منذ أجيال عدة سابقة وحصلوا بطرق غير مشروعة على الجنسية العراقية بقصد محدد هو شغل وظائف أساسية ذات تأثير خاص في الحكومة والتجارة والمعارضة؛ ويعطي أيضاً الممتلكات العقارية لأولئك «المخربين الاقتصاديين» ودورهم في تمويل حزب «الدعوة» ـ الأصولي الإسلامي ـ في السنوات الأخيرة. كما يناقش كيف تحرك أربعون شخصاً من أصل إيراني، كانوا قد تمكّنوا من اختراق البنك المركزي العراقي، لتخريب الاقتصاد. ويعطي الكتاب أعداد وأدوار التجار اليهود والإيرانيين في الفترات المختلفة، مصنّفين حسب نوعية تجارتهم ومكانتهم وتأثيرها على الاقتصاد. ويخبرنا عن مؤامرة بيع اليهود لممتلكاتهم وتجارتهم للتجار الإيرانيين في العراق في الخمسينات. كذلك يقدم أسماء جماعات سرية صهيونية وإيرانية، ونشاطاتها. ويقدم جدولاً بكل المعلومات الخاصة عن ٢٤٥ يهودياً أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي. وهكذا دواليك.. وينتمي الأشخاص الذين قُدمت أسماؤهم لعائلات، ولذا يجب أن نضع في الحسبان أن عدد الأشخاص الذين يدينهم الكتاب أكثر بكثير من حوالى الألف الذين أدرجت أسماؤهم. وزيادة على ذلك، فإنه عندما يحدد «البراك» عدداً أي عندما يقول على سبيل المثال إنه كان في بغداد وحدها في السبعينات ٣٢٤٥ تاجراً إيرانياً، فلا بدَّ للمرء أن يفترض وجود ملفات عن ٣٢٤٥ عائلة يعتبر أفرادها جزءاً من جماعة أكبر بكثير في «الطابور الخامس»، خصوصاً أن البراك نفسه يؤكد أن أعضاء «الطابور الخامس» قد وضعوا أبناءهم وأقرباءهم الآخرين في مواقع استراتيجية يحققون فيها أبلغ الضرر.

إنه لا بدَّ أن ننظر إلى هذا المجهود المبذول في فحص الناس وتسميتها



وتصنيفها، بخلفية الأمواج المتتابعة من عمليات الإبعاد للخارج. فابتداء من النصف الثاني من السبعينات، اعتبر ما يقرب من مئتي ألف شخص من أصل «إيراني» وأدينوا كأعضاء في «الطابور الخامس» وصنفوا كرأس رمح للطموحات الإيرانية في العراق. وبدأت عمليات الإبعاد قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية. وتدلّ الدلائل على أن هؤلاء المبعدين هم من المتحدثين باللغة العربية. ويعترف البراك ضمناً بذلك عندما يخبرنا أن كثيرين منهم كانوا يحملون الجنسية العراقية التي «حصلوا عليها بطرق غير مشروعة غالباً»[٣٧] ويمكن أن تكون هذه «الحقيقة» التي يؤكدها البراك سبباً في معاناة قانونية أو أخلاقية، لكنها بالنسبة إليه إثبات محدد لمدى الضرر المتستر وأبعاد النوايا الحقيقية لأولئك الناس. وحتى يبيِّن هذا، فإنه يوفر تاريخ موجز لحياة شخص بعد آخر. ومما يسترعي النظر أن البراك واسم هذه «اللوحات الشخصية» لا يحاول أن يجهد نفسه في تفصيل إثبات على مقاس كل شخص من ناحية السلوك والنية الغادرة. إذ يفترض أن ذلك معطى من قبل «التحليل» الأيديولوجي الذي بدأ به دراسته. وفيما يلي صورة عن مخرب نمطي، إجرامه أوضح من أي بيان:

«الإيراني إبراهيم محمد: دخل القطر في عام ١٩٥٤ وعمل في البداية حمالاً في منطقة الشوجه. أخذ يقوم ببيع وشراء الصناديق الفارغة وأكياس «الجوت». اشترك مع أحد معارفه في محل صغير خلف عمارة الدامرجي. عمل بعد ثورة ١٩٥٨ في مجال استيراد الشاي. توسعت تجارته بانتهاج أسلوب الاحتكار لنوع من الشاي كان مرغوباً في ذلك الحين ونوعه «أبو غزالة». اتخذ من الممارسات الدينية الخاطئة ستاراً لتوسيع نفوذه ولتغطية ممارساته المخالفة للقوانين. وكان يقيم مجالس العزاء في داره الواسعة في منطقة العطيفية. بلغت ثروته قبل تسفيره أكثر من ١٠٠ ألف دينار مع دار كبيرة قيمتها ١٠٠ ألف دينار وسيارة حديثة من نوع مرسيدس ٢٨٠ إس»[٢٨].

* * *

ولا بدَّ من التمييز بين شرطة سرية يكون مجرد وجودها مفترضاً وجود مجرم حقيقي أو ما يناظره سياسياً، وبين شرطة سرية لا تعتمد في وجودها على ذلك. ففي حالة جهاز الـ إف.بي.آي .F.B.I أو السي.آي.إيه .C.I.A أو حتى جهاز السافاك الإيراني المنحلّ والمخابرات المصرية، فإن شخصاً ما لا بدَّ من وجوده، مهما كان عدد الأكاذيب المنشورة عن نشاطه الفعلي أو نواياه الحقيقية. وحتى أعمال العملاء المحرضين الذين «يصنعون» الجرائم التي تقع ملامتها على غيرهم فإن التوقيف



والمعاقبة بناءً على الاشتباه والشك لوحدهما غير مقبول بهما في هذه الحالة أيضاً. خلافاً لذلك، كانت الشرطة السرية في العراق بعد عام ١٩٧٥ تخترع أعداءها. إنها ليست بحاجة إلى عملاء محرضين لأن الناس الضحايا مشتبه بهم دون أن يفعلوا شيئاً. فقد تمّ القضاء على المعارضة السياسية الفعلية والمنظمة في الوقت الذي أصبحت فيه الشرطة السرية أقوى مؤسسة في العراق. فقد سُحق الأكراد عام ١٩٧٥ بعد توقيع اتفاقية الجزائر. أما زعماء الحزب الشيوعي العراقي الذين أصبح تنظيمهم مجرد قشرة جوفاء بالمقارنة بما كان عليه من قوة قبلاً، فقد رُكلوا خارج مكاتبهم التي أعطيت لهم مقابل الاعتراف عام ١٩٧٣ بالبعث كحزب طليعي للاشتراكية التي ناضلوا من أجلها يوماً ما. مشبوهو اليوم لا يُطلب منهم أن يفعلوا شيئاً لكي ينكل بهم، إن «المشبوهين يتم اختيارهم من قِبل الثورة» كما قال صدام حسين في خطاب ألقاه عام ١٩٧٨:

«. . . تختار الثورة أعداءها. ونقول نختار الأعداء لأن بعض الأعداء هي التي تختارهم، كل الناس الذين يصطدمون بمنهجها والذين يقصدون الإساءة لها، فالناس الذين يقصدون حرفها عن مبادئها الأساسية وعن منطلقاتها الرئيسية، تختار الثورة العداء لهم. أما الناس الذين يحرصون عليها فإنها تختارهم كأصدقاء»[٢٩].

من المنطقي إذن إخبار المشبوهين المستقبليين، الذين «ينوون» إلحاق الأذى، بما ينتظرهم. ويخبرنا البراك بأن كتابه ليس إلاّ الدفعة الأولى من مشروع أكبر. ويبدو أن مجلداً آخر يتم إعداده عن «وجود مدارس أجنبية أخرى لعبت دوراً خبيثاً في مجتمعنا، كمدارس الأمريكان وجامعة الحكمة وسواهما من المدارس والمعاهد، التي جهدت من أجل خلق حالة من الاغتراب والانفصام بين العراقي وذاته، بقصد إضعاف الروح المعنوية لأمتنا»[٣٠]. إن تحويل الخيالات الأيديولوجية إلى حقيقة هي في الواقع مهمة هرقلية. في النهاية كان سليم مخطئاً. «فالشرطة السرية» لا تحكم العراق المعاصر بالفعل. إن الأمر يبدو كما لو كانت تحكم العراق، لأنها وحدها تتمتع بالثقة الكاملة لأعلى سلطة سياسية. في الواقع أن الشرطة السرية هي «الجهاز التنفيذي» لأعز وأهم سياسات تلك السلطة، وهذا ما يميّز «الشرطة السرية» البعثية عن المؤسسات الأخرى التي يوثق بها إلى درجة أقل. إن البراك لم يختر بنفسه من يقوم بدور العدو الداخلي، فقد قدَّم له هذا من قبل أيديولوجية الحزب، كما يفسرها الزعيم صدام حسين. ومع ذلك فإنه بتقديمه لقوائم الأسماء قد قدَّم تفسيراً لمقولة أيديولوجية، كان من الممكن أن تمر مرور الكرام دون ملاحظة. إنه بذلك العمل أعطى شكلاً ووجوداً للعدو. ومن



الآن فصاعداً سيعرف كل شخص بين الجمهور من الذي يجب أن يتجنبه. وأكثر أهمية من ذلك سيعرف كل مواطن أن المشكوك في أمرهم موجودون على الدوام. حتى بالنسبة لجرائم لم تُرتكب بعد ولكن يمكن أن تُرتكب في المستقبل. وأعطى هذا ثقلاً لما قاله صدام حسين عام ١٩٧٩. وبذلك «ثبت» بُعد نظره، الذي كان متقدماً بكثير عن كل الحقائق الممكن إدراكها. إن أي جهاز بوليسي تحت أي نظام عراقي، لم يقترب حتى من مثل هذا الإنجاز المدهش والعجيب.

الجيش

خلال عقود ستة، عمل الجيش العراقي كأداة قمع داخلي. وقبل الحرب العراقية ـ الإيرانية كان اشتباكه الوحيد مع قوة خارجية في عام ١٩٤١، وضد قوة بريطانية صغيرة. وانتهى الأمر نهاية نكراء في ثلاثة أسابيع. أما مساهماته في الحروب العربية ـ الإسرائيلية فقد كانت إما صفراً (مثل عام ١٩٥٦) أو اشتراكاً رمزياً للغاية (كما في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧). وفي حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، فإن فرقتين وجزءاً من القوات الجوية حاربت على الجبهة السورية، لكن الكتلة الرئيسية من الجيش احتفظ بها للانتشار ضد الأكراد العراقيين. وقد هلل النظام كثيراً لمساهمته في حرب تشرين، ويرجع ذلك عموماً إلى الرغبة في التغطية على عدم التدخل المخجل لوحداته الموجودة في الأردن خلال حرب أيلول عام ١٩٧٠ ضد الحركة الفلسطينية.

إن النجاحات الوحيدة التي تعزى إلى ذلك الجيش منذ الاستقلال، كانت ضد رجال القبائل والمدنيين العزّل، بداية بمذبحة طائفة الأشوريين العراقيين التي تلت استقلال البلاد في عام ١٩٣٢، ومروراً بالفظائع التي ارتكبت ضد رجال القبائل الأشداء على نهر الفرات، وانتهاء بالحروب المتعددة ضد الأكراد. إن تلك الأحداث مجتمعة، مع سجل الفشل ضد جيوش أخرى، قد شكّلت عقلية الضباط العراقيين بشكل شديد الخصوصية.

كان أول انقلاب عسكري في العالم العربي عام ١٩٣٦ هو انقلاب بكر صدقي ـ وهو الضابط العراقي نفسه الذي أشعل وأدار المذبحة التي جرت قبل ذلك بثلاث سنوات ضد طائفة الأشوريين. وتوالت بعده سلسلة من الانقلابات انتهت بحرب عام ١٩٤١ ضد بريطانيا. واستعادت الملكية السيطرة بإيقاع الانقسام في صفوف القوات المسلحة. ففي عام ١٩٤١ كان الجيش العراقي يتكون من ١٧٤٥ ضابطاً و٤٤,٢١٧



جندياً. وما إن حلّ عام ١٩٤٣ حتى كان مئات الضباط إما سجنوا أو أحيلوا إلى التقاعد، وخفض إلى ثلاثين ألف جندي؛ ثلثاه من الهاربين من الجندية[٣١]. وفي العقد الذي تلى حرب ١٩٤٨، أُعيد تحديث القوات المسلحة مرة أخرى. وحيث إن الظروف التي أدخلت الجيش مجال السياسة بقيت على حالها فإن أي قدر من التطهير لم يبدُ كافياً. إن كثيرين ممن لعبوا أدواراً رئيسية في السياسة العراقية بعد عام ١٩٥٨، كانوا رجالاً نجوا من حملات تطهير عام ١٩٤١. فعبد الكريم قاسم المحرك الأول خلف الإطاحة بالنظام الملكي عام ١٩٥٨، خدم كجندي تحت إمرة بكر صدقي، وكان معجباً به أشد الإعجاب. والتحق أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية في النظام البعثي الثاني، بالجيش عام ١٩٣٨، وتخرّج في الكلية العسكرية عام ١٩٤٢.

وبين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، كان هناك أكثر من عشرة انقلابات ومحاولات انقلابية، وتمرّدان عسكريان، وحرب أهلية ـ مستمرة ضد الأكراد. وشغل العسكريون ٢٥ ـ ٣٥٪ من المناصب الوزارية، واحتكروا ما تُراوح نسبتُه بين النصف والثلثين من أعلى الوظائف المقررة للسياسات، واتخاذ القرار. وإن رؤساء الجمهورية الثلاثة، وكل رؤساء الوزارات ـ عدا واحد، وكل نواب رؤساء الجمهورية ـ عدا واحد، وتقريباً كل وزراء الداخلية والدفاع ومعظم وزراء الإعلام، كانوا جميعاً عسكريين سابقين[٣٢]. كما عيّن العسكريون لإدارة «هيئة التصنيع الحكومية» والمصانع وكوكلاء لوزارة الصناعة. لقد استولوا على مثل تلك الوظائف الحساسة، فانتقلوا من الثكنات إليها مباشرة وهم لم يكتسبوا طوال حياتهم سوى خبرة اقتصرت على المناورات التدريبية، وزجر المجندين، وقتل عراقيين آخرين. وباستثناء أحمد حسن البكر وبعض الضباط، فإنهم لم ينضموا إلى أحزاب سياسية، أو على الأقل لم يمرّوا بتجربة الخدمات البيروقراطية المدنية. وبين عامَي ١٩٥٨ و١٩٦٦، تضاعفت نفقات الجيش على مؤسسته بينما ظل الإنفاق على مشروعات التنمية ثابتاً أو تناقص[٣٣]. وتزايد الإنفاق على الجيش بالنسبة المباشرة نفسها التي تدهورت بها «حرفيته» العسكرية، وهو تدهور برز بوضوح أثناء حرب ١٩٦٧[٣٤]. إن حالة عدم الرضى عن الدور الذي لعبه الجيش العراقي في حرب ١٩٦٧ لعبت دوراً رئيسياً في النقد البعثي لنظام عبد السلام عارف مما ساعد على إطاحته واستبداله بنظام ١٩٦٨ البعثي.

ما الذي حدث للجيش كمؤسسة، في ظل العهد البعثي الثاني؟

في منتصف السبعينات، تحدد العمل الأساسي للجيش كمؤسسة، للقهر



الداخلي، عن طريق تصعيد رئيسي في مستويات العنف الموجه ضد الأكراد. لقد بدأت الحرب آنذاك باتخاذ «سمة حرب إفناء عرقية»، كما جاء على لسان الحزب الديمقراطي الكردي[٣٥]. إن حادثة، في قرية داكان بلواء الموصل يوم ٨ آب عام ١٩٦٩، قد وضعت تحت أنظار الأمم المتحدة: ٦٧ طفلاً وامرأة أُحرقوا أحياء، في كهف لجأوا إليه للاحتماء من قذائف المدفعية[٣٦].

تفجرت المرحلة الأخيرة من الحرب الكردية في شهر آذار عام ١٩٧٤. فحطمت الفظائع الوحشية هذه المرة كل السجلات الماضية. ففي الشهر الأول سوّيت بالأرض كل من قرية زاخو (٢٥ ألف نسمة) وقرية قلعة ديزا (٢٠ ألف نسمة). وألقت الطائرات بالقنابل والنابالم على القُرى والمناطق الكردية بشكل منتظم، وهرب مئات الآلاف من الأكراد من السهول والمدن ليلتحقوا بالجبال[٣٧]. وقد اشتمل هؤلاء على أناس من كافة مناحي الحياة: مدرسون، وعمال، وأطباء، ومحامون، وتلاميذ مدارس، وعائلات بأكملها[٣٨]. ولم تحدث أبداً هجرة كردية بمثل هذا الشكل طوال تلك الحرب. وتلى بداية تلك الأعمال العدائية مباشرة، موجات من الاعتقالات، والطرد خارج البلاد، والإعدام الفوري (على سبيل المثال، خمسة طلاب أكراد من جامعة بغداد)، والاغتيالات والشنق علناً (أحد عشر كردياً على سبيل المثال من علية القوم في أربيل) التي جرت مباشرة بعد حدوث الاعتداءات العسكرية. وفضلاً عن آلاف الضحايا من المحاربين الذين سقطوا خلال سنة واحدة من الحرب نفسها، ادعت مصادر الأخبار التركية أن خمسة آلاف امرأة ومسنّ ماتوا خلال تدافعهم للهروب من كردستان العراقية بعد انهيار المقاومة. وقد أطلق الرصاص بأعصاب باردة على ألف من مقاتلي «البشمركة» العزّل بعد استسلامهم لقوات الحكومة[٣٩]. واندفعت مجموعات أخرى من اللاجئين إلى إيران.

«كان علي عباس من رجال البشمركة أي جندياً من جيش القائد الكردي المعادي للسلطة مصطفى البرزاني. وهرب، مثله مثل آلاف من رفاقه، إلى إيران عند انهيار الثورة، وانتهى به الأمر إلى أصفهان كرفيق صيد لضباط إيرانيين، وهناك وُلِدت له ابنة أسماها «غريبة» ليدل على حالها. وعندما جددت الحكومة العراقية عرضها، في شهر آب من هذا العام، بالعفو العام، قرر أن يعود إلى العراق. ولقد تمكنت عائلته وحوالى عشرين عائلة أخرى من عبور الحدود بالكاد قبل انتهاء المهلة المحددة التي كانت قد مُدّدت.



«أثناء عبوره الحدود كانت سحنته تدل على الإنهاك، وأنه شخص مطارد. كان يعلم أن الحكومة العراقية تنقل آلاف الأكراد العائدين إلى أقصى الجنوب، وهي منطقة عربية خالصة. وكما ذكر لـ «لجنة الاستقبال» الرسمية ـ فإن المخاطرة، التي كان يعتبر نفسه معرضاً لها، لم تكن مجرد ذلك الانتقال، بل الاعتقال والتعذيب أو حتى الإعدام. لقد كانت تلك كلها ـ كما قال ـ مخاوف جميع العائدين. ومن الواضح أنه لم يكن قادراً على تصديق كل التأكيدات الرسمية بأن مخاوفه لا أساس لها، وأنه سيرسل إلى قريته في اليوم نفسه»[٤٠].

إن أي نظام إرهابي لا يُقاس بخسائر حروبه بل بضحايا سلامه. فقد انهارت المقاومة الكردية بعد توقيع الاتفاق مع إيران في الجزائر، في آذار ١٩٧٦. وعهد إلى الجيش عندئذ بتنفيذ سياسة الحزب، للنفي الجماعي للأكراد، إلى مناطق الصحراء الجنوبية الغربية من العراق.

لقد شحنت عائلات كردية في شاحنات عسكرية، ونقلت إلى معسكرات في غرب الفرات. أما المناطق التي عُيّنت لإخراج الأكراد منها، من قبل «اللجنة العليا لشؤون الشمال»، والتي كان يرأسها صدام حسين، فقد طوقت في بداية الأمر ثم انقض الجنود على القُرى، ووضعوا سكانها في الشاحنات، وانطلقوا بهم بعيداً خلال الليل في قوافل طويلة، وعلى طُرق محكمة الحراسة. وعندما وصلوا إلى المناطق المحددة لإقامتهم، سلمت خيمة لكل عائلة، وجمع كل خمس منها في ما سُمي «بقرية». ومنعت التحركات تماماً لأي غرض سوى الأغراض الرسمية. وعهد إلى الرجال بوظائف ذات أجر محدد. إن ٨٥٪ من كل أولئك الأكراد وعائلاتهم الذين عادوا إلى العراق اعتماداً على العفو العام، والذين طردتهم قوات الشاه خارج إيران، قد أُبعدوا إلى تلك المعسكرات الصحراوية. لقد حاول البعث إعادة توطين جميع الأكراد من أقاليم ديالى (أهالي مناطق السعدية وخانقين وشهربان ومندلي) وكركوك (مثل كفرى وطوزخورماتو) والموصل (صفين، وسينجار وعين زاله ومناطق أخرى) وقد تسربت قصص عن طريق الجنود الذين خدموا في تلك المعسكرات وانهاروا عاطفياً عند رؤيتهم سكان الجبال الذين يعتزون بأنفسهم، وهم يتراكضون في التراب خلف سيارات نقل المياه التي تسير في طرق مرسومة، وتقوم بتقطير ذلك السائل الذي لا يُقدر بثمن بكميات محددة رسمياً[٤١].

ولن يعرف عدد الذين أضيروا من هذه السياسة، إلاّ بعد فتح الملفات. وتتراوح



التقديرات بين خمسين ألفاً، وهو الرقم الذي أعطته مجلة «الايكونوميست» في مقال يثني على البعث لـ «كرمه في الإصلاحات الداخلية»، وبين ٣٠٠ و٣٥٠ ألفاً وهو الرقم الذي تقدمه مصادر المعارضة الكردية والعراقية[٤٢]. كون جريمة بمثل هذا الحجم ما زالت تتشح بالغموض عندما تذكر في مناسبات قليلة، ينبئ بالكثير عن طبيعة النظام في العراق.

على أن الجيش الذي نفذ سياسة الحزب هذه في النصف الثاني من السبعينات، لم يكن هو الجيش الذي كان يدخل ويخرج راقصاً من الحكومات في الستينات. لقد تحول إلى مخلوق «حزب البعث». وهناك ثلاثة أمور ساهمت في ذلك:

الأول: هو حركات التطهير المتتابعة والشاملة لكل الضباط النافذين وذوي الرتب المرتفعة. ويبيِّن الجدول ١ـ١ تلك التطهيرات، مرتّبة زمنياً، وهو يشمل كبار الضباط الذين توافرت المعلومات عنهم.

بدأت التطهيرات بأولئك الذين كانوا خارج الحزب، فذلك يجعلهم من الناحية الكامنة الأقل تحمساً للعهد الجديد (نايف، داود، أنصاري، وعقيلي)، ثم بدأت حملات التطهير تأكل أعضاء من الحزب كانوا ضباطاً. لقد كانت القوات المسلحة هي مصدر قوة أولئك الرجال، ولكنهم كانوا يستطيعون الاعتماد على بعض التأييد الحزبي (حردان التكريتي، عماش، نقيب، ونصرت). وتمَّ بلوغ الذروة بإبعاد أحمد حسن البكر نفسه ومؤيديه عام ١٩٧٩[٤٠]. ومن أصل ٣٥ اسماً كان على الأقل ١٦ منهم من ضباط الصف الأول (من حيث الرتبة). ولذا فتتابع الأحداث يرسم بشكل تخطيطي بياني مراحل تحوّل البعث في العراق إلى مؤسسة بحد ذاته.

كان تطهير المجموعة الأولى، نهاية لا بدَّ منها. وإن المرء ليذهل من سذاجة ضباط، من أمثال نايف وداود، الذين لعبوا دوراً مهماً في الإطاحة بنظام «عارف»، ولم تكن لديهم نية التحول إلى بعثيين، فقد كانوا يصدقون حقيقة الوعود البعثية. ومن بين المجموعة الثانية، كان حردان التكريتي همزة الوصل الحرجة، إذ خدم كقائد للقوات الجوية أثناء نظام ١٩٦٣ البعثي، وأصبح رئيساً لهيئة الأركان، ووزيراً للدفاع عام ١٩٦٨. وهو مثل البكر وصدام حسين من مدينة تكريت. وفي عام ١٩٦٣ اتخذ الجانب المناوئ للقيادة المدنية في حزبه. وكانت الوسيلة التي استخدمت لتصفيته هي تشجيع المنافسة بينه وبين عماش، وهو ضابط بعثي آخر شديد البروز، أوكلت إليه وزارة الداخلية، وأيّد الجناح المدني للحزب، مدفوعاً من صدام حسين، عماش، اذا



الشخصية الأضعف من حردان. وبتصاعد التوترات، أصبح حسن البكر مقتنعاً بالحاجة إلى تأكيد زعامته الشخصية لمصلحة وحدة الحزب. لذا قام بتعيين كل من عماش وحردان التكريتي نائبين لرئيس الجمهورية في الثالث من نيسان عام ١٩٧٠. لقد غطت تلك الترقية الظاهرية فقدانهما لأكثر منصبين حساسين في الدولة، ألا وهما الدفاع والداخلية. ووجهت الضربة الأولى لحردان التكريتي أولاً، أثناء وجوده في مهمة خارج البلاد، وذلك بطرده من منصبه، وتعيينه في منصب سفير رفضه باحتقار (تعلم المطهرون في المراحل التالية حكمة ابتلاع كرامتهم وعزتهم). بعد ذلك بقليل قتل حردان التكريتي بالرصاص، عندما هاجمه أربعة مسلحين في الكويت ولم يقبض عليهم أبداً[٤٥]. وتساقطت بعد ذلك رؤوس ضباط بعثيين آخرين بسهولة أكثر.

كان تطهير صغار الضباط، الجنود أيضاً ممارسة بعثية معتادة في السنوات الأولى. لقد أسرّ عضو في الحزب مرة لـ «ديفيد هيرست» أحد كبار محرري صحيفة الغارديان البريطانية قائلاً: «عندما رأيت مئات الجنود المحترفين يطردون، أصابني القلق حول قدرات جيشنا القتالية، ولكن حرب تشرين والحملة ضد الأكراد أظهرتا كم كنت مخطئاً»[٤٦].

بل ويقدم التقرير السياسي لعام ١٩٧٤، كشف حساب لسياسة التطهير داخل القوات المسلحة.

«وقد واجه الحزب والثورة منذ اليوم الأول للثورة وبصورة ملحّة جداً مهمّتين أساسيتين، الأولى: تعزيز قيادة الحزب للجيش جنباً إلى جنب مع تطهيره من العناصر المشبوهة والمتآمرة والمغامرة، ونشر مبادئ الحزب والثقافة القومية والاشتراكية العامة بين منتسبيه، ووضع الأسس والضوابط المبدئية والعسكرية التي تمكنه من تأدية واجباته على أكمل وجه، وتحصنه ضد الانحرافات والمنزلقات التي ارتكبتها باسمه، في العهدين القاسمي والعارفي، زمر «الارستقراطية العسكرية».. وضمان التحامه الكامل بالحركة الشعبية التي يقودها الحزب..»[٤٧].

كان التطور الثاني المؤدي إلى توطيد سيطرة الحزب هو تأسيس نظام جديد للمحاسبة على الأعمال، يستطيع فيه رجال الحزب شل أوامر كبار الضباط غير البعثيين إذا اشتُبه فيهم. ووضع أعضاء من الحزب، معظمهم لم يتخطوا في عملهم مرحلة التعليم الثانوي، في برامج معجّلة للتدريب في الكلية الحربية تستغرق ستة أشهر أو ثمانية عشر شهراً أو أربعة وعشرين شهراً طبقاً لوضعهم المنشود في الهيكل العسكري.



وظلوا داخل الجيش تحت سيطرة الحزب، بحيث لا ينفذون أوامر مهمة بدون موافقة الحزب. فكانت النتيجة هي تفتيت النخبة القيادية للضباط على أثر نشوء سلطة موازية لسلطتهم. كما فقدت هذه النخبة قدرتها على تأسيس هوية جماعية لا تكون خاضعة لسياسة الحزب.

«إن الأسلوب الذي اتبعه الحزب خلال السنوات الماضية في تنقية الجيش من العناصر المشبوهة والمتآمرة والمغامرة، وبناء تنظيم حزبي طليعي واسع وفعّال بين صفوفه قد حقق نجاحاً كبيراً.. وقد أدت منظمة الحزب المتخصصة بالعمل داخل الجيش تحت إشراف قيادة الحزب دوراً طليعياً في إنجاز هذه المهمة. وعبّر رفاقنا العسكريون عن أعمق وأوعى ممارسات الانضباط الحزبي والولاء للحزب، وأشاعوا في الجيش تقاليد الطاعة لقيادة الحزب والثورة وبذلوا نشاطاً فكرياً وتنظيمياً واسعاً لدعم منظماتهم الحزبية في داخل الجيش ونشرها فيه على أوسع نطاق.. فأصبح للحزب اليوم منظمة حزبية طليعية ونشيطة تشكّل بالتضافر مع ضباط الجيش وجنوده الوطنيين ذراع الثورة الضاربة وعينها الساهرة على أرض الوطن ومكتسبات الشعب»[٤٨].

وكان العنصر الثالث في تحويل القوات المسلحة إلى أداة «لحزب البعث العربي الاشتراكي»، هو الفصل بين الأيديولوجية والانتماء العسكري. إن التنظيم الشامل من قِبل الحزب انتزع من الضباط إمكانية أن يعتبروا أنفسهم ممثلين وحُراساً لهوية وطنية قد تتعرض للخطر في حالة عدم وجودهم. وكان ذلك نتيجة لحملات التطهير وإعادة تنظيم الجيش التي تناولناها بالمناقشة. لكن التغيير يذهب إلى أبعد من مجرد تحيّن الفرصة. فدرجة التنظيم الاجتماعي «للبعث» قد هدمت بعمق المنطق السياسي الذي قاد الضباط إلى السياسة العراقية مرة بعد أخرى، لما يقارب النصف قرن.

وينعكس الوضع الجديد للجيش في تعليمات، بخصوص القبول في «الكلية العسكرية» الذي أصبح يقتصر على أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي؛ كذلك فإن أي نشاط سياسي هو جريمة كبرى إن لم يتم عبر «حزب البعث». وقد لخصت مجلة «آفاق عربية» وهي مجلة بعثية نظرية تصدر في بغداد، الموضوع كما يلي:

«والإصرار على جعل العمل السياسي في القوات المسلحة حقاً وحيداً لحزب البعث العربي الاشتراكي لا ينطلق من حسابات الابتعاد عن توزيع ولاءات هذه المؤسسة بين أطراف سياسية عديدة فقط، وإنما ينطلق من أن ولاء القوات المسلحة لحزب البعث العربي الاشتراكي، وحده، هو الكفيل بالحفاظ على وحدة القوات



المسلحة أولاً، وضمان تأديتها على أكمل وأدق وجه لمهامها الوطنية والقومية ثانياً، مثلما يسد ذلك الطريق بوجه قوى الردة والعناصر المعادية للشعب من التسلل إلى مواقع القوات المسلحة تحت صيغ الانتماء لهذا الطرف أو ذاك، ثالثاً ولكل تلك الأمور تحرص الثورة وقيادتها على منع أي طرف سياسي بما في ذلك أطراف الجبهة التقدمية من العمل داخل القوات المسلحة وتحدد مسبقاً أن «لا جبهة في القوات المسلحة»، وأن العمل السياسي الوحيد المشروع داخل صفوفها هو لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأن حكم الإعدام هو العقاب الثوري العادل الذي ينزل بكل من يعمل سياسياً داخل القوات المسلحة من غير مناضلي الحزب القائد، حزب البعث العربي الاشتراكي»[٤٩].

مجرد حقيقة عضوية جندي في أي ما قد يعتبر تنظيماً سياسياً بغضّ النظر عن مدى مشاركته الفعلية في النشاط السياسي، أصبحت جريمة عظمى منذ سنوات وحتى الآن. لربما كان هذا أساس إعدام الجنود، عام ١٩٧٦، الذين اتهموا بأنهم أعضاء في «الحزب الشيوعي العراقي». وتفرض عقوبة الموت أيضاً على كل فرد في الجيش أو في البوليس، انتهت خدمته بعد ١٧ تموز ١٩٦٨، وثبت أن صلاته أو عمله بعد تسريحه كانت لمصلحة أي حزب أو هيئة سياسية غير حزب البعث[٥٠]. تفرض عقوبة الإعدام على أي تجاوز أو خرق للقانون له صلة بالجيش أو بالشرطة، بما في ذلك عدم العودة في الوقت المحدد للوحدات، بعد انتهاء الإجازة. وأخيراً علينا أن نأخذ في الاعتبار المتضمنات الكافكاوية (نسبة إلى المؤلف Franz Kafka) للقانون الذي يقول: إن مجرد كون المرء عضواً في حزب ما غير حزب البعث ـ منذ عام ١٩٦٨ ـ بينما هو ما زال يخدم في الجيش الآن، لهو جريمة عظمى عقوبتها الإعدام. ذلك على الرغم من أن الجيش العراقي يقوم على الخدمة الإلزامية! إن قانوناً كهذا لا بدَّ أن يُخرق في كل الأوقات. . في عام ١٩٧١ قال صدام حسين «بالأساليب التي يتبعها حزبنا، ليس هناك فرصة لأي شخص لا يتفق معنا، بأن يقفز على دبابتين ويقلب الحكومة. لقد انتهت تلك الأساليب إلى غير رجعة»[٥١]. وعندما ذكر صدام حسين تلك الملاحظة كان يعبِّر عن نية، وليس عن النتيجة النهائية لسياسة. وفي مقابلة صحفية نادرة أعطيت لمجلة «شتيرن» الألمانية الغربية عام ١٩٨٢، يأخذ الوضع الجديد على أنه أمر مسلَّم به:

شتيرن: من المعروف أن فخامتكم غير راض عن القيادة العسكرية العراقية. فهل



صحيح أن ثلاثمئة ضابط من الرتب الكبيرة قد أعدموا في الفترة القريبة الماضية؟

صدام حسين: كلا، ولكن إعدام قادة فرقتين وقائد وحدة مدرعة، هذا شيء عادي للغاية في أي حرب.

شتيرن: لماذا؟

صدام حسين: لأنهم لم يقوموا بمسؤولياتهم في معركة «المحمرة» (خورمشهر).

وتعود الإعدامات التي ذكرها مندوب مجلة «شتيرن» إلى جيل جديد من حركات التطهير ليس مبعثها الظواهر الأيديولوجية أو التقافز على السلطة. فاعتبارات الكفاءة تعلو على غيرها هذه الأيام. فقبل وقت طويل من سقوط «المحمرة» (خورمشهر) انتشرت شائعات بين العراقيين عن حركة تطهير في صفوف الضباط الذين لهم ضلع بالهزائم الأولى. وتخص إحدى هذه القصص ضابطاً أصدر أمراً بالانسحاب التكتيكي من أحد المواقع، لأنه لم يستطع أن «يهضم» حصده لأمواج من الأحداث المتعصبين دينياً من أعضاء «الحرس الثوري» الإيراني. لقد مثل الرجل أمام صدام حسين الذي أخرج مسدسه وصرعه في التو أمام شهود بطبيعة الحال. ومهما كانت صحة أو عدم صحة القصة، فإنها توحي بأمرين: الأول حاجة المجتمع إلى إعطاء ضباطه دوافع نبيلة فلا يمكن أن يُقال إن الوحدة وضباطها هزموا هكذا ببساطة. وثانياً إذا افترضنا أن الضابط وُجد فعلاً فإن صدام أطلق النار عليه لسبب جديد لا علاقة له بالتطهيرات السابقة ألا وهو ساحة المعركة. وحتى طريقة موته فإنها تعطي انطباعاً بالحقيقة الجديدة عن جيش تحوّل الآن إلى مخلوق بعثي.

إن عدداً كبيراً من اللاجئين العراقيين في جميع أنحاء العالم، أمضوا العقد الماضي كله ملتصقين بأجهزة الراديو علّهم يستمعون إلى أخبار عن انقلاب عسكري يخلصهم من البعث. فما زالت الأوهام عن الجيش متأصلة ومعتنقة من كل فئات وأجنحة القوميين العرب واليسار، التي تنصب القوات المسلحة كرأس رمح لإذكاء الأمة العربية. كما أن المجتمع المدني في العراق اعتمد تاريخياً على القوات المسلحة لتؤمن له إحساساً بهويته الوطنية ويمكن تحويله إلى الحيّز السياسي (١٩٣٦ ـ ١٩٤١ و١٩٥٨ ـ ١٩٦٨). لكن ولفترة على الأقل فإن التوقعات المبنية على الخبرات الماضية لن تتحقق، لأن بنية السلطة قد تغيَّرت في العراق بعد أن تحقق «تبعيث» الجيش. وإن مجرد حقيقة حدث غير مسبق مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية، يظهر أن السياسة العراقية أقحمت في مياه هائجة ومجهولة تماماً.



ميليشيا الحزب

كانت فكرة «الكفاح المسلح» قد وضعت في رتبة تالية لبناء حزب البعث ولتوسيع نفوذه الجماهيري. فقبيل عام ١٩٥١، قدّم جورج حبش إلى ميشيل عفلق اقتراحاً يقصد منه «إعطاء أنياب للبعث». كان الاقتراح هو أن تلحق منظمة سرية شبه عسكرية بتنظيم «البعث». لم يرفض ميشيل عفلق الاقتراح، لكنه شدد على شرط مسبق، وهو أن يتحول كوادر المنظمة إلى أعضاء في الحزب.. وانهارت المفاوضات بسبب هذه النقطة. لم يكن ذلك فقط أول إجراء اتخذه الحزب لتنظيم قوة مسلحة، بل إن القصة موحية بمدى اختلاف التوجيه السياسي للبعث في ما له صلة بالتنظيم شبه العسكري، وهو توجيه شديد التباين عن الاعتبارات الانتقامية أو مجرد التنفيس عن الإحباطات[٥٤].

أما التنظيم شبه العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، فيرجع إلى تأسيس «الحرس القومي» في أواخر الخمسينات بقيادة عبد الكريم نصرت (الذي قتل عام ١٩٧١) ولقد استُخدمت وحدات «الحرس القومي» أول الأمر للإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣. فعندما بدأت الهجمات الأولى على وزارة الدفاع، أعطيت «إشارة البدء لميليشيا البعث، التي وضع أفرادها لأول مرة أشرطة خضراء حول أكمامهم. وتدفق ألفا رجل على الأقل، معظمهم مسلح بالرشاشات، مندفعين من حي الأعظمية «وهو أحد أحياء القوميين العرب في بغداد»[٥٥] وأرسلت سرايا أخرى لاغتيال الشخصيات الهامة في النظام.

قتل بين ١٥٠٠ و٤٥٠٠ شخص في قتال الشوارع الذي استمر ثلاثة أيام، فقاتل «الحرس القومي» المدنيين المؤيدين للرئيس عبد الكريم قاسم «والحزب الشيوعي العراقي». (قتل حوالى مئة جندي كانوا يقومون بحراسة عبد الكريم قاسم الذي كان محتمياً بوزارة الدفاع). وتبع ذلك تفتيش لا هوادة فيه عن الشيوعيين من بيت إلى بيت، اعتماداً على سجلات كاملة من الواضح أنها أُعدت مسبقاً. وبعد نهاية الأحداث، وعندما امتلأت كل السجون، استولى «الحرس القومي» على النوادي الرياضية ودور السينما وقطاع كامل من شارع الكفاح، وبعض المنازل الخاصة وحوّلها إلى سجون مؤقتة ومقر قيادة محلية. وخلال العهد البعثي الأول الذي استمر تسعة أشهر عام ١٩٦٣، أعدم رسمياً ١٤٩ شيوعياً. لكن تقدير هذا الرقم أقل بكثير جداً ممن قتلوا بطُرق «غير رسمية» وبفظاعة لا حد لها، في مقار قيادة «الحرس القومي».



في مثل تلك المراكز تعلّم رجال مثل ناظم كزار آليات الاستجواب، الأقل تواريًا. وقد كتب «بطاطو»، معتمداً على الوثائق الرسمية للحكومة:

«... قتل مكتب التحقيقات الخاصة للحرس القومي وحده ١٠٤ أشخاص، وجدت جثث ٤٣ منهم في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ مدفونة في إقليمي الجزيرة والحصوة... وفي سراديب «قصر النهاية» الذي اتخذه «المكتب» كمقر قيادة، وجدت كل الأنواع البغيضة لأدوات التعذيب التي شملت أسلاكاً كهربائية، مع كماشات، وخوازيق مدببة الأطراف من الصلب أُجبر المسجونون على الجلوس عليها؛ وماكينة كانت لا تزال تحمل آثار أصابع مقطعة؛ وأكوام صغيرة هنا وهناك من الملابس الملوثة بالدماء، وكانت هناك برك من الدماء على الأرض وبقع على الحيطان»[٥٦].

ثم تحرك الجيش، باشتراك الضباط البعثيين، ضد القيادة المدنية لحزب البعث وحرسها في تشرين الثاني عام ١٩٦٣، وحُل «الحرس القومي» وشتت ولكن بعد جولة أخرى من قتال الشوارع الشرس. ولقد أعطى عبد السلام عارف التبرير التالي لتصرفات الجيش:

«إن الهجمات على حريات الشعب التي قام بها الشعوبيون (كارهو العروبة) وأفراد «الحرس القومي» المتعطشون للدماء، وانتهاكهم للمقدسات، وعدم التزامهم بالقانون، والأذى الذي ألحقوه بالدولة والشعب، وأخيراً تمردهم المسلح يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣، كل ذلك أدى إلى وضع لا يحتمل، تشوبه أشد المخاطر على مستقبل هذا الشعب الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. لقد تحملنا كل ما نطيق لتجنب إراقة الدماء؛ لكن كلما ازداد صبرنا ازدادت أعمال الإرهاب من «الحرس اللاقومي»، ولقد استجاب الجيش لنداء الشعب، ليخلّصه من هذا الإرهاب»[٥٧].

كانت المرة التالية التي ظهرت فيها ميليشيا بعثية منظمة في أعقاب انقلاب عام ١٩٦٨، الذي كان مدخل العهد البعثي الثاني. لقد ظهرت خارجة من السرية، كجزء من الحزب، وفي خلايا منظمة بإحكام، عزلت كل منها عن الأخرى. وكان صدام حسين قد نظم «جهاز حنين» من أعضاء تلك الخلايا، ولعبت كوادره المختارة بعناية دوراً في الانقلاب، ليصبحوا نواة «المخابرات»، الأداة التنفيذية للسياسات البعثية. على أنه خلافاً لعام ١٩٦٣، لم تلعب الميليشيا كتنظيم مسلح دوراً هاماً في الانقلاب، أو في النظام الجديد في سنواته الأولى.

لقد كانت ذكريات ١٩٦٣ المريرة لا تزال ماثلة في أذهان الضباط، وعلى أي



حال فإن الشرطة السرية والمخابرات كانت تضطلع بذلك الدور. ومع كل هذا، ظل وجود ميليشيا للحزب دائماً أحد المكونات الهامة جداً للأيديولوجية البعثية وذلك لقيمتها التربوية كموازن للجيش. ذلك أن الحزب لم يفقد أبداً شكوكه الخاصة في الجيش، والتي ترجع إلى تشرين الثاني عام ١٩٦٣، والتي قوّتها الصراعات داخل «البعث السوري» في عام ١٩٦٦، والتي أدَّت إلى طرد ميشيل عفلق واستيلاء ضباط محترفين على الحزب. وعندما تمّ تقييم الإطاحة بعبد الكريم قاسم في عام ١٩٦٣، يلاحظ «التقرير السياسي» لحزب البعث العربي الاشتراكي أن ما خُطط كان ثورة شعبية قاتل فيها العسكريون والمدنيون المسلحون جنباً إلى جنب، بقيادة الحزب، لإحداث التغيير الثوري»، ولكن «المخاطر التي واكبت الثورة منعتها من تنفيذ تلك الخطة تنفيذاً شاملاً وثابتاً». لقد اختطفت الثورة بعد تسعة أشهر «أرستقراطية عسكرية يمينية». بعد عام ١٩٦٨ أشار التقرير السياسي إلى أن الحزب بحث «حلّ الجيش القديم واستبداله بجيش ثوري جديد» لكنه رفض ذلك المسار على أساس أنه مسار غير عملي، وتبنى السياسة القائمة على التطهيرات والتعيينات الحزبية التي بحثناها سابقاً[٥٨].

ولم يتطور نظام الميليشيا إطلاقاً إلى جيش، لكن أُعيد تنظيمها بشكل جذري عام ١٩٧٤ بعد قضية ناظم كزار (حيث إن بعض الوحدات عبّرت عن تشويش في ولائها)، مثلها في ذلك مثل أجهزة الشرطة. الميليشيا الشعبية المعاد تنظيمها أو الجيش الشعبي ـ كما تسمى الآن ـ وضعت تحت سلطة «المخابرات».

وفي أواخر السبعينات، وعندما لم يعد الجيش قوة سياسية، بدأ تنظيم الميليشيا يأخذ سمة جديدة. فقد نُظر إلى وحداتها كوحدات معاونة للجيش وكوسيلة للتجنيد الحزبي وتنمية القِيم البعثية بين الشباب. وبينما كانت عضوية الميليشيا تقتصر في السابق على أعضاء الحزب الذكور فوق سنّ الثامنة عشرة، وسعت لكي تسمح بانضمام غير البعثيين عام ١٩٧٥، والنساء عام ١٩٧٦. ويجتاز أعضاء الميليشيا فترة تدريب مقدارها شهران كل عام، وهم يأتون من كل مناحي الحياة (عمال مصانع، وموظفو حكومة، وطلبة). ويعوض أصحاب الأعمال من قبل الحكومة بسبب غياب العمال في التدريب، ويعفى الطلبة من دراستهم. وقد أرسل عدد كبير من الأعضاء ليؤدوا دورهم في مجزرة الحرب الأهلية اللبنانية. ويتم التدريب في مدارس للميليشيا نفسها تأسست عام ١٩٧٢، بواسطة خريجي هذه المدارس. ويشتمل التدريب على محاضرات في اليقظة السياسية والأيديولوجية البعثية، بمثل ما يشتمل على التدريب على السلاح والتدريب التكتيكي،



وقد تضخمت الميليشيا الشعبية منذ أن قامت الحرب العراقية ـ الإيرانية، من آلاف قليلة في أوائل السبعينات، حتى بلغت ٤٥٠,٠٠٠ شخص بحلول عام ١٩٨٢[٥٩]. في هذه الأيام جهاز الميليشيا هو اختبار مرّ فيه الملايين من الناس. التفكير البعثي الحالي فيما يتعلق بالميليشيا عرض لأول مرة «في التقرير السياسي» لعام ١٩٧٤:

«إن برامج التحول الثوري الشاملة للمرحلة المقبلة وفي كافة الميادين تتطلب مواصلة النضال وعلى نطاق واسع وبهمة عالية لنشر القِيم الوطنية والقومية وممارسات الشجاعة والتضحية وتحمّل المسؤولية وحب العمل في المجتمع.

«كما تحتل مسألة التدريب العسكري للجماهير أهمية خاصة في هذا الشأن ولا بدَّ من توسيع نطاقها بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب ومن قواه المنظمة والشابة بوجه خاص. إن التدريب على السلاح يجب أن يكون أحد المقومات الأساسية في بناء الإنسان الجديد والمجتمع الجديد.. كما أن تدريب أعداد كبيرة من أبناء الشعب تدريباً عسكرياً يوفر للبلاد جيشاً احتياطياً إلى جانب الجيش الوطني يمكن أن يسهم إسهاماً فعالاً في حماية الثورة والوطن وتأدية المهمات القومية»[٦٠].

عدد المسلحين

وصل حجم القوات المسلحة العراقية عام ١٩٨٤ إلى ٦٠٧ آلاف رجل، وعلى الأرجح فإن هذا الرقم أقل مما هو عليه الآن وبالإضافة إلى ذلك، يبلغ عدد أعضاء «الجيش الشعبي» ٤٥٠ ألف عضو، وهذا الرقم تصاعد منذ ذلك الحين أيضاً. ومع هذا فتلك أرقام تظهر الآثار المشوهة للحرب العراقية ـ الإيرانية.

يمكن استخدام عام ١٩٨٠ كعلامة مفيدة لتقييم تطور النظام البعثي الثاني. ذلك أن قرار شن الحرب قد اتخذ على الأرجح في ربيع ذلك العام، ولم يتم استدعاء الاحتياطي إلاّ بعد بدء الحرب. لقد شهد عام ١٩٨٠ البعثية العراقية في أوج قوتها. فمن إحدى وجهات النظر، لم يبدُ مستقبل البلاد أبداً بهذا السطوع: فاقتصادياً، كانت الاحتياطيات المالية في أعلى قيمة بلغتها في يوم من الأيام، بدا كما لو أن عوائد النفط ستستمر هكذا إلى الأبد. وسياسياً كان قد تمَّ القضاء على القسم الأعظم من المعارضة، وكان العراق مستعداً لاستضافة «مؤتمر قمة عدم الانحياز» ولتسلّم زعامة الحركة من فيدل كاسترو، لذا فإن عام ١٩٨٠ يمثل النهاية «الطبيعية» لتطور «البعثية العراقية» قبل بدء الحرب.



ونحن نعني بالرجال تحت السلاح أولئك «وأغلبيتهم الساحقة من الذكور» المكلفين من قِبل السلطة بإلحاق العنف. ومن الواضح أنه ليس عليهم أن يحملوا السلاح كل الوقت. ويمكن تعريفهم كالتالي: كل من يتقاضى أجراً من الدولة بقصد «حماية» أرض الوطن، والقيام بدور الشرطة للمواطنين، والتحكم في تحركات الآخرين، والقيام بمراقبتهم، والإمساك بمرتكبي الجرائم، وكل ما قد يقوم «البعث» بإدخاله في دائرة «الأمن القومي»، فكم عدد الذين صرفوا وقتهم عام ١٩٨٠ في أداء مثل هذه النوعية من المهام؟

(أ) ميليشيا الحزب

بلغ عدد أفراد «الجيش الشعبي» في منتصف السبعينات ٥٠ ألف رجل.[٦١] يذكر كتاب «الدراسات الأمريكية عن المناطق الخارجية» في الفصل المخصص للعراق أنه بحلول عام ١٩٧٨، يقدّر عدد أفراد الميليشيا بمئة ألف أو أكثر، وحدد الزعماء العراقيون هدفاً للوصول بهذا الرقم إلى مئتي ألف عام ١٩٨٠. وكان يؤمل أن تشكّل تلك الأعداد هيئات ووحدات مسلحة في كل مدينة وقرية، ويعتقد بعض المراقبين الخارجيين أن الهدف الأخير يمكن أن يكون قد تمّ تحقيقه بالفعل عام ١٩٧٨.[٦٢]

إننا نعرف أنه بمجرد قيام الحرب حدث اندفاع كبير، تطوعي في أغلبه، إلى مكاتب التجنيد. وقد قدرت قوة الميليشيا الحزبية عام ١٩٨٠-١٩٨١ بما يربو على ٢٥٠ ألفاً.[٦٣] ولذا فإنه افتراض حذر معقول، أن نقول: إن قوة الميليشيا في عام ١٩٨٠ وقبيل دخول مجندي زمن الحرب كانت حوالى ١٥٧ ألف شخص.

(ب) الجيش

يمكن الاعتماد هنا أكثر على التقديرات، إذ تتفق مصادر عدة على أن الرقم هو ٢٤٢ ألفاً، كعدد العراقيين العاملين في الجيش عشية الحرب. أما أقل تقدير أعطي لهم فكان ٢٢٠ ألفاً[٦٤]. ويوفر التجنيد الإجباري الكتلة الأساسية من الجنود، ففي كل عام يصل حوالى ١٢٠ ألف ذكر إلى سن التجنيد الإجباري، وكان عدد الصالحين رسمياً للخدمة العسكرية عام ١٩٧٨ هو ١,٥ مليون (مليون ونصف مليون). وبعد الخدمة لفترة زمنية قصيرة كمجندين، يجبر الرجال على الخدمة ١٨ عاماً في وحدة احتياط، تجري لها فترة تدريب كل حين. ويستدعى الاحتياط في أحيان كثيرة للخدمة العاملة المؤقتة، بعد فترة إنذار قصيرة. وفي عام ١٩٧٨ قدرت قوة الاحتياط بـ ٢٥٠ ألف



رجل. وبينما يفترض أن يستمر التجنيد الإجباري سنتين، فإن إنهاء الخدمة أمر تقديري تماماً، وهناك بعض فئات من الأشخاص مددت خدمتهم لفترات تصل إلى خمس سنوات[٦٥].

جدول رقم ٢ـ١ : نمو عدد العسكريين بالنسبة لعدد السكان[٦٦]

السنة/ الحدث الأساسي	العدد المطلق (بالآلاف)	عدد السكان (بالآلاف)	العدد النسبي (لكل ألف من السكان)
أ) ١٩٣٣ فور الاستقلال	١٢	٣,٣٠٠	٤
ب) ١٩٣٦ أول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط	٢٠	٣,٦٠٠	٦
ج) ١٩٤١ أول القومية العربية	٤٦	٤,١٠٠	١١
د) ١٩٤٣ تفتيت الجيش بعد الحرب مع بريطانيا	٣٠	٤,٤٠٠	٧
هـ) ١٩٤٩ ــ	٤٥	٥,٥٠٠	٩
و) ١٩٦٣ الإطاحة بعبد الكريم قاسم	٥٠	٥,٧٠٠	٧
ز) ١٩٦٧ الحرب العربية ـ الإسرائيلية	٨٢	٨,٥٠٠	١٠
ح) ١٩٧٢ البعث في السلطة	١٠٢	١٠,٠٠٠	١٠
ط) ١٩٧٧ السيطرة الشاملة للحزب	١٨٨	١٢,٠٠٠	١٦
ي) ١٩٨٠ الحرب تبدأ في أيلول	٢٤٢	١٣,٢٠٠	١٨
ك) ١٩٨٢ الحرب مستمرة	٣٤٢	١٤,٠٠٠	٢٤
ل) ١٩٨٤ الحرب مستمرة	٦٠٧	١٤,٦٠٠	٤٢

ويبيِّن الجدول ٢ـ١، أن شيئاً ما حدث للهيئة العسكرية العراقية بعد عام ١٩٦٨ فبينما نمت القوة البشرية باطراد تحت الحكم العسكري (١٩٣٦-١٩٤١ و١٩٥٨-١٩٦٨)، فإنها زادت ثلاث مرّات بشكل مطلق في السنوات الاثنتي عشرة من الحكم البعثي، وتضاعفت نسبياً. وليس هناك شيء غير عادي في التوسع العسكري في ظل عهود يسيرها الجيش (قبل عام ١٩٦٨). وبالنسبة لتلك السنوات، يدخل العراق في



النمط السائد في بلاد العالم الثالث. على أنه بحلول عام ١٩٧٧، كان عدد أعضاء الجيش العراقي مرتين ونصف أكثر من هذا العدد في الجزائر وهي دولة يمكن مقارنتها بالعراق من نواحٍ كثيرة. وبحلول عام ١٩٨٠، كان عدد العسكريين العراقيين يأتي في المرتبة الثانية بعد القوات المصرية، بالنسبة للبلدان العربية[٦٧].

لكن المقارنة الأكثر أهمية هي أن هناك ١٨ ذكراً سليمي الأجسام قادرين على القتال في كل ألف مواطن غير مسلح من الجنسين، من الرضاعة حتى الشيخوخة. ولا يدخل في هذا الرقم بقية العاملين في أجهزة القمع. ولنلاحظ هنا أن هذا المعدل هو حوالى ضعف المعدل المناظر له في إيران الشاه في قمة حشده العسكري المجنون، وضعف المعدل في مصر خلال السبعينات (وهي دولة كان عليها أن تحارب أحد أكثر جيوش العالم احترافاً وحسن تجهيز أربع مرّات منذ الحرب العالمية الثانية)، وأكبر حوالى اثنتي عشرة مرة من معدل البرازيل صاحبة أكبر الجيوش في أمريكا اللاتينية. ويثبت ذلك المعدل أن نسبة من عدد السكان الذكور، لم يسبق لها مثيل، كانوا يجتازون خبرة الجيش، بحلول عام ١٩٨٠. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل أخرى كتشديد سياسة الإعفاء من الخدمة العسكرية التي أعلن عنها «النظام البعثي الثاني» ونمو حجم ودور الوحدات الاحتياطية ومغزاه، فإن توسيع التأثير الاجتماعي للعسكرية يصبح أكثر ظهوراً. ويظهر الجدول ٢ـ١ ثلاث فترات من التوسع في أعداد القوة العسكرية. جاءت الأولى بعد الاستقلال عام ١٩٣٢، وحتى صحوة القومية العربية عام ١٩٤١، والحرب القصيرة مع بريطانيا. أما ثاني فترة للنمو، وهو نمو أكثر اعتدالاً، فهي الفترة بين النظام البعثي القصير العمر لعام ١٩٦٣ وبين عام ١٩٦٨، وهي فترة تميّزت بتتابع الحكومات العسكرية للقوميين العرب. وقد تميّز عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ـ١٩٦٣) بإنفاق أكثر على المعدات والرواتب، ولكن ليس هناك دليل على نمو القوة البشرية نمواً ذا مغزى. وبدأ التوسع الثالث مع «النظام البعثي الثاني». وإنها لملاحظة جديرة بالأهمية إذن، أن نقول إن هناك توافقاً زمنياً تاريخياً بين تصاعد القومية العربية في السياسة وبين النمو العادي للجيش. على أن الدفعة العادية الكبيرة في المرحلة الثالثة لم تبدأ عام ١٩٦٨، بل بدأت بعد تطهير «القيادة العليا» وبعد صبغ بنية السلطة بالصبغة البعثية ـ أي تبعيث السلطة (انظر الجدول ٢ـ١ البنود ح ـ ط ـ ي). إن هذا النمو لم يؤد إلى أي تهديد جديد للهيمنة البعثية بل كان أحد فروضها. إذا نحينا كل الاعتبارات الأخرى جانباً، فإن القدرة على القيام بالانقلابات تتناقص بعد الوصول



إلى حجم معيَّن، تتشتت كثيراً القوة داخل هيئة الضباط، لكن هذا ليس تفسيراً للتضخم غير العادي لأعداد العسكريين، ففي الماضي كان الجيش إما يحكم مباشرة، أو يعمل كقوة من أجل القمع الداخلي. وكلا الظرفين يفسر النمو العسكري سواء أخذنا كلاً منهما معاً أم بمفرده. لكن الهيئة العسكرية العراقية الآن أصبحت تنمو بأشد سرعتها، وبالضبط عند النقطة التي أمست فيها غير مسيسة. واستولت على مهمتها الأساسية تاريخياً، في القمع الداخلي، مؤسسات الدولة الأخرى. إن هذا الاتجاه يحوّل تركيز الأنظار نحو الأهداف البعثية، ونحو ديناميكيات الحزب الداخلية ويضخم من تناقض قدرة القهر الكلية بين «البعثية» وكل الأنظمة السابقة. ولكن إذا كان نمو القوة البشرية العسكرية هائلاً، فقد كان قطرة في محيط بالنسبة لما حدث للبوليس.

(ج) الشرطة

نمت قوة الشرطة في ظل النظام الملكي، من ٢٥٠٠ رجل عام ١٩٢٠ إلى ١٢,٣٠٠ رجل عام ١٩٤١، ووصلت إلى ٢٣,٤٠٠ رجل عام ١٩٥٨. ويشمل هذا الرقم ٨٣٦٨ ضابطاً وجندياً شكّلوا «القوة المتحركة» التي خدمت كأداة للقمع الرئيسية للنظام الملكي.[٦٨] ولقد كانت قوة البوليس بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨ عموماً، زائدة من زوائد الحكم العسكري.

ولسوء الحظ فإن الأرقام المقارنة «للنظام البعثي الثاني» لا يمكن أن تبني فكرة ما، نظراً للتحول الكبير الذي أصاب الموضوع نفسه. وليس هناك سابقة يمكن أن يستفيد منها المرء لإسقاطها على الحاضر. فعلى المرء أن يذكر أنه تحت كلمة «الشرطة» اليوم في العراق، ثمة ثماني هيئات منفصلة على الأقل، لا تتضح دائماً العلاقات فيما بينها، وليس لأي منها أي دخل مع الجيش أو مع ميليشيا الحزب (الجيش الشعبي). وهذه الهيئات الثماني هي: «المخابرات» و«الأمن»، و«الاستخبارات» و«حرس الحدود» و«قوة الشرطة الضاربة المتحركة»، و«الإدارة العامة للجنسية» و«الإدارة العامة للشرطة» التي تضم المجموعة العادية من الإدارات المتخصصة بهذا القدر أو ذاك، مثل المرور، والمخدرات، والبحوث الفنية، والجمارك، وشرطة الحكم المحلي، وإدارة التثقيف السياسي، وشرطة السكك الحديدية، وأمن الإنشاءات، وكلية تدريب الشرطة، وشرطة النجدة، وما إلى ذلك. جميع هذه الهيئات، باستثناء الاستخبارات، تقع تحت مظلة وزارة الداخلية. أما «المخابرات»، رغم أنها ليست من اختصاص تلك الوزارة، فمن



المحتمل أن معظم أفرادها يعدّون من موظفيها. (ينتشر عملاء المخابرات داخل كل جهاز من أجهزة الدولة، وداخل المنظمات الجماهيرية). ووزارة الداخلية موجهة كليةً لإدارة شؤون الشرطة والأمن القومي والهوية السياسية، والسيطرة الاجتماعية، وعلى أية حال، ليس هناك نشاطات أخرى تقوم بها تستلزم وجود قوة عمل مكثفة في إداراتها. (هناك وزارات تدير شؤون الأشغال العامة، والإسكان، والمواصلات، والإعلام، والثقافة والفنون، والعمل والشؤون الاجتماعية، والتقسيمات الخاصة بالاقتصاد والشؤون الخارجية)[٦٩].

أما الهيئة الثامنة لجمع الاستخبارات فهي «إدارة شؤون رئاسة الجمهورية». وقد يكون أفرادها في المخابرات أو في الأمن، أو في كليهما، أو الأمر الأكثر احتمالاً كما يبدو، أنهم يشكلون هيئة أمن خاصة مستقلة ملحقة بالرئاسة مباشرة. ولقد تضخمت هذه الإدارة بشكل مفاجئ في أواخر السبعينات في الوقت الذي أصبح فيه صدام حسين رئيساً.

إن مصدراً واحداً فقط قد غامر بتقديم حجم هيئتين من الهيئات السابقة. ففي النصف الثاني من السبعينات قدرت الزيادة في عدد من رجال «حرس الحدود» و«القوة المتحركة» بما يربو على ٥٠ ألف رجل إضافي، كلهم داخل جهاز الأمن.. ولقد كان «حرس الحدود» يتمركز أساساً شمال العراق على الحدود مع إيران وتركيا وسوريا، ضد التهريب والتسلل... أما «القوة المتحركة» فكانت قوة شرطة ضاربة ذات نظام عسكري تستخدم لمساندة الشرطة العادية في حالة الاضطرابات الداخلية الكبرى، وكانت مسلحة بأسلحة مشاة ومدفعية وسيارات مدرعة، وتشمل وحدات «كوماندو» يعتقد أنها قد استُخدمت ضد الثوار الأكراد.[٧٠] ومن الواضح أن كل هيئة من هاتين الهيئتين الأخيرتين متخصصة تخصصاً عالياً، وليست ذات مهام شاملة بأي حال مثل «المخابرات» و«الأمن».

ولا حاجة بنا إلى القول إن تحديد الأعداد له مدلول كبير في هذا المجال. ولسوف نستمر على الافتراض بأن حجم ونمو «وزارة الداخلية» و«إدارة شؤون رئاسة الجمهورية» توفران تقديراً تقريبياً لكل القدرة البوليسية العراقية. إن الاستخبارات» (المخابرات الحربية) سيتم استبعادها من حساب عدد العاملين فيها على أساس أنها تعد جزءاً من «الجيش». ووزارة الداخلية هي، بأي مقياس، أكبر هيئة حكومية. وقد ازداد عدد موظفيها بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٨ من ١٠٢,٤٢٢ إلى ١٥١,١٠٣ موظف وازداد



عدد العاملين في «إدارة شؤون رئاسة الجمهورية» بين السنتين نفسيهما من ٢٤,٠٧٣ إلى ٥٧,٧٦٨ موظفاً. وكانت هاتين من بين أعلى معدلات النمو بين الثلاث وعشرين وزارة في الحكومة. وزيادة على ذلك أعلن وزير الداخلية في عام ١٩٧٩ عن الحاجة إلى الاستمرار في التوسع غير المحدود لقوى الأمن الداخلي، «حتى تتم المعاملات مع المواطنين بأكبر سرعة ممكنة»[٧١]. فإذا افترضنا أن معدل النمو الذي حدث في هاتين الهيئتين بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠، هو المعدل نفسه الذي حدث بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٨ (وأرقامها غير متوافرة)، لخرجنا بتقدير كلي لهما قدره ٣٦٢,٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٠. ومن أجل المناقشة دعنا نقول إن ربع أولئك الأشخاص لا يعملون بأي شيء له صلة بالأمن القومي، أو بالنشاط البوليسي. حتى بعد هذا يتبقى حوالى ٢٧٠ ألف شخص من أنماط مختلفة من الشرطة والأمن، إلى جانب المكتبيين والتقنيين والموظفين المدنيين الذين يعملون لإدارة هؤلاء وخدمتهم. وحتى إذا كانوا مخطئين بنسبة ٥٠٪ (وهذا بعيد الاحتمال للغاية) فإن مجموع أعداد رجال الشرطة والميليشيا ستزيد كثيراً عن عدد رجال الجيش العام، وستكون في الحدود المطلقة، ضعف كل ما خبرناه وعرفناه في إيران في عهد الشاه[٧٢].

الخلاصة

بنظرة شاملة لعام ١٩٨٠ وهو عام الذروة بالنسبة لأقدار «البعثية»، تبدو المسألة كالتالي:

الجدول ٣ـ١ : عدد الرجال المسلحين بالنسبة لعدد السكان

		العدد المطلق	العدد النسبي (لكل ألف مدني)
أ)	ميليشيا الحزب	١٧٥,٠٠٠	١٣
ب)	الجيش	٢٣٢,٠٠٠	١٨
ج)	البوليس	٢٧٠,٠٠٠	٢٠
	المجموع	٦٦٢,٠٠٠	٥١

وهكذا كانت خمس قوة العمل العراقية النشطة اقتصادياً (والتي تبلغ حوالى ٣,٤ مليون شخص) مكلفة نظامياً في وقت السلم عام ١٩٨٠ للقيام بهذا الشكل أو ذاك من



أعمال العنف. وهذه نسبة غير عادية، وليس لها مثيل في أي بلد آخر في العالم، في أي مرحلة من مراحل تطوّره. وبعد نقطة معيَّنة فإن هذه الأعداد يجب أن تكون سبب كل خصوصية في كيان الحكم.

فالمشكلة لم تعد مشكلة صعوبة الظروف التي تعمل فيها المعارضة السياسية، ولا أن المعارضة لا تركز على هذه المشكلة أو تلك. بل هي أن المعارضة لا يمكن أن تنهض موضوعياً إلاّ في عقول الناس، عندئذ لا تكون معارضة في حقيقة الأمر. وبالإضافة إلى ذلك فإن المقاييس التي تقوم لتبرير كل هذا «الأمن» تتغيّر هي نفسها ويتم تعديل مفهومها. ولا بدَّ من ذلك لضمان استمرارية النظام. إن معارضة سياسية لا توجد في الحقيقة، يجب أن تخترع، بسبب نوعية بناء كيان الحكم. ومتى دخلت المجتمع مثل تلك الأعداد الكبيرة من رجال الأمن، فإن هناك القليل جداً مما تصبح له أية قيمة (مثل البنية الطبقية للمجتمع، والانتماءات الطائفية، وما يشغل بال المثقفين، والفوارق بين المداخيل، والمظالم السياسية والاجتماعية الأخرى).

وكون مدخول النفط قد جعل هذا الوضع ممكناً في العراق هو خارج عن الموضوع. ذلك أن هذا الدخل قد استُخدم أيضاً في التنمية وفي الاستهلاك الظهوري، في الدول المنتجة للنفط. إن مستويات الدخل الضخمة، التي ألقى بها الحظ لبلد ما، لا تفسر الاختيارات السياسية التي اختارها البعث في العراق، إنما تفيد في إلقاء الضوء الساطع على تلك الاختبارات، بعيداً عن الضروريات المحدودة للتطور في خلفية متخلفة. وللمدى الذي يمكن أن يكون سبب وجود هذه الأعداد الضخمة من الرجال المسلحين، مفتوحاً أمام سلسلة من المسببات «العقلانية»، فلا بدَّ أن هناك شيئاً متأصلاً في البعثية يمكن استخدامه في تفسير هذه الظاهرة. وهذا الافتراض أمر أساسي في هذا الكتاب.

الحزب والدولة

نمت مؤسسات القمع بشكل مترادف مع نمو عضوية الحزب ونمو عدد موظفي الدولة. كان تنظيم الحزب، بكل أشكال عضويته العديدة، لا يمكن أن يزيد على آلاف قليلة في عام ١٩٦٨. وبحلول عام ١٩٧٦، قدر عدد أعضاء «حزب البعث العربي الاشتراكي» ومؤيديه المنظمين بـ ٥٠٠ ألف. وبين هؤلاء، عشرة آلاف فقط من الأعضاء كاملي العضوية، أما الباقون فمن مؤيدي الحزب وأنصاره، عليهم كل



الالتزامات ولكن ليس لهم أي حق من حقوق الأعضاء الكاملين. وللترقي إلى أعلى درجات عضوية الحزب، فإن على البعثي، الأقل درجة في العضوية، أن يجتاز مقرراً تدريبياً في «مدرسة الإعداد الحزبي». وزيادة على ذلك، فإنه داخل «الدرجات العليا» يحتل قدامى البعثيين والذين شاركوا بشكل مباشر في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ ونشطوا في انقلابي عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٨، وضعاً مميّزاً ويتمتعون بفرص أكبر من الآخرين[٧٣].

ولقد قام صدام حسين عام ١٩٨٠ بتحديث أرقام عضوية الحزب التي أدرجها «بطاطو»، وذلك عندما قال في إحدى المناسبات: «يمارس أكثر من مليون منظم في الحزب الأساليب الديمقراطية على نطاق واسع عميق داخل الحزب ويناقشون شؤون الشعب والأمور التي يقررها غيرهم حول أمور تخصهم»[٧٤].

وأخيراً فإن كتاباً نُشر عام ١٩٨٤، متعاطفاً مع النظام، ادعى أن ما يقدر بمليون ونصف المليون عراقي، أو ١٠,٧٪ من عدد السكان الكلي البالغ ١٤ مليوناً، هم من مؤيدي البعث أو المتعاطفين معه، وأن الأعضاء العاملين (الكاملين) في الحزب يبلغ عددهم ٢٥ ألفاً أو أقل بقليل أي ٠,٢٪ من السكان[٧٥].

وتلك البيانات هي المعلومات المنشورة الوحيدة عن موضوع حجم الحزب. على أنها تتميّز بأنه لا تناقض فيما بينها وبالاستمرارية من ناحية نمو أعداد الأعضاء مع الوقت، مما يعطي انطباعاً بأنه يمكن الاعتماد عليها.

ليس هناك أحزاب كثيرة يحدث لها مثل هذا التوسع المتسارع. والمقارنة بالحقبة الأولى «للبلاشفة» (الحزب الذي قاد الثورة ضد القياصرة في روسيا) توضح الصورة. لقد نما عدد البلاشفة من ٢٣,٦٠٠ عضو عشية ثورة شباط ١٩١٧، إلى ١١٥ ألف عضو في العام التالي. وخلال الحرب الأهلية وصلت عضوية الحزب إلى ٦٥٠ ألف عضو. ولكن بمبادرة من لينين (زعيم البلاشفة) حُجِّم رقم العضوية بشدة فاستقرت عند ٤٧٢ ألفاً بحلول عام ١٩٢٤. وبالإجمال كان ذلك النمو تطوعياً و«من أسفل». وبمبادرة من ستالين (الذي تسلم قيادة البلاشفة بعد لينين) اجتاز الحزب حقبة «الالتحاق اللينيني» المشهور، حيث نمت العضوية لتصل إلى ١,٠٧٨,١٨٢ عضواً في السنتين التاليتين لوفاة لينين، كان ذلك «نمواً من أعلى» تمَّ التوصل إليه عن طريق تجنيد العمال والفلاحين غير المسيّسين كلية.[٧٦] إن ذلك النوع الأخير من النمو يشبه ما حدث من نمو لحزب البعث في السبعينات.



وماذا عن الدولة؟

خلافاً للتوسع في الحزب والتوسع في المؤسسات القمعية فإن عملية توسيع جهاز الدولة (التدولة)، كانت عملية تجري منذ الخمسينات، وعززتها الإطاحة بالملكية وقوّاها الاعتماد المتزايد على عائدات النفط.

وللشرق الأوسط تقاليد قديمة من ناحية وجود جهاز دولة كبير، وتكاثف السكان في المدن وذلك لأسباب تاريخية وجغرافية. على أنه بحلول أواخر السبعينات، أمسى العراق متخطياً للمقاييس الطبيعية بالنسبة لهذا الأمر حتى ولو أخذ العامل الشرق أوسطي بعين الاعتبار. لقد كان عدد الموظفين عام ١٩٧٧ في حكومة الشاه في إيران ٨٠٠ ألف موظف، وإذا ما أدخلنا كل موظفي المشاريع الاقتصادية والمؤسسات المالية التي تسيّرها الدولة، فإن ١٠٪ من كل الذين يُطلق عليهم موظفين، هم من موظفي الحكومة.(٧٨) إن المقابل العراقي لذلك الرقم يصل إلى ٣٠٪ على الأقل. إن أسلوباً آخر للنظر في تأثير الدولة ذاك على الكيان السياسي هو أن نجمع عدد المدنيين في خدمة الدولة وعدد أفراد الجيش، ولنجمع أيضاً، على سبيل المناقشة، نصف عدد قوات الميليشيا (على فرض أن النصف الآخر هم من موظفي الدولة في أحد الحقول)، النتيجة هي عدد يكاد يصل إلى ١,٢ مليون شخص، وهو حوالى نصف قوة العمل النشطة اقتصادياً في المناطق الحضرية. وهذا هو الوضع في مجتمع يقطن ٦٥٪ من سكانه المناطق الحضرية، طبقاً للإحصائيات الرسمية.

الجدول ٤ ـ ١: نمو جهاز مع استبعاد الجيش(٧٧)

السنة	عدد الموظفين	عدد السكان (بالملايين)	نسبة الموظفين (لكل ألف من السكان)
١٩٣٨	٩,٧٤٠	٣,٨	٣
١٩٥٨	٢٠,٠٣١	٦,٥	٣
١٩٦٨	٢٢٤,٢٥٣	٨,٧	٢٦
١٩٧٢	٣٨٥,٩٧٨	١٠	٣٩
١٩٧٦	٥٢٦,٥٧٨	١١,٦	٤٥
١٩٧٧	٥٨٠,١٣٢	١٢	٤٨
١٩٧٨	٦٦٢,٨٥٦	١٢,٤	٥٣
١٩٨٠	٨٣٥,٠٠٠	١٣,٢	٦٣



إن عوامل لصيقة، وإن اختلفت، كانت هي العاملة على نمو مؤسسات القمع، ومنظمة الحزب، وجهاز الدولة. هذه الأرقام غير قابلة للقياس. فليس كل أعضاء الحزب أو الميليشيا موظفين في الدولة. وبينما كان كل أعضاء الميليشيا في بادئ الأمر أعضاء في الحزب فلم يعد الأمر كذلك بحلول منتصف السبعينات. إن أفراد «الشرطة السرية» هم حالياً موظفون في الدولة، ولذلك فإن ما كان نظاماً حزبياً للاستخبارات ـ المخابرات ـ هو اليوم هيئة تتبع الدولة. ومع هذا، على الرغم عن كل التعقيدات، تظل الحقيقة هي أنه في عام ١٩٦٨ كان أعضاء الحزب وموظفو جهاز الدولة مجموعتين مختلفتين تمام الاختلاف. لكن الصورة انقلبت بحلول عام ١٩٨٠. فأعضاء الحزب الذين وصل عددهم إلى المليون، كانوا داخل جهاز الدولة الذي انتفخ لدرجة أن الدولة أصبحت بديلاً فعلياً للمجتمع برمّته. فالحزب، والدولة، والمجتمع المدني نفسه، دخلوا جميعاً في عملية اندماج في كتلة واحدة هلامية لا شكل لها.

لقد أوضح التقرير السياسي «لحزب البعث الاشتراكي» لعام ١٩٧٤، أنه لم يحدث شيء في الكيان السياسي العراقي في ظل البعث نتيجة للحظ. فيقول التقرير بعد تعليقه على الميراث «المتعفن» الرخيص «الليبرالي» لثورة عام ١٩٦٨:

«كان على حزب البعث العربي الاشتراكي أن يواجه ـ في هذه الميادين ـ مهمات صعبة. فالثورة، إذن، لم تبن جهازها الخاص قبل تسلّمها السلطة كما حدث في بعض التجارب الثورية العالمية، كالثورة الصينية مثلاً. وفي الوقت نفسه كانت الثورة غير قادرة على حلّ الجهاز القديم برمّته والمباشرة ببناء جهاز جديد كما حدث في تجارب عالمية أخرى كالثورة الروسية. لذلك فإن الاتجاه إلى حلّ هذا الجهاز بكل مؤسساته والمباشرة بإنشاء جهاز بديل عنه، أو إجراء تغييرات فورية وواسعة النطاق فيه، لا بدَّ أن يقود إلى فوضى شاملة وأضرار جسيمة»[٧٩].

إن هذا الحكم الصائب على وضعهم المتقلقل في عام ١٩٦٨، قابله تبنّي برنامج للتوسع الحزبي السريع، وتدريب أعضاء جدد على الأساليب الحزبية، وإدخال تلك الكوادر الجديدة، بشكل تدريجي، في الجيش والشرطة السرية والجهاز البيروقراطي المدني.

«خلال عملية طويلة الأمد معقدة ومتدرجة جرى إدخال التغييرات الضرورية في مجمل مناحي جهاز الدولة وفي التشريعات وأجهزة الإعلام والحقول الثقافية والتعليمية»[٨٠].



وعندما ننظر إلى النتيجة النهائية نجد أنه من المدهش كيف كانت قيادة الحزب مصممة متعلقة، أثناء أداء مهمة التغيير تلك. فهم لا يحيدون أبداً عن طريقهم رغم معرفتهم الواضحة بالكوابيس الإدارية المؤلمة التي كانت تعترض طريقهم. تلك الكوابيس، مثل البيروقراطية، التي شغلت لينين في سنواته الأخيرة، وإن كان ذلك لأسباب مغايرة(٨١). ولكن مهما كانت المصاعب، فإن الكلمات التي استخدموها دائماً، نقلت إحساساً بأنه ليس لديهم من طريق آخر غير الطريق الذي اتّبعوه. هذا المقطع من تقرير ١٩٧٤ يوضح ذلك:

«. . وإلى جانب الظروف الموضوعية التي أوجبت اتباع المنهج التدريجي في إحلال الحزبيين في مراكز الدولة الحساسة، واجه الحزب مشكلة صعبة هي مشكلة الكوادر. لقد كانت للكوادر مسؤوليات مختلفة قبل الثورة، مع اتساع الحاجة في الوقت ذاته إلى المزيد من الكوادر في قيادة العمل الحزبي الذي كان يتسع باستمرار ويدخل ميادين نشاط جديدة.

إن تجربة ثورة شباط ١٩٦٣ كانت قصيرة أصلاً ومليئة بالأخطاء وكان من الصعب الاعتماد عليها كدليل. كما أن ظروف نضال الحزب في المراحل السابقة، وما تعرض له مناضلوه من أصناف السجن والتشريد والتجويع، لم تتح إلاّ لعدد قليل من البعثيين امتلاك فنون الإدارة والتقنية الحديثة.

ولفترة من الزمن كان هناك خلط بين المسؤولية الوظيفية والمسؤولية الحزبية. ولفترة أيضاً ظن رفاق كثيرون أنهم مسؤولون عن كل صغيرة وكبيرة من أعمال الدولة. وقد ولّدت هذه التصرفات الخاطئة سلبيات كثيرة، وأساءت في كثير من الأحيان إلى العلاقات بين الموظفين الحزبيين وزملائهم الآخرين. وقد ظن كثير من الحزبيين أن سلطة الحزب تكون من خلال عدد ما يحتله الحزبيون من وظائف في الدولة، ودعوا ـ بناءً على هذا الفهم الخاطئ للمسألة ـ إلى نشر البعثيين على كل مستويات الدولة؛ من الوزير حتى الساعي.

وقد أدت الطفرات التي اضطر الحزب إلى اتباعها في إحلال الحزبيين في المراكز الحساسة إلى بعض النتائج السلبية، إذ فقد بعض الحزبيين توازنهم نتيجة لترقيتهم وارتكبوا أخطاء كبيرة وانزلقوا إلى الغرور، مما اضطر الحزب في حالات كثيرة إلى إعادة النظر في قراراته، وإعادة ترتيب مواقع بعض الحزبيين. . كما أوجدت تلك الطفرات نوعاً من العلاقات التنافسية غير المشروعة بين بعض الحزبيين»(٨٢).



ملخص المشكلة

كُبِّل البعث العراق بنوعين من الاستبداد: الأول استبداد الطاغية ووسائل العنف التي يستخدمها؛ والثاني هو بيروقراطيته. ولقد أظهرت قصة سليم أن هذين النوعين من العنف يندمجان. لكن من الواضح أن النوع الأخير، أي الاستبداد البيروقراطي، أوسع من الأول، أو على الأقل هو على قدم المساواة معه، في طبيعة النظام الجديد[٨٣].

ولقد لفت مصطفى حجازي الانتباه ـ في كتاب له ـ إلى سيكولوجية العلاقات بين البيروقراطيات الحاكمة وبين المواطنين في العالم الثالث، وقد صاغ جملة «التعرف على الذات في عنف القاهر»[٨٤].

فكرته يمكن تفسيرها كالتالي: إن العمود الفقري للإدارة السياسية هو أن يهين كل مستوى من مستويات السلطة المستوى الذي يليه مباشرة، بهدف أن «يلزم كل مستوى حدوده». إن جهاز الدولة ككل، يتحد في نظرته إلى المواطن كجسم خارجي موضعه أسفل «الكومة»، فكل موظف من أصغر الكتبة وحتى أعلى الوزراء مرتبة، يقوم بتعاملاته كمكرمة وتفضّل منه. إن فكرة الخدمة العامة ونظام الترقية القائم على الجدارة، وحق المواطن غير المنقوص في أي شيء، كل هذه الأمور غائبة، وكانت كذلك دائماً. وبدلاً من ذلك تتخلل كل مستويات البيروقراطية في تعاملها مع الجمهور، علاقات من الصراع والتحقير والتسيد. وهكذا ينبثق الميل إلى التذلل للسلطة، والبحث عن حلّ فردي وشخصي للمشكلات أي «الواسطة» كما يقال في العراق. إن المظاهر تصبح هي كل شيء في هذا العالم. فوظيفة المرء وماذا يرتدي و(أكثر أهمية) كيف يضبط أطباعه، كل هذه الأشياء تصبح في مرتبة أعلى من مؤهلاته أو حقوقه.

وقد أكد صادق العظم وفؤاد عجمي، كل بتحليله السياسي المختلف، على الصلة المقطوعة بين الدولة العربية ومواطنيها، وعلى تباعدهما والعداء المتبادل فيما بينهما. «إن المواطنين يتمنون لو تركوا لشأنهم، وهم يستترون من نزوات مشيئة الدولة. والدولة، كما في كلِ نظم الطغيان الشرقية، تملك السلطة، ولا تحكم بالشرعية»[٨٥]. كان كلا الكاتبين يفكّر في فشل الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، ذلك الفشل الذي تحدد بشكل مأساوي في هزيمة حرب عام ١٩٦٧. وتملك الدولة السلطة فقط في إطار حفاظها على احتكار وسائل العنف. وهي لا تحكم بالشرعية لأن العنف الذي يفكّر فيه مصطفى حجازي، يقضي على أي شكل من أشكال القبول. وباختصار، ليس لدى



مثل هذه الدولة، من الناحية المبدئية، أي سلطة سياسية شرعية خارج نفسها، أو ليس لديها الشرعية في نظر رعاياها. و«العرب لا يشعرون بالولاء للدولة، بل للأسرة وللقبيلة»(٨٦). ومشيئة الدولة المبنية على هذا الشكل تمتد فقط كمدى امتداد توسع قدرتها القمعية. وتوفر الحرب الأهلية اللبنانية تأكيداً مأساوياً وحديث العهد، لإدراك بعد النظر ذاك، في سياسات الشرعية والسلطة، في العالم العربي.

توجد هنا مشكلتان في الحقيقة. ألا وهما مشكلة الدولة في مواجهة المجتمع المدني، ونقصد بالمجتمع المدني هنا، كل المواطنين باستثناء الذين في داخل جهاز الدولة، والمشكلة الثانية هي مشكلة الشرعية داخل نظام دولة منخور من افتراضية العنف. ومن الواضح في دول صغيرة للغاية، مثل لبنان، أو في مجتمعات كبيرة نسبياً، مثل مصر وإيران، أن المشكلة الأولى تفوق المشكلة الثانية كالتأثير المكوّن للكيان السياسي. ولكن في حالة دولة متوسطة الحجم كالعراق، يحكمها حزب مصمم بشدة على «التدولة»، فإن الأولويات يمكن أن تنعكس إلى المدى الذي تبلع فيه الدولةُ المجتمعَ المدني(٨٧).

ورث «البعث» نظاماً لا يختلف عن ذلك الذي وصفه فؤاد عجمي وصادق جلال العظم؛ لكنه أدخل أسلوباً جديداً لحل مشكلة العداء للدولة والاغتراب عنها: لقد حول الشعب إلى موظفي دولة. لقد كانت السلطة بشكلها القديم، مشكلة؛ لأن قاعدتها الاجتماعية كانت محدودة، مما يسهل التغيُّر السياسي والدائري، من خلال الحروب والانقلابات. ولقد اضمحلت تلك المشكلة، بشكلها البعثي، لتحل محلها مشكلة إدارة الصراعات داخل جهاز الدولة المنتفخ، والسيطرة عليه. إن النظام أكثر ثباتاً واستقراراً، لأنه رغم المستويات العالية من العنف في المجتمع عموماً، فإن الحزب، نيابة عن الكيان السياسي الجديد، قد خلق فعلاً قاعدته الاجتماعية الخاصة به، بغضّ النظر عما إذا كانت له قاعدة منذ البداية. ومن وجهة النظر تلك، فقد كان الأساس الصخري الذي اعتمد عليه النظام في العراق عام ١٩٨٠، هو جهاز عنفه المنتفخ إلى آخر مداه، والمكوّن من ٦٦٢ ألف شخص. وكما تظهر الأرقام الأخرى (٨٣٥ ألف موظف في الدولة، ومليون عضو في الحزب في عام ١٩٨٠) فما زالت هناك شرائح أخرى بين ذلك الأساس الصخري والهواء، وضع عليها النظام جزءاً كبيراً من ثقله.

لم يقم البعث بتغيير شروط المشكلة بسبب تلك التغييرات الاجتماعية الكبيرة



فحسب، بل قام أيضاً بحقن جرعة ـ أكبر من أن تُقاس ـ من العنف من التفاصيل المكونة لكل العلاقات التي تتداخل فيها الدولة في العراق. لم يكتب مصطفى حجازي عن تلك النوعية من العنف التي أصبحت ظاهرة أكثر شدة ووضوحاً في العراق لأن الحقوق التي كانت موجودة يوماً ما سحبت، ولكن لأن كثيراً من القوى القديمة المضادة قد نزعت من جذورها بلا رحمة (يمكن أن نذكر الواسطة أو علاقات القرابة بالخير، عندما استخدمت للإعفاء من الخدمة العسكرية مثلاً). كانت السلطة لفترة هدفاً للنكات الرائجة والتهكم وقصائد الشعر الساخرة. فكان هذا صمام أمن حضاري مبدع للغاية، يوفر التنفيس من قهر الدولة التقليدي. لكن كل هذا انقضى اليوم. فلا يجرؤ أي شخص على التهكم على السلطة في العراق اليوم؛ لأن الجميع خائفون. وبالمقابل، أصبحت نغمة الثقافة السياسية في العراق «كافكاوية»: فهي مشبعة بإحساس من وجود قوى رهيبة لا يمكن اختراقها، وليس لها ملامح شخصية، تعمل ضد أشخاص لامعين لهم، ومع ذلك فهم يستشعرون أنه يلعب بهم بنوع من العقلانية، غريب، ويقرب أن يكون فائق السمو[٨٨].

* * *



هوامش الفصل الأول

(١) القصة كما رواها الشخص الذي اختبرها. وقد غيَّرتُ في التفاصيل لحماية المصدر.

(٢) ديفيد هيرست يشير إلى هذه الهيئة في صحيفة «الغارديان» اللندنية يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧١. وجاء ذكر «جهاز حنين» أيضاً في السيرة شبه الرسمية التي كتبها أمير إسكندر: صدام حسين، مناضلاً ومفكراً وإنساناً. هاشيت - باريس ١٩٨١ - انظر صفحات ١٠١ و١٠٤ - ١٠٥.

(٣) ذكر في صحيفة «النهار» البيروتية، بعددها الصادر يوم الثامن من تموز عام ١٩٧٣ - انظر على وجه الخصوص التقرير الصحفي لعلي هاشم.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) تمَّ تبنّي هذه الوثيقة في المؤتمر القطري الثامن «لحزب البعث الاشتراكي» المنعقد ببغداد في كانون الثاني عام ١٩٧٤. نشرت دار الحرية هذه الوثيقة في بغداد تحت عنوان «ثورة ١٧ تموز: التجربة والآفاق» راجع ص ١٤٠. وابتداء من الآن سيشار إلى هذا المصدر كالتقرير السياسي، ١٩٧٤.

(٦) صدام حسين: «عن الأحداث الجارية في العراق» مجموعة خطب قام بترجمتها خالد قشطيني. راجع ص ١٧ - ١٨.

(٧) انظر صحيفة «النهار» البيروتية - ٨ تموز ١٩٧٣.

(٨) قد يرغب القارئ هنا في استخدام الجدول في الملحق (صفحة ١٠٠) ويعطي هذا الجدول قائمة مرتبة ترتيباً زمنياً لعمليات قتل سياسيين ذوي رتب عالية منذ ١٧ تموز ١٩٦٨. ويمكن أن ينظر إلى الجدول كقائمة تضم أهم الشخصيات في السياسة العراقية خلال السبعينات.

(٩) لقيت مقتطفات من تلك الوثائق تغطية مثيرة على ثماني صفحات من مجلة (NOW) اللندنية في ١٤ أيلول عام ١٩٧٩.

(١٠) المصدر السابق نفسه.

(١١) المصدر السابق نفسه.

(١٢) كما قدّر في مجلة «الغد» العدد رقم ٦، لندن، نيسان - تموز عام ١٩٨٠ - صفحة ١٨. وهي مجلة نظرية للمعارضة اليسارية العراقية في الخارج.

(١٣) من صحيفة «الصنداي تايمز» اللندنية عدد ٢٩ آب عام ١٩٨٢. للمزيد من المعلومات عن صلات التغطية العامة لصلات العراق العلانية بتلك العمليات، انظر مجلة «الايكونوميست» البريطانية في عددها الصادر يوم ٩ تشرين الأول ١٩٨٢، وصحيفة «الغارديان» اللندنية في العدد الصادر يوم ٧ آذار ١٩٨٣.

(١٤) صحيفة «الغارديان»، العدد الصادر في ٧ آذار وكذا ٨ آذار.

(١٥) صحية «الغارديان»، في الثاني من آذار ١٩٧٢.

(١٦) قدمت «جمعية الطلبة العراقيين بالمملكة المتحدة» خدمة كبيرة بتجميعها في مجلد واحد، أكثر



من ٧٠ بنداً عن أربع سنوات من هجمات بعثية على عراقيين داخل المملكة المتحدة. ولقد ظهرت هذه أولاً في صحف بريطانية متنوعة، وفي تصريحات صحيفة صادرة عن هيئات مثل «الاتحاد الوطني للطلبة» وعنوان ذلك المجلد هو: «عملاء السفارة العراقية» و«الاتحاد الوطني للطلبة العراقيين» (البعثي الاتجاه) والهجمات المضايقة ـ الإرهابية على أعضاء «جمعية الطلبة العراقيين»: مفكرة موثقة ـ لندن ـ تشرين الثاني ١٩٨٢. وقد ظهر عدد من التقارير عن «قوائم الموتى» في هذا المجلد.

(١٧) جاء ذلك التقرير في «صوت التضامن العراقي» ـ العدد رقم ١٠ ـ ربيع ١٩٨٣ ـ وقد نشرته بالمملكة المتحدة اللجنة ضد القهر ومن أجل الحقوق الديمقراطية في العراق ـ وقد وردت تفاصيل عن ثلاث ضحايا أخرى من البعثيين في «نحن ندين» ـ باريس ـ عام ١٩٨١ ـ صفحة ٨٣ و٨٤ ـ وهي نشرة «اللجنة الفرنسية ضد القمع في العراق». ويوثق هذا المصدر أعمال القمع التي يقوم بها عملاء عراقيون في الخارج في بلاد عديدة ـ انظر صفحة ٧٥ ـ ٨٩.

(١٨) وصف «فانلي» الذي جرح جرحاً بليغاً، الحادثة، في «شعب بلا وطن: الأكراد وكردستان» ـ نشر ج. شالياند زيد بريس ـ لندن عام ١٩٨٠ ـ صفحة ٢٠٤.

(١٩) انظر مجلة «ناو» (الآن) البريطانية في عددها الصادر يوم ١٤ أيلول عام ١٩٧٩ ـ حول قضية «ميلين» والإنفراد بالأكراد.

(٢٠) انظر «نيويورك تايمز» في عددها الصادر يوم ٢١ حزيران ١٩٨٥.

(٢١) قمنا بنقل هذه الفقرات من الأصل العربي. لأن طبعة دار «إيثاكا» لم تُترجم تعبير «الجهاز الخاص». وكان هذا هو الاسم الذي أطلق على «جهاز حنين» قبل عام ١٩٦٨. وهو يستخدم لهذا السبب. وزيادة على ذلك ضاعفت «إيثاكا» من المشكلة، بخطأ في الفقرة الثانية. انظر نشرة حزب البعث العربي الاشتراكي ثورة ١٧ تموز: التجربة والآفاق. بغداد ـ كانون الثاني ١٩٧٤ ـ صفحة ١٣٩.

(٢٢) انظر التقرير السياسي: من صفحة ٤٠ ومن ١١٠ ـ ١١١.

(٢٣) فاضل البراك: المدارس اليهودية والإيرانية في العراق ـ بغداد ـ عام ١٩٨٤ ـ صفحة ١٣. موضوع أطروحة الدكتوراه التي نالها البراك في الاتحاد السوفياتي وهو «القومية العربية في العراق» يبحث في الفصل الخامس من الكتاب ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢٤) المرجع السابق، صفحة ١٢. العنصرية البعثية في بعض الأحيان تحبس الأنفاس في فجاجتها، فمثلاً هناك منشور واسع التوزيع صدر عام ١٩٨١ عن «دار الحرية»، وعنوانه «ثلاثة كان يجب على اللّه ألا يخلقهم: الفرس واليهود والذباب» ـ كاتب هذا المنشور هو خير اللّه الطلفاح محافظ بغداد السابق، وهو الأب المتبني وعم ووالد زوجة صدام حسين. يقول الطلفاح عن الفُرس «إنهم أحط المخلوقات، لأنهم في الحقيقة حيوانات خلقها اللّه على هيئة بشر» أما اليهود فهم «مزيج من القاذورات وبقايا بشر آخرين» أما الذباب فهو من «المخلوقات التافهة، ونحن لا نفهم قصد اللّه من خلقه لها» ولقد أخذنا تلك المقتطفات من مقال في «نحن ندين» ـ ص ٦٤ ـ ٧٢.



(٢٥) المقتطفات كلها من المرجع السابق ـ صفحات ٢٠ و٢٦ و٤٨ على التوالي.

(٢٦) يطلق على هذا الشبح بالذات اسم «الشعوبية» أي كراهية العروبة من الداخل. وهي عقيدة جوهرية في مذهب القومية العربية. وقد ناقشناها في الفصل السادس.

(٢٧) البراك: المدارس.. صفحة ١٤٣.

(٢٨) المرجع السابق ـ صفحة ١٥٧.

(٢٩) صدام حسين: العراق والسياسة الدولية: دار الحرية ـ بغداد عام ١٩٨١ ـ صفحة ١٦٤.

(٣٠) البراك: المدارس... صفحة ١٣.

(٣١) أحيل ٣٢٤ ضابطاً على المعاش في عامي ١٩٤١ و١٩٤٢. وما إن حلّ عام ١٩٤٨ حتى كان ١٠٩٥ ضابطاً آخرين قد سرحوا من الخدمة العسكرية. راجع كتاب حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة عن الطبقات العراقية القديمة من ملاك الأراضي والطبقات التجارية وعن شيوعيي وبعثيي العراق وضباطه الأحرار ـ دار نشر برنستون ـ نيوجيرسي ـ عام ١٩٧٨ ـ ص ٣٠. بروز جيش مسيس وعلاقته بالهوية القومية ـ العربية بحثت في الفصل الخامس من الكتاب.

(٣٢) فيبي أ. مار: «النخبة السياسية في العراق» ـ من كتاب جورج لينشوزوسكي النخب السياسية في الشرط الأوسط ـ «أميريكان إنتربرايز إنستيتوت» ـ واشنطن دي. سي ـ عام ١٩٧٥ ـ صفحة ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٣٣) المرجع السابق ـ صفحة ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣٤) للمزيد من معلومات مراقبين عن أوضاع القوات المعبأة على عجل والمرسلة إلى الجبهة عام ١٩٦٧: راجع «إديث وإي. إف بنروز» العراق: العلاقات الدولية والتنمية القومية ـ نشر إرنست بن ليمتد ـ لندن ١٩٧٨ ـ صفحة ٣٤٨.

(٣٥) اقتطفت من كتاب لورنزو كنت كيمبال: «النمط المتغيّر في السلطة السياسية في العراق من عام ١٩٥٨ وحتى ١٩٧١». روبرت سبيللر وأولاده ـ نيويورك ـ عام ١٩٧٢ ـ صفحة ١٥٦.

(٣٦) المصدر السابق ـ صفحة ١٥٥ و١٥٦.

(٣٧) يعتقد أن ما يربو على ٦٠٠ ألف إلى ٧٥٠ ألفاً من أصل مليون ونصف المليون (إجمالي عدد السكان) تركوا مناطق سكنهم الأصلية. وأن أكثر من مئة ألف عبروا الحدود إلى إيران. هذا مقتطف من المقال الثاني من سلسلة المقالات الثلاث التي كتبها إدوارد مورتمر عن حرب عام ١٩٧٤ ـ صحيفة التايمز اللندنية. ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٧٤.

(٣٨) «... ويجتاز معظمهم تلك الخبرة للمرة الأولى...».

«إن قرارهم بالمجيء لم يأخذوه بخفة، فبالنسبة لكثيرين كان الخوف هو الذي أملى عليهم القرار، الخوف من أن يجبروا على الاختيار بين التعاون مع النظام البعثي وبين السجن أو حتى الموت»، إدوارد مورتيمر ـ صحيفة التايمز اللندنية ـ عدد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٤.

(٣٩) انظر التقرير المنشور في صحيفة «الفايننشال تايمز» اللندنية والصادر في أول نيسان عام ١٩٧٥



ـ وقد وصفت أحوال موجات اللاجئين الداخلين إلى إيران، في تقرير نشرته الصحيفة نفسها في عددها الصادر في ٢٤ آذار ١٩٧٥.

(٤٠) مأخوذة من المقال الأول لسلسة من ثلاث مقالات لديفيد هيرست نشرت تحت عنوان «متمردون بلا معين» ـ صحيفة الغارديان ـ ٧ كانون الأول ١٩٧٦.

(٤١) هذا الوصف للطرد خارج الحدود مأخوذة من تقرير من ١٥ صفحة، مكتوب باليد، لشاهد عيان. وقد حصلنا على هذا التقرير من مصادر المعارضة الكردية. وتصف الوثيقة أيضاً تنظيم حزب البعث في كردستان العراقية، مسمية البيروقراطيين الذين يشغلون وظائف ذات سلطة، بأسمائهم. وتشير الوثيقة إلى الإجراء العكسي وهو «تعريب» المناطق التي أخليت حديثاً من سكانها وإلى القوانين الجديدة التي أعلنت لتنفيذ تلك التغييرات الديموغرافية (السكانية) وإلى التدهور في صحة العائلات المعتقلة في المعسكرات الصحراوية.

(٤٢) «الايكونوميست» البريطانية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦ ـ ويقول ديفيد هيرست: «إن أكثر ما سيعترف به الموظفون البعثيون، هو أن قرى قد أزيلت في حزام أمني عرضه عشرة كيلومترات بمحاذاة الحدود الإيرانية. وهم لا يعترفون بأن الشيء نفسه يحدث على الحدود السورية. ومع هذا يقر مهندس أنابيب بترول غربي أن قرية «فيشخابور» لم تمس عند زيارته الأولى لها، لكنها كانت حطاماً مهجوراً عند زيارته الثانية. الغارديان ٧ كانون الأول ١٩٧٦.

(٤٣) وصفنا حملة التطهير هذه في الفصل الثاني تحت عنوان المنظر النهائي.

(٤٤) الجدول رقم ١ـ١ جمع من مطبوعات متعددة. لكن المصادر التي لم يأتِ ذكرها في مكان آخر من هذا الكتاب هي: عباس كيليدار: العراق ـ البحث عن الاستقرار ـ دراسات الصراع ـ معهد دراسة الصراعات ـ عام ١٩٧٥. ومجيد خدوري: العراق والاشتراكية: دراسة في السياسة العراقية منذ عام ١٩٦٨ ـ معهد الشرق الأوسط ـ واشنطن دي سي ـ ١٩٧٨. إن الجدول ليس محدداً، لأنه يعتمد على أسماء نشرت في الخارج فقط.

(٤٥) راجع كتاب مجيد خدوري: العراق والاشتراكية ـ صفحة ٥٧ ـ ٦١.

(٤٦) ديفيد هيرست: «تحت إبهام البعث» ـ صيحفة الغارديان البريطانية ـ ٨ كانون الأول ١٩٨٦.

(٤٧) حزب البعث العربي الاشتراكي ـ «التقرير السياسي» لعام ١٩٧٤ ـ صفحة ١٠٣.

(٤٨) المرجع السابق، صفحة ١٠٥.

(٤٩) مقال افتتاحي بعنوان: «العمل السياسي في القوات المسلحة»، مجلة «آفاق عربية» ـ العدد رقم ١١ ـ تموز ١٩٧٨ ـ صفحة ٦. وقد نشر هذا المقال الافتتاحي لأول مرة في جريدة الحزب اليومية «الثورة» في عددها الصادر يوم ٢٨ أيار ١٩٧٨، ثم أعيد نشره بعد ذلك في كتيب، ترجم إلى الإنجليزية لتوزيعه دولياً من قبل وزارة الإعلام.

(٥٠) القرار رقم ٨٨٤، المنظور بالجريدة الرسمية: «الوقائع العراقية» ـ العدد ٣٦ ـ بتاريخ ٦ أيلول ١٩٧٨ ـ صفحة ٧.

(٥١) استشهد بها ديفيد هيرست في مقاله الممتاز «الرعب في تكريت» ـ صحيفة الغارديان البريطانية ـ في عددها الصادر يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧١.



(٥٢) أخذت عن ترجمة عربية من المقابلة الصحفية. في «البداية» ـ عام ١٩٨٢ ـ وهي نشرة لجمعية الطلبة العراقيين في هانوفر ـ الغربية.

(٥٣) لنضع في اعتبارنا على سبيل المثال تلك الافتتاحية التي نشرت في آب عام ١٩٨٢ في «طريق الشعب» العدد ١ الجزء ٤٦ عن «الحزب الشيوعي العراقي» تحت عنوان «أيها العسكريون الشرفاء، نظموا صفوفكم والتحموا بالجماهير المناضلة.» ومن مقاطعها «الجيش العراقي قد ناضل في كثير من معارك شعبنا الوطنية.. ودوره المعروف في تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المباركة كان إنجازاً عسكرياً رائعاً.. إن الطغمة المتسلطة البعثية قد وجهت للجيش أكبر مصائبه منذ تأسيسه. وهذا الواقع يتطلب من أبناء الجيش المخلصين أن ينظموا صفوفهم من أجل المواجهة الموحدة».

(٥٤) أسس جورج حبش وهاني الهندي منظمتهما شبه العسكرية بعد حرب عام ١٩٤٨ مباشرة.. وكانت أولى عملياتها الهجوم على معبد يهودي في دمشق نتج عنها ٣٩ من الخسائر البشرية. وتضمنت عملياتها التالية تفجير ومحاولات اغتيال غير ناجحة لعدد من رؤساء الدول العربية. وقد أخذنا تلك الوقائع من كتاب لباسل المكبيسي، وهو أحد قادة الفرع العراقي «الحركة القوميين العرب» الذي تحول فيما بعد إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». انظر «حركة القوميين العرب» ـ دار العودة ـ بيروت ـ تاريخ النشر غير وارد ـ صفحة ٧٤ ـ ٩٤.

(٥٥) أوريل دان: العراق تحت حكم قاسم: تاريخ سياسي ـ ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣. دار بريجر للنشر ـ عام ١٩٦٩ ـ صفحة ٣٦٧.

(٥٦) راجع فصل «السنوات الأشد مرارة» في بطاطو: الطبقات الاجتماعية، ص ١٩٨٥ ـ ٩٩٠.

(٥٧) مقتطفة من كتاب مجيد خدوري: العراق الجمهوري: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة ١٩٥٨ ـ مطبعة جامعة أكسفورد ـ لندن ١٩٦٩ ـ صفحة ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٥٨) «حزب البعث الاشتراكي»، التقرير السياسي ـ ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٥٩) كريستين موسى هيلمز: العراق الجناح الشرقي للعالم العربي ـ معهد بروكنجز ـ واشنطن دي سي ـ عام ١٩٨٤ ـ ص ١٠٠.

(٦٠) «حزب البعث العربي الاشتراكي» التقرير السياسي ـ ص ١٧٥.

(٦١) خضوري: العراق الاشتراكي.

(٦٢) ريتشارد ف. نيروب ـ المحرر: العراق: دراسة قطرية ـ دراسة المناطق الأجنبية ـ الجامعة الأمريكية ـ واشنطن دي سي ـ عام ١٩٧٩ ـ صفحة ٢٤٨.

(٦٣) هيلمز: الجناح الشرقي ـ ص ١٠٠.

(٦٤) التقدير الأقل أخذ عن المرجع السابق ص ١٧٢ ـ أما التقدير الأعلى اقتطف من صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية في عددها الصادر يوم ٢٨ أيلول ١٩٨٠، وعن صحيفة «الغارديان» البريطانية في عددها الصادر يوم ٢٤ أيلول ١٩٨٠.

لكن أكثر من تناول بالتفصيل الجيش العراقي وقوى الأمن العراقية كان «نيروب» في كتابه:



العراق ـ دراسة قطرية ـ انظر الفصل الخامس عن «الأمن القومي» ويدّعي أنه بحلول عام ١٩٧٨، فإن عدد العسكريين النشطين بلغ ٢٣٠ ألفاً ـ (صفحة ٢٣٨). ويوحي هذا بأن التقديرات الأعلى لعام ١٩٨٠ أكثر دقة.

(٦٥) نيروب: المرجع السابق ـ صفحة ٢٣٩ ـ ٢٤٤.

(٦٦) الأرقام التي عليها حرف (م) يخرج منها الاحتياطي والشرطة وخدمات الأمن وميليشيا البعث بعد عام ١٩٦٨. أما حرف (و) فيشير إلى عدد السكان، وهو مأخوذ عن «الموجزات السنوية للإحصائيات» لعام ١٩٧٨ ـ و«كتاب الجيب للإحصاء» لعام ١٩٨٢، وكلاهما تصدره «هيئة الإحصاء المركزية» وزارة التخطيط ـ العراق ـ والأرقام مقربة لأقرب عدد صحيح (دون كسور)، أما التعديلات بالنسبة للسنوات غير المعطاة فهي مبنية على معدل زيادة تقديري.

أما مصادر القوى البشرية العسكرية في السنوات المختلفة فهي: (أ) و(ب): محمد أ. طربوش: دور العسكريين في السياسة: دراسة حالة العراق حتى عام ١٩٤١ ـ دار كيجان بول للنشر ـ لندن ـ عام ١٩٨٢ ـ صفحة ٩٤. (ج) ـ بطاطو: «الطبقات الاجتماعية» صفحة ٣٠. (د) جيرالد دي جوري: «ثلاث ملوك في بغداد» ـ دار هاتشنسون ـ لندن ١٩٦١ ـ صفحة ١٤٦. (هـ) و(و) مانفريد هالبيرن: سياسات التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ نشر جامعة برنستون ـ عام ١٩٦٣ ـ ص ٢٦٣. (ز) و(ح) و(ط) و(ي) مأخوذة من جوستورك وجيم بول في مقال: «مبيعات الأسلحة وعسكرة الشرق الأوسط» ـ تقارير ميريب ـ شباط ١٩٨٣ ـ العدد ١١٢ ـ ص ٧. (ك) مأخوذة من جورج جوفي وكك. ماكلاخلين: حرب الخليج: مسح للمتداخلات السياسية والنتائج الاقتصادية ـ تقرير خاص رقم ١٧٦ الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية ـ لندن ١٩٨٤ ـ ص ٤٨.

(٦٧) كان تأكيدنا على الثقل الاجتماعي. أما القدرة القتالية الفعلية فهي:

(أ) ليست متصلة بالأعداد.

(ب) ليست بذات أهمية سياسية في فترات السلام.

(ج) نوقشت في الفصل الثامن في سياق الحديث حول الحرب العراقية ـ الإيرانية.

والمقارنات التي بيناها مبنية على أرقام ج. ستورك. وج. بول في «عسكرة الشرق الأوسط» ـ تقارير ميريب ـ العدد ١١٢ ـ الجدول ٢ وتقارير «ميريب» ـ العدد ١١ تشرين الثاني ـ كانون الأول ـ ص ٧.

(٦٨) الأرقام من بطاطو: «الطبقات الاجتماعية»، ص ٣٣.

(٦٩) وصف معظم تلك الهيئات في فصل معنون «سياسات الداخل» في «موسوعة العراق الحديث» الرسمية ومحررها. ك. العاني باللغة العربية ـ الجزء الثاني ـ بغداد ١٩٧٧ ـ ص ٨٩٨ ـ ٩١١ ومقدمة هذا الجزء تؤكد الإنجازات المتقدمة للثورة في ميادين اكتشاف أعداء الأمة وتطهير المنطقة من شبكات التجسس وعزل العناصر المشبوهة الغادرة، وعناصر العدو التي تعارض مبدئياً كل تقدم ثوري وتقدمي. وهكذا والحاصل إذن، أن الهيئات البوليسية التي لم يأتِ ذكرها في هذا الفصل المعنون «مخابرات وأمن» أدخلت في الإحصاءات الرسمية تحت بند موظفي



وزارة الداخلية. وأن النشاط البوليسي هو العمل الرئيسي لتلك الوزارة، وذلك ما يمكن استقراؤه مما اختار المحرر أن يشمله في فصله، وأيضاً من كيفية تنظيمه لمادته.

(٧٠) نيروب ـ محرر كتاب «العراق دراسة قطرية»، ص ٢٤٩.

(٧١) «الموجز السنوي للإحصائيات» لعام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٨ ـ الذي نشرته «هيئة الإحصاءات المركزية» ـ وزارة التخطيط ـ العراق.

(٧١) مقتطف من جريدة الحزب اليومية «الثورة» ـ انظر تقارير ميريب ـ حزيران ١٩٨١ العدد ٩٧ ـ ص ١٦.

(٧٣) من المستحيل إجراء مقارنة دقيقة بين الاثنين. لكن فريد هاليداي يقدر حجم «السافاك» بما يتراوح بين ٣٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً في منتصف السبعينات. وهو يحدد هوية هيئات بوليسية أخرى يمكن مقارنتها من ناحية العمل «بالميليشيا الشعبية». ولقد كانت قوة «الجندرمة الإيرانية الإمبريالية» تلك ٧٠ ألفاً في أواخر السبعينات. على أن جهاز السافاك» كان أكبر أداة للسيطرة الأمنية في نظام الشاه وكانت له اختصاصات واسعة تتعدى شؤون الاستخبارات. فقد كان يدير السجون ويحكم في الجرائم السياسية، ويتوسط في الإضرابات، ويقوم بعمليات خارجية، ويهتم عادة فيما يأتي تحت مظلة «الأمن القومي» ـ انظر فريد هاليداي ـ إيران الدكتاتورية والتنمية ـ سلسلة بنغوين ـ لندن ١٩٧٩ ـ ص ٧٦ ـ ٨٤. يبدو أن اللاجئين الإيرانيين يعتقدون أن التقديرات السابقة لحجم «السافاك» كان مبالغاً فيها، بناء لمعلومات جديدة تسربت بعد ثورة شباط ١٩٦٩.

(٧٤) بطاطو: الطبقات الاجتماعية ـ ص ١٠٧٨.

(٧٥) إسكندر: صدام حسين ـ ص ٣٤٣.

(٧٦) هيلمز: الجناح الشرقي ـ ص ٨٧.

(٧٧) راجع كتاب «تاريخ روسيا» تأليف ي. ايتش. كار سلسلة بنغوين ـ انظر: الثورة البلشفية من ١٩١٧ إلى ١٩٢٣ ـ الجزء الأول ـ لندن ـ عام ١٩٧٣ ـ ص ٢١١ ـ ٢١٣؛ «الاشتراكية في بلد واحد»: من ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ ـ الجزء الثاني ـ «الفصل عن الحزب الأوحد».

(٧٨) الأرقام عن الأعوام ١٩٣٨ و١٩٥٨ و١٩٦٨ و١٩٧٢ مستقاة من تقارير ميريب ـ العدد ٩٧ ـ حزيران ١٩٨١ ـ ص ١٥. والباقي من «الموجزات السنوية» لعام ١٩٧٨ ـ منشورات وزارة التخطيط ـ بغداد. أما تقدير ١٩٨٠ فهو تقديرنا الخاص، توصلنا إليه على افتراض نمو موظفي الدولة المدنيين بالمعدل نفسه فيما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠، بمثلما كان بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٨.

(٧٦) هاليداي: إيران ـ ص ١٥.

(٨٠) «حزب البعث العربي الاشتراكي» ـ التقرير السياسي ـ ص ١١٠.

(٨١) المرجع السابق.

(٨٢) «خلف ستار الموضوعية والواقعية تصرف بعض الرفقاء مثل البيروقراطيين وخسروا الرؤية



والحماس الثوريين. وقد قبعوا في دوائر حكومية كما يفعل موظفو الدولة في النظام البائد دون أي محاولة للخلق كثوريين وحمل رفاقهم معهم واكتساب الفئات الوطنية للحزب والثورة أو إدخال روح الحماس ونكران الذات الضروريين من أجل التعجيل في التحول الثوري». المرجع السابق. ص ١١.

(٨٣) «كلما ازداد صبغ الحياة العامة بالصبغة البيروقراطية، ازدادت جاذبية العنف. ففي بيروقراطية متطورة تماماً، ليس هناك من يبقى حتى يمكن مناقشته، أو تقدم له شكاوى، أو توجه إليه ضغوط السلطة. إن البيروقراطية هي نمط الحكم الذي يحرم فيه كل شخص من الحرية السياسية؛ وحيث الجميع بلا قدرة للعمل لأن الحكم من قِبل شخص غير موجود حكماً، وفيه الجميع مشتركون في حالة من عدم القدرة بحيث هناك استبداد دون مستبد» ـ هانا أرنيدت ـ «عن العنف» ـ بنغوين ـ عام ١٩٧٠ ـ ص ٨١.

(٨٤) مصطفى حجازي: «التخلف الاجتماعي ـ سيكولوجية الإنسان المقهور» ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٨٠ ـ انظر الفصل السادس عموماً وص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٨٥) فؤاد عجمي: «الأزمنة العربية: الفكر والعمل السياسي العربي منذ ١٩٦٧» ـ مطبعة جامعة كامبردج ـ عام ١٩٨١ ـ ص ٣٢ ـ ٣٣. وقد نشر صادق العظم إدانته التي تحمل بذور المستقبل لنظام الدولة العربية، عام ١٩٦٨، تحت عنوان «النقد الذاتي بعد الهزيمة» وقد وصل صادق العظم بمناقشته إلى الموضوع المقدس الذي لا يمكن المساس به في السياسة العربية، ألا وهو الثقافة وعدم كفاءة النظام الأخلاقي. ولسوء الحظ، فإن حدة نقد صادق العظم، أفسدتها محدودية الإطار الذي وضع النقد في محتواه: «لماذا خسرنا نحن أمامهم» عام ١٩٦٧؟ وأناقش هذا في الفصل الثالث.

(٨٦) عجمي: المصدر السابق نفسه ـ ص ٣٣.

(٨٧) وزيادة على ذلك فإذا كانت حرب حزيران ١٩٦٧ والحرب الأهلية اللبنانية قد أكدتا الضعف المتأصل في نظم تلك الدول فإن على المرء أن يتوقع بالمثل أن تمتحن الحرب العراقية الإيرانية الدرجة التي تغيّر فيها الكيان السياسي البعثي في ذلك الاتجاه. وسنعالج هذه النقطة في الفصل الثامن.

(٨٨) في رواية «المحاكمة» لـ «كافكا» يجد بطل القصة نفسه يحاكم على الرغم من أنه لا يعرف لماذا قبض عليه وما هي التهمة الموجهة إليه ومن هم الذين يتهمونه. ومع هذا فهناك «موضوعية» لمأزقه ولوجوده أمام القاضي تفوق ذاتيته ووضعه الشخصي.



الفصل الثاني

عالم الخوف

الخميس العاشر من تشرين الثاني ١٩٦٩

«اقترحت عليَّ زوجتي في وقت متأخر بعد الظهر أن أذهب إلى السوق المجاور، كنوع من التغيير، لشراء زجاجتين صغيرتين من مسحوق عصير البرتقال «تانج»، فالطفلان يحبانه. أخذت ابنتي الكبرى وخرجت.

في طريق عودتي، كنت أعبر شارع «النضال» وأنا أمسك زجاجتي مسحوق البرتقال بيد وأمسك يد ابنتي باليد الثانية، واقتربت شاحنة كبيرة تحمل دبابة حربية ضخمة سوداء، لم ألاحظ لأول وهلة أن الشاحنة تسير بسرعة، وعندما أدركت ذلك حاولت أن أجري مسرعاً مع ابنتي لأصل إلى الناحية الأخرى من الشارع. ويشاء الحظ العاثر أن تسقط مني الزجاجتان فتنكسران إلى قطع زجاجية صغيرة، ويتناثر المسحوق الذهبي ليغطي متراً مربعاً من أرض الشارع. ولجزء من الثانية أخذت أفكّر فيما يجب أن أفعله، فقررت أن أظل مع ابنتي واقفين في المكان نفسه، مفترضاً أن سائق الشاحنة لا بدَّ أن يكون قد رأى ما حدث، وبالتالي فقد يشك في شيء ما، فيستغل ذلك كحجة ضد يهودي. . .

وتقف الشاحنة لصيقة بنا، محدثة صوتاً مدوياً. وينزل السائق من مقعد قيادته مبرزاً ثقل جسده وحدّة نظره، ويأتي نحونا راكضاً ليرى «ما أكون قد فعلته». وسرعان ما وصل جندي آخر، صغير السن، كان يجلس على المقعد الجاور، وهو يحمل في يده رشاشاً رمادياً صغيراً في الوقت الذي كان فيه السائق وقد اضطرمت سحنته احمراراً ينظر بعينين مفتوحتين حتى أقصى أطرافهما وهما مغمورتان بملامح الشك إلى المسحوق الذهبي اللون المتناثر على الأرض ينظر السائق إلى الجندي الآخر بعينين



حادثين، فيشير برشاشه إلى رأس ابنتي كما لو كان لحظة مواجهة.

يصيح السائق في عصبية: «ما هذا المسحوق الذي قمت برشه عمداً في طريقي؟».

حاولت جاهداً أن أقنعه هو وزميله أن المسحوق الذهبي ليس إلاّ مسحوق عصير البرتقال، وأن الأمر لا يعدو كونه صفيراً عارضاً.. لا فائدة... إنهما لا يريدان أن يصدقا ما أقوله. لذا أنحني وأتناول بعض المسحوق من على الأرض بأصابعي وأضعه في فمي لأثبت لهما أنه مجرد مسحوق برتقال. لا فائدة مرة أخرى.. يطلب السائق من الجندي أن يطلع على أوراقي، وعندما أبرز بطاقة هويتي، يأمرني أن ألحق به لأذهب إلى معسكر الرشيد العسكري، لكي يتم استجوابي. وعندما تسمع ابنتي ذلك، تفزع وتبدأ في البكاء. لا أنبس ببنت شفه. بل أنظر إلى السائق لبرهة. كان أشد ما يضايقني هو أن الجندي الآخر استمر في توجيه رشاشه إلى رأس ابنتي. شعرت أنني أفقد أعصابي. في تلك الأثناء تجمّع أناس كثيرون، التفوا حولنا يسألون أسئلة بلهاء... استمر ذلك المنظر حوالى ربع ساعة، بعدها اقترب شخص بادي الطيبة من بين النظارة، وطلب من الجنديين أن يعودا إلى الشاحنة وأن ينطلقا.. ولم يحدث شيء ذو بال.

تأتي امرأة بمشقة من محل قريب، وتبدأ في تنظيف الرصيف بسرعة، فيختفي الزجاج والمسحوق. أما السائق فيأخذ رفيقه إلى الشاحنة وقد انفثأ غضبه، وهو يشعر بالخجل من نفسه، ثم يلتفت إليَّ صائحاً:

«يا يهودي... كنت حكيماً ومحظوظاً إذ وقفت مكانك ولم تتحرك. لقد أنقذك هذا»[1].

* * *

لم يقدر سوادبي حظه السعيد فقد كان يتعامل مع رجل من الجيش وليس مع أحد الموالين للحزب. وكان لا يزال هناك أشخاص في الشوارع لم يحجم وجود الآخرين من غرائزهم الإنسانية، «ولم تنطفئ أحاسيسهم خدمة للمصلحة العليا». وفي السنوات التالية، لن يختفي أولئك فقط، بل إن الجموع لن تتزاحم أصلاً لكي تساند أولئك الضحايا التعساء، ولا حتى لكي تنظر إليهم بغضب.

وعندما دخلت الشاحنات الأحياء الشيعية، بعد عدة سنوات، لتجمع عائلات بأكملها مع ممتلكاتها، لتنقلهم خلال يوم واحد فقط في رحلة في اتجاه واحد بلا عودة



إلى الحدود مع إيران، لم يحتج الأمر إلى استخدام القوة، ولم يعق أي شيء مرور هذه الشاحنات.

قال شاهد عيان في أحد الأحياء الشيعية إن الناس حتى لم تتجمع لمشاهدة ما يحدث. لقد تم الانتقال إلى هذا الوضع في العراق البعثي عن طريق هجوم لم يسبق له مثيل على استعداد الناس لاتخاذ المواقف العلنية. ولقد تم التوصل إلى هذا الوضع، بفرض جو شامل من الخوف في الأذهان.

ويعبِّر المعنى الكامل لما كان يحدث في العراق منذ عام ١٩٦٨ عن نفسه في تجمع مثل تلك الحوادث هنا وهناك، وفي فترة حياة أي شخص. إن قصة الخوف الذي ملأ كل كيان سودايي والذي شكّل كل ردود أفعاله خلال بعد ظهر ذلك الخميس في الوقت الذي كان قد مضى فيه خمسة عشر شهراً فقط على النظام الجديد لهو صورة مصغرة لكل الخبرة البعثية. ولهذا السبب، إن لم يكن لغيره، يجب أن تروى تلك الخبرة.

المشهد الأول

كان الوضع الذي استولى فيه البعث على السلطة، محدداً بعمق الهزيمة الإسرائيلية للعرب في حزيران ١٩٦٧. الحياة السياسية العربية أصيبت بصدمة عصبية، وللخروج من مثل هذه الصدمة كان لا بد من تقديم بعض الإجابات: كانت الحركة الفلسطينية في دول المواجهة مع إسرائيل إحدى تلك الإجابات. أما في العراق، فقد شعر البعث بالحاجة إلى أن يخرج بشيء متماسك مماثل، ذي صلة متفردة بالبعث. فكانت معاداة السامية التي زرعها بمثابرة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠، والتي لها كل سمات سياسة وظيفية مقصودة. كان المقصود من تلك السياسة هو قلب صدمة الهزيمة. ولسوء حظ البقية الباقية الضئيلة من الطائفة اليهودية بالعراق، والتي كانت مزدهرة يوماً ما، أن خطة البعث تلك كانت على حسابها.

تقدَّم البعث بمطالبة لأول مرة، قبل عام تقريباً من تسلّمه السلطة، وذلك أثناء المظاهرة الكبيرة التي نظمها (البعث) يوم السادس من أيلول عام ١٩٦٧، وقادها ضد نظام عبد السلام عارف. فقد طالب المتظاهرون ضد عملاء الصهيونية والإمبريالية المحليين، وأعادوا حقن الحلبة السياسية بشيء كان قد اختفى منذ سنوات، ألا وهو فكرة «الطابور الخامس»، تلك الفكرة المسؤولة بالذات عن الهزيمة الشنيعة في حرب حزيران. كانت الأرقام الرسمية للخسائر العراقية في الأيام الستة من الحرب، هي



عشرة جنود قتلى وحوالى ثلاثين جريحاً[٢]. إن هذه الأرقام المتواضعة تبرز بوضوح التشويش والتلاعب بالحقيقة حسب منطق القومية العربية. إن أرواح عشرات الآلاف من الخسائر المصرية والسورية والأردنية والفلسطينية، هذا إذا نحينا جانباً احتلال الأرض وانهيار الجيوش بأكملها وتبديل المعدلات، كل ذلك استحضر في خيال الرجال والنساء العاديين كمسؤولية الطائفة اليهودية المتناهية الصغر، تلك الطائفة التي انسحبت من كل أوجه الحياة العامة في العراق في الأربعينات. وفي فترة بعد الاستقلال العراقي التي تزامنت مع الصراع العربي الإسرائيلي، أصبح اليهود العراقيون، منبوذين اجتماعياً. وحتى نفهم السبب، لا بدَّ أن يرجع المرء إلى السيطرة الأيديولوجية للقومية العربية في سياق الصراع المرير المتزايد بين الدول العربية. لقد كان الانفجاران الرئيسيان لمعاداة السامية في السياسة العراقية المعاصرة في الأعوام ١٩٤١ و١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، وكلاهما يتصل بشدة بامتداد موجة القومية العربية. فالهجمات على الطائفة اليهودية لم تأتِ من «الحزب الشيوعي العراقي» أو من التيارات الوطنية العراقية، أو حتى من الزعماء الإسلاميين التقليديين. أدى الضغط الذي نجح البعث في توجيهه إلى نظام عبد السلام عارف في شهوره الأخيرة المتبقّية، إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي تمّت من دون حماس شديد، ضد الطائفة اليهودية العراقية: فجمدت الأموال السائلة؛ وأوقفت التعاملات العقارية، وأُلغيت المنح الدراسية والوظائف الجديدة، وفرض نظام الحصص وقيود على عدد اليهود المقبولين في الجامعات العراقية. وفيما بين حرب حزيران ١٩٦٧ وقيام النظام البعثي، أُلقي بنحو مئة يهودي في السجون، أُفرج عن أربعين منهم لمدد متراوحة، على أن أحداً منهم لم يُعذب أو يُقتل.

وبعد مرور أيام، أظهر البعثيون إمساكهم بفن اللعب بالرموز ليعطوا «واقعية الغيلان» لتأكيداتهم الأيديولوجية التعميمية. فتم الهجوم على مكاتب الفرع العراقي لشركة الكوكاكولا واقتيد بعيداً مالك ورئيس مجلس إدارة الشركة المسلم، وكذلك مديرها العام المسلم أيضاً. فبماذا يرمز إلى شمول الوجود الإمبريالي أكثر من سلعته المعروفة على نطاق واسع؟ بماذا يرمز إليه أكثر من زجاجة كوكاكولا ذات الخمسة عشر فلساً، والتي يمكن مشاهدة صناديقها في أكثر القُرى نأياً؟ وبعد أسابيع سلمت الجثة المشوهة لرئيس مجلس الإدارة، لعائلته، وعاد المدير العام السابق إلى عائلته بعد أن فقد عقله. فما هي مستويات المعاني والإيحاءات التي غرزت في كل رشفة بريئة من زجاجة كوكاكولا؟ وبينما أخذت البلاد تمعن الفكر في المدى المخيف لمثل هذا



النوع من الإيحاءات والتي ربطت عقلانية الجماهير بأعمق مخاوفها الداخلية، كان يقبض على اليهود في صمت، بالإضافة إلى وزراء سابقين، ورجال صناعة، وضباط جيش، ومفكرين، وأطباء، وعدد غير معروف من أصحاب المهن الحرة.

وفي ٩ تشرين الأول من عام ١٩٦٨، أعلنت الحكومة أنها قضت على شبكة جاسوسية صهيونية رئيسية في البصرة. ونقلت سبعة عشر يهودياً إلى قاعدة جوية في بغداد، ومن هناك أُخذوا إلى مركز استجواب حزبي. وخلال تشرين الثاني تمت موجة من الاعتقالات، وفي الخامس والعشرين من الشهر فتحت وحدات المدفعية العراقية المتمركزة في الأردن نيرانها بشدة كمؤشر على مساهمة العراق الشجاعة في حرب الاستنزاف ضد إسرائيل. وفي الرابع من كانون الأول عام ١٩٦٨، قامت النفاثات الإسرائيلية بسحق مواقع الجيش العراقي، وقدرت الخسائر رسمياً بستة عشر قتيلاً وثلاثين جريحاً وإن كانت الشائعات تقول إن هذه الأرقام الرسمية أقل من الحقيقة بكثير. وفي اليوم التالي نظم حزب البعث مظاهرة كبرى بدأت مسيرتها من ميدان التحرير حتى قصر الرئاسة، وحملت نعوش الجنود على أكفّ حشد يصل إلى حوالى الأربعين ألفاً على رأسه رسميون من الحكومة والحزب، وفصيلة كبيرة من الفدائيين الفلسطينيين. ووجه الرئيس أحمد حسن البكر خطاباً ثائراً منفعلاً إلى الجماهير من شرفة القصر، استمر ساعتين ونُقل على الهواء في التلفزيون. قال فيه:

«إننا في الوقت الذي نواجه فيه ضغطاً متزايداً وعدواناً متكرراً على الجبهة الشرقية وعلى جيشنا البطل نواجه في الوقت نفسه تحركات مشبوهة من زعانف الرتل الخامس وأعوان أمريكا وإسرائيل الجدد المتسترين خلف واجهات وشعارات أدرك الشعب حقيقتها وزيفها. إن تلك التحركات المشبوهة إنما تقوم بالواجبات التي أنيطت بها لتنفيذ دورها في المؤامرة الأمريكية مستهدفة خلق الفتن والاضطرابات معتمدة على أسلوب الاغتيالات والتخريب والتحرك خلف جيشنا البطل تتخذ من ذلك طريقاً لتحقيق أهدافها المشبوهة ولإلهائنا عن معركتنا الكبرى مع العدو الصهيوني... إننا سنضرب بيد من حديد ودون رحمة المتلاعبين والمستغلين والمشبوهين و«الرتل الخامس» من أعوان الاستعمار والصهيونية»[٣].

وبين حين لآخر كان البكر يقطع خطابه، ويصيح في الجماهير متسائلاً: «ماذا تريدون؟» فيأتي الجواب المتوقع من الجماهير هادراً: «الموت للجواسيس... الإعدام للجواسيس، كل الجواسيس، دون تأخير».



وفي مساء ١٤ كانون الأول، قدَّم التلفزيون العراقي مقابلة بين مسؤول حزبي كبير ومواطنَين مسلمَين اتُّهما بالتواطؤ في النشاطات الجاسوسية المدعاة. كانت تلك أول مرة تقدم فيها للجماهير تفاصيل من أي نوع. وبعد أن اعترفا بذنبهما رويا قصتهما (طلب المدعي العام من المحكمة أن تخفِّف حكم الإعدام الصادر ضدهما إلى السجن المؤبد بسبب هذا الاعتراف).

وبعض جوانب هذه القضية جديرة بالتعليق: فقد تداخلت بالمؤامرة ثلاث دول (إسرائيل وإيران ولبنان) ورئيس جمهورية لبناني سابق (كميل شمعون) وسياسي لبناني مسيحي آخر (هنري فرعون) ونقل الأسلحة عبر الحدود العراقية ـ الإيرانية يعود في تاريخه إلى سنوات عديدة مضت ونسف جسر في مدينة البصرة (يعتقد معظم الناس أن شاحنة قد اصطدمت به)، وخطط مستقبلية لنسف كل ما يخطر على البال، وتدريب يهود عراقيين في الأراضي الإيرانية بواسطة عملاء إسرائيليين، وتحويل مبالغ هائلة من الأموال من إسرائيل عبر إيران إلى الأكراد العراقيين عن طريق يهود عراقيين وبمساعدة شركة ملاحية باكستانية، وانتهاء بتخصيص دور رئيسي لوكيل شركة سيارات فورد في العراق. (أتى الدور في التأميم على شركتي فورد وشيفروليه بعد شركة الكوكاكولا).

ظهر اليهود العراقيون وقد لعبوا دور الشر الرئيسي في المؤامرة، ولا يمنع هذا وجود عدد قليل من المسلمين والمسيحيين في أدوار ثانوية، كان يقوم بدور الشر الأول تاجر أدوات مطبخ يهودي من البصرة يسمى ناجي زلخة ويتصل بإسرائيل عن طريق لاسلكي اختار أن يخبئه في كنيسة دوناً عن أي مكان آخر. تمضي الرواية على هذا المنوال، ويكفي أن يُقال إنه عند تقديم «الدفعة» الأولى من الجواسيس إلى المحاكمة في ٥ كانون الثاني ١٩٦٩، كان ثلاثة عشر منهم من سبعة عشر، يهوداً.

من المفيد مقارنة هذا المحاكمة بمحاكمتين أخريين إحداهما محاكمة المهداوي في السنوات الأولى من حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ والأخرى محاكمة فهد وزعماء آخرين من الحزب الشيوعي العراقي قبل ذلك بعشر سنوات (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩). ومهما كان للمرء أن يقول عن مسخ العدالة في كل العروض الثلاثة العامة فإن الانحطاط المتوالي في السمعة الأساسية لكل منها هو الأمر الأكثر بروزاً.

ففي عام ١٩٤٨، وفي ظل النظام الملكي، كان المتهمون قادرين على الهزء من الادعاء، واستطاعوا أن يصلوا إلى قلوب الناس، بحيث استدارت المحاكمة دورة كاملة ضد النظام الذي اضطر إلى تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق المتهمين إلى السجن



مدى الحياة. وخلال السنتين التاليتين كان فهد يقود «الحزب الشيوعي العراقي» من سجن الكوت الذي كان يضم في وقت ما ١٢٥ شيوعياً. وفي وقت لاحق للمظاهرات الضخمة عام ١٩٤٨ ضد معاهدة بورتسمارث مع بريطانيا، والتي لعب فيها «الحزب الشيوعي العراقي» دوراً قيادياً، حكم على فهد واثنين آخرين بالإعدام مرة ثانية بتهمة قيادة الحزب من السجن وقد علقت جثثهم في العاصمة وتركت لعدة ساعات، ومنذ ذلك الحين تكللت شيوعية العراق بهالات الشهادة كما يقول بطاطو(٤).

لقد قيل الكثير عن التكتيكات المقززة التي كان يتبعها رئيس محكمة الشعب: العقيد فاضل عباس المهداوي. ففي هذه المرة لم يتعاطف الجمهور مع المتهمين، بل كانت الهتافات وصيحات السخرية تتعالى عندما كان المهداوي يلقي بالإساءة والتحقير والهزء على المتهمين المساجين من النظام القديم. ومع كل هذا، فقد كان لا يزال ممكناً لوزير داخلية سابق، هو سعيد قزاز، أن يقف ويرد قائلاً إنه في انتظار حبل المشنقة، فآنذاك ستظهر القيمة الحقيقية لجميع الحاضرين في قاعة المحكمة، عندما ينظرون بخوف إلى ساقيه وهما تتأرجحان من المشنقة. ولا يمكن لأي عراقي عاصر ذلك الحدث أن ينسى ذلك الرد.

وعلى النقيض من ذلك تماماً ففي عام ١٩٦٩ بدأ محامي الدفاع مرافعته التمهيدية بالاعتذار لممثل الادعاء بسبب اضطراره للدفاع عن «جواسيس» وطلب أن يسجل في مضبطة الجلسة «أنه لا يحب أن يرى الخونة يذهبون بلا عقاب»(٥). أما زبائنه المتهمون فقد سمح لهم لما بدا أول الأمر أنه بعض الاعتزاز بالنفس بينما كانوا يتمتمون بكلمة «غير مذنب» عن التهم الموجهة إليهم، بين الضحكات الرنانة الصادرة من مكان جلوس الصحفيين. لكن الأداء البعثي ارتفع على قممه الفعلية خلال الأسابيع التالية عندما كشف المتهمون الحقيقة التي لم يعد ضميرهم قادراً على كتمانها فبدأوا يعترفون الواحد تلو الآخر.

في أواخر الأربعينات تحوّل فهد بموته إلى شهيد. وحتى سعيد قزاز، في عام ١٩٥٨، كان قادراً على أن يحوز قدراً من احترام الجمهور. لكن في ظل نظام ١٩٦٨ البعثي فإن الجواسيس اليهود رُميوا كعارضات الأزياء على المسرح الأعرض للعقلانية البعثية. وفي يومنا هذا قلّما يتذكر أحد أسماءهم. ومنذ ذلك الحين سيختفي ضحايا البعث يكتنفهم تجهيل أكبر.

ذيوع هذه المحاكمة ـ المسرحية في كانون الثاني ١٩٦٩ شكّل إزالة لوجود



الجمهور ككيان مستقل. وأصاب السعار وسائل الإعلام. فطولب أناس من «الطابور الخامس» أشير إليهم بالحروف الأولى «الغامضة» من أسمائهم، بأن يسلموا أنفسهم للسلطات، من خلال نداءات متقطعة في الإذاعة. وانفجرت سيارات ملغمة في شوارع بغداد. وبين حين وآخر كان الانتباه الجماهيري يصل إلى تلك الحدة، لدرجة أنه تمّ الإعلان عن قنابل قبل أن تنفجر فعلاً وألقي القبض على جواسيس أكثر وأكثر.

في البداية دخل الجمهور العراقي ذلك العالم الجديد من الخبرات بحماس كبير. لكن تحفّظه تزايد بعد ذلك عندما أخذ الخوف يمسك بالتلابيب. فالتقديرات عن حجم الجماهير التي ذهبت لمشاهدة الجثث المتأرجحة في ميدان التحرير والتي عُلّقت بحيث تبعد كل منها عن الأخرى سبعين متراً، تراوحت بين ١٥٠ ألفاً و٥٠٠ ألف[٦]. لقد تقاطر الريفيون من المناطق المجاورة ليستمعوا إلى الخطب. واستمرت تلك الأفعال، والجثث معلقة لأربع وعشرين ساعة مستمرة، ألقى خلالها الرئيس أحمد حسن البكر، ورهط من القادة المتألقين الآخرين، خطباً نارية، وقادوا بشكل عام، جوقة ذلك الجو شبه الكرنفالي. وقام صلاح عمر العلي وزير الإرشاد وعضو «مجلس قيادة الثورة» بمخاطبة الجمهور الذي كان يغني ويرمي الجثث بالأحجار ويبصق عليها، وخاطب الجمهور وقد بحّ صوته من العاطفة:

«يا شعب العراق العظيم، إن عراق اليوم لن يقبل بوجود أي خائن أو جاسوس أو عميل للطابور الخامس. أما أنت يا إسرائيل اللقيطة، وأنتم أيها الأمريكيون الإمبرياليون، وأنتم يا صهاينة فاسمعوني. سنكشف كل حيلكم القذرة، وسنعاقب عملاءكم، وسنشنق كل جواسيسكم حتى ولو كان هناك الآلاف منهم. إن ميادين العراق العظيمة الخالدة ستملأها جثث الخونة والجواسيس. انتظروا وسترون»[٧].

كان صلاح عمر العلي محقاً. وكانت تلك هي البداية فحسب. فقد أصبحت محاكمات الجواسيس والمتآمرين هي الرائجة في السنوات القليلة التالية. وألقى البكر بالخطاب تلو الخطاب، قائلاً: «إن يداً واحدة وراء كل هذه الجرائم»[٨]. وفي عام ١٩٦٩ وحده، كانت الإعدامات الرسمية ـ المعلنة ـ لجواسيس مدانين في التواريخ التالية على الأقل: ٢٠ شباط، و١٤ نيسان، و٣٠ نيسان، و١٥ أيار، و٢١ آب، و٢٥ آب، و٨ أيلول، و٢٦ تشرين الثاني. وأمسى أكثر الضحايا الآن عراقيين مسلمين أو مسيحيين، وبين حين وآخر يوضع بينهم بعض اليهود، حتى يكتمل المشهد. وفي مؤتمر صحفي عقد في شباط، أكد أحمد حسن البكر عن عمد أن مجموعة من



الجواسيس «ستقدم للمحاكمة قريباً، وكلها من المسلمين». وزيادة على ذلك، فكلما كان عدد المتهمين كبيراً، وبمعنى آخر كلّما كثرت أعداد الفرائس التي ينوي البعث التهامها، كان الاحتمال الأكثر أن الطعم سيكون مختلطاً ببعض اليهود. وهكذا فأثناء محاكمة عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء الأسبق، بالضبط بتلك التهمة ـ أي التجسس لحساب إسرائيل ـ كان من بين الثلاثة عشر شخصاً في قفص الاتهام يهوديان فحيث حول اليهود العراقيين من منبوذين اجتماعياً إلى «رتل خامس» ووكلاء للصهيونية، كان كل ما احتاج إليه الأمر هو وجود يهودي واحد أو اثنين بين أعداد كبيرة من المتهمين، لكي تثبت تهمة التجسس لحساب إسرائيل.

كان أحمد حسن البكر قادراً على أن يكون صريحاً بطريقة مؤثرة، حتى على معارضيه، عندما يمحص الاستراتيجية البعثية فيما يخص الكشف عن المؤامرات. وفيما يلي ما قاله في خطاب يوم ١٨ تموز عام ١٩٦٩.

«إن سحق شبكات التجسس ينطوي على معنى طبقي ثوري بسبب الترابط العضوي بين الجواسيس والطبقات المستغلة الظالمة، (وتعني هذه الكلمة: البرجوازيين، والليبراليين، والممالئين للغرب والأجانب، والقطاع الخاص إلخ. . . المؤلف) وينطوي من ناحية أخرى على معنى تكتيكي يدخل ضمن مهام التحرير ومعاونة الإمبريالية والعدوان الإسرائيلي. . لذلك فإن أية مجابهة للعدوانية خطة تهدف الانتصار عليه لا بدَّ أن تأخذ بعين الاعتبار منذ البدء تصفية الجيوب التي توفر للعدو وافر المعلومات وما تلعبه من دور في الدعاية التخريبية لإضعاف معنويات الشعب بالانتصار وزعزعة الثقة تمهيداً للهزيمة. . . لذلك فإننا عندما صممنا على محاربة شبكات التجسس كنا مدركين لذلك كله ومدركين أن ضرب تلك الشبكات يجب أن يرافقه بالضرورة ضرب جيوب الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي، وتطهير الوطن واقتصاده من جيوب الاستعمار وسيطرته واحتكاراته»[٩].

في ٢١ كانون ١٩٧٠ كشفت مؤامرة جديدة[١٠]. وقد بدأت الإعدامات بعد ساعات فقط من إذاعة راديو بغداد للنبأ لأول مرة. بعد أسبوع كان عدد الذين أعدموا أربعة وأربعين شخصاً. وقبض على أعداد كبيرة، وصودرت ممتلكات غير معدودة. اتهم المتآمرون بالعمل لحساب إيران التي مولتهم بمبالغ طائلة؛ وبتشكيلة من أجهزة الإرسال المتقدمة، و١٣٠ طناً من الأسلحة. وتمَّ عرض كل ذلك بعناية في قاعة عرض مركزية في بغداد. . . أكوام من المدافع، وصناديق من الذخيرة، وأرفف تزدحم



بأشرطة التسجيل، ورزم من أوراق البنكونوت تفيض خارج حقائب. . كل ذلك مغلق عليه خلف حواجز زجاجية. كانت تلك هي نوعية البراهين التي وفرها النظام. ولقد نظمت في حينها مظاهرات ضخمة واجتماعات حاشدة ألقيت فيها الخطب، وذلك لتعميم صورة القوة التي لا تقهر للثورة، ولرثاء جنديين سقطا، في ما يبدو أنه صراع ضد المتآمرين. ووزعت على نطاق واسع الاعترافات المسجلة، والصور الفوتوغرافية لترسانات الأسلحة، ووفر للجمهور الاطلاع على خطابات مكتوبة بخط اليد تعطي كلمات مشفّرة، وتعلن عن تفاصيل غير ضرورية. واستمع الناس إلى زوجات يبلغن عن أزواجهن.

لم يخرج أي متآمر من القضية إلاّ وظهر وكأنه وحش وأبله. فعلى سبيل المثال، خطط المتآمرون لإغراق بغداد وسامراء في حالة عدم تمكنهم من قتل كل زعماء البعث على الفور (وبالمناسبة كان صدام حسين هو الزعيم البعثي الوحيد الذي خص كهدف في خطابات المتآمرين) وقال البعث إنه اخترق حلقة التآمر قبل عام كامل من استعدادها للعمل، ووضع ثلاثين عميلاً بين صفوف تلك الحلقة. وتروي صحيفة الأنوار اللبنانية، بعناية شديدة، قصة اجتماع مجلس قيادة الثورة قبل ساعة الصفر التي حددها المتآمرون لتتبع كل حركة، وكل صغيرة وكبيرة، وكل نية مقبلة، آنذاك فقط قبض على المتآمرين في جماعات صغيرة. . وهكذا يواجه جميع المتآمرين بدلائل دامغة لا يمكنهم تفنيدها، وهي نتاج عمل عام كامل من التقصي، فيعترفون بلا استثناء، ويطلق عليهم الرصاص أو يشنقون كيفما استدعى الأمر. وقد وجدت قوائم بأسماء وزارة المستقبل وشاغلي وظائف حكومية في جيوب بعض المتآمرين (وأماكن أخرى أكثر دهاء). وتبين تلك القوائم الصراع بين المتآمرين على شغل تلك الوظائف، وهذا سهّل بطبيعة الحال توليد أسماء أكثر ودلائل أكثر. لقد أعد الموضوع كله بعناية شديدة، ولا بدَّ أن تخطيطه كان كابوساً. ولقد ادعى صدام حسين في خطاب رزين، لم يتناول فيه إلا السمات السياسية للمؤامرة، أن المؤامرة قد أفرخت لأول مرة في الوقت التالي لثورة تموز ١٩٥٨ مباشرة، وكان مخططاً لها أن تضع العراق تحت السيطرة الإمبريالية الأنجلو ـ أمريكية، في شكل نظام حكم ملكي. وأن توقيتها المضبوط كانت تمليه الرغبة في إضعاف النضال ضد إسرائيل، وضرب كل محاولات الوصول إلى حلّ سلمي للنزاع الكردي.

وبينما كان لا بدَّ في عام ١٩٧٠ من رسم تفاصيل المؤامرات وتقديم الإثباتات



للجماهير، فإنه بحلول عام ١٩٧٤ كان في إمكان البعث التصرف بدون هذه الدقة. ففي ذلك العام، تمَّ إلقاء القبض على حوالى ١٦٠ من رجال الأعمال والمثقفين والأكاديميين والمهنيين البارزين، بتهمة الانتماء إلى الماسونية. وقد تمت حملة الاعتقالات نتيجة اكتشاف قائمة تضم أسماء، في خزينة إيداع بأحد البنوك، فتحتها السلطات بعد انتهاء مهلة الخمسة عشر عاماً القانونية. وتضم هذه القائمة أسماء مدعوين لحفل أقيم عام ١٩٤٢ بمنزل الماجور شادويك الذي ترك العراق عام ١٩٥٨. ولا بدَّ أن متوسط أعمار المقبوض عليهم كان في حدود السبعينات، وبعضهم كانوا من أنصار «الحزب الشيوعي العراقي» في السنوات الأولى لحكم عبد الكريم قاسم. وكان أكبر المتهمين سناً وهو في الثانية والتسعين من عمره هو المجرم الأول. وقد ظهر أن هذا السيد المبجل كان قد انضم إلى محفل ماسوني في بومباي عام ١٩٠٨، أي قبل عقد كامل من انهيار الامبراطورية العثمانية[١١].

نسبُ الصلات الماكرة إلى قوى أجنبية تحوّل إلى مهزلة كاملة بحيث أصبحت القصص خيالية وغير قابلة للتصديق أكثر فأكثر. وبالتدريج لم يعد تكوين القصص به أي ذكاء. وبطريقة ما بدا وكأنه كلما حاول البعث تصفية معارضيه الخياليين، قلّت ضرورة قابليته للمصداقية حتى بالنسبة لنفسه، للحفاظ على درجة تأثيره.

إن معنى المشهد الذي استمر أربعة أشهر والذي افتتح به النظام البعثي الجديد، وبلغ ذروته في تنفيذ أحكام الشنق في كانون الثاني ١٩٦٩، يظهر في ثلاث من سماته الأساسية:

الأولى: كان هذا طليعة عمليات القتل المشابهة، كانت البؤرة الرئيسية فيها، هي أن تظهر أمام الجماهير الطبيعة المجسمة للنوايا الإمبريالية والصهيونية تجاه الجمهورية العراقية الباحثة عن الحرية. وفي مقال نشر في ١٧ تموز عام ١٩٧٢ بجريدة الثورة، يعكس تلك الأحداث، يقول طارق عزيز عضو «مجلس قيادة الثورة»:

«لكي أكون صريحاً، فإن الجماهير بعد خبرتها منذ الأربعينات وحتى قيام ثورة ١٩٦٨ تشككت في نيّة وقدرة أي نظام على القضاء على شبكات التجسس..».

«.. لقد اعتقدت الجماهير أن أي حملة من هذا النوع ستكون وهماً ينتهي بنوع من الحلول الوسط. ولقد شكت الجماهير حتى في أن أذرع الأخطبوط لشبكات التجسس تلك قد امتدت إلى أعلى المستويات في أية حكومة عراقية، ولذلك عمدت الثورة إلى القضاء على تلك الشبكات بلا رحمة، وقررت أن تنفذ أحكام الإعدام في



المحكوم عليهم، علناً. ولا يجب على المرء أن يعتقد أن مئات الآلاف من الناس الذين تمتعوا بالخروج للنظر إلى الجثث المشنوقة المعلقة هم برابرة أو بدائيين. إن هذا سيكون ظلماً. لقد كان هذا الحديث دلالة ذات أثر للثقة بالنفس التي أظهرتها الثورة في أهم ميادين بغداد، حتى تُثبِت للشعب أن ما كان مستحيلاً في الماضي هو الآن حقيقة واقعة يمكن أن تتحدث عن نفسها»[١٢].

ثانياً: لم يكن للمشهد الذي حدث في كانون ثاني عام ١٩٦٩، أي صلة مباشرة بكشف محاولة انقلابية حقيقية كانت أم متخيلة، ولا كان تقليماً لأظافر مراكز قوى تبادلية في الدولة. ومع ذلك فإنه كان أكثر المحاولات إدارة من الناحية المسرحية، وبالنسبة لكل محاكمات المؤامرات التالية. وإذا أخذنا هذا الجانب وحده، فإن محاكمات كانون الثاني تقف إلى جانب محاكمات موسكو كنافذة أخرى من نوافذ العرض الدرامية لهذا القرن، ملقية الضوء على قوة الاعترافات المفبركة عندما تتعامل معها بذكاء قيادة مصممة. لقد استمرت محاكمات موسكو لمدة عامين فيما بين ١٩٣٦ و١٩٣٨، وتداخل فيها، على ما بدا على السطح، عشرات قليلة من الحرس القديم البلشفي، لكن كان أولئك بطبيعة الحال، هم مجرد قمة جبل جليد هائل من الرعب الذي افترس ملايين الناس في الجهاز البيروقراطي والمجتمع الحضري. إن ضحايا البعث المخفيين ما زالوا مجهولين، لكن بالتأكيد لن يثبت أن عددهم كبير نسبياً.

ومن السخرية أن هذا الوضع يشير إلى السمة الثالثة لمسرحية عام ١٩٦٩، والتي تجعلها مختلفة عن محاكمات الثلاثينات في الاتحاد السوفياتي. لقد كانت الإعدامات بالشنق في كانون الثاني ١٩٦٩ ذات فائدة قاطعة لإضفاء الشرعية على البعث في العراق، حيث لم تشمل فقط على ضحايا أقل، ولكن تضمنت تعرف وإشراك الجماهير الذاتي على الإجراءات بشكل كبير. وكان هذا مهماً جداً بالنسبة لحزب لم يأخذ السلطة بالوسيلة الثورية التي كان يؤمن بها. لقد كانت المشاركة الشعبية واضحة في النهاية الدموية بميدان التحرير، ولكن كان يمكن التعرف عليها أيضاً من ردود أفعال الناس في الشوارع، بينما كانت فصول الدراما تتكشف[١٣]. أما محاكمات موسكو، من جهتها، التي تمّت لتطهير من تبقّى من صناع الثورة، فقد كانت أقل تلقائية، وأكثر تطلباً للدقة الإكلينيكية. إن الرابطة التي كان ستالين يعمل من خلالها، هي تلك التي تربط شخصه بالحزب الشيوعي البلشفي الذي قاد الثورة، أما الرابطة التي كان البعث يعمل من خلالها، فكانت بين حزب وجماهير الشعب (سيأتي زمن تطهيراتهم الحزبية



الداخلية فيما بعد). إن مسألة كون اليهود العراقيين منبوذين اجتماعياً قد أخذت كأمر مسلم به. لم تكن المسألة إذن في إثبات هذا الافتراض، ولكن ترجمته إلى إظهار أكبر للكيفية التي يعمل بها البعث «لمصلحة الجماهير» وحراسة أمنها على الدوام.

النظرتان الستالينية والبعثية تريان أن العالم البادي على السطح ما هو إلاّ قناع يخفي حقائق تاريخية عميقة. وهذا ينطبق على فهمها للإمبريالية والصهيونية والوحدة العربية من جهة البعث[١٤].

هاتان النظرتان تؤديان إلى التشاؤم بسبب انحطاط العالم الفعلي وبُعده عن العالم المثالي. غير أن أن اعترافات الجواسيس خلال المحاكمات المعروضة بشكل مسرحي تأتي لتؤكد الحقائق المثالية وترفض الواقع الفعلي. إن الإخلاص المتأجج الذي يشعر به أعضاء الحزب تجاه مثل هذا النظام من المعتقدات، كان يقابله فقط اتساع الموافقة الإجماعية الصادقة الذي كان يعتمد عليه بالعراق في أواخر الستينات. وفقط على أساس من هذا الإجماع، سواء كان في الحزب (كما في الاتحاد السوفياتي)، أو في المجتمع ككل (العراق) يمكن للمحاكمات الاستعراضية من النوع الذي وصف أن تنجح في عملها المرعب. إن الإخلاص الذي اعتقد به أعضاء الحزب عام ١٩٦٩ والذي تمثل في أنهم «كانوا يعيشون وسلاحهم في أيديهم ليلاً ونهاراً استعداداً للدفاع عن الحزب والثورة»[١٥]. إن ذلك الإخلاص كان يمثل الصدق العميق لاعتقاد الجمهور العراقي ضد التآمر المحتمل» أن عشاً من الجواسيس قد تمَّ كشفه من قِبل الدولة. وعلى كل فإن الإمبريالية والصهيونية بكونهما على ما هما عليه، كان لا بدّ أن يكون لهما «جواسيس»، وإن لم يكن جميع اليهود العراقيين، فعلى الأقل بعضهم لا بدَّ أن يكون مذنباً؛ وإن لم تكن ذنوبهم مقنعة بما فيه الكفاية طبقاً لاعترافاتهم، فإنه كان من الآمن الافتراض أن مجريات العدالة ستخدمها عمليات قانون الاحتمالات عندما يواكب قانون الضرورة التاريخية.

كأن أي شيء يبدو متناقضاً مع هذه التفاصيل من التحليل التحتي المتبنّى من البعث فيما يخص ذنب المتهم وقابلية السيناريو للتصديق، قد تمَّ تحقيره منذ البداية.

الحقيقة المثالية تصبح قلعة لا يمكن الاستيلاء عليها بواسطة الحس الإنساني وأدلته. إن مشهد كانون الثاني عام ١٩٦٩ لم يُظهر أية رحمة بالنسبة لضحاياه. وهذا لا يأتي نتيجة لتقاليد معادية للسامية في المجتمع العراقي (علماً بأن هذه التقاليد لم تكن أبداً موجودة) بل نتيجة لتغيّرات اجتماعية فرضتها الأيديولوجية الجديدة. فالمنطق كان



يموت في العراق مع موت المجتمع المدني. وبينما ينطمر هذا المجتمع تحت تراب ثقيل مندثر من ضخامة هيكل حزب البعث ودولته فإن الأيديولوجية البعثية كانت تفرض نفسها كبديلة عن استخدام المنطق.

ورغم الذيوع الذي تميّزت به أحدث ومشاهد كانون الثاني ١٩٦٩ إلاّ أنها قلما تذكر في الأعداد المتزايدة من الكتب التي تصدر في الغرب وتتناول موضوع العراق الحديث. ولم يعطِ أحد هذه الأحداث دورها الهام في تثبيت النظام البعثي في فترة ما بعد ١٩٦٨. إذا كان الخيار هو تناول موضوع العنف لدى البعث فإن أحداث كانون الثاني ١٩٦٩ تكتسب أهمية متميّزة. إذ إنها قدمت منحنى جديداً بخلقها نوعاً جديداً من الخوف هو خوف ماكس صودايي الذي هو حالياً متفشٍّ في الكيان البعثي وجماهيره. وهذا الخوف بقي على نموه لزمن طويل بعد أن تبخرت مسألة يهود العراق من مخيلة الشعب.

نوع جديد من الخوف

مشاركة الجماهير وضعت محاكمات كانون الثاني في منزلة منفردة عن كل ما حدث بعدها. فمحاكمات التآمر التالية لم تتميّز بنسبة المشاركة الجماهيرية نفسها. وفي الحقيقة، فإن نغمة عدم الارتياح كانت قد بدأت تغلغل بالفعل في المظاهرات الأصغر بكثير التي صاحبت تنفيذ الإعدام العلني في ٢٠ شباط لستة مسلمين ومسيحيين. فعندما ضرب الخوف بعمق السكان ـ ولم يعد يضرب بجذوره في منبوذيهم فقط ـ حلّ الانسحاب من الحياة العامة، والسخرية الماكرة، والشك، وفي وقت لاحقٍ الخوف الشامل للكيان؛ كل ذلك حلّ محل المشاركة كنوعية الشكل السيكولوجي السائد للجماهير.

لكن تواطؤ الجماهير في البداية، هو الذي رفع الخوف إلى تلك الذروة. ولو أن التواطؤ كان مبنياً فقط على مظاهرات قليلة وعلى دلائل أخرى للمساندة الجماهيرية في السنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠، لما كان قد شكّل إلاّ قوة ضئيلة، تتضاءل بمرور الوقت. لكن النظام غذى تلك المشاركة الأصيلة التي تمثلت في التفاعل مع المحاكمة الأولى، على مرّ السنين، والتي أصبحت نظاماً مؤسساً من خلال النمو المسرف للحزب ولأجهزة الدولة. إن «تدولة» المجتمع العراقي فيما بعد عام ١٩٦٨، خلافاً عن مثيلتها في دول العالم الثالث الأخرى؛ قد حدثت على أرضية من إشراك الجماهير في



عنف البعث عن طريق إشراكها في مؤسسات الشرطة والميليشيا والجيش التابعة للحزب ولا يمكن أن نفهم الدور غير العادي للخوف في العراق إلاّ من خلال فهم تلك النقطة. فمتى نشطت جماهير الشعب في المشاركة، وبدأت تمتص في نظرتها الجماعية للعالم، (ونظرة كل فرد داخل الجماعة) ليس فقط مجموعة من التجريدات الفارغة عما سبب ماذا ـ الإمبريالية، والصهيونية، والرجعية العربية ـ ولكن أيضاً مظهراً كاريكاتورياً لتلك التجريدات على شكل شياطين لا ترحم تنشب مخالبها فيها متى حدث هذا، انهارت كل التمايزات المغروسة داخلياً بين حقيقة أو زيف ما يختبرونه أو يشعرون به. إن نظرة المجتمع إلى نفسه ككيان كلي مؤلف من أجزاء منفصلة (سواء أشخاص أم مجموعات دينية أم طبقات أم أي نوع آخر من التصنيف). هذه النظرة تركت مكانها وأفسحت الطريق أمام وجهة نظر أصبح فيها التمايز في حد ذاته نوعاً من الخطيئة الأصلية. ومن هذا المدخل، تعقّب الخوف الشامل فريسته.

فلنقارن بين المحاكمة الاستعراضية في كانون الثاني ١٩٦٩ ومشهد آخر نظمه النظام البعثي الأول عام ١٩٦٣ لضرب شعبية عبد الكريم قاسم المستمرة بين قطاعات معيَّنة من الشيعة في بغداد. إن مواطني «الثورة» (وهي إحدى ضواحي بغداد الشعبية) الذين قاموا خلال الأسبوع الأول لانقلاب ١٩٦٣ بمحاربة ميليشيا البعث ووحدات الجيش في عدد من أكثر معارك الشوارع دموية في تاريخ البلاد، هؤلاء رفضوا ببساطة أن يصدقوا أن عبد الكريم قاسم قد سقط. لقد انتشرت روايات مفادها أن عبد الكريم قاسم ما زال متخفياً وأنه سيظهر مثل المهدي المنتظر ليقود الشعب ضد الثورة المضادة[١٦].

تعامل البعث ـ الذي كان يقوده آنذاك جماعة تعتبر على أقصى يسار الحزب ـ مع تلك الصورة المثيرة للعواطف عن طريق بث فيلم طويل في التلفزيون، يظهر جثة عبد الكريم قاسم الممزّقة بطلقات الرصاص. وليلة بعد أخرى أخذ البعث يؤكد قصده الدموي من ذلك العرض. كان الجثمان موضوعاً في كرسي بالاستديو، وجندي يتمشى ويمسك بأعضاء الجثة. كانت الكاميرا تنتقل إلى مناظر التدمير الشامل في وزارة الدفاع حيث تحصن عبد الكريم قاسم في وقفته الأخيرة. وأخذت الكامير تنتقل هناك بين الجثث المنكل بها لجماعة قاسم (المهداوي ووصفي طاهر وآخرون)، ثم تعود الكاميرا مرة أخرى إلى الاستوديو في لقطات قريبة لمداخل ومخارج كل طلقة من طلقات الرصاص في جثمان عبد الكريم قاسم. وانتهت سلسلة المناظر نهايتها المؤسية بمنظر



سوف يظل للأبد منقوشاً في ذاكرة كل من رآه: الجندي يمسك بالرأس المتمايل من الشعر، ويقترب ثم يقترب، ثم يبصق على الوجه كله.

كان الخوف الذي حاول البعث أن يحققه في هذه الحالة، وغيرها، خوفاً مباشراً بوحشية. كانت الرسالة القديمة قدم القرون بسيطة ومباشرة: «إنه ميت، ويستحسن أن تصدقوا ذلك، ونحن نستطيع أن نفعل بكم الشيء نفسه». إن حقيقة أن تلك الرسالة وجهت من خلال شاشات التلفزيون، قد وسعت من مدى انتشارها وليس أكثر. إن هذا النوع من الخوف هو قوة سياسية هائلة، ولا ينبغي أبداً أن نحط من قدره. ولكنه إذا ما توقف عند هذا المدى فحسب، فسيكون ضحلاً، وذا سمة مرحلية في النهاية. لقد أبعد البعث عن السلطة بعد تسعة أشهر فقط، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الشعب كان متقززاً من تجاوزاته. لقد تآكلت ـ إلى حد كبير ـ الطبقات العريضة من التأييد الذي اختبروه في السنوات الأخيرة لنظام عبد الكريم قاسم، أثناء فترة توليتهم القصيرة.

ولا يمكن للتباين الكبير مع المشهد الأول عام ١٩٦٩ أن يأخذ شكلاً دراميا أكثر مما هو عليه. فالرعب الذي كان ـ من وجهة نظر البعث ـ متيسراً ولم يحسن استخدامه عام ١٩٦٣، عمل عمله، وأحسن استخدامه بمهارة في المرة الثانية. كان الجمهور قد تغيّر، ليس محتوى ضجره الأكبر وعدم حماسه فيما يتصل بالسياسة ككل فحسب، بل إن نظرة الجمهور إلى حقيقته الذاتية قد تحولت عما كانت عليه من عقد سابق. ويرجع نجاح البعث فيما بعد عام ١٩٦٨، بشكل أولي، إلى هذا التغيير.

فعندما طفحت الجماهير لأول مرة في الشوارع عام ١٩٥٨ للاحتفال بسقوط الملكية، رفعت تلقائياً أعلام المشاركة العربية ـ الكردية في وطن واحد مشترك؛ وزينت شوارع بغداد بشعارات وصور تشهد على تلك الرؤية. كان هناك احتفاء غريزي بحقيقة التنوع. لم يكن موضوع الأكراد مثاراً كمشكلة في السياسة العراقية آنذاك، وبالتأكيد لم يكن لهم أي تأثير داخل حركة الضباط الأحرار، التي كان لها اتجاه (إن كان لها مثل هذا الاتجاه المعين) قومي عربي، باستثناء عبد الكريم قاسم. ولقد استطاع الفنان العراقي جواد سليم أن يمسك بذلك الشعور اللاواعي للنسيج الاجتماعي العراقي، في تصميمه للشعار الوطني للجمهورية الجديدة. فبدلاً من النسور ذات الملامح الميتة، والمدافع، التي استخدمت في التصوير القومي العربي في مراحل تالية، كان هناك موزاييك أصيل من الألوان المتلألئة والشعارات التجريدية للعناصر المكوِّنة للبلاد: الشمس والأرض تضمان الزراعة والصناعة، وتحتضنان العربي والكردي في مساواة.



ولقد تشتت كل هذا في مسار العقد التالي. فلا يجب لأحد أن يعتقد لدقيقة واحدة، أن الضراوة في تصعيد البعث للحرب ضد الأكراد عام ١٩٦٨، لم يكن يحوز تأييد السكان. نعم.. لقد حاز تأييدهم. فلم يعد الأكراد شركاء. وليس هذا فحسب بل أصبحوا مرتزقة وعملاء تحركهم وكالة المخابرات الأمريكية ـ الـ «سي. آي. إيه» وإسرائيل وإيران. وحتى التنازلات التي قدّمها النظام للأكراد عام ١٩٧٠، لم يرضَ عنها الناس، واعتبروا أنها أبعد من اللازم. ولو لم يكن هناك فهم غريزي لدى المواطن العادي بأن البعث لم يكن لديه أية نيّة للحفاظ على ما يسمى بـ «اتفاقية آذار للحكم الذاتي»، لكان النظام قد وجد صعوبة في تمرير تلك الاتفاقية في الحزب ولدى الجمهور، ورغم أن الجمهور لم يكن آنذاك العجينة القابلة للتشكيل التي أمسى عليها في النصف الثاني من السبعينات.

باختصار، فإن ثقة الجماهير بنفسها حلّ محلها بين عامَي ١٩٥٨ و١٩٦٨ فراغ أخلاقي منهك؛ وذلك عندما فقدت كل المعرفة الغريزية عن نفسها، التي تجمعت عبر عقود متعددة من ظهور سياسي، أو على الأقل تساءلت عن جدوى تلك المعرفة. إن الحقيقة الذاتية للجماهير لا يمكن أن تؤخذ كقضية مسلّم بها بعد الآن، بل أصبحت سائغة لأن تدار أو تشكل إلى شيء مختلف. وأبعد من ذلك، فقد تكون تلك الإمكانية حتى مرغوباً فيها. ولم لا؟ حيث إنها، على الأقل، فتحت منفذاً جديداً لمستقبل سدت أمامه كل الطُرق الأخرى. وفي مثل هذا الوضع، الرعب ممزوج بالمشاركة في الجريمة، يصبح الخوف من الموت قوة جبارة بشكل غير عادي، من أجل تماسك الكيان السياسي سوياً. ولقد فهم البعث تلك الرابطة، وشكلها بقوة، في العراق. ونجح عبر السنين، في وضع ذلك النوع الجديد من الخوف، في مركز وضع العراق المعاصر، وهذا هو السبب الأول في استطالة مدة حكمه.

والمقياس الذي يمكن به الحكم على ما إذا كان النظام المبني على ذلك النوع الثاني من الخوف تأكد وجوده أم لا، يتمثل في قدرة هذا النظام على كبت تناقل الروايات. وبمعنى مهم للغاية، فإن تناقل الروايات شفهياً أو كتابة، أو من خلال الصحافة ووسائل الإعلام، هو الأسلوب الوحيد الذي يصبح فيه هناك معنى للعمل السياسي. وبطبيعة الحال، يروي كل شخص الرواية كما شاهدها. فبدون تناقل الروايات المختلفة التي تحيط بعمل عام، فلن تعلق له أية ذكرى، ويتوقف الحدث ببساطة عن الوجود في الخبرة الجماعية. إن هذا هو ما يميّز السياسة ـ مجال



التصرفات العامة ـ عن الإبداع الفني والثقافي الذي لها كنتاج مادة فنية أو أفكار متشبعة بمعنى ذاتي، يصبح منفصلاً عن التصرفات الخاصة لخالقيها.

وفي عالم البعث، يحل «التحليل» المطعم ببعض الأكاذيب محل الرغبة الإنسانية العظيمة في رواية قصة. وهذا هو ما يفعله البعث في كل مجال من مجالات الحياة برغبة جنونية، ودفع مستمر. إن الاحتقار الذي ينظر به من لا ينتمون إلى هذا العالم إلى مثل هذا المفهوم عن الشؤون العامة، يشاركه في أحيان كثيرة اعتقاد حازم بأن مثل هذا المفهوم لم يكن له في النهاية ذلك التأييد المقصود منه. إن خداع النفس هذا مبنيّ على عدم قدرة الخارجين عن هذا المفهوم تصور وضع تتوقف فيه تماماً رواية القصص عن الشؤون العامة ـ وليس مجرد الرقابة أو إلغاء صحافة حرة ـ بلا سبب سوى أن الناس يخافون.

لكن هذا هو ما حدث في عراق البعث. إن الحوار السياسي أو ببساطة «الرغي» في الشؤون العامة، قد اختفى بعد أن كان يوماً ما التسلية الأساسية في كل التجمعات والأحاديث. ويبدو كأن ذلك لم يكن أبداً جزءاً من حياة الناس. وإن العقول الأكثر حساسية ـ تلك التي صمد أصحابها وقاوموا الضغط الذي لا هوادة فيه للانضمام للحزب ـ لهي مشمئزة اليوم من مجرد فكرة المشاركة في النشاط السياسي، حيث ينظر إلى ذلك غريزياً كانشغال حقير ومحتقر. إن كياناً للحكم يعرف نفسه «بأن كل شيء سياسة»، يتألف اليوم من أحد أكثر التجمعات السكانية الأساسية الموجودة. لقد تمّ هذا التحول الشامل في الوضع في عدد صغير من السنين، والنتيجة هي تجمُّع سكاني غير قادر على الدفاع عن نفسه، غير قادر على التفكير أو تجميع الخبرة في التعامل مع نفسه، وذلك فهو عرضة في أي وقت لأن يصدق أكثر الأكاذيب خيالاً.

وسرد الروايات لا يمكن أن يكبح جماحه إلاّ من خلال شبكات واسعة ومتدرجة من ناقلي الأخبار من المرشدين، وهؤلاء عملهم الأساسي ليس التعرف على فاعلي الشر، بل في ربط أكبر عدد ممكن من الأشخاص برعب النظام؛ فالنجاح هنا يتحقق بالدرجة التي يكون فيها المجتمع مستعداً ليراقب نفسه بوليسياً.

من هو المرشد؟

الإجابة عن هذا السؤال في العراق البعثي هي أن المرشد قد يكون أي إنسان. في البداية هناك أعضاء الحزب ومؤيدوه الذين بلغ عددهم ٥٠٠ ألف في عام ١٩٨٦،



وتكاثروا إلى المليون في عام ١٩٨٠. هؤلاء الأعضاء ليسوا من الطراز العادي للمخبرين والمرشدين، إنهم لا يعملون من أجل النقود. إنهم كتلة منظمة منتظر منها أن توفر المعلومات عن كل أولئك الذين يتصلون بها، بمن فيهم أعضاء الحزب الآخرين. كذلك فإن كل أعضاء «الاتحاد الوطني للطلاب العراقيين» وكل من يحصل على منحة دراسية حكومية، في السنوات العشر الأخيرة، وهو مرشد من نوع أو آخر (وهذا يعني كل من يدرس في الخارج تقريباً، لأن التعليم الممول ذاتياً ممنوع، وفي الوقت نفسه فإن قبول منح دراسية من جهة أجنبية غير موافق عليها، هو جريمة يعاقب عليها بالسجن بمدد تتراوح بين خمس إلى خمس عشرة سنة). وفي بريطانيا فإن «الاتحاد الوطني للطلبة» سحب اعترافه «بالاتحاد الوطني للطلبة العراقيين» (National Union of Students) في مؤتمره المنعقد في شهر أيار عام ١٩٧٩، بعد أن كشف عن توجيه داخلي صادر عن مجلس إدارته يطلب من أعضائه، المعدودين بالآلاف، أن يتعرفوا على النشطين ضد البعث في الجامعات البريطانية. وفي مؤتمر ذلك العام اتخذ الاتحاد الوطني للطلبة القرارات التالية:

(أ) التنبيه على فروع الاتحاد في المملكة المتحدة باتخاذ إجراءات لحماية الطلبة العراقيين الذين لا ينتمون إلى «الاتحاد الوطني للطلاب العراقيين»؛

(ب) مناقشة مشكلة الدفاع عن النفس والحماية مع إدارات الكليات، ومع وزارة الخارجية البريطانية؛

(ج) حفز الاتحادات الطلابية في الدول الأخرى أن تفعل الشيء نفسه[١٧].

معظم الذين يقضون فترة في الاعتقال يقومون بالاعتراف ويستعمل ذلك كاختبار حول إخلاصهم للدولة، ويؤكد قدرتها في الكرم في منح ميزة إطلاق سراح المرء، حتى ولو كانت كل التهم لا تستند إلى أساس. إن المرء قد يمسك بهذه الفرصة بحماس، حيث تصبح كل الأشياء نسبية، وحيث المهم هو استمرار حياته مقابل التبليغ. وفي أوائل السبعينات اشترط أحد أجنحة الحزب الشيوعي العراقي على أعضائه، شرطاً مطلقاً، أن تقطع كل صلاته وروابطه بالأعضاء والمتعاطفين والمنتسبين الذين مروا بين أيدي الأجهزة الأمنية. وأخيراً، هناك الأبرياء حقيقة، وهذا يعني أي شخص، وكل شخص. خذ على سبيل المثال القصة التالية: طفل أقل من العاشرة من عمره يتفوه في اجتماع لمجموعة من شباب الحزب، بأن والديه لا يوافقان على شيء ما. في اليوم التالي يؤخذ الوالدان «للاستجواب». وهناك قصة مدرِّسة بمدرسة



ابتدائية: في فترة الاستراحة بين الحصص في حجرة عامة، تلقي بنظرة على صحيفة يومية، وتعلق على صورة صدام حسين، فتقول إن حلته غير مناسبة لوضعه كرئيس للجمهورية؛ فتختفي هي وعائلتها لمدة أسبوعين ولا يظهر لهم أثر. وعند عودتها يستمر كل شيء بطريقة عادية.

هل حدث شيء فعلاً؟ أو أنها مسألة تشابه الحياة وأجواء الطقس في تقلباته؟[١٨]

وصف أحد الصحفيين أثناء زيادته لبغداد، الجو الذي تخلقه الأعداد الهائلة من المرشدين بقوله:

«يتفق الدبلوماسيون جميعاً على عدم قدرتهم على مقابلة العراقيين. إن البعض يترك منصبه بعد ثلاث سنوات، دون أن يعرف عراقياً واحداً، كما ذكر لي ممثل دولة أوروبية محايدة». ويقول الدبلوماسيون إن الأعمال الرسمية تتم في أقصر وقت ممكن، بأقل قدر من الكلام التمهيدي، وعادة في حضور أكثر من موظف عراقي. ويحتل ردهات الفنادق رجال بلا عمل، ليل نهار، وهم يحتلون جميع الكراسي المتوافرة، يلعبون بمسابحهم، ويراقبون الضيوف، وخاصة عندما يقابل الضيوف عراقيين يقتضي عملهم مقابلتهم. ويرفع هذا من درجة الإحساس بالخوف الانقباضي الذي يعترف معظم القاطنين الأجانب بشعورهم به. إن إحساسهم Claustrophobic بالعزلة لا يقلل منه حقيقة أن العراق لا يسمح بدخول أي صحف أجنبية.

«ومهما كانت درجة مراقبة الأجانب عالية بالعراق فإن القيود التي تفرضها الدولة على رعاياها أكبر بكثير، وذلك طبقاً لما يقوله الدبلوماسيون والأجانب الآخرون. وكما قال لي دبلوماسي أوروبي فإن هناك شعوراً قوياً بأن ثلاثة ملايين عراقي على الأقل، يراقبون الأحد عشر مليوناً من العراقيين الآخرين.

إن أجهزة الأمن تنتشر داخل المجتمع إلى درجة «أن أحداً لا يعرف الآخر، كما ذكر لي متخصص في الشؤون العربية بإحدى السفارات الغربية»[١٩].

وكون «التقرير» قد أصبح أشبه بمؤسسة ساعد على تفاقم هذا الجو. إن كتابة التقارير هو نشاط هام لأعضاء الحزب. وتأتي التقارير على كل صورة: فبعضها أكثر سرية من الأخرى، وبعضها طعن في رؤساء، بينما تكبح أخرى مرؤوسين، أما أكثرها طلباً فهي التي تشي بأصدقاء وزملاء وقد تقدم التقارير روتينياً، أو بطلب رسمي أو يتبرع بها. وهي تقدم لمنظمي الحزب في كل مستوياته التنظيمية. وبطبيعة الحال، فإن معظم التقارير هي ثرثرة روتينية مفصلة بحيث تحتوي على ما يجب الرئيس الأعلى أن



يقرأه. ومع هذا فهي تشكل العمود الفقري الأساسي في نظام مخطط له قمع رواية الروايات، وذلك من خلال رفع أكاذيب ونفاق وإيحاءات وتشنيع شرير ووشاية وخيانة؛ وكلها تلعب الآن دوراً واسعاً في التعامل اليومي للجماهير.. ولكي ينجح هذا النظام فإن مدى الحقيقة في التقرير لا يهم. فمجرد التقرير كاف ليس لتوليد الجو المناسب من الشك والخوف فحسب، بل أيضاً لإقحام فئات واسعة من الأشخاص في عنف النظام، بقرائن لا يرقى إليها الشك.

ولا يفتت تضامن الجماعة والثقة بالنفس شيء، مثل الشك الناشب أنيابه في أن هناك واشياً وسط مجموعة ما. لذا فإنه إلى الحد الذي يقوم فيه الجمهور بالتحكم البوليسي على نفسه ـ وهو نتيجة عمل عدد الواشين والمرشدين ـ فإنه (أي الجمهور) يتحلل حتمياً ككيان في حد ذاته، منفصلاً عن أولئك الذين يحكمونه من فوقه. إن شبكات الوشاة تجتاح الخصوصية، وتخنق أي استعداد للعمل العام، وأي تفكير في السياسة ويحل محل كل هذا ـ حرص محقون بعمق. بهذه الحقيقة يتم تدمير الكيان العام، ليخلف مكانه القليل المتبقي في وجود مصلم تسوده الظلال. وفي عالم مثل هذا، فإن عنف مؤسسات الدولة الأكثر شهرة ـ الإعدامات، و«الاختفاءات» والقتل، والتأديب والعذيب ـ يأخذ معنى اجتماعياً جديداً. فلا يجب أن يؤخذ شيء كما يبدو ظاهرياً، ولا يمكن أخذ شيء كأمر مقرر.

حتى عدد الضحايا ليس بمثل أهمية الجو النفسي الذي يولد باستمرار. فعندما قررت «منظمة العفو الدولية» أن ما يزيد على ٥٣٠ شخصاً قد تمّ إعدامهم رسمياً في العراق خلال عام ١٩٨١، أو عندما تقوم «اللجنة ضد القهر في العراق» بتقديم تفاصيل عن حياة ٧٩٨ أعدموا (بالإضافة إلى ٢٦٤ حادث قتل لأناس غير معروفين، ٤٢٨ معتقلاً لم تصدر أحكام ضدهم، وأناس اختفوا[٢٠] فإن كل هذه الأرقام ليست مقياساً للرعب داخل العراق؛ فالأعداد لا تظهر نوعية الموت، وهذا هو الموضوع الأساسي لأولئك الذين ما زالوا على قيد الحياة. وعلى أية حال، واجه معظم الضحايا مصيره بشكل مختلف. فالنمط التقليدي أن يلتقط عملاء الأجهزة الشخص من عمله، أو ليلاً من مسكنه، ولا تقدم أية تفسيرات للأسباب، كما هو الحال في القتل الرسمي. وبخلاف الاختفاءات في أمريكا الوسطى حيث تنكر الدولة أي تواطؤ، يعطي البعث جنائزية مخيفة للحدث. فما يفترض المرء فيه أنه الجثة، يتم إرجاعها بعد أسابيع أو ربما بعد أشهر من الاختفاء، وتسلم إلى كبير العائلة في صندوق محكم الإغلاق



بالأختام. وتقدم شهادة وفاة ـ مطلوب توقيعها تبيّن أن الشخص مات محروقاً أو غرقاً ـ في حمام سباحة ـ أو في أي حادث مشابه. ويسمح لشخص واحد بأن يرافق البوليس والصندوق لإقامة شعائر الدفن، ولكن لا يسمح لذلك الشخص في أي وقت بأن يرى الجثة. وتطلب مصروفات الشعائر مقدماً، وينتهي كل شيء في ساعات من الطرقات الأولى على الباب[٢١].

والمسألة هي أن الانفصال بين الواقع والتفسير الرسمي لمثل هذا الموت، يمكن ملؤه بكذبة كبيرة لجميع من يهمهم الأمر، ومن بين هؤلاء عائلة الضحية التي تستطيع الآن إعلان الوفاة وإعلان الحداد المناسب، وتلقّي التعازي. إن الكذبة التي تعيش حلّت محل الحقيقة المرعبة المدفونة في التابوت. وعندما يصبح المجتمع العام مليء بمثل هذه الأكاذيب، فإنه حتى الانتهازية ـ أن يقول المرء ويفعل شيئاً يختلف تمام الاختلاف عما يشعر به ويفكّر فيه ـ يسودها الاضطراب تماماً. وتأخذ تلك الظروف طابع الدوام في حياة كل شخص، لدرجة تتوقف فيها نقاط المراجعة الثابتة داخل كل شخص، تلك النقاط التي تتشكل عندها الأحكام الصائبة ويتم التمسك بآراء قوية وهكذا تُلقي الهلامية التافهة والضاحلة، بظلالها على كل التفكير والتعامل العام.

وفي أكثر الحالات تطرفاً، فإنه حتى استقامة الخداع الذاتي في المؤسسات، تضمحل إلى عامل تحتي غريب يقترب من عالم الأشباح أكثر منه قرباً للوجود الإنساني. وهذا هو الحال بالنسبة لقصص التسمم بالمعادن الثقيلة التي خرجت من العراق في أواخر السبعينات. فقد أعطي المشتبه بهم وأقارب الهاربين ـ دون أن يشكوا في الأمر ـ سموماً طويلة المفعول (ثاليوم ورصاص) ذائبة في مشروبات خفيفة قدمت لهم خلال استجوابات كانت ستكون عادية لولا ذلك. ولقد بدأت «منظمة العفو الدولية» تتلقى تقارير عن ذلك النوع من الموت البطيء بالسم في شهر أيار عام ١٩٨٠. وفي العام نفسه أصبحت المنظمة مقتنعة تماماً بهذا الموضوع لتكتب إلى صدام حسين طالبة إجراء تحقيق علني في الأمر. وهناك شخصان على الأقل مات أحدهما، أكد أطباء بريطانيون أنهما مريضان من التسمم بالثاليوم. لقد نشر بالخارج معلومات عن خمسة عشر عراقياً ماتوا بهذه الطريقة داخل العراق[٢٢].

ولقد قامت مجلة «نيوسيانتيست» (New Scientist) العلمية البريطانية بإجراء بحث خاص حول هذه القصص بين العلماء العراقيين فقالت:

لقد استطاع شوكت أ. عكراوي وهو كيماوي صناعي، استشاري، تخرّج في



جامعة ليدز، منذ حين، أن «يهرِّب» مكالمة هاتفية من مستشفى ببغداد إلى شخص متصل بمجلة نيسوسيانتيست. قال وهو يتحدث بالكردية: «إن الحادث الذي دبروه لي لم يقتلني، لذلك قدموا لي الثاليوم أثناء علاجي بالمستشفى. ودّع لي الجميع» ثم قطع الخط بعدئذ[٢٣].

التعذيب والإجراءات العجيبة والشاذة مستمرة بانتظام في مراكز الاستجواب العراقية منذ عام ١٩٦٨ بدون أن يشار إليها إشارة تقريباً في الخارج. وبالمقارنة فإن الصحافة العالمية غطت نشاطات «السافاك» الإيراني، رغم صلات الشاه الوثيقة بالحكومات الغربية. ويشير هذا إلى المدى الذي أصبح فيه المجتمع العراقي منغلقاً ومتسربلاً بالسرية ومرتعباً، أكثر من نظيره الإيراني. ففي السبعينات رفض العراقيون الذين يعيشون في الخارج أن يتصلوا بمنظمات مثل «منظمة العفو الدولية» لكي ينشروا معلومات عن مصائبهم، ويرجع ذلك إلى خوفهم الذي ليس له أي مبرر فعلي Paranoic Fear ولم تتمكن منظمة العفو الدولية حتى شهر نيسان عام ١٩٨١، من التوثيق الطبي لتشويه خمسة عشر متطوعاً عراقياً تمكنوا من الهروب. لقد حكم على الخمسة عشر شخصاً بالبراءة طبقاً للمعايير البعثية وأُفرج عنهم ولم يحاكم منهم رسمياً سوى اثنين فقط، فلسوء حظهما أنهما كانا ضحيتين تعيسين للظروف ـ وهو حدث يتكرر كثيراً في عراق البعث. وطبقاً لشهادة هؤلاء الأشخاص، كان الهدف من تعذيبهم هو الكشف عن وجهات نظرهم ووجهات نظر آخرين، وفي بعض الحالات لإرغامهم على الانضمام إلى حزب البعث، أو للتوقيع على إقرارات تفضح انتماءات سياسية مدعاة. ولا يبدو أنه وجِّهت لأي منهم تهمة محددة[٢٤].

وليس هناك امرؤ يخطئ في فهم الأعماق الداخلية للانسحاب الذاتي في عراق السبعينات، بعد أن يشهد الوجوه المحفور عليها عدم الأمان الذي تولده مثل تلك الظروف. فهذا خوف من نوع يحوّل البشر إلى حزم من الإحساسات المتفاعلة كلها في انتظار الضربة التالية. وبظهور هذا الخوف، تختفي قِيم المواطنة، والرفاقية والوطنية والإحساس بالمجموعة، بل حتى القدرة الخاصة على التفكير. إن هذه الإحساسات لا تتلاشى بعيداً برفق، إنها تطمس في اللحظة التي ينشب فيها الخوف أنيابه في النفس، خوف فوري له مثل هذه الطبيعة؛ وذلك مهما كانت تلك الفضائل نامية. خذ مثلاً وضعاً يذهب فيه طلبة عاديون غير مسيسين، لقضاء أمور روتينية في سفاراتهم بالخارج. إنهم يوقفون أصدقاء لهم على النواصي القريبة، ويظهرون أنفسهم لهم كل



حين ليتأكد أصدقاؤهم أنهم لم يخطفوا ويشحنوا إلى العراق. فها هنا حالة عقلية تتأرجح على حافة المعقولية. حالة نشأت في ظروف من قسوة المؤسسات المتأهبة للهجوم.

القسوة والسلطة

وليس التعذيب النظامي الذي تقوم به المؤسسات، مجرد آلية لكشف حقيقة متصلة بانحراف. إن ذلك على أية حال منتج ثانوي للعملية. إن المجرمين العراقيين مثلاً، لا يتلقون أي تعذيب تقريباً، وربما يتمتعون في الحقيقة بظروف أكثر تمدناً نسبياً في السجون عما في حياتهم العادية. لا شك أن التعذيب وسيلة سريعة للحصول على المعلومات. وقد أظهر لانجوث (A.LANGGUTH) أن هذا هو أحد التبريرات التي تستخدمها الأجهزة نفسها، في مقابلاته مع عدد من الذين عذبوا في أمريكا اللاتينية[٢٥]. لكن هذا التسيب لا يفسر قيام مؤسسات حدية كاملة لما أمست عليه السياسة نفسها. إن مؤسسات الاستجواب المنظمة حول التعذيب كالمبدأ التنظيمي لوجودها، لا تظهر إلاّ بعد تصفية المعارضة السياسية، وبذلك فإن كل التهديدات التي تستدعي الإفشال «السريع» من خلال التعذيب تكون قد انتهت. وينطبق هذا تماماً على العراق حيث حدث توسع هائل في تلك المؤسسات بعد عام ١٩٧٥، وليس عندما كان النظام ما زال متقلقلاً لم يثبت أقدامه داخلياً، خلال سنواته الأولى.

إن الأساليب والأدوات التي تحتاج إليها دولة من دول العالم الثالث، لتهيئة مؤسسات تعذيب مؤثرة، يتم استيرادها من الخارج. ولقد ركّز كتاب لانجوث على دور الولايات المتحدة الأمريكية في توفير المساعدة التقنية والاستشارية والتدريب وحتى التركيز الأيديولوجي، (وهو نوع خاص من عقلية الحرب الباردة الملقنة في مراكز التدريب) في ثلاث من بلدان أمريكا اللاتينية. أما في العراق، فقد قام بهذا الدور كل من الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية. على أنه في كلتا الحالتين، فالطلب المحلي للخبرة في مجالي الاستجوابات والتعذيب، يسبق منطقياً توفير الموردين المتحمسين. إن هذا الطلب المحلي يسبق حتى توفر المصادر (عائدات النفط على سبيل المثال) التي تجعل في الإمكان نشر مثل هذه النشاطات التي هي من نوع النشاطات «غير الإنتاجية». فإذا ما نحينا جانباً ابتذالات منظّري المدارس الاقتصادية أو التنموية فيما يخص التحديث، فإن المرء يجبر في حالة العراق على أن يأخذ في اعتباره



المشكلة الجديدة لظهور نوعية جديدة من الفرد العصري «المحبط». فبخلاف نظيره الغربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يدفع وجود هذا الشخص في كيان حكم وضع موارد هائلة للغزو المنتظم للخصوصية، وانعكاس كيان الفردية، وتوليد الخوف. والتعذيب هو قمة هذا النظام. ومن هذا الموقف تصبح المشكلة المستعصية حقيقة في بلد مثل العراق، هي: كيف يتم التوافق مع ظهور كيان حكم مكوّن من مواطنين يتوقعون بالتأكيد أن يعذبوا تحت ظروف معيَّنة؟

ومدى الممارسات القاسية التي تقوم بها المؤسسات في العراق الحالي طقوس الاعتراف، والشنق علناً، وعرض الجثث، والإعدامات، وأخيراً التعذيب ـ مخطط لتربية الخوف، وللحفاظ عليه. لكن تلك الممارسات هي أيضاً علامات ظاهرة أو خفية للسلطة، وهي امتدادات مثلاً لحق الدولة في شن الحرب على أعداء الأمة. لقد خدم المشهد الأول في كانون الثاني ١٩٦٩ مهمة قضائية ـ وسياسية مشتركة؛ فقد «عاقب» أولئك الذين اغتصبوا بما قِيل عن خيانتهم للوطن مع الأجانب، وإعادة تشكيل سيادة ادعى أنها أضيرت من الخارج من قبل الصهيونية لكنها كانت مهتزة، من الناحية الفعلية، منذ البداية. إن القوة المتزايدة للسيادة التي عادت للظهور كانت مرئية في فخامة الطقوس، وتمّ تأكيدها بالأعداد الكبيرة للذين حضروا ليشاركوا فيها. ومن هذه الناحية لم تكن إعدامات عام ١٩٦٩ تختلف كثيراً عن الاستعراضات، وعرض القوة العسكرية الذي يجري كل عام في السادس من كانون الثاني (يوم الجيش في العراق). لقد كانت حقيقة طقوساً متفردة وليست دورية، لأنها تختص ببداية جديدة وليس باستمرارية السلطة أو بثباتها. لقد كان استعراض القسوة مبالغاً فيه عن قصد، بسبب وضوح المناسبة. إن المسألة لم تكن تنفيذ حكم قضائي فحسب، بل كانت في إنزال جبل من الصخر على وهن أولئك الذين أدينوا، وفي عدم التوازن هذا يتم تأكيد السلطة؛ عدم التوازن الناشئ بين الذنب والعقوبة، والذي كان يجب أن يرى جيداً ويحس به[٢٦]. المسألة كانت إذن في تشديد عدم التوازن ذلك والتقوية من تأثيره، بأن تصل السلطة إلى أقصى ما يمكنها.

ولكن.. ماذا عن أشكال العنف التي أتت بعد ذلك، مثل التعذيب والموت على طريقة طقوس التابوت المختوم المحكم؟ هنا كل شيء عن القصد قد عكس. فكل شيء يتم في سرية بما في ذلك إلقاء القبض، وتوجيه التهم، والاستجواب، واستخراج الأدلة، والمحاكمة، والحكم، والتنفيذ، والقتل، وأخيراً الجثمان الذي يحمل من



العلاقات الموجودة عليه السجل الصغير الأخير لمعنى كل شيء. كانت العقوبة يوماً ما تتميّز بالعلانية وإثارة الحواس، بطريقة تقترب من أن يكون لها ملمس، لكنها أمست الآن تجريداً كلياً. لقد أصبحت الآن معروفة بحتمية الموت المرعب المجهول الذي لا مفر منه، تحت ظروف معيَّنة. فالسيادة التي كان من الواجب إعادة تشكيلها في السابق، أمست الآن حضوراً مرعب التماسك، محيطاً بكل شيء. لقد أمسى النوع الجديد من الخوف شرطاً مسبقاً للسلطة المتوطدة، التي ولدت وترعرعت من خلال المشاركة في الجريمة. ولا يتلاءم الفساد الواسع الانتشار، أو حسب الظهور والتباهي بالثروة والمقام مثل ذلك الذي ترعرع في دول الخليج، مثل ذلك أسقط الشاه، كل ذلك لا يتلاءم مع مؤسسات تعذيب أصبح لها سمة الكمال والكفاءة. فالخوف ليس فقط لا يمكنه أن يعمل في مثل هذا النسق، بل إن الجدية المطلوبة، كذا عدم الانحراف عن القصد السياسي، غير موجودين. إن التعذيب يفقد مصداقيته السياسية في جو الفساد المنتشر. وهنا أيضاً فإن التقشف الأيديولوجي للعراق البعثي، وتتبعه الذي لا هوادة فيه لكل أعمال «التخريب الاقتصادي» يقف في صف فريد من نوعه. ولا يمكن للقانون بمعناه البرجوازي التقليدي أن يحكم في عالم البعث، لأنه ليس هناك تبادل عكسي في بيئة يحكمها الخوف. وزيادة على ذلك فإن القانون في أفضل أحواله يأخذ سمة التدرج في عمله. فهو يفترض فكرة وجود فرد لا يتغيّر، يستمر مسؤولاً عن أفعاله بمرور الزمن، وهذا هو الافتراض من وراء عقوبة السجن. لكن البعثي المثالي يعلو على القانون لأن هويته وسلوكه ينصهران كلية مع عقيدته. كما أن الفرد المعاصر الحقيقي في العراق دائماً ممسك به في الحركة الدائبة التي لا تنتهي ليصبح شيئاً آخر. والقانون، بالنسبة للاثنين، شيء ثانوي، ولا يستطيع المواطن الهروب من منطق العقوبة كتعذيب، أكثر من قدرته على الهروب من سيل المراسيم والأوامر المنهمرة عليه في حياته اليومية.

فتحت نير التعذيب ليس هناك كبير. إن أقوى الناس وأعلاهم مقاماً يكشف التعذيب أنه من عجينة الآخرين نفسها. إن ظاهرة المهاجر الريفي الفقير الذي يعلو شأنه في الشرطة السرية (مثل ناظم كزار) ثم يواجه عبر مكتبه رئيس وزراء سابق (عبد الرحيم البزاز) على سبيل المثال رمز شديد القوة والواقعية على عدم ثبات التمايز والنفوذ والسلطة، في عالم الخوف هذا. فمن رؤية شاذة أن التعذيب عملية مؤدية إلى المساواة بين الناس وبهذا المعنى فإنه يشبه نظرية نقية لنظام مبني على القانون.



ومع ذلك فالقصد من التعذيب هو محو الفوارق، إنه أشبه بإجراء عملية جراحية للحقيقة البيولوجية للفردية غير المنقوصة، لإثبات عدم صحتها في الحقيقة. والاعتراف هو إثبات لانحراف لم يكن يعتقد أنه موجود من قبل. فالضحايا الذين يعيشون بعد التعذيب، ليسوا هم الأشخاص أنفسهم الذين كانوا قبل التعذيب. فمهما التأمت الندوب، تظل ذكرى الانتهاك الجسدي قائمة، طبقاً لشهادات بعض هؤلاء الضحايا. إن هذه السمة للبحث عن جوهر مفترض خلف المظهر، ومن تكريس ذلك المفترض كواقع جديد، هو في قلب الحقيقة التي يذهب التعذيب للبحث عنها. وهذا يفسر كيف يقوم رجال بالتعذيب نتيجة لمعتقداتهم وليس لمجرد التوحش والقسوة.

فليس التعذيب فقط عن تلقين الخوف، بمثل ما أنّ كان الحكم بالسجن ليس مجرد انتقام في ظل القانون البرجوازي. إن الفكرة التي لا بدَّ من وجودها، هي أن السلطة مبدئياً وكضرورة أيديولوجية ينبغي أن تكون على مدى كبير من الانتشار، لدرجة أنها تلبس جزئياً مسوح الحقيقة المتكاملة التي لم تمنح لها كقيد، عند نقطة الانفصال هذه إلى «فعل» و«تشكيل» الناس و«وضعهم في قوالب». فالتعذيب نتيجة مترتبة على تلك الأنماط من الكلمات في السياسة، ونظيرها البرجوازي هو «إعادة التأهيل» لمعالجة السلوك العدواني. فالذين يقعون تحت طائلة التعذيب ليسوا مجرمين، إن مثلهم مثل المرضى أو الأشخاص غير المكتملين أخلاقياً، الذين يوجد انحرافهم أكثر في فرديتهم منه في سلوكهم أو في أفعالهم الخاطئة. فالتعذيب يتم لإعادة التشكيل من جديد. وإذا ما حدث الموت فقط في نهاية الطريق ـ كما يحدث في أحيان كثيرة ـ فهناك على الأقل من اهتم بالأمر وحاول بما فيه الكفاية. وعندما يتحدث البعث عن «الإنسان الجديد» و«المجتمع الجديد» اللذين يرغب في خلقهما في العراق، فتلك ليست كنايات. إنها الموضوعات المجسدة للسياسة الموجودة في كل مجال من مجالات الحياة: في مناهج التعليم، في وسائل الإعلام، في البرامج الاجتماعية، في تدريب الرجال وانضباطهم في الجيش والميليشيا، وفي الحزب.

انتقال البعث إلى العصرية يمكن قياسه بانتقاله من التعبئة الجماهيرية بواسطة المشاهد المشحونة بالقسوة إلى سلطة مبنية على خوف متأصل في نفوس الجماهير. والوعي الاجتماعي في الحالتين مختلف كلياً. ففي الحالة الثانية هناك تطور في الخيال المتعلم.. ولكن الأهم أن العصرية المجهضة للبعث تأتي نتيجة لارتباط جديد من



نوعه مع البيروقراطية. فالسلطة لا تعد تعني قوة خارجية، بالإمكان الانسحاب منها بسهولة إلى طمأنينة المنزل والعائلة وعن عدم الظهور في موقع مشهد القسوة. السلطة تصبح أمراً يشعر به كل شخص بمن في ذلك الذين يمسكون بزمام أجهزتها بسبب معرفتهم وخبراتهم بطريقة عملها الداخلية. إن تجهيل الموت في حالة طقوس التابوت المختوم المحكم، هو امتداد لعالم كافكاوي نسبة إلى عالم جديد من الخبرات، Franz Kafka لم يكن موجوداً أبداً، في العراق. وحتى اختيار التعامل مع الموت، كبطولة أو كتعبير عن الاستشهاد، حتى هذا الاختيار، انتزع من الناس. بدون شك إن التحول من حالة إلى أخرى يرتبط بسيطرة اجتماعية أكبر. لكن النتيجة هي سيطرة من نوع يختلف عن أي شيء معروف في هيكل عصري أو قبله. فمن وجهة النظر البيروقراطية للحزب والدولة، فإن ما يحدث هو بسيط وامتداد منطقي للرقابة، والقضاء على كل الحريات، والتلقين. إن محو الاختلاف بين الأفراد، أو بين ما تمثله الدولة وما يمتلكه الفرد، يتم بكل سهولة. ومن وجهة نظر الضحية، هناك مدخل نوعي يفرق بين حالة الخوف المؤقتة والحالة السيكولوجية المتشربة لكون المرء يحكم بواسطة الخوف. وخلال المشهد الأول، فإن آلافاً قليلة من أعضاء الطائفة اليهودية قد خضعوا لحكمه. وبعد عشر سنوات، فإن الدليل القاطع على أن هذا الظرف قد أصبح معمماً، ظهر إلى السطح في شكل مشهد آخر.

المشهد ما قبل الأخير

مناقشة بدأت حول إرهاب جماعة صغيرة من المنبوذين سياسياً تختتم بتطهيرات قيادة البعث العليا عام ١٩٧٦. فخلافاً للمحاولات الأولى لاكتساب الشرعية لدى الجماهير في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩، كانت تلك الأحداث الأخيرة مركزة في الحزب وتغلغلها السرية. وكل ما هو معروف على وجه التأكيد أن صدام حسين قام بتصفية الرئيس أحمد حسن البكر في وقت ما من شهر حزيران، وأنه استولى على الرئاسة. لمدة شهر أخذت عائلات ثلث أعضاء «مجلس قيادة الثورة» كرهائن، بينما اضطر هؤلاء المسؤولون الكبار إلى التوقيع على أوراق والظهور في مناسبات عامة، وقام صدام حسين في تلك الأثناء بتطهير الحزب من مئات من مؤيدي هؤلاء المسؤولين وأخيراً أعدم الجميع (بمن فيهم بعض العائلات) بعد اجتماع عاصف درامي غير عادي لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في العشرين من تموز. وتقدم التقارير رقم



الإعدامات من الرتب العليا للبعثيين بما يربو على خمسمائة شخص حتى أول آب عام ١٩٧٩[٢٧]. على أن المدى الكامل للقتل والدرجات الأقل من الإرهاب عند مستويات جهاز الحزب، لا بدَّ أن يعتبر غير معروف حتى هذا الوقت.

لقد تركزت تفسيرات حركة التطهير هذه على الخلافات السياسية عند المستويات العليا للقيادة. لقد أعطيت موضوعات مثل تقييم الثورة الإيرانية، ودرجة الشدة الواجب اتباعها ضد المعارضة الشيعية العراقية، والاختلافات حول الوحدة مع سوريا ـ وقد كان موضوع الوحدة في أوج ازدهاره حينئذ ـ أعطيت كلها كالمكونات المركزية في البحث عن دوافع عقلانية خلف مجزرة عام ١٩٧٩.

وتخطئ هذه التخمينات في تقييمها للعلاقة بين البكر وصدام حسين عند تلك النقطة من الزمان. ففي النصف الأول من السبعينات كان أحمد حسن البكر أكثر من مجرد رمز في السياسة العراقية بمعنى أن أقدميته الحزبية إلى جانب وضعه الكبير بين الضباط وكانت المسألتان مهمتين في تسجيل حركات التطهير المتكررة والسيطرة المتزايدة للجناح المدني للحزب على الجيش. لقد كانت مشاركته السلطة مع صدام حسين، والتي استمرت عشرة أعوام، تناسب صدام حسين على الرغم من سيطرة هذا الأخير منذ البداية على الحزب وشبكات الاستخبارات المتعددة التابعة للدولة. ولكن ما إن حلّ النصف الثاني من السبعينات، حتى كانت السلطة قد حادت بعيداً عن الجيش، واستمرت داخل هياكل الحزب. والحقيقة أنه أصبح الآن لا داعي للتمييز بين الحزب والجيش، حيث من المحتمل أنه لم يعد هناك ضابط واحد في البلاد ليس عضواً بالحزب، مسؤولاً أمام قيادة الحزب في المقام الأول، ومراقباً من قِبل استخبارات الحزب، وزيادة على ذلك فإنه إذا ما فحص المرء عن كثب خلفية بعض على الأقل ـ أعضاء «مجلس قيادة الثورة» الذين طهروا في شهر تموز ١٩٧٩، فإن فكرة أن تلك الأحداث كانت مجرد إظهار آخر للأسلوب البعثي في تسوية الخلافات السياسية الحقيقية، تنهار مرة أخرى. إن اثنين من الضحايا على الأقل ـ هما عدنان حسين وغانم عبد الجليل ـ كانا تحت الرعاية الوثيقة لصدام حسين، وليس لهما أي قاعدة أخرى في الحزب، وكانا قد صعدا من وظيفة إدارية عادية إلى «مجلس قيادة الثورة» بناء على توصية من صدام حسين، وكانا ملحقين بمكتبه هو شخصياً. وكان وضعهما هذا يعني في الحقيقة أنهما مستعدان للتزلف أمام الجميع في لحظة ما، ثم يهرولان لأداء مهام رئاسة لجنة نفطية في لحظة أخرى. كانا قد أصبحا بالفعل مجرد



ظلال لبشر حقيقيين. وإن القول بأن إعدامهما كمشاركين في مؤامرة، كان بسبب خلافات سياسية حقيقية، لا يعطي تفسيراً واقعياً معقولاً.

ولا شك أن هذا التطهير يمثل لحظة الذروة في الصعود الشخصي لصدام حسين «كالزعيم» الذي يبدأ في تبوّؤ صفات «العصمة من الخطأ. ولقد كانت دورة الإرهاب هذه أيضاً هي آخر الدورات الموجهة إلى الرأي العام، قبل أن يطلق صدام مشهد المشاهد: الحرب العراقية ـ الإيرانية. وبتجميع تلك الملاحظات، فمن العدل الانتهاء إلى أن حركات التطهير تلك كانت تمهيداً مهماً لحملته الصليبية في عام ١٩٨٠ وهي «قادسية صدام» الاسم الذي أطلقه النظام البعثي على هذه الحرب في بدايتها.

كانت الجماهير في تموز ١٩٧٩، داخل وخارج الحزب، متفرجة عابرة، بينما كانت في كانون الثاني عام ١٩٦٩ مشاركة نشطة. ولننظر ـ بشكل مجازي ـ إلى مسرحية يعاد عرضها للمرة الثانية، ليس من أجل الممثلين أنفسهم، ولكن من أجل مشاهدين مندمجين، ترضي أعمق خيالاتهم كل مرة يرفع فيها الستار عن مشهد جديد.. إن حملات تطهير عام ١٩٨٩ كانت أداة مشابهة بالضبط، مخططة لكي تنقل روابط موجودة بالفعل من المشاركة في الجريمة بعيداً عن الحزب وبشكل حازم إلى شخص صدام حسين. ولقد أصبح هذا أمراً واقعاً وقوياً من النظام نفسه، طالما أزيلت كل المعارضة السياسية، وبرزت السلطة المطلقة الحقيقية. فأصبح حتى مظهر المشاركة في السلطة يقلل من إطلاقيتها؛ ونتيجة لهذا فإن «الحزب ـ الدولة» مخلوق البعث كان لا بدَّ أن يتقيأ قائداً على شاكلة ستالين أو هتلر.

لقد شملت المسرحية التي أخرجها صدام حسين مجمل ملامح طابعه الشخصي، وأسلوبه. كان أول من اعترف هو محيي عبد الحسين رشيد عضو «مجلس قيادة الثورة» وكانت عائلته بأكملها قد أمسك بها رهينة. وصُوِّرت اعترافاته في فيلم، وكما تقول إحدى الروايات عن القصة، عرض الفيلم الذي صور «الاعتراف» على مشاهدين حزبيين يبلغ عددهم بضع مئات من القيادات العليا من جميع أنحاء العالم، جمعوا من أجل هذه المناسبة في صالة عرض عامة بالعاصمة بغداد[٢٨]. خاطب صدام حسين الحضور، وهو منكسر من الحزن، والدموع تسيل على وجنتيه، وقام بإعطاء تفصيلات أغفلتها اعترافات عبد الحسين رشيد، وأشار بأصابعه بشكل درامي نحو زملائه السابقين الذين أصبحوا خونة. وجرّهم الحرس إلى خارج القاعة. وعندئذ ناشد صدام حسين الوزراء وقادة الحزب لكي يؤلفوا بأنفسهم فصيلة الإعدام بالرصاص.. لم تخطر على



بال ستالين أو هتلر تفصيلات مثل هذه. فما هو الملجأ «الايخماني»، من «شاكلة» كنا نتلقى التعليمات من أعلى، الذي يمكن أن يلجأ إليه أولئك الذين قاموا بتشكيل فصيلة الإعدام وتنفيذه، في المستقبل، إن كان سيستجمعون، في أي وقت، الشجاعة لمحاولة خلع زعيمهم؟ وهل يمكن لأي شخص أن يخترع حركة تكتيكية أكثر براعة من توريط أعداء كامنين، في جريمة أثناء صعودهم الشخصي نحو الخلود، متى نحي الحب الأخوي جانباً كاعتبار؟ إن القيادة قد أجبرت على ربط مستقبلها بصدام حسين، بالضبط كما قادت سابقاً مجموعات السكان إلى استثمار مستقبلهم في الحزب. إن المشاركة في الجريمة التي ميّزت إعدامات عام ١٩٦٩، تسلقت إلى أعلى في دهاليز السلطة. وتحول الإرهاب إلى مرتكبيه كما هي عادته الثابتة، ولكن دائرة الذنب والمسؤولية كانت أيضاً تنغلق، وهذا لا يحدث بالثبات نفسه.

* * *



هوامش الفصل الثاني

(١) ماكس صودايي: الجميع ينتظرون الشنق: مذكرات العراق بعد حرب الأيام الستة: دار نشر ليفاندا ـ تل أبيب عام ١٩٧٤ ـ ص ١٤٥ ـ ١٤٦. اختيرت هذه الوثيقة من بين فقرات من مذكرات كتبها يهودي عراقي حتى هروبه بمساعدة الأكراد في عام ١٩٧٠. ولقد تأخر نشرها حتى هروب معظم أقارب صودايي بالطريقة نفسها التي قام باستعمالها. وهذه المذكرات مصدر متفرد عن السنوات الأولى للإرهاب البعثي، لم يدرج إليه من قبل. ولقد اعتمدت عليه في الحصول على تفصيلات اضطهاد اليهود العراقيين، ومحاكمات كانون الثاني عام ١٩٦٩.

لكن الأهمية الحقيقية لهذه الوثيقة توجد في الجو غير الملموس من الخوف وعدم الأمن وعدم الاطمئنان الذي تعكسه من خلال اختبارات أسرة عادية تحاول الحفاظ على عقلانيتها في عالم ظاهر جديد، حال كل شيء فيه منقلب. وكانت تلك اختبارات ستمر بها عائلات عراقية عديدة في السنوات التالية.

(٢) راجع بطاطو: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية العراقية. ص ١٠٦٥.

(٣) نشرت هذه الخطبة في نشرة معنونة: كل شيء من أجل المعركة ـ وزارة التعليم والإعلام ـ بغداد ـ عام ١٩٧٠ ـ ص ٦ و٧ وقد أخذنا الفقرة في النص من النشرة الإنجليزية.

بالإضافة إلى كلمات مثل «المستغلون» و«السوقة» و«الرعاع» و«الطابور الخامس» فإن أحمد حسن البكر يفضل استعمال الكلمات مثل «المشبوهين» و«المتلاعبين».

(٤) بطاطو: الطبقات الاجتماعية.. ص ٥٦٩.

(٥) صودايي: الجميع ينتظرون الشنق، ص ٨٤.

(٦) الرقم الذي يعطي تقديراً أقل لما حدث حتى الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٧ كانون الثاني مأخوذ من صودايي. أما الرقم الأعلى المبني على مصادر الأخبار الغربية، فقد أخذ من كتاب لورنزوك كيمبال: النمط المتغيّر للسلطة السياسية في العراق (١٩٥٨ ـ ١٩٧١) ـ دار روبرت سلبر وأولاده ـ نيويورك عام ١٩٧٣ ـ ص ١٩٨٤.

(٧) صودايي: «الجميع ينتظرون الشنق» ص ٩٩ ـ إن الاستنكار كان نتيجة للطبيعة العلنية المقصودة للوقائع. ومع هذا فإن البعث تعلّم في السنوات التالية فن الإغلاق المحكم للعالم الخارجي، وتجنب بطريقة مدروسة بعض أخطاء علاقاته العامة السابقة.

(٨) انظر: خطبته يوم الثامن من شباط عام ١٩٦٩ حيث يربط بين طرد هذا النظام وبين فشل بعض محاولات الوحدة الغامضة مع سوريا، وعدم تأثير التأميمات التي تمت في منتصف الستينات، والمشكلة الكردية، وكذا من المشاكل الأخرى. وهو يرجع كل ذلك إلى «اليد نفسها التي شاركت في خلق مصيبة الخامس من حزيران (عام ١٩٦٧). انظر: من خطب الرئيس، وزارة التعليم والإرشاد، بغداد عام ١٩٦٩ ـ ص ١٥ ـ ٢٤.

(٩) انظر المرجع السابق ـ الجزء الثاني ـ بدون تاريخ ـ ص ٥٨.

(١٠) كل المعلومات عن هذه المؤامرة مأخوذة عن ملحق خاص لكيمبال. لقد وجّه راديو بغداد نداء



إلى الناس «ليذهبوا ويستمتعوا بالمأدبة». واعتبرت عملية الشنق «خطوة شجاعة نحو تحرير فلسطين» ورداً على نمو موجة الاستنكار الدولية التي صاحبت الشنق، قال راديو بغداد: «لقد شنقنا جواسيس أما اليهود فقد صلبوا المسيح». ولقد وجد راديو موسكو الوقائع «مبررة تماماً» بينما نظر ديغول إلى الشنق على «أنه جزء لا يرحم من الأزمة العربية ـ الإسرائيلية». على أن الأهرام، الصحيفة اليومية المصرية تجرأت وحافظت على بعض العزة عندما قالت «إن شنق أربعة عشر شخصاً في ميدان عام ليس بالتأكيد منظراً مبهجاً، وليس ظرفاً مناسباً للاحتفال» ـ كيمبال ـ النمط المتغيّر. . . صفحة ١٤٨. وكان هذا هو الظرف الوحيد الذي قام فيه العالم الخارجي بإطلاق صيحة استنكار ذات مغزى عن الفظائع في العراق. وعلينا أن نلاحظ أن هذا لم يكن له صلة، إلاّ على نطاق ضيق، بنشاطات اللوبي الصهيوني على مصور مؤيد للنظام العراقي من ٤٨ صفحة للصحيفة العربية الأنوار، وهو بعنوان «المؤامرة الفاشلة على العراق: كيف بدأت وكيف انتهت؟» ـ بيروت ـ ١٩٧٠ ـ (؟) ليس لها تاريخ محدّد.

(١١) انظر تقرير صحيفة الغارديان البريطانية ـ ١٥ كانون الأول ١٩٧٤.

(١٢) أخذت من مجموعة خطب طارق عزيز تحت عنوان «ثورة الطريق الجديد» ـ نشرة حزب البعث العربي الاشتراكي، آذار ١٩٧٧.

(١٣) يروي صودايي قصة أحد جيرانه ويعمل سائقاً، عاد من ميدان التحرير، ودخل وهو في شدّة الابتهاج ليخبره عن حادث تدخل فيه، غير عابئ بمشاعر صودايي وعائلته، بشكل فاضح. وهذه قصة كما رواها صودايي: قال إنه في الساعة الثانية صباحاً كان موجوداً بالفعل في ميدان التحرير، فرأى مسجونين من السجن المركزي بصحبة بعض الجنود، مشغولين بإقامة المشانق. وفجأة وصلت سيارة سجن كبيرة بيضاء، ووقفت ليس بعيداً عنه. فتح باب السيارة وألقى عدد من ضباط الجيش بجثث إلى الخارج. أتت امرأة يهودية تركض من مكان ما، ووقفت بالقرب من مكان السيارة، ولكنها أصبحت مجنونة في الحال. أخذت تبكي بهستيرية، وتشد شعرها بوحشية. اقتربت من أحد الموتى وأخذت تغمره بالقبلات وهي تبكي وهستيريتها تزداد. كانت المرأة قد ظنت أن الإعدامات ستتم في الميدان نفسه فأتت لتودع ابنها، ذا الثمانية عشر ربيعاً، الوداع الأخير. وسرعان ما جرى نحو المرأة أكثر من عشرين رجلاً بينهم السائق جارنا الذي روى تلك الرواية، وبدأ الجميع يركلونها بعنف في ظهرها وبطنها ورجليها وكل أجزاء جسمها وهم يصيحون «آه يا أم الخائن. . يا أم الجاسوس. أيتها العاهرة» واستمروا يركلونها ويضربونها، حتى تركت جثمان ابنها الحبيب وسقطت بدون وعي. صودايي ـ الجميع ينتظرون الشنق ـ ص ١٠١.

(١٤) لاحظ كيف التمييز بين الظاهر والواقع في كلمات طارق عزيز عن السبب في أنه ليس كل أعضاء الحزب سواسية، وعلينا أن نضع في اعتبارنا الاحتقار الكامل لدى عزيز في ما يقوله مدعوماً بالحقائق، مع التذكر أن ذلك «المظهر» هو مبدئياً كل ما يمكن معرفته في هذا السياق:

«إن المناضل ذا السجل المشرف الذي يبدو اليوم كأنه مخطئ، أفضل ألف مرة للثورة من الشخص الذي ليس له مثل هذا السجل ويبدو أمام الناس وكأنه على حق. إن المناضل ذا السجل الثوري الحق، لديه في داخله الحافز والحس اللذان يحركانه ليكون على صواب، لكن



الحكم على الشخص بدون مثل هذا السجل سيكون تخميناً، وعندما يظهر الزيف فإن على الثوري أن يمحيه بثبات شديد، ولا يجب أن يخدع في مظهره.

إن الوقوف بثبات في مواجهة الزيف سيعري غطاء المضلل، وبذلك يتم رفضه».

من «ثورة الطريق الجديد» ـ ص ٧٠. وانظر أيضاً تفصيل صدام حسين «التحليل» المضاد لرواية القصص بواقعية كأسلوب في تدريس التاريخ ص ١١١ ـ ١١٤.

(١٥) التقرير السياسي لحزب البعث الاشتراكي، ص ٤٠.

(١٦) المهدي هو الإمام الثاني عشر للشيعة، والذي سيكون ظهوره بمثابة يوم القيامة، حيث سيخلص جميع المسلمين من الشرور قبيل انتقالهم إلى الجنة.

(١٧) اقرأ التقرير في صحيفة المورنينغ ستار المنشور يوم ٢١ أيار ١٩٧٩.

(١٨) رويت لي القصتان عن طريق أشخاص آخرين.

(١٩) النيويورك تايمز الأمريكية: الثالث من نيسان ١٩٨٤.

(٢٠) آمنستي إنترناشيونال (منظمة العفو الدولية) ـ التقرير السنوي لعام ١٩٨٢. ص ٣٩ و«نحن ندين» باريس ـ عام ١٩٨١ تصدرها «اللجنة الفرنسية ضد القمع في العراق».

(٢١) توجد أسماء وأعمار ووظائف اثنين وثمانين شخصاً، عذبوا أو اغتيلوا أو سمموا عام ١٩٨٢، بالتفصيل في «صوت التضامن العراقي» «كاردري» ـ العدد العاشر ـ ربيع عام ١٩٨٣ ـ وكثير من هؤلاء سلمت جثثهم بالطريقة التي وصفت. وقد أتوا من جميع مناحي الحياة: عمال بناء وطلبة ثانويون، وموظفو حكومة وسائقو سيارات أجرة، وعمال مصانع سجائر، وطلبة جامعات. «وكاردري» هي لجنة تقوم بعمل ثمين لا يقدر عن القمع في العراق. ومن بين المشاركين فيها ثلاثة وخمسون عضواً في مجلس العموم البريطاني، وست نقابات عمالية على المستوى القومي في المملكة المتحدة، وعدد لا يحصى من اللجان الفرعية والجهوية لتلك النقابات، وأعضاء حزب العمال في دوائره الانتخابية، وأكاديميون، وشخصيات قيادية.

(٢٢) آمنستي إنترناشيونال ـ منظمة العفو الدولية ـ ١٩٨١ ـ ص ٣٥٩ ـ و«نحن ندين» صفحة ٤٨ ـ ١٥١.

(٢٣) نيو ساينتيست: الثاني من نيسان ١٩٨١ ـ وهذا تقرير ممتاز يركّز على قهر العلماء العراقيين، ويحتوي على مقابلات مع عدد من الضحايا، ويصف حالات خاصة كثيرة.

(٢٤) كل هذه التفاصيل أخذناها عن تقرير لـ «منظمة العفو الدولية» وعنوانه: العراق دليل التعذيب، نيسان ١٩٨١.

(٢٥) أ.ج. لانجوث: «رعب خاف» ـ دار بانثيون للنشر ـ نيويورك ١٩٧٨.

(٢٦) أشار ميشيل فوكو إلى هذه النقطة فيما يتصل بأوروبا قبل القرن الثاني عشر في كتابه «النظام والعقوبة: مولد السجن» ـ نيويورك ١٩٧٩ ـ انظر ص ٤٨ و٤٩.

(٢٧) انتخبت المعلومات عن حركة التطهير من:

(أ) تقرير سري مسلسل لصحيفة أوروبية كبرى لا تسمح بالإسناد إليها.



(ب) النهار العربي والدولي: ١٢ آب ١٩٧٩.

يضم عدد ١٦ ـ ٢٣ تموز (ج) التيار: جريدة أسبوعية موالية للمعارضة الشيعية العراقية، تصدر في لندن (مقالاً حول مصير سبعة وخمسين بعثياً قتلوا بطريقة أو بأخرى منذ عام ١٩٦٨).

(د) مصادر خاصة.

وليس هناك روايتان متطابقتان، لكن مدى حركة التطهير هي مسألة شائعة إلى هذا الحد أو ذاك.

(٢٨) لدى البعث ضعف تجاه تصوير المشاهد المهمة بالفيديو، وإن كانت هذه الكاسيتات ليست للتوزيع، وإن كانت بعضها يتسرب إلى المقيمين بالخارج، وتنتشر وتتوزع، وتنتهي بأن تخدم مهمة مناقضة عن المقصود من إنتاجها. ويقوم بالوصف في بعض هذه الأفلام أعضاء في الحزب يحبون الكلام. وقد صوّر أحمد عبد الحسن رشيد، والتفاصيل مأخوذة من رواية لأحد الذين شاهدوا هذا الشريط. تلك الشرائط «اعتراف».




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل الثالث

البعث والجماهير

الأيديولوجية والتعليم

«تظهر الخبرة أن وضع إطار للمستقبل، في وقت ما، قد يكون مؤثراً للغاية، ولا تنجم عنه إلاّ مصاعب ضئيلة للغاية، وذلك إذا وضع هذا الإطار بأسلوب معيَّن. ويحدث هذا عندما تأخذ التطلعات المستقبلية شكل الأساطير التي تضم داخلها أقوى ميول شعب أو آخر أو طبقة؛ تلك الميول التي تعاود العقل بتصميم الحس الداخلي في كل الحياة، والتي تعطي سمة من الصدق الكامل لآمال العمل الفوري التي يمكن للرجال بواسطتها ـ أسهل من أي طريق أخرى ـ أن يهذبوا من رغباتهم وانفعالاتهم وأنشطتهم العقلية»[1].

أطلق نابليون على الفلاسفة الذين لم يكونوا راضين عن طموحاته اسم «الأيديولوجيين» وكان بذلك يضعهم في موضع المثقفين الذين لا ينفعون لشيء. ومنذ ماركس وكل إنسان تقريباً من أبناء النمط الغربي من التفكير يفهم الأيديولوجيات والمنادين بها والمدافعين عنها على أنها متصلة بنيوياً بالمجتمع التي انبعثت منه. فبالنسبة لكارل ماركس كان قلب هذه البنية هو الطبقات، أما بالنسبة لإميل دروكهايم أو كلود ليفي شتراوش فقد كانت هذه البنية شيئاً آخر؛ فقد نظر كل منهما إلى الأيديولوجيات كنظم فكر، جزئية، ذات جانب واحد، وتمثل عموماً ناحية المصلحة. ولهذه الأسباب، لا يرضى المرء في الغرب أن يطلق على نفسه لقب الأيديولوجي، لأن الكلمة أصبحت مترابطة بعدم الموضوعية وغياب العقلانية في اتخاذ القرارات.

وحدث عكس ذلك في العالم الثالث، فمنذ الحرب العالمية الثانية أصبح أن يكون لدى المرء أيديولوجية «مصنوعة محلياً» أمراً مهماً للغاية. فلم يعد البحث عن



«صدق» عالمي كما كان عليه الحال عند المفكرين الغربيين منذ عصر النهضة وحتى ماركس؛ لكنه أصبح يجري عن مبادئ ذات اعتبارات قومية ذات هدف سياسي. وهذه المبادئ تصبح حقائق مثلها مثل أي حقائق أخرى عن العالم خاصة لو أنها نجحت في العمل. من هنا فإن ما نسمّيه «العالمية الثالثة» هي المظلة الأيديولوجية لكل هذا النوع من الأيديولوجيا المحلية. وهي بالتعريف تعني أنها تمثل طريقة للنظر إلى العالم أجمع من وجهة نظر العالم الثالث ومصلحته وحدها. ويأتي ضمن هذه النظرة: كل أنواع القومية والراديكالية الإسلامية في أيامنا هذه الأيديولوجيات المعادية للإمبريالية. «فالعالمية الثالثة» التي تضم مثل كل هذه الأنواع، لا تهتم على الإطلاق باعتبارات أوسع حول الظروف الإنسانية، هذا إذا لم تكن معادية لها من الناحية الفعلية. ومهما كان الأمر فإن هذا لا يمتّ بأي صلة إلى ماركس ولا إلى فلاسفة نابليون.

ويذهب البعث بهذا التفكير، كالعادة، إلى المنحى المتطرف. إن كل شيء نسبي وفي طريقه ليصبح كذلك، وليس هناك ما هو شرعي لم يقوموا هم به. وكل شيء له قصد مستخرج فقط من التزامات الحركة وأهدافها. وكما قال صدام حسين في إحدى خطبه الموجهة إلى مناضلي الحزب تذكر دائماً أن مبادئك وتجربتك الخاصتين هما وحدهما اللتان تمثلان الحقيقة النهائية، القادرة على الاستجابة لبناء المجتمع الجديد للأمة العربية. وفي مكان آخر من الخطاب تحدث صدام عن ضرورة أن ينمو داخل كل مناضل من مناضلي الحزب جدار خارجي يمنع التأثيرات السيئة، تلك التأثيرات التي لم تكن تأتي من الخارج فحسب، بل تظهر نفسها في «محيط منحرف» غير مقبول[٢]. وفي خطاب آخر عن دور «المرونة في العمل الثوري» هاجم بعنف كل أولئك الذين ينظرون إلى المرونة كنهاية في حد ذاتها، خلال التعامل مع المشكلات، بسبب فشلهم في أن يفهموا أن «السمة الدائمة» للثوري في النضال هو الاقتحام والتعرض ويمكن الخروج عن هذا الأسلوب فقط كمناورة تكتيكية قصيرة للغاية[٣].

ولا يمكن تخصيص الأيديولوجية البعثية، إلاّ بصعوبة، لطبقة اجتماعية موجودة بالفعل، وذلك في غياب مجتمع عربي واحد. إن هذه الأيديولوجية هي فبركة ضيقة الأفق للعالم مجمّعة من الأساطير الاجتماعية، وتلك الأساطير منتقاة من التاريخ العربي والإسلامي، ومنظمة فكرياً بمساعدة عدد من المفاهيم المستعارة من اليسار. فالوحدة العربية والحرية والاشتراكية العربية والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، كلها بعض الكلمات الأساسية الجاذبة في تلك الأساطير. ولقد رأينا كيف تنقل هذه الأساطير إلى



الحيّز السياسي في الفصل السابق. إن الجمع بين الأساطير ومفاهيم تنظيمية مثل الإمبريالية، تعمل كلها كمصفاة بالنسبة للخارج، بمثل ما توفر نموذجاً ليس لما عليه المجتمع العربي، أو لما يمكن أن يتحول إليه واقعياً، بل يفرض عليه أن يصبح في المستقبل.

والأمر الأهم في هذا الإنتاج الأيديولوجي ليس الأفكار في حد ذاتها، ولا في تطابقها مع الواقع الاجتماعي، بل في «المبادرة المأخوذة لتحويل تلك الأفكار إلى الواقع». إذ تصور الأسطورة على أنها بداية جديدة أكثر مما تصور على أنها مجموعة من الأكاذيب عن الحاضر والماضي. ومن هذا المنطلق فإن البعث أبعد من أن يحاول التأكيد على أنه «علمي» أو «موضوعي» كما فعلت الستالينية يوماً ما. فالبعث يستطيب عملية الفبركة:

فالمؤرخون الباحثون يسمّون أنفسهم موضوعيين، ربما يعرضون وجهات نظر مختلفة واحتمالات عديدة لتفسيرات مطروحة أو مستنتجة، ويتركون للقارئ أن يستنتج ما يشاء ويتبنى من التفسيرات بما يتوافق مع هواه، ولكن في كل الأحوال يجب ألا يتعامل البعثي مع التاريخ وعموم المسائل الفكرية والاجتماعية بمثل هذا التعامل...

«.. إن كتابة التاريخ لا بدَّ أن تأخذ الخصوصية ذاتها لطريقنا البعثي، وبمعنى آخر فإن أي كتابة للتاريخ العربي يجب أن تكون من وجهة نظرنا وأن تشمل التركيز على الكتابة التحليلية وليس السردية الوقائعية... وعندما نتحدث عن وحدة العرب مثلاً، يجب ألا نشغل التلميذ الصغير بملاحقة التجزئة بشكل تفصيلي، وندخله في نقاش حول: هل نحن أمة واحدة أم لا؟ يكفي أن نتحدث عن العرب كأمة واحدة باعتبار ذلك حقيقة مطلقة، مع إيجاز مبسط لدور الإمبريالية في تجزئة الأمة والوطن من أجل إضعافها، وضمان السيطرة عليها... وكذلك عندما نتحدث عن حزب البعث العربي الاشتراكي كحزب قائد، ينبغي أن نتحدث عنه للصغار كحقيقة مسلَّم بها. أما لماذا أصبح قائداً وبشكل تفصيلي؟ فنبرز ذلك من خلال الحديث عن منجزات الحزب، ودوره في إنقاذ الشعب العراقي، ومن خلال الثورة، دون الحاجة إلى إرهاق التلميذ، في مثل هذه المرحلة، بتحليلات ذات طابع نظري، فلسفي أو سياسي معقد..»(٤).

«فالباروكية» Parochialism (ونعني بها الفكر المحلي والإقليمي) ونسج الأساطير، وهما العمودان التوأمان للأيديولوجية البعثية، شيئان لا ينفصلان، لأن كليهما ينبعث من الفكرة الموحدة لعالم خارجي عدائي على الدوام، عالم يوجه



اهتمامه المتواصل إلى البعث. إن العالم الخارجي البعيد عن المتناول هو عدائي، لأنه موجود. ويعتبر مسؤولاً عما ليس كائناً. وحتى أقل فساد داخل الحركة، ينبع منه. إن أكمل تحقيق للبعثية ـ المتمثل في أمة عربية بعثية واحدة ـ محدود بحجم العالم العربي، ونتيجة لذلك فإن العداء الخارجي لا يتغلب عليه بمجرد إزالة كل العقبات والوصول إلى الوحدة. إن العداء الخارجي هو من طبيعة الأشياء، كما هي، وسيظل على ما هو عليه. وعلى العكس من هذا، فإن الحماية الوحيدة من هجوم العالم الخارجي، الهجوم الذي يهدف إلى التجزئة والانقسام، هي حركة دائبة نحو درجات أعلى وأعلى من الوحدة، أو مستويات أعلى وأعلى من التنظيم. وهذه هي الطريقة التي سيقام بها «الجدار الخارجي» الذي أشار إليه صدام حسين. إن العالم الخارجي لا يمكن صده إلاّ بقوة تنبع في المقام الأول من التنظيم. فالاقتناع وحده لا يكفي، ولا بدَّ من التنظيم. إن القلق العدواني للبعث ينبع من هذا الدافع اللاإرادي لتجميع القوة من خلال مزيد ومزيد من التنظيم.

من هنا، فالأيديولوجية بالنسبة للبعث هي إطار للعمل السياسي الحاضر. ورغم أن الأيديولوجية في النهاية تبرر كل شيء وتعطي لها بطبيعتها، مشروعية، ثم تبرر فعله، فإنها ليست مقصودة كتبرير ـ في المقام الأول ـ لأفعال كان سيقوم بها الحزب أو زعيمه على أية حال. لقد تمّ التخلي عن هذا الانفصال بين المضطلعين بالأدوار السياسية و«المفكرين» وترك إلى نابليون وفلاسفته. إن تنظيم الحزب وعالمه من الأساطير هما كيان واحد غير قابل للانفصال كلية. وتعني هذه الوحدة ضمنياً أن الأسطورة بكاملها الآن هي الشيء الوحيد المهم، وأن الأيديولوجية هي إما أنها كل شيء أو لا شيء، ولا يمكن للمرء أن يراوغ معها. وعندما يوضع هذا في الحسبان، يصبح السؤال المحدد هو: كيف أن المزيد ولمزيد من التنظيم جعل من الأساطير حقيقة، في العراق؟

أهمية أن تكون شاباً

البعثي الحقيقي لا يأمن لأي شخص تشكل فكرياً قبل الثلاثين من تموز عام ١٩٦٨. لأنه «رغم أن طموحنا ينبغي أن يكون جعل جميع العراقيين بعثيين في هذا القطر، بعثيين تنظيمياً وإيماناً»، وبالطموح نفسه «فإننا نتطلع إلى جعل كل شعبنا في الوطن العربي بعثياً»، فيجب على الحزب أن يفهم «أن الشباب سيعيش وقتاً أطول،



ولذا سيكون لديه فترة أطول للمساهمة في العمل البناء في المستقبل، كما هو مطلوب من عملية التحول الثوري». وزيادة على ذلك فمن «طبيعة الشباب أن يكيف نفسه، وأن يطور استجابة للأفكار الجديدة ومبادئ عملية التحول»[٥].

وتتجسد الجدية التي يتعامل بها حزب البعث مع تأكيداته الأيديولوجية العامة عن الواقع في أخطر أشكالها في تنظيمه للشباب. فأطفال المدارس الابتدائية ينظمون في الكشافة، أما الصبية والبنات بين العاشرة والخامسة عشرة، فينظمون في «الطلائع»، والشباب بين الخامسة عشرة والعشرين فهم في «الفتوة». إن تلك أكثر من كونها منظمات كشفية، إذ إنهم يساهمون في الثورة وحزب البعث. ولقد لخص المؤتمر الثامن لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» مطامع الحزب في هذا المجال كما يلي:

«إن ما تحقق حتى الآن في ميدان العمل بين الشباب وتنظيمهم لا يزال في المراحل الأولية التي لا تلبي طموحات الحزب ولا تتناسب مع حاجات المرحلة وما تحفل به من مهمات كبيرة وتحديات خطيرة.

وتتطلب المرحلة المقبلة، بشكل ملحّ، أن يقود الحزب بنفسه نشاطاً حثيثاً ومركّزاً لجعل منظمة الشباب الناشئة منظمة جماهيرية واسعة وفعّالة في المجتمع بحيث تضم أكبر عدد من الشباب من الذكور والإناث في القطر وتسهم إسهاماً نشيطاً في نشر المبادئ القومية والاشتراكية والتربية ذات الصلة بينهم، وفي غرس الروح والممارسات الثورية في صفوفهم واشتراكهم بشكل فعّال في عملية البناء الثوري وفي الدفاع عن الوطن وتأدية المهمات القومية»[٦].

وبعد سنوات قليلة من المؤتمر الثامن كانت الأغلبية الساحقة من الشباب العراقي تمر خلال منظمات الشباب فهم يقسمون ويرتدون زياً خاصاً، وينظمون في بناء متين للغاية، بتسلسل قيادي يشبه التسلسل القيادي المميّز لحزب البعث. ويحتمل أن تكون «الطلائع» التي تأسست عام ١٩٧٣، أهم التنظيمات الثلاثة، فلها مؤتمرات قطرية وإقليمية ومحلية، تنتخب مكتباً مركزياً يقوم بدوره بانتخاب «لجنة مركزية» ورسمياً، ليس لهذه التنظيمات المجمعة تحت مظلة «الاتحاد العام للشبيبة العراقية» كيانات حزبية؛ فهي تتبع الدولة، أما الحزب فلديه جبهته الشبيبية الخاصة به والمسماة «الأنصار»، ولكن عندما يجتمع أعضاء هذه المنظمات (الكشافة الطلائع والفتوة) في اجتماعات خلاياهم الأسبوعية بالمدارس، فإنهم يلقنون الأساليب الحزبية والمبادئ العامة لعملية «التحول» من قبل قيادات الحزب أو منتسبيه ويطلب منهم كتابة التقارير



وتقديم نشاطات معلوماتية أخرى. ورغم أن العضوية غير إلزامية ـ للأولاد ـ فإن الخوف من عدم المسايرة يجعل منها في الحقيقة إلزامية، فالأطفال ما بين العاشرة فما فوق أعضاء منظمون بهذا الأسلوب منذ عدة سنوات خلت في العراق. ويبدأ حقنهم بالمبادئ البعثية قبل سنوات كثيرة، وذلك عندما يدخلون المدرسة لأول مرة عندما يكونون في الخامسة أو السادسة...

وتكمن «راديكالية» البعث في استعداده لتوظيف القوة المجتمعة من مثل هذا النوع من التنظيم لتحطيم الحدود المحترمة والتي أخذت كأمر واقع من قبل المجتمع كله. ولنأخذ في اعتبارنا المعاني المتضمنة في كلمات صدام حسين، والتي تصيبنا بالرعشة خوفاً، عن العالم والأسرة العربية، هذا العالم الذي كان حتى الآن عالماً غير قابل للانتهاك:

... من أجل أن لا ندع الأب والأم يسيطران على البيت بالتخلف، يجب أن نجعل الصغير يشع في البيت لطرد التخلف، لأن بعض الآباء قد «أفلتوا منا» لأسباب وعوامل كثيرة، ولكن الابن الصغير ما زال بين أيدينا، ويجب أن نحوله إلى مركز إشعاع فعّال داخل العائلة، طوال الساعات التي يمضيها لتغيير حالها نحو الأفضل، ونبعده عن الاقتباس الضار.

.. غير أن وحدة العائلة يجب ألا تقوم على أساس مفاهيم التخلف وإنما يجب أن تقوم وتقوى على أساس الانسجام مع السياقات المركزية لسياسات وتقاليد الثورة في بناء المجتمع الجديد... في حال وجود تيار من بين وحدة العائلة وهذه التقاليد، ويجب أن يجعل هذا التعارض لصالح السياقات الجديدة...

.. عليكم «بتطويق» الكبار عن طريق أبنائهم، بالإضافة إلى الروافد والوسائل الأخرى، علموا الطالب والتلميذ أن يعترض على والديه، إذا سمعهما يتحدثان في أسرار الدولة، وأن ينبههما إلى أن هذا غير صحيح. علموهم أن يوجهوا النقد إلى آبائهم وأمهاتهم، وباحترام، إذا سمعوهم يتحدثون عن أسرار منظماتهم الحزبية. عليكم أن تضعوا في كل زاوية ابناً للثورة، وعيناً أمينة وعقلاً سديداً يتلقى تعليماته من مراكز الثورة المسؤولة.. علموه أن يعترض، باحترام، على أحد والديه إذا ما وجده يفرط بأموال الدولة، وأن يبلغه أنها أعز من أمواله الشخصية، إذ لا يمكن أن يكون لديه ملك شخصي مشروع إذا لم تكن للدولة أموالها وملكيتها التي هي ملكية المجتمع... كما يجب أن تعلّموا في هذه المرحلة الطفل أن يحذر من الأجنبي، لأن



الأجنبي هو عين لبلاده، وبعضهم وسائل مخربة للثورة، ولذلك فإن مصاحبة الأجنبي والحديث معه، بدون ضوابط معلومة، غير جائز وازرعوا في نفسه الحرص على ألا يعطي للأجنبي شيئاً من أسرار الدولة والحزب، وأن ينبه الآخرين كذلك، صغاراً وكباراً، وبشكل مهذب، على ألا يتحدثوا أمام الأجانب. . . إن الطفل من ناحية علاقته مع المعلم، كقطعة المرمر البكر في يد النحات، حيث يملك القدرة على إعطائها الشكل الجميل المطلوب، دون أن يتركها للزمن وتقلبات عوامل الطبيعة(٧).

فإذا نحّينا الفقرات السابقة جانباً، على أساس أنها ثرثرة تأملية لشخصية تملك السلطة ولكنها معتوهة، فإننا نحط من قدرة تاريخ طويل لحركة سياسية ضبطت بثبات شديد على هذا المفهوم من التعليم. لقد كان التعليم مهنة ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأحمد حسن البكر والكثيرين غيرهم من قادة البعث. ولقد أدخل التفكير الكامن خلف تلك الكلمات في وثائق خطب على مدى عقود عديدة من بناء الحزب، والخلاف الكبير بين صدام حسين ومؤسسي البعث، هو أنه كان يخطب في اجتماع جماهيري حاشد من موظفي وزارة التربية والتعليم. وحقيقة الأمر أنه كان يوبخ المديرين والمدرسين المكلفين بنقل وجهة النظر البعثية للعالم، بسبب تقصيرهم حتى ذلك الوقت. ولذا فإن الخطبة كانت أكثر حدة من البرامج القديمة والأشكال الدعائية الأخرى. كانت خلف «مشيئة» الحزب تلك المتجسدة في صدام حسين، وخلف التنظيم الضخم لوزارة التعليم التي كانت كوادرها القيادية متجمعة أمامه، كانت تختفي سلطة الشرطة السرية الأكبر ضخامة، وحشودها من المرشدين والمخبرين بين المعلمين بالذات. إن هذا الحضور غير المرئي ولكن المحسوس بشدة، قد أدى إلى القبض على كثير من زملاء هؤلاء المجتمعين بسبب هفوة هنا أو هناك.

فأسوأ ما في تلك الخطبة هو المعنى الذي سيتم به التضحية بكل جيل في سبيل الجيل التالي في اندفاع لا ينتهي نحو «نظام جديد». لقد وضعت بين أيدي الجيل نفسه الذي كان مسؤولاً عن الصعود السياسي للبعث، سلطة من نوع لم يحلم بها أحد في هذا الجيل الذي هادن ووافق بينما قُتل أو نُفي كل من كانت عنده روح استقلالية. هذا الجيل نفسه سيفترس على مذبح الثورة، ولكن سيتم تنظيم ذلك بشيطانية بحيث تحول تبعة المشاركة في الجريمة مباشرة إلى التكوين السيكولوجي لأطفاله على شكل إحساس مستقبلي بالذنب. فكل الخطايا الأخرى للبعثية، من كرهها للأجانب، إلى عدم رحمتها في تصفية أعدائها الحقيقيين والوهميين كل هذا يتضاءل بجانب جريمة



تسميم النشء. فالطفولة في العراق البعثي تنتهك ليس بسبب أية صلة من بعيد أو عامة بالمناهج، أو عدم توفر المدارس، ولكن بالضبط في أدق خصوصيات العقل والشخصية. ولدى كل عائلة قصتها بهذا الخصوص. لقد رويت عن طفل وصل بالكاد إلى الحادية عشرة من عمره. لفظ الطفل في مدرسته، فسُئِل عنه وانتهى الأمر بأن اختفى والداه لمدة شهرين عادا بعد ذلك واستأنفا حياتهما العادية وكأن شيئاً لم يكن. إن التخريب والتشويه الذي يحدث، سينتهيان بالانتقام في شكل عقدة الذنب مرة بعد أخرى. فمن المعتاد بالنسبة للآباء غير البعثيين أن يمثلوا أمام أطفالهم دور مؤيدي النظام، وحتى أن يجبروهم على الالتحاق بمنظمات الشباب فهم يعرفون تمام المعرفة أن مثل تلك المواءمة تجذب انتباهاً أقل، وتوفر آفاقاً أكثر لأولادهم.

والإحساس في خطاب صدام حسين بأن الموضوع عاجل لا نراه محدوداً بفقرات منعزلة هنا وهناك، ولكن هذا الإحساس موجود في قلب التحليل فهو يقول إنه رغم وجود تحسين في الموقف وهو تحسن سيستمر بلا شك، ذلك لأن «طموحنا» أكبر من كل ما ننجزه». ويشير الخطاب إلى «التجارب الفاشلة في بلدان العالم الثالث».. لأن «الأشخاص في الصفوف الثانية لم يتبدلوا أو يغيروا غيرهم ثورياً، ولم تخلق أعراف وتقاليد ثورية راسخة وجديدة في المجتمع ومؤسسات الدولة الرسمية».. ولهذا السبب، كما يقول في الخطاب «فإن مهمة معلم الابتدائية تتقدم على مهمة مدرس الثانوية، وهذه أيضاً تتقدم على مهمة أستاذ الجامعة، لأن الأستاذ في الجامعة سيتسلم الطلاب كنتيجة متكونة في أساسياتها التربوية إلى حد بعيد...» وعندها لا يعود قادراً على أن يحدث تغييراً كبيراً وجوهرياً فيها[٨].

إن السلم الاجتماعي التقليدي، للاعتبار الاجتماعي للمركز والسلطة في النظام التعليمي في العراق لأستاذ الجامعة ثم مدرس الثانوي ثم مدرس الابتدائي، هذا السلم لم يقبله صدام حسين ولكنه ألغاه. فمدرس الابتدائي الآن أقرب إلى المادة الخام للثورة: أي الأطفال. على أن جميع المعلمين متساوون في وضعهم تحت رقابة الشرطة. ويسمّي صدام حسين هذه المساواة أمام السلطة السياسية بالديمقراطية. والفكرة الأساسية ينقلها عنوان «الديمقراطية مصدر قوة الفرد والمجتمع». وفي فقرة مخططة لتطمين المستمعين قال صدام حسين:

«لا يوجد تناقض بين الديمقراطية والثورة المشروعة، فلا يتصور الحاكم أن الديمقراطية تضعفه أو تفقده هيبته وسيطرته المشروعة... لأن هذا غير صحيح، إذ لا



يوجد تناقض بين ممارسة الديمقراطية والسيطرة الإدارية المركزية المشروعة، وفق التوازن المعروف بين المركزية والديمقراطية، وإن ضعاف القدرة والمعرفة هم الذين يتصورون وجود تناقض بين الديمقراطية والمركزية، بين الرعاية والتعامل الأخوي والرفاقي، وبين المحافظة على الدور والموقع القيادي»[٩].

فالسلطة التي يبغي صدام حسين إلغاءها هي تلك التي تقدم فكراً سياسياً في صورة هرمية، حيث قيادة السلطة في القمة، لكن السلطة والقوة الحقيقيتين يجري ترشيحهما إلى الأسفل[١٠]، فكل فئة في التنظيم الهرمي (من طغمة إلى طبقة إلى فئة عائلية) تمتلك أكثر من تلك التي تحتها، وأقل من تلك التي تعلوها وهذا شكل السلطة المبني على الطبيعة «البطريركية» Patriarchal للأسرة وبيروقراطية الدولة العربية فيما بعد الاستقلال. لقد كان ذلك التنظيم الهرمي التقليدي لا يزال يحافظ على درجة من الحرية وإن كانت آخذة في التناقص لكل فئة متتابعة متوازية مع مستوى سلطتها. إن الصورة التي تظهر أكثر من غيرها ما يجري في رؤية صدام للأشياء هي صورة الجسم الكروي الفارغ حيث جميع النقاط المنتشرة على سطحه الشبيه بالجلد متشابهة وجميعها متوجه نحو نقطة واحدة تمتلك سلطة مطلقة وتقع في وسط هذا الجسم. في هذا العالم يُربى الأطفال على الوشاية بأهلهم «باحترام». كما أن الطفل وهو أقل الأفراد حرية في العائلة العراقية التقليدية يوضع في مرتبة والدته ووالده، وترفع أي سلطة حقيقية منهما عليه. وفي «الديمقراطية الجذابة» التي تبدأ من هنا فإن القوة النابعة تأخذ صنيعة الالتزام العالي في تنفيذ الأوامر بدقة وبحماسة كبيرة ولا تكون القوة في هذه الحالة شخصية، وإنما هي حالة وقدرة مبدئية وموضوعية... وكل الصور الأخرى للقوة زائفة ومرتبطة بحالة وزمن خاصّين[١١].

وقبل ذلك، وفي خطاب عجيب لصدام حسين دعا فيه مستمعيه لأن يحققوا في الشباب منذ الأيام الأولى للطفولة «حب النظام».. لأن ذلك أحد أسرار نجاحنا في بناء المجتمع الجديد. وهذا كان الضمان النهائي لعدم فشل التجربة البعثية، بخلاف التجارب الأخرى في العالم الثالث. فماذا يقصد «بالنظام»؟ تعطي الخطبة قائمة جزئية بهذه الأمور: «تقدير الوقت والاقتصاد في استعماله، الجلوس جلسة مضبوطة، اتباع آداب المائدة (نصف صفحة حول أهمية استخدام الشوكة والسكين في تناول الطعام بدلاً من العادة العربية في استخدام الأصابع)، الحفاظ على احترام الوالدين بينما يوشي بهما للسلطة، احترام الملكية «الاشتراكية»، والكراهية العامة لكل العادات



«البورجوازية» (لم يحدد معناها أكثر من ذلك). وأخيراً فإن الطالب الذي يعتاد على العمل بتفاصيل كثيرة من فروض النظام، نجده لهذا السبب ـ بالإضافة إلى اعتبارات أخرى معروفة ـ عندما تستدعي الضرورة أن يقف في الشمس ممسكاً بسلاحه ليلاً ونهاراً، بدون أن يتحرك، وعندما يطلب إليه أن يواجه إنزالاً إمبريالياً أو معادياً في هذه المنطقة الحارة، سيفعل ذلك، لأنه قد اعتاد، منذ أن كان صغيراً، على سياقات من العمل المنظم(١٢).

في صيف العام ١٩٨٣، قدَّم برنامج تلفزيوني بريطاني في قناة الـ «بي. بي. سي» (B.B.C) مقابلات مع أسرى حرب إيرانيين في سن المراهقة، وتمّت المقابلة في أحد المعسكرات العراقية. وبحركة ملهمة، أدخل مخرج البرامج لقطات لأطفال عراقيين من منظمة «الطلائع» يرتدون بزات «كوماندو» رسمية، ويتمخطرون على خشبة مسرح بأسلوب منظم للغاية، ويتغنون بالمدائح في صدام حسين والبعث أمام نظارة مبتسمين مؤلفين من ضباط سمان وقادة حزبيين. ولقد استمر حوار الطرشان بين المراسل الصحفي للبرامج وصبي أسير إيراني في الثالثة عشرة من عمره، مهلهل الثياب، مهيض الجناح، حليق الرأس. وشعّ الصبي بهالة تنويم مغنطيسية وهو ينظر بهدوء «خلال المراسل»، وكأنه لا يراه. وجرى تبادل الكلمات على الشكل التالي:

سؤال: ألم تكن خائفاً، وأنت وأصدقاؤك تهاجمون الجيش العراقي، وأنتم تعلمون تمام العلم أن كثيراً منكم سيلقى حتفه؟

جواب: إن أولئك الذين ماتوا محظوظون، لقد شرفوا اسم اللّه، فأخذهم بين يديه. إنني لم أحارب بما يكفي من قوة، لكنني ربما أفعل هذا المرة القادمة.

سؤال: ألا يقلق والداك عليك؟ ألا تحب أن تذهب إليهما في موطنك بعيداً عن كل هذا.

جواب: لا بدَّ أن قلبيهما مليئان بالحزن لأنني لم أتشرف بالشهادة في سبيل الإسلام.

كان الإيمان الفطري لهذا الصبي الإيراني واقعاً يقابله النظام والتنظيم والطاعة العمياء للعراقي الأكبر منه سناً، في ميدان المعركة. تعصب أعمى سيئ التنظيم يجابه مسوخ أناس حقيقيين جيدي التنظيم والتسلح.. وبالنسبة لكل جانب كان وجود كل من الأيديولوجية والتنظيم جوهرياً. لكن الثقل النسبي لكل منهما اختلف بقدر كبير أثناء الحرب، عاكساً اتساع الثورة الإيرانية وعمقها فلم يبن البعث من قبل أبداً هذا النوع من



الاختبار الجماهيري المباشر للثورة. لذا كان عليه أن يحقن من أعلى ومن خلال مؤسسات وتنظيمات، ما كان يأتي لأية اللّه الخميني من أسفل بطريقة طبيعية. وليس هناك سبب للافتراض بأن هذا النتاج البعثي المتمخطر على خشبة المسرح تلك، قد دمر وشوه بدرجة أقل من نظيره الإيراني، إن الفارق هو ببساطة أن الاثنين مصنوعان من خامة مختلفة.

إن أكثر من ٤٠٪ من سكان العراق تحت الخامسة والعشرين، ولذا فإن الجيل الذي ألقى به البعث في أتون الحرب ليموت في الحرب العراقية ـ الإيرانية، شكّلت نظرته للعالم بعد الثلاثين من تموز عام ١٩٦٨. إن اختبار الحرب يشير إلى مدى نجاح البعث في صب شباب العراق في قالب الحزب. ومن ناحية أخرى، فإذا كانت الشائعات يمكن أن يركن إليها، فإن انحدار عدد من الوحدات العسكرية العراقية، على الأقل، بينما كانت لا تزال على الأرض الإيرانية، حدث بينما كانت النوعية نفسها من الشباب البعثي، تصدر لهم الأوامر بحصد أمواج بشرية من المتطوعين المراهقين الذين كانوا يجرون على حقول الألغام طلباً للشهادة. بيد أن عدداً قليلاً من أفراد الجيل المنضبط، كما يقول صدام حسين، المدرب على الوقوف في الشمس. . . ليلاً ونهاراً بدون أن يجفل، قد «أجفل» ومن هذا القدر الضئيل من الإنسانية لجنسنا، لا بدَّ أن نتلقى أملنا في المستقبل.

تعليم الجماهير

تتضمن فبركة مواطنين، مستعدين للتضحية بأنفسهم في حرب منهكة، نموذجاً جديداً من فهم وضع الفرد في الخطة الأكبر للأشياء. فالجماعة الدينية والروابط العرقية أو روابط القرابة التقليدية تعطى بالمولد، وحتى الجماعة السياسية لعراق ما قبل عام ١٩٥٨ كان قد قبل بها، بطريقة متزايدة، كموزايك من أجزاء منفصلة، كان تكاملها حقيقياً للغاية، رغم أنه كان تكاملاً إدارياً[١٣].

وعندما تم التخلي عن هذا المفهوم الذي تمّ تحت مظلته التجمع، نشأت مشكلة، ألا وهي كيف تجد الأغلبية العريضة للسكان (وليس الشباب فحسب) كيف تجد نفسها بصدق في الرؤية البعثية. إن فلاحاً من قبيلة «أبو محمد» يسكن ناحية «المجار» من لواء «العمارة» يفلح أرض الشيخ محمد العريبي، قدَّم له عالمه كله بواسطة تلك المتغيّرات. أما نظيره في مرحلة ما بعد عام ١٩٥٨، الحضري والريفي، فقد كان



محتاجاً إلى نظام إسناد أقل «عضوية» وأكثر تخليقية. فالفلاح يزرع أرضه عالمه محدود بها. إن جاذبية البعث، التي استندت دائماً إلى العروبة، تطلبت ولاءاً دائماً يبنى بطريقة مخالفة. فقد أصبح السؤال هو كيف يتم الوصول إلى عقول الأفراد، وبذلك يسمح بقيام نوع من الروابط مع النظام الجديد وسط ظروف تخلف مروع. من المحتمل أن «رواية القصص بواقعية» في ظل النظام الملكي ـ هذا إذا استعرنا الجملة التي حاول صدام حسين أن يلغيها من تدريس التاريخ ـ كانت الآلية الرئيسية التي تطور بواسطتها إحساس أوسع بالجماعة السياسية في المجتمع العراقي، ذلك المجتمع الذي تتكون أغلبيته من غير المتعلمين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة. ولقد كان الراديو، وبعد ذلك التلفزيون، من الوسائل الأخرى. وفي ظل البعث اختفى الحوار السياسي والأحزاب السياسية الوطنية والنشاط العام التلقائي، وحتى الثرثرة في الشؤون العامة، واختفى كل هذا بسبب القمع، ولدخول الخوف في حياة الناس. فكان لا بدَّ من وجود شيء آخر يملأ الفراغ.

لقد لقد كان تكوين التجمعات القومية في أوروبا الغربية، الذي استغرق مدة طويلة إذ يرجع في تاريخه إلى القرن السادس عشر، كان نتاجاً «لتصورات» جديدة، إذا ما استعرنا جملة «أندرسون» المختارة لتناسب تماماً هذا الوضع. لكن انتشار الكلمة المطبوعة وظهور جمهور عريض قارئ، كان ـ إلى حد كبير ـ الوسيلة التي جعلت الوعي الجديد بالجماعة ممكناً. وكان، في الوقت نفسه، مقوضاً بعمق بنى التقاليد، والسلطة والنفوذ. ورواية القصص والحكايات بشكل نشط بواسطة الجمهور هي التي تلعب عادة هذا الدور. ومن سخريات زماننا أنه متى أصبح من الممكن تقنياً كبت رواية القصص بطريقة شاملة بين تجمعات ضخمة من السكان، يصبح انتشار الكلمة المطبوعة نفسه، قادراً على خدمة أهداف جديدة تماماً. إن محو ستالين لشخص ليون تروتسكي من تاريخ الثورة الروسية، هو مثال واضح على ما هو ممكن الآن. فإذا كان سيتم «تذكر» تروتسكي عند نقطة ما في مستقبل الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لن يكون إلاّ لأن ذكراه استمرت حية في الغرب. وخلافاً لذلك، ومن موقف المجتمع الروسي في يومنا هذا، فكأنه لم يكن موجوداً في يوم من الأيام.

الفترة الستالينية منفصلة عن الحياة في الاتحاد السوفياتي اليوم، نظراً لأن الخوف الذي خنق كل رواية القصص في الاتحاد السوفياتي أيام ستالين قد خف بعد موته، فسمح ذلك بظهور ثقافة جديدة، وإن كانت سرية، لرواية القصص. وفي النهاية. فهذا



ما كانت تعنيه حركة «تضامن» في بولندا: تصميم الناس وقدرتهم على استرجاع أو خلق الجديد لكيان عام لأنفسهم، خالقين أبطالهم هم في «غدانسك»، راوين القصص الصغيرة عن البيروقراطية البولندية. أما بالنسبة للكاثوليكية ومعاداة السامية وكل البثور الأخرى التي ميّزت ظاهرة «التضامن» بدرجات متفاوتة، فإنه أيضاً جزء داخلي من واقع المسألة بأكملها، يمكن أن يطهر فقط بالكفاح من داخل العالم الجديد الشجاع الذي فتحه المجتمع البولندي لبرهة(١٤). فكل من أسبانيا ما بعد الجنرال «فرانكو» وبرتغال ما بعد «سالازار» وأرجنتين ما بعد انتخابات تشرين الأول عام ١٩٨٣، إما خبرت أو ما زالت تختبر انفجاراً في رواية القصص، وخلقاً مثيراً للانتعاش لعالم عام، بعد سنوات كثيرة من التخبط في الظلام.

أما العراق فإن الاستهلاك الواسع للمادة المطبوعة، والفبركة الفوقية لعالم متصور خيالي، من خلال سيطرة الحزب أو الدولة على كل وسائل الاتصال، قد اكتسب القوة المذهلة نفسها التي كانت يوماً ما في يد البيروقراطية السوفياتية أو البولندية. ولم يعد ذلك بعد مجرد هدف، بل إنها مسألة ملحوظة في أبسط الإحصائيات والقوانين والممارسات التعليمية في البلاد.

ويدعي البعث أنه في عام ١٩٨٠ صدر للخارج من خلال سفاراته ومراكزه الثقافية وتنظيمه الحزبي ٩,٧٥٠,٠٠٠ نسخة من الجريدتين اليوميتين القوميتين «الثورة» و«الجمهورية». هذا بالإضافة إلى ٤,٢٣٥,٠٠٠ نسخة من دوريات ذات عناوين مختلفة و١٨ ألف نسخة من كل كتيب أو كتاب قامت وزارة التربية والتعليم بنشره. ورغم أن أرقام التوزيع الداخلي لهذه المطبوعات غير متوافرة لدينا فإنه يمكن أن نقول إن تلك الأرقام ليست بالقليلة، حيث يدّعي النظام إصداراً سنوياً لـ ١٠,٠٥٠,٠٠٠ كتاب و١٧٦,٤٠٠,٠٠٠ مجلة مخصصة لرفاهية أطفاله(١٥). إن مصدراً مختلفاً يقول إن ٣ ملايين نسخة من كتاب يضم تسعة عشر خطاباً لصدام حسين قد وزعت في عام ١٩٧٨(١٦).

وبالمقارنة، ففي عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، عندما كان الحزب الشيوعي العراقي في قمة نفوذه وشعبيته على المستوى القومي، نجح في توزيع ثلاثة آلاف نسخة من نشرته الشهيرة الممنوعة ـ «القاعدة». وطبقاً لما يذكره بطاطو فإن قليلاً من الصحف والدوريات الشرعية في العراق يمكنها الادعاء بأنها توزع أكبر من هذا الرقم في ذلك الوقت(١٧). إن الإصدار الضخم لصحيفتين يوميتين بعثيتين متطابقتين أيديولوجياً عام



١٩٨٠، يجب مقارنته بالحقائق التالية: في عامي ١٩٠٨ و١٩٠٩ كان هناك ١٨ صحيفة مختلفة تصدر باللغات العربية والتركية والفارسية (ولا نذكر هنا الكتب المطبوعة محلياً بست لغات على الأقل بينها العبرية والآشورية والكلدانية). وفي عام ١٩١٧ كان هناك ٦٩ صحيفة محلية نادراً ما تجاوز كل إصدار منها خمسمائة نسخة، وثلاث منها فقط كانت تسيطر عليها الحكومة. وفي منتصف القرن قبيل ثورة عام ١٩٥٨، كانت هناك ٣٥٠ صحيفة يومية ومجلة. وأخيراً فما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٣، ظهرت ٣٣ صحيفة يومية جديدة، وتشمل بعض الصحف الصادرة لأول مرة باللغة الكردية[١٨].

وتظهر تلك الأعداد أن شيئاً جديداً قد حدث بحلول عام ١٩٨٠. وأثناء تكوّن هذا الشيء الجديد، حول إرثين من الماضي، والصلة بينهما تبين السهولة النسبية التي تمّت بها المهمة. فأولاً، استخدمت الرقابة الشاملة مع الحجم الهائل للمطبوعات، في خلع جذور النسيج المختلف الألوان لكل أشكال الحوار العالم، وإغراقه، على المدى الذي ينعكس فيه ذلك في الصحف والمجلات المتباينة. ولكن ثانياً وهذا له أهمية أكبر، حطم البعث الخصوصية التقليدية لوصول المادة المطبوعة إلى الجمهور. وقد فعل هذا بتنفيذ قوانين التعليم الإلزامي بالقوة بمثل ما لم تنفّذ به من قبل، وعن طريق نشر حملات متكررة ومتواصلة لمحو الأمية.

فقوانين البعث المطبقة تجعل تعليم الأطفال إجبارياً وقد مرر تشريع مماثل في عام ١٩٥٨، وإن كان قد ظل دون تأثير. ولكن منذ السبعينات فقط، يذهب كل الأطفال العراقيين إلى المدارس. وكان محتوى التعليم حتى تغييره بالنشاط نفسه.

«إن السنوات الخمس المقبلة يجب أن تكون مرحلة الشروع الشامل والمركز ببناء جهاز التربية والتعليم المنسجم مع مبادئ الحزب والثورة وأهدافهما. .

ولم يعد من الجائز إطلاقاً الاكتفاء، خلال المرحلة المقبلة، بوتيرة التحول والتطور التي جرت في ميدان التربية والتعليم خلال المرحلة السابقة، فالزمن في هذا الميدان لن يكون في صالح الثورة. إن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد وفي أقرب وقت ممكن إعداد مناهج دراسية جديدة من مناهج رياض الأطفال وصعوداً إلى آخر مراحل التعليم الجامعي موضوعة على ضوء مبادئ الحزب والثورة. . . ويستدعي ذلك التصفية الجذرية والشاملة للأفكار والاتجاهات الرجعية والبورجوازية والليبرالية الموجودة في مناهج التعليم وفي أجهزته كما يستدعي الحرص الشديد على تحصين النشء الجديد



تحصيناً فكرياً وثقافياً ضد أي تيار أو اتجاه فكري أو ثقافي لا ينسجم مع مطامح أمتنا العربية وأهدافنا الأساسية في الوحدة والحرية والاشتراكية[١٩].

فإذا كانت نسبة الأمية تصل إلى ٩٩,٥٪ في السنوات الأخيرة للحكم العثماني، وإلى ٨١,٧٪ في العام ١٩٥٧، فإن هذه النسبة في أوائل الثمانينات يستنتج أنها انخفضت إلى ما دون ٥٠٪ وهو رقم ذو مغزى. ويرجع هذا التحول في معظمه إلى إجراءات تمّت بعد العام ١٩٦٨ وتطابقت مع الاتجاهات السكانية السائدة[٢٠].

ولقد كان تصميم البعث على محو أمية كبار السن مثيراً للإعجاب. وفي شهر أيار عام ١٩٧٨، أعلن «مجلس قيادة الثورة»: «الحملة القومية الشاملة الإلزامية لمحو الأمية»، فتم تأسيس مجلس أعلى للحملة يرأسه وزير التعليم يمثّل فيه مندوبون عن وزارة الدفاع، وقوات الأمن الداخلي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والمنظمات الجماهيرية، وجرى محاكاة هيكل هذا «المجلس الأعلى» عند مستوى الأولوية والمجالس المحلية. وفي المذكرة التفسيرية المنشورة في الجريدة الرسمية إلى جانب القانون الجديد، تمّ إرجاع هذا المنهاج في تنظيم الحملة إلى قرارات الحزب التي اتخذها في عام ١٩٦٣، على أنه أورد تأكيداً خاصاً على «القرارات الخارجية» التي اتخذت في المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٧٤[٢١].

أوضحت تلك القرارات موضوع مشاركة الجيش وقوى الأمن الداخلي في الحملة. وأصبح الغياب عن فصول محو الأمية للكبار بين الخامسة عشرة والأربعين جريمة يعاقب عليها القانون. وفي بلد يحمل كل فرد فيه بطاقة هوية، لم يكن ذلك بالتهديد الفارغ. ولقد تمّ تحديد فترة زمنية قدرها ٢١ شهراً لمحو أمية الكبار (كانت ٣٦ شهراً من قبل ثم خفضت إلى ٢١) وقد يبدو ذلك غير ممكن تقنياً، وكابوساً ثقيلاً في التنفيذ، لكن هذا المنحى بعثي نموذجي. ولقد وضعت قوانين تمنع أولئك الذين لم يحضروا فصول محو الأمية من التعيين في وظائف بالقطاعين العام والخاص على أساس أنهم غير لائقين ولن تمنح لهم الحكومة أي تراخيص لممارسة أي نشاط، ويمنعون من الحصول على أي قروض بنكية. وقد واجهوا أيضاً السجن والغرامة. وما إن حلّ عام ١٩٨١ حتى كان حوالى المليون شخص قد مروا ببرنامج مخطط، إما في أحد مراكز محو الأمية التي وصل عددها إلى ١٧٧٩ مركزاً وفي إحدى المدارس التي وصل عددها آنذاك إلى ٢١,٨٥٣ مدرسة منتشرة جميعها في طول البلاد وعرضها[٢٢]. بينما في عام ١٩٦٥ لم يكن أكثر من ٣٦٨ مركزاً من مراكز محو الأمية بين الكبار في



العراق. ولقد منح «اليونسكو» «المجلس الأعلى» جائزة العام ١٩٧٩ لأنه جنّد بطريقة مفيدة كل طاقات البلاد لتشجيع حملة مكافحة الأمية على نطاق واسع[٢٣].

ولفترة تملكت البلاد حملة محمومة. مئات الآلاف من العراقيين تسجلوا في مدارس مركزها بنايات عامة مختلفة، ومدارس عائمة في منطقة المستنقعات الجنوبية، ومدارس متنقلة في المناطق البعيدة ومناطق البدو الرحل. ولقد تمّ تعبئة وسائل الإعلام الجماهيرية ونقابات العمال وهيئات الدول جميعها. وأذيعت برامج خاصة لمتابعة الحملة في الراديو والتلفزيون، وخصص وقت لإذاعة دروس مكافحة الأمية يومياً في التلفزيون. كما أنه قِيل للمساجين إن محو أميتهم أثناء فترة سجنهم، سيدخل في الحسبان عند تخفيض العقوبة. ومن الجدير بالذكر أن معظم المسجلين في برامج محو الأمية كانوا من الشيعة، حيث من المعروف أن معدلات الأمية المتفشية في الجنوب أعلى من مثيلتها في أنحاء البلاد الأخرى[٢٤]. ومن نافلة القول أن التعليم أصبح مجانياً في كل المستويات والأنماط، وقد صدر هذا الإعفاء بقانون في العام ١٩٧٤، وطبق أيضاً على الكتب وعلى كل المواد والوسائل التعليمية الأخرى.

وقد صدر في وقت لاحق من قِبل «ديوان رئيس الجمهورية» تنظيم إداري يحدد مسؤوليات مختلف الموظفين وتسلسلهم الإداري، ومن الواضح من ذلك أنهم كانوا يتدافعون في محاولة لتحقيق أهداف الحملة ويضع ذلك التنظيم الإداري نظاماً للسجلات التي يدونها كل مركز من مراكز محو الأمية والملفات التي يجب أن تفتح لكل طالب. وتشرط المادة الثانية عشرة من هذا القانون أن يلتزم جميع المدرسين المشاركين في الحملة «بمبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي عند تنفيذ مهامهم»[٢٥].

ولقد عرّف تشريع العام ١٩٧٨ الأمّي بأنه ليس الشخص الذي لا يقرأ ولا يكتب، بل إنه أيضاً «ذلك الشخص الذي لم يصل إلى المستوى المتمدن». وذهب التشريع ليحدد هذا المستوى بقوله إن المرء يحوز تلك المهارات «متى كانت تمكنه من القيام بواجبات وحقوق المواطنة» وإن المعرفة المكتسبة «ينبغي أن تكون مستمرة ومتطورة وملتزمة بحركة المجتمع وأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية»[٢٦].

أوجدت هذه الإجراءات، وإجراءات أخرى، نظارة جدد مبهورين بالمنتجات الأيديولوجية البعثية، سمتها الأساسية أنها لم تكن موجودة من قبل أبداً. إن حملات الإرهاب لاقتلاع «ذلك الجيل القديم» من المثقفين من جذوره المتصلة بنخبة تقع ضمن عالم آخر، (وإن لم يكونوا مروجين له أبداً)، قد اجتمعت منذ البداية في بناء



أساس مجتمع جماهيري مصنوع من مستهلكين على مستوى ضخم للصناعات الأيديولوجية.

كان ذلك «مجتمعاً جديداً» بحق (وهو تعبير يردده البعث على الدوام) من قبل أولئك الذين صنعوه. وسيوجد تفكير هذا المجتمع منذ ذلك الوقت، في تشابه ولاء كل عضو فرد فيه، للمجتمع ككل، أو بالأحرى في القيد المفروض عليه من قبل النوعية نفسها من الولاء مهما كان تكوينه (الاقتناع، المشاركة في الجريمة، المصلحة الذاتية، الخوف). فمكان الولادة، والانتماء الإقليمي، والدين وحتى الطبقة، لم تعد كل هذه الصدف هي التي تحدد الهوية. لقد أدّت تلك الصدف في الماضي إلى كثرة الولاءات التي تشابكت بعضها مع بعض إدارياً، وهذا التنوع أمر لم يكن يقبل البعث تحمله.

وبالضبط وكما هو الحال في الحقيقة الجوهرية للقومية العربية التي تجرد الوضع من حقيقة التفتت العربي، فها هنا الآن أيضاً يعلم كل فرد ليعلو على ظروفه الشخصية في ذلك العالم الفريد، من الوهم البعثي. كان الهدف تشكيل إنسان جديد على نطاق كتلي واسع، كما أكد وكرر الحزب وجميع وسائل إعلامه. وهذا يعني أن التعليم المكتسب أعطي بهدف ترجمته إلى سلوك اجتماعي[٢٧].

وضع المرأة

في عام ١٩٦٥ كانت ١٢٪ من مراكز محو أمية الكبار مخصصة للمرأة، رغم أن الأميات كن يزدن عن الأميين من الذكور بنسبة ٢:١ والتقسيم على المستوى القومي في عام ١٩٨٠ ليس متوفراً. لكن جريدة «الجمهورية» ذكرت أنه في قطاع معيَّن يتألف من ٧٦٢ من مدارس الشعب. كانت ٤١٦ مدرسة منها مخصصة للنساء، و٣١ مدرسة كانت مختلطة. وذكر التقرير أنه في السنة الدراسية الرابعة ازدادت نسبة النساء بسرعة أكبر، ويفترض أن ذلك بسبب أن الرجال كانوا ينسحبون بسرعة أكبر من مراكز محو الأمية ومدارس الشعب، التي تعلوها، والتي لها نظامها الخاص في التدرج الدراسي. وزيادة على ذلك افتتحت دور الحضانة وتسهيلات أخرى لرعاية الأطفال، في كثير من المراكز الجديدة.

ولقد كان دخول المرأة في النظام التعليمي ككل إنجازاً بعثياً جديراً بالانتباه. ففي العام ١٩٧٠/ ١٩٧١ كانت هناك ٣١٨,٥٢٤ فتاة في المدارس الابتدائية و٨٨,٥٨٥ في



مستوى المدارس الثانوية و٩,٢١٢ في المستوى الجامعي وفي العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ قفزت هذه الأرقام إلى ١,١٦٥,٨٥٦ فتاة في الدراسة الابتدائية و٢٧٨,٤٨٥ في المدارس الثانوية و٢٨,٦٤٧ في الجامعات[٢٨].

وبحلول العام ١٩٨٠ كانت المرأة تشكل ٤٦٪ من كل المعلمين و٢٩٪ من الأطباء و٤٦٪ من الصيادلة و١٥٪ من المحاسبين و١٤٪ من عمال المصانع و١٦٪ من أطباء الأسنان و٧٠٪ من موظفي الدولة. وفي وزارة النفط كان ٣٧٪ من أعضاء هيئة التصميم و٣٠٪ من مراقبي الإنشاء، من النساء. وكانت «الهيئة العامة للمباني» إدارة حكومية أخرى تشغل وظائفها التقنية نساء كثيرات.

على أن مساهمة المرأة في الوظائف الإدارية العليا لم تزد في عام ١٩٨٠ نفسه على ٤٪ ولم تظهر أية بادرة لزيادة هذه النسبة. وعلى العموم فإن مساهمة المرأة في قوة العمل غير الزراعية قد ازدادت من ٧٪ في عام ١٩٦٨ إلى ١٩٪ في عام ١٩٨٠[٢٩]. وتشمل قوانين العمل والخدمة المدنية التي نشرت لتحقيق هذه الاتجاهات: إجراءات الأجور والفرص المتساوية، ونظم تعيين تفضيلية في إدارة الحكومة، وإجازات أمومة مدفوعة الأجر، وتسهيلات لرعاية الطفولة في أماكن العمل، وسن تقاعد مخفض للنساء العاملات (وهذا حافز المرأة للذهاب إلى العمل). وكما هو الحال مع الشباب، تنتظم النساء في «الاتحاد العام للنساء العراقيات» ولهذا الاتحاد ١٨ فرعاً، فرع في كل لواء، و٢٥٦ قسماً نوعياً في المدن الرئيسية و٧٥٥ مركزاً تخص القرى التي تحتوي على أكثر من مائتي عائلة وكذا المدن التي تحتوي على أكثر من ستة آلاف نسمة. هذا بالإضافة إلى ١٦١٢ لجنة اتصال تمتد إلى القرى والأحياء الباقية[٣٠]. وتعقد المؤتمرات، وتحدد الانتخابات «مجلساً عاماً» يتم خلاله انتخاب «مجلس مركزي» يضم ٣٨ عضوة. يختار «مكتب تنفيذي» من بين عضوات «المجلس المركزي». وباختصار فإن النساء لم يتعلمن القراءة والكتابة فحسب، بل كنّ يلتحقن بالجامعات ويندفعن إلى الأمام في قوة العمل. كن، مثلهن مثل الرجال والشباب، ينظمن بالكامل.

ويجب أن ينظر إلى تلك التغيّرات المهمة التي حدثت في الدور الاجتماعي للمرأة، جنباً إلى جنب مع التعديلات التي أدخلها البعث على «قانون الأحوال الشخصية» وتقرر الديباجة أن القانون الجديد المبني على مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن تلك فقط التي تناسب روح العصر[٣١].



إن الانفصال عن التقاليد الذي يؤثر على وضع المرأة حدث في ناحيتين مهمتين: الأولى: أعطيت فيها السلطة للقاضي المعيّن من قِبل الدولة أن يتغاضى عن رغبات والد الفتاة في حالة الزواج المبكر؛ والثانية: أبطل فيها التشريع الجديد الزيجات الإجبارية، فقلل بشدة من مجموع الحقوق الكبيرة التي كانت للأقارب الذكور (الأعمام، أبناء العم، إلخ. .) على المرأة في العائلة.

إن القصد من هذا التشريع ككل هو القضاء على السلطة الأبوية للأسرة، وفصل الأسرة «النواتية» (الأسرة النواتية هي الأسرة المكونة من الأب والأم والأولاد وليس الأسرة الواسعة بالمفهوم القديم) التي أضعفت قبضتها على حياة النساء إضعافاً واضحاً.

وكان إدخال واحدة أو أكثر من «اللجان الشعبية» في كل محكمة شرعية لتتعامل مع قانون الأحوال الشخصية، تجديداً بعثياً وتتألف كل واحدة من تلك اللجان من خمسة أشخاص، وتتشكل من أعضاء المنظمات الجماهيرية، ويشترط القانون الذي نظم تأسيس هذه اللجان أن يكون اثنان من الأعضاء على الأقل من النساء. لقد سجل ذلك التشريع كل المنظمات الجماهيرية وعلى رأسها «الاتحاد العام للنساء العراقيات». وأمرت تلك المنظمات أن تُراعي ضوابط سياسية عند اختيارها الأعضاء (وعلى وجه الخصوص معرفة التقرير السياسي لعام ١٩٧٤ للمؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي)[٣٢]. ركّزت اللجان الشعبية أعمالها على النزاعات التي تشمل حضانة الأطفال في حالات الانفصال أو الطلاق. وتصدر تلك اللجان توصيات مكتوبة للقاضي المعين من قبل الدولة، وذلك بعد القيام «بالتقصي المباشر» الذي يشمل المقابلات وسؤال الجيران وما إلى ذلك. ومن الواضح من الإجراءات الإدارية الموضوعة لتلك اللجان أن الأعضاء يعتبرون مسؤولين عن قراراتهم، رغم أن القرار النهائي يملكه القاضي.

ويمكن أن يُقال عموماً إنه حيثما كانت المرأة متداخلة في أنواع جديدة من اتخاذ القرار، فإن تلك كانت تشكل بالتحديد ليكون لها صلة، بهذا الشكل أو ذاك، بجنسها، وليس بشخصيتها الفردية، وفي الوقت نفسه «تسيّست» إلى درجة غير ضرورية وبشكل جدير بالملاحظة. إن الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن تعمل به اللجان هو أن تعمل كوكالات ضغط تجبر الزوجين على التواؤم مع أي نهاية للنزاع يراها الحزب مناسبة. والنتيجة أن حقائق القضية وحرفية القانون و«حقوق» جميع الأطراف، كل ذلك ينحى



جانباً على الدوام في مثل تلك الأحوال. وعموماً، فحيثما كانت حقوق الذكور على النساء تضعف أو تلغى تماماً كانت الدولة هي التي تحل محلهم، لأنها كانت تنظر إلى نفسها كمتصرفة «نيابة عن» جنس المرأة وليس «ترقية» وضع المرأة كفرد تمارس ضده التفرقة بسبب جنسها.

ولنضع في اعتبارنا أيضاً القانون الصادر عام ١٩٧٧، والذي نال دعاية كبيرة، ينظم دخول المرأة القوات المسلحة لأول مرة في تاريخ العراق. فلم يرد أي ذكر في التشريع لأية مهام عسكرية. ومع هذا اعتبرت المجندات خاضعات تماماً لكل القوانين العسكرية باستثناء «تلك التي لا تتفق مع طبيعتها». ويحدد القانون أن المرأة «تعين كضابط» إذا كانت تحمل شهادة جامعية في مجال الشؤون الصحية (الطب ـ طب الأسنان ـ الصيدلة)، وتعين المرأة وترقى في المجال الطبي حسب مؤهلاتها، وعلى سبيل المثال فإن الفتاة التي تدرس سنتين في مجال التمريض تعين برتبة عريف من الدرجة الثانية[٣٣]. والواضح أن الجيش يمتص النساء بسبب وضعهن المهم في الخدمات الطبية. وليس هناك شيء ذو مغزى خاص في ذلك التشريع لا تغطيه الحقيقة المهمة، إلاّ وهي أن النساء العراقيات كن يدخلن قوة العمل بأعداد هائلة. والشيء نفسه ينطبق إلى حد كبير على دخول المرأة في «الجيش الشعبي» ـ الميليشيا والذي بدأ عام ١٩٧٦. فما إن حلّ عام ١٩٨٢، حتى كانت حوالى ٤٠ ألف فتاة قد جندت في «الجيش الشعبي»[٣٤].

ويجب مقارنة تلك الخطوات التشريعية الجسور بضعف الإصلاحات في تلك المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على المرأة كفرد: تعدد الزوجات، والطلاق، والميراث. ففي هذه المجالات يتسيد الرجل بروح التشريع الإسلامي، السائدة من قبل، باستثناء بعض الإصلاحات ـ في حرفية تطبيق الشريعة ـ (في حالة الخيانة الزوجية التي لم يعد يطلق عليها زناً في القانون الجديد، بل خيانة زوجية). إن الإجراءات البعثية في المجال الشخصي لهي أقل راديكالية بكثير، مثلاً، من القانون التونسي الصادر عام ١٩٥٦، أو من إصلاحات الشاه في مجال العائلة، هذا إذا لم نذكر الانفصال الراديكالي لمكان أتاتورك في تركيا عن قانون الأسرة الإسلامي في عام ١٩٢٦. إن الشيء المهم في أي تشريع عن المرأة هو بالضبط ذلك الموقع الذي اختار فيه أن ينفصل عن الشريعة. التشريع الإسلامي كان دائماً واضحاً في نظرته إلى وضع المرأة المتدني والتابع للرجل كنتيجة مباشرة لاختلافهما في الجنس. وهذا التركيز لم



يكن استناداً إلى فصائل الأسرة الكبيرة أو قدسية الأسرة الأبوية مثلاً. فإذا كانت تلك الأسرة الكبيرة يمكن أن تجد بدائل عصرية في شكل الأسرة «النواتية» وبيروقراطية الدولة و«اللجان الشعبية»، فإنه رغم أن تقليداً عربياً ذا جذور عميقة جرى تقويضه (وهو تقليد مشترك مع مجتمعات غير إسلامية)، فقد ظلّت القيم الإسلامية متماسكة من الناحية الأيديولوجية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس هناك فيما بذله البعث من مجهودات مخلصة بعيدة المدى في تعبئة المرأة ما يمكن أن يكون غير إسلامي في أدق جزئياته، ورغم أن تلك المجهودات تمثل انفصالاً راديكالياً عن المجتمع التقليدي والقِيم الراسخة بعمق. ويكفي هنا أن نذكر جماهير النسوة المحجبات المعبآت من قبل الحركة الإسلامية في إيران، ليس فقط ضد الشاه، ولكن لتفرقة بعض المظاهرات النسائية المبكرة التي سارت ضد مرسوم الخميني لفرض الحجاب على المرأة.

ومن الجوهري أن نذكر الفارق المبدئي بين قلب داخلي أيديولوجي ما زال مبنياً على قِيم تقليدية، وبين راديكالية البعث القوية التي يمكنها أن تمزق بلا رحمة العوائق والحساسيات والتقاليد الاجتماعية التي ظلّت سائدة لقرون. وأسوأ أسلوب لتفسير الإصلاحات الطفيفة التي أدخلها البعث على قانون الأحوال الشخصية، هو أن يقال إن البعث قد خشي رد فعل المؤسسة الدينية المحافظة التي يمكن أن تكسب أتباعاً في هذه المسألة. فليس هناك أدنى دليل يؤيد مثل تلك المقولة وهي تناقض راديكاليتهم فيما يتعلق بأمور أخرى تتعلق بالمركز الاجتماعي للمرأة. وزيادة على ذلك، يبدو لنا أن «أمل رسام» مخطئة تماماً في رؤيتها للتعديلات الأكثر راديكالية لتشريع عام ١٩٧٨، على أساس أنها تميل إلى ناحية زيادة استقلال المرأة كفرد في المجتمع العراقي تؤدي على المدى الطويل إلى صراع مع قِيم ثقافية إسلامية أوسع، تواجه البعث في نهاية الأمر بمأزق لماذا هي راديكالية في موقع وليست كذلك في موقع آخر؟ وهنا يكمن السؤال المهم. ولا ينبغي أن نبالغ في الإجراءات البعثية، لم تقم أي مجموعة اجتماعية، وعلى الأخص النساء العراقيات، بتوجيه ضغط على الحزب. لقد اختار البعث «شكلاً معيّناً» من التشريع في هذه المسألة، وهو جدير بالملاحظة بسبب ما يكشف عنه في كيفية تفكيره بالضبط عندما لا يكون محصوراً في ركن بالمطالب المتناقضة للتحديث والتنمية من جانب، وتلك الراجعة إلى «الصدق الثقافي» من جانب آخر[٣٥].

إن هذه الحيرة تخفف عندما يأخذ المرء بجدية ما يقوله البعث إذ إن له وجهة نظر



خاصة حول التحديث والإسلام، وهو منسجم مع نفسه في محاولة تنفيذها عملياً. إن القومية العربية متصلة مذهبياً عنده بالخبرة الإسلامية بطريقة سنناقشها فيما بعد في الفصل السادس. ينبغي أن نضع هذه الرؤية البعثية العراقية الفريدة دائماً في اعتبارنا وعلينا ألا نأخذ بنظرتنا التي تحدد مسبقاً معنى التحديث وما يشمله أو لا يشمله. فالإنجاز المناسب الذي يساعد على تفسير ما يحدث سياسياً هو، مرة أخرى، ذلك الذي يوفره صدام حسين عن الطفل الواشي الذي يبلغ عن والديه في سبيل المجد الأعظم للمُثُل البعثية. إن تلك المُثُل، المرتبطة كما هي بالنظرة البعثية إلى الاختيار الإسلامي، تمثل المصدر النهائي للسلطة، والاختبار النهائي لم هو مبرر، ولما هو ليس مبرراً. فحتى سلطة «القائد» مستخرجة من تلك المُثُل؛ وكل مصادر السلطة الخارجية عنها، تهدد البعث. إنه ليزعج البعث أن يجد آباء وإخوة وأعماماً وأبناء أعمام متراصين جميعاً لتوجيه درجات متفاوتة من السيطرة والقوة الحقيقيتين على المرأة، أي على نصف سكان العراق.

لكن إذا كانت ولاءات جديدة ستشكل، للقائد والحزب والدولة، فيجب أن «تتحرر» المرأة من ولاءات تربطها تقليدياً بالزواج والأقارب والذكور. ولقد كان هذا هو الهدف الجوهري من تعديلات عام ١٩٧٨ في قانون الأحوال الشخصية والتي قلّلت من سلطة العائلة الأبوية. ووضع المرأة هنا مثله مثل وضع الأطفال الذي ناقشناه. إن المرأة تكتسب ـ من حيث وضعها بالنسبة لتلك المجموعات من الرجال ـ ما سيحتم عليها أن تخسره من حريتها للبعث. فحتى تحت ظروف الأسرة العربية التقليدية، التي يتسيدها الرجل، كان للمرأة نسبة من الحرية الشخصية وهذه تنتزع منها في ظل البعث (مثلاً بالنسبة لأطفالها). إن التسيد الذكري لم يوضع له حد، بل وجد بديلاً في «مجلس قيادة الثورة» المؤلف بأكمله من الذكور، وفي القيادة العليا للجيش، وفي شخص صدام حسين البادي الذكورة، والذي هو بالتأكيد مخيف أكثر من كل الآباء. إن بؤرة الشرعية والولاء جرى تغييرها في العراق. وإن الدافع وراء إجراء تغيير في وضع المرأة الشخصي لهو مزيج من الطاعة التقليدية لأوامر الذكر، وإشاعة الخوف وهو الأمر الجديد. إن هذا هو الاتجاه الذي سارت فيه الإجراءات التشريعية، مهما كانت آثارها الاجتماعية النهائية، ومهما كان تدرجها. إن الضغط «من أسفل» يمكن أن يدفع البعث بعيداً عن مساره، لكن فيما يخص المرأة، فإن هذه ليست ولم تكن أبداً مسألة مطروحة في العراق.



هناك صلة تتسم بها البعثية وهي تجمع بين التعبئة الإجبارية لأعداد كبيرة من الناس «لتحسين أنفسهم» سواء كانوا يرغبون في ذلك أم لا، وبين الإنجاز الكبير من ناحية القدرة على إنتاج ملايين المطبوعات، وزيادة عدد المدارس زيادة هائلة وإدخال أعداد كبيرة من النساء في قوة العمل. إن هذا يمثل إنجازاً تنظيمياً لعراق البعث بالمقارنة بمعطيات الماضي. المجتمع العراقي كان يجعل أن يرى باقتناع أن خبرته الذاتية في التغلب على التخلف لها صلة عضوية بتحديد حرياته السياسية؛ فأعطيت لها مهارات تعليمية جديدة مضمونها مراقب بطريقة لا فكاك منها. وهكذا فإن مسألة وجود ثقافة أخرى أصبحت مخصصة للطرح التجريدي، إن خطرت على الفكر أصلاً وإذا كان محو الأمية وتوفير احتياجات الطباعة هي كل ما تدور حوله المسألة، لكان الإيمان المتنامي بتأثير هذا المعتقد ضعيفاً. فالمشكلة أنها تطل برأسها في معظم المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية المهمة، بالنسبة لدولة نامية كما تظهره التغييرات في الدور الاجتماعي للمرأة. إن نظاماً للإرهاب تربّع فوق القمة في العراق، في الوقت الذي حدثت فيه زيادة واضحة للعيان في مستوى المعيشة، زيادة حسنت تحسناً له مغزاه في موضع أكثر الفئات عوزاً، أدت إلى دفع عملية تسوية الاختلافات في الدخول التي بدأت بعد عام ١٩٥٨[٣٦].

فإذا ما ربطنا معاً السلسلة المتتابعة للتغييرات التالية التي حدثت في الفترة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠ لأصبح واضحاً لنا مدى الزيادة الكبيرة في مستويات المعيشة:

(أ) ثبتت أسعار معظم الضروريات الأساسية عن طريق الدعم الحكومي.

(ب) حافظت الحكومة على زيادة كبيرة للحد الأدنى للأجور فوق معدل التضخم الذي تمّ الحفاظ عليه منخفضاً بالنسبة لدولة منتجة للنفط ـ وذلك حتى بداية الحرب؛

(جـ) وفرت قوانين عمل جديدة أمناً وظيفياً كاملاً؛

(د) أصبحت الدولة هي الملجأ الأخير من ناحية توظيف جميع الخريجين؛

(هـ) توفير التعليم المجاني والرعاية الصحية؛

(و) تزايد الدخل القومي بالنسبة للفرد من ١٩٥,٣ دينار عراقي في عام ١٩٧٠ إلى ٧٥٦٣,٨ دينار عراقي في عام ١٩٧٩[٣٧].

وقد يكون من المهم هنا أن نسأل ما إذا كان هذا التحسن في مستوى المعيشة



راجعاً إلى عوائد النفط، أم الإدارة الاقتصادية الذكية. لكنه قد يكون سؤالاً ربما على المدى الطويل للغاية، ولكنه بعيد عن الوضع السياسي الحالي على أية حال. إن الحملات الجماهيرية التي قصمت ظهر الأمية في العراق تأخذ حجمها السياسي بمعزل عن نفقاتها. والشيء نفسه يمكن أن يُقال عن التوسع الضخم في الخدمات الطبية، وكهربة القُرى، والشبكات الواسعة من الطرق الجديدة بطول البلاد وعرضها، وتطوير وسائل المواصلات والاتصالات التلفونية، والتصنيع، ومشاريع الإسكان الضخمة، والتشريعات الاجتماعية ذات النظرة المستقبلية[٣٨].

وتثير كل هذه التنمية ورطة محيرة، ظهرت جذورها في قرننا هذا في إطار الاختبار الشيوعي. الخبرة الروسية قد أثرت بعمق على كل تفكير حول علاقة التنمية في البلاد المختلفة بالحريات السياسية، بغض النظر عن المعتقدات السياسية. التناقض هذا عبّر عنه بشكل محدد المعالم في فكر ليون تروتسكي عن نوعية النظام في الاتحاد السوفياتي. ففي هجوم تروتسكي على الستالينية في كتابه «خيانة الثورة» وجد نفسه مضطراً لتفسير الظاهرة الستالينية تفسيراً مأخوذاً من خارج تحديدها المتمايز وتاريخ تطورها. فقد كتب عن طغيان الدولة السوفياتية الجديدة «كنتاج الضرورة الحديدية التي لا فكاك منها لولادة وتعضيد أقلية متميّزة» في ظروف من التخلف وكيف ثبت أن «قوة السوفيات الديمقراطية مقيدة الحركة، وحتى غير قابلة للبقاء، عندما كانت المهمة الملحّة هي تهيئة الظروف لتلك الجماعات المتميزة التي كان وجودها ضرورياً للدفاع وللصناعة وللتكنولوجيا والعلم»[٣٩]. هذا التفسير مشتق من سببية قد تكون فوق قدرة التدخل الإنساني التي يضحي من خلالها بالحريات في سبيل التقدم. وهذا التفسير لم يصدر عن اقتصادي أو عن أكاديمي أو عن ثوري متقاعد جعل من مهمته اكتشاف قوانين تحكم كل شيء، ولكنه صادر عن مفكر وقائد سياسي فاعل من قادة الثورة الروسية؛ قائد أطيح وأُلقي به بعيداً نتيجة «للضرورة الحديدية» لمجرى الثورة الذي شقته بعد ذلك.

إن الذي كان بالنسبة لتروتسكي ورطة شخصية ومشكلة أساسية في الفكر الثوري، لم يكن ليحلها إلاّ بالتمسك بإخلاص بفكرة «الثورة العالمية»، وهذه الورطة نفسها قد تحولت في الثورات التي تلت الثورة الروسية إلى التقوقع القومي والمحلي. لقد تحولت إلى قانون للعملية التاريخية لا يمكن استبداله، قانون أثبتته الخبرة الستالينية. الأيديولوجية التي تتضمنها هذه السمة من الضرورة الاقتصادية في العالم الثالث هي



الإطناب في الحديث عن «زيف» الحريات البورجوازية، والميل المتزايد نحو إخراج موضوع الحرية الحقيقية من عالم السياسة إلى عالم الاجتماع والاقتصاد. إن كل الثورات التالية في هذا القرن (الصينية والفيتنامية والكوبية والجزائرية) وكل الحركات الوطنية فيما بعد الحرب العالمية الثانية (الناصرية، والبيرونية، والبعثية) قد أعادت التأكيد، لهذه الدرجة أو تلك، على الموضوعية الملحّة للاختيار بين: التنمية أو الحرية. كتب «علي بدور» وهو محام سوري وناقد أدبي، له توجهات قومية عربية، بالفتاح حول الحريات التي كانت في ظل نظام التعدد الحزبي الذي كان سائداً في مصر قبل ثورة تموز ١٩٥٢. لقد جادل في مقالتين نشرتا عام ١٩٥٧ بأن الثورة المصرية لم تتمكن من حلّ المشاكل الاقتصادية، إلاّ بعد أن قضت بحزم على الميراث الأساسي من العهد الاستعماري، أي نظام التعدد الحزبي. فانقسامات هذا النظام وصراعاته قدمت «حبال تموين» للإمبريالية. ولقد نادى بإجراء عملية جراحية كبرى «لمرض القيادة» ذاك في العالم العربي، ودعا إلى إقامة «ديكتاتورية مخططة» لتحقيق الوحدة العربية والتقدم الاقتصادي:

«إن إيماننا بقيمة الديكتاتورية ليس إيماناً نظرياً.. إنه إيمان ينبع من حاجتنا إلى الوحدة العربية وإلى نظام لا يجب أن يكون ديمقراطياً مائعاً تحت أي ظروف من الظروف. إن الحرية مترادفة مع كفاية الطعام، والملابس، والمسكن، والصحة، والوعي الثقافي، والمشاركة الوجدانية مع مشاكل الوطن. وأنا لا أعرف إن كان المواطن المصري في يومنا هذا لا يحصل على قدر أكبر من الحرية، مما يحصل عليه أيام الملكية والأحزاب السياسية والدستورية وحرية الصحافة. عندما كان كل شيء مسموحاً به، ولكن كل شيء له ثمن»[٤٠].

وفي العراق سلّم الحزب الشيوعي العراقي القيادة السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي (انظر الفصل السابع) معتقداً أن البعث ينفذ تلك الحتمية التاريخية التي وضع «علي بدور» معادلتها. كانت «الانتلجنسيا» ـ باستثناءات قليلة ـ قد كسبت إلى هذا الموقف منذ حوالى عام ١٩٥٨، وحين كانت لا تزال هناك بعض التحفظات على هذا الاختيار ولكن هذه التحفظات كانت تحل عن طريق الاتباع المفرط للستالينية أو الماوية أو لأي شكل من أشكال الموضة السائدة للتغير الثوري. وانتشرت هذه التفضيلات همسها بين الجماهير، ودن أية أطروحات معاكسة من النخبة الثقافية. لقد كانت نسبة موافقة المجتمع على ذلك واضحة قبل أن يأتي البعث إلى السلطة بكثير، وذلك يتضح



أكثر إذا ما نظرنا إلى السهولة التي تخلى بها عن مؤسسة البرلمان بعد عام ١٩٥٨، حيث لم يدافع عنه أحد في الجمهورية الجديدة التي تأسست. وبناء على هذا يستنبط في أحيان كثيرة أن شكل الديمقراطية المحدود للغاية، الذي كان يمثله الحكم البرلماني، لم يكن له أبداً أساس عميق في مجتمع متخلف مثل العراق، حيث ربط دائماً بين الحكم البرلماني وممارسات حكم ملكي فاسد. وتشير القرائن إلى أن هذا لربما إسقاط زائف لاتجاهات تالية على تاريخ ما قبل الحرب العالمية الثانية، لتلك المؤسسات البرلمانية التي أظهرت في عقودها الأولى مرونة أكبر بكثير مما تعطى لها عادة. ومهما يكن الأمر، فإن التعاقب السريع للانقلابات في العراق في عقد ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، أعاد تأكيد الافتراض الضمني السائد حول كافة الناس، أنهم كانوا أقل تشوقاً للديمقراطية السياسية، من رغبتهم بإعادة التوازن للتغيُّرات الاعتباطية في السلطة، التي تعطي للبلاد فرصة الوقوف على قدميها اقتصادياً من جديد[٤١]. إن مغزى هذا الافتراض، أنه متى يصل البعث إلى السلطة، وبمساعدة عائدات النفط والاستعداد غير المقيد لاستخدام العنف، يبدأ بالعمل سياسياً في المجتمع والاقتصاد؛ فيظهر «التقدم» كنبوءة ذاتية التحقيق؛ ولم تكن مجرد الدعاية البعثية هي التي تتأكد، وإنما المفهوم الذاتي للمجتمع، بطبيعة ظروفه التي وصل إليها، قبل أن يأتي البعث بوقت طويل.

هكذا تمّ تشكيل الروابط بين البعث والجمهور، تلك الروابط التي كان لها فاعلية وقوة تفوقان بكثير جداً أي شيء ممكن تحقيقه من خلال التلقين المذهبي البسيط. كانت تلك روابط نشأت من خبرة مشتركة، ربطت معاً عالم البعث المكون من الخرافات مع افتراضات اجتماعية أوسع، عن التقدم مقابل الحرية، ولقد كانت تلك الافتراضات أيضاً أيديولوجية بطبيعة الحال، وبالدرجة نفسها. ومن السخرية أن العمل السياسي انتهى في ظاهر الأمر إلى أن أعطى البعث نفسه الشرعية، بخلق وضع ينظر إليه على أنه ليس من صنعه كلية. لقد كانت الحقيقة؛ والتي بدا وكأن البعث يؤكدها في السبعينات، من صنع الجماهير نفسها، في شكل الأساطير التي تعلقت بها في الخمسينات والستينات عن «القومية العربية» والوحدة والحرية والاشتراكية، و«قوى» أو «قوانين» التقدم والتنمية.

التخلّف كمبرر

لنفترض من أجل المجادلة، أن ظروف وجود الحرية لم تبرز بعد في العراق،



يظل السؤال هو: لماذا كل هذا الكم من العنف؟ أو إذا استخدمنا تعبيراً مختلفاً: ما هي الوظيفة التاريخية التي خدمها العنف الزائد؟ ليس لهذا السؤال إجابة سهلة. إن اصدنا عند هذه النقطة ليس إلاّ لفحص الناقد لإطار مرجعي، يعتقد أنه يوفر ـ على نطاق واسع ـ ملحاً كافياً لتلك الإجابة.

يشرب إيزاك دويتشر، الذي يحتمل أن مؤلفه عن الستالينية هو أوفى وأعمق مساهمة فكرية، من داخل إطار الماركسية، يشرح هذا الأمر كما يلي:

«من المعتاد القول الآن إن الستالينية كانت نتاجاً لمجتمع بعد الثورة، معزول، غير متطور، قبل صناعي عموماً، منشغل في «تراكم اشتراكي بدائي» أي في عملية تصنيع سريع، وتحديث يتم تحت هيمنة الدولة على أساس من الملكية العامة لوسائل الإنتاج. وكنظام حكم وأيديولوجية كانت الستالينية تمثل كل من تخلف بيئتها القومية والتحول القومي لتلك البيئة. ولذلك فإننا نجد هذه الازدواجية في سمة الستالينية ومظهرها. لذلك نجد عنفها الفظ وتوجهها المذهبي البدائي الانعزالي من ناحية، ونجد من ناحية أخرى اندفاعها التاريخي وتصميمها على استبدال أسلوب الإنتاج وطريقة الحياة الروسيين العتيقين، باقتصاد عصري مخطط وتعليم جماهيري على نطاق واسع. وإنني أعترف أنه لا يمكن تفسير الظاهرة الستالينية ككل بتلك العوامل فقط، وإن كانت تفسر معظم ملامحها الجوهرية»[٤٢].

ومن السخرية أن هذا التعيميم أصبح «معتاداً»، لدرجة مجرد استبدال كلمة «ستالينية» بكلمة «بعثية»، يعطى مقولة في صحة أو عدم صحة المقولة الأصلية نفسها على الأقل. لقد حدد دويتشر وضعية الستالينية في إطار يشاركه فيه معظم مفكري البلدان المتخلفة في الكرة الأرضية، على الأقل تلك التي كانت تعي تخلفها هذا، وتناضل سياسياً للتغلب عليه. والحقيقة أن دويتشر كان يقدم تجميعاً تاريخياً لفكرة «الضرورة الحديدية» لتروتسكي. فبهذه الطريقة وحدها يمكنه أن ينظر إلى الوراء، ذلك أن الزمن قد ولى، فهذا الإرهاب الستاليني ساد في الثلاثينات، وبدأ شيء جديد يحدث في الاتحاد السوفياتي.

في هذا الإطار، يجب اعتبار الستالينية كما تشكّلت في عهد الإرهاب في الثلاثينات وأواخر الأربعينات وحتى موت ستالين وطرد بيريا من البيروقراطية، كنموذج نوعي شامل لفهم البعثية. فالستالينية بهذا هي «العالمية الثالثة الأصلية» التي حاول البعث والحركات الوطنية الأخرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن يمشي



على خطاها. فإذا نحّينا جانباً كل الاعتبارات الخاصة بأنماط الإنتاج، وركّزنا على كل من الستالينية والبعثية «كنظام للحكم وكأيديولوجية» كما في إطار فكر دويتشر فإن الاستنباط الذي لا مفر منه هو أنه: بطريقة ما فإن ظاهرتين شديدتي البعد عن بعضهما من حيث الأصل، قد اكتسبتا تطابقاً بنيوياً معيناً يجذب الانتباه.

وزيادة على ذلك، فإنه حتى إذا كانت الأسباب وراء العنف الستاليني مختلفة تمام الاختلاف عن الأسباب وراء العنف البعثي، فالنتيجة النهائية لا تزال أن العنف ولّد أشكالاً من الحكم غاية في التماثل. وإذا نحّينا جانباً الدوافع المحددة والأسباب الخاصة، فإن هذا التطابق لا يزول حتى ولو اختلف التصميم التاريخي في الحالتين. وهذه نتيجة مبلبلة للغاية، بغضّ النظر عن مدى الاختلاف في المراحل الأخيرة لتطور النظامين، الذي قد يحدث متى انتهى الإرهاب في العراق.

وحقيقة الأمر أن البعث قد شكّل نفسه وبوعي، كحركة، وهو في السلطة، في قوالب ستالينية؛ بل أكثر منذ ذلك، اكتسبت الجماهير على حساب الحزب الشيوعي العراقي، فأعطى شرعية لحكمة بناء على هذا الأساس.

ولسوء الحظ، فإن عملية استبدال الشارات تقلل من عمق تحليل دويتشر. فهناك تفسيرات تفسر أكثر من اللازم. والسؤال هو: إذا قبلنا مسألة أنه ليس هناك حرية، فلم كل هذا القدر من العنف؟ إن ما ذكره دويتشر وتروتسكي هو مجرد التأكيد على المقولة العامة بأن الندوة تخلق الظروف للعنف. إن التخلف يمكن ـ من الناحية المبدئية ـ أن يحل بطُرق مختلفة عديدة. فحتى إذا كان التخلف الروسي قد تضمن أن التمييز في مجتمع ما بعد الثورة لا يمكن أن يقضى عليه في المدى القصير. فهناك مسألة لم تناقش ألا وهي مسألة التطهير المخططة بوعي والتي محت من الوجود ملايين الضحايا الذين اختيروا بطريقة عشوائية إلى هذا الحد أو ذاك، وكذا نوعية الحكومة التي نتجت عن ذلك.

ففكرة تلخيص «أكثر الملامح جوهرية» للستالينية بدون تقديم سمة سياسية واحدة شديدة الخصوصية للظاهرة، لهي أمر يثير القلق. فهل خصوصية التميز المتطرف للستالينية «كنظام للحكم» هو فقط نتاج لسلسلة من العلاقات بينها وبين نمط الإنتاج؟ فما «هي»؟ تظل سراً غامضاً حتى بعد التعرف على كل الملامح الجوهرية. فهناك نقص شديد الوضوح في التعريف: إن حيّز العمل المتميّز، والحكم على الأشياء، والأيديولوجيات، والأخطاء والحوادث العشوائية، وما هو غير متوقع وما هو غير



قابل، وباختصار «السياسة»، كل هذا غائب تماماً. بالإضافة إلى ذلك، هناك حيّز الضرورة ـ الاقتصاد والعمل ـ وهو ما يسمى «التراكم الاشتراكي البدائي». إن دويتشر يضع هذا المفهوم بين قوسين لأنه يعرف أن التراكم البدائي هو بدائي دائماً، وأن ملايين الفلاحين الروس الذين كادوا أن يموتوا من الجوع يشهدون في الحقيقة بأن القالب الستاليني لم يكن أكثر تمدناً إذا قورن بقوالب سابقيه من الرأسماليين.

تثير تلك الاعتبارات مشكلة التخلف كتبرير للعنف، وبطبيعة الحال، فإن ذلك أبعد ما يكون عن تفكير دويتشر. إن المشكلة تبدأ بابتهالات الماركسيين غير الناضجين، والوطنيين «التقدميين» من أمثال البعث الذين رفعوا عالياً لواء المحلية والنسبية الثقافية في العالم الثالث. وإذا كان العنف الستاليني ـ إن جاز لنا القول ـ قد عوضه بزوغ الاتحاد السوفياتي على المسرح العالمي كقوة عظمى، فإن بعثية تاريخ لاحق قد تجد تبريرها في تلك السابقة. إن مثل هذا التبرير لا بدَّ سيكون له ثقل أكبر بكثير من تبرير ستالين لإساءة استعمال الماركسية في روسيا. فهو بعد كل شيء كان ينظر في كرة بلّورية يستقرئ المستقبل. أما الجيل التالي من مبرري نظرية «العالم الثالث» فما عليهم إلاّ أن ينظروا إلى الخلف وفي هذا يبدعون عادة. وباختصار فإن الخبرة التاريخية للاتحاد السوفياتي قد أدخلت ضمن أيديولوجية البعث في العراق لتخدم هدفاً سياسياً ألا وهو إطلاق اليد لنظام مبني على الإرهاب.

تدنّي الفكر

كيف يؤثر على الناس وابل الأساطير والخرافات الذي يأتي من كل حدب وصوب؟ ذلك الذي يأتي من وسائل الإعلام كافة، وأماكن العمل، والشارع والأسرة؟ كيف يمكن أن يحدث هذا بعد سبعة عشر عاماً حينما لم تعد هناك الكثرة التي تتفشى بينها الأمية؟ وما هو فعل الأكاذيب المحقونة من المهد إلى اللحد، في قدرة الناس على الحكم على الأمور وبالذات عندما يمسك الخوف بتلابيبهم؟ لا أحد يعرف في الحقيقة. فمن الخارج يمكن للمرء أن يمد يده فيخدش السطح، لكن من الداخل فالدنيا حالكة السواد. وإذا ما كان لدى المرء الشجاعة ليرغب في الفهم، فإنه يتحسس طريقه كالأعمى في محاولة أن يشعر بما لا يمكن رؤيته. وهذا هو عالم التحليل البارد، عندما تمنع رواية القصص.

إن مجتمعنا مثل المجتمع العراقي قد خنق كل السبل التي يمكن بها لأي إنسان أن



يزدهر، سوى الخامل. لقد كان لذلك البلد يوماً ما نصيبه العادل من العقول الجيدة والمهتمة، لكنها تخص الآن عالماً مختلفة. إن أولئك الذين لم يبيعوا أنفسهم إما أنهم أموات أو مكبلون بعمل في المنفى. إن المشكلة سطحياً مشكلة لغة، ولا نقصد باللغة هنا القواعد ولا البنى الموروثة لأسلوب مجتمع ما في الاتصالات، ولكننا نقصد الأنماط من المفاهيم الأساسية الحقيقية، التي يتم من خلالها كل الفكر والحوار خارج الروتين اليومي للحياة.

قررت مطبوعة للمعارضة في المنفى أن تقدم لقرائها سلسلة من التعريفات للمفاهيم الأساسية في السياسة والفلسفة، فكان «المعنى العلمي الدقيق للشعب» هو ذلك المجتمع الإنساني المتغير تاريخياً والذي يضم كل الطبقات التي «بحكم موقعها في الخارطة الطبقية والسياسية لها القدرة المساهمة في تطوير البلد المعيّن في ظرف تاريخي محدد... ويكتسب مفهوم «الشعب» أهمية أعظم مع تطور المجتمع. إنه «في الوقت الذي لا يوجد فرق جوهري بين الشعب والسكان في المجتمع المشاعي، فإن هذا الفرق يصبح جوهرياً عند انقسام المجتمع طبقياً. وهذا يعني أن بعض سكان العراق منذ فترات طويلة لا يتعبرون من شعبه إما لأسباب اقتصادية اجتماعية أو نظراً لمعتقداتهم[٤٣]. وهناك تعريف آخر للثقافة وهو أنه ليست «نمواً روحانياً لنخبة» بل إن النظرة العلمية تفهم الإنتاج المادي للحاجات على أنه المصدر الأساسي للثقافة الروحية، أي أنها حاصل نشاط الجماهير»[٤٤].

«وجمعية الطلبة العراقيين» هي منظمة لها تأثيرها، وتحاول جهدها أن تحارب البعث، لكنها محصورة تماماً داخل أنماطها. فمن السذاجة أن نفكر في أنه يمكن اختزال المشكلة لجذب الاهتمام إلى ما قاله ماركس حقيقة في هذا الكتاب أو ذاك، المكتوب منذ أكثر من قرن من الزمن. إن الجدل حول الكلمات يمكن أن يكتسب أو يخسر، لكن لا بدَّ أن يظل المعنى الأصلي عن أسباب تدنّي الفكر بعثياً منتصراً. فالمعركة خسرت قبل أن تبدأ.

وفي تلك الأمثلة، فإن شيئاً عجيباً يمكن ملاحظته: إن المفاهيم التي تمّ تقديمها أصلاً، والتي تم تعديلها بين حين وآخر كمساهمات لفهم الحقيقة، قد اكتسبت حياة خاصة بها. لقد تحولت في واقع الأمر إلى أدوات للعمل في عالم كان المقصود منها فيه أصلاً مجرد أن تفسر، مغيرة ملكيتها بشكل مذهل. وهكذا فإن «الإمبريالية» المأخوذة عن اللينينية والتي أدخلت عليها النظرة البعثية للعالم، يمكن أن يستحوذ عليها



مرة أخرى رجال الدين المسلمون، وكذا المعارضة العراقية، كتفسير شامل لحزب البعث ضد الدولة الإسلامية الإيرانية. وهذا ينطبق أيضاً على كلمات مثل «الاشتراكية»، «الحرية»، «اليسار»، «اليمين»، «الرجعية»، «الليبرالية»، «البورجوازية» وتعابير مثل «مصلحة الجماهير»، «النظام الرأسمالي العالمي»، إلخ. .

ولنأخذ في اعتبارنا القصة التالية: أصدر «الصليب الأحمر» بياناً يندد فيه بالجانبين في الحرب العراقية ـ الإيرانية بسبب معاملتهما للأسرى (وبذلك قضى على إمكانية للصق بالصليب الأحمر على أساس أن الدوافع من وراء إصدار البيان هو أنه عميل الجانب الآخر) فكان أحد ردود الأفعال: لماذا صدر هذا البيان في هذه الفترة بالذات؟ من هي القوة العظمى التي ستستفيد أكثر من مثل هذا البيان؟ وما هو التآمر الجديد الذي يكشف عنه هذا البيان؟ إن المعلومة التي قدّمها الصليب الأحمر لم تؤخذ حتى بمعناها السطحي، الذي يشير إلى أن كل البلاد تعامل سجنائها بوحشية وتقتلهم.

ما هو الاختلاف من حيث المبدأ بين مثل هذه النظرة النابعة من مقابلة عادية لمجموعة عراقية معادية للبعث، وبين طارق عزيز الذي أرجع في مقال له بجريدة «الثورة» العراقية ـ فضيحة Watergate ووترغيت إلى «اللوبي» الصهيوني في أمريكا، المتربص للانتقام من ريتشارد نيكسون بسبب مواقفه المفترض فيها أنها موالية للعرب! وفي الحقيقة أنه حتى بعض العراقيين المتعلمين المعادين للبعث يعتقدون أن ذلك «التحليل» معتدل، وهم لا يمتنعون عن ترديده كحقيقة مطلقة، إلاّ لأنه صادر عن بعثي بارز.

التفكير التآمري له جذوره العميقة في التواكل الزائد عن الحد، وفي العداء للفردية، الذي قد يكون من مميّزات الثقافة الإسلامية عموماً. إن فكرة الخضوع لمشيئة اللّه هو قرين للبحث عن الاستشهاد في سبيل اللّه. إن كلا المسألتين تقوضان الفكرة العصرية للناس، كفاعلين، كخالقين لتاريخهم الخاص، كمحركين للطبيعة، كمسؤولين في النهاية عن أنفسهم فقط. وتثري القومية العربية هذا الإرث التآمري بأن توجد هوة سحيقة بين أهدافها النهائية والواقع الموجود حالياً. وتتسع الهوة مع مرور الوقت خالقة جواً أكثر ملاءمة «للتفكير» بالمؤامرات. وفي أواخر الستينات أصبح البعثيون أرباب الصنعة في مجال «كشف المؤامرات».

وإحدى نتائج هذا الأسلوب «التآمري» من التفكير هي تبنّي أفكار سياسية عند هذا المستوى من التجريد، إلى الدرجة أن صلاتها بالظروف المحلية السائدة لا تورد إلاّ



بشكل غامض، وعن طريق الاستدلال. إن هذه الطريقة في التفكير، سواء كانت متصلة بالفبركة الفعلية للمؤامرات أم لا، تسمح للبلاغة المتطرفة أن يعلو صوتها، دون أن تهدد أبداً المصالح الحقيقية، أو القيم والمواقف. إن «راديكالية» من هذا النوع هي المضاد الكامل للتفكير الثوري في القرن الثامن عشر على سبيل المثال، والتي كان مكانها غرب أوروبا عند المنحنى التاريخ المقارن نفسه من حيث الانفصال عن التقاليد. إن الكثيرين من المفكرين العرب، عند اعتناقهم للاشتراكية، أو مصالح الجماهير، أو حتى أفكار كارل ماركس، بمساعدة من عالم من الأنماط العروبية والتآمرية، لا يمتلكون النفاذية والعالمية الأخلاقية «لفولتير» (Voltaire) على سبيل المثال.

لقد أصبح التفكير السياسي خارج إطار إدارة شؤون الدولة، شأناً «سورياليا» مترفعاً عن الواقع بطريقة متزايدة في العالم العربي.

وباختصار، ليست التقاليد هي التي أدّت إلى تدنّي لغة التخاطب العام بدرجة كبيرة، ولكن الخبرة الحقيقية للسياسة في بلد مثل العراق عبر الربع الأخير من هذا القرن هي التي أدّت إلى تدني لغة التخاطب إلى درجة تركت فيها السكان، بأجمعهم بما فيها المعارضة، وهم يشكون من نقص في أبسط مبادئ جهاز مفاهيم يمكنهم عن طريقه أن يدركوا حقيقة ذواتهم (هذا إذا لم نقل شيئاً عن تشكيل بديل أفضل).

كان جزء من الرفض الراديكالي في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ لجمال عبد الناصر والبعث، هو الصلة بالديماغوجية الكلامية لمحمد حسنين هيكل (رئيس تحرير «الأهرام» في عهد عبد الناصر)، والكلام المنفوخ الصادر عن أحمد الشقيري (الزعيم الفلسطيني الذي أفقدته حرب ١٩٦٧ مصداقيته)، والتفوهات الحالمة الوردية لميشيل عفلق[٤٥]. لقد قامت مجلة «مواقف»، التي أصدرتها مجموعة من الراديكاليين العرب عام ١٩٦٨، ببعض المساهمات الجسورة في هذا الموضوع. ولقد ناقش بعض كتّابها الإرث اللغوي نفسه، فوجدوا فيه ميلاً نحو التسلية، بعكس التفكير النقدي. فكتب الأديب الشاعر أدونيس مثلاً، كتابات لاذعة عن التقاليد الشعرية العربية، فوصمها بأنها ترفع من شأن اللفظ على حساب المعنى. ونادى «بتشكيل كتابة جديدة»[٤٦]. وقام أخرون بإطلاق أولى المحاولات المنتظمة لنقد التفكير الديني والقِيم الاجتماعية التقليدية فيما يتصل بهزيمة ١٩٦٧[٤٧]. لكن هذه التقلصات الخلاقية تضاءلت، فضلاً عن حقيقة أنها لم تجد إلاّ القليل من الصدى في ذلك الوقت، حتى في البلاد العربية



الأبعد مثل العراق. ورغم أن هجوم ما بعد ١٩٦٧ على الأسلوب التقليدي والإسراف في البلاغة الخطابية لدى الناصرية والبعث، كان مهماً للغاية، إلاّ أنه ظل محصوراً في إطار «هم» ضد «نحن» كيف استطاعوا أن يهزمونا هذه الهزيمة الساحقة؟ هذا مثلاً جوهر «العصفور» الفيلم المهم الذي أخرجه يوسف شاهين ورسم فيه الأسباب الداخلية التي أدّت إلى هزيمة العرب في حرب حزيران ١٩٦٧. لربما كانت تلك الطريقة التي لا مفر منها في صبغة السؤال آنذاك، لكن تلك الصيغة تبدو اليوم غير ملائمة على الإطلاق. كان التركيز آنذاك على عالم خارجي يأتي بنفسه فيلقي بظلاله على الداخل. وكان الهجوم على التخلف قد ثلمت حدته منذ البداية عن طريق الفرض التحتي عن وجوب الوحدة عند مرحلة ما، في وجه العدوان والنيات الخارجية العدوانية. كان أبطال ذاك الزمان جميعاً ـ أرنستو تشي غيفارا، وهو شي منه، وفرانز فانون وريجيس دوبريه ـ رموزاً في الاتجاهين الخارجي والداخلي، لكنهم كانوا في السياق العربي بشكل رئيسي رموزاً للنضال ضد الخارج فقط، وليس ضد العفن في الداخل. وفي النهاية، فمثل باقي التفكير «العالم الثالث»، لم تكن هناك رسالة إنسانية، لكن مجرد المحلية القديمة الخانقة نفسها. إن تحدي لغة وأنماط البعث على أرضية خبرها هو جيداً لا بدَّ أن يكون لا طائل من ورائه، ومحكوماً عليه بالفشل. ومنذ قيام الحرب الأهلية اللبنانية، إلى جانب نهوض الحركات الأصولية الدينية، أصبح من الأسهل كثيراً التعرف على خبرة حقيقية لتدني السياسة والثقافة العربيتين. إن الظاهرة لها اتساع وعمق مخيفان، كما يقر معظم المثقفين العرب الواعين للأمر، في خلوتهم الخاصة. فحتى في الدول العربية المتحررة لدرجة متوسطة، حيث خففت حدة الرقابة على الصحافة (مصر على سبيل المثال) فقط ظهرت رقابة ذاتية شديدة المراعاة للظروف. فعندما اقترف الكاتب العربي البارز، الدكتور لويس عوض، وهو من الجيل السابق «جريمة» التأكيد على أن جمال الدين الأفغاني قد وُلِد في إيران، واجه مقاطعة عامة لنشر مقالاته دامت سنة. وتساءل عدد من النقاد عن حقه كقبطي في أن يعلق على الشؤون الإسلامية(٤٨).

والشيء المميّز هو أن هذا التدني لا يأخذ شكل مجابهة بين ما يدرك أنه تياران متعاديان، داخليان. فذلك قد يشكّل حافزاً للتفكير الخلاق. فبدلاً من تصارع الأفكار والقِيم، بدأت التيارات التي كانت يوماً صاعدة ـ الوطنية ـ الراديكالية واليسارية والماركسية ـ بدأت من تلقاء نفسها، في تطهير نفسها من أي قِيم «خارجية» تكون قد



احتفظت بها عن سهو منذ صعودها في أواخر الستينات. وهي بذلك تتبع خطوات جيل مبكر (وقليل العدد) من الليبراليين والديمقراطيين الاشتراكيين العرب، الذين تركوا الساحة للوطنيين الراديكاليين واليساريين بالأسلوب نفسه. لقد احتضن عدد من المفكرين من أمثال أنور عبد الملك، وأدونيس، وكلوفيس مقصود، ومحمود أمين العالم، وإدوارد سعيد، وكثيرين غيرهم، الثورة الإسلامية الإيرانية، في البداية. كما أن عناصر المعارضة الماركسية العراقية، للبعث، طوّرت أفكارها في هذا الشأن كما نراه في الخط السياسي التحريري لمجلة «الغد»[٤٩]. وامتص المد الصاعد للأصولية الدينية بدوره، تعبيرات يسارية ووطنية مفيدة مثل: الإمبريالية والاشتراكية والكفاح الجماهيري ضد مستغلين رأسماليين، لم يكن وجودهم المادي يحمل أبداً أي علاقة لتقديراتهم الشاملة كما تخيلت. هكذا، وجد كل جانب تأكيداً لنفسه في الآخر. إن اتحاد الاثنين بهذا الأسلوب ظاهر تنظيمياً في تحالفات ولغة الجانب الإسلامي واليساري القومي العربي في الحرب الأهلية ـ اللبنانية، ووصم الطائفة المسيحية (في لبنان) بأنها تنوب عن إسرائيل أو الغرب في وطنها.

ويرجع الوضوح القاسي لهذا التدني الفكري في بلد مثل العراق ـ بعكس مصر أو بعض أجزاء شمال أفريقيا على سبيل المثال ـ يرجع إلى الهيمنة الأيديولوجية التي توصل إليها القوميون العرب، وضمنها للأسلوب الفكري الذي كان حتى ذلك الوقت لغة الاحتجاج والمعارضة: أي الشيوعية. إن الخلاف بين الناصرية وهي النوعية الشعبية الحميدة، وبين البعثية يوجد في الدافع القهري عند البعث لتنظيم كل شيء. وهكذا وإلى جانب خبرة البعث في السياسة في العالم العربي ككل، لا بدَّ للمرء أن يأخذ في اعتباره التأثير الإضافي للإجراءات البعثية في «تنظيم» كيفية تفكير الناس في العراق.

أصدر «مجلس قيادة الثورة» في العراق عام ١٩٧٨ قراراً يسمح لجميع أفراد «القوات المسلحة» و«قوات الأمن الداخلي» و«رئاسة المخابرات العامة» بدخول الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس، مع إعفائهم من كل شروط القبول. وخص القرار بالإعفاء شروط السن، والمستوى التعليمي، ومدة الالتحاق، والانتظام في الدراسة. وتنظم وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ورئاسة المخابرات العامة، في الوقت المناسب، قوائم بأسماء المرشحين من أفرادها للالتحاق، حتى تقدم لتلك المؤسسات التعليمية[٥٠]. وخلال سبعة أشهر كان حوالى ثلاثة آلاف اسم قد قدِّمت لتسجيلها. ولو



أضفنا الآلاف من أعضاء حزب البعث الذين أدخلوا إلى المؤسسات التعليمية في العام نفسه بالطريقة نفسها (بغير هذا القرار)، لوصل المجموع إلى خمس جميع من قبلوا في العام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩[٥١]. ويمكننا أن نضيف أن هذا العدد يساوي تقريباً «عدد المسلحين» في المجتمع ككل (بناءً لتقديرات الفصل الأول). ولا يدخل في هذا، بطبيعة الحال، الذين دخلوا المؤسسات التعليمية بالأسلوب الطبيعي، من أعضاء الحزب وأنصاره ومؤيديه. وليس لأيديولوجية بمفردها كصناعة للأساطير قوة لأن تشكل الحقيقة في صورتها الذاتية. لكنها إذا اقترنت بمثل هذا الأسلوب في التنظيم، فهي تكتسب هذه القدرة عن طريق اعتصار الكائن الاجتماعي لتخرج منه كل الملامح المتبقية من الفكر غير المبجل والأيديولوجي. وحتى عندما تكون سيطرتها على أناس غير مكتملة، فإن السحر الذي حقن بين الخبرة والحقيقة من ناحية، والمفاهيم والمناقشة من ناحية أخرى، يظل مفعوله سارياً. وتزيد هذه العلاقة المسجلة للبعث في السلطة، على التدني للفكر السياسي العربي بشكل كبير.

بناء الدفاعات

عندما يصبح الخوف، والعنف، والامتثال، هو الشيء الطبيعي، يحتاج المرء أكثر من أي وقت، لأن يحارب ذلك ولا تنبع هذه الحاجة من رغبة ملحّة للإطاحة بالطغيان الذي يحيط به، بل إن المسألة ببساطة هي الحفاظ على درجة من الاتزان النفسي لكي يستمر في روتين حياته اليومية. وعندما يكون كل شيء في الحياة اليومية مهدداً، وليس هناك ما هو خاص مبدئياً، فإن أزمة وجود عميقة تولد لدى الأفراد وهي تتطلب حلاً.

وأول فعل للدفاع عن النفس هو إخفاء وحساب كل الأفكار والعواطف؛ والادعاء أن الأمور ليست كما هي عليه في الحقيقة. هكذا تصبح المظاهر أكثر أهمية حتى من كل المجتمعات المختلفة «العادية» الأخرى، حيث يلعب هذا التعقيد، على أية حال، دوراً مهماً للغاية[٥٢].

وهناك شيء مرضي بالتحديد في الاهتمام العراقي القهري في السبعينات بعدم البروز اجتماعياً بالمقارنة بالانشغال الأكثر بالمظاهر بالوضع الاجتماعي، والبريق، والسيارات الفخمة، والبيوت الضخمة، والاستهلاك الزائد من كل صنف، ذلك النوع من التوجه الموجود في مجتمعات الخليج عند كل مستويات البناء الاجتماعي. وبداية، إن الشيء الأساسي بالنسبة للوضعية العراقية ألا تسمى الأشياء بأسمائها. العنف على



سبيل المثال، يعتقد المواطن العراقي المتوسط أنه عند مستوى «عادي». لماذا؟ لأنه مجرد أن يفكر المواطن في أن الأمر ليس كذلك، يسقط دفاعاته في وجه العنف، إن الاهتمام المتسلط لكل امرئ بأن يضع قناعاً في مكان العمل، وعند تعامله مع موظفيه، وفي العلاقات مع الجيران، وحتى أمام العائلة، منتشر بشكل كبير في العراق اليوم، لدرجة أنه من المحتمل أن يصبح تمييز الفعل الأصلي للخداع مشوشاً. إن القناع يضعه المرء باكتمال، إنه يلتصق به لدرجة أنه لم يعد من الممكن أن يخلعه مثل القوقعة التي علقت عليها صدفتها. إن الشخصية والطبع يصيبهما التجعد الناتج عن الكبت. إن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن النفس في عالم بعثي، هو في الامتثال الكامل للقوى الموجودة، والمشاركة في نشاطات الحزب، وأن يصبح المرء بعثياً، وأن يقدم مساهماته، وأن يبدأ في الاعتقاد بتبجيل في صحة ما يفعله، وأن يرى العالم من وجهة نظر بعثية، وهكذا. وحتى عندما تعتبر المرة الأولى ادعاءً وخداعاً، فإن المشاركة فيما يحدث في المرات التالية تعتبر تخلّياً فاجراً. والرجوع إلى الخلف والتظاهر بأن المرء لا يعرف ما يجري (كما فعل الناس في الأرجنتين في ظل إرهاب أواخر السبعينات) ليس كافياً. ويجد المواطنون أنفسهم مدفوعين نفسياً لأن يصبحوا منغمسين بالكامل لكي تذوب شخصياتهم، بل لأن يذوبوا هم أنفسهم في «المجموعة» القمعية وقيمها. وهذا هو مصدر الأساس الاجتماعي للبعث. ويُقاس نجاحه بحجم عضوية الحزب الذي وصل إلى المليون ونصف المليون في عام ١٩٨٤. وهو أساس «سرابي» بمعنى أن يختفي في لحظة واحدة، كما أظهرت خبرة ألمانيا النازية عام ١٩٤٥. ولكن حتى يتبخر بهذا الشكل، يجب أن تكون هناك أزمة حكم كاملة، وهزيمته نهائية حتمية، لم تفرز الحرب العراقية ـ الإيرانية حتى الآن مثل هذا النوع من الأزمة البعثية.

توفر صيغة «إما.. أو» لهذا النوع من الولاء، أساساً أقوى بكثير للتأييد عن مجرد الانتهازية التي تجمع بين الخنوع الظاهري والابتعاد الداخلي النقدي. وتستند معظم دول العالم الثالث إلى نوعية أو أخرى من الولاء المنافق. ونظام الشاه خير مثال على ذلك. فأسلوب الإحاطة بالشاه يظهر بوضوح أن حكمه قد استند إلى طبقة رقيقة وطفيلية من المجتمع الإيراني، لم يكن لها أبداً جذور بين السكان. وقد أثمرت الخمينية بالضبط من حقيقة أن هذا «الابتعاد النقدي» قد وجد ليس داخل كل فرد فقط، ولكن داخل المجتمع كله. وفي النهاية فقد ثبت أن الحديث عن انتشار «السافاك» و«دولة الشاه البوليسية» مبالغ فيه للغاية، حيث إن كثيرين من الإيرانيين الموجودين في



المنفى اليوم، من الذين ذاقوا سياط «السافاك» و«الجمهورية الإسلامية» يشهدون بذلك في جلساتهم الخاصة، فإن التأييد الذي «خلقه» البعث حرفياً، توجد جذوره في تبطين شخصي عميق لمستويات عالية من عنف المؤسسات، يشوه التكوين النفسي للأفراد. وهذه ظاهرة لا تحمل أي صلة بالانتهازية المعتادة.

ومع ذلك، توجد وسائل أخرى شديدة الأهمية للدفاع عن النفس في المجتمع العراقي. وتنبع تلك الوسائل من حقيقة هامة ألا وهي أنه مهما كان اكتمال نجاح البعث في تحطيم كل البدائل لنفسه في المجال العام ـ في السياسة والثقافة وأماكن العمل ـ لمن الصعوبة أن يكون بالكمال نفسه في الميادين الاجتماعية والشخصية، وفي مجال الأسرة وعلاقات القرابة، والانتماءات الدينية. وهذا صحيح بالنسبة لكل المجتمعات والثقافات الإنسانية عندما تفصل المؤسسات الاجتماعية عن الدائرة السياسية مهما كان وسع تعريف حدودها. فالقوة المعروفة للأسرة العربية الموسعة وهي راسخة تقليدياً هي الانتماءات الدينية، تشكّل عائقاً أكثر صعوبة للاختراق البعثي.

كان ما هو «اجتماعي» في الشرق الأوسط محدوداً من الناحية التاريخية تحديداً واسعاً على نطاق المجتمعات، أي دينياً وعرقياً. وقد أطلق على هذا في الامبراطورية العثمانية اسم نظام «الملة». ولقد كان الحس بالقومية الذي ظهر من الانتماءات «المالية»، دائماً، ذا جو عام قبلي ديني، ليس له مقابل في خبرة أوروبا الغربية.

أدّى تأسيس الحديث في القرن العشرين إلى إعادة تشكيل كل الحدود السابقة الشاملة «للمجتمع» وأعاد هيمنتها إلى الخلف. وتم ذلك بطُرق شرعية، وأكثر أهمية عن طريق عمليات الاقتصاد، ونشأت طبقات اجتماعية جديدة. على أنه لم يكن هناك أبداً مجابهة سياسية مع تصلب متسلط على الأفراد من قِبل الشبكات الاجتماعية والجهاز الأخلاقي التقليدي العام. وبمعنى آخر فإن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت بعد انهيار الدولة العثمانية لم ترافقها حقبة تنوير وعلمانية أو ثورة في القيم. وهذه السمة الخيالية الضائعة في السياسة الثورية الشرق أوسطية أدّت إلى ظهور حركات اشتراكية وشيوعية وغيرها تفترض نظرياً أن ثورة في القِيم قد حدثت فعلاً وتتهرب من نقد الأفكار التقليدية التي تطرح والتساؤلات حول مدى القبول الجماهيري للأفكار الجديدة. هذا الانتماء الجذري إلى عالمين لا يرضخ بسهولة للعمل السياسي من أعلى مهما كان التصميم قوياً.

وإنه لمن تجديدات الخمينية أنها تحاول تنفيذ ما هو بالضبط هذا الاتحاد بين



عالمين مغتربين: العام والخاص، السياسة والمجتمع، باسم الإسلام الناهض. وهذا هو ما يجعلها تتسم بتلك الثورة. إن هناك خيوطات في الفكر الإسلامي تطوع نفسها لمثل هذا المشروع، لكن اللعب الماهر والمبتكر بها لخدمة أهداف سياسية في القرن العشرين هو الذي سيكون الإرث الجوهري للخميني في ذلك الجزء من العالم. وعلى النقيض، فإن البعث الذي يسير في الطريق نفسه هو من الهواة في هذا المجال. لذا، لا يزال من الممكن في العراق أن يأخذ المرء درجة من الحماية الشخصية ضد هجمات البعث، بنوع من «الذوبان العكسي» رجوعاً بين ذراعي جماعة اجتماعية أصلية سواء أكانت أسرية أم دينية. وكظاهرة (وإن كانت ليست سياسية)، تمَّ التعبير عن نوعية أكثر إفراطاً لهذا الانسحاب، بواسطة أفراد أكثر استقلالية وقدرة مالية، عندما يقومون بصبر بالتخطيط ليتركوا البلاد بواسطة أو بأخرى، حتى أن الأمر يستغرق أحياناً سنوات لترتيب الأمر. ولقد نجح آلاف من العراقيين في الهروب إلى الكويت أو إلى أبو ظبي، ونجح آخرون في الوصول إلى أوروبا بوسائل تقشعر لها الأبدان في بعض الأحيان. ولكن الشكل البارز لانسحاب أولئك المحاصرين في الداخل ما زال هو الارتباط الفكري والجماعة الدينية، وهذا هو السبب في ازدهار التشيع الديني، والانشغال الجديد بالتفاصيل غير المهمة للأمور العائلية، والقِيل والقال؛ في السنوات الأخيرة. ولقد خلف هذا جواً مناسباً لظهور التفكير السياسي السلفي للأصوليين، الذي يعتبر ظهوره في العراق البعثي شيئاً تجدر ملاحظته إذا وضعنا في الاعتبار درجة القمع الموجودة. وهذه الاتجاهات السابقة موجودة لدى السنّة والشيعة من العرب في العراق؛ رغم أنه ما من شك أن الأصولية الإسلامية السياسية (على عكس مجرد التشيع الذي ليس سياسياً بالضرورة)، قد نمت أسرع بين الشيعة. وحتى وقتنا هذا، يكبح جماح الأصولية السنية، الصلة الحميمة بين الإسلام السنّي التقليدي وعروبة البعث. إن الأصولية الشيعية في العراق ليست في المقام الأول مستوردة من إيران، كما يدعي البعث. (ولا يعني هذا أننا ننكر أن المثل الإيراني قد أثر عليها).

وعموماً فإن التشيع الديني في ظروف العراق هو آلية هروب توفر للمرعوبين والمفتنين جماعة منغلقة يدفنون فيها أنفسهم، ويخلعون عن ذواتهم كل تفرد وتميز ولكن بكسب درجة معيَّنة من هوية جماعية بالنسبة للمجتمع الجديد، الذي بدون ذلك سيجدون أنفسهم فيه، في وحدة مخيفة. وليس بالضرورة أن يكون ذلك التشيع مصحوباً باغتراب عن الدولة رغم أن هناك اغتراباً بطبيعة الحال في حالة أولئك الذين



يخططون على شكل تآمري لترك البلد، أو الذين يصبحون إسلاميين أصوليين. والجزء الأكبر من التشيع الديني يعبِّر عن نفسه في شكل عداء متنام للسنّة كسنّة وللشيعة كشيعة، وهو يأخذ شكل تجنب التعامل غير الضروري، والضغط على الشباب ليمتثل، والتمسك بالمواقف والتصلب؛ والنمو المتزايد للطائفية والتشيع في الحديث العادي وفي النكات وفي القِيل والقال، مما ليس فيه شيء سياسي محدد.

لقد تمّ إلى حد كبير سحق المنظمات السياسية السرية للشيعة ـ وأكبرها حزب «الدعوة الإسلامية» ـ والتي تكوّنت قبل وصول البعث إلى الحكم. وأعدم معظم زعمائهم الرئيسيين، بل إن عائلاتهم تمّ سحقها بنفس الأسلوب البربري العادي للبعث. ففي شهر أيار عام ١٩٨٣، قبض على تسعين فرداً من عائلة الحكيم تتراوح أعمارهم بين التاسعة والسابعة والتسعين. وذلك لأن محمد باقر الحكيم، أحد أفراد العائلة، يتزعم جماعة شيعية عراقية معارضة من منفاه في طهران. ووجّه له البعث إنذاراً بأن يوقف إذاعته الموجهة، ولما لم يستجب أعدم ستة من العائلة أمام الباقين في ٢٠ أيار. ولم يفرج إلاّ عن خمسة من المسنين في العائلة من بين الأربعة والثمانين الباقين[٥٣].

ولقد دمرت قرية دجيل الشيعية المعروفة بنشاطها السياسي ولأنها كانت معقلاً للأصوليين السريين، وذلك بعد محاولة لاغتيال صدام حسين منذ سنوات، ثم أعيد بناؤها بسرعة من قِبل النظام. إن التدمير وإعادة البناء يبيّنان تماماً أن البعث يمسك بناصية الأمور.

مثل هذه الأعمال السياسية من التحدي والتمرد هي الاستثناء وليس القاعدة، كما ينعكس ذلك في تصريحات التأييد للنظام ومجهوده الحربي، التي أدلى بها عديد من الشخصيات البارزة في النجف مثل الشيخ علي كاشف الغطاء، والشيخ علي الصغير (وكان من الثوريين في الستينات[٥٤]. وأكثر من هذا، فلقد كان هناك تاريخياً بعض التوتر بين رجال الدين الشيعة الإيرانيين والعراقيين. وعندما أعدم البعث محمد باقر الصدر وعائلته عام ١٩٨٠، كسب الشيعة العراقيون شهيداً ولكنهم خسروا الشخصية الأساسية الوحيدة التي كان من المحتمل أن تتولى الزعامة السياسية، فلقد كان باقر الصدر الوحيد الذي كان من المحتمل أن يرتدي عباءة الخميني، ذلك أن الصدر كان رجل الدين العربي الوحيد بين «المراجع» العليا الثمانية المعترف بهم كأعلى سلطة للشيعة؛ أما الباقون فجميعهم من الإيرانيين. ومنذ أعدم الصدر، أصبحت حركة الشيعة



العراقيين في حالة تفكك، ذلك أنها لم تخسر «خمينيها» فحسب، ولكن لم يكن لها أبداً الشبكة التنظيمية المستقلة عن الدولة التي توفر لها وقود نشاطها. ففي إيران، كان هناك ١٨٠ ألف رجل دين وطلاب دينيين قبل ثورة عام ١٩٧٩ هم الذين شكّلوا الكادر التنظيمي للثورة. وبعكس هذا، لم يكن هناك إلاّ أقل من ألفي طالب دين مسجلين في «النجف» عام ١٩٥٨، أغلبيتهم العظمى من الإيرانيين[٥٥]. وبالتأكيد فما زالت «الدعوة» وجماعات الأصوليين السرية الأخرى التي قد تكون موجودة، قادرة على القيام بالهجمات الانتحارية بالقنابل، (انفجر قليل من تلك القنابل بالفعل وسط بغداد)، لكن الشيء المؤكد والذي له مغزى أكبر بكثير، أن الحركة الإيرانية المعادية للشاه، لم تكن في حاجة أبداً إلى مثل تلك التكتيكات بالرغم من حماسها للاستشهاد. وباختصار، فإنه بدون انتصار إيراني في الحرب العراقية ـ الإيرانية، يجب ألا يحسب حساب الحركة الشيعية العراقية السرية، كقوة في السياسة العراقية، في يومنا هذا. إن التشيع الديني السنّي والشيعي، من الناحية الأخرى، هو سمة مهمة في المجتمع العراقي اليوم، غذى البعث نموها بطريقة فريدة.

وتشترك نظرة الطائفية ـ الدينية للعالم مع البعثية العراقية، في افتراضات سياسية مهمة للغاية، تسهل لمدى أبعد تعايشها في العراق البعثي. إن العرب العراقيين من سنّة وشيعة يشاركون في نظرتهم المتعلقة بما هو مطلوب لحكم العراق (انظر الفصل الرابع). وحتى الأصوليون من كلا الجانبين يجدون أنفسهم في اتفاق مع الأيديولوجيين البعثيين، ذلك أن الجميع يرون أنفسهم كالروح الحقيقية للشعب، يهبون معادين لكيان خارجي يعتبر «مادياً»، «إمبريالياً»، أو ببساطة منحطاً أخلاقياً وثقافياً. وبينما يرى السنّي العربي أن الإسلام والقومية العربية يحققان اندماجاً في البعثية لا يحتاج إلى تحسين فإن السعي الشيعي العراقي يجد صعوبة كبيرة، وهو يناضل من أجل هويته القومية، في إظهار أن البعثيين ليسوا مسلمين جيدين، وكل ما يستطيع قوله ببعض الجزم، أنهم يعتمدون على السنّة في قمة القيادة. وزيادة على ذلك، فإن كل نوعيات «الإسلام الشعبي» المعاد ترجمتها حديثاً، لتمثل تقليداً ديمقراطياً صادقاً للثورة من قِبل الماركسيين العراقيين[٥٩]، تجد نظيرها الشعبي المثالي في البعثية بناء على هذه الناحية أيضاً. فلا أحد منهم يمكنه أن يوجه غضبه إلى تحطيم كل الحريات المدنية، أو من أجل حريات تنطبق على عقيدة بعينها، بل فقط إلى مظالم تجري ضدهم. وأخيراً فإن الشيعة بالذات تبجّل الفرد تبجيلاً مكثفاً، فإذا أزيل الشخص موضوع التبجيل، أو



استبدل بشخص آخر، تتحول علاقة الطائفة كلها بأولئك الذين يمسكون بمقاليد السلطة، من علاقة تمرد إلى علاقة ولاء. وسخرية القدر تشير إلى أن تلك المسائل التي تجمع بين الضدين والتي يمكنها أن تسهل من تعايشها تحت كيان حكم واحد عالي المركزية، تقود الشيعة والبعث أيضاً، إلى عداء لا يمكن توفيقه في وضعيات سياسية منفصلة. فلا شيء يفسر السمة اللاعقلانية في الحرب العراقية ـ الإيرانية، أفضل من بعض تلك الهويات البنيوية بين الخصمين.

نلخص فنقول إن البعث بشكل غير مباشر ولد تشيعاً طائفياً دينياً كبيراً في المجالين: الاجتماعي والخاص، كنتيجة مباشرة لتحكمه الكلي في المجال العام؛ وقد أمكنه أن يعيش مع هذا الوضع إلى حد معيَّن، كما أن بإمكانه التعايش مع فقدان «الحب الأخوي» من جانب المواطنين الأفراد الذين أصبحوا وشاة. والخوف، الذي هو بمثابة الإسمنت اللاصق لصرح البعث، له نظيره في الطائفية المتزايدة، ما دام أيٌّ منهما لا ينزل إلى الشارع من خلال أحداث تتسم بالانتقام الشخصي أو في اشتباكات طائفية دموية باسم الدين. ومن ناحية أخرى فإن الأصولية الدينية إذا كانت في خدمة أهداف سياسية محددة، لا يمكن أن يقبل بها، وسيُقضى عليها بلا رحمة دائماً من قبل البعث. على أن البعثية ليست نظرة دينية أو طائفية للعالم. فأهدافها على المدى البعيد، لا بدَّ أنها تقويض كل الروابط الطائفية، وأشكال الصلات داخل المجموعات التي لم تحدد كلية من قبلها. إنها كيان حكم، مثاله تحويل كل فرد إلى واش. فليس هناك، على المدى البعيد مكان، حتى للجنة المؤقتة للانتماء الديني الطائفي المملوء بالكراهية.

* * *



هوامش الفصل الثالث

(١) تأملات في العنف؛ جورج آلين آند أنوين ليمتد ـ Georg Sorel لندن ١٩٢٥ ـ ص ١٣٣ ـ كان سوريل نقابياً فوضوياً عند بداية القرن العشرين. وقد اكتسب شهرته من تمجيد العنف وفكرة القيام بإضراب عام مقترن بحرب طبقية دائمة. وفي مناداته بشن حرب طبقية، تبنى سوريل نقطة بداية جديدة، هي أنه يتعامل مع خرافة. وطريقة التسبيب التي اشتغل بها تخطف الأنفاس بجسارتها. وفي رأيي أنها أحسن تقرير عما يعنيه التفكير الأيديولوجي في حالة البعث.

(٢) الخطبة عنوانها: «توصيات إلى المناضلين». والمقتطفات مأخوذة عن حسن محمد طوالبة الذي أعدّ كتاب «مقتطفات من أحاديث صدام حسين» ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٩ ـ ص ١٥١ و١٦٠ على التوالي. وفي وقت مبكر عن ذلك طوّر ميشيل عفلق الفكرة نفسها ـ انظر الفصل السادس.

(٣) المرجع السابق نفسه ـ ص ١٤٨.

(٤) من خطبة ألقاها صدام حسين عام ١٩٧٧، منشورة في مجلد يضم أفكاره عن التاريخ وكيف يجب أن يدرس، مع تعليقات من ستة عشر أستاذاً عراقياً من حملة الدكتوراه. صدام حسين «حول كتابة التاريخ» ـ دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٩٧٩. والفقرات التي أوردناها مأخوذة من صفحات ١٤ و٢٣ و٢٥.

(٥) خطاب ألقاه صدام حسين في اجتماع «للاتحاد العام للشبيبة العراقية» في ١٥ شباط ١٩٧٦ «صدام حسين: في الشؤون الاجتماعية الخارجية في العراق» ـ دار نشر كروم هيلم ـ لندن عام ١٩٧٩ ـ ص ٥٦ و٥٧. وقد أخذنا هذا المقتطف من نصه الإنجليزي المذكور.

(٦) حزب البعث العربي الاشتراكي ـ التقرير السياسي ـ ص ٢٣٥.

(٧) صدام حسين: الديمقراطية مصدر قوة للفرد والمجتمع، منشورات الثورة بغداد عام ١٩٧٧ ـ صفحات ١٤ و١٥ و١٩ و٢١.

(٨) المرجع السابق نفسه ـ ص ٨ و٩ و٢٢ ـ انظر أيضاً: ص ٢٨.

(٩) المرجع السابق نفسه ـ ص ٢٩ و٣٠.

(١٠) أخذت هذه الفكرة من مقال هانا إرندت: ما هي السلطة؟ في كتاب بين الماضي والمستقبل ـ بنغوين ـ عام ١٩٧٠ ـ ص ٩٨.

(١١) صدام حسين «الديمقراطية» ص ٣٠ ـ إن التعبير الموجود منذ القدم Prinordial قد يعني مضبوط بمقياس Principeld ولكن في السياق فإن هذه الكلمة تضعف من قوة صدام حسين، عن الموضوعية اللاإرادية للقوة السياسية في تكونها. والخطبة في عمومها متأثرة بمفهوم معيَّن عن الطبيعة الإنسانية التي من المفترض أن تهب منتصرة في مجتمع تحكمه القِيم البعثية.

(١٢) المصدر السابق نفسه ـ ص ١٣.

(١٣) وجّه أندروسون الانتباه إلى أهمية التنظيم الإداري في تشكيل جمهوريات أمريكا اللاتينية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بدأت التجمعات السكانية في الامبراطورية



الأسبانية في أمريكا الجنوبية بأن «تفكر» كل منها بنفسها وعلى حدة كأمة، كما يقول ويفسّر هذا عدم ظهور قومية أسبانية ـ أمريكية على اتساع أمريكا اللاتينية. وتفيد هذه المناقشة في النظرة إلى العالم العربي ما بعد فترة الحكم العثماني. انظر الفصل الرابع في بنيدكت أندروسون: «التجمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها» ـ دار نشر نيوليفت ريفيو ـ فيرسو ـ لندن عام ١٩٨٣.

(١٤) وحتى بعد قمع حركة «التضامن»، استمرت «ثقافة مضادة» سريعة وهائلة في العمل في بولندا، ولم تستطع السلطات أبداً أن تقتلع هذه الثقافة دون إعادة فرض نظام من الخوف المنتشر. ومن خلال دور نشر مستقلة وصفحات أخبار أسبوعية ومجلات للدراسات، ومحاضرات ألقيت في الكنائس، وممثلين يؤدون مشاهد في شقق، وكاسيتات، حافظ البولنديون على حياة اجتماعية منذ قمعت «منظمة التضامن» ولا يمكن محو ذلك بدورات من عمليات القبض على الأفراد بالمئات أو بعمليات قبض جماعية، وسوء المعاملة والتعذيب، والقتل على مدى واسع؛ حيث ينتهي كل ذلك باليأس والمعرفة أن الموت مؤكد. لكنها كلها أيضاً شروط مسبقة لم تعد البيروقراطية البولندية قادرة عليها..

(١٥) الأرقام مأخوذة عن نشرة شبه رسمية وضعها لطيف نصيف جاسم: الإعلام والمعركة ـ دار الحرية ـ بغداد ـ عام ١٩٨١ ص ١٢ و١٤. ومع أن الأرقام على الأرجح مبالغ فيها، فهناك زيادة كبيرة عن السنوات السابقة، لا يمكن إنكارها.

(١٦) حسن محمد طوالبة: مقتطفات من أحاديث صدام حسين، ص ٦.

(١٧) حنا بطاطو: «الطبقات الاجتماعية» ص ٦٠٧. عدد القُراء كان أكبر بكثير مما تشير إليه الأرقام.

(١٨) كل الأرقام مأخوذة عن ملحق «بغداد أوبزيرفر» الصادر في ١٥ حزيران عام ١٩٦٩ والمعنون «بداية المطابع والصحافة في العراق» ص ٣ و١٢ و١٣ و١٥. والمقال الرئيسي كتبه الدكتور عبد الوهاب عباس القيسي، وهو مبني على أطروحته غير المنشورة للدكتوراه والمعنونة «أثر التحديث على المجتمع العراقي خلال العصر العثماني» ـ جامعة ميتشيغن ـ عام ١٩٥٨. ويرجع العدد الكبير جزئياً للصحف، لعمرها القصير. وقد كانت تصدر مرة أخرى بسرعة تحت اسم جديد كلما منعت من الصدور. وبالإضافة إلى هذا، كانت هناك شخصية قوية متصلة ببعضها. لقد كانت مجلة «حبزبوز» على سبيل المثال، أسبوعية ساخرة تمكّنت من إصدار ٣٠٣ أعداد بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٨ قبل أن تغلق. كان يصدرها موظف حكومي كبير في وقت فراغه، تمتع بوقت لا بأس به في السخرية من وظيفته التي استقال منها في النهاية. ويكمن مغزى هذه القصة في عدم تصور حدوثها أبداً في وقتنا هذا.

(١٩) حزب البعث العربي الاشتراكي ـ التقرير السياسي. ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢٠) انظر عاليا سوسة في «محو الأمية في العراق» أخذها تيم نيبلوك محرر كتاب: العراق الدولة المعاصرة ـ الناشر كروم هيلم ـ لندن ـ عام ١٩٨٢ ـ ص ١٠١. لم يعطِ رقماً لبداية الثمانينات، ولكنه استنبط على أساس الأرقام المعطاة في الكتاب. والأرقام الرسمية للعام ١٩٧٧ قدمت نسبة الأمية على أنها ٥٣٪، ولكن الحملات المركزة حقيقة كانت قد بدأت بالكاد؛ وإن لم تكن آثارها قد ظهرت بعد.. انظر «الملحق السنوي للإحصائيات» لعام ١٩٧٨ ؛ هيئة الإحصائيات



العامة ـ وزارة التخطيط وخلال الخمسينات والستينات، كان سكان العراق يتزايدون بسرعة أكبر وذلك على الرغم من أن العدد المطلق للمتعلمين كان في ازدياد. وتلاحظ عاليا سوسة أنه من المحتمل أن نسبة الأمية كانت كبيرة، يؤكد هذا مدى الإنجاز البعثي.

(٢١) انظر القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٧٨ وتقريره للحيثيات. «الوقائع العراقية» العدد رقم ٤١ ـ العاشر من تشرين الأول عام ١٩٧٩ ـ ص ٢ ـ ١٠.

(٢٢) الأرقام معطاة في نشرة أسبوعية اسمها «العراق» تصدرها بالإنجليزية السفارة العراقية بالمملكة المتحدة ـ انظر العدد رقم ٢٢ بتاريخ ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨١.

(٢٣) «العراق الدولة المعاصرة»، ص ١٠٨ و١٠١.

(٢٤) جاء بجريدة «الجمهورية» الحكومية اليومية تقرير في عددها الصادر يوم الثلاثين من آب عام ١٩٨٠ عن دخول دفعة جديدة عددها أربعون ألفاً. . برنامج تعليم الكبار لمحو الأمية، وأنهم جميعاً قد جاءوا من محافظة البصرة ذي الأغلبية الشيعية. وكان سيتم توزيعهم على ٧٦٢ مدرسة من مدارس الشعب ٣١٥ منها مخصصة للرجال و٤١١ للنساء، و٣١ مختلطة.

(٢٥) انظر إلى المادتين ١١ و١٢ من القانون رقم ٢ للحملة القومية المعلن عنها في كانون الثاني عام ١٩٧٩ والمنشورة في «الوقائع العراقية» ـ العدد رقم ١٤ ـ الصادر في الرابع من نيسان عام ١٩٧٩.

(٢٦) انظر المادة رقم ١ للقانون رقم ٩٢ لعام ١٩٧٨ ـ رقم ٤١ الصادر في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٩ ـ للحصول على معلومات أكثر حول الحملة ضد الأمية ووقعها انظر «ميدل إيست ايكونوميك دايجست» ـ المجلد ٢٣ ـ العدد ٣٨ ـ ٢١ أيلول عام ١٩٧٩ ـ ص ٨.

(٢٧) أعطي هذا الهدف للحملة في مقال جريدة «الجمهورية» المنشور في ٣٠ آب ١٩٨٠.

(٢٨) كل الأرقام مأخوذة عن مقال بقلم أمل الشارقي بعنوان: «تحرير النساء العراقيات» ـ جاء ذكره في تيم نيبلوك: «العراق ـ الدولة المعاصرة»، ص ٨٠ و٨١.

(٢٩) المرجع السابق نفسه ـ ص ٨٣ و٨٥. هذه الأرقام مبالغ فيها، ومع هذا فهي تشير إلى الاتجاه في السبعينات الذي يشهد به كل زائر إلى أي إدارة حكومية عراقية.

(٣٠) مأخوذة من كتاب من وضع كريستين موس هيلمز، «العراق: الجناح الشرقي للعالم العربي» ـ معهد برونجز ـ واشنطن ـ عام ١٩٨٤ ـ ص ٩٩. وقد جمعت المعلومات المنشورة في الكتاب خلال مقابلات واسعة عديدة، ومن معلومات إحصائية وفرت للمؤلفة داخل العراق.

(٣١) أخذت من مقال أمل رسام: ثورة داخل الثورة؟ ـ المرأة والدولة في العراق «قام نيبلوك بتحريره ـ العراق: الدولة المعاصرة» ص ٩٤.

(٣٢) انظر البند الرابع: «مهام اللجان العشبية ودورها» ـ الوقائع العراقية رقم ٤٣ ـ ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٧٨.

(٣٣) انظر القانون رقم ١٣١ الذي يحدد خدمة المرأة في الجيش ـ الوقائع العراقية ـ العدد رقم ٥٢ ـ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٧.



(٢٤) هيلمز: «العراق: الجناح الشرقي للعالم العربي» ـ مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣٥) أمل رسام في كتاب نيبلوك: العراق ـ ص ٦٧.

(٣٦) ليس هناك دراسات اقتصادية قياسية حاذقة حول التغييرات في مستويات المعيشة في العراق في ظل البعث وحتى بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية. ومع هذا يتفق كل الكتاب المعاصرين والنقاد على أن هناك زيادة كبيرة حقيقية في مستوى المعيشة لا بدَّ أن تكون قد حدثت في العقد الماضي ـ انظر مثلاً: بطاطو «الطبقات الاجتماعية».. ص ١٠٩٥. كذلك جوستورك: «سلطة الدولة والبنية الاقتصادية: تصميم الطبقة وتشكيل الدولة في العراق المعاصر» ـ تحرير تيم نيبلوك، العراق: الدولة المعاصرة ـ ص ٤٢.

(٣٧) الأرقام المذكورة للدخل القومي بالنسبة للفرد مأخوذة عن هيئة الإحصاءات المركزية ومقتطفة من نيبلوك ـ المرجع السابق ـ ص ٨٩.

(٣٨) للتوسع في موضوع البنية الأساسية والإنفاق على التنمية في العراق في أواخر السبعينات انظر المقالات التالية في «ميدل إيست ايكونوميك ديجيست»: المجلد ٢١ ـ العدد ٤٩ الصادر في التاسع من كانون الأول عام ١٩٧٧ ـ والمجلد ٢١ العدد ٥١ الصادر في ٢٢ كانون الأول عام ١٩٧٧ ـ والمجلد ٢٢ ـ العدد ١٢ ـ الصادر في ٢٤ آذار ١٩٧٨ ـ والمجلد ٢٣ ـ العدد رقم ٤٤ ـ الصادر في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٧٩ ـ والمجلد ٢٤ ـ العدد رقم ١٩ ـ الصادر في التاسع من أيار عام ١٩٨٠ ـ والمجلد ٢٤ ـ العدد ٣٥ ـ الصادر في ٢٩ آب ١٩٨٠.

وعن التصنيع الذي تقوم به الدولة ومدى التحول الذي أحدثته التجربة «البعثية» في البنية الاقتصادية انظر: مكوم صادر ـ «التطور الاقتصادي في العراق» (بالفرنسية) ـ مركز دراسات وبحوث الشرق الأوسط المعاصر ـ بيروت عام ١٩٨٣. انظر على وجه الخصوص الجزء ٢ ـ ٢. الفترة فيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ ـ «نحو تصنيع ذي سرعة متزايدة تقوم به الدولة» ـ ص ٤٣ ـ ٥٧.

(٣٩) ليون تروتسكي: خيانة الثورة ـ دار ميريت ـ نيويورك ـ عام ١٩٦٠ ـ ص ٥٥ و٥٩.

(٤٠) أخذت من مقتطفات في مقال من وضع نرجوان ـ في كتاب قام بتحريره والتر لاكور بعنوان «الشرق الأوسط في تحول» ـ دار بريجر للنشر ـ نيويورك ١٩٥٨ ـ ص ١٦٣.

(٤١) خير الدين حسيب، مهندس التأمينات الشاملة في عام ١٩٦٤، وقد قال إنه بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨، توالى: ٨ وزراء للصناعة والنقل، ٧ وزراء للأشغال العامة، ٦ وزراء للإصلاح الزراعي و٦ وزراء تخطيط ـ المرجع ـ بتروز العراق، ص ٤٦٧.

(٤٢) اسحق دويتشر «الاتجاهات الأيديولوجية في الاتحاد السوفياتي» الماركسية في عصرنا ـ دار نشر رامبرت ـ سان فرانسيسكو ـ عام ١٩٧٣ ـ ص ٢١٠.

(٤٣) «وحدة الطلبة» مجلة جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة العدد الثاني ـ لندن ـ نيسان عام ١٩٨٣ ـ ص ٣٣.

(٤٤) المرجع السابق نفسه.

(٤٥) مناقشة عميقة عن هذه المسألة ـ انظر فؤاد عجمي «المأزق العربي» ـ ص ٢٥ ـ ٣٠.



(٤٦) وذلك هو عنوان المقال الذي كتبه في مجلة «مواقف» ـ العدد رقم ١٦ ـ بيروت ـ تموز وآب ١٩٧١.

(٤٧) إن كتابات شخص واحد تلوح ضخمة في هذا المجال. إن نقد صادق جلال العظم لتسيير النظم العربية لهزيمة ١٩٦٧، وما تلاها، في ضوء تقليدية المجتمعات العربية، كان له أثره البعيد بالذات. «النقد الذاتي بعد الهزيمة» ـ دار الجيل ـ بيروت ـ عام ١٩٦٨ ـ الكتب الهامة الأخرى التي نشرها في هذا المجال هي: «نقد الفكر الديني» ـ بيروت ـ عام ١٩٦٩؛ و«دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية» ـ بيروت ـ عام ١٩٧٣.

(٤٨) عن هذه وقصص أخرى انظر التقرير الذي كتبته جوديث ميللر تحت عنوان «المثقف العربي المحارب» ـ في ملحق صحيفة «نيويورك تايمز» الصادر في التاسع من حزيران ١٩٨٥.

(٤٩) «الغد» ـ مجلة تنشر في لندن وتوفر منبراً للمناقشة للمعارضة اليسارية العراقية في المنفى.

(٥٠) انظر القرار رقم ٢٥ ـ «الوقائع العراقية» ـ العدد رقم ١٣ ـ ٢٩ آذار ١٩٧٨ ـ ص ٥.

(٥١) اعتمدنا في هذه الأرقام على «خطاب مفتوح» نشرته «جمعية الطلبة العراقيين بالمملكة المتحدة»، بتاريخ السادس عشر من شباط عام ١٩٧٩.

(٥٢) انظر مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور: ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ـ عام ١٩٧٠ ـ ص ١٣٦ ـ ١٤١. وأنا مدين لهذا الكتاب ببعض الأفكار المقدمة هنا، وبالذات في الجزء الثاني عن «آليات الدفاع»، وفي الفصل السادس عن «التعرف على النفس مع التعدي». وتتبع اهتمامات مصطفى حجازي عموماً من ملاحظاته وخبراته بالحرب الأهلية اللبنانية، ولكنه لم يقم في أي وقت بتطبيقها في حالة البعث. كل التمايزات والاختلافات بين الخبرة العراقية والأغلبية الكبيرة للبلاد المختلفة التي يهتم بها مصطفى حجازي، مقدمة من جهتنا.

(٥٣) انظر تقرير ليز ثيرجود في صحيفة «الغارديان» البريطانية العدد الصادر في ٢٨ حزيران ١٩٨٣ ـ والرواية الشخصية لعائلة الحكيم في صحيفة «الغارديان» أيضاً في عددها الصادر يوم ٢١ أيار ١٩٨٣.

(٥٤) انظر مقال حنا بطاطو بعنوان «حركات الشيعة السرية بالعراق: السمات، والأسباب، والمستقبل» ـ في «ذي ميديل إيست جورنال» ـ المجلد ٣٥ ـ خريف ١٩٨٠ ـ ص ٥٩٢.

(٥٥) المرجع السابق نفسه ـ ص ٥٨٦.

(٥٦) انظر «الإسلام والديمقراطية» في العدد رقم ١١ والعدد رقم ١٢ من مجلة «الغد» ـ (تموز ١٩٨١ وآذار ١٩٨٢).



الفصل الرابع

السلطة

ظاهرة الزعامة The Leader Syndrome

تأخذ القوة Power في الشرق الأوسط مغزاها من صور الزعماء؛ ولكن ذلك ليس أبداً بمثل الانتشار أو التنوع أو كبر الحجم، كما في عراق البعث. إذ تعلق صورة ملونة لصدام حسين في مدخل كل قرية عراقية، وفي أماكن أخرى بطبيعة الحال. وفي معظم الأحيان تضاء هذه الصورة بأضواء «الفلوريسنت». وفي وسط بغداد، تنتصب صورة لصدام حسين، ارتفاعها عشرة أمتار، وهو يرتدي زيه العسكري الكامل، وقد تدلّى حسامه إلى جانبه. وتزين صورة كل مدرسة وكل مركز شرطة، وكل ثكنة عسكرية، وكل بناية عامة، وكل مكتب حكومي وغير حكومي، وهي تتدلى من أسطح المنازل، هذا إذا لم نذكر حجرات الجلوس العائلية. ولا يظهر أي موظف أمام الكاميرا، إلاّ وصورة الرئيس في الخلفية، ويرد اسمه على لسان كل من يدلي بخطاب عام.

وصدام حسين هو رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس «مجلس قيادة الثورة»، وأمين عام القيادة القطرية «لحزب البعث العربي الاشتراكي»، ورئيس «مجلس التخطيط الأعلى»، ورئيس «لجنة الاتفاقات»، ورئيس «المجلس الزراعي الأعلى»، ورئيس «المجلس الأعلى لمحو الأمية الإجباري»، ورئيس هيئات أخرى كثيرة، إلى جانب كل هذه المناصب. وهذه كلها مهام حزبية ومهام للدولة، من المعروف أنه يشغلها. ومن بين طابور طويل، له الأهمية نفسها، من الألقاب الشرفية وأشكال المخاطبة هناك: الرئيس القائد، والقائد المناظل، وحامل اللواء، وفارس الأمة العربية، وبطل التحرر الوطني، والأب القائد (وقد أطلق عليه هذا اللقب مؤخراً، حيث كان يطلق من قبل على أحمد حسن البكر)،



والفارس المغوار، إلخ. . وأثناء أية إذاعة سياسية نمطية، يذكر اسمه بين ٣٠ و٥٠ مرة في الساعة، هذا إلى جانب كم الألقاب التي توافق المناسبة[١]. وتمطره نشرات الأنباء في الإذاعة بتلغرافات التهنئة والخطب المتذللة. وتتوقف الحركة تماماً في شوارع بغداد، كلما تحرك من قصر الرئاسة، فيعلو صوت صفارات الإنذار، ويصطف الجنود على جانبي الطريق، ويندفع الناس المشغولون إلى الميادين العامة ليشاهدوه وهو يمر، ويحفظ أطفال المدارس الأشعار التي تمتدح مزاياه. والشعارات التي ذكرها تظهر في كل مكان. وتحتل صورته الغلاف الأول لكراريس المدارس، أما الغلاف الأخير فيحمل آخر أقواله. ويرتدي الصبية العراقيون «قمصاناً داخلية» عليها صورته، ويمكن للمتحمس الحقيقي أن يشتري ساعة يد يطل وجهه من بين أرقامها[٢].

ويتبع حدوث إنقلاب في الشرق الأوسط اختفاء الصور، في اللحظة نفسها، ليمثل هذا حقيقة التغيير الذي حدث في مركز القوة. وبعد مرور عشر سنوات على عام ١٩٦٨، أصبح من غير الممكن قول هذا الأمر عن عراق البعث، حيث يتم التحكم في «الصورة» بطريقة أكبر بكثير. المهم الآن تكوين مقولة مختلفة تمام الاختلاف عن القوة. فعندما تمّ تطهير أحمد حسن البكر عام ١٩٧٩، رفعت صوره بالتدريج، وزيد في الوقت نفسه من نشر صور صدام حسين تدريجياً. في السابق كانت صور أحمد حسن البكر تعلق بمفردها في عدد قليل من الأماكن النمطية، وذلك في السنوات الأولى للنظام البعثي الثاني. وفي حوالى منتصف السبعينات علقت صور صدام حسين إلى جانب صور أحمد حسن البكر. وفي صيف عام ١٩٨٢، سحبت صور أحمد حسن البكر تماماً، وغطاها بشدة حضور صدام حسين الواسع الانتشار. لكن لم يتم أبداً رسم صور ارتفاعها عشرة أمتار لأحمد حسن البكر، ولم يقم له أي تمثال في أية قرية. وعندما كان العراقيون يشاهدون صور أحمد حسن البكر بعد عام ١٩٧٩، ويسمعون الإشارة إليه على أنه ما زال «والد صدام حسين» كانوا يعلمون تمام العلم أن الابن كان صادقاً فيما ذكره في خطابه عام ١٩٧٧، فلقد وشى الابن بوالده، ولكن بكل احترام وتبجيل[٣].

تعلّم العراقيون، بهذه الطريقة، أن يخافوا صدام حسين كلما نظروا إلى صورة أحمد حسن البكر. وتأملوا في فقدانهم لسلطانهم على أولادهم. إن الحقيقة السياسية الباقية خلف كل الصور والظهور، هي قوة الخوف «فاختار» هؤلاء الأشخاص أنفسهم، وبسرعة فائقة، أن يحيطوا أنفسهم بصور صدام حسين في منازلهم وفي مكاتبهم، آملين



بتلك الطريقة «أن يدفعوا عن أنفسهم الشر» وعلى أية حال، فهكذا بدأ كل شيء. فمتى توقف الأهل عن قول أشياء أمام أولادهم، وقاموا بتشجيعهم في حماسهم للقائد العظيم، ذلك الحماس الذي شربوه بالمعلقة، تصبح الأشياء أقل وضوحاً. لقد تمّ تحويل القوة الفجة المتسيدة فوق المجتمع المدني، إلى نوع جديد من السلطة، نوع قادر على أن يحكم داخل نفس كل فرد. لم تعد هذه السلطة مجرد إيحاء، إنه يعبِّر عنها كما لو كان محيطة بكل شيء Omniscient، مطلقة حقاً Absolute، حتى أنها تقصد تحقير كل شخص: إنها تجعلهم يفعلون ويقولون ويبدأون في الاعتقاد بأن الأشياء ليست كما هي عليه في الحقيقة. ويلقي القائد الجديد بأكوام من الاحتقار والازدراء حتى على أولئك الذين يحيطون به. ففي المؤتمرات والتجمعات العامة التي يحضرها، يمكن أن ترى أكثر الرجال رهبة وقوة في البلاد، جالساً ويداه متشابكتان، ناظراً إلى الأرض، أو مصفقاً للقائد أكثر من أي شخص آخر. وفي أيامنا هذه يخرج الوزراء من حجرته، فلا يولون له ظهورهم أبداً، يظلون في موضع جانبي حتى خروجهم. وفي شريط فيديو سياسي حزبي، صوِّر بعد قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية، يظهر فيه صدام حسين وهو يقوم بتعنيف مجموعة كبيرة من الوزراء يبدون أمامه كالخراف. كان يجري شيّهم على النار لأنهم لم يتطوعوا بحماس للخدمة في الصفوف الأمامية للجبهة، وهو خطأ هبوا لتصحيحه بسرعة. لكن سرعان ما تمّ سحب شريط الفيديو، بعد أن بدأ ينتشر في الخليج. لقد أدرك البعث أنه ارتكب بتوزيعه خطأً جسيماً، فالخطأ مبين للأمر بمثل ما يبين الشريط. لأن حكمة القصة هي أنه في عالم البعث الخيالي، سينسى الامبراطور عاري الثياب ظروفه، أحياناً، عندما يغامر بالخروج.

وتعمل كل هذه الصور وشرائط الفيديو لغرض. وإذا لم يكن هذا الغرض موجوداً، فإن الاستهزاء يحل محل الخوف. والمسألة هي فهم ذلك الغرض. توجد الأيديولوجية، كخلق للخرافات، في قلب البعثية، سواء أكانت حركة أم في مركز القوة. فالمقصد والمثل الخيالية عن المستقبل بديهية من بديهيات الحاضر، وذاتية التوصيف لكل مناضل. وعادة تختفي تلك الخرافات خلف ستار من مراسم العضوية، وبناء هرمي لدرجات من الالتزام تتضاءل كلما اتجهنا إلى أسفل، خلال درجات المتعاطفين إلى المنظمات الجماهيرية، وأخيراً إلى بقايا مجموعة السكان الأقل تنظيماً، هؤلاء يمكن أن يوجد داخلهم درجات من الخنوع، أو الحياد، أو معارضة البعث.



وفي مثل هذه البيئة المتدرجة، وذات المواقف الوسطية، نادراً ما يحس بالملجأ الداخلي، أي الخيال الكامل، على أنه كذلك. إنه دائماً محميّ بفئات من الناس، الذين توجد مجرد وضعيتهم في البناء على الحقيقة لأولئك الموجودين في الفئات الأعلى. ولقد نمت بتلك الطريقة كحركة في المعارضة، وعندما أصبحت في مركز القوة بدأت في تنظيم كل المجتمع على الخطوط نفسها[٤]. وتنبع «الزعامة الأكبر من الحياة» من السيطرة الاجتماعية الفائقة التي يديرها تنظيم الحزب السياسي. إن الحزب يختلف ظاهرياً فقط مع قائده، لأنه المفروض أنه يحل في دوره الطليعي. على أنه لا يتوقف الحزب عن المنافسة في الحلبة السياسية، لأنه افترس كل المعارضة (نتيجة لمدى تحكمه الاجتماعي)، فإن كلا المهمتين اللتين كانتا تسكنان من قبل داخل الحزب وهما توليد الأيديولوجية، وتنظيم الأعضاء ـ تصبحان هويتين منفصلتين. فمن حيث المبدأ، يجري تنظيم كل المجتمع روتينياً من قِبل الحزب. فالرؤية التي كانت تقود الشخص إلى الحزب، حينما كان المحك هو نظرات متنافسة إلى العالم، أهدرت جاذبيتها من قبل الروتين، والكد، والإدارة، وعدم الكفاءة الكاملة لزميل بعثي، ولجار ثري، تظهر المزايا التي يحصل عليها كل منهما، أن لها جذورها الدنيوية الشديدة.

ويقابل ميل الرؤية الأصلية لأن تصبح المادة للسياسة، ميلاً عكسياً لأن تحافظ على نفسها بالابتعاد عن جمهرة أعضاء الحزب في اتجاه هيئات أكثر بعداً وسرية. إن علاقة الانفصال المتصاعد هي أن الرؤية الأصلية ومعها تفسيرها (السياسة)، هي الآن مجال تلك المؤسسة الأكثر إرعاباً من غيرها؛ أي الشرطة السرية التي تحكم على كل شخص وعلى كل شيء بالنسبة لها ـ أي لتلك الرؤية. إن مهمة الشرطة، الحقيقية، الآن ـ في غياب المعارضة ـ هي إدارة توافق الجماهير مع تلك الرؤية، وإشعارها بها. وإن صلة الشرطة السرية بشخص الزعيم هي صلة حاسمة بشكل مطلق، بالنسبة لنظام البعث، فالأمر لا يقتصر على أن الهيئات البوليسية تقدم لها تقاريرها مباشرة، فحسب، بل إن صعوده ينبع بلا شك من تلك الهيئات.

عند تلك النقطة، يبدو وكأن الزعيم يستولي على السلطة من التنظيم السياسي للحزب، لكن الحقيقة هي أن تقسيماً جديداً للعمل ينمو بينهما، وهو تقسيم مصطنع يزدوج التمايز بين المجتمع المدني والدولة. فالرؤية، التي كان نقاؤها الأصلي محكوماً عليه بأن يتلطخ بامتداد أذرع الحزب التنظيمية الأخطبوطية، تلك الرؤية تحوطها الآن هالة من «الحضور» للشرطة السرية التي تحيط علماً بكل شيء. والحقيقة أن هذا



الانفصال يقوّي الثقل الاجتماعي للحزب وكفاءته البيروقراطية العامة؛ فيصبح الحزب أكثر عقلانية. كل الجاذبية السياسية Political charisma الآن توجد في شخص الزعيم. إن زميل المرء، أو رئيسه، يمكن أن ينتقدا بسبب عدم ولائهما الكافي للحزب إذا ذهبا متأخرين إلى العمل، لأن مثل هذا النقد (مثل كل أشكال النقد الذاتي) لم يعد يشوه الصورة «لخط» الحزب، أو ما قاله الزعيم أم ما لم يقله، وقبل الانفصال، كان من الأصعب طرح مثل تلك الأسئلة، لأنها كانت تأخذ سمة «سياسية» على الفور، تهدد القلب الخيالي للحزب، وتهدد البناء التنظيمي.

وأن يكون المرء مثل ذلك الزعيم، ينبغي أن يتقن تمثيل الدور. فالسلطة ليست «فايبريه» نقية charismatatic (نسبة إلى العالم الاجتماعي السياسي Max Weber) ترجع جذورها إلى خصائص شخصية مثل البطولة غير العادية، القدرة على كشف المستور والمخبوء، إن السلطة يتم إعداد بروفات لها، وتخرج مسرحياً، وتنظم بعناية شديدة. وباختصار، فإن تلك النوعية من الزعامة، هي جاذبية ترتبط برباط لا انفصام فيه مع التنظيم البيروقراطي. إن صورة الزعيم لا بدَّ أن تكون منتشرة، على الأقل بالدرجة نفسها لانتشار شرطته السرية، إنها يجب أن ترى ويحسّ بها صلبة وطاغية (وهذا هو السبب أنها تصبح بذلك الحجم الكبير)، وذلك بعكس الحضور المستتر للعملاء والوشاة، الذين يعرف المرء أنهم «موجودن هنا وهناك» في مكان ما، ولكن غاية ما في الأمر أن المرء لا يعرف أين هم بالضبط.

وفي شهر تشرين الأول عام ١٩٨٣، اختفى وجه صدام من الصحف ومن الصحف ومن شاشات التلفزيون، وأعيد صب الصورة القديمة، وبدأت مصادر داخل الحكومة العراقية تؤكد أن محاولة انقلابية قد تمّت، وتزعّمها برزان التكريتي مدير الاستخبارات وأخو صدام حسين غير الشقيق. وبعد عدة أشهر بدأ دبلوماسيون عرب يقولون إن تلك التقارير الأولية كلام فارغ، وادعوا بدلاً من ذلك أن شجاراً عائلياً بين الرجلين حدث بشأن اختيار ابنة صدام حسين لخطيبها. وبدا وكأن الرئيس نفسه يؤكد ذلك التفسير الجديد، وذلك من خلال مقابلة صحفية جاءت في ذلك الوقت نفسه، عندما قال إن أخاه غير الشقيق لم يكن متآمراً(٥).

معنى هذه الحادثة أن لا أحد حرفياً يعلم ما حدث وإذا حدث شيء غيّر صدام حسين شخصياً. والأكثر أهمية، لا يمكن أي شخص من أن يعرف، حتى ولو كان مخبولاً بما فيه الكفاية ليحاول ذلك. وهذا هو الظرف المسبق الذي يجعل تلك



الحادثة تخدم السلطة المطلقة لصدام حسين، بدلاً من أن تقوضها. كان اختفاء الصور الحديثة للزعيم من وسائل الإعلام هو الإشارة الموجهة إلى الجماهير بأن شيئاً ما يحدث؛ أو بدقة أكبر أنه يفترض منهم أن يبدأوا في الاعتقاد بأن شيئاً ما يحدث، ولقد كان ذلك هو كل «الإثبات» المطلوب لأي قصة يرغب صدام حسين في طبخها. لقد تطلبت المؤامرات السابقة جرعات أكبر بكثير من «الإثباتات» للوصول إلى التأثير نفسه المثبت سياسياً. أصبح العراقيون أكثر تقبلاً للتصديق في عام ١٩٨٣ مما كانوا عليه في عامَي ١٩٦٩ و١٩٧٠، وذلك هو أسلوب آخر لنقول إنهم أصبحوا أقل تسيساً بكثير. ومن الخطأ التام الاعتقاد بأن «كل ذلك يمكن حدوثه فقط تحت ضغط ضباط عسكريين من ذوي الرتب العالية»[٦]. ولقد فشل المعلقون اللماحون والمنتقدون بشدة منهم، في تقدير مدى شذوذ شكل الحكومة التي وجدت في العراق.

إن ظهور صدام حسين على التلفزيون، والذي يستمر لساعات عديدة كل يوم بأشكال مختلفة، لهي ضربات معلم من الخداع المقصود. إننا نفشل في فهم التأثير المميت على العقل لذلك السريان المستمر للصور، إذا قسنا هذه المسألة بمقياس الخارج. إن الدعاية «سيئة» لدرجة أنه حتى بعض العراقيين يدعون أنهم لا يصدقونها، ومع ذلك فإنهم يحثون أطفالهم ويربونهم على التصفيق لها. ولنتصور شرائط سينمائية متنوعة على الدوام لصدام حسين: وهو في رداء عربي محلّي في يوم، وفي اللباس الكردي في اليوم التالي؛ منحنياً داخل الخنادق وهو يرتدي الزي العسكري المرقط، أو وهو يقف منتصباً في بزته العسكرية الكاملة، أو وهو يعانق ضيوفاً كباراً أجانب في المطار مرتدياً أحدث بذلات المصمم الفرنسي «بيير غاردان»، أو وهو يقف أمام أجهزة وماكينات، أو وهو يقرأ القرآن، أو وهو يقابل رجال الدين الشيعة، أو وهو يفتتح مباني وإنشاءات جديدة، أو وهو يلقي محاضرات عن العمارة والبيئة، أو وهو يبدو عابساً أو مبتسماً، أو وهو يعنّف موظفين، أو وهو ينفث دخان السيجار الكوبي، أو وهو يداعب أطفالاً، أو وهو يزور فجأة مواطنين على طعام الإفطار زيارة «غير متوقعة»، أو كرجل عائلة، أو وهو يستعرض آخر المعدات العسكرية المستولى عليها. ولقد جعل صدام حسين عائلته تنشر بين الناس، وتتبعت تلك الشجرة جذوره إلى علي بن أبي طالب رابع الخلفاء وإمام الشيعة الأول[٧]. ولقد كان بالطبع ابن عم النبي، لكن شجرة العائلة لا تذكر هذه الصلة الأخيرة، وذلك للتأكيد على الهدف السياسي للموضوع برمّته ولكي يترك شيئاً قليلاً للتخيل. ولم تغفل تلك الإشارة عن



ضعف، أو كمحاولة من جانب صدام حسين لأن يتقرب من الشيعة في وقت نشاطهم الإقليمي. على العكس، إن مغزاها هو الاحتقار التام لمجموع السكان، الذي لا يعرف أن عدداً كبيراً منهم سيقبل ذلك الإثبات لنسبه وأصله، ويرجع ذلك أساساً لأنه لم يعد هناك إنسان في طول البلاد وعرضها يمكن سماعه إذا شاء أن ينكر ذلك النسب.

فالخضوع لدعاية البعث وتنظيمه، عبر فترة طويلة من الزمن، ترك مجموع السكان ساخراً بمثل ما هو قابل للتصديق. إن السياسة في بلد مثل العراق متصلة دائماً بالخداع والكذب. ويبدو هذا الاتحاد بين السخرية cynicism والقابلية للتصديق gullibility، في كل نواحي المجتمع. ولم يعبّر أي كاتب عن نتيجة ذلك أفضل من «هانا اريندت Hannah Arendt»:

«.. في عالم غير مفهوم، دائم التغيُّر، تصل الجماهير إلى النقطة التي تصدق فيها كل شيء، ولا تصدق شيئاً في الوقت نفسه. إن كل شيء ممكن. ولا شيء حقيقي... وتكشف الدعاية الماهيرية أن الناس على استعداد لتصديق أسوأ الأمور، في أي وقت، مهما كانت هذه الأمور مثيرة للسخرية؛ ولن يعارض الناس ـ الذين يتلقون الدعاية ـ في أن يخدعوا، لأنهم يعتبرون كل تصريح بمثابة كذبة على أية حال. لقد أسس زعماء النظم الشمولية Totalitarianism دعاياتهم على افتراض سيكولوجي صحيح، ألا وهو أنه في مثل هذه الظروف، يمكن للمرء أن يجعل الناس تصدق أكثر التصريحات غرابة في يوم ما، وهو متأكد أنه إن قدّم للناس في اليوم التالي أدلة دامغة على زيف تلك التصريحات، فسيحتمي الناس بملجأ السخرية cynicism بدلاً من التخلي عن الزعماء الذين كذبوا عليهم، وسيحتج الناس بأنهم كانوا يعرفون طوال الوقت بأن تلك التصريحات كانت كاذبة، وسيعجبون لمهارة الزعماء التكتيكية العالية»[٨].

ومثل العصمة التي تمتحن باستمرار ويُعاد تأكيدها من خلال الدورات المنتشرة للأكاذيب، فإن القوة الكلية للزعيم Omnipotence تمثل دراماتيكياً كما لو كان يجري تمثيلها على خشبة مسرح. إن المزايا تمنح للناس بالشكل الذي يكسر تحديداً القواعد نفسها التي تنفذها دولة الزعيم وتشدد عليها. فهو يفتح خطاً هاتفياً مع المواطنين في ساعة معيَّنة ليستمع إلى الشكاوى، ويتبع ذلك الإفراج عن زوجه أو ابن شخص ما يقضي فترة عقوبة سجن مؤبد فرضتها شرطته أصلاً. وهو يوزع أجهزة تلفزيون أو رزماً من أوراق النقد المطبوعة حديثاً، أثناء تجوله في قُرى الجنوب. وهو يزور فجأة



مواطنين بسطاء يبدو ظاهرياً أنهم لم يعلموا مسبقاً بزيارته، ليتناول معهم طعام الإفطار ويستمع إلى شكاواهم. وفي كل ذلك، فإن حريته في العمل، حتى لتحطيم القواعد التي فرضها هو شخصياً، تناطح عن قصد عدم حرية كل شخص آخر. والنتيجة مع ذلك ليست في إلقاء الضوء على عدم حرية الآخرين، بل في إرباكهم بحريته هو.

فذلك الاتحاد بين تنظيم متداخل في كل شيء، ونظام أيديولوجي منغلق، «تطفو» فيه المفاهيم وأسباب كل شيء طفواً سحرياً لموضوعية العالم، إن ذلك الاتحاد يترك خلفه كياناً سياسياً ثابتاً (ما دام الزعيم على قيد الحياة)، لكنه يترك وراءه أيضاً مواطنين يشعرون بضعفهم الشديد، كما لو كانوا يعرفون أنه مقضى عليهم أن يتأرجحوا على شفا هاوية. إن كل شخص يشعر داخلياً بهذا الضعف وبقابليته لأنه يقتحم. وعندما يلقي بنظرة إلى الهاوية، تتملكه الحاجة إلى حبل إنقاذ من نوع ما. وإن عبادة البطل من نوعية «الزعيم الكبير» تقدم نفسها كمثل تلك الأداة الأمينة. إن الأبطال الذين لا يوجدون في الحقيقة، لا بد من التشبّث بهم في الخيال. ولقد أصبح ذلك ممكناً، وحتى ضرورياً، فقط لأن حرية فرد ما أصبحت منصهرة تماماً مع سيادة الوطن التي هي حقيقية فقط بسبب الحرية المطلقة للقائد. وبمثل ما أنّ سيادة الوطن غير قابلة للتجزئة ومتفردة، فيجب أن تكون حرية الفرد متوافقة مع الضرورات الوطنية، وأن تتبنى تلك الصفات. إن فكرة الحرية كظرف سياسي يوجد بسبب قدرة بني البشر على أن يكونوا مختلفين وأن يكونوا أقلية ولا يضطروا للتفكير أفكاراً «حرة» تعني إنسانيتهم لهي أمر غائب في المجتمع العراقي. عندما صعدت فكرة الحرية في العصر الحديث، فإنها قد أخمدت أولاً من قِبل السيادة الأيديولوجية للقومية العربية، وبعد ذلك عن طريق التنظيم الاجتماعي للنظام البعثي الثاني. وليس غياب الحرية نفسها فقط هو الذي مكّن صدام حسين من أن يلعب دوره بهذا التأثير الكبير؛ بل غياب فكرة الحرية من هذه النوعية في حد ذاتها.

ويتوافق الفصل بين التنظيم وتوليد الأيديولوجية، بصعود الزعيم، مع الفقدان المتزايد لهوية الجمهور. إن التميز الأصلي، الذي يوجد في الواقع وفي التعريف بين أي جمهور وأولئك الذين يحكمونه من فوق، كان يتم محوه في العراق.. فالخوف المنتشر وعدم الأمان انتهيا إلى تهاوي الثقة بالنفس، للمدى الذي تمّ فيه تنظيم المجتمع طبقاً لخط البعث (ولذلك المدى فقط) فإن هذا الحد المبدئي بين الحاكم والمحكوم هدم وفقد الجمهور العراقي أهم ضماناته ضد متقلبات السلطة. واشتدت



حاجة الجماهير إلى زعيم حين أخذ شكل الحنين إلى ذلك «الشيء» الذي سمحوا أن يؤخذ منهم.

ويمكن أن نرى نتيجة ذلك فعلياً في الظهور الشكلي لعدد كبير من الذكور العراقيين (وليس فقط «الفتوات» الذين يحومون حول السفارات والمباني الحكومية) في حركاتهم وإيماءاتهم وملبسهم، وشكل شواربهم، وحتى في بعض طباعهم المكتسبة. وكلما ازداد انتشار هذه الحالة المصنوعة للزعامة، أحيطت بالخوف والرهبة، تمّ مطابقة هويتها مع الرؤية الأصلية للحزب، ليس كما تظهر هذه نفسها في الوثائق والأهداف والسياسة، ولكن كما تتبلور الآن في تطلعات هذا الرجل الفرد وأحلامه. ويمكن أن يقول صدام حسين الآن ما يجب قوله تقريباً ويمرره بدون رقيب. ويمكنه أن يسترسل في فضائل «سيدنا علي» وأن يصلي الشيعة، بل يمكنه تبني وطنية عراقية حديثة ويخدع بهذا كثيراً من المراقبين الجدد للسياسة العراقية. وبخلاف عمن هم في الخارج، ولم يخدع جمهور العراقيين للوصول إلى هذا الوضع، لقد وصلوا إليه جزئياً باعتقادهم بعدم وجود أية قيمة سياسية لأنفسهم بعد أن خبروا الشيء نفسه. ظاهرة صدام حسين الآن أصبحت محاطة بهالة من «الصور الحديدية»، إذا أريد تخطي التخلف والتمزق اللذين مرّ بهما العراق في تاريخه الماضي.

وكما أن الدساتير والقوانين، ودوائر الحكومة والأعمال الروتينية، تأتي وتذهب، وكما أن المراسيم تنهمر باستمرار من أولئك الذين يتربعون فوق، بما في ذلك من المتضامنات الأكثر عدم احتمال والأكثر عدم توقع عن الشؤون اليومية والخاصة، فإن واقع البناء السياسي يبعد باستمرار عن متناول اليد. فحتى عند التعامل مع دوائر الحكومة أو الزملاء، فإن الأشياء ليست أبداً كما تبدو: فالفراش قد يكون له سلطة في الحقيقة أكبر من المدير. إن توجيهاً جديداً لا يحتاج أبداً لأن تكون له أسباب ليوجد في عقول الناس. فتلك الأسباب ببساطة ليست ضرورية. وعلى أية حال، فمن قلّة العقل أن يتأمل المرء في ماهية تلك الأسباب حتى بينه وبين نفسه، لأن ذلك سيجذب الانتباه بعيداً عن الضرورة الملحّة لتأسيس المتضمنات الشخصية للتوجيه على حياة المرء نفسه. وبكلمات أخرى فإنها تجذب الانتباه من قبول التوجيه كما هو: إشعاع من مشيئة الزعيم الذي يقف، وسط الفوضى الرمال المتحركة، كالحقيقة المتفردة الصلبة التي لا تقبل الاختزال، التي تنظم كل الأشياء الزائلة الباقية في الخيال. من كل هذا تنبع وحدة الهوية بين الجمهور وزعيمه، تلك الوحدة التي خلقت بالتنظيم الكلي



ـ المشروط دائماً بالمدى الذي يكون فيه تنظيماً كلياً حقاً ـ واستحالة الوصول إلى النوعية نفسها، من خلال الشيعة، أو مجرد الديكتاتورية العسكرية مهما كانت وحشيتها.

وحتى أكثر زعماء العالم الثالث شعبية لم يمسكوا أبداً بمثل «قبضة الموت» هذه على صورتهم وعلى وضعهم كزعماء. وهكذا فرغم أن قيادة جمال عبد الناصر لطخت إلى درجة كبيرة بحجم هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، فإن الجمهور المصري ظل متماسكاً مظهراً ذلك لنفسه ولأولئك الذين هزموه، بأن أرجع ثانية للمنصب، شبح البطل الذي كانه. وبعد وقت قريب فإن ذلك الجمهور الواثق من نفسه جعل المستحيل ـ ألا وهو اتفاقية سلام مع إسرائيل ـ ممكناً بل حتى مرغوباً فيه، كما أظهر مئات الآلاف الذين جاءوا يحيون السادات عند عودته من القدس. وإنه ببساطة لشيء لا يمكن تخيله إذا هزم العراق في الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولو من أبعد البعيد.

وعلى عكس جمال عبد الناصر، لم تصعد ظاهرة صدام حسين من إنجازات شخصية إنها تنبع من علاقته بالحزب. لقد صعد حسين كزعيم بينما تنقصه بعض أعظم مزايا ناصر: جاذبيته الشخصية، قواه الخطابية، حسّه السياسي، توقيتاته السياسية، وأهم من أي شيء آخر «السويس»[٩] فالأمر يحتاج شخصاً غير عادي ليصبح زعيماً من نوعية صدام حسين. ومن السخرية بمكان، أن مفترق «السويس» في السياسة العربية هو الذي أتى لأول مرة بالشاب صدام حسين إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي ـ فرع العراق»، بينما كان لا يزال طالباً بالمدارس الثانوية، ولا ننسَ أن كلمة «صدام» تعني ذلك الذي يجابه.

وبعد التحاقه بالحزب بوقت قصير بدأ يلفت الأنظار باغتياله أحد المؤيدين البارزين لعبد الكريم قاسم، في بلدته تكريت. وعندما علمت قيادة الحزب بالأمر، اختير كعضو في جماعة الاغتيال التي حاولت قتل عبد الكريم قاسم بالرصاص عام ١٩٥٩. إن الأسطورة والرجل يندمجان في تلك المرحلة، وليس هناك أي معنى لفك ارتباطهما. إن تاريخ حياته ـ الذي يعيد التلفزيون العراقي تكرارها يحكي عن تعوّده على استخدام المسدس منذ كان في العاشرة من عمره، وعن جسارته وولائه للحزب أثناء عملية عام ١٩٥٩، وعن سجاعته في إنقاذ رفاقه بالاستيلاء على سيارة بقوة السلاح، وعن طلقة الرصاص التي انتزعت من لحمه بإشارة منه بينما كان مختبئاً، وعن الانضباط الحديدي الذي جعله يوجه سلاحه إلى الرفاق الأضعف الذين كانوا سيتركون عضواً مصاباً إصابة



خطيرة من جماعة الاغتيال في أحد المستشفيات، وعن حصافته التي تحسب كل شيء والتي ساعدته على إنقاذ نفسه قبل دقائق من اقتحام البوليس لملجأه، تاركاً رفاقه الجرحى خلفه، وأخيراً الرحلة الطويلة للرجل المصاب المطارد من منزل إلى منزل ومن مدينة إلى مدينة، ثم عبر الصحراء لاجئاً إلى سوريا(١٠).

فصدام حسين هو الخلاصة الجوهرية للمناضل المحترف. رجل الحزب بكل ذرة في كيانه، إذ لم تكن له حياته الشخصية الخاصة أبداً، أو حياة عمل خارج الحزب، وحتى السنوات التي قضاها بالمدرسة الثانوية والكلية كانت انغماساً في النشاط السياسي. وهو لم يجتز أي تدريب عسكري، وهذا ما يجعله مختلفاً عن كثير من المناضلين الآخرين من جيله. ومع هذا، تتخلل مفرداته السياسية كتابات عسكرية مثل «الخنادق»، و«ميدان المعركة»، و«القلاع»، و«الاحتياطات»، و«التعبئة»، و«الحوائط»، و«الالتفاف»، و«المجابهة».. وهكذا.

كان العنف المكتوم في التكوين الشخصي للرجل، وخبرته بالشوارع، دائماً متحكماً فيهما وموجهتين من قِبل حس سياسي للحكم على نبع من التقاليد البعثية التي كان منغمساً فيها، والتي طبقت بعد ذلك بطريقة مبتكرة لما كان هناك من مشكلات جديدة لدعم المكانة، ولتصفية الخصوم، وترتيب نظام اجتماعي عراقي جديد. إن الذي يجعل صدام حسين بتلك الخصوصية، وليس عيدي أمين Idi Amin في أوغندا أو بابا دوك papa Doc Duvaliet في هاييتي مثلاً في تجاوزاتهما، هو ذلك اللجوء ـ المحسوب، والمنضبط، وفوق كل شيء بلا مجهود ـ للعنف الذي يضعه بصدق في خدمة أهداف عليا أكثر. فلغته إذن هي انعكاس لشخصيته وليست نتيجة لتدريب حرفي، حيث العنف والرؤية من خلال التنظيم الحزبي قطرتا في خليط قابل للانفجار. إن مثل هؤلاء الرجال يخافهم الناس ولا يحبونهم، وفوق كل شيء، يحوزون احتراماً ضخماً من مجموعة سكانية، قوة الشخصية بالنسبة لها متصلة بالقدرة على احتمال الألم وتوجيهه. إن الجنون المتضمن في رفع درجة العنف العادي إلى مثل ذلك الموضع من شؤون بني البشر، يبدو بذاك الشكل فقط عند النظر من الخارج، أما من الداخل، فإن الاحترام مهما قدم بغير رضا يفسح مكانه في وقت ما للوجل. إن القدرة الكلية التنظيمية للحزب وطغيانها، وتزايد دور الخوف في الحياة اليومية للناس، يوازن دائماً من ذلك الوجل في جو من الشعور الشخصي المتزايد بالعجز، وبالتالي بعدم قيمة الفرد. إن حجم الفجوة بين الوجل والشعور بعدم القيمة، هو مقياس لعصمة الزعيم



في عيون أتباعه. إن تلك العصمة لا تنبع من غياب الأخطاء، أو من إضفاء صفات مقدسة لشخصه، إنها نتيجة انكسار كلي في القدرة على الحكم على ما هو صحيح أو خطأ في الأمور العامة، وما هو صادق يعكس مجرد الإيهام. إنها نتائج فقدان الناس، لهويتها وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، وهو ما أتى به ذوبان كل القِيم الأخلاقية التي ليست للبعث.

كان صعود صدام حسين تحقيقاً لمنطق بعثي، كاد أن يخنق، بسبب علاقة الحزب الطويلة «من الحب ـ والكراهية» بالعسكر. فأيديولوجية البعث معادية بشدة للحكم العسكري. على أن الزعماء المؤسسين لعبوا لعبة استخدام العسكر للاستيلاء على السلطة نظراً لجاذبية القومية العربية للنخبة العسكرية وهي المجموعة التي تغلبت على الفرع السوري للحزب، والتي هددت أحياناً عديدة الوجود الكلي للحزب في شكله الأصلي. إن تركة صدام حسين هي أنه حافظ على ذلك المحتوى النقي الأصلي للبعثية حياً، بتحقيقه في بلد واحد. لقد أبعد العسكريين، بينما قوّض أعمدة قوتهم، وفي النهاية حولهم إلى مخلوقات للحزب الذي غذى نشأته ووجوده والذي كان هو المتسلط طوال حياته.

وقد تم صعود صدام حسين على حساب زعماء آخرين في «مجلس قيادة الثورة». وكانت حركة تطهير ١٩٧٩ ضربة ضد السلطة السياسية للحزب (فقط إلى الحد الذي أكملت فيه تحويل الجاذبية السياسية ومهام الحزب في توليد الأيديولوجية ووضع القرارات إلى شخصه، بينما حافظت على كل بقية مهام الحزب التنظيمية متماسكة). ولذلك وضحت حركة التطهير تلك غموضاً اكتنف الوضع السابق لمجلس قيادة الثورة، كأعلى سلطة لاتخاذ القرار في البلاد، رغم حقيقة أن صدام حسين كان يمسك بالقوة الفعلية لعدة سنوات مضت. إن ذلك الغموض لطخ البعثية بمثل ما حاول تنظيم الحزب للمجتمع أن يفعل، تماماً مثلما لا يستطيع شخصان أن يقولا كذبة أو أن يحافظا على سر، مثلما يستطيع شخص واحد أن يفعل، فأيضاً إن أي تجمع للرجال لا يمكنه أبداً أن يكون تجسيداً جيداً لجوهر خيالي أو «المشيئة عامة» ذات سيادة، كما يفعل رجل واحد. وعندما أزيح هذا العائق الأخير بعيداً عن الطريق، أعد المسرح لمشيئة الزعيم لكي تكون الحقيقة التي لا تناقش، حقيقة الواقع، لزعامة الحزب، ولتنظيم الحزب، وللمجتمع ككل. أصبحت حرية المجتمع الآن منطبقة تماماً مع الحقيقة غير المكبلة إطلاقاً لصدام حسين، كي يتصرف كما يحلو له هو وحده فقط، فيما يرى أنه



مناسب. وعند تلك النقطة الحرجة أصبح من الممكن إطلاق عنان العنف المكتوم الذي كان حتى ذلك الوقت محتوى داخل الحدود العراقية. لقد أصبح ممكناً للعنف البعثي أن يفيض إلى حرب عظمى بأقل فرصة لحدوث انقسام في صفوف الحزب نفسه، وتبعاً لذلك في ولاءات الجماهير.

التباس تاريخي

وتذهب ظاهرة صدام حسين إلى مدى أبعد من حزب البعث ومدى تنظيمه للمجتمع العراقي. ولقد تمكّن من أن يصبح فيما يعتقد فيه هذا المجتمع نفسه كسمة «عراقية» خاصة. فليس هناك تناقض في حقيقة أن زعيم حزب قومي عربي شديد القومية، يجمع بين صفات تقوّي من صورته ووضعه في المجتمع العراقي بالذات. هناك تمايز مهم يجب الحفاظ عليه بين «سمة» قومية عراقية وبين القومية العراقية.

إن القومية العراقية كحس بالهوية مع كيان إقليمي محدد يعرف بالعراق، غير موجودة. ذلك أن «موزايك» الجماعات السكانية والطوائف التي تؤلف البلاد لم تكن أبداً على استعداد لإغراق اختلافاتها في إحساس عام بالجماعة مثلما حدث في مصر مثلاً. ولقد استفاد البعث من هذه الوضعية في العراق، فكانت عاملاً في تثبيت حكمه، وفي الشرعية التي تمّ تأسيس ذلك الحكم عليها.

ومن جهة أخرى فإن الشخصية القومية العراقية من مجموعة من الإدراكات والإحساسات التي اكتسبت خلال قرون سالفة والتي تؤثر على مجموعة من الظواهر الحضارية والاجتماعية. وسنركز على ذلك الجزء منها الذي يتعلق بالإدراك العراقي حول «ما تتطلبه عملية الحكم في العراق». فالسنة والشيعة من العراقيين العرب، كانوا يعتقدون دائماً أنهم يجب أن يحكموا بأسلوب معين. وفي أحيان كثيرة يقارنون أنفسهم - في أحاديثهم العادية - بالمصريين والهنود، الذين سيقول عراقيون كثيرون «إن كونهم مقهورين فذلك هو جزء من طبيعتهم». إن مثل تلك التحاملات لها جذورها العميقة والبعيدة في العراق.

ويمكن تتبع أكثر الآراء عن نوعية الحكم الاستمرارية، إلى سلسلة من الأحداث المؤثرة على الانفصام بين العراق القديم والعراق العربي الإسلامي فيما يلي: الفتح الإسلامي، وبزوغ الشيعية العراقية، واستشهاد الحسين بن علي عام ٦٨٠ بعد الميلاد، وانتقال السيطرة على إقليم العراق من الدولة الفارسية إلى الدولة الأموية وقاعدتها



دمشق، ثم انهيار تلك الخلافة العربية الخالصة الذي جاء متزامناً مع صعود الخلافة العباسية التي وإن كانت ما زالت عربية إلاّ أنها مصبوغة بصبغة فارسية، والتي أسست بغداد وحكمت منها، إن الشيعية والسنية العراقيتين الحالتين ما زالتا تضربان بجذورهما العميقة في الأساطير المشحونة عاطفياً التي تحيط بتلك الأحداث[١١]. وتعتبر الشخصية المثيرة للحجاج بن يوسف الثقفي، حجر الزاوية في ذلك التحول الذي استمر قروناً. فقد عيّن والياً على الإقليم عام ٦٩٤ ميلادية، بعد أن خدم الخليفة الدمشقي عبد الملك بن مروان كرئيس للشرطة. كان الحجاج هو الشخصية التي أتت بالاستقرار والنمو الاقتصادي إلى العراق المائج. ويقول عنه المؤرخون إنه أرسى حجر الأساس للنمو في حكم العباسيين. فمنذ زمن بعيد، وقبل عوائد النفط التي جعلت حياة الطغاة بمثل هذه السهولة شيّد الحجاج المدن، وضرب أول عملة عربية، وأحدث ثورة في الإنتاج الزراعي. وقام بإجراءات عنيفة لإيقاف الهجرة إلى المدن (وهذا هو ما فعله صدام حسين أيضاً) وأجبر الذين اعتنقوا الإسلام مؤخراً على العودة إلى الأرض التي تركوها، والاستمرار في دفع «الخراج» (الضريبة التي فرضت على غير المسلمين والتي شجعت اعتناق الإسلام، وقد نتج عن الاعتناق الجماعي للإسلام أزمة مالية ويرجع إلى الحجاج الفضل في حلّها) وتمّ تحت رعايته كتابة النسخة المنظمة الأولى من القرآن، وصدر قانون بأنها النص الرسمي الوحيد ووضعت عقوبات قاسية لكل من يتعدى عليها، ولقد تمت هذه الخطوة لإنهاء كل منازعات الفقهاء التي كانت تضايقه وتؤدي إلى نفاد صبره.. ولقد أنجز كل هذا بنوع من الحكم المستبد الذي لا يرحم ـ أو بتعبير أدق، ما ذهب إليه الفولكلور الشعبي أنه كذلك[١٢].

القياس بين الحجاج وصدام حسين لافت للنظر. فليس هناك شيء مثل ذلك في التاريخ السياسي العراقي، برغم أن الانقسام السني ـ الشيعي، لم يكن قد تشكل بعد داخل السياسات العراقية، أو بمعنى أدق، إن هذه السياسات كانت تأخذ ظهورها الأولي في شكل سيطرة عربية دمشقية على ما كان إقليماً من الامبراطورية الساسانية الإيرانية. إن من المدهش أن البعث العراقي المحدث قد نجح بإعادة شحن مكونات عاطفية منزوعة من التاريخ العراقي خاصة، وبشكل يجسد ما لم يعد ادعاء الطائفية السنية وحدها إلى التركة الإسلامية والسياسية بل كل الدراما الهائلة لصعود العراق إلى القمة تحت العباسيين، والشروط المسبقة لذلك الصعود، التي وضعت من قِبل الحجاج البطاش ولكن ذي الرؤية المستقبلية.



وهكذا، فعلى سبيل المثال، اقتضى تأكيد صدام حسين المجدد على «عراقيته» في الثمانينات، تضخيماً أيديولوجياً هائلاً لامتياز التركة العباسية التي نمت في العراق، بعكس الفترات الأخرى في العصر الإسلامي الكلاسيكي. وانتقل التركيز إلى الاشتراكية العربية التي لا بدَّ وأن تمر عبر نجاح الثورة البعثية في العراق. ولقد قال صدام حسين في خطاب مطنب عام ١٩٧٩، ألقاه في إقليم شيعي في الجنوب: «إن عظمة العرب من عظمة العراق. فخلال التاريخ، كلما كان العراق قوياً مزدهراً، كانت الأمة العربية كذلك. وهذا هو السبب في أننا نناضل لنجعل العراق قوياً، عظيماً، قادراً، ومتطوراً. وهذا هو السبب في أننا لا نألو جهداً من أجل رفاهية العراقيين وإجلاء مجدهم»[١٣]. لقد كانت المسألة أن نصيب الأسد من الانتباه الأيديولوجي يمكن أو يوجه الآن إلى الشعب العراقي، وإلى «الحزب ـ الدولة» الخاص به، والذي مع هذا يظل ساكناً يتقلقل داخل حدود عراقية مصطنعة.

لم يكن صدام حسين ينادي العراقيين للالتفاف حول دولة باسم حسي من الهوية التي اعتقد أنهم يتشاركون فيه فيما يخص حدود اغلعراق. فمن بين كل الناس، كان يشعر بكل حدة بأن القومية العراقية لم تكن أبداً قوة شعبية في تاريخ العراق الحديث. وللمدى الذي كانت تلك القومية موجودة فيه، كانت نتاج العهد البائد المكروه فيما بين عامي ١٩٤١ و١٩٥٨. وفي الوقت نفسه كان صدام حسين يعبّر عن واقعية حزبه التي تأخرت عن الاحتمال المتباعد للوحدة العربية كما تمّ تصورها أصلاً في الأيديولوجية. كثير من البعثيين كانوا يريدون وضع الفكرة القائلة بأن الثورة العربية حدث دائم أو متزامن جانبياً. وأمست «الاشتراكية في بلد واحد» الآن هي الشعار في أواخر السبعينات. واستخدام مثل تلك النوعية من تصريحات صدام حسين فيما بعد عام ١٩٧٩، أو شرح حاشيته الكبرى من رجال الدعاية، والفنانين، والمؤرخين، والمدرسين، وخبراء الآثار، الذين بدأوا يبحثون عن هوية «بين نهرانية» وإسلامية حقيقية «كبرهان» على نوع ما من القومية العراقية الصادقة، لهو عمل إسقاطات زائفة، من خبرات دول أخرى، (القومية الروسية العظمى أثناء الحرب العالمية الثانية خير مثال على ذلك، لم يخترعها ستالين، بل اختار أن ينفخ في نارها). وبغض النظر عما إذا كان صدام حسين يرغب أو لا يرغب في أن تكون القومية العراقية شيئاً يمكنه الاعتماد عليه في الحرب العراقية ـ الإيرانية فإن نظامه انتهى فعلاً بالتأكيد على نغمة عربي ضد فارسي.



وبعكس ذلك فالقياس بالحجاج بن يوسف الثقفي، هو قياس ذو جذور عميقة، ومحدودة. وهذا هو السبب في أنه خلافاً للوطنية العراقية يمكن النظر إليه كتهديد للبعث. وفي عام ١٩٨٥، نشر عبد الستار ناصر في بيروت كتابه الساخر بعنوان «سيدنا الخليفة»، وفي تصوير مثير، موجه إلى صدام حسين، أمسك بالسمة الجوهرية للحكم البعثي: «إن الخوف ممنوع تماماً، كما لاحظ الخليفة على هامش الملف رقم ١٠٥/ب الذي يعتبر ملحقاً لمرسوم الحجاج بن يوسف الثقفي الذي يقرر: «إضحك كثيراً حتى نعرضك للعالم». لقد ارتكب عبد الستار ناصر الإثم باحتقاره للبعث. فبعد النشر بوقت قليل ألقى عليه القبض، واتهم بالتجسس لحساب دولة لم تحدد، وعُذّب بوحشية(١٤).

وفي النهاية فإن الوطنية العراقية بين أيدي البعث، إن أعدنا ترتيب عبارات عبد الستار ناصر، هي مجرد وسيلة يقصد بها إجبار العراقيين على الضحك كثيراً حتى يمكن عرضهم على العالم. وبذلك يخدعون كل الخبراء الجدد الذين يعتقدون أن لها صلة بكيفية تحمّل البعث لسنوات بهذا الطول لحرب ضروس لا أمل في كسبها(١٥). وفي الواقع فإن الروابط القومية التي حافظت على الجيش والمجتمع متماسكين أثناء الحرب، كان لها صلة أكثر بالنمط الشديد الخصوصية لكيان الحكم الذي خلقه البعث العراقي وليس بالوطنية العراقية.

وأفكار الحكم التي أصبح صدام حسين يمثلها في أذهان الجمهور، تمّ التعبير عنها بوضوح منذ قرون عدة، بواسطة الحجاج بن يوسف الثقفي. إذ يُقال إنه عندما تولى ولايته، أعدم على الفور عدداً من الرافضين، ووضعت رؤوسهم للعرض على العامة. واستخدمت المناسبة لإلقاء خطبة على السكان المتجمعين. ولقد احتوت هذه السطور الخالدة التي يعرفها كل تلميذ في العراق، والتي يشعر أنها تعكس بصدق صورة ممارسة القوة السياسية في العراق:

يا أهل الكوفة! إني لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها، وإني لقاطفها.

وكأني أنظر إلى الدماء بين العمائم واللحى... يا أهل العراق، يا أهل الشقاق والنفاق، ومساوئ الأخلاق....

إني والله يا أهل العراق ما يقعقع لي بالشنان، ولا يغم جانبي كغماز التين....

وإن أمير المؤمنين ـ أطال الله بقاءه ـ نثر كنانته بين يديه، فعجم عيدانها، فوجدني أمرّها عوداً، وأصلبها مكسراً، فرماكم بي؛ لأنكم طالما أوضعتم في الفتنة،



واضجعتم في مراقد الضلال. واللّه لأحزمنكم حزم السلمة، ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل، وإني واللّه ما أقول إلاّ وفيت، ولا أهم إلاّ أمضيت، ولا أخلق إلاّ فريت... وإني أقسم باللّه لا أجد رجلاً تخلف بعد أخذ عطائه بثلاثة أيام إلاّ ضربت عنقه(١٦).

طبيعة سلطة البعث

القياسات والمقارنات غالباً ما تنهار؛ فالقياس بين الحجاج بن يوسف الثقفي وطبيعة صدام حسين ينهار بطريقة واحدة، مثيرة للاهتمام. فخطبة الحجاج بالكوفة، كانت إعلاناً للحرب ضد الناس أنفسهم، الناس الذين أتى ليحكمهم. وفي الأوقات الطبيعية توجه مثل تلك اللغة للأعداء في معركة، وليس لجنود المرء نفسه. وببساطة لا يمكن أن يتصور المرء صدام حسين يستعمل تلك اللغة في أواخر السبعينات. ومشكلته مع كلمات الحجاج لا تنبع من خلفية أكثر تحضراً، ولا ترجع إلى عدم رغبة في المصارحة. فالمتابع يجب أن يركّز على شيء آخر: على المدركات المختلفة تماماً لكل حاكم، والنابعة من أسفل.

فليست كل قوة شرعية، ذلك أن السلطة السياسية تتمايز عن القوة الفجة raw power، لأنها قوة مفوضة من خلال عملية من إعطاء الصيغة الشرعية. فقوة الحجاج لم تكن بعد سلطة حقيقية، لأن السكان، على الأقل في الكوفة، لم يكونوا ليعطوه ولاءهم، وكان لديهم آراء أخرى عمن يجب أن يحكمهم. وكان الحجاج يعلم هذا، فقد أرسل من دمشق ليعالج الوضع. في مثل تلك الظروف يظل القياس مع الحرب صحيحاً حتى نقطة محددة. فلقد كانت مهمة الحجاج هي هزيمة السلطة المصبوغة بالشرعية في عقول أهل الكوفة، ولكن ألا يتم إلى حد قتل رعاياه المستقبليين.

لكن صدام حسين كان يمارس سلطة حقيقية بالفعل، وتفترض الشركة بين التنظيم الاجتماعي الساري خلال البناء البيروقراطي لحزب البعث، وبين الزعامة السياسية المرتكزة على جاذبية شخصية مصنوعة، تفترض شرعية الظروف المحيطة بممارسة القوة السياسية. وبكلمات أخرى، فإن ظاهرة الزعامة في الظروف العراقية البعثية اقتضت بزوغ مفهوم لسلطة شرعية داخل كيان الحكم. ولقد كان هذا مفهوماً جديداً للسلطة في العراق المعاصر، مفهوماً متصلاً، بطريقة فريدة، بالخبرة البعثية. وإذا لم تكن القوة قد لبست هذه الشرعية، لما كان من الممكن أن تلبس السلطة بطريقة مطلقة



في زعيم. فقد تبقى السلطة ملبسة مثلاً في الحزب، وفي أكثر من زعيم واحد. وفي أنظمة الحزب الواحد، يعتبر ذلك وصفة لحدوث الصراعات والتفككات الفئوية والقليل من الحياة السياسية الحقيقية مهما يجد بعضنا تلك النوعية من السياسة سيئة. إن زعيماً قوياً لم يركّز بعد في شخصه كل السلطة السياسية ويريد أن يفعل هذا، سيدخل بالضرورة في صراع مع حزبه، وسيظل «غير معصوم من الخطأ» في عيون جماهيره. فعدم العصمة من الخطأ هو نتاج للطبيعة العلنية بالضرورة لمثل ذلك الصراع الذي سيستمر حتى يتم تقرير مركز السلطة. فإذا ما صعد الزعيم منتصراً في ذلك الصراع، تصبح الشمولية والعصمة مرة أخرى، (أو للمرة الأولى)، من صفات الزعامة التي تلبس مسوح الشرعية. ويظل الصراع مستمراً حتى تحل مسألة الشرعية.

وبينما يملأ تاريخ النظام البعثي الثاني مثل تلك الصراعات فيما بين ١٩٦٨ ومنتصف السبعينات، فليس هناك أي دليل على أنها لعبت هذا الدور المتميّز في السياسة العراقية بعد ذلك. وبالرغم من سنوات من الحرب الطويلة المكدودة، وسلسلة من أخطاء الحسابات الفادحة الثمن، فإن وضع حوالى مليون رجل تحت السلاح، واحتمال مقتل ما بين مائتي إلى ثلاثمائة ألف رجل، وأضعاف ذلك العدد من الجرحى في المدة نفسها، هذا إذا لم نذكر شيئاً عن مصاريف تسيير الحرب وكل الدمار الاقتصادي الذي أصاب البلاد والدمار الذي أصاب بنيتها الأساسية، على الرغم من كل هذا، فإن زعامة صدام حسين تظل غير متحداة. وبالطبع، فإن الصراعات بين الزعيم والحزب، وبين الحزب والدولة، موجودة في شكل «سيكولوجي» مبتدئ أو حتى في شكل سلوكي يلمح بالكاد. (من الواضح أن العصمة infallibility والقيادة المطلقة absolutism مثاليات لا يمكن الوصول إليها، ويتمناها مثل هذه النوعية من الزعيم الذي نكتب عنه. أما من الناحية العملية فإن الحياة تصبح بعد فترة قصيرة لا تطاق في المجرى الطويل). ولكن ليس لهذا صلة بالموضوع، ففي السياسة ليس الصراع بصراع إلاّ عندما يكون علنياً. وفي كل حالة غير ذلك، يكون مجرد صراع كامن لا يمكننا أن نتأكد أبداً من وجوده أو من تحققه.

إن افتراضاً مسبقاً أكثر، أو حتى شرطاً، لمثل هذه النوعية من الزعامة هي في تنازل «الشعب» عن سلطته لتنظيم الحزب، وهذا الخط نفسه من التسبيب ينطبق على إزالة تسييس المجتمع، كما ينطبق على تنظيم الحزب. وللمدى الذي يكون فيه مثل ذلك التنازل غير محقق (بسبب أعمال جماعات أصولية سلفية صغيرة مثل حزب



«الدعوة») يظل تنظيم الحزب سياسياً، وتظل الزعامة مطلقة بشكل أقل، وقابلة للخطأ وغير ملبسة بمسوح السلطة.

ويمكن القول بأن سلطة صدام حسين قد تم الحصول عليها عبر ثلاث مراحل من الانتقال:

أولاً: أصبحت السلطة شأناً مفترضاً وجوده في الحزب بفضل نيّة مقصودة. وأصبح الحزب المصدر المؤلف لذلك الذي رغب أن ينفذه الآخرون.

ثانياً: تمّ الوصول إلى الانقياد إلى عملية التأليف، تدريجياً، عن طريق النمو العددي والنوعي للحزب، والتنظيمات الجبهوية التي خلقها. إن القوة التي تقف وراء الأعداد الكبيرة من الناس، كانت في طريقها لأن تصبح صفة من صفات الحزب. والآن ومن خلال النمو، فإن سلطة الحزب كانت في طريقها لأن تصبح حقيقة، بعكس كونها مجرد سلطة مفروضة. إن تنظيم الحزب يضع نفسه محل مجتمع مدني كان في طريقه إلى التوقف عن الوجود.

ثالثاً: وكنتيجة لهذا التحول، تهدد تأليف الأفكار الجديدة؛ كان المؤلف في خطر أن يفقد في المستنقع الجسدي، ومن هنا يجيء «مركب الزعامة» كبديل لكل السياسات. ومع هذا فإن الحزب الذي تخلى عن سلطته السياسية للزعيم، بينما حلّ محلّ المجتمع المدني ـ ظل هو قاعدة القوة للسلطة الجديدة.

ومن المنطقي أن تكون المرحلة الثانية للانتقال هي المرحلة الحرجة. فما الذي دفع الناس إلى دخول الحزب؟ لا شك أن كثيراً من الأسباب المعقدة التي يصبح فيها المرء بعثياً أو مؤيداً للبعث هي أسباب موجودة في كل حالة على حدة، لكننا نقترح أن الخوف كان وما زال هو الدافع المحرك اجتماعياً في عراق البعث. إن الخوف يوجد في الطرف الأقصى لسلسلة متصلة الحلقات، طرفها الآخر هو الموافقة المستقلة المؤسسة على الاعتقاد النشط. ومن الطبيعي أن ينظر إلى الاعتقاد النشط كدافع يربط الأفراد، وتخرج منه سلطة أمست مشروعة بحق. إن تزوير الانتخابات مثلاً، ينزع الشرعية عن القوة de-legitimizes power، كما يثبت سقوط ماركوس الرئيس الفليبيني السابق. فإذا كان يمكن إظهار أن الخوف العميق الجذور يجعل القوة مشروعة (وإن كانت من نوع غير عادي للغاية)، يتبع ذلك أن سلطة حقيقية genuine authority قد ألبست لصدام حسين. وهناك تكمن الميزة الرئيسية للنظام البعثي في العراق.

منذ أربعة قرون، أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية، عندما كانت الحياة «كريهة



ووحشية وقصيرة»، أدخل توماس هوبز Thomas Hobbes الخوف بتحليله للقوة الشرعية. لقد كان بالتأكيد أول وأعظم مفكر سياسي يفعل ذلك. لقد كان العالم الذي عاش فيه هوبز وخرج منه باستنباطاته، مكوناً من أفراد متساوين ولكن منفصلون، فكان حاصل جمعهم الحسابي يؤلف «المجتمع». لقد نبع الانفصال من غياب أية التزامات أو أي حسّ بالمسؤولية بين الأفراد. وفي «الحالة الطبيعية» تلك، فإن حرب أي فرد ضد الكل كان الحاكم للوجود.

كان يدفع الأفراد، كما يقول هوبز، تفكيرهم reason وهواهم desire. فلقد قادهم تفكيرهم إلى الإدراك أنه لقضاء مصالحهم الذاتية، فلا بدَّ أن يتخلوا عن حقوقهم الطبيعية «وحتى في حق جسد كل منهم للآخر»، وذلك ليس بأن يتمنوا زوال تلك الحقوق ـ فقد كان ذاك خيالاً ـ ولكن بالتخلي عن نصيبهم من القوة إلى الأبد، كل منهم بمفرده، لكيان حكم يمتلك السلطة لأن يستعمل القوة المتجمّعة بتلك الطريقة للحفاظ على السلام. والنقطة التي جادل فيها، هي أن مجرد وجود قوة الدولة state power، يعني أنها تتضمن ميثاقاً من هذا النوع، يربط الناس بعضها ببعض[١٧]. ويعمل الميثاق فقط لأن كل شخص لم يكن عليه الاعتماد على فضيلة الآخرين، ولكنه عمل بسبب التلازم الزمني لتخلّي كل الأشخاص عن نصيبهم الضئيل من القوة لطرف ثالث مؤتمن على التدخل كلما رأى ذلك لازماً. ويتبع ذلك أنه في وضع الطبيعة state of nature كانت مفاهيم العدل والالتزام والأخلاق بلا معنى. فإنه في الدولة الجديدة كانت المشيئة غير المقيدة للحاكم هي العدل، وإن نظاماً للالتزام الأخلاقي نحوه كان مستنداً إلى أن المواطنين كائنون في طبيعة التعاهد لدفع عدم الأمان بعيداً، الذي لولا هذا لكان الأفراد ابتلوا به. ولذلك فبينما لم يشترط مسبقاً وجود فضائل جميلة ورائعة، فإن «المنطق» يدعو إلى وجود توافق تحتي في كيان الحكم، ولم يكن هناك شيء من الناحية المبدئية غير قابل للانتهاك من مشيئة الحاكم. إن مركز ثقل مقولة هوبز الشيقة هو ذلك الاستخراج لنظرية الالتزام السياسي من عالم دوام على وصفه بأنه عالم لاأخلاقي كلياً.

فالأهواء التي تدفع الأفراد لهي «أكثر فاعلية» حتى من تفكيرهم. وفي مقدمة «الأهواء التي تجعل الرجال يميلون إلى السلم، الخوف من الموت». فبينما تمّ الحصول على قوة الدولة في الأصل بموافقة من المجاميع أو بالقوة، فإن شرعيتها الناتجة عن هذا الخوف، وعن خشية القتل أو العنف، هي باطلة، كما يلاحظ أولئك



الذين يتمسكون بمثل هذه المواثيق[١٨]. إن الحرية في كيان الحكم الجديد هي ثابتة إذن مع الخوف، ونابعة من رفض توجيه العنف لشخص المرء نفسه. ومما له أهمية ثانونية المجال الذي تختار فيه السيادة ألا تشرع، ونتيجة لذلك فإن المواطنين أحرار في اتباع رغباتهم الشخصية.

هكذا حافظ هوبز في مركز تحليله على بُعد النظر المبدئي، ألا وهو أن ثوة الدولة ترتكن دائماً إلى احتكار وسائل العنف. ومع ذلك فقد أكد إجماعاً تحتياً يكون احتكار العنف من قبل طرف ثالث داخلاً في بنائه الداخلي. لقد نما نظام الالتزامات والمسؤوليات، والتي لم يفترض وجودها المسبق بناء لمفترضات ما قبل السياسة (في معظم الأحيان دينية) حول الطبيعة الإنسانية والتي أصبحت موجودة ـ سياسياً بفضل بناء ضربه الخاص من قوة الدولة.

وعندما نأخذ بافتراضات هوبز، فإننا نوافق على مقولته. وبوضوح لم يكن عنده مكان لنوعية منفصلة عن الكيان السياسي. على أن المجتمع المدني يقدم نفسه حقيقة ككيان معقد متعدد الأبعاد له طبقاته وأقسامه وتجمعات أفراده العديدة، الموروثة والمكتسبة. إن تلك «الجماعات» سواء كانت صاعدة بالميلاد أو عن طريق العقيدة أو عن طريق تقسيم العمل، أو عن طريق علاقتها بوسائل الإنتاج، تجعل تحويل القوة مسألة هائلة التعقيد أكثر مما قد يستنتج من مجموعة هوبز الشاملة لأمثال «روبنسون كروزو» Robinson Cruso[١٩]. وأكثر من هذا، يفترض مخطط هوبز أن مصدر كل الالتزامات في شؤون البشر، لا بدَّ أن تكون عقلانية. ولا يمكن الدفاع عن هذا فلسفياً ويعكس منطق هوبز تطورت الرأسمالية والديمقراطية البرجوازية في القرن التاسع عشر، الواحدة تلو الأخرى، في شكل الدولة الليبرالية، وعلى أساس توسيع الميزات الديمقراطية والتي تمّ النضال من أجلها بشدة، ولكن بشكل حقيقي.

ورغم ذلك تبدو «أخطاء» هوبز فيما يخص أوروبا ما قبل القرن العشرين، مختلفة إذا نظرنا إليها من خلال الهيكل البعثي العراقي. من الممكن التفكير أن البعث قد سعى إلى تحقيق عالم هوبز من المادة الخام التي قدّمها له المجتمع العراقي. لقد كان مشروع البعث هو تحطيم الواقع الاجتماعي الموروث، إلى مجموعة جديدة من العناصر المؤلفة المتماثلة الوزن: أفراد خائفون بلا جذور، مغتربون عن جماعتهم التقليدية (القرابة والقبيلة، والطائفية، والطبقة). وسيعاد بعد ذلك تجميع تلك الشظايا، داخل شبكة جديدة من الصلات المتمركزة في الدولة. إن الكتلة غير المتمايزة الهائلة التي ظهرت



كانت في البداية إما عدائية أو مغلقة عن أي إحساس آخر «جزئي» لا بعثي الانتماء.

والمعنى الوحيد الذي يمكن للمرء أن يتكلم فيه عن البعث كبورجوازي، يكمن في تصميمه الثابت على خلق مجتمع جماهيري صادق، تمَّ فيه نزع الأفراد من جذورهم، وتغريبهم عن ماضيهم ومشروع تحويل الجماهير إلى أفراد هو مشروع غاية في الراديكالية، وأن يخرج المرء لينفذ مثل تلك العملية الجراحية على مجتمع مختلف، لهي عملية كريهة. وزيادة على ذلك، يختلف الفرد «المصنوع» بمثل هذه الصورة، عن ذلك الذي، كما يقال، صنع نفسه خلال تصرف كان له وقعه في العالم وتخلله صراع دائم لتوسيع المجالات الفردية ومستويات الحرية. فالفرد البعثي المشكل مثالياً تنقصه السمات الحضارية للمجتمع البورجوازي، لذا فإنه معلق في نوعية من أرض «اللاأحد»، إنها أرض عصرية بشكل خاص، كما هي بدائية بشكل مخيف إنها «دولة الطبيعة» state of nature الهوبزية.

ولهذه القفزة التي تحتاج إلى الخيال، كان البعث محتاجاً إلى أن يطمس من الحقيقة ذلك الذي لم يكن موجوداً أبداً في نموذج هوبز: المجتمع المدني civil society. ولقد فعل البعث بحقن نوعية من الخوف الذي افترضه هوبز مجرد افتراض، لذا احتاج البعث إلى خلق يقوم على مؤسسات مخصصة للعنف، كالتي وصفناها في الفصل الأول. وبالتأكيد لم يحلم هوبز أبداً بإطلاق مثل هذا العنف، فلقد كان اهتمامه على عكس ذلك تماماً: أن يخلص الأفراد من «خوف الموت» الذي كان يتلبسهم في حالتهم الطبيعية «الحرة». وسينفي تثبيت النظام من خلال القوة المطلقة لصاحب السيادة ذلك الخوف، بأن تنتزع الحرية الفردية للعمل باستقلالية. وينزع البعث الشيء نفسه بحقن الخوف الذي لم يكن موجوداً في الأصل.

هكذا ينتهي الاثنان ـ البعث في الواقع السياسي (للمدى الذي نجحوا فيه)، وهوبز في نظرية تجريدية ـ حيث ألبسوا القائد قوة «بموافقة الشعب» بحسب السمة المدمرة مبدئياً، بحيث «أن كل رجل بذاته هو مصدر كل ما يفعله الحاكم المطلق، ولذا فإن الذي يشكو من ضرر يصيبه من حاكمه، يشكو من ذلك الذي هو مصدره، ولذلك لا ينبغي أن يتهم أي شخص آخر إلاّ نفسه»[٢٠].

السلطة والأخلاق Authority and Morality

تلجأ نظم الطغيان والديكتاتورية إلى العنف عندما تتدهور سلطتها. والبعث له وضع خاص حيث إن العنف بالنسبة له لم يعد مجرد العقوبة النهائية التي تظهر على



فترات وجود معارضة حقيقية. إن البعث يخترع أعداءه الخصوصيين؛ ولقد تمّ تنظيم العنف وليس مجرد التهديد به، من خلال المؤسسات، فهو ينتج ويكثف على الدوام ذلك المناخ المنتشر في كل مكان، من الشك والخوف والمشاركة في الذنب، وهو بذلك صفة متعلقة في كيان الحكم البعثي. إن العنف يولد الخوف، الذي يخلق المشاركة في الذنب، التي تؤلف القوة التي مرّت إلى الحزب وأنيبت في النهاية لصدام حسين في شكل سلطته. إن الخوف تحت ظروف أخرى قد يمزق السلطة إرباً (جنود يرفضون القتال مثلاً أو الانهيار المأساوي لقوة مركزية في أوضاع حرب أهلية). ولكنه قاد السلطة في العراق إلى التهاوي إلى الداخل، إلى الحفرة السوداء بلا قاع: إلى الزعامة المطلقة. وكلما كثر عدد المسلحين والوشاة، وكلما كان تنظيمهم أفضل مقارنة بما تستطيع المعارضة أن تهيئه تعاظمت القوة خلف السلطة. والسلطة، هي شيء فريد، ولكن القوة هي نتيجة عمل أناس متوافقين. إن القوة لا توجد إلاّ عندما تكون المجموعة متماسكة. وبهذا التحديد، تتميّز القوة عن العنف الذي هو بمثابة أداة، ويحتاج إلى عمل البشر المستعد للفعل في سبيل الأهداف التي يجب أن تبرر أولاً[٢١]. حتى في العراق البعثي فإن العنف نفسه ليس هو المسألة الأساسية. وبهذا تكون المشكلة قد انتقلت إلى مستويات أخرى. لماذا كان هناك مليون عضو بحزب البعث، و٦٦٢ ألف مسلح بحلول عام ١٩٨٠؟ من الذي أجبرهم على الانخراط في الحزب: هل استولت عليهم المشاركة في الذنب، أم كانوا ما زالوا قادرين على الاختيار؟ وماذا عن عائلاتهم: هل جرى تهديدها؟ ثم هناك الوشاة ومصدرو الأوامر الذين جعلوا من الحزب مهمتهم ومستقبلهم والمستكينون وضحايا الظروف، وأعضاء منظمات العمال والطلبة والشباب والنساء، والأطفال المنضمون بالجملة إلى تنظيمات الشباب والطلائع. إنها لمياه عكرة بالتأكيد، وبإمكاننا أن نبحر فيها أثناء إلقائنا بنظرة على السياسة المتعلقة جذرياً بسلوك الناس وليس في النطاق السيكولوجي الإنساني. وقبل أن يأتي البعث فإن خبرة الفاشية والستالينية، علمتنا الدرس بأن السلطة الشرعية هي الانقياد أو الموافقة بغضّ النظر عما إذا كانت معطاة طواعية أم لا. إن معسكرات الاعتقال النازية والغولاغ وتطهيرات ستالين كانت أفعال نظم ملبسة بالشرعية. لقد كانت أفعالاً مبررة قانوناً، طبقياً للمقاييس الجديدة لهذه الكيانات السياسية المتحولة. لقد طاوع المجتمع في إلغاء تمييز بورجوازي هام بين القانون والأخلاق، وبهذا أصبح الجمهور برمّته متطوراً في أي شيء قد تفعله السلطة السياسية باسم أي منهما.



وأبداً لم يكن الاختلاف بين القانون والأخلاق ماذا منعوه أو ماذا أمروا به، بل كيف تصرفوا لتشكل السلوك. إن القانون هو نظام إجباري يربط احتكار الدولة لوسائل العنف بعقوبتها. إن النظام الأخلاقي لا يلجأ إلى هذه الأساليب. فالمسألة السياسية في ألمانيا الثلاثينات لم تكن أخلاق الشعب الألماني، بل كانت قبول فكرة أن عنف الدولة يمكن أن يُستخدم لتنقية الجنس الألماني، وأن يشجع حساً عرقياً، أو يطوّر «عاطفة قومية صحيحة»، كلها في خدمة أخلاق، مهما كانت كريهة، فقد كانت جديدة حيث إنها كانت قادرة على استعمال الدولة لمحو كل الأخلاق الأخرى. لقد اختارت أعداد هائلة من الألمان، في تلك اللحظة من التاريخ، أن تنظر إلى النازية لتنفيذ هذا الالتحام بين النظامين القانوني والأخلاقي. وزيادة على ذلك كان لدى ألمانيا البورجوازية من الوسائل ما يمكنها من إنجاز هذه المهمات الصعبة، وهو ما لم تمتلكه أبداً دولة عصرية من قبل. لقد ترك القانون الإجرائي مكانه للمرسوم الإداري، وكان قد يعني أن الدولة المنذرة المبشرة بالتزمت، أمست الآن قادرة على المضي في عملها. وإذا افترضنا أن المرء لا يصدق الفكرة الشديدة الادعاء بأن هتلر قد كذب كذبة كبرى على الشعب الألماني، إذن فإن شرعية أفران الغاز انبثقت من قبول هذا التحول الخاص لكيان الحكم الألماني. وسواء أحببنا ذلك أم لا، فإن التعليم من الأحاجي الأخلاقية المفروضة من تلك الخبرات، يستوجب أن نضع جانباً تلك الفكرة الطفولية التي تقول إن الناس يعاملون الحكام الذين يغضبونهم على أنهم غير شرعيين.

وبمقياس أصغر ستثبت خبرة البعث العراقي ثانية بعد حوالى نصف قرن، الانفصال الجذري للشرعية عن الموافقة المستقلة. لقد حوّل البعث الخوف إلى شرط مسبق لشرعيته. وفي أحيان متقطعة في مجتمعات مختلفة ووضعيات تاريخية، لم تعتبر الشعوب مسؤولة عن أفعال ارتكبت تحت الإكراه. فالاعتراف المستخرج تحت التعذيب، غير معترف به اليوم كدليل في جميع أنحاء العالم (وهذا من ناحية المبدأ وليس من الناحية العملية بطبيعة الحال). لكن الأمر لم يكن هناك دائماً، فالقانون الروماني، ومن بعده ممارسات محاكم التفتيش، يثمن «الحقيقة» المنتزعة من خلال التشويه الجسماني، فوق أي دليل آخر من خلال اعتناق الفكرة المكونة مسبقاً مثلاً بأن التعذيب هو شيء لاأخلاقي على الإطلاق فإن الأجيال التالية من العراقيين قد تحاول فك العقدة «الغوردانية» Gordian Knot لشرعية البعث. ولكن حتى ذلك الحين، يدرك العراقيون أن عليهم أن يعيشوا مع نتائج أفعالهم بغض النظر عن اللطائف



القانونية، ورغم الحقوق المفترضة التي لا تسري داخل الثقافة عند هذه النقطة من الزمن. إن عالم الحقائق السياسية أقل طيبة من عالم الحقوق الإنسانية. ذلك أنه حتى إذا كانت هناك سلطة تضرب بجذورها عميقاً في الخوف والمشاركة في الذنب complicity تعتبر مختلفة في صفاتها عن تلك المتولدة عن طريق انتخابات حرة مثلاً، فلا بدَّ أن العراقيين سيؤرقهم في المستقبل، كما أرق الأرجنتينيين قبيل سقوط الطغمة العسكرية. معرفة أنه مهما كانت الأوضاع مختلفة، فإن النتيجة في العراق كانت رغم كل شيء سلطوية authoritative(٢٢).

مصدر السلطة

وأخيراً، فإذا كان الشكل الذي تبنّته سلطة البعث في النهاية هو الشكل «الليفياثاني» (نسبة إلى فكر كتاب هوبز). أو «ظاهرة الزعامة»، فإنه ما زال عليها محتوى مكوّن من مبادئ مميزة للبعث. لقد كان لا بدَّ أن تصبح هذه المبادئ مقبولة قبولاً عريضاً لكي تستخدم من قِبل الزعيم بحصافة لتبرير كل أفعاله، بما فيها الخوف الذي كان يكمن في جذور سلطته. باختصار، كانت المبادئ، المثيل البعثي لعقد اجتماعي «هوبزي» وهي تحدد نظام الالتزامات السياسية، وفي النهاية الأخلاقية، التي نشأت في البناء «الهوبزي» للسلطة الذي رسمناه للعراق البعثي. ولقد لعبت «الآرية» Aryanism، ومعاداة السامية anti-semitism، وعبادة الدولة - بين أشياء أخرى - مثل هذا الدور في أوروبا فيما بين الحربين العالميتين. فما هو المكافئ البعثي في عراق اليوم؟

«السلطة لا تمارس من أجل ذاتها أو في حد ذاتها، بواسطة الإنسان من أجل الإنسان. فممارسة السلطة يجب أن تجرى بموافقة الشعب، وعندئذ فقط تصبح شرعية. وهكذا يكون الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها.

وإذا كان الشعب «مصدر السلطة وشرعيتها» كما يقرر الدستور العراقي (البند الثاني)، فإنه إذن على أساس تحديد مفهوم الشعب سيعتمد تحديد نوعية الديموقراطية. وسيقرر هذا نوع النظام السياسي وطبيعته، أي أسلوب ممارسة السلطة في المجتمع. . .

. . . إن الشعب كما تفسره الثورة والحزب والقائد، حزب البعث العربي الاشتراكي، هو جميع أفراد المجتمع الذين يتمتعون بحقوق متساوية وواجبات



متساوية... وإنه لأمر حتمي عند ممارسة الديمقراطية، إخراج كل الذين يأخذون مواقف سياسية أو اقتصادية أو فكرية معادية للثورة وبرنامجها. إن وضع أولئك ستحدده القوانين والإجراءات التي تأخذها السلطات المعنية. وسيلعب الحس السياسي الثوري دوراً مصيرياً في تحصين الرأي العام ضدهم، حيث إنها حالة خاصة خلقتها ضرورة تحويل المجتمع»[٢٣].

إن أساس العضوية في أي كيان سياسي، هو نقطة البدء في السياسة. وقانون الإصلاح القانوني هو وثيقة من ٤٣ صفحة، أعلنها «مجلس قيادة الثورة» العراقي في عام ١٩٧٧، بعد أن هدأت الضغوط على البعث، تلك الضغوط التي صاحبت سنواته الأولى، ذلك أنه منذ عام ١٩٥٨، أخذ في الظهور وضع سياسي مستقر للمرة الأولى وكان المقصود بذلك القانون وضع ضوابط لإعادة البناء الكامل للنظام القانوني العراقي. وتقرر مقدمة القانون أن الإصلاح قد «اعتمد في تحديد أهداف ومفاهيم ومضامين القانون الجديد على أسس أيديولوجية وأفكار موجودة في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثاني لحزب البعث العربي الاشتراكي. وبكلمات أخرى كان القانون مخططاً لأهداف داخلية ينظر إليها بجدية كاملة، وقد تمّ تصور هذه الأهداف كمتابعة لوثيقة مثلت في حد ذاتها علامة طريق أيديولوجي في تقييم خبرة الحزب في موقع القوة. إننا نعتبره إذن تقريراً صحيحاً للمفهوم العراقي البعثي عن هذا الأساس. والفكرة مدار البحث هي ضرورة تحديد من هو «الشعب»، ولسبب ما فإن هذا الشعب لا يمكن أخذه كشيء مسلّم به، من قبل البعث كما لدى الحركات والثورات الأخرى. ولا هو حتى يأخذ وضعاً «طبيعياً» من اعتبارات المولد والإقامة واتباع دين معيَّن (كما في إسرائيل) أو بفضل أيديولوجية عنصرية تدّعي ادعاءات بيولوجية (النازية)، أو ادعاءات إيديولوجية تعتمد على لون الجلد (جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية قبل حرب الاستقلال). فالشعب هو مصدر السلطة، لذا فإن تحديده محل تساؤل جدي. وأكثر ما يلفت النظر إلى أسلوب تحديد أو تعريف الشعب هو غياب أي مكون موضوعي أو حتى موضوعي كاذب. فالبعث لا يضع التأكيد على الميلاد أو السكن، ومكان ومدة الإقامة، أو لون الجلد، أو الأصل العرقي والأسلاف. وحتى اللغة العربية هي اللغة الرسمية والإسلام وهو في دستور ١٩٦٨ فهما ثانويان بالنسبة لعمليتي الإيمان بمبادئ الثورة وبالحزب القائد المطلوب اتخاذهما قبل الحصول على الجنسية.

ولقد أثار صدام حسين النقطة ذاتها، في خطاب ألقاه عام ١٩٧٣ عن المسألة



الكردية في العراق. فإن حزب البعث العربي الاشتراكي كما قال «لا ينظر إلى نفسه كلسطة العرب فحسب. ففي الحقيقة إنه ينظر إلى نفسه كسلطة تمثل مشيئة كل من العرب والأكراد على حد سواء، أو مشيئة الشعب العراقي كله: بعربه وأكراده وأقلياته الأخرى. وعلى هذا الأساس فإن مفهوم أن السلطة الوطنية هي طرف في نزاع، طرفه الثاني هو شعبنا الكردي، هو مفهوم غير مقبول».(٢٤) ويجب أن نتذكر هنا، أن حرباً أهلية كانت على وشك أن تنشب، ستكون سمتها الأساسية الدرجة غير المسبوقة التي سيلتف بها الأكراد العراقيون حول زعامتهم الكردية. إن الشدة التي يرفض بها صدام حسين الفكرة في حد ذاتها، فكرة أن سلطة وطنية يمكن أن تكون في صراع مع جزء من رعاياها لهي جديرة بالاهتمام. وانطلاقاً من هذا الموقف، وسم كل الأكراد بأنهم مرتزقة وعملاء للأجانب، وذلك في حرب ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ إلاّ من كانوا يحاربون في صف الحكومة. وقد كان ذلك هو الأسلوب الوحيد الذي أشير به إلى الأكراد في المنشورات البعثية في ذلك الوقت. وهكذا فلأنهم فقط التفوا حول زعامة أخرى، لم يعودوا يجملون في تحديد مفهوم الشعب الذي يؤمن به حزب البعث العربي الاشتراكي ولكونهم يقطنون فوق الأرض العراقية، فقد أصبحوا غرباء من نوع مائل للخيانة. وفي نظر صدام، فإن شعباً منقسماً على ذاته لا يوجد ببساطة. وهذا مذهب بعثي متأصل وعميق الجذور سنعود إليه في الفصل السادس.

ومن الواضح أن وضع الأمر بهذا الشكل، لا يعني الشيء ذاته كالادعاء بأن جزءاً من الشعب لم يعد يفهم ما في مصلحته الذاتية، أو أنه ضل طريقه بواسطة زعماء زائفين. وعندما أخمد رضا شاه في إيران وكمال أتاتورك في تركيا القوميات المتمردة. فقد فعلا ذلك على أساس أن مئات الآلاف من الذين تم قتلهم هم بالفعل إيرانيون أو أتراك. وإن كانا توجّها توجُّهاً مختلفاً، لكانا قد نزعا عن حروب بناء الأمة التي خاضاها، شرعيتها. وحتى أيامنا هذه يشار إلى الكردي في تركيا على أنه «تركي الجبال». ومن ناحية أخرى، فعندما صممت جماعة «تركيا الفتاة» عام ١٩١٥ أن تحل المسألة الأرمنية حلاً نهائياً، فإنها فعلت ذلك بإبادة مليون ونصف مليون أرمني، فإنها قبلت ذلك لأن قوميتها التركية العنصرية استبعدت فكرة أن الأرمني قد يصبح تركياً يوماً ما على الإطلاق. وليس هذا ما قاله صدام حسين عن الأكراد العراقيين عام ١٩٧٣.

نظرياً، ليس لممارسة القوة في ظل البعث، صلة بعضوية جماعة بذاتها: عرقية أو طائفية أو دينية. فمهما كان من المستبعد أني يصبح كردياً شخصية ذات قيمة داخل



حزب هو عربي صرف، فإنه ليس من الممكن بالنسبة للبعث أن يتم رسمياً استبعاد كل الأكراد على أساس «كرديتهم». فالولاء للحزب ذو طبيعة أيديولوجية مشددة إلى درجة الغموض وعدم التماسك: «لا يحصر دستور الحزب عضوية تنظيم الحزب على أساس العرق. فكل أولئك الذين يؤمنون بمستقبل الحزب والنضال من أجل الأمة العربية يمكنهم أن ينضموا إلى حزب البعث العربي الاشتراكي؛ ويعتبرون أنفسهم، نتيجة لمسؤوليتهم القيادية في الدولة، قادة ليس للعرب فقط، بل للدولة كلها، الدولة المسؤولة عن كل المواطنين: عرباً وأكراداً وأفراد الأقليات الأخرى»[٢٥].

على أنه يمكن استبعاد الناس بطبيعة الحال بنوعيات من الأساليب التي تجذب الاهتمام. وكرم صدام حسين ينبع من عدم الموضوعية القصوى لمعايير عضوية الحزب، وللمفهوم البعثي لما يعني أن يكون المرء عربياً. وأن يكون المرء عربياً مثله في ذلك مثل الترشيح الصادق «للشعب»، لهو في حد ذاته فعل شخصي غير موضوعي تماماً يعتمد على الإيمان برسالة العروبة. ففي اللحظة التي يبدأ فيها المرء في «الإيمان بمستقبل العرب والنضال من أجل الأمة العربية» يحدث فيه تحول إلى العروبة. في الواقع هناك مسؤولية الالتزام على الكردي كي ينكر كرديته. ولقد كان صدام حسين يخاطب اجتماعاً عن «الاستقلال الذاتي» للأكراد في العراق: ولذا فلم تكن اللحظة مناسبة تماماً ليقدم هذا المفهوم على وجه الخصوص.

ويعامل قانون الإصلاح القانوني الأشخاص «المعادين للثورة وبرامجها» كوباء يجب تلقيح الرأي العام ضده. إن وضع اللامواطنة، المختلف تماماً، لهؤلاء، يشدد عليه في «قانون الإصلاح» في قسم منه يوفر إرشادات عن التشريع الجنائي. فعند عقاب مواطن بجريمة غير سياسية، «فإن من الضروري حمايته من قسوة العقوبة... وإعادة تأهيله كعنصر نشط في مجتمعه». وينبه على القضاة لأن يظهروا اللين وأن يضعوا في الحسبان «الظروف الاجتماعية والخاصة» خلف الجريمة للتأكد من صدور حكم عادل. لكن الجرائم ترتب طبقاً للمدى الذي تتعارض فيه مع مصالح المجتمع. ومن هنا «فإن أولئك الذين يرتكبون جرائم تؤثر على أمن الدولة وحقوق الشعب أو شرف الإخلاص لأرض الوطن» يستبعدون بالذات من التمتع بالاعتبارات الإنسانية السابقة. وباختصار فإن عقاب مواطن «معاد للنظام»، هو شيء مختلف تماماً من حيث المبدأ عن عقاب مواطن ذي موقف طيب من النظام[٢٦].

وإذا كان عدد القوانين والقرارات واللوائح التنظيمية ووتيرتها، هما شيئان يمكن



القياس عليهما، فإن البعث تتملكه مشكلة من هو «داخل» أو «خارج» كيان حكمه فعلى سبيل المثال، فإنه في أعوام ١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٧٦، عدلت أو كررت أو أعيد إعلان القوانين والقرارات التي تقرر إعدام نمطيات غير متواجدة من الأعداء الماسونيين والصهاينة[٢٧]. وتستبعد قرارات العفو الشامل العامة أو الإعفاء من أحكام السجن ـ وهي وسائل استخدمها البعث بشكل منتظم. تستبعد بلا استثناء «أولئك الذين حكم عليهم في قضايا التجسس والماسونية والبهائية والتخريب»[٢٨] وتمرر عادة قوانين منفصلة لأمور تتعلق بـ «عناصر معادية». إن كلا النوعين من القوانين يقصد منها سرعة زوال كل الإجراءات القانونية ومركزية الولاء كمعيار لكل شيء. لقد كشفت هذه الغفلة عن بعض الأعماق العجيبة في زمانه. فلنأخذ في اعتبارنا ترحيل مائتي ألف ممن أطلق عليهم اسم «الرتل الخامس» الإيراني منذ أواخر السبعينات. وقد وجهنا الانتباه في الفصل الأول إلى نوعية العمل البوليسي الذي جرى لتنفيذ ذلك الترحيل. على أن المنطق الإداري خلف تحديد المشبوه لم يناقش. في الواقع أن كل عراقي حالياً مزود بوثيقة تسمى شهادة الجنسية، تسجل أصول كل فرد كواحد من اثنين: تبعية عثمانية أي من أصل عثماني، أو تبعية إيرانية أي من أصل إيراني. وكان كل مطرود شيعي حمل الجنسية العراقية، من التبعية الإيرانية. كتاب فاضل البراك «المخابرات» مطرز بهذه الجملة في كل صفحة من صفحاته، وهي تستخدم دائماً لكل ما يتصل بـ «رتل خامس» إيراني، اعتبر أنه زرع في العراق منذ زمن طويل «فالتبعية» في رأي البراك هم «أناس متصلون تاريخياً وسيكولوجياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، بوطنهم الأم الإيراني»[٢٩]. وواضح أن هذه الفئة هي دائماً تحت التهديد والمخاطر (هربت عائلات كثيرة بأكملها تتحدث العربية وتحمل جواز السفر العراقي من البلاد خشية الطرد لمجرد أنها سجلت تبعية إيرانية).

فكيف إذن حدث التمييز؟

يتذكر المسنون أنه عندما جرت تعدادات السكان الأولى مباشرة بعد سقوط الامبراطورية العثمانية بقليل سُئِل سكان العراق الذين كانوا آنذاك في ظل الانتداب، أن يقرروا «أصلهم». ولقد اختار عرب كثيرون من الشيعة ـ بجنوب العراق أن يسجلوا أنهم من أصل «إيراني» طبقاً لاعتقاد خاطئ بأن ذلك سيعفي أبناءهم من التجنيد الإجباري وربما من التزامات أخرى تجاه الدولة.

وعاش هذا التصنيف على مرّ الأجيال، من دون حوادث حتى جاء البعث.



وطبقاً لما يقوله موظف سابق بإحدى الوزارات، قام حزب البعث، عند نقطة ما، بحساباته الخاصة السرية، عن عدد العراقيين الموصومين بهذا المنطق الإداري، وتوصل إلى أنه يربو على المليون. وليس لدينا أية طريقة لمعرفة مدى صحّة هذا التقرير. كما أن كتاب «البراك» لا يعطي رقماً. ومن المعروف أن الشيعة يؤلفون أكثر من نصف سكان العراق. وعلى أية حال، يبدو أن الحزب قرر فيما بعد، أن يخفض من ترحيلاته. وربما كانت الفكرة أن بلداً يتألف من ١٤ مليون نسمة، لا يمكنه أن يتحمل هذا النوع من التقلص السكاني، مثلما كان عليه الحال في ألمانيا النازية على سبيل المثال. وعلى أن البراك يقول إنه يُقدِّر أنه ما زال هناك ٢٥ ألف إيراني حقيقي، يقيمون بالعراق. لكنه يذكر ذلك بعد استطراد طويل عن مدى التهاون الخطر الذي ظلّت عليه كل قوانين الجنسية العراقية حتى عام ١٩٦٣، عندما جاء النظام البعثي الأول، وزاد بند «القيام بخدمات جليلة للدولة» كشرط جديد للمواطنة.[٣٠] وتحديداً، سيظل كل العراقيين ذوي التبعية الإيرانية طبقاً لسجلات الشرطة، على الدوام محل شك. ومع هذا لم يصدر النظام بعد، مرسوماً يحدد أن كل تبعية إيرانية «رتل خامس» فعلي (وإذا كان عددهم يصل إلى المليون، فمن المستبعد أنه سيفعل ذلك يوماً ما).

ولكن هناك الآن مشكلة جديدة: فمن هم هؤلاء الناس؟ فبعد وقت طال أو قصر، سيستبطن كل من يحمل شهادة جنسية تدل على أنه تبعية إيرانية، هذا السؤال، حتى يجيء وقت لن يعرف فيه هو نفسه من هو.

وللأسف لم يشر أي كتاب من تلك التي نشرت في الخارج عن العراق الحديث بعد هذه الترحيلات، لم يشر من قريب أو من بعيد إلى هذا الموضوع، وكل الإشارات فيها كانت أحاديث عن «إيرانيين» أو «من هم من أصل إيراني» فما أسهل إحالة موضوع الترحيلات على «العدالة الفجة» لظروف وقت الحرب، بالرغم من حقيقة معروفة ألا وهي أن الترحيلات بدأت قبل القتال. وبعد كل شيء، فحتى الولايات المتحدة الأمريكية اعتقلت أمريكيين من أصل ياباني وألقت بهم في معسكرات الاعتقال، أثناء الحرب العالمية الثانية، وليس للبعث ادعاءات حول «حقوق الإنسان». ويقول الخميني إنه يريد إعادة هؤلاء المرحلين إلى العراق كشرط لإنهاء الحرب. ونتيجة لذلك، «هناك الآن مشكلة «أناس بلا هوية» ستشكل مجال عمل واسع لكثيرين في السنوات القادمة.

والملمح الغريب للجرم البعثي، أنه يورط الجميع بما في ذلك أشد منتقديه. فلكي أكتب الفقرات السابقة كان عليَّ أن أحاول وأقرر معنى التبعية الإيرانية. ولقد



ضبطت نفسي أيضاً وأنا أفكر فيما إذا كان لبعض هؤلاء الناس على الأقل ولاءات مختلطة، أو حتى إذا ما كانوا عملاء في وقت ما، وبذا يكونوا قد وفروا للبعث حجة ما. ثم أخذت أسائل نفسي عما إذا كانت هناك أية طريقة موضوعية مستقلة لإثبات زيف دعاوى وتأكيدات فاضل البراك، المبنية على سجلات الشرطة السرية، فلم أجد. فالكتّاب السابقون لم ينشغلوا من قبل بمثل هذا التدريب الذهني؛ والأكثر أهمية أنه لم يكن من اللازم أبداً أن يفعلوا ذلك، فالترحيلات لا تعتمد على أية سابقة تتصل بوجود الإيرانيين في العراق. والمنطق يقول إنني كنت أتعامل مع كذبة كبيرة بشعة لكن تمَّ ترحيل حوالى مائتي ألف شخص بالفعل، وكتاب رئيس الشرطة السرية هو الكتاب الوحيد عن هذا الموضوع، مستخدماً معلومات لم يعرف أي إنسان من قبل حتى إنها كانت موجودة. ولقد ادعى أن كل أنواع الجرائم قد ارتكبت عبر العقود السابقة مع أنها لم تجد طريقها إلى المحاكم. فأولئك العراقيون الذين قد يعلمون شيئاً عكس ذلك، غير راغبين في الحديث عنه، بينما قبل أفراد ناقدون القصة الرسمية لأنهم، كما افترض، لا يستطيعون إيجاد سبب في ألا يفعلوا ذلك. وأخيراً فحتى أنا، أظل أنقب في بقايا الموضوع كله محاولاً البحث عما «وراء» المسألة. فلماذا أنا مضطر أن أقلب في تلك الأفكار؟ الحقيقة أنه من الصعب لبشر عاقلين أن يعيشوا مع فكرة أن كل شيء مخترع تماماً. وفي النهاية، فالقدرة على وصمنا جميعاً بالذنب هي مقياس الجريمة المريعة. وأن يكون المرء بلا هوية، لهو مجرد الحد الخارجي للسمة اليومية للمواطنة في العراق البعثي. ففي عالم الدول ـ الأمم، فإنه حتى المحظوظون الذين يسافرون إلى الخارج، يذكرون على الدوام بوجود ذلك القفر حيث يمكن إلقاؤهم في أية لحظة. فحتى الموظفون البعثيون لا يسافرون في إجازة أو لمتابعة شيء له علاقة بعملهم، ولكنهم يسافرون ليذهبوا بعيداً، فجميع العراقيين رهائن لجوازات سفرهم بطريقة من النادر وجودها في أي دولة أخرى. فجواز السفر الصالح تماماً يمكن أن يسحب من المرء بلا إنذار، والسفر مقيد لمدى غير عادي، وهو مقنن عشوائياً، وقد تستمر القيود لشهور أو حتى لسنوات بالنسبة لأنماط معيَّنة من الناس، ويمكنهم تقديم طلباتهم فيتم التلاعب بها عدَّة مرّات في العام. وطلبة الصفين الأخيرين بالمدارس الثانوية غير مصرح لهم بالسفر، والدولة لا تمنحهم جوازات سفر فحسب، بل حتى لا تصدر لهم شهادات التقدير، وذلك عملاً بالافتراض الصحيح بأن تلك الشهادات لها أهمية جوازات السفر نفسها، متى كان المرء في الخارج. وعلى أية حال فوجود جواز



سفر صالح ليس كافياً للسفر بالنسبة للعراقيين، فهم في حاجة إلى تأشيرة خروج لكي يركبوا طائرة. وعندما يكون للمسافر أهداف «غير مسموح بها» كالإقامة الدائمة في الخارج للعمل أو للدراسة، فهنا تبدأ المشاكل الحقيقية. وهناك صناعة رائجة فعلية في التجديدات المزورة لجوازات السفر وشراء جوازات سفر لأماكن بعيدة وغريبة، وزيجات مرتبة من نوعية غير تقليدية للغاية. ولكن حتى السياح العراقيون الذين من المحتم سيعودون إلى العراق، يفعلون أشد الأشياء غرابة، (فبعضهم يلصق جواز سفره على جسده بشريط لاصق، وآخرون يتحسسون جيوبهم دائماً أو ينظرون داخل حقائب أيديهم. وليس هناك عراقي على الإطلاق يترك وثائق رسمية، من الصعب الحصول عليها، في غرف الفنادق). وعلى عكس ذلك تماماً، ينظر اللاجئون السياسيون والمنفيون من نظم القمع مثل «الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وكذا إيران الشاه، إلى وثائق سفرهم كشيء عادي مسلَّم به إلاّ إذا كان لديهم أسبابهم الخاصة لغير ذلك. وليس هناك دولة عربية أخرى يشتهي المواطن فيها جواز سفر إلى هذا الحد، كما في داخل العراق ويصبح له مثل هذا الغل في عنقه في الخارج. وتنبع كل هذه المخاوف والآمال من معيار العضوية في الكيان العراقي بحيث إنه لا الحاكم ولا المحكوم يأخذها أبداً كشيء مسلّم به، ومهما كنا نكره مظالم أولئك الذين يحكموننا، أو حتى مهما كنا نفضل أن نظل غير مسيسين في حياتنا اليومية، فإن الانتماء لكيان حكم هو حد أساسي للوجود المتمدن. فإن أي دولة حتى تلك الموجودة في بعث العراق هي مفضلة عن اللاكيان وهذا ما تثبته في النهاية كل درجات الإحساس بالتحطيم لعدم الانتماء لدولة ولسحب الجنسية، تلك الوسائل التي يلوح بها البعث كسلاح في تعامله مع كل العراقيين.

المستقبل كمصدر سلطوي

ترتبط فكرة أن السلطة السياسية ينبغي أن تظل بين أيدي الفئة أو الوكالة التي تجسد كأفضل ما يمكن «المشيئة القومية»، ترتبط بفكرة أخرى في قانون الإصلاح، ألا وهي أن السلطة دائماً متوحّدة غير متجزئة، لا وسيطة ولا مشروطة. فحيث إن السلطة في الدولة هي واحدة، فهذا يعني إلغاء فكرة «تعدد مراكز القوة» التنفيذية والتشريعية والقضائية[٣١] ومن هنا، ومن الاعتبارات السابقة عن المواطنة، يتبع أن حجم الوكالة العاملة لمصلحة «المشيئة القومية» لم تعد تهتم. بالتعريف، فقد غربلت تلك الوكالة



السكان بالفعل، لتؤسس أن لدى «الشعب» أهدافاً تتطابق مع أهدافها. غير أن هذا الاستنباط الذي يحدد الشرعية للحكم، يعتبر مذهلاً:

«يؤلف كل حزب، بما في ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي أقلية بالنسبة للسكان. ولكن عندما يمثل الحزب بمشيئته وسلوكه اليومي مشيئة الشعب، وعندما تتطابق أفعاله مع أهداف الشعب في حساباته الحالية والمستقبلية، فإنه يؤلف الأغلبية»(٣٢).

إن «مشيئة الشعب» التي يُشار إليها أيضاً «بمصالح الجماهير»، تشتمل على حسابات بالنسبة لتطورات المستقبل. فلا يمكن الحكم على الحزب من خلال أعماله اليوم فقط، ولا على أساس الظروف الحالية للشعب، بل لا بدَّ أن يدخل في الحسبان الأعمال المستقبلية والمتضمنات التي ستفتح مستقبلاً عن نجاحات سياسات الحزب الحالية والمقبلة. وباختصار، لا تنبع السلطة السياسية أبداً من موضوعية الشعب ـ كما هو في مجتمع ـ حتى عندما يصل هذا الشعب إلى المعايير البعثية في السماح بدخول الحظيرة:

«لا تمارس القوة من أجل ذاتها، وإنما لإنجاز أهداف... وتأثر أسلوب ممارسة القوة المحدد بواسطة الدستور، هو نفسه، بالحقائق الاقتصادية والسياسية للدولة التي تمارس القوة... ونظراً للأهمية التي تحتلها تلك الأساسات، فلا بدَّ من التأكيد عليها وإعلانها في الوثيقة الدستورية... ومع هذا قد لا تكون المبادئ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشتملة، في جزء منها، معلومات، بل مقصد أو هدف لا بدَّ من تحقيقه.. وبهذا المعنى سيكون الدستور أيضاً مرشداً للقيادة السياسية، وبرنامجاً للسياسة المستقبلية التي تنوي القيادة السياسية تنفيذها من خلال ممارسة القوة.(٣٣)».

ولا ينظر إلى الدستور، كمجموعة ثابتة من القواعد التي تحكم العلاقات بين المؤسسات. وأكثر من ذلك لا ينظر إليها كنوع من الضوابط على ممارسة القوة. فمن ناحية المفهوم فالدستور لا يختلف عن برنامج لحزب سياسي. إنه مجرد رسم يخطط المستقبل، وملحق به إرشادات عن كيفية الوصول إلى الهدف، وهذه الميزة في الوثيقة الدستورية، هي سبب عدم وجود صلة صادقة لها بعالم السياسة. ووجود قدر من الثبات في كيان الحكم ليس له معنى إن بدأنا من فكرة أنه ليس من الممكن للثورة أن توصل رسالتها لبناء المجتمع الجديد وتحقيقه، دون إعادة تجديد قِيم الفرد ومفاهيمه وسلوكه.(٣٤)



لاحظ الطريقة الغريبة التي تمّ بها تشكيل الفقرة الأولى من قانون الإصلاح القانوني، والتي ناقشناها في بداية هذا الفصل، فلماذا لم يبدأ البعث مثلما فعلت الكثير من القوميات منذ الثورة الفرنسية بالجملة الأخيرة: «الشعب هو مصدر السلطة المشروعة؟ فمن هنا يمكن للبعث بالفعالية نفسها أن يستمر وأن يحدد «الشعب» بالطريقة التي يفعل بها. إن الشعب يعطي أولوية في عقلة للجملة المذكورة أعلاه «إن السلطة لا تمارس من أجل الإنسان». فالفكرة الفعالة هنا، هي أن «الإنسان» ينظر إليه بشكل منفصل عن الأهداف التي يملكها أو يختارها. فالبعث يريد أن يرفض فكرة كيان شخصي بورجوازي متفرد سلفاً، يمكن أن يكون متمتعاً «بحقوق طبيعية» تسبق بنوع من المعنى الأخلاقي حقيقة الجماعة والولاء السياسي.[٣٥] وهذا الكسب المحوري للحداثة هو مستبعد، وكذا فكرة أن السلطة سامية في أصلها (ينوب عنها أولئك الذين يتكلمون باسم اللّه). فمفهوم البعث للإنسان هو أن الأفراد لن يمكنهم تملك وجود أخلاقي ذي مغزى إلاّ إذا التحقوا بمجتمع منطوٍ أخلاقياً وبوعيه، على نفسه. فالإيمان يؤلف الهوية مثله مثل الدافع المتسلط (العكس، قد يستدعي الاختيار بين بدائل من الإيمان). فكيان الحكم، الذي يتملك النفس يسبق الأفراد، وليس العكس، ذلك لأنه يشكِّل أخلاقياتهم. وهذا موضوع لا تقترحه قراءة «هوبز» فحسب، ولكن أيضاً الخبرة العربية الإسلامية.

ويؤكد البعث على القِيم الجماعية والعواطف المؤدية إلى التضامن في مواجهة كل ملامح الفردية. فيقول قانون الإصلاح على سبيل المثال إن أساس كل القوانين في مجال الحقوق الشخصية، هو ضرورة إعطاء أولوية لمصلحة المجتمع الذي تمثله الدولة، على مصلحة الأفراد الذين يمثلهم مبدأ حكم المشيئة... ونتيجة لذلك أن تقلل تلك الخلافات بين صلات القانون العام بصلات القانون الخاص، والتي تجد أساسها في الفكر الليبرالي والرأسمالي.[٣٦] ولقد سعى التقرير السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي لعام ١٩٧٤ إلى تحقيق مجتمع مطهر من «المواقف الكريهة» التي وجدت في كل الأنظمة السابقة، وتلك كانت: فقدان الوطنية، وعدم الاكتراث، وعدم المسؤولية تجاه الجماعة؛ والتي يجب أن يحل محلها «العواطف الوطنية، والواجب الوطني في وجه المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة العربية، ومفهوم لا غنى عنه لبناء المجتمع الجديد، واحترام العمل الجماعي الذي يتم طواعية وبحماس».



والكلمات الأخرى الوحيدة التي يجدها المرء في التقرير حول صفات المواطنين في المجتمع الجديد، هي: العروبة العنيدة، والشجاعة والتضحية، وانكماش الذات، «التي ألفت كلها الأساس الأخلاقي لسلوك الحزب خلال نضاله الطويل».[٣٧] وتبرز المواقف الكريهة والمعادية كلما أفسد كيان الحكم من الخارج، أو حين يغترب الفرد عن الجماعة في مجال الأفكار أو بالانفصال الجسدي لفترة طويلة. من هنا فالشيء الأساسي، هو «التحصين الذاتي» كما أسماه صدام حسين:

«... فبغضّ النظر عما نقوله فيما يخص القوى الخارجية المتآمرة ضد ثورتنا، وضد الشعب العربي وشعوب المنطقة عموماً، تظل حمايتنا الأساسية في «التحصين الذاتي».[٣٨]

ويعتبر كل شيء عن مصدر السلطة في ظل البعث حالة استثنائية خلقتها ضرورة تحويل المجتمع. لقد مرت سنوات طويلة، من الحالة الاستثنائية، ولا يبدو أن هناك نهاية قريبة. فقد تنمو دائماً معارضة في المستقبل. فالحضانة الدائمة تتطلب التكهن بكل مسارات المرض المقبلة، قبل حدوث التقيح الفعلي وبفضل ذلك يمكن اتخاذ إجراءات حماية مناسبة. من هنا فإن الشرطة السرية، منفذة السلطة السياسية، ما زالت تبذل الوعود بإصدار قوائم جديدة للرتل الخامس والمخربين وعملاء الأجانب. ولذا فإن مهامها بالتنبؤ بسير المرض لا تنتهي حتى وإن لم تعد منشغلة بالكشف والبتر الجراحي للمرض الحقيقي، فمهمتها السياسية الجديدة هي جعل الجسم السياسي محصناً ذاتياً.

ولكن هل «الحصانة الذاتية» الموجودة في المجتمع الجديد يمكن الحفاظ عليها من خلال التطابق الثابت مع وجهة نظر الأغلبية؟ بالنسبة للبعثي الجيد، فهذا أسلوب مقلوب لتوجيه السؤال. فبرنامج البعث ليس لكسب الجماهير إلى جانبه، بل لتغييرها. وفكرة البعث تتضمن الكثير، لكن أبداً لم تكن له نظرة محافظة أو تدريجية للتغيير. والتحويل طبقاً لرؤية «ما لا يمكن رؤيته» هو شيء في الطبيعة الإنسانية، هكذا يقول صدام حسين. فالأفراد ليسوا راضين «لمجرد أنهم ينتمون إلى الأرض، ويمكن أن يأخذوا ما هو متوافر على سطحها» تاريخها بحث الرجال عن «الروح»، في الأشياء التي كانت بين أيديهم، ومنذ زمن بعيد أخذوا الحجر ونحتوه وقرأوا «أرواحاً» في الأشكال التي خلقوها. إن الحاجة لفعل هذا هي القوة الدافعة للتغيير في اتجاه العظمة. وأكثر من هذا، كلما كبر تحكم المرء ومعرفته فيما يمكن رؤيته، ازدادت البهجة المستخلصة منها ـ بحيث تزيد عن النقطة التي تلبى عندها كل الاحتياجات



المادية ـ وكلما بدأ البشر يختنقون بفراغ داخلي كنتيجة لكل هذا الشبع المادي. وبهذه الطريقة نجد أن البشر ينظرون دائماً إلى الأفق وحتى إلى أعلى ويذهبون إلى أبعد ما يمكنهم رؤيته، وذلك بالضبط عندما يصلون إلى أعلى القمم»[٣٩].

ولقد لاحظ أمير اسكندر، كاتب تاريخ حياة صدام حسين، بصواب، أن الثورة البعثية هي «حلم دائم من أجل التغيير... ومتى أنجز هذا الحلم، فإنه يتجمد في حقيقة يجب التغلب عليها ثانية بأحلام جديدة ونضالات جديدة»[٤٠]. فصدام حسين يتمنى أن يترجم حرفياً إلى السياسة، اعتقاده بأن الحقيقة ليس لها ثبات، بسبب القدرة البشرية على التخيل. فالسياسة هي كفاح، لأنها تسلق سفح جبل ضد حقيقة كريهة على الدوام. ولقد رأينا تلك الأفكار وهي تعمل على رفض قبول الحقيقة لما يعتقده «الشعب»، حتى ولو كان هذا الشعب مؤلفاً طبقاً للمعايير البعثية. والآن فإن تلك السمة النفسية الفردية المنصهرة في الروح التي اكتشفتها في الأمة، تحافظ على كل شيء في حركة لا تنتهي. وهكذا فإن حالة نهائية توافقية، أو حصانة ذاتية كاملة، لا تأتي أبداً، وذلك بسبب الطبيعة الإنسانية، وليس لمجرد العداء الخارجي. وهذه هي الدفعة التي جعلت الاستثناء هو الطبيعة في العراق.

كان صدام حسين يتحدث، عن نفسه وعن العراق الحديث، فيجب أن نضع في اعتبارنا أنه بينما كان يتحدث، كان يحتضن «الشعب» بين ذراعيه، تماماً كما كان الصنم الحجري محتضناً بين يدي صانعه. وعلى الأرجح لن تستطيع «الروح» التي يرغب في أن يراها في صنع يديه، أن تحرك الجبال. ومع هذا فإن قوة الخيال التي يمتلكها هي خلف الفن العظيم، والفكر، وخلق الأشياء الجديدة. والصعوبة هي في عدم المرونة الشائكة للناس الحقيقيين، وكونهم ليسوا «أشياء». إن شيئاً عن حقيقتهم، (العفوية التي لا يمكن معرفتها مسبقاً) وعن تنوعهم، هو الذي يقزز البعث الذي ليس بإمكانه أبداً قبول «الناس» كما هم فعلياً. وبدلاً من الانسحاب من العالم، كما يفضل كارهو البشر أن يفعلوا، فإن البعثيين يصارعون سياسياً بهدف أن يمحوا منه كل ما لا يتلاءم مع معتقداتهم. وأثناء ذلك يتعامل خيالهم الخصب مع الناس العاديين، فقط من خلال قدراتهم الهائلة للكراهية.

إعادة النظر في الحزب والدولة

مهما كانت صعوبة الاستغناء عنها فإن الدولة البعثية هي، ببساطة، وسيلة للوصول



إلى مجتمع جديد، وفرد عربي مجدد فيما يخص القيم والمفاهيم والسلوك. وتضع هذه المثاليات البعيدة خطاً تحت مفهوم حزب البعث المتأصل عن نفسه، كوسيلة لتحقيق شيء أكثر دفعاً من مجرد الممارسة السمجة للسلطة «من أجل ذاتها، أو في حد ذاتها». أهداف الحزب منفصلة عن الدولة. وهذا مختلف عن نموذج السلطة الفاشي الإيطالي، الذي وضع في الدولة قيمة مطلقة وقوة روحية طاغية، فالأفراد والجماعات بالنسبة «لبنيتو موسوليني» Mussolini زعيم إيطاليا الفاشية، كانت «قابلة» للتفكير فقط للمدى التي هي فيه داخل الدولة(٤١). ومثل تلك الفكرة مكروهة عند البعث كراهية التحريم، فالبعث أقرب ما يكون في الروح إلى فكرة النازية، على أن السلطة السياسية هي الوسيلة التي ستحقق الأمة النقية عرقياً، مع التبديل والقول بأن الأمة البعثية ستبنى على الإيمان وليس العرقية. فالإيمان «بالرسالة الخالدة» للوحدة العربية، والذي يقود بدوره إلى الإيمان بالحزب نفسه، هو المفتاح لتحقيق الأمة العربية غير الفاسدة.

ويريد قانون الإصلاح القانوني «إعادة النظر في جهاز الدولة حتى يمكنه أن يعكس أوامر القيادة السياسية بالضبط»(٤٢). وخلال كل تلك الوثيقة، تنحو الدولة البعثية ناحية جهاز تقني وإداري للمجتمع، غير سياسي بالتحديد، جهاز لا يفعل سوى تنفيذ أهداف سبق تحديدها مسبقاً من قِبل السلطة السياسية. فقوة الرئاسة لا تصدر عن كامل جهاز الدولة، بل فقط عن جزء منه ألا وهو الشرطة السرية، التي تحكم بدورها من شبكة استخبارات الحزب. فهذه المؤسسة (المخابرات) هي الأشد تسيساً من كل مؤسسات الدولة، وهي تنفذ سياسات الحزب العزيزة والطويلة المدى. وهي تترك الشؤون الأخرى، مثل جمع القمامة وتسيير مشاريع البناء لموظفي الدولة الذين يجب على أية حال مراقبتهم بدقة.

نظرياً لا يقلل الفصل بين الحزب والدولة من التأثير الاستراتيجي لقوة الدولة في إنجاز الأهداف البعثية ولكنه يعني مثلاً أن بعد حديثه لا تصبح تضحية كبيرة أن يكون هناك وزراء أكراد أو شيوعيون في الحكومة (كما حدث في السنوات الأولى)، حيث إن مهمتهم الواضحة هي تنفيذ أوامر «مجلس قيادة الثورة» البعثي بكاملها. بل يمكن الآن توجيه نوع من النقد الذاتي حول الإدارة أو كفاءة الحكومة. هذا النقد الذاتي هو بالواقع أحد أكثر الأشكال اللاسياسية للنقد، ولهذا تجده مرادفاً للنظم الملامة التي ترى تهديداً في السياسة والأحزاب الأخرى، والأقليات، والتنوع الطبيعي للجماعات الإنسانية والأفراد.



وبما أن الدولة أداة في خدمة التغيير الدائم فإنها معرضة للتجريب ـ فالدستور، والأقسام الإدارية الجغرافية للعراق، وعدد الوزارات وأسماؤها ومهامها، وإدارات الدولة وهيئاتها، كلها تتشابك في دائرة محمومة ودائمة من التغيير. فليس هناك مؤسسة أو روتين مقدس. فهذا الفوران الدائم، كما يعرف كل عراقي، يأخذ شكل فيضان من الإرشادات والمراسيم من «مجلس قيادة الثورة»، وهو يتعامل مع أي موضوع يمكن تخيله: العمل، والضوابط النقدية، وقيود السفر، وتعيينات الدولة فيما يبدو وكأنه مستويات مختارة عشوائياً من السلطة، وإطلاق أسماء على الشوارع، ومشاريع بناء جديدة، واتفاقات دولية مع دول أخرى، وإعلانات عقوبات إعدام لكتابة شعارات على الحوائط، والتغييرات في نظم المعشات لهيئات الدولة المختلفة، وقوائم الذين حازوا شهادة إتمام الدراسة الثانوية، والذين يستثنون من شروط القبول بالجامعات... وهكذا. في عام ١٩٨٧ صدر إشعار رسمي يضع حدوداً بالنسبة لبدانة الموظفين الرسميين في القوات المسلحة مهدداً البدينيين منهم بتخفيض رتبهم!

إن تأثيراً جوهرياً لكل تلك المراسيم الصادرة عن القائد، هو قلقلة لسلطة الدولة نفسها، وذلك نتيجة لتحطيم كل البناء، الوظيفي الصادق داخل المؤسسات، ذلك البناء المعتمد على خطوط العمل والقانون والكفاءة. إن الشيء نفسه الذي حدث لما كان يوماً جيشاً مسيساً (راجع الفصل الأول) يحدث الآن في أتفه الشؤون. ولهذا السبب، يعطل الميل الطبيعي للدولة لكي تصبح قاعدة قوة للأفراد أو الشلل. فالقائد ومن خلال الحزب هو الذي تكمن فيه كل القوة، وهو يسيطر على كل شيء، ولكن من على مسافة ملائمة.

ويسمح فصل الحزب عن الدولة للمواطنين المحصنين، بأن «يتمتعوا» بنوعية جديدة من الديمقراطية المطلوبة في المجتمع الثوري. وهذه هي ديمقراطية الشعب، ولا حاجة إلى القول إنها «تختلف اختلافاً جذرياً عن الديمقراطية الليبرالية التي هي شكل من تسيد الطبقة البورجوازية»(٤٣). والفكرة هي أن البعثيين هم الذين لهم حق التعبير عن آرائهم، من خلال المنظمات الجماهيرية، وما بدأ البعث يسميه «المجالس الشعبية».

تطورت فكرة «المجالس الشعبية» لأول مرة في التقرير السياسي لعام ١٩٧٤. ولقد حاول قانون الإصلاح أن يعطيها شكلاً رسمياً، ولكنه حتى وقتنا هذا لم تطبق بعد. لكن التفكير القابع وراء ذلك هو تعبير صادق عما يأمل البعث في أشد حالاته زهواً أن ينجزه في العراق.



سعت «المجالس الشعبية» لتقوية العلاقة بين أجهزة الدولة والجماهير باجتذاب أعداد متزايدة للمساهمة في إدارة الدولة، وربط المتطلبات المحلية بالمهام العامة للدولة». وهكذا فإن المجالس الشعبية تقوم بمهام ونشاطات اقتصادية وثقافية ذات سمات محلية، وتساهم في أداء الخطة الاقتصادية وميزانية الوحدة الإدارية داخل الخطة الاقتصادية القومية[٤٤]. المجالس الشعبية لا تقوم باختيارات سياسية، يأتي ذكرها في أماكن أخرى من قانون الإصلاح، والتي تعتبر من اختصاص «القيادة السياسية» وتعطى بنوداً أخرى في قانون الإصلاح، «القيادة السياسية» سلطة الإشراف على انتخابات «المجالس الشعبية» وتوجيهها، وكذا تسييرها اليومي، وإصدار أية توجيهات للتنفيذ الفوري من قبلها. وتشمل تلك السلطات النقض الفوري لقرارات المجالس وإيقاف رؤساء هذه المجالس أو أي عضو فيها أو أي مجلس بأكمله «إذا لم يتماشَ مع الخط العام» وباختصار فالمجالس الشعبية هي مجرد مؤسسة جماهيرية أخرى يسيرها الحزب، وهذه الإضافة إلى القائمة الطويلة من المنظمات الأمامية الأكثر اختصاصاً (للشؤون العمالية والطلابية والنسائية)، منوط بها بالذات تعبئة الشعب كله في نشاطات الدولة، وهي مهمة لم يقم بها أحد حتى ذلك الوقت في العراق البعثي.

من المستحيل عملياً الحفاظ على مسألة الفصل بين الحزب والدولة. فالاتجاه هو نحو دمج مستمر ومتزايد للأفراد والمؤسسات. ولقد تبع هذا الدمج إعادة تنظيم جهاز الشرطة السرية عام ١٩٧٣، حيث أمست «المخابرات» منسوجة أكثر داخل نظام أمن حزب ـ دولة. وإنه لمن المستحيل اليوم فك الخيوط المتشابكة بين تلك المؤسسات. إن «بعثنة» الجيش تعني أنه يستطيع اليوم أن يشارك في تقسيم العمل مع الشرطة السرية، فيمحو بذلك، ما كان يوماً، حدوداً تنافسية بين المؤسستين. على أن الدمج النهائي بين الحزب والدولة، أخذ شكل التطهير الذي قام به صدام حسين عام ١٩٧٩ في «مجلس قيادة الثورة» وتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية. إن «ظاهرة الزعامة» كما ناقشناها، كانت بالضرورة متصلة بظهور انفصال بين توليد الأيديولوجية (أي صنع السياسة) للحزب ـ وهي الآن متوطدة في الزعيم ـ وبين مهام تنظيم المجتمع، وتلك ما زال تنظيم الحزب يحافظ عليها. لقد وصلت عضوية الحزب إلى ما يربو على ١٠٪ من السكان، فإذا أخذنا في اعتبارنا أن كل عضو يلتفّ حوله أربع أو خمس تابعين له عائلياً، فمعنى ذلك أن الحزب يمثل حوالى نصف المقيمين على الأرض العراقية. من هنا فقد أخذ التماثل المدعى لهوية الحزب مع هوية الشعب (ذلك التماثل الذي كان في



وقت ما مجرد فكرة)، هيئة حقيقية. وفي الواقع (وليس في الخيال) فإن سلطة النظام أصبحت الآن نابعة من كل «الشعب» المنظم من قِبل الحزب، وهذا هو مصدر شرعيتها. فهوية المجتمع المدني ذاتها، كانت تتحول بلا شعور إلى تنظيم الحزب. ويمكن الآن عن طريق التحويل من المنظمات الجماهيرية إلى الحزب «ومجلس قيادة الثورة» يمكن لتلك السلطة ـ كانت أصلاً مجرد فكرة ـ أن تتبلور شرعياً في شخص زعيم حقيقي. لقد كان تسليم الرئاسة لصدام حسين من البكر في حقيقة أمره استيلاء رسمياً على الدولة من قِبل الحزب. وهكذا ليس انقلاب ١٩٦٨ العسكري أخيراً لباس الشرعية، التي لم يكن من الممكن أن تقدم إلاّ من خلال الناس. إن ما كان يحدث ليس الاستيلاء على جهاز الدولة، فذلك تمَّ عام ١٩٦٨، بل توجيه الضربة القاضية لشرعية الدولة العراقية فيما قبل ١٩٦٨. وكان إلغاؤها يعني في حقيقة الأمر أن قانون الإصلاح المعلن عام ١٩٧٧، قد تمّ العمل به في حركة تطهير ١٩٧٩. ويتم هذا في بلاد أخرى عادة بالثورات أو بالانتخابات.

الخاتمة

مرّر مجلس قيادة الثورة قانوناً عاماً آخراً في عام ١٩٧٧، مكّنه من أن يصدر قوانين سرية. فلماذا لم يقدموا ويفعلوا فعلتهم دون أن يكلفوا أنفسهم مؤونة إصدار مثل هذا القانون؟ لأن البعث ينظر إلى نفسه بجدية حقاً. فنادراً ما يترك العنان لنفسه في أفكار وسيطة من نمط ساخر أو نفاقي. فعالم البعث الأخلاقي، مثله في ذلك مثل عالم الدين الموحى به، محدد بأقصى الطرفين الجيد بلا نهاية، كالوحدة العربية، والاشتراكية والنضال؛ والسيئ بلا نهاية، مثل الامبرالية، وعملاء الأجانب، والصهيونية والرجعية. على أنه خلافاً للدين الموحى به، فإن مصدر السلطة البعثية ليس في الجنة، بل إنه موجود بنوع ما في «الشعب»، وهذا هو ما يحتاج البعث إلى تفسيره. والمحك هو التفكير الحزبي الداخلي، والإحساس بإلزامية تبرير أعمال البعث لنفسه من خلال قواعده الأساسية، وتقاليده السياسية (وهذا أمر مفهوم). وللأسف فإن ظروف القوة في العراق، تجعل التبريرات البعثية مقبولة للناس، ولم تعد مثار مناقشة أو خلاف بالنسبة لأغلبية العراقيين اليوم. فالحزب الذي ينظر إلى نفسه بجدية بدوره ينظر إليه بجدية من قِبل الذين يسعى لجذبهم. فالناس والمثقفون يأخذون معظم، إن لم يكن كل، هذه الأفكار البعثية كقضية مسلَّم بها، وشيء ذاتي الوضوح. وبدون حياة عامة، من الصعب



بطبيعة الحال التأكد من مثل هذه المسألة، لكن غياب الحوار يحرك دون شك نبوءة ذاتية التحقيق عملياً ختم الموافقة على مبادئ قانون الإصلاح. ويمكن للمرء أن يجادل بأن الحوار نفسه يخفف بالضرورة من إمكانية قبول تلك المبادئ غير المستحبة. على أنه حتى هذا الجدل لن يغير من حقيقة أن المعارضة العراقية نفسها، لا تختار اليوم أن تعبِّر عن عدم قبولها للبعثية بإنكار صحة هذه المبادئ. مشكلة المجتمع العراقي الحقيقية اليوم إذن هي: ما هي التقاليد التي أنشأت هذه المبادئ؟ ولماذا قبلها هذا العدد الكبير من الناس؟ وكيف أصبحت مصدراً لشرعية البعث في العراق؟

هذه أسئلة تاريخية. وخلافاً للتساؤل حول ما هي هذه المبادئ، فإن التساؤل القادم مفتوح للحلول النهائية. ولسنا نمتلك بالتأكيد إجابات باتة حاسمة، وإن كان بإمكاننا القيام بقياسات والإشارة إلى بعض المكوّنات التي لها علاقة بالموضوع.





هوامش الفصل الرابع

(١) قام Arnold Hottinger بحساب هذا الرقم في مقاله: «عبادة الفرد والحزب في العراق» - سويس ريفيو وورلد أفيرز» - المجلد ٣٤ - العدد الثالث - حزيران ١٩٨٤ - ص ١٢.

(٢) عن الفانلات (ال تي شيرت) راجع التقرير الذي كتبه تيد تيمكو في صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية في عددها الصادر في العشرين من تموز ١٩٨٤..

إن تكبيراً لساعة صدام حسين معروض في المقال المصور والمعنون: «الوجه الجديد لبغداد» - مجلة «ناشيونال جيوغرافيك» - المجلد ١٦٧ - العدد الأول - كانون الثاني ١٩٨٥.

(٣) كان صدام حسين يؤكد أن أحمد حسن البكر بمثابة والده. وفي صيف ١٩٨١، كان طه ياسين رمضان عضو «مجلس قيادة الثورة» ما زال يشير إلى صدام بصفته ابناً لأحمد حسن البكر - انظر المقابلة مع هيلمز: «الجناح الشرقي..» ص ٩٥.

(٤) حللت Hannah Arendt هذه الظاهرة تحليلاً أخاذاً في فصل لا يمحى من الذاكرة في كتابها: «أصول الشمولية»، نيويورك - عام ١٩٧٣ - ص ٣٦٤ - ٣٨٨.

(٥) بخصوص التفسير الأول بأن انقلاباً قد أحبط، إقرأ التقرير الذي جاء بصحيفة «التايمز» اللندنية في عددها الصادر يوم ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٣. أما بخصوص التفسير الجديد الذي قدّم بعد مرور عام، فاقرأ صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية في عددها الصادر يوم ٢٠ تموز ١٩٨٤.

(٦) ذلك هو Hottinger تفسير للمحادثة في «سويس ريفيو» ص ١٥.

(٧) أعيد نشر شجرة نسب العائلة في تاريخ حياته شبه الرسمي - انظر د. أمير إسكندر: «صدام حسين» ..- ص ٢١.

(٨) أريندت: «أصول الشمولية» - ص ٣٨٢.

(٩) فهم صدام حسين أن علاقته بتنظيم الحزب كانت الأساس الحقيقي للاختلافات بينه وبين جمال عبد الناصر. في كانون الأول أجرى حديثاً مع فيديل كاسترو:

كاسترو... في حالة العراق الوقت يعمل لصالحكم، لأنكم تقومون بتطوير البلد بكامله، وتقومون بحشد الجماهير. وهذا ما لم يفعلوه في مصر.

صدام: لم يكن هناك حزب ثوري في مصر. ولم يكن هناك غير عبد الناصر. وقد كان ثائراً لكن ظروفه تختلف عن ظروفكم. أنتم بنيتم ثواراً قبل استلام السلطة، وهو ما لم يفعله. نحن في العراق قمنا ببناء ثوار قبل استسلام السلطة... وقد أعطى الحزب تضحيات وقدّم شهادات وعانى من السجن والتعذيب. وكان لا بدّ من ذلك لإيجاد ثوار يعرفون كيف يحافظون على الثورة...».

(عن أمير إسكندر: صدام حسين - ص ٢١٤).

(١٠) التفاصيل في المرجع السابق من الفصل الثالث حتى السابع.

(١١) انظر التفاصيل في الفصل السادس من الكتاب.



(١٢) يصف Marshall Hodgson حكم الحجاج كعهد من الإرهاب الصريح ـ «ذي فينشور أوف إسلام» ـ المجلد الأول ـ شيكاغو ـ عام ١٩٧٤ ـ ص ٢٢٣. أما انسيكلوبيديا أوف إسلام ـ دائرة معارف الإسلام فهي أكثر حذراً، إذ تدّعي أن الأساطير التي تحيط بعهد الحجاج قد بالغت في موضوع العنف. وعلى أية حال فإن أياً من الناحيتين لا يمثل اختلافاً من ناحية أهمية عملية القياس.

(١٣) مأخوذة عن مقال A. Baram «القومية والوطنية في العراق البعثي: البحث عن توازن جديد» ـ «ميدل إيسترن ستاديز» ـ المجلد رقم ١٩، العدد الثاني ـ نيسان ١٩٧٣.

(١٤) ظهرت القصة لأول مرة في «الموقف الأدبي» ـ العدد التاسع ـ بيروت ـ كانون الثاني ١٩٧٥ ـ أعيد طبعها في «كردستان الحرة» «قرى كردستان» ـ العدد السادس، كانون الأول ١٩٧٥ ـ لندن.

في عام ١٩٧٥ أشارت مجلة مواقف في عددها رقم ٣٠ ـ ٣١ إلى حقائق إلقاء القبض على الرجل مع تعليق حولها.

(١٥) C.M.Helms خبيرة من هذه الشاكلة. ولقد تزامن نشر كتابها مع إعادة فتح السفارة العراقية بواشنطن، وهي التي كانت مغلقة منذ العام ١٩٦٧. ولقد أثلج هذا الكتاب صدر السلطات البعثية لدرجة أنها اشترت منه العديد من النسخ وأخذت توزعه مجاناً. وتعتقد هيلمز أن صدام حسين هو في الحقيقة «عراقي» في داخله، وهو يطرح علانية وبوضوح تام فكرة دولة عربية واحدة». وزيادة على ذلك قالت إن موقف البعث العراقي المتشدد نحو إسرائيل، ينبع من «مفهوم مثالي للوحدة»، وأن للبعث موقفين متعارضين تماماً: موقف مثالي تريد المؤلفة من القُراء أن يتناسوه، وموقف عملي تريد من وزارة الخارجية الأمريكية أن تنظر إليه نظرة جدية. الجناح الشرقي: ص ١١٠ و١١٤.

(١٦) المنتخب من أدب العرب، الجزء الرابع، جمعه وشرحه أحمد الإسكندراني وآخرون، وزارة المعارف العمومية، القاهرة ١٩٤٧، ص ٢٠١ ـ ٢٠٣.

(١٧) عندما يتم هذا، فإن الكثرة المتحدة بهذا الشكل في شخص واحد يُقال عنه «الكومنولث» Common Civit أي الرفاهية المشتركة ـ وباللاتينية «سيفيتاس» Le-Wealth وذلك هو توليد ذلك «الليفياتان» أو إذا تحدثنا باحترام أكثر، ذلك الإله اللاخالد الذي بسلامنا ودفاعنا Leviathan لأنه عن طريق تلك الدفع المعطاة له من قِبل كل شخص بذاته في الكومنولث، فإن لديه إمكانات استخدام كل تلك السلطة والقوة الممنوحتين له، لأنه قادر عن طريق الرعب على تشكيل مشيئتهم جميعاً في authoriry اتجاه السلام في الداخل.. وفيه فقط يتألف جوهر الرفاهية المشتركة مجسدة في شخص واحد، الذي بالنسبة لأعماله فإن كثرة كبيرة متفقة فيما بينهما قد جعل كل منهم نفسه الفاعل، بحيث يمكنه استخدام قوة الجميع وسائلهم، كما يعتقده مناسباً Thomas Hobbes, Leviathan Penguin 1982, pp 227، ص ٢٢٧ و٢٢٨.

(١٨) المرجع السابق ـ ص ١٨٨ و٢٥٢.

(١٩) أظهر س.ب. ماكفرسوف بإقناع هذا العيب في منطق هوبز ـ انظر مقدمة لطبعة بنغوين وبالذات ص ٥٥، ٥٦.



(٢٠) هوبز ـ ليفياتان ـ ص ٢٣٢.

(٢١) تضع مقالة هانا أريندت «حول العنف» خطوطاً للتمييز بين القوة والعنف والإرهاب الموظفة في هذا الجدل. وتلك التمايزات ضمنية عند «هوبز»، وتشمل مجموعة معنونة «أزمات الجمهورية» ـ دار هاركورت بريس آندجافو نوفتش ـ نيويورك ولندن ـ عام ١٩٧٢.

(٢٢) تؤرق ذكرى سنوات الإرهاب في ظل الحكم العسكري، الحياة السياسية في الأرجنتين منذ انتخابات عام ١٩٨٣. فما زالت الصحف والمجلات والكتب والأفلام، مستمرة في الكشف عن فظائع جديدة وتتحسس ذكريات الضحايا ومرتكبي الفظائع، متساءلة عن كيفية حدوث كل هذا، وكيف سكت أهالي الأرجنتين عما كان يجري. ومن المستحيل المبالغة في تأثير مسألة المسؤولية التي يسأل الأرجنتينيون أنفسهم عنها، وبالذات خلال المحاكمة العسكرية التي استمرت ثمانية أشهر لحكام عسكريين سابقين. وإن أحكام الإدانة التي حكم بها على العسكريين في تلك القضايا لم تنه سنتين من التفكير الداخلي الأخلاقي الذي يلقي الضوء عليه فيلمان مؤثران هما: «القصة الرسمية» و«قبلة المرأة العنكبوت». ولقد قدَّم جاكوبو تيمرمان وهو أحد ضحايا تعذيب الطغمة العسكرية، رواية توجه الانتباه بشكل فعّال للجو الجديد في الأرجنتين ـ انظر مقالة: «العودة إلى الأرجنتين» في «نيويورك تايمز ماغازين» ـ ١١ آذار ١٩٨٤.

(٢٣) القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٧٧ ـ إصلاح النظام القانوني ـ «الوقائع العراقية» ـ الجريدة الرسمية ـ المجلد ٢٠ العدد رقم ٣٧ ـ ١٤ أيلول ١٩٧٧ ـ ٢١.

(٢٤) صدام حسين: «عن الأحداث الجارية» ـ منشورات الثورة ـ بغداد عام ١٩٧٤ ـ ١٢ وقد أخذناها عن النص الإنجليزي.

(٢٥) صدام حسين: «عن الأحداث الجارية في العراق» ـ لونغمان ـ لندن ـ ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ و٣٦.

(٢٦) راجع قانون «الإصلاح القانوني» رقم ٣٥ في «الوقائع العراقية» ـ ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢٧) وأخيراً يقول القانون: «يعاقب بالإعدام كل من حبذ أو روّج مبادئ الصهيونية، بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها، أو ساعدها مالياً، أو أدبياً، أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أغراضها» وهذا مقتطف من كتاب «الماسونية في الوطن العربي» ـ تأليف نجدة فتحي صفوت ـ مركز الدراسات العربية ـ لندن ـ ١٩٨٠ ـ ص ٤٤.

(٢٨) انظر من القرار رقم ٩٥٨ ـ «الوقائع العراقية» ـ العدد ٨٢ ـ ١٨ تشرين الأول ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ وانظر أيضاً القرار في العدد ٤٦ ـ ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٨.

(٢٩) البراك ـ «المدارس اليهودية الإيرانية في العراق ـ دراسة مقارنة» ـ ص ١٤٥.

(٣٠) المرجع السابق ـ ص ١٤٢.

(٣١) قانون الإصلاح القانوني ـ «الوقائع العراقية» ـ المجلد ٢٠ ـ العدد ٣٧ ـ ص ٢٠.

(٣٢) صدام حسين: عن الأحداث الجارية ـ ص ٤٧ و٤٨.

(٣٣) قانون الإصلاح القانوني ـ «الوقائع العراقية» ـ المجلد ٢٠ ـ العدد ٣٧ ـ ص ٢٨.

(٣٤) المرجع السابق ـ ص ٤٣.



(٣٥) تؤيد كتابات ميشيل عفلق الأيديولوجية المبكرة هذا التفسير «للإنسان» كما سنظهر في الفصل السادس.

(٣٦) قانون الإصلاح القانوني، الوقائع العراقية ـ المجلد ٢٠ ـ العدد ٣٧ ـ ص ١٥.

(٣٧) «ثورة ١٩٦٨ في العراق» ـ التقرير السياسي لعام ١٩٧٤ لحزب البعث العربي الاشتراكي ـ المؤتمر الثاني ـ «القسم المعنون «قسم ومواقف جديدة للمجتمع الثوري» ـ دار ايثيكا للنشر ـ ص ١١٨ ـ ١٢٠.

منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي.

(٣٨) «صدام حسين» خندق واحد مشترك، أم خندقان متواجهان؟ (باللغة الإنجليزية) ١٩٧٧ ـ ص ١٣. وقد أخذنا كل المقتطفات من هذا الخطاب من هذا الكتيب المنشور باللغة الإنجليزية.

(٣٩) من حوار بين صدام حسين وأمير إسكندر كاتب تاريخ حياته، عن موضوع «مشاكل الجذور والتغريب» ـ وقد أعيد طبعه في الجزء المعنون «وهكذا تكلم صدام حسين ـ أمير إسكندر ـ صدام حسين. . .» ص ٣٢.

(٤٠) المرجع السابق نفسه ـ ص ٢٢ ـ «عقيدة الفاشية ـ في كتاب قام بتحريره م. أوكشوت» العقائد الاجتماعية والسياسية.

(٤١) بنيتو موسوليني: في أوروبا المعاصرة. دار نشر جامعة كمبردج ـ ص ١٩٧٦.

(٤٢) قانون الإصلاح القانوني ـ «الوقائع العراقية» ـ المجلد ٢٠ ـ العدد ٣٧ ـ ص ٢٢.

(٤٣) قانون الإصلاح القانوني ـ «الوقائع العراقية» المجلد ٢٠ ـ العدد ٣٧ ـ ص ٢١.

(٤٤) المرجع السابق نفسه ـ ص ٢٦.

(٤٥) انظر القانون رقم ٧٨ لعام ١٩٧٧ ـ الوقائع العراقية ـ العدد ٢٧ ـ ٦ تموز ١٩٧٧ ـ ص ١٤. إن المحك ليس الميل الشامل لكل الأجهزة البيروقراطية وأجهزة الدولة، للمحافظة على أكبر عدد ممكن من قرارتها سرية. بل إنها فكرة قانون سري. ويبدو لي أنه صادر عن عقلية بعثية.



القسم الثاني

مشروعية البعث




مكتبة
الفكر الجديد

الفصل الخامس

القومية العربية والعراق

إن المحتوى الأساسي للبعث هو القومية العربية. وهذه عقيدة تفترض وجود أمة عربية واحدة فقط وتطالب بإنشاء دولة موحدة لها. ويؤيد هذا الأمر جميع القوميين حتى وإن كانوا يختلفون، ربما، حول تحديد صفة ما هو عربي، وما هي حدود رقعة كيانه المفترض، والوسائل التي ينبغي اعتمادها لتحقيق أهدافهم. ولقد تمتعت هذه العقيدة بتأييد شعبي واسع النطاق عقب الحرب العالمية الثانية، لكنها انتهت إلى نكسة عقب الانتصار الإسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧. ومن بين العديد من الأحزاب والسياسيين والمنظمات والحركات التي تبنّت، ذات يوم، القومية العربية، لم يبق اليوم سوى حزب البعث لا غير. وعلى الرغم من أن الحركة البعثية لم تستطع أن تستولي على السلطة إلا بعد الهزيمة مباشرة، غير أنها تمكنت من إنشاء حكومتين مستقرتين تتمتعان بالديمومة في بلدين هما من أكثر بلدان الشرق الأوسط تعرضاً للانقلابات العسكرية.

ومن وجه نظر الشعبين العراقي والسوري تعتبر حقبة ما بعد ١٩٦٧ مغايرة لباقي تاريخهما الحديث استناداً إلى هذه الحقيقة الأساسية. في حين علل البعث العراقي رسوخه وثباته ومشروعيته على أساس أن المبادئ الضمنية له إنما تنبثق من العقيدة البعثية ومن التراث القومي العربي على النحو الذي تمّت تجربته في تاريخ العراق الحديث: للفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٤١ والفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨.

لقد انتهى الحكم العثماني على العرب رمزيا في ٣ تشرين الأول ١٩١٨، عندما دخل دمشق جيش من البدو بزعامة فيصل أحد أبناء الحسين، شريف الحجاز وقائد الثورة العربية، في غمار مشاهد لا مثيل لها من المشاعر الجياشة. وتوفي خلال أربع سنوات من الحرب ربع السكان السوريين واللبنانيين البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة،



وكان أغلب من مات إنما مات بسبب الجوع والمرض[١]. ولقد سحقت الحركة السورية بوحشية، لأن الحكم العثماني كان قاسياً خلال هذه الفترة؛ فظهر فيصل من دون منازع كمحرر لقلب العروبة وكتجسيد للتطلعات إلى غد أفضل. وفي الحقيقة كانت للجيش البريطاني، بالطبع، حصة الأسد بالتحرير، غير أن الجنرال اللنبي وتماشياً مع السياسة البريطانية تجنّب دخول المدن السورية التي كانت تتساقط واحدة بعد الأخرى. وآل الأمر، في النهاية، إلى إقامة إدارة عربية رديئة اتخذت من دمشق مقراً لها.

ثم أدت الأطماع الفرنسية، التي لم يكن البريطانيون مستعدين لمجابهتها، إلى اندلاع معركة ميسلون واندحار جيش فيصل سيئ التجهيز الذي لم يزل بدوياً آنذاك على أيدي القوات الفرنسية عام ١٩٢٠. فنصّب البريطانيون فيصل ملكاً على العراق معتزمين تحقيق نوع من الاستقلال لمجموعة من المقاطعات العثمانية السابقة على أن تحافظ على المصالح البريطانية.

إن الوضعين المختلفين اللذين وجد كل من العراق وسوريا، في الثلاثينات، نفسيهما فيهما قد نجما عن السياسات الاستعمارية شديدة التباين التي انتهجتها كل من بريطانيا وفرنسا إبان فترة الانتداب. إذ انتقل مركز التطلعات العربية - مثلما تمثل بفيصل وحاشيته، على الرغم من الخزي الذي لحق به على أيدي الفرنسيين - من الحجاز، حيث أعلنت ثورة كل العرب، إلى دمشق، حيث توجت العروبية ولما تكن قد نضجت بعد، وصولاً إلى بغداد، حيث كان لها أن تأخذ مجراها لعقدين قادمين من الزمان. وفي ثقافة ترى تقييم تمثيل الأشياء كتقييمها للأشياء بذاتها، فإن هذه المحاكاة الهزلية لمسار انتقال الخلافة إبان العصر الذهبي للإسلام لا تخلو من دلالة تذكر.

لم يتخل فيصل عن قوميته مطلقاً. ولقد جعلته تجاربه المبكرة أكثر حرصاً ومن دعاة أخذ الأمور بالتدريج كما يتضح[٢]. وفي نهاية المطاف، لم تكن منجزات فيصل خلال حكمه للعراق اثني عشر عاماً وليدة سياسته الخارجية، بل نتيجة لدوره الشخصي في تعزيز وإرساء مؤسسات دولة عصرية من تجمعات دينية وعرقية وطائفية وعشائرية متصارعة فيما بينها. أما أهم إنجازاته وشغله الشاغل إبان حكمه فكان إنهاء الانتداب البريطاني وانتزاع اعتراف عصبة الأمم باستقلال دولة العراق في عام ١٩٣٢[٣]. في حين ظلت سوريا وفلسطين، على النقيض من ذلك، تحت الاحتلال المباشر من قبل فرنسا وبريطانيا على التوالي. وبما أن فرنسا لم يخطر ببالها أن تمنح الاستقلال خلال



هذه الفترة، فإن الحركة الوطنية بقيت مشغولة بصراعها المرير مع فرنسا حول هذه المسألة حتى الأربعينات.

ثم طفت على السطح، بعد الاستقلال، قضايا جديدة في العراق. فقد ظهر الجيش كلاعب على الساحة السياسية، ومن تصادم الإصلاحيين المتطرفين مع طبقة الإقطاعيين الناشئة تشكل الحزب الشيوعي، كما اتخذت القومية العربية شكل حزب سياسي وشرعت باجتذاب النخبة الجديدة من الضباط العسكريين. وفي عام ١٩٣٦، استيقظ العالم العربي على أول انقلاب عسكري في الحقبة الحديثة. وسرت أنباء هذه الحوادث إلى بقية أرجاء العالم العربي عن طريق العديد من النشطاء السوريين والفلسطينيين المنفيين الذين كانوا يقيمون في بغداد، ومن بينهم الحاج أمين الحسيني مفتي القدس الذي نفاه البريطانيون لنشاطاته الوطنية، والقائدان السوريان الوطنيان شكري القوتلي وجميل مردم. وكان العديد من الشخصيات القومية اللامعة في تلك السنوات إما سياسيين أو برلمانيين عراقيين، بمن فيهم رشيد عالي الكيلاني الذي واجه القوات البريطانية بدعوى بعث العروبة في ١٩٤١. ولقد دخلت الحركة قصيرة الأمد التي حملت اسمه في سجلات التاريخ البعثي على أنها «الثورة الأولى في سبيل تحرير العرب»[٤]. كما أن اللجنة السورية التي أقيمت في دمشق لمؤازرة العراق خلال هذه الفترة، والتي أسسها كل من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، كانت النذير الفعلي لتأسيس الحركة البعثية[٥]. وأخيراً، عيّن فيصل - وربما يكون هذا هو أهم حدث - في الجهاز المدني العراقي حديث العهد، أيديولوجيين قوميين بارزين من أمثال السوري، ساطع الحصري الذي وصل العراق في عام ١٩٢١، وخدم كمستشار، وأصبح مديراً عاماً للتعليم، ومن ثم عميداً لكلية القانون التي تخرّج منها الجيل الأول من السياسيين. وكان الحصري قد جلب العشرات من المعلمين السوريين والفلسطينيين، وهو الذي شكّل على نحو متزمت النظام التعليمي العراقي لحقبة تاريخية بأكملها. ثم أبعد من العراق في عام ١٩٤١ وجرد من جنسيته العراقية عشية انهيار حركة رشيد عالي.

لذا يحتل العراق مكانة خاصة جداً في تاريخ القومية العربية في العشرينات والثلاثينات. حيث كانت البلاد ساحة اختبار للفكر القومي الذي اصطدم لأول مرة بالحقائق الاجتماعية التي كانت له وجهة نظر متصلبة عنها. إن كل العوامل - كمؤسسات الدولة، والأحزاب والقوى الاجتماعية - التي ظهرت في العراق بشكل



بارز إبان فوضى الحوادث المحلية والتوترات الداخلية، لم تكن لها البتة أية علاقة بالتدخل الخارجي. ولقد كشفت الأحداث في العراق عن مدى إمكانية تجذر الفكر القومي العربي في مجتمع لم يتقبل خليطه الجماهيري كما يظهر على السطح مشروعاً كهذا. ولذا، كان لهذه الحقبة أن تنبئ عن نوع المشاكل والموضوعات السياسية التي برزت ثانية وعلى نحو أكثر قسوة في الحكم الثاني لنظام البعث. حيث ألقت الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٤١ الضوء على كفاح الجماهير في فترة كانت فيها المشكلة الاجتماعية مغيبة، والطبقات الاجتماعية الحديثة غير موجودة في الواقع، والسؤال السياسي لم يكن حول «من يحكم؟» قدر ما كان يتعلق «بمن نحن؟».

الحصري والأخلاق الجديدة

كانت سنوات ما بين الحربين فترة للاحتدام الفكري في السياسة العربية. إذ تشكل خلالها مفهوم القومية العربية على نحو جلي. كما أن الشعور بكون المرء عربياً جرت معالجته إيديولوجيا للمرة الأولى. وإلى حد بعيد، لم تكن القضايا الحقيقية قد طرحت للاختبار من قبل. أما الآن وقد تقطعت أوصال آخر دولة إسلامية جامحة بحق، فإن المشكلة الوجودية التي واجهت الجماهير الإسلامية الناطقة بالعربية - التي لم تتكلف عناء مخاطبتها عروبية القرن التاسع عشر العلمانية التي كانت الأقلية المسيحية اللبنانية من روادها الأوائل - كان بالإمكان التصدي لها فكرياً على أقل تقدير. فقد أخذ الحصري، مؤسس الفكر القومي الحديث، على عاتقه النهوض بأعباء مشروع طموح لإعادة البناء الإيديولوجي في الثلاثينات والأربعينات من القرن الفائت. ونتيجة لوقوعه تحت تأثير فيخته والرومانسية الألمانية بعد دراسته لهما باهتمام، آمن الحصري بأن الأمم إنما هي أجزاء طبيعية وعضوية من السلالات البشرية، تتواجد على شكل كيانات موضوعية مستقلة عن المشاعر الفردية للأعضاء الذين ينتمون إليها. وتحظى الأمة أول الأمر على هذه الميزة من خلال اللغة وبالاقتران مع القراءة الانتقائية القصدية لتاريخها هي بالذات. لذلك، فإن الأمة لديه كانت تسبق الدولة والجغرافيا، بل إنها تسبق حتى التكتل الديني. وتبعاً لذلك أزيح الإسلام إلى مرتبة الاهتمام الثانوي، مع أنه لم يكن متعارضاً مع العروبية.

غير أن الحصري كان ذا أهمية كمنظّر بالإضافة إلى كونه موظفاً مدنياً عالي المستوى. فقد اعتمدت، في الواقع، مساهماته النظرية اللامعة بعد عام ١٩٤١ على



المقالات، والمحاضرات، والرسائل والتجارب التي خاضها خلال سنوات خدمته في العراق، والتي جمعت كلها في سيرته الذاتية المشهورة. وهذه الوثيقة ليست بخلاصة وافية لأصول النظريات المعتبرة، بل إنها سجل للحوادث الحقيقية في مجال السياسة إبان العشرينات والثلاثينات، وعلى شكل حكايات صغيرة لا حصر لها. وهنا يُظهر الحصري أفضل ما لديه كمؤرخ للأحداث والأفكار، وفي عرض وجهة نظر من كانوا يناوئونه، كما يظهر كحداثوي صادق مع نفسه خلال تلك الحقبة الطويلة التي تحكمت فيها الأهداف المجردة بكل سعي من مساعيه كموظف مدني. وبرزت هذه الصفات بوضوح في الدولة العراقية ذات الطابع العشائري ذلك الوقت.

وفي حادثة معبّرة، يتحدث الحصري عن مواجهة جرت في العشرينات بينه وبين الشاعر الشيعي محمد مهدي الجواهري، الذي يعتبر واحداً من بين أعظم شعراء العراق في القرن العشرين، كما يعد من المناصرين الأقوياء للحزب الشيوعي العراقي حتى أواسط السبعينات، حين تصالح، مثل كثير غيره في النهاية مع حزب البعث.

فبناء على أمر وزاري يقضي بتعيين الجواهري مدرّساً للغة العربية في مدرسة بغداد الابتدائية، أجرى الحصري المتردد بخصوص هذا الأمر، مقابلة مع الشاعر الشاب قائلاً:

سألته: أولاً أريد أن أعرف جنسيتك؟

أجابني من دون تردد: أنا إيراني.

قلت له: في هذه الحالة لا يمكننا تعيينك.

فرد عليّ: لماذا؟ أليس لدينا معلّمون سوريون ولبنانيون؟(٦)

وصلت المناوشة الكلامية بالجواهري إلى الاستفسار التفصيلي حول ما يمكن أن يضيفه إليه اكتساب الجنسية العراقية من منافع مادية. فغادره الحصري وهو يستشيط غضباً، ليعيد التأكيد على توصيته الأولية بعدم تعيين الجواهري لأنه يفتقر إلى النظرة السليمة فيما يتعلق باكتساب الجنسية العراقية. ولكن الوزير تجاهل هذه التوصية، وأسرع في تعيينه وإعطائه جواز سفر عراقياً. وعلى إثر ذلك بعدة أيام، نشر الجواهري قصيدة هجائية في الصحافة الحرة ذاتها. وفيها يتغنى بمدح الجماليات الفارسية الطبيعية. إذ قال في أحد الأبيات:

«لي في العراق عصابة لولاهم ما كان محبوباً إلي عراق»

فجنّ جنون الحصري. وتوالت الاتهامات المريرة المتبادلة عن طريق المذكرات



الرسمية بينه وبين الوزير، متصيداً كل شاردة وواردة في قصيدة الجواهري. كما تفحص القصيدة شاعر سنّي من شعراء العراق الكبار، ألا وهو معروف الرصافي الذي أيد اتهام الحصري للجواهري بالشعوبية وبكل ما تعنيه الكلمة(٧).

يقول سلمان رشدي في روايته «العار» أن هنالك من المفردات ما يفتح استعصائها على الترجمة مغاليق أشد أسرار المجتمع كتماناً. ومفردة «شعوبية» واحدة من هذه المفردات. وتعني، ببساطة، ما هو معاد للعرب، وبشكل أوضح، تعني شخصاً ارتأى الانسلاخ عن عروبته. وبهذا المعنى تكون مقاربة لفكرة «اليهودي الذي يعاني من داء كره الذات» من وجهات نظر الإيديولوجيات الصهيونية؛ غير أن نعت «الشعوبية» يتضمن الانسلاخ عن مجتمع العرب ككل. فمهما كان كره اليهود لذواتهم، من وجهة نظر مجتمعهم، إلا أنه ليس بإمكان اليهودي أو اليهودية الانسلاخ عن يهوديته أو يهوديتها؛ إذ يستحيل على المرء الخروج من جلده. ويعود معنى الشعوبية إلى حركة أدبية في العراق كانت تدعى باسم الشعوبية في العهد العباسي رفعت من قدر الخصال الثقافية للمسلمين من غير العرب على حساب التراث الأدبي العربي الذي وصم من قبل هؤلاء النقاد بأنه غير متحضر ويفتقر إلى الذوق السليم. والمفارقة هي أن انتقادات هؤلاء النقاد كانت تدوّن باللغة العربية وعلى أصقاع عرفت فيما بعد على أنها أراض عربية، وفي زمن كانت فيه الأرستقراطية العربية العسكرية تأخذ مكانتها من موقعها المهيمن في الحكم الإسلامي. وهذا الترابط بالذات هو الذي أعطى للمصطلح محتوى عاطفياً قوياً كهذا في الثقافة العربية.

واليوم، ليس هنالك ما هو أسوأ من أن ينعت العربي «بالشعوبي» لأن هذا المصطلح يجمع صفتي الذم العنصري (الذي يستخدم عادة ضد الشيعة والأقليات غير المسلمة) وإلصاق التهمة بالعمالة فيما يشبه الاتهام بالخيانة وإفشاء أسرار الدولة في السياق الغربي (وهو السياق الذي يستخدم ضد الشيوعيين). ولقد استثمر حزب البعث هذه المفردة بهذا المعنى منذ الأربعينات. ومن المحتمل أن التضمين العنصري بالتحديد لم يكن ظاهراً عندما حلل كل من الحصري والرصافي قصيدة الجواهري. مع ذلك، كانت اللغة هي المفتاح لمجمل مفهوم الحصري عن الهوية العربية (على الرغم من أنه قد شب واللغة التركية هي لغته الأم فصار عليه أن يصارع من أجل إتقان التكلم باللغة العربية وكتابتها). على أية حال، إن عنوان الفصل الذي احتوى على حكاية الجواهري، وهو «المعلمون الإيرانيون الذين تسببوا لنا بمشكلات كبيرة»، يوحي



بالغموض الذي يشي به ما يذهب إليه الحصري. هل كان الجواهري إيرانياً أو عربياً شعوبياً؟ ومع ذلك لا يوظف المحتوى العنصري المتنفج تماماً لمصطلح «الشعوبي» إلا عندما يخضع المعيار اللغوي «الموضوع» لقوة إيمان الفرد بالعروبة مقياسا للهوية. وبالمصادفة، كان معيار الحصري من الموضوعية بحيث إنه من الممكن أن يجرد الحصري نفسه من الاتسام بالعروبة لا الجواهري. غير أن ميزة الإيديولوجيين عدم ملاحظة تناقضات كهذه.

ومما كان يدور في خلد الحصري أنه كان يقاوم التأثيرات الأجنبية على العرب، كما كان يناضل ضد القوى الاستقطابية للولاءات الموجودة بين من صنفهم كعرب. واعتبر أن أسبقية هذه الولاءات في مسيرة حياة الأفراد هي من السمات المميزة للبدائية العشائرية والطائفية. ففي نظر الحصري كانت ولاءات الجواهري، بصرف النظر عما قد تكون عليه، مجرد تعابير عن نظرة أنانية ضيقة تفتقر إلى الأهداف العليا المتجذرة في المفهوم التاريخي الأوسع للمصلحة القومية. وبهذا المعنى المحدد بالذات، كان الجواهري مثله مثل عموم العراقيين من العرب، «متخلفا» ويعد من قبل رجل كالحصري، من سقط متاع قرون من الانحطاط القومي.

إن القومية العربية تحمل نفسها على محمل الجد إلى حد بعيد؛ فهي غير قادرة على تفهّم دواعي السخرية أو التهكم أو التندر حتى لو كان ذلك صادراً من أبنائها. بل إنها تهلع من ذلك إلى الدرجة التي تجهل معها بالفعل ما هي السخرية أو التهكم أو التندر. وعليه مهما كانت عظمة الجواهري الضليع باللغة - والذي بدا تهكمه استهجاناً للعروبية - إلا أنه لا يصلح على الإطلاق لتهذيب وتعليم الأطفال الذين يمكن أن يتأثروا به بسهولة. ويمكن للشخص هنا أن يشعر مسبقاً بمنطق انحلال رؤية العالم في مواجهة الواقع الإنساني. ويا لها من مفارقة نموذجية من مفارقات الشرق الأوسط! أن نجد عربياً سورياً نشأ وترعرع كتركي يبتدع نظرية للهوية استندت إلى اللسان العربي، ومع ذلك يجد نفسه مضطراً لاستبعاد واحد من بين أعظم عظماء القرن العشرين الضليعين باللغة العربية.

وهنالك حكاية أخرى تكشف عن التعددية الضاربة الجذور في المجتمع العراقي إبان العشرينات، مثلما تكشف عن الحدود التي يمكن أن يصل إليها تطرف العروبية. وفيها يخبرنا الحصري عن قيامه بشن حملة ضد مدرسة في إحدى المناطق الشيعية المجاورة، والتي كان يديرها ضابط عثماني سابق «وظف كراهيته ضد العرب لخدمة



الدولة الإيرانية». ومن بين الأشياء التي قام بها لتحقيق ذلك أنه قام باختيار «القبعة البهلوية» لتكون من ضمن الزي المدرسي الموحد. فأراد الحصري أن يواجه تأثير هذه المدرسة بالطريقة الوحيدة المتاحة له ذلك الوقت: من خلال إنشاء مدرسة أخرى في المنطقة نفسها يديرها الشيعة ومجهزة على نحو واف بأحدث «الخرائط والسبورات ووسائل الإيضاح». وفي بحر عدة شهور، يخبرنا الحصري بأنه قد حاز على إعجاب الطلاب: غير أن مدير المدرسة الأخرى رد على ذلك بإقامة دروس مسائية لتعليم الكبار. لذلك احتاج إلى إذن من إدارة الحصري الذي رفضه، بالطبع، «لأسباب إدارية» لكن المدير الذي لا يكل تمكن من استحصال الموافقة عن طريق أحد مساعدي الحصري مستغلاً غياب هذا الأخير. فاغتم الحصري لما جرى، لكنه تقبّل الأمر على الرغم من ذلك، وأسرع في إطلاق برنامجه لتعليم الكبار الذي يعد «أول» من نجح في إقامته.

لقد كان التعليم بالنسبة للحصري، من الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى بناء نوع جديد من الأخلاق التي لا تستطيع الأسرة أو التراث غرسه في الفرد. والمعلم مثله مثل مؤسسة المدرسة كان له دور أخلاقي من خلاله يدرك التلاميذ الصغار لأول مرة، عادة، هويتهم العربية ومضامينها. ثم قدم الحصري في مستهل عام ١٩٢٢، وضمن المنهاج التربوي للمرحلة الابتدائية ما كان ينضوي تحت عنوان «معلومات عن الأخلاق والواجبات الوطنية». وأهمية هذا الموضوع أنه كان يقدم بمعزل عن الدين. كما أدخل «النشيد الجماعي» كتجربة راقية يمكن أن تصب في خدمة الوطنية أيضاً عن طريق الانتقاء المدروس لمحتوى النشيد. ولقد كرس سنوات النشأة الأولى عند التلاميذ الصغار لدراسة تاريخ ماضي الأمة ولغرس المشاعر القومية العربية في نفوسهم. وأخيراً سمح، في السنة السادسة من الدراسة الابتدائية، بدراسة تاريخ الوحدة بين الإيطاليين والألمان[٩].

في العشرينات، كان العراقيون يضعون كل مقاليد السلطة الأخلاقية المتحكمة بحياتهم في أيدي طوائفهم وعشائرهم وأسرهم. ولم يكن الأفراد يحظون بالاستقلال أو القدرة على إدارة أمورهم بأنفسهم، قدر ما عليهم أن يتصرفوا بما يتوافق وأعراف وتقاليد هذه التكتلات التقليدية. وبالدرجة نفسها التي كان فيها الأفراد لصيقين بهذه التكتلات كانت الدولة تتجاهلهم. ومن هنا كانت هنالك سلطة ما تنشأ عن التكتل التقليدي الذي يولد ضمنه الفرد، وتعلن هذه عن نفسها من خلال كل شخص كرغبة



إيجابية للتوافق معها. لذا كانت العقوبة القصوى هي الإقصاء، وحتى الموت ربما (مثلما في جرائم الشرف) لكن الخوف الرئيسي لم يكن من الموت؛ بل كان الخطر هو أن يجري التخلي عن الفرد ويترك ليهيم في السِّباخ المرعبة وسط التكتلات.

وفي عالم كهذا، ليس هنالك ما يسمى «بالانضباط الذاتي» بالمعنى الحديث لأشخاص يكافحون بوعيهم للوصول إلى مجموعة من المعايير الأخلاقية المقررة على نحو فردي. إذ استلزمت أخلاق برجوازية من هذا القبيل العديد من القرون من أجل أن تتشكل في النهاية. وأدرك ساطع الحصري هذا الأمر؛ حيث لم يكن من أبناء الجيل الماضي من القوميين المحتفين بالثقافة المتخلفة، ممن كانوا يختزلون هذه الخاصية للحداثة بتعابير من مثل «الاغتراب» و«الغربنة».

في سنوات ما بين الحربين العالميتين طرأت فكرة سياسية جديدة على المساحة الأخلاقية المتبقية خارج الحدود الطائفية العرقية في العراق، على الرغم من أنها لم تشكل آنذاك قوة ذات بال داخل الجماعات المتنوعة. فقد برز نوع جديد من الحرية لأول مرة في العراق كانت تؤازره الدولة. إذ انزعجت الدولة الجديدة التي قامت بعد اندحار العثمانيين من مأزق التقسيمات الفئوية (الطائفية، والعرقية، . . . الخ) وتلمست طريقها متخطية الحواجز، مع أنها رضخت لها على ما كانت عليه. فوفرت حيزاً للأفراد المنبوذين (أو الأقليات)، أصبح، في الحقيقة، مغناطيساً جاذباً للحض على التعبير عن الفردانية مثلما أصبح معياراً للتحرر السياسي من مستنقع الانتماءات الفئوية. ولقد احتدم الجدل في عراق العشرينات والثلاثينات حول النخبة وخريجي الجامعات: لماذا ينتهي المطاف بهؤلاء على الدوام إلى أن يكونوا في السلك الوظيفي للدولة وليس في ممارسة الأعمال الحرة؟ هل للسلك الوظيفي آنذاك علاقة بفتح مجال جديد من مجالات التحرر؟ وعقب ذلك بسنوات هرع المزارعون نازحين إلى المدن لأسباب كهذه (من بين أسباب أخرى)، ثم ما الذي يمنع إغراء الأفراد لانتشالهم من أسر ارتباطاتهم بالتكتلات الفئوية الضيقة عن طريق القوة الوحيدة القادرة على ذلك؟

ما هي وظيفة التعليم بالنسبة للحصري؟ بغض النظر عما كانت هذه الوظيفة إلا أنها لم تسع إلى تفكيك هذه الارتباطات. إذ توحي كتاباته بخصوص الفرد والمجتمع بأنه كان ينظر إلى هيكل السلطة الأخلاقية ضمن كل «مجموعة فئوية» على نحو تجريدي، وكأنه نوع مثالي وبحسب وجهة نظره إذا كان هذا المثال قد تشوه فإن السبب في ذلك يعود إلى العرب الذين لا يزالون فردانيين إلى حد بعيد. وكانت المشكلة



الجديدة للتعليم الحكومي تتمثل في كيفية تنظيم هذه الولاءات المتناحرة بشكل تراتبي جديد تتربع على قمته الأمة العربية كطبقة جديدة حديثة التكوين. وكانت العملية تهدف تدريجياً إلى دفع الجماهير كلها نحو مثال جماعي يبقى فيه النظام الأخلاقي على ما هو عليه من قبل، باستثناء أن السلطة التي ذوبت فيها النزعة الفردانية، هي سلطة الأمة أولاً تليها السلطة الدينية ثم العائلية. ولم تحظَ النزعة الفردانية في المفهوم الحديث باهتمام الحصري، مثلما لم يكن مقدّراً لها أن تكون كذلك على يديه.

وبإمكان المرء أن يشعر بوجود شيء مشابه للنزعة الفردية الحديثة بين المثقفين وبعض الساسة ممن كان يصارع لكي يشق طريقه وسط القشور الزخرفية للتراث. والذي مهد الطريق لحصول هذا الأمر هو مناخ الحرية غير المقيدة بين الجماعات في العشرينات من خلال التعبير العلني عن ألوان كثيرة من الآراء. ولكن عندما تشكى الحصري من وجود «روح النزعة الفردية القوية.. في مقابل الروح الاجتماعية التي لم تزل ضعيفة في نفوسنا»[١٠]، فإنه لم يكن يشير إلى هذا الأمر بقدر ما كان يشير إلى الولاءات والارتباطات الفئوية التي لا تزال تمتلك الأولوية في عقول الناس، وتعيق جهود الدولة التي تريد أن تغرس الأخلاق الجديدة عن طريق التعليم لنظام عربي. ومن المفارقة أن الحصري قد أقدم على اجتراحات من خلال تسييسه للمجالات التي يفترض أن لا سلطة للمجتمع العراقي عليها إلى الحد الذي يمكن أن يقال معه بأن الحصري قد أوجد في النهاية فضاء أكثر تحرراً بكثير مما يمكن أن تتعايش معه الطموحات العربية.

كما نافح الحصري ضد فكرة أن التعليم ينبغي أن يصوغ الأفراد المكتفين ذاتياً والذين يقررون سلوكهم بصرف النظر عن خطة أي شخص آخر بشأن مستقبلهم[١١]. ورفض في الوقت نفسه استغلال التعليم للحفاظ على التراتب الاجتماعي القائم. وهاتان الفكرتان مترابطتان منطقياً بحسب تفكيره. وكذلك، كان مدركاً لحقيقة أن السلطة الأخلاقية الجديدة التي سعى إلى إرسائها لدى الجيل الجديد ليس هنالك مجتمع قائم يدعمها؛ إذ لم تكن هنالك بعد أمة عربية موحدة. مع ذلك، كانت هنالك دولة عراقية على وشك التشكل، في الوقت الذي تترسخ فيه مؤسساتها شيئاً فشيئاً. وفي الحقيقة، كانت الانتماءات العراقية أيضاً تظهر بسرعة على السطح. لذلك فإن مذكرات الحصري تطفح بحكايات الصراع بينه وبين العراقويين عموماً سواء من الأقليات غير المسلمة أم من الأكراد أم من الشيعة.



وأدرك الحصري، أخيراً، أن الأخلاق التي كان يبشر بها لم يكن لها من وجود حتى بين أعيان البلد أو النخبة الأكثر ثراء. إذ ما من وجود لطبقة أرستقراطية أو طبقة نبلاء لها طموحات بعيدة النظر. وانعكس هذا الإدراك على ملاحظاته بخصوص الغاية من التعليم. حيث إن واجبات النظام التعليمي بمجمله - من وجهة نظر الحصري - تتمثل في «تثقيف الطبقة «الحاكمة» المستنيرة من جهة، وفي السعي لنشر التعليم بين سائر طبقات الأمة من جهة أخرى، مع اعتبار أنه لا يمكن تحقيق المسعى الثاني قبل تحقيق الأول». وعليه فإن محو الأمية كان يحظى بالمرتبة الثانوية ولا «فائدة كبيرة» ترجى من ورائه ما لم يستغل لتوفير النشرات والمطبوعات المهيئة لمخاطبة «العوام»[١٢].

وحين يزعم الوطنيون اليساريون بأن الحصري قد جرى توظيفه «لخدمة المصالح الاجتماعية والسياسية لطبقة اجتماعية بعينها، هي طبقة النبلاء، فإنهم كانوا يقفزون فوق الحقائق الاجتماعية ويفترضون وجود طبقة بإمكانها أن تحكم بنفسها لرعاية مصالحها»[١٣]. غير أن وجود فقر مدقع وتباين في مستويات الثراء (لا يمكن التمييز بينهما بمثل تلك الحدة آنذاك). من المؤكد أن الحصري كان المنظّر لفيصل؛ لكن المسألة هي أن فيصل وحاشيته الشريفية، وحلفاءهم من بين شيوخ العشائر الإقطاعيين (والذين كانوا إفرازاً من إفرازات السياسة البريطانية لإدارة وتوزيع الأراضي) لم يشكلوا بعد طبقة متماسكة قادرة على أن تحكم أو أن تكون «مهيمنة» بالمعنى السياسي المفهوم.

وعلى الرغم من أن رؤية كل من فيصل والحصري قد تفهمت وانغمست بالواقع الاجتماعي في وقتها، وإن لم تتقبله، إلا أنها اختارت العمل ضمن معطياته ساعية إلى الوصول إلى أهداف قومية أوسع. فعلى المستوى الفكري المحض، لا يملك المرء إلا أن يعجب بكل من إدراكهما للمشاكل الحقيقية واعتزامهما حلها سياسياً. ولقد تلقّى كلا الرجلين تعليماً عثمانياً. غير أن الزمن الذي صرفه فيصل في الدفاع عن القضايا العربية داخل البرلمان التركي قد زرع فيه إيماناً بحل الصراعات حلاً سياسياً وبشكل يندر أن نجد مثاله لدى الزعماء العرب. وسوف تنظر الأجيال القادمة إلى هذه الأمور بنظرة مختلفة تماماً مع الاهتمام الكبير بالمصالح «الحقيقية» للمجتمع، وبحقد طبقاتها الاستغلالية، وبطولة جماهيرها الكادحة. ولكن حتى مع افتراض حسن النوايا فإن التغلغل الثقافي لهؤلاء المفكرين الوطنيين المتطرفين كان سطحياً، وموسوماً بالتعلق



المرضي بالتجريديات التي تخفي أكثر مما تكشف (كمناهضة الإمبريالية، والاشتراكية العربية، والبرجوازية الصغيرة، والحرية الاقتصادية). إن السياسة العراقية الحديثة تستحق الدراسة في ظل الصعود المتزايد لكل من العنف والبلاهة الفكرية. ولقد تفانى فيصل والحصري في بذل جهودهما من أجل إعادة تشكيل المجتمع المدني بواسطة أدوات الدولة الهزيلة بشكل واضح والتي كانت في متناول أيديهما، غير أنه لم يحدث مطلقاً أن فكّرا بانتهاك ذلك النظام بأي حال من الأحوال. وعلى الرغم من التخلف ضارب الجذور، كان لا بد من مراعاة الجمهور ومداهنته ونصحه. بل وحتى خداعه، ولكن ليس إجباره وإكراهه بالقوة. أما عندما استلم البعث السلطة فإن معالجة الأمور قد جرت على نحو مختلف تماماً.

كتب ليونيل سميث، المستشار البريطاني لوزارة التربية (١٩٢٠-١٩٣١)، مذكرة استثنائية بمناسبة مغادرته للعراق، انتقد فيها بمرارة سياسة الأمر والنهي البريطانية التي تعتمد تأدية المهام بأقل التكاليف خلال سنوات الانتداب: فالأولى لو لم تتورط بريطانيا في ذلك منذ البدء، وإلا كان عليها أن تعالج الأمور على النحو الاستعماري الملائم. وتصور مذكرته رؤية مثيرة للمشاكل البنيوية التي عانت منها التجربة البريطانية في العراق:

١- صغر حجم الطبقة الحاكمة. «لا أحسب أن هنالك في التاريخ كله مثالاً آخر عن دولة بحكومة تمثيلية على الطراز الحديث، وعدد الناس فيها ممن يمكن أخذهم في الاعتبار لا يتجاوز المائتين أو ثلاثمائة شخص فقط على أكبر تقدير.»

٢- « الافتقار الكامل إلى أية نزعة وطنية حقيقية.»

٣- انحلال حتى الأخلاقية الدينية (ناهيك عن القيم المدنية والوطنية» خصوصاً في أوساط المسلمين المتعلمين. كما أن تفاقم «الإفلاس» الأخلاقي قد «شجع على الخيانة العقلية. وقد يكون هذا الوضع مجرد مرحلة من المراحل، ولكنه ما دام قائماً، فأنا لا أعرف كيف سيعجز عن إنتاج دولة كتلك التي وصفها أفلاطون على أنها (كذبة في جوهرها)، تجعل من الصعب جداً التعامل بإخلاص واستقامة[١٤].»

وبالرغم من اختلاف وجهات نظرهما بخصوص الاستقلال، عمل سميث والحصري معاً. فواجها رؤساءهما، كما كانا يكنّان لبعضهما احتراماً مهنياً ملحوظاً. إذ يشير سميث، مثلاً، إلى الحصري على أنه «الرجل الوحيد في البلاد الذي يجمع بين الخبرة الإدارية والمعرفة بالتعليم والولع الشديد به في الواقع. وهو يقدر الكفاءة إلى



حد كبير، إلا أنني أعتبر العديد من وجهات نظره خاطئة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الأوسع.»[١٥]

ومهما كانت الاختلافات بينهما، إلا أنهما يشتركان فكرياً بتقييم العلاقة بين البنى الأخلاقية والسياسية والاجتماعية في العراق: حيث يمكن للتعليم الحكومي أن يزرع نوعاً من الأخلاقية في النخبة المستقبلية؛ وأن ينشر التعددية الاجتماعية، التي لا يمكن الاستعاضة عنها بأية شبكة موحدة من القيم، إذ لا يمكن الظفر بهذه التعددية إلا من خلال غرس أخلاقية جامعة جديدة، يربطها كل من الحصري وسميث بالتحديث. ولم تكن الحرية التي ظهرت في الميادين الأخلاقية غير الخاضعة لقبضة المجتمع العراقي ذات جدوى بما فيه الكفاية لكلا الرجلين. فقد شعر كل منهما في قرارة نفسه بأنها ميادين لا تخضع للسيطرة، وغير مسؤولة، وغير مرتبطة بالأهداف بعيدة المدى التي تجعل السلوك أكثر تقبّلاً للانضباط الذاتي وللتنبؤ به، مثلما هو الحال، في الواقع، بالنسبة لرجال من أمثال الحصري وسميث نفسيهما. إلا أن العراقيين في العشرينات والثلاثينات لم يكونوا على شاكلتهما ؛لذلك فإن عدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالعراقيين قد أثار سخط كلا الرجلين.

واعترف سميث بالهزيمة أواسط العشرينات تقريباً، بيد أنه استمر في وظيفته ولكن بمزاج شابته مشاعر الحقد والمرارة. وبالحقيقة تعافى فيصل من خيبة الأمل التي سببتها إلى حد ما المأساة الآشورية في عام ١٩٣٣، ولكن يمكن للمرء أن يحدس طبقاً للقدر الضئيل الذي تحقق من أمانيه بأنه قد فشل هو الآخر. ففي مذكرة سرية عشية وفاته، كتب فيصل ما يلي:

لا يوجد حتى الآن - أقولها وقلبي مترع بالأسى - شعب عراقي، ولكن هنالك كتل لا يمكن تصورها من البشر، وهي مفتقرة إلى أية فكرة وطنية، كما أنها متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، وما من رابط شامل يربط بينها، مسارعة للشر، ميالة للفوضى، مستعدة على الدوام للوقوف بوجه أية حكومة مهما كانت. ومن هذه الجماهير نريد أن نصوغ شعباً ندرّبه ونعلّمه ونهذّبه... وبما أن الحال على هذا النحو، يمكن تخيل ضخامة الجهود المطلوب بذلها لتحقيق هذه الغاية[١٦].

السبيل إلى الانضباط

بخلاف فيصل وسميث، نضج الحصري على وقع خطى الأزمات الجديدة.



وربما يكون قد اكتشف بالمصادفة النتيجة التي مفادها أن علم التدريس بمفرده لا يمكنه إرساء نظام أخلاقي جديد، أو لعله كان يظن على الدوام أن التحديث في جوهره هو شكل من أشكال الانضباط تولده السلطات المؤسسية الممارسة على الفرد على نحو جديد. ولقد كان الحصري شديد المتابعة للتطورات في الحقل التعليمي ولما كتبه المنظّرون الأوروبيون البارزون في هذا الاتجاه[١٧]. إن الغاية من الدخول في علاقة مع السلطة الانضباطية لم يكن على الإطلاق ممارسة للتحكم المباشر عن طريق التهديد بالمعاقبة، ولكنه كان على الدوام غرس تحكم ذاتي أو تحكماً غير مباشر كما لو أنه تحكم عن بعد. والذي يدفع إلى ذلك هو غرس أهداف أكثر تجريداً وغير أنانية بالمعنى الضيق للكلمة. إذ إن الانضباط يعني في الواقع خلق «إنسان» جديد، وليس مجرد استبدال مجموعة من المعايير بأخرى. إنه يعني غرس طاعة ونظام وعادات جديدة وإيلاء الانتباه إلى أدق التفاصيل في كل فكرة وتلميح جسدي. وهو يدخل أيضاً في باب الاقتصاد الجديد في الوقت والتنظيم الفضائي غير المسبوقين في المجتمع التقليدي.

لقد كان هذا النوع من الانضباط معمولاً به في النظام التعليمي للدولة الجديدة. فقد قام رجال من أمثال الحصري وخليفته سامي شوكت بنقله عن النظام التعليمي الإنجليزي. فترتيب الصفوف الدراسية وتقسيمها واختبار الأطفال وتفحص المواضيع التي يتعلمونها كانت كلها لا تشبه شيئاً مما كان معمولاً به في ظل الإمبراطورية العثمانية. على أية حال، لم تكن القوة الضبطية للتعليم كافية من الناحية العملية، خصوصاً عندما يضطر رجال من أمثال الحصري إلى الاعتماد على معلمين من أمثال الجواهري ومدارس تدار من قبل مدراء لا يريدون التخلي عن «بهلويتهم». واستنتج الحصري أنه في حالة غياب مجتمع عربي حقيقي، ستحتاج عملية غرس القومية العربية إلى ما هو أكثر من مجرد مدارس للقيام بذلك، كما لم يتوفر للعراق إلا على نحو متأخر ما يماثل مؤسسات الضبط الأوروبية التي استغرق تشكيلها قروناً من الزمن - كالأديرة التي زرعت إبان عهود الإقطاعية الأوروبية الانشغال بالنفس، أو كالمصانع أو حتى المدارس التي تدرب الناس على أن يكونوا ذواتاً معاصرة[١٨]. إن الانخفاض في عدد سكان العراق لم تتم السيطرة عليه إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكان ثلث سكان العراقيين من البدو الرحل طوال القرن التاسع عشر. كما أن الشبكات الصحية العامة، والمدارس، والمستشفيات، والسجون، والمصحات العقلية التي تقدم



خدماتها لجمهور المواطنين في الغرب لم تظهر في العراق إلا على نحو خجول قرابة نهاية النصف الأول من القرن العشرين. ومن قبل أن تتوفر الفرصة للمجتمع المدني لكي يتشكل أو يتبنى هذه المؤسسات وغيرها، انبثقت الحداثة فجأة على هيئة برلمان وجيش.

لقد استغرقت البرلمانات في أوروبا الغربية قروناً من الزمن لكي تتطور. لذلك، ترسخت حقيقة لدى العقلية القومية العادية مفادها أن البرلمان لم يستنبت في العراق إلا لخدمة المصالح البريطانية في ظل سياسة الانتداب. وجوهر هذا الادعاء كان يستند إلى التذرع بعدم القدرة المتأصلة للبرلمان على أداء أية وظيفة ديموقراطية حقيقية في بلد مثل العراق. لذلك، عندما جرت الإطاحة بالنظام الملكي في ١٩٥٨، تم تجاهل البرلمان من دون جهد يذكر، وحتى من دون سماع همسة تحتج على إلغائه. وفي حكم البعث، أعيد تعريف الديموقراطية بطريقة ملائمة أكثر «إسهاما» عن طريق مجالس الشعب. وفي النهاية، كان للحقائق أن تختلط بالأساطير القومية في التاريخ الذي ينقصه تحليل التجربة البرلمانية في العراق.

إن أي نظام للتمثيل - بالمقارنة مع المشاركة - يتضمن قوانين، ومن ثم «انضباطاً ذاتياً» لمراعاتها. وتؤسس القوانين الأكثر أهمية للهويات الجماعية التي عليها أن تمثلهم. والهويات المبنية على نحو تكافلي (مثلما في بعض المدن والمقاطعات والفئات والطبقات الأوروبية) على أساس المصلحة الذاتية الحرة (للطبقات ومجاميع الضغط وتجمعات أصحاب المصالح) أو من خلال الأحزاب السياسية، إنما تتعامل (أي الهويات) مع الانتهاك الإنساني كآلية للتهذيب أو التصفية من الشوائب.

فقد أنشأ البريطانيون برلماناً في العراق «ممثلاً» لأراض لم تكن محددة سابقاً على هذا النحو: ونصّبوا عليها ملكاً غير عراقي ممن لم يؤمن بشرعية الحدود التي توج عليها. أما بالنسبة لمواطنيه المسلمين الذين يشكلون الغالبية، فكانت فكرة التمثيل ذاتها على شكل جماعات فكرة عويصة. إذ تميز الإسلام تاريخياً عن المسيحية بإيثاره «للمشاركة» في الحكم على «التمثيل». والأكثر من ذلك، لم يطور الفقه الإسلامي فكرة الشخصية القانونية التمثيلية. فما من «سلطة» تمثيلية، غير شخصية يمكن أن تتوسط بين المسلم والرب. ومن ناحية أخرى، يشرع الإسلام لسلوك المجتمع ككل مثلما يفعل على النطاق الشخصي والفردي. وعليه فإن الفردية مرفوضة على نحو مبيت ولقد ارتبطت بالاحتفاء التشاركي بالتدين الذي يجد تركيبته المتكاملة في شعيرة الحج،



مثلاً. أو في الجهاد (أي الحرب المقدسة).. وحينما يضاف هذا النفور الثقافي عن التمثيل إلى الطبقات الاجتماعية غير الواعية التي لا وجود لها، وينظم ذلك كله بمجموعة غير معقولة من القوانين المحددة التي وضعها مسيحيون أجانب، يمكن بسهولة التعرف آنذاك على الشخصية المصطنعة للنظام البرلماني العراقي.

مع ذلك، وعلى الرغم من أعباء كهذه، كان البرلمان العراقي قبل ١٩٤١، نشطاً بشكل لافت من الناحية التطبيقية كآلية لاجتذاب الأفراد من بين أحضان تكتلاتهم. والأكثر من ذلك، كان البرلمان هو المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن غرس وتمثيل الفسحة الحقيقية للحرية الاجتماعية - التي تميزت بالصحافة الحرة تماماً - التي ترددت فيها أصداء الآراء حتى ما كان منها شاذاً وعجيباً[١٩]. وبسبب هذه الحرية، فإن الكثير مما وقع بعد ١٩٥٨، كانت له نذره على نحو ما في سنوات ما بين الحربين. وإذا أردنا صياغة العبارة بكلمات أخرى نقول إن «حرية» العشرينات والثلاثينات لها مع الدولة والمجتمع العلاقة ذاتها التي كانت لانعدام الحرية المطبق الذي تجذر عميقاً في عراق السبعينات، حيث هدد كلاهما المجتمع التقليدي، وظهرا، إلى حد ما، كأدوات متطرفة للتعامل مع تخلفه المفرط.

ولقد نظرت الأجيال التالية من المثقفين العراقيين إلى تلك السنوات بعين الغضب:

لقد تجاوز الاهتمام بالسياسة حصراً، إبان فترة الانتداب الحدود التي كان من الحكمة والمستحسن أن يبقى ضمنها... وغطى على الجوانب الاجتماعية للمشكلة الوطنية. ولسوء الحظ، كان هنالك البعض ممن ينتمون إلى الأقلية، وهم ينظرون بقلق ما إلى هذا الانشغال العام بالسياسة. وأحد هؤلاء كان الشاعر علي الشرقي الذي قال: يبدو أن الأمة لم يعد فيها سوى جماعات مسيسة. أشعر أن الجوامع وغرف النوم والمقاهي والمحال التجارية والمدارس ودور القضاء ومعسكرات الجيش - كلها من دون استثناء قد جذبها ومن دون مقاومة تذكر مغناطيس العمل السياسي[٢٠].

ولا يمل عز الدين من ترديد عبارة «النير الأجنبي» الذي فرض على العراق حرية كبيرة جداً فوق ما يحتاج إليه منها. وبالنسبة للتصور القومي العربي، كان البرلمان العراقي يرمز لكل ما هو مغلوط بالإضافة إلى ذلك النوع من الحرية التي رفضها عز الدين.

ولكن بالنسبة لأغلب العراقيين بشكل عام، فإن النكسات البرلمانية المتكررة إنما



سببها البرلمانيون الذين افتقروا إلى المؤهلات الشخصية الضرورية. وكان الكثير من الشخصنة السياسية القصوى يعود إبان تلك السنوات إلى المجال النفسي الغامض الذي كان فيه الملبس والعادات والصور البلاغية والسلوك تتغير بشكل عام مع تغير هويات الناس وإدراكاتهم الذاتية. وانجذب الشعب إلى صورة مؤسطرة لما اعتبر على أنه مصدر لعظمة الإمبراطورية البريطانية: كصفات البرودة العاطفية، والعدالة الدقيقة والانضباط الذاتي والعقلانية الإنجليزية. ومن المحتمل أن العراقي في العشرينات كان يشعر بأن البريطاني لم يكن حراً إلا لكونه عالي الانضباط، في حين كانت دماء أقرانه من العراقيين تفور عند مناقشة الأمور في البرلمان. وتندر الشعب نتيجة لعدم ارتياحه لهذا النوع من التصور الذي نشأ بمساعدة غير قليلة من سلطة الانتداب. لكن النكات والسخرية أخفت استحواذاً ذهنياً مفهوماً تماماً مفاده أن الحداثة قد ارتبطت على نحو ما بتلك الصفات. وبقدر ما كان الانتداب مرفوضاً في العراق كان يأسر مخيلة الجمهور. لذلك ارتبطت مناهضة الإمبريالية لدى الشخص بسحر الإعجاب أيضاً. وتلك عبرة من عبر التاريخ. لقد كان الولع «بالمظاهر» على هذا النحو أمراً مستغرباً، لكنه سبيل يمكن تفهّمه لمعالجة تلك القضايا. فلأول مرة يظهر الأفراد في الساحة السياسية العراقية التي كانت فصلاً هزلياً بالقدر نفسه الذي كانت فيه مسرحاً فعلياً للسياسة.

تغيرت الأمور مع ظهور القومية العربية. إذ تبخر كل ذلك «المزاح» وخفة الدم في السلوك السياسي ابتداء من الثلاثينات فصاعداً، في الوقت نفسه الذي تبخر فيه الحس العراقي بالفكاهة. واستحوذت على أذهان مناصري القومية العربية خصوصاً فكرة «اغلوطة» كل ما يرونه من حولهم وصار «المظهر» غطاء للقوة الخفية المؤثرة، وشباكاً للتأثير الغربي الإمبريالي الفاسد. غير أن موضوعة العروبيين الأثيرة هذه في الثلاثينات، وعلى خلاف نظرائهم البعثيين فيما بعد، يمكن الوقوف عليها في الإبداعات الأدبية التي جعلت منها هدفاً للسخرية والتهكم[٢١].

في العالم الجديد من الناحية الشكلية والتقليدي جداً في أعماقه لعراق ما بعد العثمانيين، وقد تم اقتحامه الآن بالكثير جداً من الحرية المنعشة، كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي كانت حديثة حقاً ولم يكن وجودها مستغرباً. فلقد كانت الجيوش القائمة هي الأساس في كل السياسات وقامت المدن بموجبها، وبالمثل كان امتلاك الأراضي مجرد امتداد هش للسلطة العسكرية المركزية. لذا شق التحديث طريقه بسهولة في الشرق الأوسط ومن دون مقاومة تذكر، عن طريق المؤسسة العسكرية.



ولقد خاض فيصل نفسه غمار الثورة العربية عام ١٩١٦ بالضباط الذين كانوا ينتسبون إلى الجيش العثماني سابقاً، لا بأصحاب الحملات الدعائية والتربويين.

إن أهمية تبنّي الجيش كطليعة حداثية في العراق (بخلاف التجربة الأوروبية أو المصرية تحت حكم محمد علي باشا) تكمن في الانعزال الشديد لهذه الآلية في التحديث. ففي العراق، عام ١٩٢١، كان الضباط وبخاصة المخضرمون من رواد الثورة العربية هم الأكثر تعليما وتجربة وخبرة في أمور الدنيا من بقية الناس. إذ إن تسعة من أربعة عشر رئيساً للوزراء ما بين سنتي ١٩٢٢ و١٩٣٢ كانوا ضباطاً عثمانيين سابقين خلعوا بذلتهم العسكرية من أجل السياسة والمكسب الشخصي.

اندلع النقاش حول التجنيد الإلزامي أواسط العشرينات، قبل الاستقلال الرسمي بمدة طويلة. وعورض التجنيد الإلزامي من قبل الأكراد والمسلمين الشيعة والبريطانيين. وكان لثقل الرأي لدى كل من الأكراد والشيعة ما يجعل فيصل يحجم عن تطبيق ذلك في الحال. في حين كان الحصري يرى في التجنيد الإجباري والخدمة العسكرية تكملة منطقية للتعليم الإلزامي: فالجيش عنده كان «معملاً» مؤسسياً لإنتاج رجال حديثين ومنجاة من التقسيمات الطائفية والفئوية. وفي كتاباته نجد أن للمدرسة ولمعسكر الجند وظيفة أخلاقية واجتماعية متماثلة لا يمكن تمييزها مبدئياً إلا من خلال العمر وكمية الضبط التي يمكن تحمّلها.

«يعيش الجندي عند أدائه للخدمة العسكرية بعيداً عن نطاق عمله الأصلي، ونمط حياته الخاص، وإلى الحد الذي يعيش فيه منفصلاً عن أقاربه.. فيترك كل ما يرتبط به وبعائلته ويعيش مع أبناء بلده الآخرين في معسكرات تعج بأناس من مدن أخرى، ومن عائلات وطبقات مختلفة لها معتقدات ووظائف متباينة. إنه يعيش مع كل هؤلاء الناس ليخضعوا جميعاً لنظام عام وشامل. ويجتهد من أجل غاية ليست شخصية، ولا علاقة لها بالعائلة ولا حتى بالمنطقة التي ينتمي إليها. إنها غاية أسمى من كل ذلك..

تشبه معسكرات الجيش المدارس الاجتماعية. فهي تحرر الفرد من الأنانية وتجعله يشعر بوجود الآخرين – وبوجود الوطن والأمة. وتعلمه التضحية بكل أشكالها..

ومما لا شك فيه أن الإنسان مدني بطبعه.. إذ لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الآخرين، بل عليه أن يختلط على الدوام بجماعة ممن على شاكلته. غير أن درجة هذه «النزعة الاجتماعية» والوعي الاجتماعي ليست نفسها، على أية حال، عند الأفراد: فقد تكون قوية لدى البعض وضعيفة لدى البعض الآخر. وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى



تقوية الروح التعاونية والعمل الجماعي. ومن هذا المنطلق يمكننا القول إن الحياة العسكرية التي تجمع الشباب عن طريق الخدمة العسكرية الإجبارية، هي من أهم وسائل نشر هكذا تعليم وتوحيد توجهه[٢٣].

ومن دون طبقة حاكمة متماسكة، وبتعليم عاجز عن تكوينها، صار الجيش سبيلاً للخروج من هذه الطامة الحقيقية. وكان الجيش، أيضاً، في التصور الجماهيري الطالع، رمزاً لما يراد به امتلاك هوية حديثة. فلكي تكون حديثاً، ولكي تكون من تكون، يتوجب عليك امتلاك جيش على أن تكون جزء منه كلما أمكن إلى ذلك سبيلاً. ولقد اتجهت الجماهير إلى الجيش لأنها أرادت أن تكون حديثة. لذا أصبحت الحداثة وتنشئة الرجال على فن قتل بعضهم البعض الشيء ذاته في العراق. وعلى خلاف دول العالم الثالث التي استقرت - لقرن من الزمان أو ما يقرب من ذلك - على شكل من أشكال الدولة وبحدود تقترب من حدودها في القرن العشرين (مثل مصر والعديد من بلدان أمريكا الجنوبية)، كان كل شيء جديداً في العراق كل الجدة، ولم يتسن له ما يكفي من الوقت لكي يتطور. فالجيش يتربع، في أقل تقدير، على تقاليد ربطت الضباط بالتحديث؛ وبالإضافة إلى ذلك، كان الجيش هو الشيء الوحيد الناجع في عمله. ولم يكن هذا الأمر قضية مؤسسات تنافسية (من بيروقراطيات، وأحزاب، واتحادات، وجيوش) كما لا علاقة له بمحاولة الجيش للاستيلاء على السلطة والسيطرة على وسائل العنف (لأن الأمر كان بيد البريطانيين). فالجيش لم يكن في يده بعد خلاص «الأمة»، مثلما لم يتهيأ له بعد أن يكون أداة للسيادة؛ بل كان يمثل كل ما كان يسعى إليه المجتمع العراقي من حيث إنه سبيل للوصول إلى تحديث حقيقي بالمعنى ذاته الذي يفهمه الحصري من تلك الكلمة.

وبينما كان النظام التعليمي يشق طريقه قدماً، فيما تتسرب الأفكار الجديدة إليه، والمداولة بين البرلمانيين أشبه ما تكون بالمناوشات الكلامية وتضارب الأمزجة، والمحسوبية واللهاث وراء المصالح الشخصية ينشران الفساد في الوظائف العامة (وهو أمر طبيعي جداً في عالم طائفي)، برز إلى الوجود جيل جديد من ضباط الجيش الذي تشكل في ظل الاحتلال البريطاني. ولهؤلاء الرجال الذين تخرجوا من الكلية العسكرية في العشرينات من القرن الماضي، أسلم القياد من قبل الجيل الأقدم من الضباط الذين أعدّهم الجيش العثماني. وبهذا الخصوص كان لكلام الحصري معناه. فمن خلال الاعتماد على التقاليد العسكرية لزملائهم الضباط القدامى وبوحي من أفكار الحصري،



تبنّى الجيل الجديد من الضباط حمل مشعل التقدم. ولقد تنوعت ردود الأفعال تجاه قضية الجيش. إذ كان الشيعة معذورين لتحسسهم من الهيمنة السنية. في حين كان السنة من أمثال الحصري ينظرون في المقابل إلى المعارضة الشيعية للتجنيد الإلزامي على أنه رد فعل عشائري ضد التحديث. وبالنتيجة، انهار الموقف الشيعي لأنهم في معارضتهم للتجنيد الإلزامي كانوا يلغون الشيء نفسه الذي يسعون إلى تحقيقه بلهفة في المجالات الأخرى (كالتعليم، مثلاً). على أية حال، لتفتيت هذه العدائية المتأصلة، كان لا بد من وجود قضية صاعقة غير مسألة التجنيد الإلزامي، كدليل على الدور الريادي في التحديث. وهو الحدث الذي وقع في صيف ١٩٣٣، فيما عرف بالتعبير اللغوي الملطف: القضية الآشورية.

الجيش والآشوريون

إن الآشوريين(٢٤) قوم جبليون من أصل سامي يقطنون شمال العراق، ويدعون بأن أصولهم تعود إلى الإمبراطورية الآشورية القديمة التي اتخذت من نينوى عاصمة لها (٣٠٠٠-٦٠٠ق.م)، حيث لا تزال آثارها شاخصة خارج مدينة الموصل المعاصرة. كما أنهم يتكلمون السريانية المنحدرة مباشرة عن الآرامية، وهي اللغة التي لا يزالون يستخدمونها لأغراض طقوسية، كما أنها اللغة نفسها التي كان الهلال الخصيب ينطق بها لسانه قبل العربية. وهم يتبنون العقيدة النسطورية المسيحية، ولقد اعترف العثمانيون بهم رسمياً على أنهم ملة من ملل الإمبراطورية في عام ١٨٤٥. وفي عام ١٩١٥، أرعب العثمانيون الآشوريين ودفعوا ما يقرب من خمسين ألفاً إلى الفرار جنوباً صوب العراق، فانتهى بهم المطاف إلى العيش في مخيمات للاجئين كانت تدار وتمول من قبل البريطانيين. وجرى استخدامهم بفعالية في مواجهة الصدام المسلح في عام ١٩٢٠ كفرق استكشاف في عمليات قمع الانتفاضة واسعة النطاق ضد البريطانيين، كما تم تجنيدهم عام ١٩٢٢ في وحدات عسكرية يقودها ضباط بريطانيون وبتمويل بريطاني، كانت تسمّى وحدات مجندي العراق. وهذه الوحدات العسكرية أنشئت لكي تقلل من التكاليف التي تتكبدها بريطانيا في إدارة بلاد ما بين الرافدين. في حين بقيت نسبة من هؤلاء الآشوريين المهجرين من قبل الأتراك، من دون شعور بالانتماء مع استمرار سعيهم للبحث عن موطن لهم. وكما هو الحال مع الأكراد، في تلك السنوات، لم يعتبر الآشوريون أنفسهم عرباً وتمسكوا بقوة بهويتهم الآشورية. أما مظالمهم ومطالبهم



كطائفة فكان يتبناها زعيمهم الروحي المار شمعون الذي كان يتعامل مباشرة مع المندوب السامي البريطاني. ولكنه في الوقت نفسه كان يرفض التعامل مع السلطات العراقية. ولم يقبل بالجنسية العراقية إلا في عام ١٩٣٢.

إن مأساة ١٩٣٣ تعود إلى شعور الآشوريين بخيانة وخذلان بريطانيا لهم، عندما فشلت في ضمان مستقبلهم عقب انتهاء الانتداب على العراق. وفي عام ١٩٣١ قدم المار شمعون طلباً إلى عصبة الأمم المتحدة من أجل إنشاء بلدة منفصلة في العراق، ومن ثم قدم التماسا لتوطين جميع الآشوريين في أوروبا، وفي حال عدم النجاح في ذلك، اقترح توطينهم في سوريا. وعلى الرغم من فشل هذه المساعي، فقد ضغط الآشوريون كثيراً على الحكومة العراقية؛ وفي النهاية كان دخول العراق في عصبة الأمم المتحدة مرهوناً ببذل ضمانات رسمية لحماية الأقليات الكثيرة في البلاد.

في تموز ١٩٣٣، اقترح المار شمعون الاعتراف بالآشوريين كملة من الملل داخل العراق، وليس مجرد طائفة دينية بحيث يحدد لهم موطن قومي من العمادية وزاخو ودهوك، على أن تكون هذه المناطق العراقية (والتي يقطنها الأكراد، أعداؤهم التقليديون) مفتوحة لاستقبال الآشوريين من كل أنحاء العالم؛ وأن يعاد تشكيل الوحدات العسكرية الآشورية المنحلة لتكوين كتيبة مستقلة داخل الجيش العراقي؛ وأن تلحق الأراضي التي أعطيت لتركيا في عام ١٩٢٥ بالموطن الآشوري عن طريق الحكومة العراقية. وأخيراً، يتوجب الاعتراف رسمياً بالمار شمعون كبطريرك للطائفة الآشورية من قبل عصبة الأمم المتحدة، على أن تدفع له معونة سنوية. ولا يهم كثيراً من الذي سيتكفل بدفع هذه المعونة. وبصبر لا حدود له تفاوض فيصل بشأن هذه المطالب، لكنه رفض بشدة المطالب الثلاثة الأولى.

أما مآل ذلك كله فكان مذبحة جرى الإعداد لها في غياب فيصل من قبل الجيش وبتواطؤ من حكمت سليمان (وزير الداخلية، الذي كان مقدراً له أن يكون عضواً في الجناح اليساري لجماعة الأهالي) مع رشيد عالي الكيلاني (رئيس الوزراء، والقومي البارز الذي قيض له أن يكون زعيم «ثورة» ١٩٤١ ضد البريطانيين). وكان الجنرال بكر صدقي الذي حرض على إثارة الفكرة ونفذ العملية المروعة، هو نفسه الذي قاد أول انقلاب عسكري في العالم العربي الحديث في عام ١٩٣٦. لم تكن الطائفة الآشورية الصغيرة لتمثل تهديداً حقيقياً للدولة على الإطلاق. وحتى عندما عبرت مجموعة من بضع مئات من الآشوريين الحدود السورية بحثاً عن موطنهم تم إجبارهم على التقهقر



من قبل الفرنسيين. وكلفهم هذا الحادث فقدان ما يقرب من اثني عشر شخصاً لحياتهم على الحدود. غير أن الجيش، والحكومة وفيما بعد المؤرخ القومي العروبي خلدون الحصري (ابن ساطع الحصري)، اعتبر ثلاثتهم هذا الحادث بمثابة «عصيان». ولكن حتى اعتذار خلدون الحصري عما قام به الجيش من عمليات، لم يتنكر للخطوط العريضة لما تلا ذلك من أحداث. فلقد سلحت القبائل الكردية وأثيرت ضغينتها على الآشوريين: فحوصر الآشوريون وقتل من كان يلمح منهم. كما سلبت قراهم بالجملة على أيدي العشائر الكردية والأيزيدية. في حين قام الجيش بإرهاب الموظفين المدنيين الذين احتجوا على ذلك. وبكلمة مختصرة، كان ذلك هو الموسم لاستباحة دماء الآشوريين في العراق صيف ١٩٣٣. وفي الوقت الذي خمن فيه خلدون الحصري أن عدد القتلى قد وصل إلى ستمائة شخص، ادعى الآشوريون أن عدد قتلاهم بلغ ثلاثة آلاف ضحية.

ونزح اللاجئون صوب الموصل والقرى الآشورية الكبرى الأكثر أمناً. إذ في ١١ آب دخلت بمدافعها الرشاشة وحدة آلية من وحدات الجيش العراقي إلى مدينة سميل، بأوامر من الجنرال بكر صدقي، وجردت كل الرجال من السلاح من دون أي مقاومة تذكر:

«فجأة ومن دون أي إنذار مسبق، فتح الجنود النار على الآشوريين العزل، فسقط الكثير منهم، وبضمنهم بعض النساء والأطفال، في حين فر البقية إلى المنازل لكي يحتموا بها. . .

لقد استغرقت هذه العملية بعض الوقت. لم يكن هنالك ما يستوجب العجلة، لأنه كان لدى الجنود نهار بأكمله لإتمام مهمتهم. وكان خصومهم عاجزين وما من فرصة لأي تدخّل من أي كان لإنقاذهم. ومن نوافذ البيوت التي لجأ إليها الآشوريون، قام الجنود المدربون على قتل المساكين الذين صكهم الرعب بحصد الأرواح بمدافعهم الرشاشة. ولم يبقوا أحداً منهم واقفاً في الغرف التي اكتظت بهم وتحولت إلى مسالخ بشرية. وفي بعض من الأمثلة الأخرى، اندفع الجنود تحت وطأة شهوة سفك الدماء، إلى سحب الرجال خارج البيوت لإطلاق الرصاص عليهم أو تهشيم جماجمهم بالهراوات حتى الموت قبل أن يصنعوا كومة من جثث ضحاياهم(٢٥).

لا تكمن الأهمية التاريخية لما حدث في العراق ذلك الصيف في الأحداث ذاتها، بل في كيفية تأويل السكان لها. إذ تجمع كل الروايات على وصف الحماس الشعبي



الطاغي للممارسات التي قام بها الجيش. ففي مدينة الموصل عقدت أقواس النصر «وقد زينت بثمار الرقي الملطخة بالدماء والخناجر مغروسة فيها. وهذا تمثيل دقيق لرؤوس الآشوريين المقطوعة، وبما يتماشى والشعور السائد آنذاك[٢٦]». كما كان خلدون الحصري، وهو صبي آنذاك، شاهداً على استقبال الجيش في بغداد:

«في يوم ٢٦ آب، خرجت المدينة بأكملها للترحيب بوحدات الجيش العائدة بعد إتمام مهامها ضد الآشوريين. لقد كانت هنالك آلاف مؤلفة من الرجال والنساء والأطفال يملأون الشوارع والساحات وعلى أسطح المنازل. فتعطل كل شيء عن العمل والحركة لمدة ساعات. وانفجرت الحشود الضخمة بالتهليل والهتاف للجنود الذين كانوا يمشون بانتظام خلال العاصمة. وصار الرجال والنساء والأطفال ينثرون الزهور وماء الورد عليهم من فوق أسطح البيوت. ويتذكر الكاتب ذلك جيداً. ففي ذلك اليوم سمح له ولأخته بقطف كل الزهور والورود في حديقتهم... كما يتذكر كيف أنهما ألقيا بها على رؤوس الجنود من شرفة عيادة طبية كانت تطل على شارع الرشيد. كما حلقت فوق المدينة طائرات القوة الجوية، لتلقي بالمناشير الملونة التي كانت تحمل الكلمات التالية التي صاغتها لجنة الترحيب: «مرحبا بحماة أرض الأجداد!.. قفوا بوجه أعدائكم أدوات الإمبريالية وصنائعها!» ولقد حظي الجيش وولي العهد الأمير غازي بترحيب منقطع النظير لأن موافقة الأمير من دون تردد على الحملة ضد الآشوريين جعلته محبوب الجماهير. أما الملك فيصل فلم ينل سوى القليل من الترحيب... وحدث الشيء نفسه بعد خمسة أيام عندما خرجت بغداد بأكملها تقريباً لتحيي الأمير غازي، وبكر صدقي، ورشيد عالي الكيلاني أثناء عودتهم إلى العاصمة من الاستعراض الاحتفالي للجيش في الموصل. وعندما غادر الملك فيصل بغداد في اليوم الثاني من شهر أيلول كان هنالك ما لا يزيد على الخمسين نفراً على الأكثر لتوديعه في المطار. بينما قبل يومين من ذلك التاريخ كان في ذلك المطار نفسه ما يزيد على خمسين ألف شخص للترحيب بغازي على إثر عودته من الموصل.

والتقى الكاتب ببكر صدقي مرة بعد بضعة أيام من عودته من الموصل، حيث يقول: عندما ربت على كتفي وسألني ماذا أريد أن أكون بعد أن أنتهي من دراستي، أجبته: أريد أن أكون ضابطاً عسكرياً[٢٧].

كان هنالك ثلاثة جيوش في العراق إبان الانتداب: القوات البرية والجوية البريطانية، والجيش العراقي الذي تم تأسيسه في عام ١٩٢١، ومجندو العراق الذين تم



تجنيدهم كقوة عسكرية عربية بالكامل من أبناء المنطقة الشيعية أسفل الفرات. وفي انتفاضة ١٩٢٠، قام المجندون، رغم كونهم قوة عسكرية عربية، «بتقديم خدمات ممتازة» خلال تلك العمليات. وقد أبدوا «ولاء منقطع النظير لضباطهم البريطانيين»[٢٨]. وفي عام ١٩٢٢، عندما جرى تجنيد مجموعة من الآشوريين في سرايا المجندين، أبدت طائفتهم الآشورية تردداً ملحوظاً في الوهلة الأولى. غير أن هذه القوات قد أصبحت آشورية بالكامل في عام ١٩٢٨، وضمت أربعة آلاف آشوري لم يبق منهم في عام ١٩٣٣سوى ثمانمائة آشوري فقط.

كان إذعان الإنجليز أخيراً لإلحاح فيصل المتكرر على إنشاء جيش قوي قد فسح المجال لبروز قوة ذات شأن من الضباط. لكن هذه القوة أخذت تشعر بالتذمر - مع حلول الاستقلال - من قيود ملابسهم[٢٩] العسكرية التي كبلهم بها البريطانيون. وفي الحقيقة، زاد عدد أفراد الجيش من ٣٥٠٠ في ١٩٢٢ إلى ٧٠٠٠ في ١٩٢٧، وصولاً إلى ١١٥٠٠ مع حلول عام ١٩٣٢. وتضاعف العدد فيما بين الاستقلال وعام ١٩٣٦. وسبب ذلك إلى حد كبير هو الاندفاع لتجنيد المزيد من الضباط عقب المذابح الآشورية. والأكثر من ذلك، أن عقدة الشعور الحاد بالدونية لدى الضباط العراقيين إزاء البريطانيين وما وصف في الأدبيات على أنه «هلع» شديد من الآشوريين كانا ناجمين عن فشل الجيش العراقي المتكرر في قمع العشائر المتمردة سواء كانت كردية أم غير كردية. ولقد قام البريطانيون بالتدخل مراراً لإنقاذ الجيش العربي في صراعه مع الآشوريين بشكل خاص. وكان الآشوريون مثل الأكراد وعلى خلاف عرب السهول، يشكلون عصابات من المقاتلين المهرة الذين يعرفون المناطق الجبلية معرفة جيدة. فيما كانت مشاعر الاستياء والخوف قد اقترنت بالأسطورة التي أخذت تروج والتي تنظر إلى العراق وكأنه سيلعب دور بروسيا العرب في الشرق الأوسط (وهذه الأمور، إلى حد بعيد، من نتائج تعاليم الحصري الذي كان ينظر إلى الدولة العراقية كمركز لانطلاق الفكر القومي)[٣٠].

كانت مذبحة الآشوريين أول تعبير حقيقي عن النزوع إلى الاستقلال الوطني في ولاية عربية خضعت فيما مضى للإمبراطورية العثمانية. إذ انصب الحماس الشعبي بشكل واضح على القوات المسلحة، وابتعد في الوقت نفسه عن فيصل وطريقته في معالجة المشكلة. وبهذا الخيار اتخذت الجماهير العراقية موقفاً سياسياً قاطعاً حول ما يعنيه «التحديث المستقل» بالنسبة لهم. والأكثر من ذلك، أنه من المستحيل عزل شدة



الشعور الجديد بالعداء للآشوريين لدى العرب والأكراد (بالمقارنة مع العداوات التقليدية ذات الطبيعة الدينية والعشائرية والإثنية) عن حقيقة خدمة هذه الطائفة في كتائب المجندين. لقد احتفى العراقيون بمؤسسة حديثة واحدة، هي الجيش. كما أنهم كانوا يحتفون بطريقة وحيدة للتعامل مع المشاكل دون غيرها ألا وهي القوة. وهم يصفون هذا الخيار بالخيار «الوطني» في مقابل تعبير «مشاكل الأقليات» الذي كان يلجأ إلى استخدامه البريطانيون لوصف القضية ذاتها. وأثناء الأزمة، نظر الكثيرون إلى التعبير الأخير على أنه بدعة أجنبية هدفها النيل من قدرة البلاد القومية. وفي هذا الشأن لم يكن العراقيون تقليديين أو «متخلفين» (بمعنى من معاني الكلمة على الأقل) لأن مجرد تمثلهم لجيشهم كان يعتبر تجربة جديدة بكل ما يتضمنه ذلك من أن مشروع الجيش الطامح إلى استقلال قومي حقيقي كان إجراء تقدمياً.

وبالفعل، تنبأ بكر صدقي في خطابه الذي ألقاه في الموصل بانقلابه الذي وقع في عام ١٩٣٦ في معرض حديثه عن دوره في ذبح الآشوريين، معتبراً ذلك بمثابة «تعهد بما سيقوم به العسكر لأداء الواجب العظيم الذي كان يشعر الجيش ولا يزال بأنه يجب أن يكون مستعداً للقيام به. فدعونا نترقب ذلك اليوم مع الجيش والأمة»[٣٢]. واستقبلت هذه الكلمات بحماسة شديدة. إن مقتلة الآشوريين - وبصرف النظر عن كونهم لم يكونوا يشكلون تهديداً - تم اعتبارها داعماً للطموحات في وحدة عراقية. كما أن التحديث، على نمط الجيش العراقي، قد أولى العناية والتركيز على ذلك الذي سرعان ما صار شبكة شائكة من العواطف الدينية والعشائرية والإثنية والقومية والعسكرية. وتمكنت المسألة الآشورية من بلورة هذه العواطف التقليدية بالإضافة إلى الحديثة منها في نوع جديد من الهستريا والسياسة العقائدية، تحت العنوان الموقر «معاداة الإمبريالية». ولقد تجسد «الاستقلال» عن البريطانيين المدافعين عن الآشوريين على نحو مؤثر أكثر من كل التصريحات المعتبرة والاحتفالات الرسمية للسنة السابقة التي أصبح فيها العراق لأول لمرة دولة ذات سيادة.

فقد تحققت لحظة مشهودة على حساب الآشوريين متخذة لباس الكفاح ضد البريطانيين الذين لم يعودوا يحظون بالشعبية أكثر من أي وقت مضى على فترة الانتداب بالرغم من أن موقف بريطانيا الرسمي بخصوص المسألة الآشورية كان وفياً للحكومة العراقية. فضلاً عن ذلك، واستناداً إلى خلدون الحصري، فإن المسؤولين البريطانيين هم الذين «حثوا» الحكومة على استدعاء المار شمعون إلى بغداد، واحتجازه



إذا لزم الأمر (وهو ما قامت به الحكومة على الضد من رغبات فيصل التي أبرق بها من على سرير المرض من جنيف). ثم إن الإنجليز أوصوا، قبل كل شيء، بتحريك قطع من الجيش لاتخاذ مواضع لها في الشمال من أجل الضغط على الآشوريين على ما يبدو. مع ذلك، وبالرغم من غرابة الأمر، فإن الإنجليز أصبحوا أقل شعبية حتى مما كانوا عليه أيام الانتفاضة الكبيرة ضدهم عام ١٩٢٠، حين تورط الجيش البريطاني فعلياً في محاربة العراقيين. وكانت إحدى الهوسات الأكثر شعبية هي: «غازي هز لندن خلاها تصيح»[٣٣]. كما لمحت الصحافة إلى المؤامرات التي يحيكها المستعمرون البريطانيون مستخدمين فيها المرتزقة من المسيحيين لاستعباد العراق ذاته الذي منحوه الاستقلال للتو. وانتشرت شائعة بأن صديق فيصل، تي. أي. لورنس كان يجند هنا ويتجسس هناك؛ وفي الواقع، أشيع بأنه يتواجد في كل مكان. فقتل العديد ممن اتهموا بأنهم عملاء بريطانيون، كما أعدم بكر صدقي علناً كل «عملاء» المخابرات البريطانية من العراقيين الذين ألقى الجيش القبض عليهم[٣٤].

ولأول مرة في الشرق الأوسط ابتدعت صيغة سياسية مؤثرة سجلت باسم العراق في صيف ١٩٣٣. وبشكل أساسي ارتبطت هذه الصيغة التي جرى العمل بها في حكم نظام البعث الثاني خلال إعدامات كانون الثاني ١٩٦٩، بالحصول على أعظم قدر ظاهري من «الاستقلال الوطني». ويبدو أن قصة اليهود كانت تكراراً لقصة الآشوريين. ومن بين العديد من الأمور الأخرى، بينت الثورة الإسلامية في إيران ومأساة الرهائن الأمريكان أن هذه الصيغة ليست حكراً على العراق فقط، وأنها لم تفقد قوتها المروعة. وبعد الحرب العالمية الثانية والتحرر من الاستعمار، وسم الوطنيون واليساريون على تنوعهم هذه الصيغة بأنها «مناهضة للإمبريالية» وهي العبارة التي استخدمت لوصف الحروب العدوانية، مثلاً، تلك التي شنت ضد شعبي فيتنام والجزائر. ولم تغب عن البال مزايا هذا الاختيار للكلمات في العراق على نحو مبكر منذ صيف عام ١٩٣٣. غير أنه في حالة العراق (وبخلاف كل من فيتنام والجزائر) فإن أهم ما في هذه الصيغة أنه يجب التمييز بينها وبين كل أشكال المعارضة للبريطانيين بسبب ما قالوه أو أقدموا على القيام به بالفعل. ولم تستخدم هذه الصيغة في الانتفاضة ضد البريطانيين في ١٩٢٠، والتي كانت، حسبما هو ظاهر، قد انطلقت لكي تكون: كفاحاً ضد البريطانيين. لذلك، فإن هذه الصيغة من حيث المبدأ لا تختزل كل أشكال المشاعر المناوئة للبريطانيين.



إن معاداة الإمبريالية في العراق مثلما تمثل في الأحداث الآشورية ينبغي أن تفهم بشكلها الصحيح على أنها تمثيل أو استعارة مجازية - أي كعلامة إيقونية حسب اصطلاحات علم العلامات. إذ ما في علاقة سببية بين موضوع الكراهية - وهم البريطانيون ودورهم في العراق - وبين شدة الشعور المعادي للإمبريالية لدى الجماهير؛ بل إنها علاقة تماثل ظاهري ومشابهة وما هي بالعلاقة السببية. ولغرض تقريب المعنى، تأمل حالة نوبة الهستريا النفسية التي تبدو للملاحظ مشابهة لحالة الصرع. وفي الحقيقة، تحتوي الحالة الثانية على علاقة عضوية محددة لها صلة بالجسد، بينما تنقل الحالة السابقة رسالة عن الحالة الذهنية المشوشة للشخص. فالهستريا شكل غير مباشر من أشكال الاتصال، إنها علامة في مقابل التبدي الفعلي للاختلال الجسدي. أما المشاعر فكانت على الأرجح حقيقية تماماً سواء في حالة الهستريا أو في هذا النوع من معاداة الإمبريالية. لكن دورها كرموز وأيقونات للوعي المضطرب، ينبغي أن لا يختلط بالشيء الذي تعتزم تمثيله، خصوصاً مع حقيقة أنشطة ذلك الشيء.

لكن ما هو الشيء الذي تكون معاداة الإمبريالية ملصقاً يدل على الانطباع الذي طبع إحساسات السكان بعد عقد من الزمان تقريباً من التحديث المفاجئ؟ وهذا ما أوحى به دور الجيش الحامل لذلك الوعي، مثلما أوحى به التفاف الشعب المنقسم بعمق حول ما تم إدراكه على أنه تفضيل الجيش للحل العسكري. فلقد أيقن الشعب أن عليه أن يدرك التقدم، إلا أنه لم يخطر في باله أن يتغير هو بالذات؛ بل كان على القوة الخارجية أن تكون العامل لإحداث ذلك التغيير. لكن كان البريطانيون غرباء ومسيحيين. وكانت الحريات التي يسروها للعراقيين تهدد الماضي كثيراً ومعدل سرعتها أكبر مما يجب. كما كانت مسايرة التقاليد والحياء والمنظومة الأخلاقية الدينية لا تزال تحدد حياة الناس اليومية وتقيدها، مع أنهم تقبلوا بعض المفاهيم الحديثة. أما «معاداة الإمبريالية» فقد وضعت محددات ملائمة للحداثة؛ فوضعت نوعاً من خط معين ولمقدار معين؛ ولم تطالب هذه المشاعر المعادية بالكثير لكنها وفرت الحماية نفسها التي وفرها الدين والتراث لنفسيهما درء للتدخل الخارجي.

وتكوّن لدى الوطنيين اهتمام راسخ بفكرة أن المشاعر التي يعبر عنها في «معاداة الإمبريالية» مرتبطة ارتباطاً عفوياً لا غير بالواقع الظالم للأمور التي تزعم أنها متعلقة بها. وانقادت إلى هذا المسار النخبة اليسارية والعلمانية في كثير من بلدان العالم



الثالث. فأدى ذلك إلى التخلي بالجملة عن التفكير النقدي فيما يتعلق بسلوك الجماهير التي خرجت للتو من الأوضاع المروعة للتخلف. إن الانتداب البريطاني والمؤسسات التي أنشأها في العراق كانت عوامل التحديث الذي لم يظهر تدريجياً ولا على أيدي أبناء البلاد كنتيجة لمؤهلات السكان وتعاطيهم مع العالم. لذا فإن البريطانيين في العراق كانوا محدثين أكثر من كونهم محتلين، على الرغم من تصرفهم بوحي من مصالحهم الخاصة. ومن جهة أخرى، بمقدار ما كان الجيش العراقي من خلق البريطانيين كما هو الحال مع كتائب المجندين، كانت له روابط أيضاً مع الماضي لكنها اقترنت بجذور قوية ضاربة في الحداثة. كما أن للجيش غاية منشودة. ولقد أدرك ساطع الحصري ذلك؛ ومع أن أخلاقياته لم تكن قادرة على استيعاب المجتمع العربي بأكمله في صورتها، لكنها عثرت على عامل انضباطها على حساب الآشوريين.

أخذ خلدون الحصري على نفسه إعادة كتابة التاريخ الذي ساهم والده في صنعه. وشرع الابن بملاحظة أنه بينما كان التاريخ على الدوام دعاية للمنتصر، فإنه في العراق و«يا للأسف» فيما يتعلق بالمسألة الآشورية، «كان بالتأكيد دعاية للضحايا»[٣٦]. ولذلك كان اهتمامه منصباً على إثبات أن الآشوريين كانوا يشكلون تهديداً للدولة العراقية، وهم الذين «ابتدأوا الهجوم أولاً عن سابق تصميم، وأن بكر صدقي والقيادة العليا للجيش لم يفعلا سوى الرد على تهديد فعلي، ولم يخططا للقيام بمذبحة». وبحسب وجهة نظر خلدون الحصري كان الملك فيصل هو الذي يقف على الدوام وراء تهييج العشائر. لذلك أيد ما مفاده أن البيان العراقي الرسمي بشأن الأحداث ما هو إلا «كذبة خرقاء ومفضوحة». ولم يشغل نفسه بإنكار حدوث الوقائع، بل ذهب إلى تبييض صفحة الجيش وتبرئته من خلال وضع اللوم على فيصل، وعلى كل ما يمثله بالطبع على الساحة السياسية.

وعليه استهدف خلدون الحصري رواية ستافورد للأحداث. وبخلاف خلدون الحصري، تواجد ستافورد هنالك كمفتش إداري. إذ كان مقره في الموصل. كما كان مكلفا بالتفاوض مع الأطراف المعنية. وفي كتابه وزع اللوم بحيث لم يستثن حتى السياسة البريطانية (مع أنه لم يكن قاسياً بما يكفي على البريطانيين الذين يتحملون مسؤولية ما تجاه ما تعرض له الآشوريون). لقد وقف ستافورد بشدة ضد المطالب الآشورية وكان إلى جانب الوحدة العراقية. أما وجهة نظر خلدون الحصري فهي إلى حد كبير تمثل رأي الرتب العليا من الضباط البريطانيين الذين كانوا يعملون في الخفاء.



إذ كان اهتمام هؤلاء الرجال منصبّاً على تدعيم دورهم كرؤساء مستشارين للجيش الذي أرادوا جعله قوة عسكرية محترفة. ولقد وصف الجنرال هيدلام من البعثة العسكرية البريطانية في بغداد، بكر صدقي كزعيم له «عزيمة وطاقة وبصيرة». وقال بأن لدى الحكومة والشعب أسباباً موجبة لكي يشعرا بالامتنان للزعيم بكر صدقي وقواته العسكرية[٣٧]». مع ذلك كان هؤلاء المستشارون «مقاطعين من قبل العراقيين[٣٨]» طبقاً لما كتبه خلدون الحصري.

ومع الأسف، فإن خلدون الحصري أيضاً كان مخطئاً بخصوص تاريخ هذه الأحداث على أساس أنها كانت دعاية لضحاياها. وبمعونة بسيطة من المثقفين أمثال خ. الحصري، توقف العراقيون عن قراءة الكتب «الإمبريالية» منذ وقت طويل. فظهر نوع جديد من الكتب على نمط دراسة طربوش للجيش العراقي والتي تبنى فيها إدعاء خ. الحصري من دون تمعن[٣٩]. ومع مرور الوقت ووصول الحال إلى صدور موسوعة العراق الحديث تحت رعاية بعثية، فإن خ. الحصري قد تم تجاوزه إلى حد بعيد: فلم يعد هنالك أي ذكر للتدخلات أو المذابح التي تورطت بها الدولة. ولكن هنالك فقط تاريخ لعصيان منظم تنظيماً مركزياً وهجمات مباغتة تقوم بها وحدات كبيرة من الآشوريين ضد الجيش العراقي الذي كان يؤخذ فيها على حين غرة.

وهنا نختتم حديثنا بحاشية تستدعي التعليق. يظهر أن المار شمعون قد ذهب إلى الولايات المتحدة قبل عقود خلت لا لشيء إلا ليعود إلى العراق في ٢٤ نيسان ١٩٧٠، وقبل أسبوعين من توقيع الاتفاقية على منح الأكراد حكماً ذاتياً. ولقد فعل ذلك، حسبما تذكر الموسوعة، على إثر صدور قرار مجلس قيادة الثورة الذي عفى عنه وأعاد جنسيته إليه. وعند وصوله «عبر عن امتنانه لقيادة الثورة وعن أمله في تحقيق السلام العالمي. وبعد أن رأى كيف تمتعوا الآن بالاستقرار والرفاهية والأمان والحقوق العادلة، قال: «لقد خدم العرب الإنسانية، فمن بغداد انطلقت أشعة الحضارة لتنير العالم كله في الزمن الذي كانت فيه أوروبا تعيش في العصور المظلمة»[٤٠].

التنديد: ١٩٣٦ - ١٩٤١

بخلاف فيصل، كان بكر صدقي رائداً من رواد العالم السياسي الجديد. إذ جاء انقلاب ١٩٣٦ في أعقاب المذبحة التي رفعت منفذها إلى مصاف البطل القومي. وفي يوم الانقلاب قامت مظاهرات التأييد باكتساح شوارع العراق، مثلما كان للناس أن



يفعلوا ذلك أيضاً في ١٤ تموز ١٩٥٨. وكانت هذه المظاهرات إلى حد كبير نتيجة من نتائج جهود جماعة هامة، هي جماعة الأهالي الإصلاحية اليسارية التي احتلت آنذاك المكانة السياسية التي سيشغلها الحزب الشيوعي العراقي منذ الأربعينات فصاعداً. والبعض من أولئك الذين سيصبحون من قادة الحزب الشيوعي العراقي كانوا آنذاك في جماعة الأهالي. وبالإضافة إلى ذلك، وبخلاف الحزب الشيوعي كانت جماعة الأهالي منخرطة في الانقلاب عن طريق شخص حكمت سليمان، وزير الداخلية إبان المسألة الآشورية، وقد عين فيما بعد رئيسا للوزراء من قبل بكر صدقي.

تم تأسيس حزب الأهالي في عام ١٩٣١ على يد مجموعة شبابية من الديموقراطيين المتحررين الذين استهوتهم مبادئ الثورة الفرنسية. ولم تدرك هذه الجماعة نفسها على أنها حزب سياسي، غير أن صحيفتهم كانت تتمتع بتأثير هائل. وداعبت الجماعة الأفكار الاشتراكية في العام ١٩٣٤مفضلة أن تسميها بالشعبية. وكان جعفر أبو التمن رئيس الجماعة في أواسط الثلاثينات، وهو زعيم عراقي شيعي متقدم في السن، ولقد انتقل إلى اليسار نتيجة لخيبة أمله في السياسيين. وكان البيان الرئيسي للأهالي يطالب بالوطنية العراقية بدلاً من القومية التي كان تاريخها «مترعاً بالدماء والطغيان والرياء»[٤١]. وبعد زوال الأهالي بفترة طويلة، تسنى للأعضاء البارزين أن يخدموا في حكومة عبد الكريم قاسم حيث كان لهم التأثير الشخصي الأكبر. وفي عام ١٩٣٦ كان للأهالي نفوذهم على بكر صدقي عن طريق حكمت سليمان. فأخذ الأهالي جنباً إلى جنب مع ضباط الجيش حصة الأسد من المقاعد الوزارية في الحكومة الجديدة، وأصبحوا قوة ثقافية وقفت وراء الوعد بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. لذلك تقاطر المراسلون والكتّاب العرب على بغداد، وذاعت إلى حد بعيد المقالات والكتيبات التي احتفت بالنظام الجديد.

أراد حكمت سليمان من الجيش أن يقيم في العراق نظاماً على نمط نظام كمال أتاتورك. وكان حتى عام ١٩٣٥ عضواً في حزب الإخاء الوطني لرشيد عالي والذي تم تأسيسه عام ١٩٣٠ لمناوئة المعاهدة الإنجلو- عراقية. وأنجب هذا الحزب أغلب القوميين المدنيين لهذه الفترة. أما الهجوم على وزارة سليمان الأولى فقاده تحالف بين الإقطاعيين وزملائه من القوميين سابقا. ودار الهجوم حول ما إذا كانت الإصلاحات التي قامت بها الحكومة هي إصلاحات «شيوعية» أم «وطنية». وفي النهاية، قام بكر صدقي بإجبار حكمت سليمان على التخلي عن الإصلاحات والإصلاحيين.



وتلا خروج الأهالي من الحكومة، إنشاء حكومة قومية أكثر خضوعاً للجيش، واستمر ذلك الحال حتى اغتيال بكر صدقي. كما دامت فترة «الجبهة الشعبية» تسعة أشهر. وكانت نتيجتها إضعاف ملحوظ للأهالي بسبب تعاونهم مع بكر صدقي الذي تدنت شعبيته، وأيضاً بسبب عجز الأهالي عن السير قُدماً في الإصلاحات. في حين أن الحزب الشيوعي العراقي حديث التأسيس حقّق نجاحاً أفضل.

وفي داخل الجيش كان هنالك توجهان متصارعان: أحدهما ينادي بالقومية العربية فيما ينادي الآخر بالقومية العراقية. طمح بكر صدقي، وهو كردي، إلى بناء دولة عراقية قوية على غرار تركيا التي أنشأها كمال أتاتورك، أو على غرار إيران التي أسسها رضا شاه. وكان كلاهما ينتمي إلى سلك ضباط الجيش مثله. كما أن دور بكر صدقي في المسألة الآشورية وفي الإجراءات الوحشية ضد رجال العشائر الشيعية، قد أكسبه أتباعاً من بين الضباط بفعل سمعته كأكفأ ضابط عراقي. لكنه اغتيل على يد ضباط من دعاة القومية العربية الذين رجحت كفتهم آنذاك على نحو لا يقبل الشك. أما عبد الكريم قاسم الذي كان كردياً أيضاً من جهة أمه، ومن دعاة العراقية كذلك، فلم يفلت هو الآخر من المصير نفسه الذي آل إليه بكر صدقي، ولو بعد ربع قرن من الزمان ولكن على أيدي البعثيين.

كان دعاة القومية العربية من المدنيين في السلطة من قبل، وبالتحديد في صيف ١٩٣٣. ولقد أسهمت الإجراءات التعسفية لحكومتهم الأخيرة في سقوطها بالإضافة إلى دور نفي زعمائهم الأكثر تشدداً ومن بينهم رشيد عالي الكيلاني لفترة من الزمن. لكن جماعة ذات نزعة عسكرية أعظم مما لدى دعاة القومية العربية أخذت بالظهور. مع ذلك، لم يكن لهذه الجماعة أن تشكل تهديداً بعد على هذا الجيل من دعاة القومية العربية الذين شبوا مع بزوغ نجم فيصل. لكن ظهور هذه الجماعة كان نذيراً لما سيحدث من أمور.

تعقب سامي شوكت، المدير العام للتربية، خطى سلفه ساطع الحصري. فكان تحت تأثير هذه الدعوة الجديدة للمناداة بالقومية العربية عندما خطب خطبته المشهورة «صناعة الموت» والتي ألقاها عام ١٩٣٣ ثم وزعت على المدارس الحكومية في كل أرجاء العراق. وكانت الخطبة تعالج موضوع الحاجة إلى مجتمع كالمجتمع العراقي «لإجادة صناعة الموت» من أجل تحقيق الوحدة العربية وتقمص «روح هارون الرشيد». اللذين يتطلبان أن يتعجل العراق امتلاك ما قوامه نصف مليون جندي ومئات



الطائرات. فهل هنالك من جبان لا يلبي هذا النداء؟» كانت المقدرة على الموت من وجهة نظر شوكت أكثر أهمية بكثير من الحصول على الثروة واكتساب التعلم، لأنها «تصون الشرف وبها تدرأ الأمم عن نفسها العبودية». إذ يمكن أن يكون بلداً مصر والهند غنيين وعلى درجة عالية من الثقافة، لكنهما خضعا للاحتلال، ولم تكن لديهما القوة لكسر قيود الإذلال». في حين أن أفغانستان «التي لا تزال تعيش في القرن الرابع عشر»، والسعودية التي يعيش سكانها على حليب النوق»، هما دولتان مستقلتان. وهاتان الدولتان أدركتا أن «القوة هي التربة التي تنبت فيها بذور الحقيقة. لذا فإن الأمة التي لا قوة لها مصيرها الإذلال والعبودية». ثم يستمر قائلاً:

لو لم يكن لدى موسوليني عشرات الآلاف من ذوي القمصان السود البارعين في مهنة الموت، لما كان قادراً على وضع تاج الأباطرة الرومان على راس فيكتور عمانوئيل[٤٢].

حث سليمان الصبية اليافعين على إتباع عقيدة «الحياة الخشنة» واتباع نمط الحياة التي عاشها العرب في الفترة الإسلامية المبكرة. ويبدو أنه قد ذهب بعيداً أيضاً وإلى الحد الذي صرح فيه بأن تلك الكتب التاريخية التي تنتقص من العرب يتوجب حرقها، من دون أن يستثني المؤلفات ذات الأهمية الأعظم التي كتبها ابن خلدون في مجال فلسفة التاريخ[٤٣].

وفي عام ١٩٣٥ تم تأسيس نادي المثنى واختير شوكت كعضو فخري. وسمي النادي على اسم القائد العربي المسلم الذي احتل العراق في القرن السابع الميلادي. وألقيت في هذا النادي محاضرات مؤثرة لتشجيع العروبية. كما أشرفت حكومة القوميين العرب أيضاً على منظمة شباب الفتوة التي كانت على نمط حركة الشباب الهتلري. وشعبية شوكت كزعيم لهذه المنظمة أدت في النهاية إلى دخوله في الحكومة. وكما لو كان نذيراً مسبقاً بالميليشيا البعثية، والحرس القومي، ومنظمات الشباب المدربين تدريباً عسكرياً في الستينات والسبعينات، جعل شوكت ومن خلال نظام الفتوة - الأمر يبدو وكأنه واجب على طلاب المدارس ومعلميهم أن يرتدوا الزي العسكري، ويتدربوا على الأسلحة وينضبطوا عسكرياً بالطريقة نفسها التي ينضبط بها الجنود. ولقد عرف شوكت الوطنية لمستمعيه من طلاب المدارس بطريقة أثلجت صدور البعثيين العراقيين بعد مرور نصف قرن.

«إن الأجنبي - بحسب قيم الفتوة العراقية - ليس هو ذلك الإنسان الذي لا يحمل



شهادة الجنسية العراقية، بل هو في عرفنا من لا يشعر بما نشعر به. . حتى لو كان يحمل معه تسعين شهادة جنسية، وامتلأت مقابرنا بعظام أسلافه منذ آلاف السنين. الأجنبي عندنا من يتآمر ضد الوحدة العربية؛ فهو ليس أجنبياً وحسب في العقيدة والإيمان والروحية، لكنه أيضاً من ألد أعدائنا.

لقد كان مسيلمة الكذاب يمانياً عربياً، غير أنه كان خائناً. لذلك احتقرته العرب وقتلته. . لكن سلمان الفارسي كان فارسياً التحق بالإسلام واستعرب وبقي وفياً لهذه المعتقدات. ولهذا السبب أجلّه العرب ووقّروه. وترى الفتوة العراقية إلى سلمان الصادق في حبه للعرب والذي خدم الأمة العربية على أنه منها؛ بينما تتنكر لمسيلمة ومن على شاكلته(٤٤).

قام انقلاب عام ١٩٣٦ بتصفية طاقم السياسيين الذين ترعرعوا في كنف فيصل وسعوا لمزج الدعوة إلى القومية العربية بالولاء للدولة العراقية. والسياسيون يدخلون ويخرجون من الأحزاب الإصلاحية الاجتماعية والأحزاب التي تدعو إلى الولاء للعراق، وتلك التي تدعو إلى الولاء للقومية العربية. وكان بإمكان المرء أن يعرف المواقف الرسمية (التي كانت مرنة وقابلة للتغير) سواء للمؤسسات، أم الأفراد، أم الجماعات، لأن السياسة كانت ذات طابع مؤسسي وعبارة عن أنشطة علنية كثيفة. بالإضافة إلى ذلك، أصبح كل فرد ملطخ اليدين ومشتركاً في الإثم عقب عام ١٩٣٣، لأن بكر صدقي كان بطل الجميع وخصوصاً اليساريين. أما دعوته إلى «الولاء للعراق» أو ما يسمى بالعراقوية فهي التي قفزت إلى الأمام وصفي بسببها لا بسبب فشله المؤكد في إحداث الإصلاح الاجتماعي. ومنذ ذلك الحين، شرعت القومية العربية بالافتراق الحاد عن الوطنية العراقية. وتجسد الصراع بينهما في النزاع الذي نشب بين رشيد عالي ونوري السعيد. أما الجيش الذي أصبح القوة الهامة في عالم السياسة لفترة ما بعد العثمانيين، فقد مال إلى اختيار الطرف الأول (القومية العربية) فيما كان الاهتمام بالوطنية العراقية بالدرجة التالية في الانقلابات العسكرية الستة للفترة ما بين ١٩٣٦ و١٩٤١.

لقد نمت القومية العربية بسرعة كبيرة بعد اغتيال بكر صدقي. ولعب المنفيون العرب في بغداد دوراً حاسماً في نشر وتعميم الدعوة القومية العربية بما يتخطى المشهد العراقي المحلي مما فاقم ذلك من حدة الانقسامات على الساحة السياسية العراقية. فأسس مفتي القدس الأسبق «اللجنة العربية» بالتعاون مع رشيد عالي الكيلاني للبحث عن سبل لإقامة التعاون بين العرب والنازيين. وكانت ردة فعل الوطنيين العراقيين تتمثل



بالانجذاب القوي تجاه بريطانيا والحلفاء. في حين أن نادي المثنى مع عصبة الدفاع عن فلسطين التابعة له، ومنظمة الفتوة، امتزجت كلها مع اللجنة العربية والقوميين العرب من الضباط واندمجت بطرق لا حصر لها. ثم بعث ناجي، شقيق سامي شوكت، والعضو في الحلقة الداخلية السرية للجنة العربية، في مهمة سرية للتباحث في شأن التعاون مع فون بابن[٤٥]. في حين كان نوري السعيد، زميل ناجي في الوزارة، يفعل الشيء نفسه مع البريطانيين.

وتعاظم شأن المؤامرة إلى الحد الذي أعلنت فيه حالة الطوارئ في البلاد من قبل أربعة جنرالات من دعاة القومية العربية الذين كان ثلاثة منهم أعضاء في اللجنة العربية في ١ نيسان ١٩٤١. فأصبحت اللجنة هي المسؤولة عن إدارة الشؤون السياسية في ظل النظام الجديد. لذا فر الوصي عبد الإله مع نوري السعيد وغيرهما من السياسيين الموالين للبريطانيين إلى خارج البلاد على متن زورق حربي بريطاني. وترأس رشيد عالي الكيلاني حكومة «الدفاع الوطني» مع الجنرالات الأربعة. فدعمتهم في الحال قوى المحور والاتحاد السوفياتي، حين لم يكن هتلر قد شرع بعد في غزو روسيا. وبعد شهر رست القوات البريطانية في البصرة. واندلع القتال في ٢ مايس. فظهر المفتي علناً في خطبة نارية دعا فيها للجهاد ضد البريطانيين «أكبر أعداء الإسلام»[٤٦]. وفي ١٢ مايس قامت الطائرات الألمانية المرابطة في سوريا بالإغارة على القاعدة الجوية البريطانية في العراق والتي ردت بالمثل فقصفت بعض المواقع في سوريا. وعلى الرغم من الدعم الألماني الجوي، فقد تمّ سحق القوات العسكرية العراقية المرابطة في الفلوجة في ١٩ مايس على يد قوة بريطانية عسكرية أصغر منها بكثير. ويعود هذا الأمر ببساطة إلى أن الجنود العراقيين لم تكن لديهم رغبة في القتال. وكان لهذا الأداء العسكري المهلهل والقمع الذي تلاه، صلة كبيرة باختفاء دور الجيش كقوة سياسية في العراق لسبع عشرة سنة قادمة. ثم سارت الأمور على هذا النحو حتى أن الإنجليز تفاجأوا بنجاحهم[٤٧]. فأصبح الطريق مفتوحاً إلى بغداد. وهرب رشيد عالي الكيلاني والمفتي وكل الجنرالات إلى طهران في ٢٩ مايس.

واختتم هذا الفصل من تاريخ استقلال العراق بمذبحة كما افتتح بمثلها. إذ يعود تاريخ اليهود العراقيين إلى القرن السادس قبل الميلاد. ومنذ ذلك الحين حدثت تحولات جوهرية من ديانة لأخرى، وهجرات من الأرياف إلى المدن، كما أن التمازج قد جرى بين اليهود والمسلمين عبر قرون من الزمان. وانتهى كل ذلك بتركز اليهود في



بغداد حيث شكلوا نسبة ثلث سكان المدينة إبان العشرينات من القرن الفائت. وبلغ العدد الإجمالي في أواخر الأربعينات للسكان العراقيين من اليهود الذين يتكلمون العربية ما يقرب من مائة وعشرين ألف نسمة. وهذا هو أكبر تجمع لهم في المشرق العربي(٤٨).

لقد تعاظمت المشاعر المعادية للسامية في أواخر الثلاثينات، بالتزامن مع نمو الدعوة إلى القومية العربية. ونظمت المظاهرات واستهدفت حوادث الرشق بالقنابل المرافق اليهودية في آب ١٩٣٨، كما اتهم اليهود بأنهم وراء الحريق الهائل الذي أتى على سوق العطارية في عام ١٩٣٩. وامتلأت مخاطبات اللجنة العربية مع الألمان بالإشارات المعادية للسامية التي عكست المناخ السائد والمهيمن على منظمات كالفتوة ونادي المثنى. فساء الوضع على نحو لافت مع مجيء نظام رشيد عالي. وفي رسالة وجهها الحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الوزراء كانت تهدف إلى تأكيد دعمها المسبق وغير المشروط، أشارت إلى «الانتهاك للحريات، والاقتحام للمنازل، والنهب للممتلكات، وضرب الناس، بل وحتى قتلهم»(٤٩). كما بلغت الأمور ذروتها بعد يومين من فرار رشيد عالي. فاندلعت أعمال الشغب والسلب التي نظمت أساساً على أيدي صغار الضباط وشباب الفتوة الذين حسبوا على ما يبدو أن بإمكانهم قيادة ثورة مضادة لعودة عبد الإله والإنجليز. ثم دخل رجال العشائر في اليوم التالي إلى المدينة وانضمّوا إليهم. ووقفت الشرطة إلى جانب المشاغبين. وفي النهاية قتل المئات من اليهود.

لقد تولدت عن قضية رشيد عالي الكيلاني أسطورتان جديدتان باقيتان. كان مفاد الأولى منهما أن القومية العربية قد خاضت صراعاً فعلياً ضد الإمبريالية البريطانية. والثانية كانت تقول بأن الثورة قد فشلت لأن طليعتها وهي «المقاومة العسكرية.. لم يكن لديها إيمان بأهمية الدور الحيوي المنظم جداً للجماهير المعادية للإمبريالية»(٥٠). إن الدكتور البراك الذي أصبح مديرا لشبكة مخابرات حزب البعث في عام ١٩٨٢، في أطروحته للدكتوراه قد أخذ على نفسه «إعادة كتابة التاريخ بما يتلاءم والبرنامج الجديد». وخلص في أطروحته المنشورة حول حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١ إلى مقارنتها بكومونة باريس عام ١٨٧١. ومنها نفهم أن حكومة رشيد عالي كانت «بحق» «كومونة» القومية العربية والثورة الاشتراكية في العهود الحديثة»(٥١). ولن أستغفل ذكاء القارئ في السعي لمناقشة تبريره. مع ذلك، ليست كل الأكاذيب متماثلة؛ فبعضها قادر على أن يكون حقيقة بفعل الأحداث التي تشهد له. إن تاريخ البراك، بكل ما للكلمة



من معنى، ما هو إلا النسخة التي شب عليها جيل بأكمله من العراقيين. والأكثر من ذلك، كانت هذه النسخة هي التي رسخت في أذهان الجيل المسؤول عن إرساء دعائم حكم البعث الثاني. ولكي نعثر على نسخة مختلفة عن ذلك التاريخ، ليس أمامنا سوى اللجوء إلى المصادر «الإمبريالية»، أو إلى الكتّاب العرب المستقلين ممن كانوا أنفسهم يعتمدون على مثل هذه المصادر وينشرون أغلب ما يكتبونه بلغة غير اللغة العربية.

لقد حول حزب البعث الأكاذيب إلى نوع جديد من الحقائق. إذ سبق للحزب - قبل أن يقوم الدكتور البراك بذلك - أن قام بتحويل السنوات ١٩٣٣، ١٩٣٦-١٩٤١ إلى تمارين تدريبية على ظهوره بين عامَي ١٩٥٨ و١٩٦٨- حيث كان قاسم يقوم مقام بكر صدقي، والحزب الشيوعي العراقي يقوم مقام جماعة الأهالي، في حين أخذ البعثيون دور رشيد عالي الكيلاني. أما درجة التناظر الشكلي بالنسبة للممثلين وسلسلة تتابع الأحداث فتجعل المماثلة أمراً مبالغاً فيه. فما الذي يعنيه هذا التناظر؟ وهل يشي بالعودة لوضع حل لقضية الهوية غير المحلولة التي هيمنت على العراقيين في الثلاثينات؟ ثم لماذا لا تثبت السيادة في العراق إلا عن طريق المذابح (١٩٣٣) أو الشنق العلني (١٩٦٩)؟

لا تسمح الطبيعة ذاتها لأسئلة كهذه بإجابات محددة. على أية حال، ينبغي عدم الذهاب بعيداً مع تناظراتي هذه. فهنالك، على الأقل، ثلاثة اختلافات جوهرية، تتبادر إلى الذهن، بين هاتين الفترتين اللتين تفصل بينهما هوة زمنية كبيرة. أولاً، ساهم عدد من الناس، أكبر بكثير مما كان سابقاً، في السياسة بعد عام ١٩٥٨، عندما ألغى البرلمان بإلغاء الملكية كما لو كان نظيرها المنطقي، إذا جاز التعبير، كما أصبحت السياسة الآن أمراً متعلقاً بالحراك الجماهيري، وبولاءات الناس المتقلبة لأحزاب جامدة غير مرنة، مثلما كانت متعلقة بجيل جديد من صناع الانقلابات. وعلى الضد من ذلك، كان النظام البرلماني في عام ١٩٣٦، متماسكاً بالرغم من تضرره، لكنه بقي سليماً معافى. ثالثاً، لم يكن المآل نفس المآل. وهنا تكمن المشكلة بالطبع. إذ أعاد حزب البعث كتابة هذا الجزء من المخطوطة التاريخية. حيث آمن البعثيون بالعمل الجماهيري المنظم وبالجماهير المعادية للإمبريالية والصهيونية. فتسلموا السلطة على هذا الأساس، كما أن هذا الإيمان هو الذي سمح لهم «بإعادة كتابة التاريخ بما يتلاءم والبرنامج الجديد». وهذه هي الكيفية التي حول فيها حزب البعث الأكاذيب إلى حقائق صار جميعنا مسؤولاً عنها.



(١) جورج انطونيوس، «النهضة العربية» (نيويورك: كابريكون بوكس، ١٩٦٥)، ٢٤١.

(٢) أنظر المقال الذي كتبه أي. شيكارا، «مطامح فيصل للزعامة في الهلال الخصيب: طموحات ومعوقات،» في كتاب توحيد العراق الحديث، بتحرير أي. الكليدار (لندن: كروم هيلم، ١٩٧٩).

(٣) المعاهدة الإنجلو-عراقية التي دخلت أيضاً حيز التنفيذ في عام ١٩٣٢. وحافظت على المصالح البريطانية في العراق، وخصوصاً السيطرة الجوية في الحبانية والشعيبة. وكانت المعاهدة محور الصراع السياسي في تلك الفترة بين الوطنيين العراقيين، الذين أيدوها عموماً، والقوميين الذين شجبوها.

(٤) راجع كتاب نضال البعث، الطبعة الرابعة، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ٥:٤. واعتمدت خلال الكتاب على هذه المجموعة من المجلدات الأحد عشر لوثائق وبيانات حزب البعث. وكل الترجمات بهذا الخصوص تمت من قبل المؤلف.

(٥) مما ذكر في في تقرير المؤتمر القطري الثالث، تشرين الأول ١٩٥٩؛ المصدر نفسه، ٤٨.

(٦) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق: ١٩٢١-١٩٤١(بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧)، ١: ٥٨٨-٨٩.

(٧) المصدر نفسه، ١ : .٥٩٠ مراسلات بين الحصري والوزير المسؤول عنه مرفقة أيضاً (الصفحات. ٥٩١-٦٠٢.

(٨) المصدر نفسه، ١: ٤-٤٠١.

(٩) المصدر نفسه، ١: ١٩-٢١١.

(١٠) المصدر نفسخ، ٢: ٣١٣.

(١١) المصدر نفسه، ٢: ٨٠-٢٧٧، لمتابعة آرائه بخصوص التعليم والتغيير الاجتماعي. «ما يحتاجه العربي قبل أي شيء آخر هو «التعليم الإجتماعي»، الذي يقوي وينمي في نفسه روح التضامن والطاعة والتضحية.» المصدر نفسه، ٢: ٢٨٠.

(١٢) المصدر نفسه، ٢: ٤١-٣٤٠.

(١٣) راجع وليد كازيه، «قراءة أخرى في مفهوم الحصري للقومية العربية» في الفصل المعنون الحياة الفكرية في الشرق العربي: ١٨٩٠- ١٩٣٩، تحرير مروان البحيري (بيروت: مركز الدراسات العربية والشرق-أوسطية، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٨١)، ١٥٩.

(١٤) أعيد طبع المذكرة في مجلة دراسات الشرق الأوسط١٩، العدد٢(نيسان ١٩٨٣)؛ الاستشهادات من الصفحات ٥٥- ٢٥٤. ويعبر فيها سميث عن هذه المشاعر العنصرية: «بالرغم من أن البلاد قد زينت خلال سنوات قليلة بكل زركشات المدنية الحديثة، فقد بقيت في الأساس على عدم تحضرها. وإن أولئك الذين يحسبون بأن المتوحش يصبح متمدنياً إذا ما لبس البذلة الإفرنجية، إنما سيحكمون على تحضر العراق بحسب المظاهر الخادعة.. أشعر بكل تأكيد أن هذا التطور



السريع في آلية التمدين، بالمقارنة بالجانب الأخلاقي، له تأثير مشوش خصوصاً على الشباب». وباستبدال (المتوحش) بال(عربي) و(التمدين) بال (تحديث)، فإن المرء في الواقع يكون في موقف ساطع الحصري إبان سنوات الانتداب.

(١٥) المصدر نفسه، ٢٥٩. تشكى سميث من خروج الحصري من الوزارة في ١٩٢٧، حين قال (إننا قد فقدنا طاقته وكفاءته، في الوقت الذي أصبحت فيه آراؤه، خصوصا آراءه الخاطئة، أكثر رسوخاً من أي وقت مضى).

(١٦) مستشهد به من قبل حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركة الثورية العراقية (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٨)، ٢٥- ٢٦.

(١٧) على سبيل المثال، حاضر ايميل دوركايم أمام من كانوا مرشحين لممارسة مهنة التعليم، بخصوص العلمانية كبديل للكهنوت قائلاً: «إن عدم قدرة الشخص على ضبط نفسه بمحددات معينة لهو علامة من علامات المرض. إن الانضباط عامل من عوامل التعليم بحد ذاته. فهنالك عناصر جوهرية معينة ذات طابع أخلاقي لا يمكن عزوها إلا إلى الانضباط. ومن خلال هذه العناصر وعن طريقها فقط يمكننا تعليم الطفل كبح رغباته ووضع محددات لشهواته المتنوعة، ومن خلال وضع هذه المحددات يعين الطفل الغايات المرجوة من وراء نشاطه. وهذا التحديد هو شرط السعادة والسلامة الأخلاقية». ولقد نشرت المحاضرات في عشرينات القرن الماضي؛ والنصوص المستشهد بها مأخوذة من الترجمة الإنجليزية، «التعليم الأخلاقي»: دراسة في نظرية علم السلوك الاجتماعي وتطبيقاتها (نيويورك: مطبعة فري، ١٩٧٣)، ٣٨، ٤٢، ٤٣.

(١٨) تابع ميشيل فوكو كلاً من دوركايم وفيبر لتطوير هذه الأفكار عند دراسته للتاريخ الأوروبي في كتابه «المراقبة والعقاب»، الجزء الثالث (نيويورك: راندام هاوس، ١٩٧٩).

(١٩) راجع سيرة حياة الشاعر معروف الرصافي. إذ كان عضواً في البرلمان العراقي، ومن أشد منتقديه؛ وبالطبع كان الأكثر بلاغة. ومما لا شك فيه أن عروبيته وكراهيته العميقة للإنجليز كانتا محكومتين بالمشاعر الدينية. وشعره الذي يدرس اليوم، يحمل بمرارة على كل مؤسسات الدولة العراقية باستثناء الجيش.

(٢٠) يوسف عز الدين، الشعر العراقي الحديث: المؤثرات السياسية والاجتماعية (القاهرة: المطبعة الثقافية، ١٩٧١)، ١٨٧.

(٢١) كان موسى الشابندر صحفياً مناهضاً للبريطانيين وخدم في النهاية كوزير للخارجية في حكومة رشيد عالي سنة ١٩٤١. ومقالاته التهكمية المبكرة التي نشرت كمجموعة تحت عنوان شرارات في (بغداد، ١٩٦٧)، تسخر من هذه المظاهر على أصيل جداً.

(٢٢) راجع مقالة بي جي هيمفل الممتازة، «تشكيل الجيش العراقي، ٣٣- ١٩٢١،» في كليدار، العراق الحديث، ٩١.

(٢٣) الحصري، مذكراتي، ٢: ٣٠٩- ٣١٠. راجع النقاش بأكمله، صفحات ٦- ٣١٣.

(٢٤) إن المعلومات عن الآشوريين، والجيش العراقي، وأحداث صيف ١٩٣٣ قد أخذت من آر سي ستافورد مأساة الآشوريين (لندن: شركة ألين وآنون المحدودة، ١٩٣٥)؛ خلدون ساطع



الحصري «المسألة الآشورية»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٥ (١٩٧٤):٦١-١٧٦، ٤٤- ٣٦٠؛ هيمفل، «تشكيل الجيش العراقي».

(٢٥) ستافورد، مأساة الآشوريين، ١٧٤-١٧٥.

(٢٦) نفس المصدر، ٢٠١.

(٢٧) خ. الحصري، «المسألة الآشورية»، ٣٥٢.

(٢٨) ستافورد، مأساة الآشوريين، ٦٣- ٦٥.

(٢٩) استخدمت هذه الكلمات من قبل المندوب السامي البريطاني، دوبز في توصيته لوضع القيود على نمو الجيش العراقي لحين انسحاب القوات البريطانية. وأعلن دوبز في ١٩٢٥ بأن «٩٠٠٠ جندي حسن التدريب يكفون لحماية النظام الداخلي». راجع هيمفل، «تشكيل الجيش العراقي»، ٩٥، ٩٧.

(٣٠) «لقد كانت أرواحنا مفعمة بالفخر بتاريخنا وأمجاده، وهي تدفعنا صوب تحقيق المعجزات في موطننا. واستيقظنا بعد أن تملكنا الحلم (بالوحدة العربية) لنرى في الجيش العراقي بروسيا العرب، فهو القوة القادرة على تحقيق أحلامنا بإنشاء دولة عربية عظيمة تعيد للأمة العربية حضاراتها المنسية وأمجادها الماضية». محمد درة، ضابط عراقي تخرج عام ١٩٣٠، واستشهد به هيمفل، «تشكيل الجيش العراقي»، ١٠١.

(٣١) جعل خ. الحصري من هذا الأمر قضية. ففي مناقشة برلمانية «وصف السير صامويل هور كل أقلية عراقية تحدث عنها بالمثيرة للاهتمام. فالأكراد لديهم بعض خصائص شمالي اسكتلندا، ويمثل الآشوريين شكلاً من أشكال المسيحية هو الأقدم والأنقى، بينما: ستكون خسارة عظمى ليس للعراق وحده فقط بل للعالم كله إذا ما اندثرت هذه الأقلية المهمة جداً من (اليزيديين). إن اهتماماً بريطانياً رومانسياً كهذا بالأقليات كان موضع الشبهة لدى العراقيين. فهم لا يفهمون بأن بعض الإنجليز كانوا من محبي الكرد والآشوريين على النحو نفسه الذي كان فيه بعضهم الآخر من محبي العرب. وفي كل الأحوال، كان محب العرب موضع شك في أعينهم من الناحية السياسية». المسألة الآشورية، ١٦٣.

(٣٢) عن ستافورد، مأساة الآشوريين، ٢٠٤.

(٣٣) خ. الحصري، المسألة الآشورية، ٣٥٣.

(٣٤) راجع المصدر نفسه، ٣٥٧.

(٣٥) حادثة وقعت عام ١٩٢٤، عندما اهتاجت جماعة من المجندين الآشوريين وقتلت ما يقرب من خمسين شخصاً في سوق بكركوك. وتوحي هذه الحادثة بأنهم أظهروا التوجه نفسه. راجع ستافورد، مأساة الآشوريين، ٧٠، والذي لاحظ أيضا كيف أن عنصرية بعض الضباط البريطانيين قد أثرت على الآشوريين. غير أن انعدام صلة الآشوريين بالواقع السياسي ظهرت بوضوح في عقليتهم (عقلية اللاجئ) وفي ولائهم الراسخ للمار شمعون الذي لم يدرك أبداً أن بعض الأمور قد تغيرت عقب الحرب العالمية الأولى.

(٣٦) خ. الحصري، المسألة الآشورية، ١٦١.

(٣٧) هيمفل، تشكيل الجيش العراقي، ١٠٧.



(٣٨) خ. الحصري، المسألة الآشورية، ٣٥٧.
(٣٩) محمد طربوش، دور العسكر في السياسة: دراسة حالة العراق حتى ١٩٤١، (لندن: كيغان بول، ١٩٨٢).
(٤٠) موسوعة العراق الحديث، حررها خالد العاني (بغداد: الدار العربية للموسوعات، ١٩٧٧)، ٢: ٩٩٥.
(٤١) عن مجيد خدوري، العراق المستقل: دراسة في السياسة العراقية من ١٩٣٢ إلى ١٩٥٨، الطبعة الثانية (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٠)، ٧١، وأيضاً ٧٤- ٧٩. وحول ارتباطات الأهالي بالعسكر ودورهم بالتخطيط للانقلاب، راجع الصفحتين ٨١- ٨٢.
(٤٢) كل الاقتباسات هي من مجموعة خطب وكتابات سامي شوكت المعنونة «هذه أهدافنا» (بغداد: وزارة المعارف، ١٩٣٩)، ١ - ٣. أما العنوان الكامل فهو «هذه أهدافنا: من آمن بها فهو منا».
(٤٣) عن مجيد خدوري، العراق المستقل: دراسة في السياسة العراقية من ١٩٣٢ إلى ١٩٥٨، الطبعة الثانية (مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٦٠)، ١٦٧.
(٤٤) شوكت، هذه أهدافنا، ٥-٦.
(٤٥) حمل شوكت رسالة من المفتي إلى فون بابن لتهنئة هتلر والإشادة بالكفاح ضد «الديموقراطيات واليهودية العالمية». واختتمت الرسالة بأن العرب «يتوقعون بكل ثقة أن نتيجة انتصارك النهائي ستؤدي إلى استقلالهم وتحررهم بالكامل، وتكوين وحدتهم أيضاً، وحينئذ سيرتبطون ببلادك بمعاهدة صداقة وتعاون». راجع خدوري، العراق المستقل، ١٧٩.
(٤٦) المصدر نفسه، ٢٢٤.
(٤٧) المؤرخ البريطاني، سي ايج لونغرج، كتب أن حركة رشيد عالي «ما كان لها أن تفشل» لو كان هنالك تعاون أكثر بقليل مع الألمان. راجع العراق، ١٩٠٠إلى ١٩٥٠: التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٥٣)، ٢٩٧.
(٤٨) راجع آر آي لوليس، «العراق: نماذج سكانية متغيرة»، لدى سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مقاربة جغرافية، حررها جي آي كلارك ودابل يو بي فيشر (لندن: مطبعة جامعة لندن، ١٩٧٢)، ٧- ١٠٨. أما جيرالد دي غاري في كتابه ثلاثة ملوك في بغداد: ١٩٢١- ١٩٥٨ (لندن: هاتشينسون، ١٩٦١)، ١٧، فرأى أن تركز اليهود في بغداد قد بلغ ثلث سكانها. وفي أواسط الثلاثينات من القرن الفائت بلغ تعداد سكان بغداد ما يقرب من ربع مليون إنسان؛ لذلك، من المعقول أن تتركز النسبة العالية من اليهود في العاصمة.
(٤٩) راجع النص لدى بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٤٥٤.
(٥٠) عن كتاب الدكتور فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩)، ٢٤٢. والبراك في معتقداته هو نموذج لجيل بأكمله من المثقفين العراقيين العروبيين حوالي ١٩٤١. لمعرفة المزيد عن البراك راجع الفصل الأول.
(٥١) المصدر السابق نفسه، ٢٦١.



الفصل السادس

تشكيل البعث

في العام ١٩٤١، كان قد تم القضاء على التجربة العراقية العروبية التي بدأت مع الملك فيصل، حيث اختفى من المشهد جيل الثلاثينات الذي حاول تعزيز الأفكار العروبية بجهد عسكري. وتعود أسباب ذلك الانسحاب إلى القمع السياسي، وإلى نتائج الحرب العالمية الثانية من جهة، وإلى ظهور وتصاعد الحركة الشيوعية من الجهة الأخرى. ولكن الحركة العروبية عادت إلى العراق في نهاية الأربعينات على شكل دوائر طلابية صغيرة بمبادرة بعثيين سوريين من عدد قليل من الكليات. وبدأ نفوذها يمتد بين الطلاب بشكل أساسي، وببطء شديد، من منطقة سنية من بغداد.

أخيراً، تم تشكيل حزب البعث العراقي عام ١٩٥٢ كفرع من الحزب السوري. وكان يضم حوالي ١٠٠ عضو، انضم معظمهم في السنة السابقة. وفي العام ١٩٥٥، كان حوالي ١٠ بالمئة من الأعضاء عرباً من غير العراقيين.

وفي عام ١٩٥٨ عند الإطاحة بالملكية، لم يكن عدد أعضاء هذه المنظمة يتجاوز الـ ٣٠٠ شخص[1]. وبما أن الحركة القومية العربية المنظمة كانت غائبة في الفترة ١٩٤١ إلى ١٩٥٨، لذلك يجب التركيز على جذور البعث خلال الأربعينات في سوريا، حيث كانت سوريا هي المركز «الطبيعي» لحركة القومية العربية في الشرق الأوسط.

الشخصيات المؤسِّسة والأحداث

ولد كل من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار[2] المؤسسَين المعروفين لحزب البعث، في منطقة الميدان في دمشق، وهي منطقة معروفة بمواجهاتها العسكرية ضد الفرنسيين أثناء انتفاضة ١٩٢٥-١٩٢٦.



ينحدر عفلق من خلفية مسيحية، أرثذوكسية يونانية. أما البيطار، فهو مسلم سني، ينحدر من عائلة عريقة معروفة بانتمائها الديني القوي. وقد أكمل الاثنان دراستهما الأولية، وواصلا الدراسة الجامعية في باريس حيث كان لقاؤهما عام ١٩٢٩.

وقد تمكنا من توثيق العلاقة السياسية في السنوات الأربعة التي أمضياها في باريس، حيث قاما بتأسيس اتحاد للطلبة العرب، مما مكنهما من الاتصال مع طلاب من أقطار عربية عديدة.

وكان تأثير الجو الراديكالي العام الذي اجتاح الجامعات في أوروبا في فترة الركود الاقتصادي، قوياً عليهما، فاندفعا لقراءة ماركس، ونيتشه، ولينين، بحماس شديد، وكذلك، قراءة أعمال مازيني، وأندريه جيد، ودوستيويفسكي وتولستوي وروماين رولاند.

ربما يكون عفلق قد تأثر وانجذب إلى فلسفة بيرغسون ومذهبه الحيوي، وكذلك أفكار سوريل Sorel واحتفائه بالدور الخلاّق لعنف العامة. وعلى كل حال، فلا توجد هناك سيرة ذاتية له، ولا يعرف أحد كيف تشكلت وتطورت عقليته. وبخلاف القوميين العرب الذين سبقوه، فإن غفلق لم يعترف أبداً بتأثير المفكرين الغربيين عليه، بل إنه أكد في مقابلة له مع اريك رولو Eric Rouleau، أنه توقف عن متابعة التيارات الفكرية الغربية من بداية الحرب العالمية الثانية[٣].

وبعد عودتهما إلى دمشق، قاما بالكتابة بانتظام في مجلة شيوعية أسبوعية هي الطليعة، يدّعي البيطار أنه هو الذي أسسها[٤]. وتبقى مسألة انتماء عفلق أو البيطار إلى الحزب الشيوعي السوري محل جدل، بالرغم من أن الوقائع تنفي ذلك[٥]. وقد نفى عفلق بشدة مثل هذه العلاقة[٦]. وعلى كل حال، فان عفلق لم ينكر أبداً إعجابه بالتنظيم العالي والعسكرية الشيوعية. لكنه غيَّر نظرته إلى السياسات الشيوعية عند انتخاب حكومة الجبهة الوطنية عام ١٩٣٦، وانتقال الحزب الشيوعي السوري من حزب سرّي إلى حزب علني.

ولا نعرف ما الذي كان له التأثير الأقوى على الرجلين - هل هي الأحداث في فرنسا، أم نوايا فرنسا بخصوص محافظة الاسكندريتا. وفي كل الأحوال، فقد انقلب الاثنان على الحزب الشيوعي السوري متّهمَيه بأنه أصبح عميلاً للحزب الشيوعي الفرنسي وللحكومة الفرنسية. ثم تبعت ذلك مرحلة من مراجعة للأفكار والقناعات، والبحث الفكري.



وفي عشية الحرب العالمية الثانية، بدأ الطلاب بالتجمع حولهما:

«كان هناك شعور عام لدى الجميع بوجود فراغ، وأن القيادة القديمة قد أفلست. . . وبضرورة وحتمية انطلاق حركة جديدة.»(٧)

ولكن النواة التي أصبحت فيما بعد حزب البعث، لم تبدأ إلا بعد الهزيمة التي مُنيت بها في فرنسا في أيلول ١٩٤٠، وتم توزيع أولى المنشورات ضد الفرنسيين في شباط ١٩٤١. لذلك، وشأن حركة القومية العربية في العراق في العشرينات والثلاثينات، فقد ظهر البعث إلى الوجود بعد استقلال سوريا، مما يشير إلى وجود نوع من الاتفاقات.

نلاحظ أن حزب البعث يدّعي أن ولادة الحزب كانت في الأربعينات، نتيجة «النضال» ضد الفرنسيين.

لكننا نعلم أن عفلق تعرض للاعتقال مرة واحدة عام ١٩٣٩، لكنه اعتُقل أربع مرات على يد الأنظمة السورية التي تسلمت السلطة بعد الاستقلال. ولم يصبح شخصية وطنية معروفة إلاّ بعد أن سُجن عام ١٩٥٤، ولم يكن لذلك الحكم أي علاقة بالفرنسيين الذين كانوا مشغولين بالاحتلال النازي لبلادهم.

ومن المؤكد أن وزير التربية والتعليم السوري، عاقب كلاً من الرجلين لاعتراضهما ومعارضتهما في الصف الدراسي على البرامج التدريسية «الموجهة من الإمبرياليين(٨)».

وبناءً على ذلك، وفي تشرين الأول ١٩٤٢ أقدما على تقديم استقالتهما، وتكريس نفسيهما للعمل السياسي. وفي أثناء ذلك، قام عفلق والبيطار بتأسيس لجنة سورية لمساعدة العراق أثناء أحداث رشيد عالي، فكانت هذه المؤسسة الخطوة الأولى لحركة البعث في العراق.

وبناءً على تقارير حزبية شبه رسمية، فقد ولد البعث كردّ فعل على «ثلاثة انحرافات أساسية»، كانت كلها في المعارضة في الثلاثينات، وخلافاً للبعث، فإن تلك القوى دخلت في النضال ضد الفرنسيين(٩). وكان الانحراف الأهم هو الحزب الشيوعي السوري، أما الآخران فهما الحزب القومي السوري الذي كان يطمح إلى اتحاد مدني لسوريا الكبرى، والاخوة الإسلامية، وكانت الفكرة المركزية التي جعلت البعث ينفصل عن تلك الأحزاب الثلاثة، هي القومية العربية.

رشح الرجلان للبرلمان السوري ثلاث مرات، دون نجاح، (١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٤٩)، بعدها أقسم عفلق إنه لن يترشح ثانية ابداً.



في عام ١٩٥٤، تم انتخاب البيطار كنائب عن دمشق، وبعد ذلك تولى مناصب وزارية عدة. لقد كان البيطار المهندس للحزب في مرحلة الأربعينات والخمسينات إضافة إلى كونه متمرساً وواقعياً في تنظيم الحزب.

تولّى عفلق منصباً وزارياً واحداً ولمدة ثلاثة أشهر. ولكن دوره في الحزب كان أهم إلى حد بعيد من دور البيطار. لقد كان عفلق هو واضع أيديولوجية الحزب وفيلسوفه الذي يرتفع عن المناصب الإدارية، ويمتلك في الوقت ذاته نفوذاً كبيراً في الحزب.

والحقيقة، فقد كان عفلق شخصاً انفعالياً وزاهداً، مكرساً حياته لقضيته التي آمن بها، كما اعترف بذلك حتى خصومه. كان يعيش حياة بسيطة، دون أي اهتمام بالكسب المالي، ولديه القدرة على التأثير على أولئك الذين لديهم التعاطف مع أفكاره. وقد تشرب طلبة عفلق والبيطار في مدارس المرحلة الثانوية في دمشق (١٩٣٣ - ١٩٤٢) بأفكار البعث، التي حملوها معهم إلى الجامعة، وإلى حياتهم المهنية بعد ذلك (وغالباً ما كانت في سلك التدريس). لذلك، فقد تنامى نفوذ الحزب في السنوات المبكرة، تسانده كتابات عفلق التي كانت تظهر في الصحف والمجلات السورية. لذلك، ففي العقد الأول من تشكيله ووجوده، كان الحزب «قضية عفلق ودعوته» كما جاء في كلمات بطاطو Batatu.[١٠]

بالإضافة إلى أحداث العراق (١٩٣٦-١٩٤١)، فإن قيام فرنسا بضم الاسكندرونة بشعبها المكوّن من العلويين، والأرمن، والسنّة والأتراك، إلى تركيا كان له أثر حاسم ومهم على تشكيل الحزب في مراحله المبكرة. وكان ذلك القرار الذي اتُّخذ عام ١٩٣٩، جزءاً من صفقة لمكافأة تركيا على انضمامها إلى الحلفاء في الحرب. ومنذ عام ١٩٣٦، كان التوتر والغضب على هذا الإجراء في تصاعد، إذ قام شاب مدرس، هو خريج جامعة السوربون بقيادة ذلك الغضب، وهو زكي الأرسوزي Zeki al-Arsuzi. وقد قام الشاب الأرسوزي البالغ من العمر ٣٠ عاماً، والذي ينتمي إلى طائفة العلويين، بقيادة حملة ذات طابع عنصري بالإضافة إلى توكيد الانتماء العربي. وقد قام بتوجيه هجومه على الأتراك المحليين. ولكن الأرمن والسنّة الذين كان يدعوهم «العرب الأتراك»، كانوا هدفاً لهجومه وانتقاده. وجاء في ملاحظات الأرسوزي حول معاملة الفرنسيين للعرب بالمقارنة مع الأقليات الموجودة، «يخاف الأجنبي على مصالحه من العرب، وهو - الأجنبي - يستخدم اليهود لمواجهة هذا الخطر. إنه أمر



طبيعي أن أسياد العالم يفضلون حثالات البشر علينا»[11]. وقد وجدت عقيدته العلوية تعبيراً عملياً لها في خدمة القومية العربية، حيث أفرغ فيها كل قناعاته القومية العربية[12].

في عام ١٩٣٩، أُبعد الأرسوزي من المنطقة، فقام بتشكيل جماعة كان لديها شرط واحد للعضوية فيها هو:

تأليف أو ترجمة كتاب يساهم في «بعث» الإرث العربي. ومن الواضح أن القسم الثقافي في هذه المنطقة كان يدعى «البعث العربي»، وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا المصطلح في سياق سياسي منظم.

في عام ١٩٤٤، اندمجت هذه المجموعة مع دائرة عفلق والبيطار الصغيرة التي كانت قاعدتها في دمشق. ولكن الأرسوزي لم ينضم إليها، بسبب عداوة مستفحلة كانت بينه وبين عفلق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأرسوزي كان يشير إلى نفسه في بعض الأحيان على أنه «نبي» و«قدر» العروبة[13]. أما عفلق، فإنه لم يضع الأمور بمثل هذه الصفات الشخصية، وتميزت كتاباته بقوتها وتماسكها. والغريب في الأمر أن مضمون العروبة لدى كلا الرجلين، كان متطابقاً تماماً. وينظر البعثيون العراقيون السنّة إلى عفلق على أنه «الأب الروحي»، بينما يعتبره العلويون السوريون مغتصباً، وينظرون إلى الأرسوزي على أنه يقوم بدور الأب الروحي.

وفي سياق تطور حزب البعث، أضاف أتباع الأرسوزي خبرة سياسية وروح حربية عسكرية محمومة إلى الحلقة النقاشية التي كانت تلتف حول عفلق والبيطار.

ولقد تركوا الأرسوزي تحت قيادة واهب الغانم، بينما قام شقيقه وعدد من العلويين من الاسكندرونة بتنظيم أولى الحلقات البعثية في بغداد عام ١٩٤٩. وفي الواقع، فإن جماعة الاسكندرونة لم تأت بنظرية جديدة تضيفها إلى البعث، فقط أضافت طاقة تنظيمية، وشعوراً لذلك النوع من السياسات المنتمية إلى فصيلة «النضال ضد الرأسمالية» الذي ناقشناه عام ١٩٣٣ في القضية الآشورية.

كانت تشكيلة البعث في الأربعينات مكوّنة من الطلاب، والمدرسين والمحامين والأطباء، ومثقفين آخرين من الطبقة الفقيرة. ويركز معظم الكتّاب على تاريخ تموز ١٩٤٣، معتبرين ذلك التاريخ نقطة الانطلاق الحقيقية للحزب، حيث قامت مجموعة يقل عددها عن عشرة أشخاص بإصدار بيان على شكل برنامج[14].

وفي نيسان ١٩٤٧، عند انعقاد المؤتمر الاول بعد انضمام جماعة الاسكندرونة،



لم تكن العضوية في الحزب تتجاوز بضع مئات. ثم تم تأسيس مكتب تنفيذي مكون من خمسة أشخاص برئاسة عفلق.

لقد كان السنّة هم المسيطرين على القيادة في الأربعينات، ولكن ذلك لا ينسحب على العضوية بعد الاندماج في ١٩٤٥. وعلى الرغم من ارتفاع عدد العلويين الذين دخلوا الحزب، لم يصل إلى القيادة إلا رجل واحد. وعلى كل حال، فبعد انضمام أكرم الحوراني ومجموعته الكبيرة من السنّة من المزارعين والموظفين إلى الحزب عام ١٩٥٢، أصبح التوزيع الطائفي للحزب مشابهاً لما هو عليه الحزب في سوريا. ومع نهاية الستينات، بدأ العلويون بالسيطرة على قيادة الحزب في سوريا من خلال تغلغلهم بين الفيالق العسكرية، ثم فقد الجناح المدني نفوذه وقوّته. أما في العراق، فقد بقي الحزب بعيداً عن العسكرة، وهذا ما يفسر اختيار البعثيين العراقيين لعفلق قائداً وأباً ومؤسساً.

ويلاحظ أن جماعة الحوراني، رغم ضخامة حجمها، لم تندمج بشكل تام في الحزب. وكان الحوراني قد حصل على سمعة بكونه رائداً للقومية العربية، بعد مساندته لرشيد عالي عام ١٩٤١، وقيادته لفصائل المقاومة في فلسطين في ١٩٤٨. وكان قد انتُخب عام ١٩٤٣ نائباً عن حمص، وبقي عضواً في البرلمان حتى عام ١٩٥٨. وقد قام الحوراني بتأسيس الحزب العربي الاشتراكي عام ١٩٥٠ وعلى البرنامج نفسه الذي اعتمده حزب البعث في مؤتمره الأول عام ١٩٤٧. وكان عدد أعضائه «لا يقل عن ١٠٠٠٠ عضو، وكان قادراً على اجتذاب ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠ آخرين من الريف، عندما دعا المؤتمر الزراعي إلى الانعقاد في حلب لأول مرة في تاريخ سوريا»(١٥).

كان البعث قد تنامى، في عشية الاندماج مع الحوراني، إلى منظمة تضم حوالي ٤٥٠٠ عضو فاعل، مع فروع له في العراق والأردن ولبنان. ولكن الحزب بقي يفتقر إلى قاعدة شعبية في سوريا، رغم أهميته البالغة. وعلى كل حال فمع اتحاد عام ١٩٥٢، أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي، شكله النهائي إلى درجة كبيرة. ثم وفي خلال عقدَي الخمسينات والستينات، أصبح حزباً شعبياً في سوريا حيث كان القوة الدافعة نحو تأسيس الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ثم تذوق الحزب ولأول مرة، طعم السلطة في العراق عام ١٩٦٣.

وباختصار، فقد أغنت الشخصيات والأحداث حركة البعث في العقد الأول،



بتجارب متنوعة ومتعددة، شملت قياديين من الطبقة المثقفة، ومن المدينة ومن الطبقة المتوسطة الفقيرة، مما شكل تنوعاً طائفياً وامتداداً في جميع المناطق. وقد كسب الحزب من خلال الحوراني قاعدة شعبية في المناطق الريفية، ومواطئ قدم في القطاعات العسكرية السورية، مضيفاً بذلك ثقلاً عظيماً لحضور الطبقة المتوسطة في دمشق موطن عفلق والبيطار. والحقيقة أن الجماهير السورية رأت في الحزب الجديد الذي ضم في قيادته رجال من أديان ومذاهب مختلفة: المسيحي (عفلق)، واثنان من المسلمين السنّة (البيطار وحوراني)، وأتباع الأرسوزي من العلويين، صورة لنوع جديد من المنظمات التي ستكون قادرة على مواجهة العراقيل، وبناء الجسور لتجاوزها.

كان الحزب الشيوعي السوري حتى ذلك الحين هو الحزب الوحيد الذي كان يتجاوز التقسيمات الطائفية والفئوية، ولكن الحزب الشيوعي كان يتهم بوصمة ارتباطه بالثورة الشيوعية، ذلك الارتباط الذي لم يتمكن من قطعه بشكل تام. ومن خلال تعزيز الهوية العربية المتأصلة في تجربة تاريخية عربية بشكل كامل، استطاعت حركة البعث أن تبني الجسور وتتقبل في الوقت ذاته التشكيلة الطائفية المتعددة في المجتمع السوري. لذا، لم تكن حركة البعث تمثل خطراً على الفكر التقليدي، بل انها، وفي الواقع، كانت تتحدث لغته وتستخدم تصنيفاته نفسها. وقد ظهر ذلك جلياً في قضية الاسكندرونة، وفي اندفاع قاعدة الحزب الاجتماعية المكونة من السكان الذين هجروا من أرضهم، والذين شنوا حملة عنصرية ضد الاحتلال التركي للاسكندرونة. ومع ذلك، فإن حركة البعث كانت تمثل شيئاً جديداً في السياسة العربية. والحقيقة أن هذا المزيج بين العالمية المقيدة والطائفية، عند تطبيقه عملياً، شكّل سمة مميزة لحركة البعث العربية.

عروبة البعث

ظهرت النعرة العروبية للبعث كرد فعل لتيارات أخرى ضمن الفكر القومي العربي، التي كان الغرب ما يزال، من جوانب عدة، المثل الأعلى لها. ولم يتردد عدد من المثقفين، مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق، في الإشارة إلى بعض العقبات المتوارثة التي تعرقل نمو الوعي القومي، ولكن نظرتهم لم تصل بعد إلى النظرة الفنية الاقتصادية الحديثة، التي أصبحت معروفة على نطاق واسع في الفترة التي أعقبت الحرب.



وفي كتاب صدر عام ١٩٣٩، عرّف زريق «عوامل الضعف في الشخصية العربية المعاصرة».

وفي هذا الكتاب لم يقتصر إطراؤه على المنجزات التكنولوجية للغرب، بل إنه امتدح «طريقة التفكير وأسلوب التحليل... ذلك البحث المتواصل عن الحقيقة، واليقظة أمام أي شيء لا ينسجم مع المنطق... ويبدو لي أن هناك العديد من الخطوات التي تفصلنا نحن (العرب) عن تلك المزايا العلمية الحقيقية، وعلينا أن نخطوها. ومن الأفضل لنا أن نحاول فهم علوم الغرب بقلوب متواضعة ونفوس متعطشة إلى المعرفة».(١٦)

أما الحصري، فإنه لم يذهب إلى ذلك المدى في هذا المجال. ولكنه كان دائماً يستشهد بأمثلة من الغرب، ويؤكد «نظرية» تعتمد على افتراضات واضحة، بحيث قادته إلى رأيه حول الموضوعية العلمية للوجود القومي.

وفي تعليق له على هذا الجيل من المثقفين، كتب عفلق عام ١٩٤٠:

«إنني أخشى ان تُختصرالقومية لنا بحيث لا تتجاوز الإدراك العقلي والبحث الشفوي، وبذلك نفقد قوة الأعصاب وحرارة العاطفة...

إنهم يتصرفون وكأنهم (المثقفين الآخرين) يربطون عقيدتهم بالقومية بدرجة دقة وقوة تعريفاتهم، بينما يجب أن يتقدم الايمان بالعقيدة كل المعرفة ويتسامى على التعاريف. وعلى العكس من ذلك، فإن العقيدة هي التي تنير وتنور المعرفة.

ان القومية التي ننادي بها هي (حب) قبل أن تكون أي شيء آخر...

إن من يحب لا يسأل عن الاسباب، ولو سأل عن الاسباب، لن يجدها. أما من لا يستطيع أن يحب إلا لسبب معين، فإنه بذلك يقتل الحب في نفسه ويموت.

كيف يمكن لبعض الشباب التساؤل عن أسباب لإقناعهم بأن حبهم لأمتهم العربية يجب أن يتجاوز حبهم للروس مثلاً (إشارة إلى الشيوعيين العرب)، بحيث تبطل أي ميل لديهم نحو اعتراف محدد، لقبيلة أو منطقة، وكيف يمكنهم التساؤل ان كان لدى العرب مزايا تجعلهم أهل لهذا الحب؟... يأتي أولاً وبعدها يأتي تعريف (الأمة).(١٧)

في ١٩٤١، استرسل عفلق قائلاً: «القومية ليست علماً... إنها ذكرى حية.» ومن الضروري رفض محاولة هدم هذا الشعور، ثم إعادة تشكيله من خلال عملية عقلية «مستوحاة من الكتب ومن الأفكار التجريدية ومثال الأمم الأجنبية». وحسب



رأيه، كان الخطر الأكبر هو التوجه الغربي لتعزيز التجريد إلى الحد الذي يفقد الواقع حسيته، وبذلك يضلل المحلل بخصوص طبيعته. إن جميع أولئك الذين جاء شعورهم القومي من أوروبا، يعانون من «الفكر التجريدي»، ما يجرد الأمور من اللحم والدم، ويجردهم من اللون والذائقة». (١٨)

وهكذا تُستبعد مجرد فكرة الحوار حول أمور مثل أولوية اللغة والتاريخ بحجة أن طريقة الطرح التحليلية المنطقية للموضوع هي فكرة خاطئة. ويصبح النقاش لا معنى له لأنه يفترض وجود مشكلة. ويستند عفلق إلى بصيرة جديدة مهمة: الاستدلال على قاعدة عاطفية عميقة لتجربة قومية حقيقية. ومن وجهة نظر قومية، إذا كانت القومية حب غامر، إذن، يكون لدى عفلق نقطة هامة: لا يمكن لعملية التثقيف إلاّ تجريد العاطفة من بعض حيويتها، ويمكن الافتراض أن المثقفين الذين ينهمكون في التحليل والتنظير لأي سبب كان، يكون دافعهم الحقيقي هو أنهم يجدون أنفسهم في موقع الدفاع عن قضيتهم.

ويجدر بنا النظر إلى الفكرة الجديدة لمجتمع مسلم لنظرية عفلق: القومية هي حب قبل أي شيء آخر. وليست هذه الفكرة نغمة مسيحية فقط، بل انها اشبه ما تكون بتعاليم جديدة تتحدى تلك القديمة وتسعى إلى استبدال إله القانون والأنماط المحددة اليهودي بفكرة جديدة هي «حب الله»، باعتبارها الفكرة الأساسية في الهوية المسيحية.

وبالنسبة لعفلق، فقد كان موقفه من العقيدة يزداد أهمية باستمرار إضافة إلى عمق تجربته الفردية الداخلية وهكذا، لم يعد الالتزام والقبول كافيين فيما يختص بالإحساس بالهوية العربية، رغم أن الجماهير لم تكن في ذلك الحين تحمل شعارات القومية العربية.

كان عفلق يراهن على الحظ. كان المطلوب تجربة في التحول الداخلي: أما «الحب»، فلم يكن سوى اختيار أولي غير محظوظ للكلمة للتعبير عن هذا التحول من جانب عفلق. وسرعان ما تبدلت الكلمات، أما الفكرة البديهية الأساسية، فإنها لم تتبدل أبداً.

ومن الواضح أنه يجب أن نفصل فهم القومية وكأنها تجربة دينية، عن الفكر المسيحي الذي استخدمته على سبيل المثال. من المعروف أن عفلق لم يكن متمسكاً وملتزماً بأي فكر ديني محدد. أما أفكاره العروبية، فقد كانت بالدرجة الأولى جواباً على سؤال ظهر نتيجة وضع دولي شكلته قوميات دول فرضت نفسها بالقوة على العالم



العربي في سنوات الحرب. لقد كان عفلق يبني جوابه من أصناف دينية، وهو أمر لم تقم به حركة مثقفة عربية «دنيوية» من قبل.

بيان تموز ١٩٤٣

في ٢٤ تموز ١٩٤٣، أصدرت حركة البعث العربية بيانها المبرمج الأول. وقد قام عفلق بكتابة الوثيقة للانتخابات السورية لعام ١٩٤٣، والتي نظمتها سلطة الانتداب لتشكيل المجلس الوطني السوري، والحكومة، والتي تمكن فرنسا - دولة الانتداب - من التفاوض معها على شكل من الاستقلال.

كان عفلق حينذاك في الثالثة والثلاثين من عمره، وكان مرشحاً عن التجمع المسيحي الأرثذوكسي في دمشق. وسوف أناقش بالتفصيل الشعارات الأساسية الخمسة لهذه الوثيقة، حسب التسلسل الذي ظهرت به[١٩].

١- «نحن نمثل الروح العربية في مواجهة الشيوعية المادية». و«الروح العربية» هو الاصطلاح الذي أصبح عفلق يستعمله بدل اصطلاح «الحب» الذي كان يستعمله من قبل، الذي يبدو أنه أدرك دلالاته السلبية. فعلاوة على المعاني المسيحية، فإن حب القومية الغامر والشامل يشكل تقييداً، حيث إنه لا يمكن أن يندمج مع أعداء الأمة مثلاً. إن القوة أو الدافع الداخلي خلف الروح، والذي كان يعبّر عنه بالحب أصبح الآن «الإيمان»، وهو عقيدة مجردة من أي عاطفة معينة.

وفي مقال كتبه عفلق إما في ١٩٤١ أو في ١٩٤٣، كرّسه لفكرة «الإيمان» ركز فيه على «الأساس الخالد لعملنا، هذا الأساس الذي لن يتغير أو يستبدل، وهو العقيدة»[٢٠].

بالإضافة إلى ذلك، فان الحقيقة الأساسية في عصرنا هي أن العقيدة تسبق المعرفة الواضحة»[٢١]. من هنا يبدأ العداء المستفحل والحتمي بين فكر البعث وبين القيم الغربية السائدة بعد فترة التنوير، ويستطرد عفلق في مقالته:

«لو أعطانا (الإمبرياليون) الأرض، أو دولة عربية يمكن تحقيق أهداف البعث فيها وهي: الوحدة والحرية والاشتراكية - لكنهم اشترطوا غياب العقيدة من حياة المواطنين في هذه الدولة المثالية، لقلنا لهم بأننا نفضل أن نبقى أمة مقسمة ترضخ تحت الاستعمار والاستغلال، وتعاني الاضطهاد والعبودية، حتى نحقق، ومن خلال الألم والمعاناة، ومن خلال النضال مع قدرنا ومع أنفسنا، اكتشاف إنسانيتنا الحقيقية»[٢٢].



. . . إن مفهوم (الروح) كقوة تاريخية ايجابية، هو مفهوم هيغلي مراوغ. فبالنسبة لهيغيل Hegel تتمركز هذه القوة في الدولة، بينما يرى عفلق أنها تتمركز في الأمة (ربما يتبع هيردر Herder في ذلك). وهكذا، تبقى الروح مستقلة عن التقلبات السياسية، وهو ما لا يتحقق عند هيغل؛ «إنها الرسالة الخالدة للأمة؛ خالدة مع الزمن، ومع ذلك فهي في حالة تكوّن دائم. إن العرب لا يصبحون قوميين عند تبنّيهم فكرة القومية فالقومية ليست فكرة». ويواصل عفلق تفسيره قائلاً: «إذا نظرنا إلى القومية على أساس أنها فكرة، فإننا بذلك نضيف طائفة جديدة إلى العرب، ونضيف إلى النفس العربية طبقة أخرى فوق كل الطبقات التي تتراكم عليها وتخفيها. . .

إن العرب ليسوا بحاجة إلى تعلّم أي شيء جديد ليصبحوا قوميين؛ على العكس من ذلك، فإنهم بحاجة إلى نسيان ما تعلموه حتى الآن، ليكون بمقدورهم العودة إلى علاقة مباشرة مع طبيعتهم الأصلية الصافية».(٢٣)

فالروح العربية ليست فكرة «مستوردة» من الغرب بل إنها ذلك الجوهر الذي لا يمكن تحويله أو اختزاله، ولا يستطيع أبناء الأمة الوصول إليه إلاّ من خلال الإيمان.

٢- «نحن نمثل التاريخ العربي الحي مقابل الرجعية الميتة والتقدمية المصطنعة».

ويشرح عفلق الحالة السلبية للافتقار إلى «الروح العربية» أو امتلاكها بشكل ضعيف أو مشوه، فقد كتب في عام ١٩٤٣ أن ضياع الروح قاد إلى ضياع الشخصية، وإلى تشكيل «مشوّه» و«تجريدي». فمثلاً، بالنسبة للمثقفين العرب في الحركة الشيوعية، وبشكل عام، العرب الذين هم نتاج الثقافة الغربية، «التقدمية الكاذبة والمصطنعة»، فإنهم «يعيشون معنا بأجسادهم، لكنهم في أفكارهم وأرواحهم مع البلاد الأوروبية؛ ومع ذلك، ورغم ذلك، فإنهم يعطون لأنفسهم الحق بإصدار آرائهم حول مشاكلنا، وحول ماضينا، بل حتى في توجيه عملنا»(٢٤)

«تستولي الافكار الفلسفية والتعاليم الآتية من الغرب على العقل العربي وتجرده من إخلاصه قبل أن تجرده من أرضه وسمائه. إننا نريد برنامجاً قومياً موحداً للتعليم يستند إلى جذور راسخة من خصائص الأمة العربية وماضيها، ومتطلبات مستقبلها.

ويجب أن يحافظ البرنامج التعليمي على الولاء للأمة العربية والقضية العربية دون أن يشرك في هذه المسألة أي أمة أو قضية أخرى»»(٢٥)

إذا كانت حالة «التقدمية الصناعية» نتاجاً لضياع الروح العربية، يكون «التاريخ العربي الحي» هو السبيل نحو إعادة فتحه. لذا، يجب فهم اعتبار التاريخ كقوة مانحة



للحياة، من خلال «الروح العربية» والتي عبّرت عن نفسها بأعمال عظيمة في الماضي، ويمكن أن تقوم بالشيء نفسه في الحاضر.

إن الموقف الكلي الرافض للغرب، ليس بسبب جيوشه المحتلة ومخططاته الإقليمية. فلا ينصبّ التركيز على الاحتلال السياسي أو الاقتصادي، بل على (الثقافة) التي تشكل فلسفتها وتعاليمها تهديداً للشعوب الناطقة بالعربية. وتسعى حركة البعث العربية إلى الارتقاء بالعالم العربي المتخلف إلى حالة من العقيدة المهيمنة باسم التوكيد القومي للذات. ولا تقدم الحركة أية تنازلات أمام المحاولات الغربية الرامية إلى تغلغل الحضارة الغربية، بالرغم من أن ما عانته القومية العربية على أيدي الغرب هو أقل بكثير مما عانته القومية الهندية مثلاً في الأربعينات. ويمتد الانفصال ليشمل التعليم والتاريخ، حيث يصرون على ضرورة عزلهما بشكل تام لمنع التلوث القادم من الخارج. ولا ينظر إلى التقدم والافكار المحركة له على أنها تنتمي إلى الجنس البشري العادي. وبشكل عام، فهناك تشابه مهم وكبير في النبرة بين موقف عفلق الرافض للغرب، وموقف الخميني في إيران. وعلى كل حال، فإن كلاً منهما مسكون بنظرة مختلفة إلى العالم: فالخمينية تعمل من خلال رفض كل التأثيرات خارج الإسلام والمسببة للفساد، بضمنها كافة أشكال القومية. ومن الجهة الأخرى، فإن عفلق يبني نظريته وعمله على تفرّد الأمم، والتي تحتل مساحة واسعة تفتقر إلى أنماط عامة شأنها شأن الأصناف الأخرى(٢٦).

٣- «نحن نمثل القومية الكلية المعبرة عن الشخصية في مواجهة القومية اللفظية التي تصطدم مع الوحدة الكاملة للأداء».

إن فكرة «القومية الكلية» مترابطة مع فكرة «الروح العربية»، وتنبثق من خلال «الوحدة الكاملة للأداء» باعتبارها المقياس الوحيد المسموح به لقوة الإيمان بالروح العربية، لتشكيل أحكام حول نوعية عروبة الفرد. فليس بالإمكان الحكم على تصرفات فرد ما، أو على قوميته، من خلال تفكيكه إلى عناصر أفعاله. بل تتم الأحكام على تصرفات وأفعال أي فرد عبر الوقت، واعتماداً على النية خلف تلك التصرفات، كما تم التعبير عنها في العقيدة المهمة التي تحركها أو لا تحركها.

وقد عبر عن هذه النقطة بشكل جميل، عضو مجلس قيادة الثورة طارق عزيز، في كلمته حول سبب عدم وجود تشابه بين جميع اعضاء حزب البعث العراقي (انظر الفصل الثاني).



٤- «إننا نمثل الرسالة العربية في مواجهة اللعبة السياسية».

اعتبر البعثيون أنفسهم «مناضلين» رواداً لنوع جديد من القتالية. «مهمتنا هي قطع الطريق، وليس تعبيده... أن نزرع بذور الخلود، لا ان نجني الثمار. لذلك، فإننا لن ندخل الحكومة بسرعة، وسنبقى في طليعة النضال وقتاً طويلاً»(٢٧).

كانت كلمة «السياسة» تثير الازدراء، في ساحة يندر فيها وجود السياسيين المخلصين.

وكان الميدان العام مساحة صراع. ويلاحظ أن البيانات الصادرة عن البعثيين الأوائل لم تكن توجه كلامها إلى أصحاب الفكر الآخر، بل كانوا يتجاوزونهم، وكأن كل ما يعنيهم هو تعزيز جبهتهم.

وقد كتب عفلق في مقالة مبكرة له قائلاً:

«هذا عصر البطولة، بل يمكن القول بأنه عصر البراءة، فالجيل الذي يعدُّ نفسه لدخول المعركة، جيل يمتلك إخلاص الأطفال وعفويتهم؛ ولا يفهم ما يسمى بالسياسة. أبطالنا لا يحاولون ولا يسعون إلى إرضاء الناس، بل إنهم يثيرون كل من يرونه مخطئاً وفاسداً»(٢٨).

ويرى عفلق أن الآراء البديلة سرعان ما تتهاوى إلى الفساد والتفكك. وحتى حين يكون السياسيون الخصوم «أذكياء ومثقفين»، الاّ أن ألاعيبهم لا تقلل من آثار «الأمراض التي تنخر في الأمة، والألم الذي يعاني منه جسدها»(٢٩). ومن الواضح أن عفلق كان مغرماً بهذه الاستعارة الجسدية. فقد كان (المرض) حالة عميقة الجذور في الأمة العربية، والتي يعبّر عنها «بكائن حي» فقد «روحه». وأن «الاعيب السياسة» كما يمارسها العرب أنفسهم، قد ساهمت في خلق هذه الحالة المرضية. لقد كانت نظرية المجتمع المتفسخ، الذي انبثق البعث لتطهيره وطرد شياطينه، بديهية، وكانت السبب الرئيسي لثوريتهم»(٣٠).

٥- «نحن نمثل الجيل العربي الجديد». إن الجيل الجديد، «حامل الرسالة العربية»، هو التجسيد الحي للروح العربية من حيث إنها تتصرف على ضوء نظرية المجتمع المثالي. وهذا الجيل الجديد ينبثق من «نوع معين من الشباب» الذين يمتلكون، بالضرورة، مفهوماً معيناً من الثقافة ونوع خاص من الذكاء. ومع ذلك، فإن الشباب يمكن أن يكونوا أعداء شرسين للجيل الجديد.

«إن المجتمع الواقعي يهدد الشباب بأكبر المخاطر، وذلك لأنه من ناحية يضعهم



في الأمام كمرشحين لمهمات بطولية، ومن الناحية الأخرى، يتقبل منهم أقل الأفعال والمنجزات. لذلك، فليس هناك بديل للإنسان سوى عدم الالتفات إلى المعايير الواقعية، والارتفاع عنها، والتشرب بالمعايير الخالدة للمهمة التاريخية. إن الخلود لا يعني انتقال الإنسان إلى المستقبل، بل هو تطبيق وتنفيذ المستقبل في الحاضر».[٣١]

«الخلود» هي كلمة دلالية أخرى ترتبط مع «التاريخ الحي»، وتحمل في كتابات عفلق فكرة الوجود اللانهائي، وليس الزمن اللانهائي. شيء كان، وهو كائن من الحاضر، وسيكون على الدوام. ويبدو أن عفلق يحب تحويل هذه الحالة من البساطة السلبية إلى حالة فعالة ناشطة وذلك من خلال قلب المعنى إلى عكسه:

«شيء سيبقى، وعلى الدوام، حي». وهكذا، فإن الأمة «توجد» فقط حين يظهر الجيل الجديد إلى الوجود. ومن وجهة نظر مقولات عفلق، وعلاقة كل معنى بالآخر، فإن هذه هي الطريقة السليمة الوحيدة التي يمكنه فيها تحقيق تعريف للأمة:

الأمة ليست مجموعة عددية، بل هي «فكرة» «تقرأ روح» تكمن إما في المجموع، أو في جزء منه. ولا تتحطم الأمم بسبب تناقص عدد أفرادها، بل بتقلص «الفكرة» بينهم. إن المجموع العددي ليس بالشيء المقدس بحد ذاته، ولكنه يصبح مقدساً حين يحتضن «الفكرة» عن الأمة أو حين يكون له الاستعداد لاستيعابها واحتضانها في المستقبل... وليس القائد، في أوقات ضعف الفكرة وتقلصها، هو من يثير إعجاب الأكثرية بل هو من يواجه بالعداء والمعارضة؛ إنه ليس الشخص الذي يعوض عن «الفكرة» بالعدد، بل هو الذي يترجم العدد إلى «الفكرة»، إنه ليس جامعاً بل موحداً. وبعبارة أخرى، هو سيد «الفكرة» الفريدة، والتي يبعد عنها كل من يناقضها.[٣٢]

إن هذه العبارات المخيفة تكشف حقيقتها بدون مواربة أو غموض. فعبارات مثل: «الرسالة العربية»، و«القومية الكلية» و«التاريخ العربي الحي»، و«الروح العربية»، و«العقيدة النقية»، كلها قد تسربت وتغلغلت إلى عالم من الحسابات الدنيوية البسيطة. فالأمة هي مجموع أولئك الذين يحملون ذلك النوع الصحيح من العقيدة. ويتم تشكيل موضوعية الأمة بشكل ذاتي تماماً، بعبارة أخرى: حسب «مشاعر» رجل واحد، هو «القائد».

لقد كان مفهوم الأمة باعتبارها صنفاً اجتماعياً ينبثق، مثلاً، من فكرة ساطع الحصري عن العروبة، يختلف بشكل كامل. ففي عالم من النظريات، كان الحصري يحتاج إلى أن يتعلم كيف يعيش مع فكرة عربي يكره ذاته (شخص عربي مثل



الجواهري الذي لم يكن يؤمن بالعروبية). وعلى كل حال، فإن عفلق قام بتوسيع الفكرة لتعني أنه عند غياب «الحب» أو «الروح» أو «الفكرة»، فان المجتمع لا يمكن أن يتشكل في هذه الحالة. ولقد أصبح وجود النظام الاجتماعي غير قابل للانفصال عن الحقيقة المطلقة لنظامه الاخلاقي. بالنسبة للحصري، كانت الثقافة، وفيما بعد الجيش، تؤدي الغرض لمذهبه الأخلاقي. أما بالنسبة للبعث، فان هذه الوسائل لم تكن كافية. العقيدة ضرورية ومطلوبة كشرط أولي، وليس كهدف. وتعتبر هذه الفكرة من المبادئ الجوهرية والمميزة في فكر البعث.

لقد كان هناك أسلاف لعفلق في العراق في نهاية الثلاثينات، مثل سامي شوكت الذي كان في رعاية وحماية الحصري (ثم تخلى عنه فيما بعد)، حيث قام بتعريف الأمة بطريقة مطابقة لنظرية عفلق (انظر الفصل الخامس)، مع اختلاف في النواحي التي ركز عليها، حيث كان أكثر اهتماماً بمنهج لاستبعاد مجاميع من الأشخاص من المجتمع العربي.

«إن أمتنا، شأنها شأن الأمم الأخرى، لها أعداء. وعدو الأمة، مثل عدو العائلة ينقسم إلى نوعين: عدو داخلي، وعدو خارجي. وعادة يكون العدو الداخلي أكثر قدرة على التدمير من العدو الخارجي. ولا يمكن لأمة من الأمم أن تنهض من كبوتها قبل أن تهزم وتجتث تماماً هذا العدو الداخلي من جذوره. ويتكون العدو الداخلي من أولئك الأفراد أو الجماعات الذين يحملون قيماً أخذوها من المدرسة أو المجتمع، بحيث أصبحوا يرون أنفسهم غرباء في وسط عظمة وأبهة الدولة التي يرونها تضر بمصالحهم، وتنتقص من مركزهم. وحيث إن قوتهم غير كافية للسماح لهم للوقوف ضد الدولة وإعلان عدائهم لها، فإنهم يعملون في السر، يمدون أيديهم في الظلام إلى العدو الخارجي، ويتآمرون ليصبحوا جواسيس له، وطوال الوقت تمتلئ قلوبهم بالحسد، والغضب والرغبة في الانتقام. هكذا هي الصفقة التي تعقد بين العدوين»[٣٣].

ويلاحظ هنا، أن عرض شوكت يتسم بالعملية والوضوح، التي يفتقر اليها عرض عفلق وتركيزه على الفضائل والمزايا النفيسة للروح العربية. وينظر شوكت إلى القومية أيضاً على أنها «حب» قبل أي شيء آخر. وفي السياسة، لا يمكن للمرء تفسير الكثير من الأفكار من خلال التعبير عن الحب بهذه الطريقة المعينة.

ومن الجانب الاخر، فإن استنتاج عفلق العقائدي هو الذي حوّل كلمات شوكت



التي كانت عبارة عن قواعد غير ناضجة، إلى مبادئ تحظى بالاحترام. وهذه هي أهم وأعظم منجزات عفلق في السياسة العربية.

وقد أقرّ حزب البعث هذا المفهوم عن الهوية القومية في الماضي. وينص القانون الأساسي للحزب، الذي تم إقراره في المؤتمر التأسيسي للحزب عام ١٩٤٧، على مبدأ جوهري له هو: «إن جميع الاختلافات والفروقات بين أعضاء الأمة، هي اختلافات سطحية وكاذبة، وسوف تتلاشى مع يقظة الروح العربية». العربي هو ذلك الفرد الذي «لديه إيمان بانتمائه إلى الأمة العربية» (المقال ١٠). «ويتم استبعاد كل من دعا إلى أو انتمى إلى جماعة معادية للعروبة، وجميع أولئك الذين هاجروا إلى الوطن العربي لأغراض استعمارية» (المقال ١١). وتقتصرالحقوق السياسية على أولئك «الذين حافظوا على إخلاصهم للوطن العربي، وانفصلوا عن أي تجمع طائفي» (المقال ٢٠).

أخيراً، فإن الدولة مسؤولة عن كافة أشكال العمل الفكري وجميع الحريات (المقال ٤١). ويجب ان تقتصر هذه الفعاليات، وكافة أشكال التنظيم «داخل حدود فكرة العروبة». لذلك، فإن هذه الوثيقة تؤكد في سلسلة من الطرق المتماسكة، فكرة عفلق الجوهرية التي بدأنا بها - وهي أن القومية هي إيمان قبل أي شيء آخر.[٣٤]

الهوية القومية والإسلام

لقد عملت الاختلافات العقائدية على إبعاد جزء مهم من العرب عن روح بلدهم وتقاليده... نحن نتمنى حصول يقظة كاملة لدى العرب المسيحيين، بانتمائهم القومي بحيث يرون في الإسلام ثقافة قومية لأنفسهم، عليهم رعايتها وملء أنفسهم بها لأنها جزء من طبيعتهم وتاريخهم، ولأنها الميدان الذي اثبت فيه العرب قدرتهم في التفكير، والقوة الخلقية، والهيمنة الروحية.[٣٥]

وفي الحقيقة، فإن عفلق، في هذا التوجه القومي الانتخابي باسم الإسلام إلى المجموعة المسيحية ضد التفرقة العقائدية، لم يكن يحاول اجتذاب قاعدة أوسع للحزب؛ كان يقوم بوضع فكر بعثي مبكر في صيغة جديدة، تنامى جنباً إلى جنب مع عروبة الحزب، قبل أن يكون للحزب صدى جماهيري بوقت طويل. ويلاحظ أن بيان ١٩٤٣ احتوى على اصطلاحات عديدة جاءت في مقال طويل «في ذكرى النبي العربي»؛ موضحاً نظرة البعث المميزة إلى الإسلام:

«إن فكرة الغرب القومية المجردة، منطقية في فصلها للقومية عن الدين. إن الدين



دخل إلى أوروبا من (الشرق الأوسط)، ولذلك، فإنه غريب عن طبيعة الغرب وعن تاريخه... بينما الإسلام للعرب ليس عقيدة أزلية وليس تعاليم أخلاقية مجردة، بل هو التعبير الاسمى لمشاعرهم الجامعة ونظرتهم إلى الحياة. إن الإسلام هو أقوى تعبير عن الوحدة الكاملة لشخصيتهم، حيث تمتزج المشاعر مع الفكر في هذا التعبير، والتأمل مع العمل الدؤوب، والنفس مع القدر. إن الإسلام هو الصورة الأروع للغتهم وأدبهم، وهو الجانب الأعظم من تاريخهم القومي... لذا، فإن علاقة الإسلام مع العروبة تختلف عن علاقة أي دين آخر بالقومية التي ترتبط به».[٣٦]

العروبة هي جسد يشكل «الإسلام الروح لهذا الجسد». ويكرر عفلق التأكيد على تفرّد العرب بميزة مهمة نابعة من حقيقة أن «يقظتهم ارتبطت برسالة دينية». ولم تكن أسباب الفتوحات العربية لأغراض عنصرية، أو اقتصادية، أو توسعية؛ بل كانت تحقيقاً لالتزام روحي. لقد كان الإسلام حركة عربية ثورية، يحمل معنى تجديد العروبة. والغرب الذي كان يخشى الحركة الأولى، يعلم تماماً أن «قوة الإسلام» قد انبعثت «بشكل جديد: هو القومية العربية».

وقد شجب عفلق بشدة فكرة النظر إلى النبي محمد كرمز للتقديس والعبادة، ويرى أن كل انسان عربي يجب أن يحاول أن يعيش ثانية معنى حياة النبي. إنه يريد من كل عربي أن يكون محمداً «ما دام ينتمي إلى الأمة التي أنجبت محمداً؛ أو لأن هذا الفرد العربي هو عضو في المجتمع الذي بذل محمد كل جهده لخلقه... لقد كان محمد كل العرب، دعونا اليوم نجعل كل العرب محمد. كان محمد قائداً أفرزه صراع مرير بين العرب أنفسهم، ولم يكن نتيجة صراع بين العرب وغير العرب. لقد اختار الله العرب لاختبار هذه الرسالة التي حملها محمد، وحتى الأخطاء التي جاء لإصلاحها هي أخطاء عربية كانت في طريقها إلى التلاشي. في تلك الأيام، لم يكن المسلم إلا الفرد العربي، لكنه كان (الجيل) العربي الجديد، متكامل ومتطور»[٣٧].

تمثل شخصية محمد لكافة المسلمين العرب، الإنسان الذي ينتمي إلى مجموعتهم الاثنية، والنبي حامل رسالة الدين لهم، والقائد السياسي. إرادة الله، ورغبه القيصر تمثلت في شخص حقيقي واحد، والذي كان مؤسس الديانة، ورئيس أول مؤسسة لهذا الدين. وتختلف الحالة مع المسيح الذي مات على الصليب، حيث بقيت السلطة السياسية في العالم المسيحي بعيدة عن التعاليم الدينية. وعلى كل حال، فلا يمكن استبعاد المضامين الجوهرية للذكريات العربية المبكرة، من السياسة بهذه السهولة.



لقد جمعت الحضارة الإسلامية بين شعوب متباينة أشد التباين، وهو ما لم تستطع الامبراطورية الرومانية ولا الدولة المسيحية في القرون الوسطى تحقيقه. ومع أن المجموعات الإثنية مارست الهيمنة السياسية على مناطق إسلامية شاسعة (ولكن ليس بشكل تام مثل الرومان)، ولكن من الجوانب الحضارية ولدت عبقرية الإسلام من درجة من التلاقح الثقافي الذي لم يكن معروفاً لدى الإنسانية، وخصوصاً على مستوى الجوانب الثقافية الرفيعة (الفنون، والفلسفة، والعلوم، والدراسات الدينية).

إن ما يعطي التفرد للقومية العربية عند انبثاقها في سنوات ما بين الحرب، أنها نشأت بحثاً عن إعادة خلق تلك الوحدة ذاتها لعالم إسلامي يستند إلى أساس عاطفة يقظة إثنية كان إقصاؤها ملازماً.

ونلاحظ أن النماذج الأساسية التي يستند إليها العرب، تنبع دوماً من ماضيهم بخلاف أوروبا الشرقية مثلاً في القرن التاسع عشر، التي كانت تبحث عن أنماط لتحديد هويتها من خلال اقتباس تلك الأنماط من «الغرب».

لقد نشأ الوعي بالهوية العربية الذي تأدلج بالقومية العربية، بشكل تام تقريباً، من حقيقة أن الشعوب الناطقة بالعربية كانت تشكل فيما مضى شعباً متحداً سياسياً وتاريخياً، والأكثرية من هذا الشعب لا تزال ديانتها تحمل ذكريات تلك الوحدة، رغم العقود التاريخية التي لم تكن تمثل لهم هذه الوحدة شيئاً. والحقيقة، فإن أوقات عظمة وازدهار العرب كانت قصيرة جداً. فبعد انتهاء سيطرة العرب كقوة إثنية في زمن الحكم العباسي، تحولت الحضارة العربية وبسرعة إلى حضارة إسلامية واسعة ساهمت فيها شعوب الهلال الخصيب - الفرس والأتراك، والبربر والاسبان، إضافة إلى اليهود والنصارى - الذين سرعان ما عملت مساهمتهم على حل العقدة الغوردية(*)، التي عملت على ربط العروبة بالإسلام. وعلى كل حال، فإن قدرة عرب الجزيرة، وغيرهم من المجموعات الإثنية على تمثيل واستيعاب هذه الثقافات لإنتاج نموذج ثقافي جديد عبّر عن نفسه بشكل استعادة الخيال العربي «كانتصار» على «الأجنبي» من أجل مشروع «عربي».

لقد ظهر الإسلام وكأنه أعظم نتيجة للعروبة الخالدة، في حين أن العكس هو الصحيح: إن مناطق الهلال الخصيب وشمال أفريقيا، الناطقتين باللغة العربية، كانت هي نتاج حضارة إسلامية. لقد حصلت العروبة لنفسها على تقاليد تاريخية التي أصبحت فيما بعد مصدراً لجزء كبير من قوّتها ونفوذها في السنوات التالية.

لقد قام القوميون العرب دائماً، بشكل أو بآخر، بالاعتراف بالصلة مع الإسلام.



وعلى غرار عفلق، فإن زريق، وهو من أكثر القوميين العرب العلمانيين حماسة في جيله، ألقى كلمة في «ذكرى النبي العربي»، لكنها كانت تفتقر إلى القناعة والبصيرة السايكولوجية[٣٨]. وربما كانت مثل تلك الخطب طقوساً ضرورية للقوميين المسيحيين. ويجد المرء في كتابات الحصري حول موضوع الإسلام والعروبة، أسلوباً أكثر بساطة وأكثر واقعية[٣٩]. والحقيقة كان كلا الرجلين يدركان، وهما يبنيان الجسور ويحميان جناحهما، أن على القومية العربية وحدها، وليس أي قومية أخرى، الاعتراف بأنها مدينة للإسلام إلى حد بعيد. ولكن عفلق كان يصُرعلى بناء نوع جديد من القومية العربية، مفرط في النظرة الذاتية، يعتمد على قراءة صوفية زائفة للتجربة الإسلامية. إن عفلق هو الوحيد من بين المفكرين القوميين العرب والأيديولوجيين من جيله، الذي عمل على إنجاز نظرية المجتمع العصري الناتج من المقدمة المنطقية الأساسية للتجربة الإسلامية: تلك هي الاعتماد على العقيدة.

وقد شخّص بطاطو وجود تناقض لدى عفلق في نظرياته حول الهوية القومية والهوية الدينية.

ففي بعض الأحيان، تظهر العروبة لديه وكأنها تسبق الإسلام، وفي أحيان أخرى يكون العكس. ولكن بطاطو يشير إلى أن «ما يهمنا ليس عدم اهتمام عفلق بالمنطق، بل الهدف العملي الذي يكمن خلف نغمته الرومانسية:

وهو تسخير المشاعر التي يثيرها الإسلام لخدمة حركة القومية العربية، أو بعبارة أكثر دقة: لخدمة حزب البعث».[٤٠]

ورغم اتفاقي على الجانب المهم من هذه المسألة، فإني أود الإشارة إلى دلالاتها. إذا كان هناك تناقض، فإنه يوجد داخل أسلوبه الأيديولوجي في التحليل والاستنتاج. ولكن يجب هنا طرح القضية بأكملها حسب قواعد عفلق، وهي: أ الدين يمثل العبقرية العربية وأنه «يتطابق مع طبيعتها». لا يمكن للقومية العربية أن تصطدم مع الدين، أو تُفصل عنه بأي شكل زمني، وذلك لأنهما أساساً «ينبثقان من القلب بإرادة الله».[٤١]

إن المنشأ الفوق طبيعي لكل من الدين والقومية يوحي بعدم وجود أفضلية في ارتباط الأمور القابلة للمعرفة لأن كلاً منهما لا يمكن أن يكون أكثر معرفة من الآخر. لذا، يمكن أن يستجيب عفلق لبطاطو بالطريقة نفسها التي استجاب بها من قبل لكل من الحصري وزريق من جيله:

إن القومية هي إيمان قبل كل شيء آخر، وهذا هو كل ما في الأمر؛ لا تذهب



وتبحث عن أي شيء آخر. وسيكون منسجماً تماماً مع نفسه، وسوف يفهم أغلبية العرب الذين كانت مشاعرهم تشحذ في هذا الاتجاه ما الذي كان يقوله لهم بإخلاص تام، بينما كانوا سيجدون تساؤلات بطاطو غريبة.

الترابط المنطقي للبعث

يتميز أسلوب عفلق باستخدامه للمصطلحات المبهرجة ونغمة الهداية، المخلّصة، كما يقول فؤاد عجمي:

عند قراءة مساهمة عفلق الرئيسية بعد مناظرة ١٩٦٧ . . . يمكن للمرء أن يفهم وبشكل كامل الإفلاس التام وعدم الترابط الذي يشوب ويميز سياسة البعث. إن قرابة ثلاثمئة صفحة من النص لا تقدم التفسير الواضح لمَواطن الخطأ والخطوات المطلوبة لتصحيح الخطأ؛ وليس هناك سوى التعلق والانبهار بالكلمات ودعوات عفلق للحزب بترك السلطة والعودة إلى «الجوهر النقي».[٤٢]

ومع ذلك، وكما شاهدنا، فإن عفلق لم يكن مهتماً أبداً بتحليل الماضي بشكل موضوعي، أو بالنظر إلى المستقبل بشكل واقعي.

إنه يناصر نظرة عالمية، ويرى دوره الشخصي في الحض على الأداء. فبالنسبة لعفلق، يقتصر الواقع على العالم الداخلي للحزب، وهذا هو الجانب الذي أبدى فيه ثباتاً، ولهذا السبب، كانت لغته ملائمة.

أما فكره، فقد يتجاوب أو لا يتجاوب مع الواقع السياسي المباشر، شأن الإنجيل في عصر نزوله، أو، للمزيد من الدقة، الحشد الكبير من الحركات والطوائف التي ازدهرت في أوروبا الغربية على أساس الفكر الإنجيلي في القرون الوسطى. وترتبط القضية بشكلها الموضوعي المجرد، فيما إذا أصبح الإنسان بعثياً في الأربعينات، أو سبب اقتناع الجماهير بـ«التحليل» الذي قدمه الحزب حول مسببات حرب ١٩٦٧ (كما أثبتها رد الفعل العراقي خلال إعدامات ١٩٦٩). وبالدرجة الأولى، لا يمكن إيجاد التحليل الأساسي للأفعال المقترحة إلاّ على شكل تبريرات تأتي بعد الحدث.

الأسئلة المهمة هنا هي: إلى أي مدى كانت تلك النظرة متماسكة وجوهرية، من وجهة نظر الوضع العربي الحديث بعد الاستقلال؟ ما هي الاحتياجات والطموحات التي خاطبتها رموزه وأفكاره؟ وما هو الرابط الذي كان موجوداً بين المقاييس السلوكية البعثية، وميل الأيديولوجية نحو كل من الخيالية والشيطانية؟



دعونا نطرح المشكلة بأن العجمي يلمح إلى الموضوع بشكل مختلف. لندرس هذه الأسئلة:

هل المفهوم البعثي للهوية القومية مفهوم منطقي؟ إن لم يكن كذلك، إذن ما هو مصدر قوة وتماسك المفهوم؟ قد يكون سبب (وجود) مجموعة ما هو فقط أنها تظنُّ نفسها موجودة. وأن إحدى أقدم نظريات الفلسفة السياسية، هي أن الحد الأدنى من الإجماع الذي هو أيضاً إجماع معنوي، هو الذي يشكل نقطة البداية للمجتمع السياسي. ولكن عفلق لا يبدأ من إجماع، ولا من الدافع «الطبيعي» للوصول إلى مثل هذا الإجماع. وفي الواقع، فإنه يفترض وجود مجتمع ممزق، غير واع بوضعه، ومتعرض للفساد.

ويعتمد عفلق على البيانات والمعلومات التي تقول إن المجتمع لا يمتلك أخلاقيات مشتركة، ولا يمتلك الفرصة للوصول إليها عبر عملية «منطقية» تعتمد على المصلحة الشخصية (هوبز Hobbes) أو على المصلحة العامة (لوك وروسو Lock and Rousseau) أو على عمليات السوق (ماركس Marx). ويرى عفلق أن الرفاه المادي والكرامة الاجتماعية الاقتصادية ليس لها قوة دافعة.

وبعيداً عن عامل العقيدة فإن عفلق هو الذي وضع فكرة عالم ينكر بقوة وثبات التمييز بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. والحقيقة فإن طريقته في التفكير تزيل هذا الخطأ في طريقة تكوين العالم في الواقع. وهذا هو ما يجعل فكرته أيديولوجية وليس كونها تعتمد على الإيمان بالعروبة.

إن الامة التي يجب أن تكون متوحدة، خالية من الفساد، متشربة بالروح العربية، هي في الواقع موجودة الآن، متكونة فقط من أولئك الذين لديهم الإيمان بما يجب أن تكون عليه الأمة في المستقبل؛ «رسالة الأمة الخالدة» لا تعني «اجتياز الحاضر» (ما هو كائن) إلى المستقبل (ما يجب أن يكون)؛ إنه تنفيذ المستقبل في الحاضر.

إن فكرة «التاريخ العربي الحي» التي يحملها الجيل الجديد الذي لا يقوده إلاّ إيمانه وعقيدته في المستقبل هو جوهر وخلاصة فكر عفلق: حدث واحد تنضوي تحته الأزمان الثلاثة.

ولا يوجد ارتباط سببي في علاقة الأشخاص ببعضهم البعض، لا في الحاضر، ولا عبر الزمن.

وتكمن أسباب شرور المجتمع في شكل الشياطين الواضحة للعيان (الإمبريالية،



والشيوعية، والشعوبية، وعدد كبير من الجماعات ذات الأفكار الفاسدة). ويتمثل الخلاص من الشرور التي على الأرض في صورة الحزب ورؤيته لمستقبل مجهول، لكنه ختمي.(٤٣)

لذا، فإن جواب السؤال الأول هو أن البعثية، إذا فُصِلت عن كل ما هو خارجها، تبدو للناظر إليها من الخارج فكراً يفتقر إلى المنطقية والتوازن. حتى عفلق نفسه ما كان ليتردد في الاعتراف بهذا النقد. بل إن مثل هذا النقد ما كان ليضايقه في الحقيقة، وذلك لأنه لو تم السعي نحو الإيمان من داخل العقيدة البعثية بحماس كاف، حينذاك يكتسب الموقف العاطفي الشامل عقلانية معاكسة، تتناسب بشكل مباشر مع عدد المؤيدين للحزب ومع درجة حماسهم. إذن، ما هو مصدر تماسك وقوة الحزب؟

لقد عملت نضالية عفلق وجماعته وثباتهم، على ألاّ تعتبرهم الجماهير العربية السورية في الأربعينات حمقى وسخفاء.

كانت طبقة المثقفين الفقراء في المدينة هي أول من تعاطف مع فكر البعث، ثم انتشر هذا التعاطف وجذب الجماهير غير المنظمة في المدن، خصوصاً حين تصاعدت المشاعر الطائفية والاشتراكية. ولم يخاطب البعث المجموعات بصفتها الجمعية (كعمال، ومزارعين، ومالكين)، بل خاطب بالدرجة الأولى أفراداً مفككين، أو أشخاصاً يشعرون بعدم الانتماء بسبب ما يمثله النمو السكاني، وزحف المدنية ومقاييس المدينة، وهجمة التغيرات الديموغرافية الواسعة النطاق على نمط الحياة التقليدية، من تهديد لهم ولوجودهم.

إن مشاعر الإحباط والغضب، لا تركز في مثل هذه الخلفية على أهداف محددة ومحدودة، بل تصبح مشاعر لا حدود لها، وترتبط بعدم وضوح القيم التي كانت «رسالتها».

ولكن، ما الذي اجتذب الجماهير إلى فكر البعث من البداية؟

على كل حال، فان الفكر البعثي، رغم بعده عن المنطقية، فإنه يحمل تماسكاً معيارياً يشبه ذلك الذي نجده في النظام الأخلاقي لجميع الأديان الرئيسية في الشرق الأوسط.

هناك أوامر معنوية مألوفة وغير غامضة تكمن في قلب فكر عفلق العروبي. فهو حين يؤكد: «لو أعطونا الأرض.. ولكنهم استبعدوا العقيدة والإيمان.. حينئذ نفضل أن نبقى أمة مجزأة ومقسمة».



إن هذه الجملة تصعّد من الموقف الأخلاقي والمعنوي لتوجيه القوة الدافعة للبعثية المبكرة. ويعرّف عفلق ذلك في مقال كتبه عام ١٩٥٠، حيث كتب:

طالما كانت الأكثرية الساحقة من الجماهير محرومة من حياة طبيعية ومحترمة، بسبب الظروف الفاسدة، فحينذاك لن يتقبل اولئك الذين يؤمنون بالعدالة، المساهمة في حياة يعتبرونها غير شرعية ومتسمة بالاضطهاد. لذلك، فإنهم يختارون بدلاً منها حياة المبادئ.

إن النضال وقانون الحياة، الذي لا يمكن إنكاره، لا يوفر الفرصة لتحقيق الأهداف الواسعة، والتقدم السريع، والثورة الجوهرية، بدون دفع ثمن باهظ. وهذا الثمن هو التضحية.(٤٤)

لقد وجه عفلق السياسات العروبية بعيداً عن التنازلات والمصالحات، كما فهمها فيصل، وقادها بعيداً عما كان سيوصف بأنه استغراق مفرط في مجتمع عربي واقعي، أو في مسائل سياسية أساسية.

لقد قام بقيادة الفكر العروبي نحو معايير مثالية للتمييز. لذلك، رأى الفساد مستشرياً في كل مفاصل المجتمع في الأربعينات. وكان «كمال» شخصية العربي المثالي (المتجسدة في شخص النبي محمد) قد جعله ينقلب وباشمئزاز على جميع العرب المحيطين به. هؤلاء كانوا أشخاصاً اعتياديين، مثلنا جميعاً، لهم أخطاؤهم، وتعصبهم، ومتطلباتهم المتواضعة، ورغباتهم. لكن عفلق كان يحتقر كل هذه المشاعر احتقاراً يقترب من الكراهية.

يعيش الكثير من الناس حياتهم اليومية وينظرون إلى تصرفات الآخرين باحتقار، ومشاعر الاحتقار هذه، كما لاحظ عفلق، غالباً ما ترتبط بصراع حول القيم. ولكن البعث يترجم هذا الاحتقار إلى السياسة، بطريقة مختلفة، ومميزة. وقد امتزجت مشاعر الاحتقار التي كان يحملها عفلق، برؤيا داخلية لإنسانية عربية متحولة تحوّلاً تاماً. وكان هذا التمازج بالغ القوة.

ولسوء الحظ، يصرُّ المراقبون على رؤية تناقض بين تركيز عفلق على الفرد وبين قوميته. وعادة، يمكن حل مثل هذه الإشكاليات بالعودة إلى ما قاله عفلق، وافتراض صدقه في ما قاله. وفي مقالة كتبها عام ١٩٥٠، طرح عفلق تمييزاً جوهرياً:

«لقد آمنت دوماً بضرورة عدم تأليه الإنسان حسب فلسفتنا. هناك فرق بين الفرد والإنسان. يجب علينا ان نضع أكبر قيمة على الأول وليس على الأخير، وذلك، لأن



تأليه الانسان هو (وثنية)، أو بعبارة أخرى، فقدان الإيمان. ولا يمكن لإنسان أن يكون لديه إيمان في آخر، لأن النتيجة ستكون تبدد وتشتت وانهيار المثل الاخلاقية والقيم العليا. أما بالنسبة لأهمية الفرد، فإن هذا ينسجم مع الفلسفة الروحية المبنية على الضمير والمنطق الأخلاقي، وليس على القطيع والمجموع. الروح توجد في الفرد المستقل بتكوينه، الذي يحركه ضميره الذي يشكل الأساس له. ونحن لا نطلب منه تحقيق متطلبات أمته وتقديم تضحيات كإنسان، بل كفرد. إننا لا نقول له بأنه هو نهاية هذه الحياة - بل نقول للفرد بأنه المعنى القدسي لها». (٤٥)

إن مصطلحات مثل «القومية الكاملة» و«وحدة الأداء الكاملة» التي جاءت في البيانات البعثية الأولى في عام ١٩٤٣، كانت تنطوي على هجوم على النظرية التي ترى ضرورة التعامل بشكل منفصل مع عقيدة معينة أو فعل فردي، اعتماداً على تلك العقيدة أو ذلك الفعل. وتفترض مثل هذه النظريات أن «الأفراد» كانوا، وبشكل معنوي، يتمتعون بحصانة لا تنتهك حرمتها، وأن مستويات الامتياز يمكن أن تتفاوت، وأن مثل هذا التفاوت مبني في الحالة الإنسانية بشكل ما. وقد أراد عفلق رفض ذلك وذلك ببناء تمييز بين «أفراد» يمكن تطبيق مستوى فريد من الامتياز، وبين «أناس» تمتنع هذه الامكانية بمجرد وجودهم. وهذا التمييز ينسجم تماماً مع أيديولوجيته، بل إن خلق هذا التمييز هو عمل يدل على ذكاء فكري حقيقي. (٤٦)

مهما كان السبب التاريخي المرتبط بالوعي المتعلق باصطلاح «القومية العربية»، فقد نجح عفلق في الربط بين صدمة الحداثة وانعدام جذورها، بالفساد الذي يهددها في الحاضر.

وكان الحل هو تبنّي معيار مثالي للامتياز في شكل إيمان تام بالعروبة وقيمتها المعنوية. الآن، يعتبر هذا نمطاً يساسياً، أو مبدأ تنظيمياً، لأنماط ثانوية اخرى تحكم السلوك البعثي. ولا يكمن مصدر الجذب الحزبي في الأهداف التي يضعها، أو في مدى إمكانية المشروع للتطبيق؛ بل انطلقت حيوية وقوة البعث من هذا التركيز على كوكبة من القيم التي جاءت بشكل تام تقريباً في الحضارة العربية الإسلامية السياسية. وعلى نقيض خصومه المثقفين، فإن عفلق تفهّم واستوعب اللغة الشاملة للتفكير الأخلاقي الذي يتبعه أولئك الذين كان يخاطبهم.

وحتى الشخص المناصر للعروبة، فإن أفكاره الأخرى التي يحملها، يجب أن تخضع للاختبار أمام المعيارية الأساسية للنظام الأخلاقي البعثي. ولا تقتصر وظيفة هذا



الاختبار على بناء أهلية الشخص للانتماء إلى الحزب، بل إنه اختبار «ايجابي» لبناء أهلية الانتماء إلى المجتمع ككل - وهذا أمر إلزامي في الأمة العربية.

إن مبدأ البعث الأساسي الذي يرى أن المجتمع يعتمد في وجوده على امتلاك قاعدة لنمط أخلاقي غير قابل للكسر، يقتضي، كنتيجة ضرورية، أن أي انحراف هو عمل خياني مباشر يجب أن يكون النظام العربي الجديد عبارة عن شبكة أخلاقية لا شائبة فيها. وهذا هو المصدر الجوهري لتماسك الحزب، ورخصته للعنف. والعنف يتصاعد كأمر لا يمكن اجتنابه يسبق تأسيس القواعد الاجتماعية، فهو ينبثق من «كمالية» البعث، التي يحملونها عبر مفهوم عن الثورة. النضال بحد ذاته هو هدف، والتغير «الجذري» يحمل معه معنى العنف[٤٧]. ولا يتعلق العنف هنا بمسألة الدفاع عن النفس. ويشرح عفلق قائلاً إن الأخلاقية لا تكمن فقط في معاناة وتضحيات الحزب، بل في قسوته أيضاً: عقيدتنا تنادينا لنعلن وجود انقسام في الأمة، وذلك لأن الأمة... لن تستطيع أن تعيد امتلاك تلك الوحدة المثالية التي هي اليوم مسألة مبدأ، حتى تنقسم على نفسها.

وعلى كل حال، وفي خضم هذا الصراع، فإننا نحافظ على حبنا للجميع. حين نكون قساة مع الآخرين، فإننا نعلم أن قسوتنا هذه لها هدف، هو إعادتهم إلى حقيقتهم، التي يغفلون عنها. إن رغبتهم الكامنة التي لم تتضح بعد، هي أن يكونوا معنا، حتى حين تكون سيوفهم مشهرة في وجوهنا[٤٨].

كلما كان حب الشخص للأمة أكبر - بعبارة أخرى كلما كانت نزعاته الأخلاقية المتمثلة في تمسك وسعي البعثيين نحو التميز والكمال - ازدادت ضرورة التصرف بقسوة حين تدعو الحاجة إلى ذلك. ان التصرف البعثي الناجح يجب أن «يولد كراهية شديدة حتى الموت لأولئك الأشخاص الذين يحملون أفكاراً معادية. ولا قيمة لاكتفاء أعضاء الحركة بمواجهة الأفكار المعادية بالقول، وعدم التصرف معهم. لماذا لا قيمة له؟ لأن الفكرة المعادية لا تتواجد من ذاتها بل هي مرتبطة بأشخاص، يجب القضاء عليهم وإزالتهم، لكي تزول هذه الفكرة»[٤٩].

ينبثق إيمان حركة البعث بالعنف من طبيعة مفهومهم الأخلاقي للعروبية. بعبارة أخرى، فإن هذا الإيمان ينبثق قبل الحديث عن الحرية، وفي المجال نفسه الذي تم الاتفاق على كونه بؤرة تركيز الحزب. يضاف إلى ذلك، أنه ينبثق قبل طرح أي منهاج اقتصادي اجتماعي بخصوص مقتضيات التقدم والتطور في بلد متخلف، وما الذي



يمكن أن يسببه ذلك من قيود على الحرية.

حين استشهد بطاطو بهذا المقطع الرهيب، استطرد قائلاً إنه المقطع الوحيد من هذا النوع المحمل بالقسوة، وإنه يجب عدم الربط بينه وبين الفظائع التي ارتكبها البعثيون في السلطة[٥٠].

وقد تجاهل كامل أبو جابر مثل هذه المقاطع، وجادل بقوة بأن «مفهوم عفلق عن الثورة يجعل العنف مستحيلاً»[٥١]. أما نورما سالم بابكيان، فقد عارضت إريك رولو Eric Rouleau في رأيه بأن عفلق لديه «توجهات فاشستية»، بينما يتخبط رولو نفسه وهو يبحث عن الاشتراكي الحقيقي الكامن في البعث[٥٢].

أما فؤاد عجمي، فقد كان ينظر إلى يقظة المفكرين والمثقفين البعثيين في الستينات من زاوية مختلفة، وبنى استنتاجاته على ذلك.

كيف يستطيع المرء تفسير الحكم في العراق وسوريا على أساس أن الحزب ولد في «المثالية الشابة» وأنه «استسلم لمكائد ووحشية العسكرية؟»[٥٣] وفي النهاية، فإن هذا التعليق له علاقة بتلك الأزمة التي جاءت بالسياسيين البعثيين الدائمين إلى الوجود. كان المنطق «الأساسي» للحزب يحقق ذاته، كما يبدو للوهلة الأولى. إن اختصار حركة البعث بانقلابيين عسكريين على النظام يفقد الخصائص المميزة للبعثية، خصوصاً مثل العراق (ويمكن وضع دراسة حول الاختلافات بين البعث في العراق وفي سوريا). إن خسارة عدد من الأرواح لا يمثل «إفلاس» السياسة البعثية، ولا يقول شيئاً عن الحقبة السياسية الجديدة التي تسلمت فيها البعثية الحكم في السبعينات.

لقد راودتني أوهام مشابهة. المشكلة هي عدم الرغبة في الالتقاء مع قوة البعث وصلابته. إنها مشكلة السياسة العربية الحديثة بشكل عام. إن عدم الرغبة في النظر إلى عفلق بشكل سطحي، أو جدّي، ينبثق في النهاية من إدراك أنه إذا كانت أفكاره «مرتبطة» بشكل ما بممارسات البعث في الحكم، فإن ذلك يمكن أن يحدث بسبب تحقق شرطين آخرين. الأول: أنه كان يجب على القادة البعثيين اتباع أفكار عفلق المبكرة. والثاني: كان من الضروري إيجاد تبريرات أكثر إقناعاً للعنف البعثي، بحيث تجد لها قبولاً لدى الجماهير في العراق وفي سوريا. في البداية، لم يكن أولئك الأشخاص لديهم ما يربطهم بحزب البعث، ولكن، مبدئياً، كان يجب أن يقتنعوا، ولو جزئياً، بضرورة العنف من أجل يتحقق أي «ارتباط». وقد تحقق كلا الشرطان في العراق تحت النظام البعثي الثاني. وتعتبر السلطة البعثية في العراق تحقيقهما.



الخلاصة: حالما يتم تقبّل الهوية السياسية كعقيدة في حكم أخلاقي مطلق، وحين ينظر إلى القيمة الأخلاقية نفسها على أنها سعي نحو مثال لا يمكن إدراكه، فحينذاك، لا يعتبر أي أداء خارج نطاق السلطة السياسية للمنظمات السياسية أو الدولة. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك طريقة لتفادي الدلالات على أن مثل هذا التدخل الشامل له ما يبرره. وهنا لا وجود لا للعدالة كمسألة للفصل في حقوق المجتمع، ولا يتوقع أن يكون لها وجود. فذلك النوع من العدالة يتضمن تأكيداً مسبقاً على القيمة الأخلاقية لقداسة «الإنسان»، التي يرفضها البعث. وعلى كل حال، وحتى في حالة غياب كافة النظريات حول حقوق الإنسان، لا بد من تقديم تبرير مقنع للعنف المتعمد لمدة طويلة في عيون أولئك الذين يصبحون أهدافاً له. وببساطة، فإن العنف لا يمكن أن يستمر بدون هذه المبررات.

إن الالتزام الأخلاقي للفكر البعثي، وكما هو مرتبط بالإسلام، هو الآن المصدر الوحيد لذلك التبرير. والحقيقة، فقد أصبحت القيم الأخلاقية والعدالة متشابكتين ولا سبيل إلى التمييز بينهما، كما هي الحال في كافة الأديان، وعبر التاريخ العربي الإسلامي.

إكليركية أم طائفية؟

يجد الكثير من الكتّاب المثقفين محتوى إكليركياً في القومية البعثية[٥٤]. وقد قام الحزب باتخاذ خطوات نحو توجه إكليركي كما يبدو، (مثلاً، تقليص الامتيازات الدينية والإكليركية). إن العروبية مبدأ مهيمن، ولم يشترط الحزب التحول إلى الإسلام كثمن للدخول إليه. في العام ١٩٤٣، أراد عفلق من الأرثذوكس الدمشقيين أن «يروا في الإسلام ثقافة قومية لأنفسهم»، وترك لهم استخلاص دلالات ذلك على عقيدتهم المسيحية. وعلى النقيض من ذلك، حين أصدر حزب الله بيانه في شباط من عام ١٩٨٥، طالبوا المسيحيين اللبنانيين بالتحول إلى الإسلام، ونادوا بجمهورية إسلامية شيعية.

من الواضح أن البعثي لا يلتقي بالمسلم الأصولي على قضايا أساسية. ومع ذلك، فإن البعث يستند إلى الأسس الأخلاقية المطلقة نفسها، شأن كافة الاديان. يضاف إلى ذلك، أن البعث يركز على الإسلام أكثر مما تفعل الحركات العروبية الأخرى، لأسباب أيديولوجية عميقة الجذور، وليس بدافع الوسيلة. فكيف نستطيع التوفيق بين كل هذا؟



إن أولئك الذين يرون البعث «إكليركياً»، عادة يعتبرون القومية الحديثة، مهما كانت أيديولوجية، هي في أساسها إكليركية، بصرف النظر عن التنازلات الآنية التي قد تضطر لتقديمها للعقائد الدينية. ويفترض هؤلاء أن الوقت والضرورات للأمة ستعمل على «تحديث» الأفكار والمعتقدات الدينية، وذلك بإعطائها دوراً ثانوياً. لذلك، سيكون التركيز على صيغ معينة لاستبعاد صيغ أخرى، أو على أنواع من هذه الطرق التي ذكرت.

الإكليركية

تبدأ المشكلة مع معنى «الإكليركي» أو «الإكليركية»، في السياسة. فاذا اقتصرت الكلمة على الفصل المؤسساتي لأحكام ديانة معينة عن شؤون الدولة، فحينئذ يكون البعث إكليركياً، حيث إن الحزب لا يجتذب رجال الدين أو يُدخلهم في السياسة. وعلى كل حال، فإن أعداداً كبيرة من الناس يمكنهم أن يكونوا متدينين في نظام حكم اكليركي. وحسب هذا التعريف المنهجي للاصطلاح، لا توجد علاقة (أو إن وجدت فبشكل محدود جداً) بين الدلالات السياسية والاجتماعية للأكليركية. اما الثمن، فهو الفوضى والتخبط حول مصدر الالتزامات السياسية المطلوبة للعروبية.

تتضمن الإكليركية، في البلدان الغربية المعروفة بفصل الدين عن الدولة، فكرة ابتعاد السياسة عن المثل والقيم الاخلاقية المثالية. إن السياسة المكتسبة بواسطة الإكليركية تجد لها سبباً جديداً للوجود. وعلى كل حال، فحين يقدم السكان - مهما كان تديّنهم - تنازلات تصل إلى القبول بالمعيار الأخلاقي الجديد للتسامح ضمن أخلاقيات متعددة في مجتمع ذي تشكيلة خاضعة لقيم ومعتقدات ذات علاقة، فحينذاك تأخذ شكلية التعريف السابق، معنى جديداً تماماً.

مثلاً، يمكن للمرء القول، ان المعتقدات والقناعات الاخلاقية يجب أن تظهر على مستويين منفصلين على الأقل: شخصي / ذاتي وعام / اجتماعي.

لقد نشأ هذا الفصل، الذي يوجد في قلب المفهوم الغربي للإكليركية في السياسة، من تنامي التسامح الديني الذي ظهر بعد الحروب الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

إن التسامح الديني وحده لا يكفي، مهما كان مرغوباً فيه في جميع أشكال القيم المطلقة. فسوف يواجه المجتمع مشكلة جديدة وخطيرة، حين تحين اللحظة التي يعتبر



فيها ولو عدد قليل من الأفراد، شرعية عدم إيمانهم بوجود الله، واتباع أحكامهم الشخصية بخصوص شؤون تخص الضمير: فكيف يمكن للمعايير الاخلاقية تبرير ممارسات الإكراه والتحقق منها، في غياب الاستعانة بسلطة روحية؟ إن الإكليركية (التي تأخذ اشكالاً متعددة) هي الجواب الذي قدمته الحضارة الغربية لهذه المشكلة، التي ظهرت في بيئة مسيحية انبثقت من فصل مؤسساتي بين الدين والدولة.

ولا يمكن أن تظهر هذه المشكلة بالطريقة نفسها حين تكون القضية هي استبدال دين مكان دين آخر، أو مجرد التسامح بين الاديان (إذ يفترض أن تشترك الأديان الرئيسية بما يكفي من الأمور حول المصدر الإلهي للقيم الأخلاقية، لتشكيل الأسس الأخلاقية لنظام قسري فعال). في ظل هذه الظروف، سوف ترفض كافة طوائف وديانات الشعب في الشرق الأوسط أي نظام إكليركي وأخلاقي شرعي، رفضاً باتاً.

فمهما كان حجم رفض ديانة أو طائفة معينة، لخضوعها لديانة أو طائفة أخرى، فإنها جميعاً تجمعها فكرة عدم أخلاقية الأنظمة التي ترى القيم الأخلاقية نسبية، أو تلك التي تفترض هذه القيم مقدماً (من خلال شخص رئيس أو لائحة حقوق). في الشرق الأوسط، لا تزال المجموعة الدينية إلى حد ما، هي المادة الاولية للسياسة. ويبقى التماثل مع دولة قومية أو مع طبقة اجتماعية مضر. فمهما كانت اوهامنا وتصوراتنا في هذا المجال، فإن الحرب الأهلية اللبنانية والثورة الإيرانية حولتها إلى هشيم تذروه الرياح.

لقد حافظ المجتمع الديني في الماضي على بقائه في الشرق الأوسط في الماضي، لأنه كان وحدة اجتماعية ذات اكتفاء ذاتي. وقد ازداد الوعي الطائفي الذي تبناه النظام العثماني في القرن التاسع عشر، حين منحت القوى المختلفة لنفسها حق الحماية والوصاية على المجموعات المختلفة، وتوظيفها للحصول على مزيد من النفوذ.

وقد يكون الذوبان الذي جرى بعد ذلك للعديد من الأدوار التقليدية للطائفية من خلال عملية التمدن والبناء، قد عزّز الهيمنة الأخلاقية على حياة أولئك الأفراد من العرب العصريين. وينظر العديد من أبناء العالم الثالث بحسرة وشوق إلى تلك «التقاليد» تحت اسم الاستقلال والنضال ضد الإمبريالية.

إن التعاليم البعثية مغروزة في تقاليد الشرق الأوسط في نظرتها إلى الترابط بين العمل السياسي والاخلاقي، وهو رباط مباشر في حالة الإسلام. وعلى كل حال، فقد



وجّه الحزب الأخلاقية المطلقة باتجاه هدف غير ديني: تمييز الهوية القومية في عالم يصر على الحدود.

بالنسبة للعرب، يمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال الحديث عن أولوية العرب في الإسلام. ويضع عفلق هذا الأمر بشكل جيد، حين قال إن «قوة الإسلام» هي التي امتلكت «المظهر الجديد» للعروبية. ومن وجهة النظر هذه، فإن البعث يمكن أن يكون اي شيء إلاّ أن يكوناإكليركياً.

ولقد وجد الحزب مسوغاته المطلقة في التعريف الواسع لتقليد سياسي عربي - إسلامي. وهنا توجد العلاقة بين السياسة والمجتمع التي جعلت من الإكليركية عديمة الجدوى وذلك بخصوص فهم السياسة البعثية.

ولكن، من المهم أيضاً أن لا نغفل القاعدة الأخلاقية الأوسع للبعثية (الذهاب إلى أبعد من الإسلام لاحتضان كل ما تحمله الطوائف في الشرق الأوسط من أمور مشتركة بينها)، لأننا نريد أيضاً أن نفهم كيف استطاع الحزب أن يكون له عامل جذب عبْر الحدود العقائدية الطائفية. إن بناء الهوية السياسية بالإشارة إلى أسس أخلاقية مطلقة، قد يتناقض مع كل طائفة على هذه النقطة أو تلك.

(وحين يكون التركيز على الإيمان بالأمة وليس الإيمان بالله، فإنها حينذاك تتعارض معها جميعاً)؛

ومع ذلك، ينتصر البعث في النهاية. فلا يستطيع شيوعي عربي، مهما كان عقائدياً، أن يتنافس مع البعث على مثل هذه الاسس الأساسية. ولا يستطيع أي عربي متأثر بالغرب المجادلة ضد عفلق بدون الخوض في هذه المعتقدات الجوهرية، وبذلك يستبعد الرأي العام.

وتتمثل عبقرية عفلق أنه هيأ من بيئته، تديناً عميقاً بحيث إنه يتلاءم وينسجم في عالم لم تعد تصنعه المعتقدات الدينية. وقد قام بتنظير الوعي بالعروبية بدون استعارة أي شيء من مجموعة القيم المرتبطة بالنهضة الأوروبية. وقد اجتذب أسلوبه هذا في التفكير، أعداداً كبيرة من العرب لأنه لم يضع أي شروط على أعرافهم وعاداتهم التقليدية، ولأنه انسجم مع وجهة نظرهم لموقع العرب في التاريخ.

ولو ظهر عفلق في عصر آخر غير هذا، لكان واحداً من أولئك الكثيرين الذين يقرأون الغيب، والمتنبئين الذين ازدهروا في هذا الجزء من العالم لآلاف السنين. ومثل هؤلاء الرجال جاؤوا من دين واحد، لكنهم خاطبوا الفئات كافة. لقد كانوا يعملون



ضمن فكر ديني - أخلاقي شكّل إطاراً مقبولاً ومفهوماً من كافة المعتقدات والطوائف الأخرى.

وباستثناء عفلق والبعث، توصل كل واحد إلى مصالحة في العلاقة بين مشروع الحداثة والتدين؛ ولم يتغلغل أحد في الأعماق بقوة وصدق عفلق.

ومن الواضح أنه من غير المحتمل ظهور ونجاح أي تحدٍّ للأسس الاخلاقية للسياسات العربية، من وجهة نظر إسقاط النظام الذي جاء بعد الحكم العثماني. وفي الحقيقة، فإن الأنظمة الجديدة أقامها الفرنسيون والإنكليز على مبدأ النسبية للقيم الأخلاقية للطوائف الدينية المختلفة. (وقد يكون لهذا علاقة بحقيقة أنهم لم يجدوا قبولاً واعترافاً بشرعيتهم أبداً. والاستثناء من هذه الأنظمة هي العربية السعودية، التي لم يسقط النظام فيها). لقد استطاع عفلق تهيئة المسوغات ذات الجذور التقليدية للعروبية، وذلك من خلال الخروج من دائرة القانون الإسلامي، وفي الوقت ذاته الاستناد إلى المنطق المعياري الجوهري فيه، بحيث فقدت كافة تلك الأنظمة غير الشرعية الأمل في التناغم معه، وذلك لأنها كانت أنظمة إكليركية بالدرجة الأولى.

الطائفية

لا تقتصر جذور العروبية على كونها متأصلة في الإسلام، بل في المذهب السني الذي تتبعة الاكثرية الساحقة للمسلمين في البلدان العربية.

لذلك، فمن المنطقي أن الأيديولوجية المبنية على أولوية العرب في الإسلام سوف تعتمد على تلك الأكثرية. وقد وضع عفلق تركيزه على الرسول محمد والسنين العشرين الأولى من الدعوة الإسلامية، وصور كل شيء آخر في تلك الفترة من الفتوحات إلى الحضارة كنبات صغير وجديد في تلك السنوات. ومنذ ذلك الحين، واجه الإسلام مشاكل سببها انتشاره وقبوله لدى غير العرب. وعلى النقيض من ذلك، فإن المذهب الشيعي يرى في علي المثل الأعلى، والدور الذي قام به في السنوات الأربع، ورأوا في الحكم الأموي «العربي» في سوريا حكماً شيطانياً. لقد كانت الحركة الشيعية في الإسلام هي المنافس الرئيسي للسنّة. ولكن وبسبب أن هذه العقيدة تعززت داخل العراق، جنباً إلى جنب مع سيطرة العرب في الخلافة، فقد واجهت الحركة الشيعية صعوبات بالغة.

لقد بدأت الحركة الشيعية كحركة تساند وتدعم قيادة مرشحين عرب معينين



للخلافة، في مواجهة سيطرة وهيمنة القبائل العربية السورية الحاكمة من دمشق.

لقد انضمّ إلى الثورة ضد الامويين قبائل خراسانية من المرتفعات الشمالية الشرقية في إيران، والشيعة العراقيين (الحركة المساندة لذرية علي بن أبي طالب الذي كان يؤمل أن يحكموا من الكوفة)، والحركة العباسية العاملة في السر، والتي كانت تطالب بالحكم استناداً إلى انحدارها من البيت الهاشمي (قبيلة النبي محمد).

وبعد الإطاحة بالحكم الأموي، تخلص العباسيون من حلفائهم وسيطروا على القاعدة الواسعة للإسلام. وعلى كل حال، فقد تم تدمير السلطة السورية القبلية العربية، من خلال إزالة التمييز بين القبائل العربية الأصلية الفاتحة، والمسلمين الجدد في الإسلام من شعوب بلدان الهلال الخصيب التي فتحها المسلمون، وغيروا بذلك الطبيعة العربية للخلافة. وقد شيد الخليفة العباسي الثاني بغداد، لتكون عاصمة الحكم الخلافي الجديد.

يعود أصل الصراع التاريخي بين الشيعة والسنّة في العراق إلى الموقف الذي اتخذه المسلمون بالنسبة لهذه الخلافة العباسية فقد ظهرت الحركة السنّية في العراق من القبول بشرعية الخلافة العباسية. بينما انبثقت الحركة الشيعية من موقف طائفي متشدد لديها، في مرحلتها المبكرة (وهو موقف يرفض كل سلطة لا تأتي من علي وذريته). وعلى كل حال، فإن كلا العقيدتين شكلتا معاً ازدهار وتنامي مركز العراق في الإسلام، وعلى حساب سوريا بالدرجة الأولى.

إن هذا التاريخ، يربط الحركة السنّية والحركة الشيعية في العراق في رباط قدري واحد. فقد حملت العروبية في العراق مشكلة تاريخ ملطخ، فقد تزامن انبثاقها مع تنحية أولوية العرب في الإسلام. والحقيقة أن عروبة العراق فيما بعد، لم تسمح أبداً بالتقارب مع بلاد فارس والدور المهم للحضارة الساسانية في زمن الفتح الإسلامي. ومع ذلك، فإن عروبة العراق انعكست في الإنجازات العظيمة التي حققتها الحضارة العباسية، في النقطة ذاتها التي بدأ فيها الفرس يحلون محل العرب في السياسة الإسلامية.

وحيث إن الحركة الشيعية انبثقت في الأصل من قضية عربية بشكل كامل، ولم تستطع الاعتماد على العروبية خارج العراق (في سوريا)، ولا قبول الخلفاء العباسيين الذين كانت الهوية الشيعية معتمدة عليهم، فقد نشأت عن ذلك أزمة هوية سياسية للحركة الشيعية في العراق. وزاد في تأكيد هذه الأزمة الشيعية، صعود الحكم المطلق



للخلفاء العباسيين في بغداد، بما جعلها ظاهرة عراقية فريدة، تصادف استفحالها وتفاقمها مع التفوق العراقي في كل الشؤون العربية والإسلامية.

ومن الناحية الأخرى، فإن الحركة السنّية في العراق، التي ركبت موجة ذلك التفوق، كان لديها إطار مرجعي طبيعي، صاغت هويتها حوله، ويتوافق إلى حد بعيد مع أسلافهم السوريين.

استمرت الحركة الشيعية في التبرؤ من الحكام الذين أوصلتهم الحركة إلى السلطة، وتكرار سرد قصة حقها هي في الحكم. وتفتقد الحركة الشيعية - من الناحية العقائدية - المرونة «الدنيوية» لتقاليد الحركة السنّية الكلاسيكية. فقد تبنّت الحركة الشيعية مبدأ المؤسسة الوراثية للإمام المعصوم الذي ينحدر من نسل الإمام علي، بدل خليفة الإسلام السنّي. وتنتظر معظم طوائف المذهب الشيعي عودة الإمام الأخير إلى الظهور الذي سيملأ الدنيا عدلاً.

ومع غياب تام لأي برنامج عملي للحكم، فإن الحركة الشيعية بلورت عدداً من المبادئ الدينية والسلوكية مرتبطة بالذنب السياسي، وعدمية المقاومة والثورة (مثال: المواكب المقامة في شهر محرم، واللطم والضرب بالسلاسل الحديدية، والاستشهاد).

وما يعمق من عدم الانسجام بين التشيع والعروبة، تلك القرابة التي يشعر بها الشيعة العرب نحو الشيعة الإيرانيين (هناك مراقد مقدسة في إيران)، على النقيض من التقاليد السنّية التي تحمل عداء عميقاً بين العرب والإيرانين.

وعلى كل حال، فإن كلاً من الحركة السنّية العراقية والحركة الشيعية العراقية، لا تجد مبررات وجودها في الاختلافات العقائدية؛ فهناك حاضنة سياسية تمسك بكلا الطائفتين، وهي حاضنة ذات جذور عميقة من انعدام الثقة نشأت بخصوص سؤال: من أنا؟ بالنسبة للشيعي العراقي، تسير العروبة والسنّية جنباً إلى جنب، تماماً مثل المسيحي الناطق بالعربية الذي لا يستطيع الفصل بين العروبة والإسلام. ومن الناحية الأخرى، فإن ما يهم السوري العلوي الذي ينتمي إلى الطائفة الشيعية في الأصل، والذي يجلس في محافظة اللاذقية يثير الرأي ضد الأتراك السنّة، هو الرابطة بين عروبته والإسلام بشكل عام، ولا يختص بتلك الحركة السنّية.

لقد كانت التجربة الأولى للعروبة في العراق، تحولاً عن المألوف. فالعراق لم يكن من الرواد في العروبة، ولم يساهم في انبثاقها في القرن التاسع عشر. ويشير الحصري في مذكراته إلى أن العراقيين في العشرينات كانوا «غرباء» عن العروبة. وفي



الحقيقة، فإن حامل الفكر العروبي المهم في تلك الحقبة، كان سورياً. لقد حُرم الملك فيصل من فرصة تاريخية حين نُقل من دمشق عام ١٩٢٠. فبالإضافة إلى تخلّف العراق عن سوريا في تلك الحقبة، كانت تشكيلته الإثنية والدينية متعارضة مع المشروع العروبي. ورغم التنوع الذي يتميز به البلدان، ولكن المزيج كان يختلف. بعد الاستقلال، كان العراق في عام ١٩٣٢ يتشكل من:

٢١ بالمئة من السنّة العرب

١٤ بالمئة من السنّة الكرد

٥٣ بالمئة من الشيعة العرب

٥ بالمئة من أقليات غير مسلمة ناطقة بالعربية

٦ بالمئة من الناطقين بلغات أخرى.

وفي منتصف الأربعينات تقريباً كانت سوريا تتشكل من:

٥٧ بالمئة من السنّة العرب

٠٨ بالمئة من السنّة الكرد

٠٢ بالمئة من الشيعة والاسماعيلية العرب

١٢ بالمئة من العلويين العرب

٠٣ بالمئة من الدروز

٠٩ بالمئة من غير المسلمين، ناطقين بالعربية

٠٩ بالمئة من الناطقين بلغات أخرى، ومن إثنيات أخرى.[٥٦]

وبالطبع، فإن هذا التوزيع لا يعكس الثقل الإقليمي، أو المهني أو المدني الذي يمكن أن يؤثر على النفوذ السياسي. كذلك فإنها لا تبين التصدعات الأساسية، مثل الهجرات الريفية - المدينية. واستقرار القبائل البدوية (التي كانت تقدر بـ ٣٧ بالمئة من السكان عام ١٨٦٧، لكنها انحصرت إلى ٥ بالمئة عام ١٩٤٧)[٥٧]. ان نتائج مثل هذه التغيرات، ستكون كبيرة على انعدام الجذور، وجاذبية السياسات الألفية بشكل خاص. ومع ذلك، فإن هذه النسب المئوية تبين عدم الملاءمة الاجتماعية العميقة للعراق، إذا ما تمّت مقارنته مع سوريا، ليكون منطلقاً للعروبية.



يعود سبب الكثير من العنف في السياسة العراقية الحديثة إلى انعدام الانسجام والتوافق الهيكلي بين الأهداف السياسية والتوزيع الطائفي للمجتمع العراقي.

في عام ١٩٣٢، كان خمس الشعب على أكبر تقدير يمكن أن يشكل قاعدة اجتماعية للعروبة. في النهاية، كانت العروبية مرتبطة بهيمنة الإقليمية السنّية على الكرد والشيعة وغير المسلمين، بشروط تضعها هذه الأقلية، ومصممة لتضمن لها أكثرية جديدة في النهاية.

إن شفافية فيصل وقدرته على التحمل تجاه هذه المعضلة، تضعه في موقع مختلف تماماً عن أي عروبي ظهر على المسرح السياسي العراقي أو السوري.

ويمكن تفسير سياسات فيصل وإخفاقاتها (إضافة إلى أحداث فترة ١٩٣٦ - ١٩٤١) بالخلل الطائفي الجوهري لنجاح أي مشروع عروبي، بصرف النظر عما إذا كان المشروع منخفض النغمة (كما في حالة فيصل) أو عالي النغمات (كما في حالة نهاية الثلاثينات).

لقد أكدت التجربة المبكرة للعروبية في العراق (١٩٣٦-١٩٤١) القرابة التاريخية بين العروبية والحركة السنّية. فقد كان السياسيون المهمون والضباط بشكل عام من السنّة.(٥٨) ولم يكن هناك حضور لقادة من الشيعة إلاّ في وزارات فيصل، ومجموعة الأهالي والحزب الشيوعي العراقي.

ورشيد عالي نفسه ينحدر من عائلة الكيلاني السادة (يتصل نسبهم بالنبي محمد)، وهي من اهم العوائل السنّية في العراق. وهل يمكن أن يكون هناك رمز للعروبية والمذهبية السنّية أفضل من أحداث نيسان - مايس لسنة ١٩٤١: رشيد عالي السياسي، الحاج أمين الحسيني مفتي القدس (أعلى منصب في الطقوس السنية)، وضباط الجيش الأربعة (كلهم من السنّة).

كسبت السياسة البعثية دروساً عملية كثيرة من هذه التجربة مع العروبية، فيما يختص بفشل فيصل، ودور الجيش، والقيام بالانقلاب العسكري، وتوظيف تنوع القضية الآشورية المعادية للإمبريالية. ولكي يواجه المشاكل الناشئة، قام عفلق بتنظير أحكام تجيز العنف الذي انبثق بشكل قوي من المبادئ الأخلاقية للبعث.

وقد انبثقت طائفية البعث أيضاً من عروبيتهم، وتركت أثرها القوي على الأقليات غير المسلمة في كل من سوريا والعراق، وبين المسلمين في العراق بشكل خاص. وفي الأربعينات، كان الحزب حاسماً في مسألة انتمائه الطائفي. وحين استلم الحزب



السلطة سيطرت على السلطة فئة واحدة، أو حتى أحياناً مجموعات صغيرة من فئة أقلية (مثل عشيرة التكريتي في العراق أو العلويين في سوريا). وعلى كل حال، فإن كتابات عفلق كانت بشكل عام مقتصرة على العلاقة العامة بين العروبية والإسلام، وفي بعض الأحيان كان يشجب وبشدة الفئوية والطائفية باسم المُثل المطلقة المألوفة لجميع الأديان، والتي طالب بالالتزام بها.

هنا يمكن تبرئة عفلق من الطائفية، حيث استطاع أن يبين للعرب كيف يمكن لحزب جعل ديانة الجماهير نقطة انطلاقة، أن يخاطب الجماهير بلغة تعارض وتشجب الطائفية، ومع ذلك يحمل صبغة السياسة الطائفية.

الشعوبية

تتجسد طائفية البعث في استخدامه لفكرة عربية فريدة، غير قابلة للترجمة: الشعوبية.

وقد استخدم العديد من العروبيين إضافة إلى ساطع الحصري، هذه الكلمة غير المدروسة، واستغلوها[٥٩]. وهذه الفكرة متشربة بالتاريخ العربي الإسلامي، والكراهية الإثنية، والغموض التام. إن مجرد ذكر هذه الكلمة يملأ الشخص العروبي المتحمس بالشك. وكما هي الحالة في المقارنة بين شوكت وعفلق حول الهوية القومية، يمكن التعبير عن طائفية البعث بلغة الكراهية، وليس بلغة «الحب».

وحسب تعريف كل من عفلق والأرسوزي لمصطلح الشعوبية، هي تعبير عن النفوذ الأجنبي على العروبة[٦٠].

وقد استخدمها البعث بشدة ضد الأحزاب الشيوعية في الأربعينات. وفي بيان أصدره مكتب الحزب في الأول من مايس ١٩٤٥، جاء فيه: «الحزب الشيوعي هو حصن الشعوبية، والناطق باسم الأجنبي»، ويظهر هنا مدى المشاعر التي تثيرها هذه الكلمة:

> إن الانتصارات الروسية تثير أحقاداً مدفونة لدى هؤلاء الشعوبيين وهم يتحدّون المشاعر العربية في مدينة دمشق (في إشارة إلى حفل نظمه الحزب الشيوعي السوري).
>
> إنهم يحتفلون بانتصارات الأجانب في لقاءات تنتهي بتظاهرات ترتفع فيها الأغاني الأرمنية...



لقد كان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي تجرأ وطالب بتوطيد أواصر الصداقة مع شعوب الدول المستعمرة، وتقديم التضحيات لهم، وخدمتهم، وتعظيم أبطالهم والاحتفاء بانتصاراتهم وقيمهم؛ وكل ذلك تحت شعار المساواة بين الأمم. إنهم يختلقون تمييزاً كاذباً بين الحكومة الاستعمارية وشعبها، الذي يرى الشيوعيون أنه بريء من جميع الجرائم الإمبريالية. وبهذه الطريقة، فقد أقدم الشيوعيون على ارتكاب أفعال وجرائم لم يجرؤ على ارتكابها أبشع الرجعيين والخونة. لقد احتفلوا باليوم القومي لفرنسا (١٤ تموز) على الأرض العربية السورية، هذه الأرض التي لم تجفّ عليها الدماء العربية التي سالت في مواجهة الاحتلال الفرنسي. إن الحزب الشيوعي هو أحدث طريقة لتجميع الأقليات الإثنية والطائفية في جبهة موحدة مع الإمبريالية الأوروبية ضد القومية العربية.[٦١]

والحقيقة فإن العروبيين العراقيين كانوا أكثر من البعثيين افتتاناً بهذا الاصطلاح. ففي عام ١٩٦٦، كتب عبد العزيز الدوري عميد جامعة بغداد وأحد الباحثين المتخصصين في التاريخ، كتاباً ليكون مصدراً أيديولوجياً، بعنوان: الجذور التاريخية للشعوبية. ورغم أن الكتاب هو تمرين أكاديمي بالدرجة الأولى ويقتصر على أحداث وقعت في مطلع التاريخ العربي - الإسلامي، يقول الدوري في المقدمة إنه أقدم على كتابة الكتاب «حين وجد تصاعد أصوات... تهاجم العروبة وفكرة الأمة العربية، وذلك بإثارة (فتنة) تعتبر العروبة عنصرية أو إقليمية».[٦٢]

إن هذا الدافع الذي يذكره الدوري، يعتمد على العالمية السنّية نفسها التي نوقشت آنفاً. وهكذا، تستخدم لغة الكراهية بشكل خطاب سنّي- عروبي، موجّه بشكل أساسي ضد الطائفية. ومن الواضح أن الشعوبية هي أقل فائدة في تلك المناطق من العالم العربي حيث لا يهدد المزيج الطائفي الهيمنة السنّية - وهذا ما يفسر الإعجاب غير الاعتيادي بهذه الفكرة، الذي عبّر عنه الدوري.

من هم الشعوبيون؟

يقول الدوري إنهم «حركة» سياسية مكونة من مجموعات إثنية منوعة، تمتد عبر العالم الإسلامي، يجمعها عامل مشترك هو كرههم للعرب.[٦٣] لقد بدأت هذه الحركة في مملكة من الأفكار، وجاءت متنكرة بالإسلام، واستخدمت الإسلام المبكر ضد



العرب، من خلال الخطاب القرآني الذي يؤكد على المساواة بين جميع المسلمين. ثم كشفت فيما بعد عن مصادرها غير العربية، بل المعادية للإسلام (والتي كانت فارسية في جميع الحالات تقريباً). ولم يغفل العروبي أبداً ذلك الخط المتوازي بين «استخدام «فكرة المساواة بين المسلمين كسلاح ضد العرب، ثم، وبعد ثلاثة عشر قرناً»، الدعوة إلى الصداقة مع شعوب الدول المستعمرة... تحت اسم المساواة بين الأمم.» ولكن المشكلة، كما يعترف الدوري نفسه، أن «الحركة» بدأت بمساندة العرب أنفسهم في العصر الاموي.(٦٤)

كلما ازدادت حدية العروبيين، ازدادت صورة إيمان الشعوبية بالإسلام بعداً عن الحقيقة؛ وأبدى العرب عدم الاهتمام بجذور هذه الظاهرة التي تعود إلى حقب تاريخية بعيدة.

ويعتبر الدوري مثال للعقلانية إذا ما قورن بالكاتب العراقي البعثي عبد الهادي الفكيكي، الذي رأى بذور الشعوبية غير المنظمة في الحقبة التاريخية السابقة للإسلام، في «ذلك الصراع بين العرب والفرس». (فاضل البراك، حيث حدد تاريخاً هو ٥٣٩ قبل الميلاد؛ انظر الفصل الأول، صفحة ١٨).

وخلال فترة الدولة الأولى في الإسلام، أصبحت البذور «تلك الأفاعي الشعوبية الحاقدة التي تنفث سمومها.... بينما تبقى متمسكة سراً بدين آبائها». وتعتبر الفِرق مثل المجوسية (عبدة النار) والمازدية والمانوية (وهي جميعاً ديانات فارسية وجدت قبل الإسلام) أساس كافة أشكال الزندقة (تيارات الفكر الحر أو الكفر كما يسمى في الفترة الإسلامية الكلاسيكية). وقد اختارت تلك الفرق العراق ليكون قاعدة يتم منها تنظيم التغلغل إلى سوريا وبقية المنطقة. وقد نظم الشعوبيون «جمعيات سرية» في زمن الحكم الأموي، ومنذ ذلك الحين بدأت حرب غير معلنة بين العروبية وخصمها الرهيب، الشعوبية. وهناك جانب مثير للاهتمام في المناقشة التي يطرحها الفكيكي، حيث يرى «أن هذا الصراع بين العروبية والشعوبية، عزز فكرة العروبة، وعمق من الوعي العربي، وأعطى لنظرية العروبة الفرصة لكي تتجسد».(٦٥)

وفي هذا القرن فقط، وصلت الشعوبية ذروة قوتها وإنجازها - الأحزاب الشيوعية العربية.

يميل العروبيون إلى الاتفاق على عدم إمكانية تعريف العروبة بعد الفتوحات الإسلامية بطريقة راديكالية، أو بالإشارة إلى صدمة إثنية «خالصة». وفي ضوء «التاريخ»



الذي يذكره كل من الدوري والفكيكي، يفتح الرأي مجموعة واسعة من الاحتمالات.

هل كان الشعوبيون الذين كانوا يتكلمون العربية واعتنقوا الإسلام في الماضي، عرباً أم لا؟ هل كان إسلامهم كاذباً؟ وكيف يمكن تنظيم «طائفة» أو «حركة» محددة تمتد عبر العالم الإسلامي، مكونة من مجموعات منوعة، ويجمعها قاسم مشترك واحد هو كره العرب؟

من الناحية الأيديولوجية، يمكن أن نفهم الشعوبية كفكرة يجب اختراعها كلما أصبحت العروبية أو العروبة مشكلة؟ إنها فكرة العدو الداخلي، العميل المعادي الذي نحتاج إلى حضوره، لكي يدرك المؤمنون العقيدة التي يجب عليهم التمسك بها.

إن كل ذكر لله يأتي معه ذكر للشيطان، ولم تخرج أي ديانة من هذه الدائرة. وكما لم تقتصر الشعوبية في التاريخ على الفرس، فإن الشعوبيين في العراق اليوم يمكن أن يكونوا من الشيوعيين، أو من الأقليات أو من الشيعة.

ولكن الشعوبيين - حسب تعريفهم - لا يمكن أن يكونوا أياً من هذه الطوائف. وبشكل عام، على العروبيين أن يتركوا جانباً فكرة الشيطان باعتبارها فكرة غامضة ومضللة، بينما عقيدتهم مؤكدة ومطلقة. لذا، عليهم الاعتماد على فكرة التعريض والتجريح.

وهناك مثال مميز لذلك في مقال لعفلق: «نحن واعداؤنا»، حيث يمجد فضائل (نحن) جنباً إلى جنب مع كراهية متدفقة باتجاه (أعداؤنا)، بلغة عدائية تتسم بالشخصية.(٦٦)

ولم يفسر عفلق أو يحدد تماماً أي من النقيضين، وكأنه قرر أن يترك لعواطفه العنان في التهجم، ولكن بشرط بقاء التشخيص مستتراً في الضمائر التي استخدمها. وينتاب المرء ذلك الشعور الغريب بأن حدة اللغة التي استخدمها كانت موجهة ضد غموض العناصر التي يصفها، كتحريض متعمد للعواطف التي أراد عفلق إبراز تأثيرها على السياسة. وقد استخدمت وسائل الإعلام العراقية الأساليب نفسها بشكل مستمر في فترة الحكم البعثي الثاني.

التنظيم

في الظروف الحالية التي تمر بها الأمة العربية اليوم، فإننا نحتاج إلى حزب وإلى حركة تمثل بالدرجة الأولى عنصر الروح... الحزب الحقيقي، الحزب الحي الذي



يستطيع تحقيق رسالته للأمة العربية اليوم، الحزب الذي يجعل هدفه هو ولادة أمة، أو نهضتها، بشرط أن يطبق هذا الوصف على نفسه أولاً. وبعبارة اخرى، إن الحزب يجب أن يكون صورة مصغرة للأمة الصافية النقية المعافاة التي يأمل الحزب في بعثها من جديد[٦٧].

إن الأمة التي تنبثق من روح يقظة عربية، وتتوجه عبر «جيل جديد»، كانت ستتشكل في تلك البوتقة العظيمة لسياسة القرن العشرين: تنظيم الحزب. يضاف إلى ذلك، أن الامة الموحدة التي يجب أن توجد اليوم، تتواجد فقط في النسيج المادي للحزب. وقد أدرك البعث أنه من أجل أن يكون العنف فعالاً، يجب أن تكون له منظمة. وهذه هي الفكرة الجوهرية للحركة البعثية إذا ما نظرنا إلى خلاصتها. لقد كانت الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لخلق المواطن الجديد، هي أن يكون التنظيم في خدمة الأيديولوجيا، وليس الأيديولوجيا وحدها. هناك فجوة كبيرة تفصل بين تنظيم الحزب وبين المجتمع المحيط به.

إن الحزب يجب أن يكون «أمة الثورة قبل أن يحقق ثورة الأمة»[٦٨].

يرى الحزب أن التفسخ هو ما يميز الظروف المحيطة، وهذا هو مفهوم الحزب. ولدى مناقشة النظرية البعثية للتنظيم عارض عفلق الأخلاقية التي يجب غرسها في أعضاء الحزب، مع مواطن الضعف الموجودة في العالم الخارجي «المريض». ويؤكد عفلق على ارتباط الحزب بالمجتمع في الأوقات الثورية، وذلك من خلال بناء «قواعد، ونقاط نفوذ وقلاع داخل الحقيقة الملأى بالفساد والتخلف والمعوقات والجهل، وانعدام الحزم». وأكد على ضرورة أن تكون هذه القلاع «قوية جداً، لمنع الفساد والأعداء الخارجيين»[٦٩]. بعبارة أخرى، إن الاستقامة الاخلاقية البعثية تناضل بدون كلل لإنقاذ الناس مما وصلوا إليه من حال مزرية بائسة.

وليست الدولة من وجهة النظر البعثية، إلا أداة - «جسد بلا روح»[٧٠]. يضاف إلى ذلك، «السرعة أساسية في الحركة الثورية» (٧١). لذلك، فليس هناك ارتباط بالضرورة بين حجم الحزب وبين هدف الثورية، كما هو الحال في النظرية الماركسية للثورة. وقد كتب عفلق عام ١٩٥٥ أن المرحلة الثورية في حياة الأمة تتميز ببقاء القيادة في أيدي الأقلية المتنورة، التي «تمثل الشعب، قبل أن ينتخبها الشعب لتولّي هذه المسؤولية»[٧٢].



وحتى في مطلع الأربعينات، قبل أن يوجد الحزب، قال عفلق إن الأمة يمكن أن تختصر في رجل واحد: هو القائد.

لقد وضع عفلق، في جميع مقالاته عن الحزب، النشاط المنظم في أسس الهوية القومية والفردية. وهكذا عزز وبشكل بارع وحاذق، غموض وعدم إمكانية معرفة «رسالة» العروبة.

«كيف يمكننا توحيد أفراد هذه الأمة الذين فرقتهم الأنانية والمصالح الشخصية والتمسك بالأوهام والاختلافات الكريهة والعنيفة، والنفور فيما بينهم والحياة المادية الرخيصة؟ كيف يمكننا أن نحقق ثانية الأمة الموحدة... إذا لم يكن من خلال نضال حام عبر طريق صعب، على كل شخص فيه العودة إلى نفسه، ليغرق في أعماقه، لاكتشاف نفسه من جديد بعد معاناة وتجربة وألم. في تلك النقطة، سوف تتحقق الوحدة الحقيقية وهذا نوع جديد من الوحدة يختلف عن الوحدة السياسية، وذلك يخلق وحدة روحية بين أفراد الأمة»[٧٣].

ومهما كان مفهوم الوحدة غامضاً ومراوغاً عند التطبيق، أو عند النظر إليه بتأمل، لكنه حين وضع فجأة في بوتقة التنظيم الحزبي، أصبح شيئاً حقيقياً وجاداً إلى أبعد الحدود. لقد أصبح العضو الحزبي «مكبلاً، ومجبراً على أن يكون حراً ليعمل» من أجل أهداف العروبة كما عبّر عنها في مكان آخر[٧٤]. كان عفلق يعمل على غرس مفهوم جديد للهوية داخل المنظمة السياسية. وهنا يتضح التمييز الذي أكده عفلق بين «الافراد» و«البشر». فالحزب يعمل على الأفراد، وليس على فكرة الإنسانية. الحزب وحده، هو الذي يستطيع أن يستقطب من «أعماق» الأفراد، حيوية أرواحهم التي كانت ستضيع لولا ذلك، وبذلك يتحولون إلى قوة للحياة.

ما إن أصبح الحزب، وليس المجتمع العربي بشكل عام، هو أساس الأمة التي في طور التشكيل، فحينئذ فقدت الوحدة العربية بعضاً من أهمية سرعة إنجازها.

ولم تعد الحقائق المتواجدة في الواقع، عائقاً أمامها، حيث إن الوحدة العربية توجد فعلياً في حقيقة وجود الحزب، وكل ما نحتاج إليه هو أن يمتد عبر المجتمع الحقيقي، ثم عبر الآخرين. لقد تحولت اللاعقلانية إلى عقلانية ذاتية للنمو الكمي للحزب، والتي تحقق للمجتمع ما لا يستطيع تحقيقه لوحده..

يرتبط فعل الاعتقاد والإيمان، بقرار لنسيان القرار بالإيمان. ويدفع تنظيم الحزب



هذا المنطق إلى مرحلة حاسمة وذلك من خلال إذابة الإيمان في العادات والتقاليد. وهكذا يصبح فقدان القدرة على النقد شرطاً أساسياً لكي تؤخذ المعتقدات بشكل جدي، وبذلك تصبح جزءاً من الروتين، في تنظيم الحزب أولاً، ثم في المجتمع بشكل كلي (بحيث تنظم على القاعدة ذاتها). وبدوره، فإن إشاعة الروتين يلغي الحاجة إلى الحماس والتمسك بالعقيدة، والاعتقاد بشكل فاعل بأن الحزب والوحدة العربية هما شيء واحد. أما النتيجة، فهي جماهير ساذجة، سهلة الانخداع، ملأى بالشك والسخرية.

إذن فهناك علاقة ورائية وهمية بين الخيال والواقع في الفكرة البعثية الفريدة حول «التنظيم الحزبي». وتبقى هذه الخصيصة الحربائية المتقلبة مع الحزب، تقريباً في كافة ما يقوله أو يفعله، إذا كان داخل السلطة أو خارجها. والحقيقة، فإن هذه الخصيصة يمكن أن تكون من أهم خصائص دفاعات الحركة وأكثرها ثباتاً ضد العالم الخارجي الذي يملأها بالكراهية. فلو كان أمام حركة البعث مواجهة واقع طاغ لا يقاوم ليس من صنع الحركة - مثل اضطهاد بالغ القسوة في المعارضة، أو هزيمة تامة ومنكرة في الحرب العراقية الإيرانية - فحينئذ، وحينئذ فقط سيواجه الحزب خطر التحلل من الداخل. أما في أي موقف آخر أقل كارثية، فإن كل شيء يمكن هضمه بشكل قالب روائي.

مبدأ القائد والتنظيم الحزبي

إن الرأي القائل بأن بعث عفلق والبيطار كان دائماً يفضل شكلاً من القيادة الجماعية، رأي كاذب[٧٥]، ومع ذلك، فلهذا الرأي جذور تستحق الدراسة. هناك اختلاف في الطبعة التي صدرت عام ١٩٧٤ لكتاب «في سبيل البعث» عن تلك الصادرة عام ١٩٥٩؛ حيث تم حذف أو تعديل العديد من المقالات، والصفحات، والفصول، والجمل والمصطلحات من الطبعة الأخيرة لعام ١٩٧٤. وهناك إشارة في مقدمة الناشر، يشير فيها إلى جزء من الحقيقة، في إشارة إلى نصوص لم تعد مستعملة، ومصطلحات «غير دقيقة، مثل استخدام تعبير الماركسية والشيوعية، حين كان المقصود هو التطبيق الستاليني أو الحركة الشيوعية المحلية».[٧٦]

وفي الحقيقة فإن التغييرات التي أدخلت على الكتاب تتعلق بالدرجة الأولى برغبة البعث في إعادة كتابة تاريخه وعلاقته بالشيوعية وبالأحزاب الشيوعية العربية. أما



السبب الثاني لهذا التمرين في النقد الذاتي، فهو الرغبة في محو وإزالة كل أثر للاهتمام الذي أظهره عفلق في الفترة المبكرة بالأفكار الأوروبية الفاشستية بخصوص القيادة:

إن الجماهير في كل مكان غير قادرة على فهم أي فكرة بشكل صحيح وسريع. وهذا هو السبب في نظرتهم إلى الأفراد الأحياء الذين أنيطت بهم هذه الفكرة. لذلك، فهؤلاء هم الأفراد الذين نتطلع إليهم، وحسب حماسهم وقيمتهم الأخلاقية، نتطلع إليهم لقياس القيمة لأي فكرة معتنقة. لذلك، فحين تتوحد وبشكل قوي، مجموعة من الشباب الواعي المثقف والنشط والذي يحمل مُثلاً عليا، بناءً على نظام صارم، وحسب تدرج بالدرجات، فإن هذا بحد ذاته يكفي لضمان نفوذهم وتأثيرهم على الجمهور. إن القدسية التي يضفيها هؤلاء على قائدهم هي في الحقيقة تكريس للفكرة التي يرغبون في دعمها ونشرها. وسوف تعتمد فرص الفكرة في النجاح على مدى قوة هؤلاء المعتنقين للفكرة وامتلاكهم لقيم أخلاقية.[٧٧]

وإلى جانب هذه الشكليات سنلقي نظرة على الأنظمة الداخلية للحزب عام ١٩٤٧، حيث تم خلق هياكل من خمس طبقات على رأسها يكون «عميد» الحزب، الذي هو بالطبع عفلق. ويمتلك العميد سلطة تعيين جميع المناصب القيادية، إضافة إلى أنه السلطة العليا في جميع المسائل السياسية. وكان التسلسل الهرمي لوظائف التنظيم (في المنطقة أو في مكان العمل)، يمتلئ بأكثر الأعضاء تعقيداً وغموضاً. وعلى كل حال، فإن «العميد» كان من الأعضاء «الطبيعيين»، ثم هناك الاعضاء الذين يتم «انتخابهم»، ثم الأعضاء الرئيسيون، ثم الاعضاء الاعتياديون، الذين يمكنهم ان يتقدموا في الحزب بناءً على موافقة «العميد»[٧٨]. وبالطبع، فإن الكتّاب الذين يريدون أن «يثبتوا» ليبرالية البعث أو اشتراكيته على أساس قانون الحزب لعام ١٩٤٧، يتجاهلون بشكل تام هذه الأنظمة ولا يشيرون إلى وجودها.

وبدلاً من ذلك، يركز مثل هؤلاء الكتّاب على أنظمة الحزب الداخلية لعام ١٩٥٤، وهي نسخة معدلة ما تزال باقية حتى اليوم. وبموجب هذه الأنظمة، فإن تشكيلة الحزب ترتكز على خلايا صغيرة عمودية البناء، مكوّنة من ثلاثة إلى خمسة أشخاص (وهي أصغر من خلية الحزب الشيوعي).

وفي العراق، استبدل نظام الطبقات الخمس السابق، بنظام الطبقات السبع، ومنعت كافة الاتصالات الأفقية. وقد تم تأسيس المركزية الديموقراطية باعتبارها المبدأ



الجوهري للتنظيم، ويكون العميد السكرتير العام، مع تقليص كبير لسلطته. فلم تكن لعفلق كسكرتير عام سلطة التعيين، وكان صوته في القيادة القومية - وهي أعلى سلطة في اتخاذ القرارات - صوتاً واحداً من بين عدد من الأصوات.

ويتزامن تأسيس مبدأ الانتخاب مع عملية أكثر تعقيداً لتصنيف الأعضاء، حيث احتلت صفات مثل «عامل» محل تصنيف «الطبيعي» و«الرئيس». ولا يصل العضو إلى مرتبة العضو العامل إلا بعد اجتيازه خمس مراحل في العضوية: مؤيد منظم، ثم نصير من الدرجة الثانية، ثم نصير من الدرجة الأولى، ثم مرشح ثم عضو متدرب. وللأعضاء العاملين حق انتخاب القياديين، والصعود إلى مناصب المسؤولية في الجهاز الحزبي، بينما لا يحق للمرشحين والأعضاء المتدربين إلا التصويت على سياسة الحزب، أما الآخرون فليس لديهم أي حقوق حزبية. وقد استخدم البعث العراقي اثنتين من هذه الدرجات الحزبية فيما بعد، للسيطرة على تدفق العدد الكبير من الأعضاء إلى الحزب في مطلع الستينات. وقد ركز فرع العراق على الأمور التنظيمية والأمنية (وقد تميز الحزب الشيوعي العراقي، بالمقارنة مع الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى، في هذا المجال أيضاً). وفي شباط ١٩٦٣، كان هناك ٨٣٠ عضواً عاملاً في العراق و١٥٠٠٠ شخص في درجات أدنى في الحزب.

ثم ومع نهاية ذلك العام، تضاعف العدد الأخير ثلاث مرات، بينما لم يتغير عدد الأعضاء العاملين[٧٩]. ولم يشكل الأعضاء العاملين إلا ٢ بالمئة من المنظمة.

هل كانت النتائج ستكون أكثر عدلاً لو تم الإبقاء على أنظمة ١٩٤٧؟ من الواضح أن اللغة البعثية كانت تتغير في ١٩٥٤، كما يوضح ذلك تبنّي الحزب لاسمه الجديد: حزب البعث العربي الاشتراكي. ولكن، لماذا تتغير الأنظمة؟

يتفق الكثير من الكتّاب على أن أنظمة ١٩٥٤ استلهمت من تجربة الأحزاب الشيوعية التي كان نفوذها في نمو في كل من العراق وسوريا. ومما لا شك فيه أن سبب التغيير في الشروط، والمفهوم الجديد للتنظيم، يعود إلى النفوذ الشيوعي، مهما كان مستتراً تحت الطبقية ونوعية الأعضاء. أما حركة البعث فقد كانت بريئة، حيث كانت منشغلة بشكل تام بتهيئة مسوغ أكثر «شعبية» لسياسة الحزب. وكان من الضروري أن تتم رؤية إرادة الحزب مستقرة لدى جميع أعضائه بلا تمييز. ولم تكن فكرة العضو «الطبيعي» أو فكرة العميد ذات روح واحدة. فمهما كانت صعوبة الإجراءات المطلوبة لكي يصبح الشخص عضواً، فإن ذلك لا يغيّر من حقيقة تغير مبدأ من مبادئ الشرعية.



ولكن التغير الذي طرأ على الأنظمة يعني أن مركز عفلق قد تضاءل. لا شك أن هناك حركة داخلية هي التي فتحت الأبواب لإعادة النظر في أنظمة الحزب. فما هي؟

في عام ١٩٤٩، تم اعتقال عفلق من قبل حسني الزعيم، قائد الانقلاب الأول في سوريا. وتشير بعض الأخبار إلى تعرضه للتعذيب، بينما تشير أخبار أخرى إلى أنه تعرض للتهديد فقط، بينما تؤكد مصادر أخرى أنه لم يتعرض لأي تعذيب أو تهديد. وفي كل الأحوال، فقد صدر خطاب يحمل توقيعه عشية الإفراج عنه. كان الخطاب موجهاً إلى الرئيس السوري بلغة متذللة خنوع، يطلب الرحمة والرأفة، ويعلن قراره بترك السياسة «لأنني أؤمن بأن رسالتي قد انتهت وأن أسلوبي وطريقتي لم تعد مناسبة للعصر الجديد»[٨٠].

أصيب أتباع البعث بصاعقة من هذا الخطاب، وعانى الحزب من نكسة قوية. وقد التزم عفلق صَمتاً مطبقاً إزاء هذا الموضوع ولكن من الواضح أنه قام بكسر أنظمته بنفسه. فحين كشف عن نفسه وأنه إنسان غير معصوم ومعرض للخطر - وليس الفرد البعثي المخلوق من النار والحديد الذي مجّده في كتاباته - فإنه بذلك فعل شيئاً لا يمكن لقائد مثله أن يتهرب منه. لقد وضع نفسه في امتحان القيم التي وضعها هو نفسه، واستهلكته هذه القيم.

في الخمسينات، تقلّص تأثير عفلق على البعثيين بحدة في سوريا، وأصبح البعث بيتاً لإفراز وترتيب الأفكار الجديدة، التي كانت دائماً - تقريباً - تؤخذ من التقاليد الشيوعية. ولكن تأثير عفلق بقي قوياً في العراق: لقد كانت البعثية التقليدية وعفلق توأمان لا ينفصلان. ثم تم تشكيل صدام حسين حسب كتابات عفلق، ويقال إن صعوده إلى القيادة العراقية جاء من خلال تدخّل عفلق في صراعات الحزب التي تلت فشل الحكم البعثي الأول في العام ١٩٦٣.

تخيل اذن هذا (العميد) الحزبي، الذي فقد قبضته التنظيمية أو كان على شفا أن تتم تصفيته وإبعاده عن قاعدته الوطنية في سوريا من قِبل جيل جديد من الضباط البعثيين. لقد كان عفلق الضد الكامل للصورة التي رسمها هو نفسه للقائد، فقد كان عفلق ضئيلاً من الناحية الجسدية، ورومانسياً، وكاتب كراسات استثنائياً، وغير كفؤ من الناحية التنظيمية، وفيلسوفاً، والأهم من ذلك كله كونه عرضة للانتقاد في كشفه عن خوفه الإنساني من السجن والأذى الجسدي. وعلى عكس ذلك كله، كان الشاب صدام قد طبع بصمته داخل الحزب كمقاتل صلب غير هيّاب ولا يعتريه الخوف. لقد



كان صدام يمتلك جميع الخصائص التي يحتاج إليها عفلق دون أن يستطيع امتلاكها – القسوة، والالتزام الحديدي، والمخادعة، والتصميم، والقوة الجسدية. إذن، فقد نجح صدام حسين حسب الشروط نفسها التي كسرها ميشيل عفلق، وهذا ما يؤكد أن أهم شيء في النهاية ليس بالضرورة مبدأ الشرعية.

البعثية والشيوعية

ليس هناك شك في المشاعر البعثية تجاه الأحزاب الشيوعية. وأركّز هنا على كلمة «مشاعر»، وليس على جانب آخر، مثل «المناصب السياسية»، وذلك لأن الميدان العاطفي هو الميدان الذي يظهر فيه الوضوح النهائي في الفترة الأولى من البعثية. فمثلاً، لا يحتوي بيان صادر عام ١٩٤٥ على كلمة واحدة حول الاختلافات البرامجية مع الحزب الشيوعي السوري. ومن المؤكد أن الأحزاب الشيوعية لم تساند العروبية. ومن الجانب الآخر، فإن العديد من التيارات السياسية الأخرى لم تكن عروبية، ولم تكن الأحزاب الشيوعية تعارض الوحدة العربية بشكل صريح وعلني. ولكن في الستينات، غيّر عدد كبير من الشيوعيين مواقفهم الرسمية حول الوحدة العربية. وبالطبع، فمن المستحيل أن نتخيل مجموعة من الظروف التي يمكن للبعث أن يتصرف التصرف ذاته، حيث إن العروبية هي المبدأ الجوهري الذي يعرّف الحركة البعثية. لذلك، فإنه من البداية كان البعث هو الخصم الرهيب للشيوعية العربية. ولكن، ما الذي تحتويه الحركة الشيوعية العربية بحيث إنها تثير البعث أيديولوجياً؟

إن كلمات عفلق لا تترك مجالاً للشك في نظرته إلى الشيوعية، حيث كان يكرر باستمرار، وبطرق عديدة:

«إن الشيوعية فكرة غربية، وغريبة عن كل شيء عربي»، ومن المحتمل أن يكون ماركس «قد نفث فيها شيء من الروح اليهودية الملأى بالكراهية»، ولكن النتيجة وفي جميع الأحوال هي كون الشيوعية ذروة الدافع «الإنساني» في الحضارة الأوروبية، التي ظهرت للمرة الأولى خلال عصر النهضة في القرن السادس عشر. وكما يقول عفلق، انه عزز هذا التجديد في الحضارة الإغريقية – الرومانية، «العقلانية التجريدية» التي تميز القرن الثامن عشر، والتقدم التكنولوجي في القرن التاسع عشر، لتنتج جميعاً الشيوعية.

«الأوروبي، بصرف النظر عن قوميته، ودينه، ووضعه الاجتماعي أو السياسي، لا يشعر أبداً بالنفور من الشيوعية كما يشعر بها العربي»؛ وذلك لأن كافة هذه التحولات



الحضارية «ليس لها أي علاقة أو صلة بالتاريخ العربي، والتقاليد الفكرية، وطريقة الحياة العربية؛ لا في الحاضر ولا في الماضي».[٨١] إن علاقة الشيوعية الوراثية هي «بكل شيء تطفل على التاريخ العربي من الخارج، وأفسد الفكر العربي»، ويشمل ذلك حركات الشعوبية التي ظهرت في الفترة العباسية، حيث كانت تنادي بالمساواة في النساء والثروة، والفوضى، والتخريب، وتفكك الروابط العائلية والتعاليم الدينية، والحط من قدر التاريخ العربي وأبطاله، وخصائص الأمة العربية التي خلقت هذا التاريخ.[٨٢]

ومع ذلك، ورغم هذا العداء، فإن عفلق لم يقلل أبداً من قوة الشيوعية.[٨٣] وعلى كل حال، فإن ممارسات الأحزاب الشيوعية العربية نفسها هي التي كانت تناقض النظرية الشيوعية. كانت تلك الأحزاب قد سبقت في تشكيلها حزب البعث بعقد أو أكثر من الزمن، وكانت من أولى الأحزاب العصرية في فترة ما بعد العهد العثماني، التي تبنّت قضية الطبقات الفقيرة المسحوقة في المجتمع. وقد تأسست تلك الأحزاب على مبدأ التعيين غير الشخصي في أسلوب جديد في السياسة. ويعود إعجاب عفلق بالنظام والالتزام في الأحزاب الشيوعية إلى فترة بقائه في باريس. وعلى كل حال، فبالإضافة إلى مكتسبات عفلق الفكرية من الفاشية في مرحلته المبكرة، فإن تعرّفه على الكتابات الشيوعية حول التنظيم والتجارب الراسخة للحزب الشيوعي السوري في الثلاثينات، كانت قد أقنعته بكفاءة منهجيتهم.

أصبحت البعثية والشيوعية هما الحركتين النقيضتين في السياسة الجماهيرية في العراق بعد إسقاط الملكية في تموز ١٩٥٨. وقد حققت البعثية تنامياً حدث على حساب الحركة الشيوعية في جميع المجالات. ففي الفترة ١٩٤١- ١٩٥٨، تصاعد نفوذ الحزب الشيوعي العراقي بشكل كبير، بحيث وصل إلى ذروة نموه عام ١٩٥٨ حين وصل عدد أعضائه إلى ٢٥٠٠٠ عضو فعال، وعلى الأقل، نصف مليون مؤيد منظّم. وعلى عكس ذلك، فإن فرع العراق من حزب البعث العربي، الذي لم يتجاوز عدد أعضائه الـ٣٠٠ عضو عام ١٩٥٦، ازداد في السنه الأولى من قيام الجمهورية إلى ١٢٠٠ من الانصار المنظمين، و٢٠٠٠ من المؤيدين المنظمين، و١٠ الاف مؤيد غير منظم.[٨٤] وفي تعداد مقارن للحزب الشيوعي العراقي، يتضح أن العدد يتجاوز المليون.

وباختصار، فان الحزب الشيوعي العراقي كان له السيطرة التامة على قوى



المقاومة الشعبية (وهي ميليشيا مدنية)، وعلى جميع النقابات المهمة والطلاب والمنظمات الشبابية. وقد استعرضت كل هذه القوى في ١ مايس ١٩٥٩، بقيادة أعضاء من اللجنة المركزية للحزب، الذين أصبح معظمهم في عداد الأموات عام ١٩٦٨.

توقف عدد البعثيين على مستوى واحد، بعد الزيادة الشديدة التي حدثت بعد عام ١٩٥٨. بل ربما تناقص العدد في النصف الأول من حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣). وكانت البادرة الأولى التي تشير إلى أن الحزب قد أصبح قوة لا يستهان بها في الشارع العراقي، كانت في التظاهرة التي قام بها سائقو سيارات الأجرة في بغداد في آذار ١٩٦١، التي كانت بقيادة مجموعة من البعثيين الذين أثاروا ذلك الاحتجاج. وشهد حزب البعث العربي الاشتراكي نمواً سريعاً ومطرداً منذ العام ١٩٦١ وحتى سقوط قاسم في العام ١٩٦٣، وقد نجح في السيطرة على بعض النقابات وغيرها من المنظمات الجماهيرية، وقاد الاضرابات التي حملت طابعاً اقتصادياً، مستفيداً من تقلب المشاعر حول نظام حكم قاسم. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحزب الشيوعي العراقي بدأ يتعثر ويتخبط حين بدأ قاسم باتخاذ سلسلة من الإجراءات ضده في العام ١٩٦٠.

وفي عشية انقلاب عام ١٩٦٣، كان حزب البعث العربي الاشتراكي يسيطر على كافة المناطق في بغداد والمدن الواقعة في المنطقة الوسطى والتي كانت تناصر القومية العربية بسبب التشكيلة السنّية لسكانها. وعلى كل حال ففي العام ١٩٦٣، كان ما يزال هناك فقط ٨٣٠ عضواً عاملاً، وحوالي ١٥٠٠٠ مؤيد منظم، للحزب. وطوال الوقت، لم يحقق البعث أبداً وهو في المعارضة مستويات الدعم التي كانت للحزب الشيوعي العراقي.

ومع ذلك،، تبقى حقيقة حدوث ظاهرة التحول في الولاء الجماهيري في العراق. فإذا كانت تظاهرات الأول من مايس ١٩٥٩ رمزاً مميزاً لقوة الحزب الشيوعي العراقي في بداية العقد، فإنه، وفي نهاية ذلك العقد، كان الوضع في كانون ثاني ١٩٦٩ مغايراً تماماً، حيث كانت سيطرة البعث على الشارع العراقي شبه تامة؛ كما كانت سيطرة الحزب الشيوعي في العام ١٩٥٩. المشكلة هنا هي في فهم كيفية عودة القومية العربية وبشكل حكم قوي ومستقر للحكم البعثي.

* * *



هوامش الفصل السادس

(١) حنا بطاطو، «الطبقات الإجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق». (برنستون: دار نشر جامعة برنستون ١٩٧٨) جدول٣٨-٢ ص.٧٤٣)

(٢) إن مصدر المعلومات الشخصية حول عفلق، والبيطار وزكي الأرسوزي وأكرم الحوراني هو كتاب مجيد خضوري «المعاصرون العرب: دور الشخصيات في السياسة» (دار نشر جون هوبكنز: بالتيمور، ١٩٧٣) الفصل ١٢

وكتاب جون دولفن «حزب البعث: تاريخ الحزب من بداياته حتى عام ١٩٦٦» (ستانفورد: دار نشر مؤسسة هوفر ١٩٧٦) الفصل ٢.

(٣) اريك رولو Eric Rouleau «اللغز السوري: ما هو البعث؟»، مجلة اليسار الجديد - New Left Review عدد ٤٥ (أيلول - تشرين الأول ١٩٦٧).

(٤) انظر مقابلة البيطار مع ماري سي. أولاس Marie C. Aulas عام ١٩٨٠، والتي أعيد طبعها من تقارير MERIP (تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٨٢).

(٥) كل من لاكير Laquer وهالبرن Halpern يقدمان هذا الإدعاء. أنظر لاكير «الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط» Communism and Nationalism in the Middle East وام. هالبرن M. Halpern - سياسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا Politics of Social Change in the Middle East and North Africa. وعلى كل حال، فإن التواريخ التي يوردها الكاتبان حول انفصال عفلق عن الحزب الشيوعي السوري، غير صحيحة.

(٦) انظر المقابلة التي أجراها معها كامل أبو جابر عام ١٩٦٤، مؤلف كتاب «حزب البعث العربي الاشتراكي: تاريخ الحزب، ايديولوجيته وتنظيماته» (دار نشر جامعة سيراكيوس - ١٩٦٦).

(٧) في مقابلة أجراها بطاطو لعفلق - انظر: الطبقات الاجتماعية، ص ٧٢٦.

(٨) عفلق، كما نقل عنه ابو جابر، «البعث العربي» ١٢.

(٩) انظر المقدمة التاريخية من «نضال البعث» - الطبعة الرابعة (بيروت دار الطليعة، ١٩٧٦) ١: ١٤.

(١٠) بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٧٣٠.

(١١) من تقرير الأرسوزي حول أحداث ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في الاسكندرونة. انظر «مشاكلنا القومية ومواقف الأحزاب منها» (دمشق: دار اليقظة، ١٩٥٨) ٩٦. ولهذا التقرير أهمية خاصة بسبب تركيزه غير الاعتيادي على فضائل ذكرها عفلق أيضاً في كتابه (التضحية والمعاناة وشظف العيش، وعبادة القيادة، والايمان، والمثالية). وتظهر هذه الجوانب في القصص والشخصيات التي يتحدث عنها الأرسوزي، بضمنها تصوير نفسه باعتباره موضع عبادة الجماهير العامة.

(١٢) العلويون هم طائفة غامضة خرجت على الشيعة، لديها مبادئ اتحادية ولها طقوس خاصة، وآراء رجعية عن النساء، اللاتي يعتبرها أصحاب هذه العقيدة، بدون روح. وهم يضعون الإمام «علي» في مرتبة أعلى من النبيّ «محمد»، ويعتبرون أنفسهم النخبة الخالصة من المسلمين،



ويدعون أنهم اطلعوا على المعنى الجوهري الخفي للإسلام. ويترجم الأرسوزي الأمة بالطريقة نفسها بأنها الكشف عن معناها الخلاق. وقد تأثر الأرسوزي كثيراً بفلسفة بيرغسون Bergson.

ويذكر أنه في عام ١٩٢٨ حدث له «تجربة ميتافيزيقية». «كنت أقف في مدخل جامعة السوربون مستغرقاً في التفكير... حين غمرني فجأة شعورٌ غامر بالبهجة. شعرت بروحي تتحول، وتبدلت رؤيتي إلى العالم». وهكذا توصل إلى قناعته العروبية كما جاء في مقابلة مع رولو Roleau «اللغز السوري» ٥٦.

(١٣) انظر الأرسوزي: «مشاكلنا» ١٠٢، ١٠٣.

(١٤) هذا هو الرقم الذي ذكره عفلق في كلمته الافتتاحية في المؤتمر القومي الأول لحزب البعث في ١٩٤٧. انظر نضال ١: ٢١.

(١٥) بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٧٢٩.

(١٦) قسطنطين زريق «الوعي القومي» الطبعة الجديدة (بيروت دار المكشوف، ١٩٤٠) ٤٣، ٤٨ - ٤٩

(١٧) ميشيل عفلق، «في سبيل البعث» (بيروت - دار الطليعة ١٩٥٩) ٢٩-٣٠. عنوان الموضوع: «القومية هي حب قبل كل شيء آخر». ويعتبر هذا الكتاب المنهج الأساسي للفكر البعثي. وهذا الكتاب هو مجموعة من كتابات عفلق للفترة ١٩٣٥ وحتى نهاية الخمسينات. وسوف أستشهد بأقوال من الطبعة الأولى لعام ١٩٥٩، إلا إذا ذكرت أمراً آخر.

(١٨) المصدر نفسه، ٢٨ و٢٦.

(١٩) مأخوذة من «النضال» ١: ٢٧.

(٢٠) عفلق، «في سبيل البعث»، ٣٩.

(٢١) من المقالة التي كتبها عام ١٩٤٦ بعنوان «عن الرسالة العربية» التي تسترجع مقالته القوية لعام ١٩٤٠ حول «القومية هي الحب».

(٢٢) المصدر نفسه، ٣٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ٢٨

(٢٤) المصدر نفسه، ٦٦

(٢٥) بيان تموز ١٩٤٣- نضال، ١: ٢٨

(٢٦) في كلمة ألقاها عفلق عام ١٩٦٧، تحدث عن نظرة الحزب الجوهرية التي «لم تتراجع عنها، وهي اعتبار الأمة العربية في حالة حرب. وخطورة الأمراض التي ترافق هذا الخطر وواصل كلامه متحدثاً عن ضرورة تثقيف كل شخص بهذه الروح. ويجب الانتباه إلى مصدرين للحزب: من العداء الخارجي، ومن الفساد الداخلي. انظر ميشيل عفلق» نقطة البداية (بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٧١) ٦٠-٦٢.

(٢٧) نضال، ١: ٢٨.

(٢٨) عفلق، «في سبيل البعث»، ١٨. وفي كلمة ألقاها عام ١٩٥٥ وصف عفلق السياسة بأنها وسيلة لأهداف البعث، وأرضية مفيدة لاختبار المثالية البعثية. المصدر نفسه (طبعة ١٩٧٤)



(٢٩) نضال. ٢٨: ١

(٣٠) يشير المقال رقم ٦ في دستور الحزب لعام ١٩٧٤، إلى حالة التفسخ على أنها السبب الوحيد وراء الحاجة إلى ثورة اجتماعية شاملة (ويصنف النضال ضد الإمبريالية، ومن أجل الوحدة، بأنها أسباب الخصائص الثورية للحزب).

المصدر نفسه، ٤: ٢٦. وفي مسح إحصائي للنصف الاول من طبعة ١٩٧٤ من كتاب في سبيل البعث، ظهر استخدام اصطلاح (التفسخ الاجتماعي) في الصفحات التالية: ١٣، ٢٩، ٣٥، ٥٧-٦٠، ٦٢-٦٣، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٩٠-٩١، ٩٤، ١٣٤، ١٥٤-١٥٦، ١٦١، ١٦٣-١٦٤، ١٦٦.

(٣١) من مقال نشر عام ١٩٤٤ بعنوان «الجيل العربي الجديد»، مع عبارات من كتاب (في سبيل البعث)، ٦١ و٦٣. في السنوات التالية، بدأ استعمال كلمة «الطلائع» مكان «الجيل الجديد»، دون تغيير في المعنى. ومع ذلك، فإن التحول نحو استخدام مفردات شيوعية، له أهمية خاصة، وسوف نناقشه فيما بعد.

(٣٢) المصدر نفسه، ٦٤ «في احيان كثيرة، يبدو عفلق غير دقيق في لغته: فقد انقلبت كلمة (الروح) إلى كلمة «الفكرة»، وكان قد رفض هذا الاصطلاح بشكل تام عام ١٩٤٠. وعلى كل حال، من الواضح من السياق ما يقصده. وهذا النوع من عدم الدقة لا يعني وجود تشوش في الفكر.

(٣٣) سامي شوكت، «هذه هي أهدافنا» (بغداد: وزارة المعارف، ١٩٣٩) ٣٦.

(٣٤) نضال، ٤: ٢٤ - ٣٠. لسوء الحظ، قام بعض الكتّاب الذين كتبوا عن البعث بقراءة هذه الوثيقة، واختاروا التركيز على المقالات التي تمجد الديموقراطية وحرية الكلام والحاجة إلى التبادل بين الأمم، ناسين بذلك أن المهم هو المؤهلات والاستثناءات وليس التفاهات.

(٣٥) بيان تموز ١٩٤٣. المصدر نفسه، ١: ٢٨

(٣٦) عفلق، «في سبيل البعث»، ٤٩

(*) Gordian Knot - العقدة الغوردية، عقده أحكم شدها غورديوس ملك فيرجيا وقد زعموا أنه لن يحلها إلا سيد آسيا المقبل. فجاء الاسكندر الكبير وقطعها بسيفه. (المورد). المترجمة

(٣٨) انظر زريق، الوعي القومي. ١٢٣ - ١٣٣.

(٣٩) انظر مقالته التي كتبها عام ١٩٣٩ عن الإسلام مقابل الوحدة العربية ساطع الحصري «آراء وأحاديث في الوطنية والقومية» (بيروت ١٩٨٤، ٥٦ - ٦٧).

(٤٠) بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٧٣٣

(٤١) عفلقج «في سبيل البعث»ج ٣٠

(٤٢) فؤاد عجمي، النبوءة العربية: الفكر السياسي العربي والتطبيق منذ ١٩٦٧ (كمبردج: دار نشر جامعة كمبردج، ١٩٨٢) ٢٧. انظر أيضاً ملاحظاته حول نشوء القومية العربية لدى البعث، ص. ٤٠ - ٥٠

(٤٣) «إننا لا نقول للعرب بأنكم سوف تحققون الوجود الوحدوي، الاشتراكي الحر - كما يؤكد فكر البعث - ربما في وقت ما في المستقبل حين يسود حزب البعث. بل نقول للجماهير إن هذه



هي الصورة الآن في الوقت الراهن... المستقبل هو الذي يأتي إلينا، وينمي الأفكار في داخلنا؛ فهو لم يعد شيئاً منفصلاً وبعيداً عنا.

«في سبيل البعث»، ١٥٨. نظر عفلق إلى القدر بأنه «اختار» البعث لتحقيق رسالة الأمة، بشرط الالتزام الأزلي بالعمل حسب المقاييس التي حددها. إن هذا المنطق، رغم حماقته البادية، لكنه يضرب على الوتر التقليدي للقدرية الحتمية في هذا الجزء من العالم، وذلك بقلبها إلى فكرة فعالة ذات قوة دافعة. انظر أيضاً ص ٤٣ لطبعة ١٩٤٧ لموضوع يعود إلى ١٩٥٥ حول «مفهومنا الحي عن الحزب». انظر المقالة (حول الثورة والقدر والحرية) ط ١٩٥٩، عن رفض الحتمية التقليدية التي ترتبط بفكر عفلق حول الحرية.

(٤٤) عفلق، «في سبيل البعث»، ١١٤

(٤٥) المصدر نفسه، ١٥٤. وقد حُذف هذا المقطع من الطبعات التالية.

(٤٦) انتقد عفلق الدافع المثير للاحتقار للعرب الذين انهمكوا في التفكير في «الإنسانية»، المصدر نفسه، ٦٧-٦٩. ويستطرد عفلق قائلاً: «إن أعظم خدمة يستطيع العرب تقديمها إلى البشرية هي رفع قوميتهم... وان ينسوا، بشكل ما، أفكارهم الانسانية... وانها لمهزلة وشيء مخز أن العرب الفقراء المعدمين، الذين يرون أوطانهم يحتلها الآخرون... يفكرون في الإنسانية ومساندة أمم أخرى؛ الإنسانية تتطلب منا أن ننساها، حتى نصل إلى مستواها. بالإضافة إلى ذلك فإن الإنسانية التي يؤمن بها المثقفون الغربيون هي مظهر كاذب للقومية، ويجب ألاّ يسمح لها بخداعنا» المصدر نفسه، ٧٠

(٤٧) المصدر نفسه، ١٢٩.

(٤٨) المصدر نفسه ١٠٣.

(٤٩) المصدر نفسه. وقد حُذفت هذه المقاطع من الطبعات التالية.

(٥٠) انظر بطاطو، الطبقات الاقتصادية، ٧٣٩ - ٤٠٧. يصف بطاطو ايديولوجية عفلق بانها «انتقائية غير نظامية» ويراه شخصاً قومياً منادياً بالإنسانية ومتأثراً بـ «فردية التنوير، وديموقراطية اليعقوبيين، وإعجاب الشباب بمازيني، ووجهة نظر ماركس الطبقية، ونخبية نيلين» (ص. ٧٣١). ولكن عفلق يناقش ضد «الإنسانية» و«فردية التنوير»، كما رأينا. وبشكل عام كانت هناك مبالغة في التأثير الغربي على عفلق.

(٥١) أبو جابر، البعث العربي، ١٣١ و١٣٩. بذل جابر جهوداً جبارة لم يبذلها غيره من أجل أن تبدو صورة البعث محترمة. وفي كتاباته بعد المجازر الدموية في العراق عام ١٩٦٣، يقول جابر إن البعثية حركة سلمية، تدافع عن الحرية ولا اهتمام لها بدولة الحزب الواحد، لكنها «مدفوعة برغبة للمساهمة في الحضارة العالمية والانسانية». (ص. ١٣٠ - ١٣٣). «إن عفلق يقصد شيئاً جديداً وفريداً، عربياً بشكل كامل. وهذا هو سبب صعوبة فهم الغرب للفكر السياسي العربي، حيث إن الغرب غالباً ما يفهم المعنى السطحي لما يقرأ... [انهم] غير قادرين على استيعاب المحتوى العاطفي للغة» ص. ٩.

(٥٢) نورما سالم - بابكيان N. Salem - Babikian، ميشيل عفلق: سيرة ذاتية، في المجلة الفصلية: دراسات عربية، مؤسسة الدراسات العربية وA.A.U.G، عدد ٢، (ربيع ١٩٨٠)، ١٧٠. وقد



أضفى رولو في كتابه «المعضلة السورية»، دوافع نبيلة إلى الجناح اليساري المعادي لعفلق الذي ظهر في الستينات، (ص. ٥٣ - ٦٥). ومن الواضح أنه لم يدرك أن ذلك هو الحزب الذي ساد في العراق ونفذ المجازر الدموية عام ١٩٦٣، ضد اعتراضات عفلق. كانت سي. جي. هايم S. G. Haim هي أول من لاحظ العنف الموروث في الفكر البعثي المبكر «القومية العربية».

(٥٣) عجمي: «النبوءة العربية» ٤٣.

(٥٤) يقول جي إيش توري G. H. Torrey: «ان عفلق الذي يأتي من أصل مسيحي، اضطر إلى بناء قوميته على أساس إكليركي». انظر «البعث - ايديولوجية وتطبيق»، مجلة الشرق الأوسط ٢٣ (خريف ١٩٦٩): ٤٤٩. انظر أيضاً أبو جابر: البعث العربي. ١٢٩ وت. واي اسماعيل، في العراق وإيران: جذور الصراع (دار نشر جامعة سيراكوس).

(٥٦) هذه الأرقام مأخوذة من الأرقام المذكورة في كتاب غابرييل بيير Gabriel Baer، السكان والمجتمع في الشرق الأوسط (نيويورك ١٩٦٦) ١٠٥ و١٠٩.

(٥٧) ام. اس. حسن، «النمو والبناء في سكان العراق، ١٨٦٧ - ١٩٤٧» في «في التاريخ الاقتصادي في الشرق الأوسط: ١٨٠٠- ١٩١٤»، عيساوي (شيكاغو، دار نشر جامعة شيكاغو، ١٩٦٦)، ١٥٧.

(٥٨) يتعرف تاربش Tarbush على شيعي واحد، واثنين من المسيحيين من عينة من واحد وستين ضابطاً في الجيش العراقي عام ١٩٣٦.
انظر (دور العسكر)، لندن ١٩٨٢.

(٥٩) شخص مثل قسطنطين زريق، استخدم هذه الكلمة بدون جدال ولا تمحيص، انظر «الوعي القومي» ١٣٠.

(٦٠) انظر مقال الأرسوزي «التيار الشعوبي تحت قناع الشيوعية» في «مشاكلنا». وللحصول على مفهوم اكثر عمقاً للتمييز بين الشيوعية والشعوبية، انظر مقال عفلق عام ١٩٤٤ «موقفنا من النظرية الشيوعية» من كتاب «في سبيل البعث» ٧٢. كذلك، راجع حديثه «المعركة من أجل الوحدة في العراق» المصدر نفسه.

(٦١) نضال، ١: ٦١ -٦٢.

(٦٢) عبد العزيز الدوري، «الجذور التاريخية للشعبية» (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٢) ٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ١٣-١٩، ١٢٠-١٢٧. موسوعة الإسلام. الطبعة الأولى (ليدن: بريل Brill Leiden) ٣٩٥، يعرّف الشعوبية كطائفة «تحتقر العرب وتقلل من قيمتهم». وتوصف أنشطة هذه الطائفة بأنها تغطي مساحة تمتد من اسبانيا إلى إيران. وفجأة، وبدون مقدمات ولا تفسيرات، يشير الكتاب إلى «موقف مرتبط بالشيعة وطوائف أخرى». ولا يوضح الكتاب في أي مكان إن كان هناك فرق جوهري بين «الموقف» و«الطائفية». إن الموضوع المهم الذي تغفله الموسوعة شأن كافة الكتاب العروبيون، يتعلق بطبقات من المعاني المستخدمة في اللغة السياسية لكَلمة يبدو أنها نشأت لِتَسم العزل السياسي للعرب ضمن الأمة الإسلامية.

(٦٤) انظر الدوري، «الجذور»، ١٤-١٥، ٢١



(٦٥) عبد الهادي الفكيكي، «الشعوبية والقومية العربية» (بيروت: دار الاداب، ١٩٦١) ٣٧، ٣٩، ٤٢. بعد أن اختبر عدد من التعريفات للشعوبية، استقر الفكيكي على هذا التعريف: الشعوبية هي كلمة تنطبق على كل أجنبي يكره العرب، وينكر أمجادهم، ويفضل عليهم الآخرين بسبب الكره والغيرة. ص. ٣٦.

(٦٦) عفلق - في سبيل البعث (أُلغي المقال في طبعة ١٩٧٤)

(٦٧) المصدر نفسه، ٩٢.

(٦٨) المصدر نفسه، ٩٤.

(٦٩) المصدر نفسه، ١١٩.

(٧٠) المصدر نفسه، ٩٢.

(٧١) المصدر نفسه، ١٢٩.

(٧٢) المصدر نفسه، ١١٦ - ١١٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ١٠٢ - ١٠٣.

(٧٤) المصدر نفسه. قد يكون قد استعار الوصفة من جان جاك روسو في «العقد الاجتماعي». وهناك نقطة التقاء أخرى بين فكر عفلق وروسو، وهي فكرة الأخير عن الحضارة (الحداثة) كسقوط من الفضيلة إلى التحلل والفساد.

(٧٥) سالم بابكيان، «ميشيل عفلق»، ١٧٠. كذلك يتبنى الرأي نفسه كل من أبو جابر ومجيد قدوري.

(٧٦) عفلق، «في سبيل البعث»، ٣ (طبعة ١٩٧٤)

(٧٧) من مقال كتبه عام ١٩٤١، في طبعة ١٩٤١، المصدر نفسه، وحُذف بعد ذلك.

(٧٨) إن هذا العرض لأنظمة الحزب الداخلية لعام ١٩٤٧، من كتاب بطاطو، «الطبقات الاجتماعية، ٧٤٤ - ٧٤٥».

(٧٩) المصدر نفسه. ١٠١٠، يقدر أبو جابر عضوية حزب البعث العراقي عام ١٩٦٣ بـ ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠، وان الفئات الأخرى بلغ تعدادها أكثر من ٣٠٠٠٠. انظر البعث العربي، ١٤٠

(٨٠) ذكرت في كتاب بطاطو، «الطبقات الاجتماعية»، ٧٢٧

(٨١) عفلق، «في سبيل البعث»، ٧١-٧٢

(٨٢) المصدر نفسه، ٧٢

(٨٣) انظر، كمثال على ذلك، ما كتب في كتاب «في سبيل البعث»، ٢٥٢، ٧١

(٨٤) إن هذه الأرقام مأخوذة من حنا بطاطو، «بعض الافكار حول سقوط اليسار العربي والشيوعية في العراق» تقارير CCAS - جامعة جورج تاون، واشنطن DC (١٩٨٣): ٢: والطبقات الاجتماعية ٨١٦.



الفصل السابع

شرعية البعث العراقي

اعتراف

حين اعترفتُ للمرة الأولى (عام ١٩٦٩) بمجموعة الأخطاء السياسية والفكرية التي ارتكبتها القيادة المركزية في الحزب الشيوعي العراقي (وهي أحد مفاصله)، هاجمني العديد من المفكرين واتهموني بمختلف التهم. وظن آخرون أنني اندفعت لقول أمور لا أؤمن بها حقاً. ولكن المسألة في الحقيقة لم تكن أكثر من أنني أدركت، من خلال التجربة، والنقاشات والتقييم والتأمل الطويل، الأخطاء التي ارتكبت. وانني أعتقد أن التطورات التقدمية العميقة التي حدثت في العراق منذ ذلك التاريخ... والتطورات في الساحة العربية والعالمية تثبت ما قلته آنذاك. وحتى أعدائي في اللجنة المركزية (المفصل الآخر في الحزب الشيوعي) اضطروا إلى الاعتراف بالدور الثوري لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، والمنجزات الهائلة التي حققها للجماهير. ولذا، فقد دخلوا في جبهة تقدمية مع حزب البعث، لكنهم وللأسف لم يتمكنوا من الالتزام بالشروط المترتبة عليهم[1].

كتب عزيز الحاج مذكراته عام ١٩٧٩ في باريس، حيث كان يشغل منصب الممثل العراقي الرسمي لدى اليونسكو. وهو يتذكر في هذه القطعة الاعتراف الذي أعلنه للملأ عام ١٩٦٩، والذي قاد إلى هلاك أعداد كبيرة من زملائه السابقين، على أيدي البعثيين.

وحتى عام ١٩٦٩، كان اسم الحاج مرادفاً لليسار البعيد في الحركة الشيوعية العراقية. كان من مواليد ١٩٢٩ لعائلة فقيرة من الشيعة الأكراد. وفي مطلع



الأربعينات، انتمى إلى الحزب الشيوعي العراقي، وتفرّغ للعمل فيه، وسرعان ما حقق سمعة على صعيد الأمة باعتباره مثقفاً ماركسياً، وشخصية عامة موهوبة، ومحرراً للجريدة الناطقة باسم الحزب: القاعدة. وقد تعرض للاعتقال عام ١٩٤٨، وقضى السنوات العشر التالية في السجن. وقد عكست تصريحاته وإجاباته لقاضي التحقيق حينها تمسّكه بالحزب، وشجب بشجاعة قسوة رجال الشرطة وأساليبهم القمعية، التي قال إنها لن تمنع الشعب العراقي من الدفاع عن قضية الشيوعية(٢).

بعد عام ١٩٥٨، أصبح الحاج عضواً في اللجنة المركزية، وبعد خمس سنوات، كان ينظم المقاومة ضد الحكم البعثي الأول، من منفاه، لكن قيادة الحزب الشيوعي بدأت تفقد رضاها عنه وبشكل متزايد، حتى بلغ أوجه في حرب عام ١٩٦٧. وفي محاولة يائسة لتفادي حصول انقسام، رتب الحاج مسألة «اعتقال» جميع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وفي أيلول من عام ١٩٦٧، انبثقت منظمتان من الحزب الشيوعي: القيادة المركزية لعزيز الحاج، واللجنة المركزية المؤيدة للسوفيات. ومن الطبيعي أن كلا المنظمتين كانت تؤكد أنها الوريث الشرعي للحزب الشيوعي.

دعت القيادة المركزية إلى «تسليح الجماهير» وإلى «نضال شعبي مسلح في المدن والأرياف». كان الحزب ينادي بـ «حكم ديموقراطي ثوري شعبي تحت قيادة الطبقة العاملة».

وفي الجانب الآخر، شجبت اللجنة المركزية «الانفصاليين» واستراتيجيتهم في إذكاء «حرب شعبية». ودعت اللجنة المركزية إلى «حكومات ائتلافية»، تعتمد على «جبهات ديموقراطية متحدة للقوى الثورية، لمناهضة الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية»(٣).

بعد انقلاب ١٩٦٨، عرض البعثيون مقاعد في الوزارة الجديدة لكل من جناحي الحزب. وقد رفضت القيادة المركزية هذا العرض. واستعرت في الأشهر التالية حرب سرية بين القيادة المركزية للحزب الشيوعي وبين منظمة حزب البعث. وبدأ رموز الشيوعيين يتساقطون في الشوارع الخلفية في الظلام، لتظل جثثهم طافية فوق ماء دجلة(٤).

وبالطبع أنكر البعثيون مسؤوليتهم عن هذه الاغتيالات. وفي الحقيقة، فإنهم عكسوا اتهامات الحزب الشيوعي العراقي، وادعوا أن تلك الاتهامات كانت جزءاً من مؤامرة لإسقاط جهود البعث في إنشاء جبهة قومية من القوى التقدمية. وقد ثارت



القيادة المركزية، وقامت بعدة محاولات ثورية وتفجير سيارات، بل إنها استطاعت مهاجمة دار صدام حسين.

وبلغت ذروة تصاعد العنف باعتقال عزيز الحاج مع جميع العاملين في مكتب الحزب وعدد غير معروف من الأعضاء الذين لقوا مصيراً بشعاً على أيدي قوى الامن التابعة لناظم كزار. وقد لقي اثنان من أعضاء المكتب السياسي للحزب حتفهما تحت التعذيب. أما الآخرون فقد انهاروا، وعرضوا على شاشة التلفزيون للاعتراف والندم على جرائمهم ضد «الثورة». ويذكر أن عزيز الحاج هتف عند اعتقاله: «لا أستطيع احتمال المزيد من التعذيب. سوف أتعاون». وظهر على شاشة التلفزيون مشبهاً قضيته بـ «ثور يناطح جدار من الكونكريت»(٥).

إذا حكمنا على عزيز الحاج بناءً على انهياره، بالجبن أو الخيانة، أو الأسوأ من ذلك، «برجعية» كامنة في أعماقه، هو خطأ كبير، وحكم يفتقر إلى الخيال(٦).

إن خلفية الرجل، إضافة إلى المركز الذي يشغله في السياسة العراقية الراديكالية، يجب أن تنبهنا إلى أمور أكثر عمقاً لها علاقة بالموضوع. فقد عمل الحاج فترة ربع قرن من الزمان، ازدهرت خلالها الشيوعية العراقية (الأربعينات)، ثم تراجعت، لكنها بقيت متماسكة في فترة الاضطهاد (١٩٤٨ - ١٩٥٨)، وأخيراً وضعت تحت الاختبار بعد ١٩٥٨، ثم تبين عدم ارتقائه إلى المستوى المطلوب. لقد قضى الحاج شبابه في نضال مُرّ ضد معوقات فرضتها عليه حقوق مولده، ثم جاءت سنوات من السجن في عز شبابه، بعدها بدأ بنشاط مكثف في منصب قائد لحزب كان يقف على شاطئ السلطة، ثم فقد الزورق، ورأى عملية بناء الحزب تتهاوى، مرتين وليس مرة واحدة: (١٩٦٣ و١٩٦٨). والحقيقة، فإننا لا يمكن أن نفصل بين الانهيار السيكولوجي لرجل تعرض لكل ذلك - إضافة إلى بقية زملائه في المكتب السياسي، الذين تعرضوا جميعاً لمصير مشابه -، وبين أفكارهم ومعتقداتهم التي دافعوا عنها في المجتمع الذي كرسوا حياتهم لتغييره. إن حياة عزيز الحاج، ونهايته هي خلاصة تصل مرتبة الكمال لروح العصر الذي عاصره. لقد كان التحول إلى البعثية يحمل بين طياته رنة إجهاد وموثوقية تميزه. وربما كان الحاج قادراً على قراءة الكتابات على الجدار قبل العراقيين بوقت طويل، لأنه كان له دور في كتابتها.

* * *



لائحة العمل القومي

في الوقت الذي كانت فيه القيادة المركزية تتعرض للمطاردة، كانت اللجنة المركزية تلتزم بنوع من الهدنة مع حزب البعث العربي الاشتراكي. فعندما بدأت علاقات النظام تتحسن مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، بدأوا بالاستجابة والتجاوب مع شروط البعثيين. وفي العاشر من تموز ١٩٧٠، أعلن حزب البعث سلسلة من الشروط التي تؤدي الموافقة عليها إلى قبول انضمام اللجنة المركزية إلى «الجبهة الوطنية التقدمية». وتتضمن تلك الشروط:

- الاعتراف بحزب البعث العربي الاشتراكي كحزب ثوري، وحدوي، اشتراكي ديموقراطي.
- بيان عن الطبيعة التقدمية التاريخية لثورة ١٧ تموز ١٩٦٨.
- الاعتراف بالدور القيادي لحزب البعث في الحكومة، والمنظمات الجماهيرية والجبهة.
- تحديد النشاط السياسي داخل القوات المسلحة بحزب البعث العربي الاشتراكي فقط.
- أن يتعهد الحزب الشيوعي العراقي بإقناع «امتداداته العالمية» بالتعاون مع البعث في البلدان العربية الأخرى.
- «الرفض التام لدولة إسرائيل».
- تبنّي فكرة النضال الشعبي المسلح ضد الإمبريالية ومن أجل تحرير فلسطين.
- التمسك بالوحدة العربية باعتبارها «الهدف الأساسي والجوهري الذي يوحد كافة الأهداف الأخرى».
- إعادة التأكيد على الضرورة لإجراء «تحوّل اشتراكي» جوهري، في العراق.

أبدت اللجنة المركزية أسفها على إصرار البعث على فكرة حزب «قائد»، لكنها أكدت على أنها سبق أن عرّفت الحكم الذي جاءت به «ثورة» ١٩٦٨، بأنه حكم «وطني». ولم يكن هناك خلاف حول موضوع الوحدة العربية. لكنهم اعترضوا بإصرار على النظرية البعثية حول «التحول الاشتراكي»، بأنها نظرية «غير علمية»، وذلك لأن البلد لم يكمل بعد «ثورته الديموقراطية - الوطنية»، وكانت اللجنة المركزية لا تؤمن بمبدأ «تجاوز المراحل».[٧]



في عام ١٩٧٠، قام النظام باعتقالات واسعة وشاملة للشيوعيين، ثم توفي تحت التعذيب عضو اللجنة المركزية علي البرزنجي وتبعه عدد من القادة المحليين الذين قضوا نحبهم تحت التعذيب. تعثرت المفاوضات في تلك الفترة. ثم، في نيسان ١٩٧٢، تم الإعلان عن اتفاقية صداقة عراقية سوفياتية أمدها خمسة عشر عاماً. رحبت اللجنة المركزية بالحدث باعتباره تحقيقاً «لواحد من أهم أهداف» الثورة. ثم، وفي خلال ذلك الشهر، دخل عضوان من اللجنة المركزية إلى الحكومة لأول مرة.

في تموز ١٩٧٣، صادق الرئيس أحمد حسن البكر بصفته الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، وعزيز محمد بصفته السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي، على لائحة العمل الوطني.

لقد وافق الحزب الشيوعي الآن على كافة الشروط التي جاءت في دعوة حزب البعث الاشتراكي، وأصبح الحزب الشيوعي الآن جزءاً من حكومة «الجبهة التقدمية الوطنية»، التي تأخذ توجيهاتها من مجلس قيادة الثورة.

لقد أخذت الفكرة البعثية عن حرية العمل السياسي هذا الشكل الهجين في تلك المرحلة:

> في رأينا: على جميع العراقيين... ألا يشعروا بوجود تناقض في انتمائهم إلى أحزاب سياسية أخرى، وفي الوقت ذاته يعتبرون حزب البعث العربي الاشتراكي هو حزبهم. وهذا بسبب أن حزب البعث العربي الاشتراكي يقوم بقيادة المجتمع والثورة، لأنه أثبت للعراقيين جميعاً أنه يمتلك المؤهلات التي تؤهله ليكون هو حزبهم.(٨)

ومع تأسيس الجبهة الوطنية ودعم اللجنة المركزية، شن النظام حربه ضد الأكراد عام ١٩٧٤. ولقد مهّدت هزيمة الأكراد عام ١٩٧٥ الطريق للخطوة التالية التي لم يكن بالإمكان تجنّبها. ففي عام ١٩٧٦، ألقى صدام حسين خطاباً في اجتماع موسع للجبهة الوطنية، مخاطباً الحلفاء الذين أصبحوا يسيرون في ركابه بشكل كامل:

> بناءً على المعلومات التي تردنا عن إخوتنا، وبشكل خاص الإخوة من الحزب الشيوعي، أنهم يشعرون بالإحراج حين يوجّه إليهم السؤال: «هل أنتم مع النظام أم لا؟ هل أنتم مع الثورة أم لا؟» هل يشعر الانسان بالحرج من انتمائه ومساندته لثورة عظيمة، ونظامها الحاكم؟ إن الثورة تزداد قوة وعزّة بكل شخص وطني مخلص، وإن إنجازاتها العظيمة واضحة للجميع. فإذا كان



هناك تساؤل حول موقف الشخص من الثورة؛ معها أم ضدها، فإن هذا التساؤل يجب أن يكون في مجال الأهداف (وهو ما تنازل عنه الحزب الشيوعي عندما وقّع على اللائحة)، وليس حول التفاصيل التي يجب أن تناقش وتنتقد بشكل ديموقراطي وإيجابي.

علينا جميعاً توجيه النقد إلى التفاصيل حين توجد فيها أخطاء وهفوات. ولكن وجود الأخطاء في التفاصيل يجب ألاّ يضعنا في موقف المعارضة السيكولوجية للثورة ونظامها الحاكم. وفي الوقت ذاته، يجب ألاّ تكون الاخطاء الإدارية في الجهاز وسيلة ولا تبريراً لانتهاك مصالح الحزب...

لنفترض أننا نحن البعثيين عكسنا الحالة، وبدأنا نهاجم الشيوعيين في خطبنا وفي وسائل إعلامنا [وهو ما كانوا على وشك فعله]... [فإن الحزب الشيوعي العراقي] سوف يرى هذه الممارسات، أعمالاً خاطئة يمارسها الجهاز الإداري، وسوف يحاول الاستفادة من هذه التكتيكات لصالحه.

ما الذي سيحدث في تصوركم؟ وهل يمكن القبول بمثل هذه الحالة؟ إذا كنتم أنتم قادرين على تصور مدى ما سيخسره [الحزب الشيوعي العراقي]...

نحن نقول هذا ليس بدافع الغرور، بل بدافع الايمان بان علاقتنا مع الجماهير تعتمد على التعاون الإيجابي والثقة المتبادلة. وهذا هو السبب في أنهم يصغون إلى كلامنا.(٩)

وفي الواقع، فإن صدام حسين أخبر الشيوعيين الجالسين أمامه كيف ستهوي الفأس في الأشهر القادمة. وكان يشير إلى موقف سيكولوجي معادٍ تجاه الجبهة. وقد صمم طروحاته من أجل استغلال المخاوف والشكوك التي كانت تراودهم، وذلك لكي يضع ضحاياه موضع الأفعال التي كان قد عقد العزم على تنفيذها بنفسه. وهكذا، فقد بدأت الاتهامات ضد الأفراد الشيوعيين في نهاية العام ١٩٧٦. وكانت التهم هي النشاط السياسي داخل القوى المسلحة، وهو خرق واضح لبنود اللائحة.

وبدأت بعد ذلك الاعتقالات والإعدامات، ومع حلول عام ١٩٧٩، لم يتبق من الحزب الشيوعي العراقي أحد، سوى من كان داخل السجن أو في المنفى.

يؤشر انتصار البعث في ضمان توقيع الحزب الشيوعي على لائحة العمل القومي إلى أن «الثورة»، التي ناضل الحزب الشيوعي العراقي لتحقيقها منذ ١٩٣٢، كانت في الواقع تسير وبقيادة جديدة.



وتم الاعتراف بأن «ثورة» ١٧ تموز ١٩٦٨ هي استمرارية شرعية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالملكية، وجاءت - ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ - «لتصحيح» الأخطاء والانحرافات التي رافقت تلك التجربة.

وقد تبنّى جميع المسؤولين السياسيين في الساحة السياسية العراقية وجهة النظر هذه. ولم تكن هذه غلطة يرتكبها الحزب الشيوعي العراقي.

إن اللائحة، التي توّجت سنوات طويلة من التردد والحوار، كانت تمثل وبوضوح حداً فاصلاً في تاريخ الحزب الشيوعي، بصرف النظر عن المحاولات التي يقوم بها القادة الشيوعيون في عرضها بشكل مغاير اليوم.[١٠]

كيف يمكن أن يكونوا على هذه الدرجة من السذاجة؟ إن مجرد السؤال يطرح قضية مهمة. ويجب أن نتذكر أنهم استغرقوا خمس سنوات لاتخاذ القرار الخطير وتوقيع اللائحة. ومن البديهي أن الشخصيات القيادية في اللجنة المركزية لم تكن مكونة من نسيج مختلف عن نسيج أضدادهم في القيادة المركزية. كان عزيز محمد من السنّة الأكراد، وكان عاملاً متدرباً في الخامسة عشرة من عمره حين انضمّ إلى الحزب. وهو أيضاً أمضى العقد ١٩٤٨ - ١٩٥٨ في السجن. لقد كان اولئك رجال سياسة متمرسين قضوا حياتهم في مواجهة المناورات السياسية. وتعرض أقرب زملائهم للقتل بلا رحمة على أيدي البعثيين في عام ١٩٦٣. وإذا كانت تلك التجربة قد نُسيت بمرور السنين، فماذا عن الأعضاء القياديين مثل محمد القادري، وكاظم الجاسم، وعزيز حامد، وثابت حبيب وعلي البرزنجي، الذين ماتوا تحت التعذيب في الفترة الواقعة بين عامَي ١٩٧٠ و١٩٧١؟

لقد كان في مواجهة قادة الحزب الشيوعي العراقي منطق سياسي متصلب، تجاوز العمى الأيديولوجي الذي أصابهم، وأفرغ اللجنة المركزية للحزب كما فعل مع القيادة المركزية من قبلها، ودفعها إلى مسار من العمل الذي يعرفه رجال من ذلك النوع بأنه انتحار سياسي. لقد كان توقيع تلك اللائحة يشبه إصدار حكم بالموت على الحزب، ليس فقط بالمعنى المادي للكلمة كما أثبتت الأحداث، بل بالمعنى السياسي على الأمد الطويل. ومع ذلك، فقد اختار أولئك الرجال هذا الاختيار لأنهم رأوا أنه القرار الضروري. إن عملهم هذا إضافة إلى أنه عزز من قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، بل إنه وضع بصمة موافقتهم عليها.

لقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي، بخلاف خصومه، يتناول دائماً القضايا



السياسية الدائمية. فحين استولى الحزب على السلطة عام ١٩٦٨، أدرك أن عليه «بناء جبهة تقدمية حقيقية، وليس أمراً شكلياً فقط». ولم يتمكن الحزب من تحقيق «الاحترام» لأفكاره «وتحقيق قبول هذه الأفكار من الجماهير... إلا بعد أن عزز قيادته للحياة السياسية في البلاد»[١١]. وقد هيأت الجبهة الاستراتيجية التعزيز المعنوي للحزب. كذلك، فإنها كانت خطوة مؤقتة نحو إلغاء الأحزاب المنافسة في الساحة السياسية. وفي الحقيقة، فإن مثل هذه الجبهات «الاستراتيجية» تذيب الحدود بين الأحزاب لصالح «الحزب القائد». وكما أدرك البعث بوضوح، فإنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة من دون وجود حدود. لذا، وباسم الحرية، فإن حزب البعث فعل للجنة المركزية ما فعله العنف قبل ذلك للقيادة المركزية.

نهاية الأساليب السياسية

لقد كان اعتراف عزيز الحاج ولائحة العمل الوطني رموزاً لعملية الشرعنة العامة في السنوات الأولى للنظام الجديد. ولم يكن هناك نقص في الشخصيات التي أعلنت براءتها علناً من الشيوعية، إذ اعترف معظم أولئك بأنهم جواسيس للإمبريالية أو الصهيونية، أو أعضاء في جمعيات ومنظمات سرية، أو أنهم عملاء أو «مخربين للاقتصاد». وعلى كل حال، فهناك تمييز بين حلقات الرعب ذات العلاقة بمنظمة مثل الحزب الشيوعي وتلك التي تعتمد على سيناريوهات مفبركة، وهذه الوسيلة أعطت «الحق» للبعث ليكون في السلطة من جانب المنافسين في الساحة السياسية. كان عزيز الحاج قائداً لمنظمة سياسية تمارس النضال المسلح ضد النظام، حين تم اعتقاله. وعلى العكس من ذلك، فإن الاعترافات المفبركة، مثلاً، لضحايا إعدامات ١٩٦٩ اعتبرت تلك الخطوة حقاً صرفاً، واستخدمته لتقديم «برهان» آخر على العلاقة العضوية بين البعث و«جماهيره».

لقد كانت هذه الإجراءات لشرعنة النظام خطوات تمهيدية لنظام الرعب القادم. ومنذ الآن أصبح العمل السياسي يجري خارج الأماكن التي كانت مسموحة قبل ذلك، وتم ذلك بموافقة الأحزاب التي كان لها الحصة الأكبر في المعاناة. وفي هذه المرحلة الحاسمة، أشرف العمل السياسي على النهاية المحتومة. وبدل الفراغ الذي يتركه انعدام العمل السياسي احتل العنف المنظم الساحة - عنف يمكن أن تكون له السيادة فقط بعد إنهاء العمل السياسي كله.[١٢]



فمثلاً، تم الصلح مع الأكراد بعد هزيمتهم الكاملة؛ ولم يكن لتسفير أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شيعي إلى إيران علاقة بأي خطر على النظام. ثم تبع ذلك تضخم انفجاري في الجهاز القمعي للنظام، وتصاعد دولة البوليس على الجيش، والذي حدث أيضاً في فترة منتصف السبعينات.

من الملامح الغريبة التي تميز الحكم البعثي الثاني، هي تطويره لإشارات لا تخطئ لقاعدة اجتماعية حقيقية (كما تقاس بنمو الحزب، والدعم الشعبي لصدام حسين، والمزيد من الرجال المسلحين والرضا العام) بعد نهاية العمليات السياسية في جو من العنف الذي لم يعد موجهاً إلى الأعداء، بل إلى كل شخص.

من الطبقات إلى الجماهير: ١٩٥٨ – ١٩٦٨

اكتمل انتصار الحركة البعثية على الحزب الشيوعي العراقي بلائحة العمل الوطني، واعترافات من مثل اعترافات عزيز الحاج. ولكن جذوره تمتد بعيداً في الزمن. بالإضافة إلى ذلك، فان قيام الحزب الشيوعي بتقديم نفسه قرباناً، توحي بأن فكرة قيام نظام متعدد الأحزاب قد فقدت مصداقيتها بشكل كامل في عام ١٩٦٨. وكان ذلك إحدى نتائج المواجهة الطويلة بين الحركة البعثية والشيوعية العراقية التي اندلعت بعد سقوط الملكية الهاشمية في ١٤ تموز ١٩٥٨.[١٣]

يرى البعثيون في أحداث ١٩٥٨ السلف الحقيقي لحكمهم في ١٩٦٨. وتعود أهمية العقد ١٩٥٨ – ١٩٦٨ إلى الظروف التي أدت في النهاية إلى تسلّم البعثيين للسلطة. وعلى عكس انقلاب ١٩٥٨، فإن انقلاب ١٩٦٨ واجه جواً من اللامبالاة والإحباط، لا يستثنى منه إلاّ الأحزاب المنظمة. وحين وجد النظام الجديد أن الجماهير لم تستقبله بالتهليل والحماس، قرر إيجاد الحلول لذلك. وعلى كل حال، فإن غياب الدعم الجماهيري لم يكن له أي وزن أو تأثير على ثورية النظام التي استطاعت النجاح والاستمرار بفضل هيمنة وسيطرة الأفكار البعثية في العراق. في العقد السابق، كان الحزب قد أرسى أساس نظام اجتماعي وسياسي جديد. ويمكن إيجاد العذر لقصر نظر المزاج الشعبي المتعب الذي رأى في هذا الانقلاب العسكري الجديد حلقة أخرى من السياسات العسكرية، دون أن يستطيع التكهن بما يخفيه المستقبل. ولا يقتصر الأمر هنا على مجيء نظام يستوطنه العنف (بعد عام ١٩٧٥) بل إن العنف بحد ذاته غير قادر على تفسير التماسك الطويل الأمد للبعث. وشأن الحزب الشيوعي



العراقي، كان على الجماهير العامة أن تقنع نفسها أولاً بأنها لا تمتلك اي خيار آخر سوى الدخول إلى جمهورية الرعب.

كانت السنوات الخمس الأولى بعد عام ١٩٥٨ حاسمة في تحوّل ولاء الجماهير من الحزب الشيوعي العراقي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي؛ ولم تكن أحداث ١٩٦٨ سوى إعادة تشريع لـ ١٩٦٣. كان العقد مليئاً بالأحداث التي تمّت دراستها بشكل كامل. إن ما يهمني معرفته هنا هو ما الذي حدث لعقول وتفكير الجماهير. هناك ثلاثة أحداث مهمة حدثت قبل سقوط نظام قاسم: المذابح التي وقعت في الموصل وكركوك في ربيع وصيف ١٩٥٩، وكلاهما لوثت سمعة الحزب الشيوعي العراقي ومصداقيته، والمحاكم العلنية للبعثيين والقوميين بعد ١٩٦٠ التي رفعت بشكل كبير من مصداقية حزب البعث العربي الاشتراكي.

وأثارت أحداث الموصل ثورة عسكرية عروبية ساندها حزب البعث العربي الاشتراكي في شوارع المدينة، والتي سرعان ما أُجهضت. وقام الحزب الشيوعي، وبموافقة قاسم، بتنظيم مظاهرة ضخمة جداً من المؤيدين من جميع أنحاء العراق. وتوافد حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ شخص على مدينة الموصل التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز ٠٠٠ ١٨٠ نسمة. وبعد مغادرة معظم الوافدين وعودتهم، أعلنت القيادة العسكرية المسؤولة عن المدينة الثورة، وقاد البعثيون الرعاع الذين راحوا يحرقون المكتبات اليسارية وأماكن اجتماعات الحزب الشيوعي. ثم وفي أعقاب قمع هذه الثورة، حدثت مجازر رهيبة، شملت التمثيل بالجثث، جرت على أيدي مؤيدي الحزب الشيوعي. ثم خرج الأمر عن السيطرة بشكل كامل.

لمدة أربعة أيام وأربع ليال تواصلت أعمال العنف: اليزيديون ضد العرب، الآشوريون والآراميون النصارى ضد العرب المسلمين، القبيلة العربية البو موطيوط ضد قبيلة شمّر، القبائل الكردية ضد القبائل العربية، الفلاحون في الموصل ضد أصحاب الأرض، الجنود في الفرقة الخامسة ضد مسؤوليهم، الموظفون الصغار في مدينة الموصل ضد السلطة المركزية في المدينة، العامة في المناطق العربية ضد الأغنياء والأرستقراطية، إضافة إلى العنف الذي حدث بين قبائل عربية منافسة. بدا وكأن الأرضية الاجتماعية والسلطة السياسية كلها قد تلاشت... لقد أطلق الصراع العنيف بين القوميين والشيوعيين آلية مغرقة في القدم، مستثمراً إياهم بقوة متفجرة تقود إلى حافة حرب أهلية[١٤].



وجرت في كركوك نسخة مكررة من أحداث الموصل، وجعلت الأكراد يتصرفون من خلال فرع الحزب الشيوعي المحلي، ضد منافسيهم التقليديين: التركمان.

وبعد فترة قصيرة، في تشرين الأول ١٩٥٩، قامت فرقة مسلحة بمهاجمة سيارة قاسم وإطلاق النار عليها في وضح النهار. وكان من نتيجة الإجراءات القمعية التي تلت تلك المحاولة، حدوث اضطراب تنظيمي في الحزب استمر حتى عام ١٩٦١، عندما استلم القيادة جناح «يساري». وعلى الرغم من أن القيادة التي نظمت الهجوم على قاسم اختفت من الساحة، فإن المشاركين فيها تبوأوا مناصب متقدمة ومميزة في الحزب. وكان صدام حسين الأكثر أهمية وظهوراً فيهم. وعلى الرغم من المشاكل الداخلية التي كان الحزب يعاني منها فإن صورة الحزب تعززت بشكل كبير للرأي العام، بسبب المحاكمات التي أجريت لعشرات من البعثيين الذيدى ان اتهموا بعلاقتهم بالحدث. وراح البعثيون يتباهون بالحركة البعثية القوية والمندفعة وبشكل علني أمام الجمهور، وحين تدخّل عبد الكريم قاسم بشكل شخصي وعفا عن المجموعة التي هاجمته، كما كانت عادته، فإن ذلك أعطى المزيد من الصورة الجيدة للحزب، بإضافة مجموعة جديدة من الأبطال إلى صفوف الحزب.

في غضون أيام من انقلاب ١٩٥٨، تحددت التحولات في قناعات الجماهير، فقد طالب البعثيون بوحدة غير مشروطة مع الجمهورية العربية المتحدة الحديثة التكوين من وحدة مصر سوريا. في ٢٤ تموز، وصل عفلق إلى بغداد ليقود الحملة، والتركيز على دور العراق القيادي في الوحدة العربية. وكان رد فعل الحزب الشيوعي العراقي التشبث باستقلال العراق تحت قيادة الذي عمل الحزب على بناء صورته كمنقذ للشعب وقائده «الأوحد». وكان الشيوعيون يتحدّون البعثيين في التظاهرات ويهتفون: «ماكو زعيم الا كريم». في ٣ أيلول ١٩٥٨ طرح الحزب الشيوعي العراقي هذه القضية في بيان له:

> اليوم... وبينما تسمع الجماهير العراقية عن الوحدة المقترحة... تشعر هذه الجماهير بعدم الارتياح... وذلك بسبب انعدام حرية الرأي، وحرية المنظمات والأحزاب في الجمهورية العربية المتحدة
>
> كذلك، فإن الشعب الكردي... يشعر بالقلق حول مصير حقوقه القومية...
>
> وكذلك، فليس أمام الجيش وضباطه الشجعان... سوى القلق حول الطريقة التي تم دمج الجيشين السوري والمصري...



ومما لا شك فيه أن التعاون في المجال الاقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة هو أمر ممكن إلى أبعد الحدود... ولكن الدمج بينهما... لا يمكنه إلاّ تقليص الفرص أمام الاقتصاد العراقي المتخلف عن مثيله في مصر...

من الخطأ القول ان هدفاً عظيماً مثل الوحدة... يجب ألاّ تقلل النتائج السلبية - مهما كانت خطيرة - من أهمية هذا الهدف، أو القول بأنه يجب التضحية بمصلحة الجزء من أجل مصلحة الكل، لأنه إذا كان للدمج تأثير سلبي على العراق ولم يخدم قضية الديموقراطية في الجمهورية العربية المتحدة، ولم يحظَ بمؤازرة الشعوب العربية الأخرى، فما هي المصلحة التي تجبرنا على الدخول في هذا الدمج؟[١٥]

كان عبد الكريم قاسم محبوباً جداً، وكان العروبيون ضعفاء رغم حماسهم واندفاعهم. أما الحزب الشيوعي العراقي، فقد كانت لديه جذور راسخة داخل العراق. وهذه الأسباب وغيرها تفسر لنا الموقف الذي تبناه الحزب آنذاك، والذي اعتبره العديد من المفكرين والمهتمين بالسياسة العراقية موقفاً يتسم بالحماقة. والأهم من ذلك، أن الحزب الشيوعي تمسك بمعرفته عن العراق، التي جمعها عبر أكثر من ربع قرن من النشاط العسكري. المشكلة هي أن تلك المعرفة التي جمعها الحزب الشيوعي لم تعد تنطبق على الظروف التي سادت العراق بعد عام ١٩٥٨.

الحزب الشيوعي العراقي

بدأ الحزب الشيوعي العراقي يبحث عن تغيير في التفاوت الاجتماعي الذي يتمثل في انعدام المساواة والعدل، شأن مجموعة الأهالي والديموقراطيين الوطنيين في حكومة قاسم، قبل ذلك. كان الحزب يرى أنه يوجه نضاله ضد طبقة اجتماعية محددة: البرجوازية الحديثة والإقطاعيين. وباعتراف الحزب الشيوعي نفسه، لم يكن ذلك التركيز متلائماً مع أولئك الذين كانوا يستخدمون السلطة في الدولة أو من خلال الحكومة. وبسبب هذا الفصل، تمكن الحزب بعد عام ١٩٥٨ من احتضان قاسم الذي نظر إليه الحزب على أنه يعمل ضد العدو الاجتماعي الحقيقي.

كان التمييز بين الدولة والطبقة الحاكمة حقيقياً تحت الحكم الملكي (١٩٣٢-١٩٥٨)، لكنه لم يكن ذا أهمية عملية حقيقية. فقد كانت الدولة في الواقع غير بعيدة



عن سيطرة الإقطاعيين والبرجوازية الحديثة، مقابل القيادة العسكرية (١٩٥٨-١٩٦٨)، أو سيطرة الحزب الواحد (١٩٦٨ وما بعد). إن المؤسسة التي مكّنت طبقة اجتماعية كاملة من الحكم بالمعنى السياسي للكلمة هي البرلمان، الذي ورثته الدولة من البريطانيين. وقد يكون البرلمان ضعيفاً متداعياً للسقوط، لكنه بعد ١٩٤١ كان يعمل لتهيئة ساحة تقتصر على النخبة المتميزة والغنية.

ومع انهيار الملكية على أيدي جيش الملكية نفسه، انهارت معها هاتان الدعامتان اللتان آزرتا ذلك الحكم: فقد تفككت الطبقة الحاكمة في المجتمع وهاجرت وتشتت، بينما انهار وتفكك النظام البرلماني كشكل للحكم.

وقد تعززت فكرة الحزب التي تتمحور حول التركيز على الطبقة، بنظرته إلى نفسه على أنه حزب البروليتاريا بالتحالف مع الطبقات الاجتماعية المضطهدة. لذا تتطلب العضوية في الحزب تطابق الهوية الفردية مع مصالح هذه المجموعات التي تعاني من الاستغلال.

ومع ذلك، كانت للطبقة العاملة المبعدة عن العملية السياسية علاقات واضحة مع المجموعات والطبقات المسيطرة اجتماعياً، واقتصادياً وسياسياً. وقد ارتفع عدد العاملين بشكل كبير في الفترة من الأربعينات وحتى عام ١٩٥٨. وعلى كل حال، فإن تعداد الأعضاء بقي صغيراً نسبياً ولكن حضورهم كان واضحاً في المرافق الحديثة التي تريد مواكبة الغرب. لقد كانت الطبقة العاملة (البروليتاريا) تحت الحكم الملكي، طبقة تعمل في المدن، وتثير حماس واهتمام الطلاب والجنود، وموظفي الخدمة المدنية ذوي الأجور المتدنية وحتى بعض الضباط الصغار. كانت تلك هي التشكيلة «الطبيعية» للحزب الشيوعي العراقي. ان إبعاد الحزب عن المؤسسات السياسية، إضافة إلى الصفة التطوعية للانتماء إلى الحزب، ونظرة الحزب الذاتية التي يرى أنه حامل لـ«رسالة» معينة، كل هذه العوامل أسهمت في تمتع الحزب باعتراف النسيج الاجتماعي، بصرف النظر عن حقيقة كون أهداف الحزب تتلخص في تثوير كل من النظام السياسي والعلائق الاجتماعية التي يستند إليها النظام.

تعامل العراق مع سيناريو الحزب الشيوعي العراقي بطريقة مهمة، قبل ١٩٥٨. فقد تشكلت العديد من الجمعيات السياسية على مرّ السنين، ثم ذابت أو ظهرت تحت أسماء جديدة. وكانت تلك الجمعيات تمثل أصحاب الأراضي، وشيوخ العشائر والبرجوازية الحديثة والتجار، وفئات مؤيدة وأخرى مناهضة لبريطانيا، ومؤسسات



دينية، وضباطاً، وقوميين عرباً، وديموقراطيين وقوميين متنوعين، وإصلاحيين يساريين. وتطول القائمة.

كانت قضايا انعدام المساواة والتفاوت الاقتصادي بين الفقراء والطبقة المترفة مطروحة للنقاش. ونستطيع القول إن الشعور بالظلم كان موجوداً ليس لأن الظلم آنذاك كان أكثر وجوداً أو اكثر حقيقة مما كان عليه في السنوات التالية، ولكن، ورغم القمع، كانت هناك إمكانية للجهر بالأفكار، واتخاذ المواقف وكان من الصعب قمع العمل الجماعي. لقد كان هناك مجال فسيح للتيارات السياسية، والصحف والأحزاب والجماعات ذات المصالح المشتركة، والأديان والأفراد للصراع فيما بينها.

ومع أن الحزب الشيوعي كان ممنوعاً قانونياً طوال الحكم الملكي، فإن تلك الظروف لم تنجح في إنهاء وجوده. فمع كل موجة من القمع تعرض لها الحزب، كان يسترجع بعدها قوته وحيويته. والحقيقة أن عملية منع الحزب بحد ذاتها هي التي عززت مكانته في الحياة العامة كممثل عن الطبقات الفقيرة والمستغَلة، المحرومة من التمثيل الرسمي. لقد طرح وجود الحزب الشيوعي العراقي السؤال أمام المجتمع ككل، حول ضرورة توسيع الآفاق الديموقراطية، بصرف النظر عن آراء الحزب غير الديموقراطية حول الموضوع. كانت تلك هي الورقة المعنوية التي استخدمها الحزب ضد الملكية، ومصدر الشرعية التي نظر بها الجمهور العام للحزب.

ولكن ذلك كله تغيّر بعد عام ١٩٥٨؛ فقد انهارَ عالم من «الطبقات» مع الانفجار والبركان الذي حلّ ودفع الجماهير باتجاه السياسة.

وبين ليلة وضحاها، أصبح الحزب الشيوعي العراقي هو حزب الجماهير في الشوارع، مع نوع جديد من جمهور الناخبين الشديد التنوع والفوضوي التجمع.

كان الوزن النسبي للطبقة العاملة باعتبارها أداة الدولة قد بدأ بالتناقص في مطلع الخمسينات. وقد بدأ قطاع «الخدمات»، والمتبقي من قطاع سكان المدينة من دون التصنيع، توسعه، وقد ساعدته في ذلك المصادر الجديدة للدخل القومي (ارباح النفط). وبعد ١٩٥٨ واجهت الطبقات المنتجة للثروة هبوطاً أشد حدة، لم ينعكس إلاّ بأيدي البعث خلال السبعينات. والطبقة العاملة التي كانت قد بدأت تتلمس طريقها (قبل عام ١٩٥٨) بدأت تتفسخ حتى من داخلها في الفترة (١٩٥٨-١٩٦٨). وقد انهار بشكل كامل إحساسها بهويتها الطبقية - والذي كان في الأساس ضعيفاً، تاركاً آمال وتطلعات الحزب الشيوعي العراقي حول قيادة الطبقة العاملة تنتظر بدون أمل.



كان الحزب الشيوعي العراقي ثملاً بالأعداد الكبيرة الجديدة التي وقفت تسانده، والتي تطابقت مع ظاهرة اجتماعية طارئة في العراق كالتي حدثت في العديد من بلدان العالم الثالث. ولكن تلك الجموع كانت متقلبة، ولم يكن الشيوعيون العراقيون على دراية بكيفية التعامل معها، كما تؤكد ذلك أحداث الموصل وكركوك. والمشكلة هي أن تلك الجموع كانت تبدو بأنها (الأكثرية الساحقة)، بينما لم يكن الحزب الشيوعي العراقي، في المعادلة السابقة، قائداً إلاّ لأقلية مهمة (الطبقة العاملة)، والتي يتضح من تعريفها نفسه أنها واحدة من مجموعة من الطبقات. والحقيقة أن الحزب لم يربح الناخبين بالمفهوم السياسي كما كان الحال عليه بالنسبة لأسلاف الحزب، بل إن تلك الجماهير التفّت حول الحزب لواحد من مجموعة من الأسباب السطحية. إن ظهور تلك الجماهير على المسرح السياسي، جنباً إلى جنب مع انهيار الطبقة الحاكمة السابقة، وظهور شكل برلماني للحكومة، كان يعني أن الحزب الشيوعي العراقي كان يستقطب عالماً جديداً وغريباً يتميز بانهيار كافة الحدود بين هوية كل جزء من ذلك العالم (لو كان طبقة، أو مجموعة، أو فرداً أو صحيفة) وتجربة الانصهار في المجموع. بعد عام ١٩٥٨، كانت تلك «الأجزاء» تفقد مقدرتها على «التفكير» لنفسها منفصلة عن «الجماهير»؛ كانت جدران الذات تتهاوى أمام الأفراد والأحزاب والطبقات والمجموعات الاجتماعية.

إن فكرة الجماهير هي فكرة المجموعة الاجتماعية التي تستند إلى ذوبان كل شخص في الآخر. إنها فكرة ذات جاذبية كبيرة، متجذّرة في الدافع الإنساني نحو المجموعة، وتعبّر عنها كافة الديانات الرئيسة. وكذلك تجربة الحرب، وبالطبع السياسة. وعلى الفكرة نفسها كان بناء مفهوم الحزب الشيوعي العراقي للاشتراكية الستالينية:

(عالم بلا طبقات ولا تجمعات، عالم متجانس مكوّن من أفراد لديهم الهوية نفسها؛ وبالتالي بلا هوية).

لقد جرفت الجماهير كحقيقة اجتماعية وتلك التي تشكل فكرة مجتمع، الجميع معها اعتباراً من صيف ١٩٥٨ وما بعده. وقد بقيت مغروسة في ثقافة السياسة العراقية إلى يومنا هذا. وعلى كل حال فإن ما حصل من «تحوّل» الطبقات إلى جماهير كان أمراً سعى إليه الحزب الشيوعي العراقي في سياسته (برنامجه للمستقبل)؛ حيث إنه لم يعد ملائماً مع ما كان في الواقع منظمة بعد ربع قرن، تحت الملكية. لذلك، فقد



حدثت هوّة راحت تتسع بين الواقع وبين بيانات وتصريحات الحزب السياسية، التي فقدت مصداقيتها في أعين المزيد من العراقيين.

وقد كان بيان أيلول ١٩٥٨ الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه.

حزب البعث العربي الاشتراكي

على عكس الحزب الشيوعي العراقي، فإن النقطة المركزية بالنسبة للبعث هي أن نضال الحزب كان موجهاً وبصورة مباشرة ضد كافة مؤسسات الدولة، بتركيز خاص على الحكومة وبؤر القوة والنفوذ. لم يكن البعث محدداً بأي طبقة اجتماعية، ولا بتلك الطبقة التي مارست النفوذ تحت الملكية، ولا بأي فكرة خيالية بوجود قوة تاريخية تعمل بعد عام ١٩٥٨ بأساليب غامضة على جميع تلك العقول العسكرية. لقد استمد البعث قوّته العسكرية وديناميكيته كحركة، من وضوح أهدافه، وتشخيص جميع إخفاقات الحكومة مع حدود الدولة «غير الشرعية». وكان هذان الهدفان دائماً متطابقين في أذهانهم، مما جعل من الممكن واليسير طرح المناقشة، بسبب عدم وجود إجماع من الرأي على الصعيد القومي، خصوصاً في فترة صعود القومية العربية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات. يضاف إلى ذلك، أنه لم يبق هناك أي جهة إدارية تنظم التداخلات السياسية بين الطبقات وغيرها، بعد انهيار البرلمان. وبعكس الحزب الشيوعي العراقي، فإن البعث شعر بنبض التغيير حين كانت الطبقات تذوب وتنصهر في الجماهير.

يقول عفلق:

«لقد جاء الآن دور الجماهير في العالم. وبعكس ما حدث في الغرب، فان ثورة الشعوب الشرقية تحمل بالدرجة الاولى ميزة إنسانية تحررية، لأنها موجهة ضد الإمبريالية... وبينما يقع الظلم في الغرب على الطبقات، فإن الشرق مكوّن من أمم تعاني الظلم والقمع».[١٦]

نلاحظ أن فكرة البعث عن الجماهير تختلط بالامة؛ فالطبقة، كمفهوم، لم تكن لها أهمية في الظروف العربية. ومع ذلك، فقد بقي الحزب الشيوعي حتى عام ١٩٧٠ يركز على الطبقة: «ان الطبقة العاملة هي الطبقة المهيأة للتطور في مجتمعنا... ويزداد دورها الطليعي بشكل مستمر كنتيجة لإثراء مكونات الثورة الديموقراطية القومية، بمفاهيم اجتماعية جديدة، والعلاقة العميقة للثورة مع العملية الثورية العالمية».[١٧]



وعلى العكس من هذا البيان، صدر بيان عام ١٩٧٣ عن دائرة حكومية مسؤولة عن «تثقيف الجماهير»، جاء فيه:

هل الثورة العربية المعاصرة هي ثورة طبقة معينة، أم ثورة الشعب العربي بجميع طبقاته؟ هل تهدف هذه الثورة إلى القضاء على... طبقات معينة؟ هل تهدف إلى دكتاتورية البروليتاريا مثلاً؟ في الفترة التاريخية الحالية - بعبارة أخرى في ظل التجزئة القومية، والعدوان الصهيوني والهيمنة الإمبريالية - فإن الثورة العربية لا تستطيع أن تكون ثورة طبقة واحدة، بل ثورة الأمة كلها ضد الواقع المتخلف الذي يعاني من التجزئة والاستغلال....

من وجهة نظر (البعث) للأمة، تعني مرحلة الثورة أولئك الأفراد والطبقات الثورية الذين يشكلون مادة الثورة. وتعني بالشعب تلك الجماهير المنظّمة وغير المنظّمة التي تشكل قاعدة الثورة. فإذا كانت الطبقة العاملة، ضمن هذا الإطار، هي الطبقة الرئيسية... فإن هذا سيعني وببساطة أن دورها دور مركزي... لثورة عربية تجسد وحدة تلك الطبقات والمجموعات والافراد العاملين جميعاً من أجل أهدافها.[١٨]

إن التمييز البعثي بين فئتي «الجماهير» و«الامة» كان في هذا الاتجاه المتوقع: «إن الجماهير العربية المظلومة، بسبب القمع والظلم اللذين تتعرض لهما، تمثل حقيقة الأمة النقية؛ كذلك فإن معظم قوة الأمة وإمكاناتها موجودة فيها».[١٩]

واجه الحزب الشيوعي العراقي الكارثة نفسها في الشؤون المحلية بعد عام ١٩٥٨، ولكن من المنظور المعاكس. ومع أن الحزب الشيوعي الذي لم يكن بالضرورة مقتنعاً بالحدود المتوارثة في الدولة العراقية، مع ذلك، فقد تبناها الحزب الشيوعي وتقبلها كقاعدة لدولة وطنية. ومع انهيار الملكية، تهاوى هذا الافتراض أيضاً من الوقائع الاجتماعية السياسية. وهكذا فإن تركيز الحزب الشيوعي على انعدام المساواة المحلية قبل عام ١٩٥٨، سرعان ما امتزج وتزاوج مع جميع القضايا الأخرى التي عصفت بالعراق آنذاك.

عملياً، رُفع مطلب البعث «الوحدة الآن!» في مواجهة وصفة الحزب الشيوعي لاتحاد فدرالي بين الدول العربية. وقد حمل الموقف كافة الإشارات لارتجال متسرع، يبدو أنه وُلد كإجراء شكلي يفتقر إلى القناعة الذاتية.

فمثلاً، ألقى عامر عبد الله، رئيس المكتب السياسي الأيديولوجي، محاضرة في



شباط ١٩٥٩، أكّد فيها في نقاش «علمي» أن الحزب الشيوعي لم يكن ضد الوحدة كمبدأ، لكنه يرى أن عملية الوحدة نفسها تتضمن «ديالكتيكاً» معقداً جداً.[٢٠]

وعلى كل حال، فإن الفدرالية الحقيقية تستلزم مقدماً وجود وعي قومي إقليمي (عراقي، سوري، لبناني، الخ) متطور جداً. ولكن مثل ذلك الوعي لم يكن موجوداً كواقع ملموس، شأن غياب المشاعر القومية العربية ذات الجذور العميقة في العراق. يضاف إلى ذلك أن الوحدة العربية بدت أمراً مقبولاً نظرياً، من جانب الحزب الشيوعي العراقي، والأسباب الطائفية فقط هي التي جعلته يحوم حولها. ثم إن التركيز على الديموقراطية الداخلية سلط المزيد من الضوء على مسألة ازدواجية موقف الحزب الشيوعي، وبشكل خاص بعد أحداث الموصل وكركوك.

كان العروبيون يربحون معركة الآراء، وذلك لأنهم كانوا يستجيبون للطريقة الواقعية التي كانت السياسة العراقية تواجه بها التغيرات، ولأنهم نجحوا في وضع السؤال على الأجندة رغم صغر مكانتهم في البلاد. وهكذا وجدت الدعوة إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة مكاناً بشكل خاطئ؛ وقد عملت الثقة بالنفس كترياق ضد مراوغات اليسار. وأصبح الاعتقاد بضرورة الوحدة الفورية في مرحلة معينة (١٩٦٠ - ١٩٦٣) بديلاً رائعاً للمشاكل العملية للوحدة الواقعية، خصوصاً أنها انصهرت مع رغبة فردية لإسقاط نظام كانت شعبيته في انخفاض مستمر.

وبخلاف الحزب الشيوعي العراقي، كان البعث جزءاً أساسياً من الجماهير، بسياسة مفصلة حسب المسرح السياسي والاجتماعي لعراق بعد ١٩٥٨. لقد كان الشكل البرلماني للحكومة هو آلية المؤسساتية الوحيدة التي يمكن أن توفر طريقة لظهور الجماهير كقوة في القعر جنباً إلى جنب مع الرجال العسكريين في القمة. إن السيطرة الجديدة لـ«الجماهير» كفكرة للمجموعة وكواقع اجتماعي هو الذي خلق المشكلة السياسية. إن دخول أعداد كبيرة من الأشخاص إلى العمل السياسي بشكل لم يسبق له مثيل، لا يخلق بحد ذاته مشكلة (الاعداد غير السهلة هي أحد الأسباب لإيجاد نظام تمثيلي بالدرجة الأولى). وإن أحد المؤشرات على سرعة وكيفية تبدل أمزجة ومشاعر العراقيين، هو التعاطف الجماهيري الواسع مع البعثيين الذين جرت محاكمتهم عن محاولة الاغتيال.

لم يكن بمقدور الحزب الشيوعي العراقي جني أية فوائد من مقارعة الملكية. لقد جرى تقليص دور الأحزاب ليقتصر على استقطاب اهتمام الجماهير وعلى حساب أي



شيء آخر. كانت القواعد التي تحكم السياسة في تغير مستمر، ووجد البعثيون أنفسهم يتقدمون في مرتع طبيعي.

تكمن براعة العروبية كوصفة، في بساطتها المتناهية، وراديكاليتها، وتوجهها لرفع وإعلاء العرب من حالتهم المتدنية. وهكذا رفع البعث شعارات «إحياء» و«بعث» الماضي المجيد، لخلق جيل يحمل روح العروبية المتوقدة في داخله. وأخفى البعث ذاتيته بالعالمية، وبمد يد «الرفيق» ومعاداة الإمبريالية إلى ملايين العرب في أقطار بعيدة، الذين لا تربط بعضهم ببعض روابط حقيقية من الحياة اليومية، أو مصالح اقتصادية أو حتى المصير المشترك في وجه الظلم والاستبداد.

العروبية إذن هي فكرة تم تكييفها للجماهير كوصفة سوسيولوجية (اجتماعية)، فينومينولوجية (ظاهراتية). ومثل فكرة الاشتراكية العربية التي اخترعها البعث أيضاً، فإنها تحدد الهدف الذي تطالب كل شخص بالتضحية بهويته من أجله. وبهذه الطريقة، فإن العروبية هي تطور كبير جداً على فكرة الجماهير كمجموعة، لأنها تنجح في تحويل اليوتوبيا الخارجية لعالم من الإخوة والأخوات إلى النرجسية. لذلك، فإن العروبية، بوصفها طريقة للتفكير، تمتلك جمالية هائلة، جمالية من ذلك النوع الذي يجتذب الأشخاص إليها، كما تجتذب شعلة النار الفراشات إليها.

التحوّل في الأفكار

> لقد تمسكنا نحن الشيوعيين في الماضي بمواقف انفصالية تجاه حملة شعار الوحدة العربية. إن الوصفة التي تقدمنا بها وطرحناها بعد ثورة تموز ١٩٥٨ كانت خاطئة... ما كان يجدر بنا أن نرفع أصواتنا ضد تلك الوحدة[٢١].

كان التاريخ آب ١٩٦٤، حوالي ثمانية عشر شهراً بعد إسقاط حكم عبد الكريم قاسم وإنهاء الحزب الشيوعي العراقي على أيدي النظام البعثي الذي تولى الحكم عام ١٩٦٣. كان الحزب الشيوعي العراقي يقوم بانعطافة جماهيرية رئيسية، تزامنت مع تحسن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكن قبل ذلك، كانت تلوح في الأفق بوادر ذلك التغير في المواقف، مما عكس تبعية للخط القادم من موسكو.

وقد تطلبت قناعة الحزب بالاتجاه العربي القومي إعادة تقييم نظام الحكم العارفي، الذي أسقط الحكم البعثي في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٣.



لقد كان النظام الجديد محفزاً لنضال القوى والجماهير المعادية للإمبريالية، وخطوة في اتجاه اعادة البلاد إلى «قافلة التحرر العربي». لقد اوصل منطق انعطافة الحزب الشيوعي إلى نتيجة مريرة حين تنكرت القيادة بكل ما كانت تنادي به تحت الملكية:

> من الخطأ الفادح... استمرار الشيوعيين في التمسك بالديموقراطية السياسية كشرط لدعم أي وحدة عربية. يمكننا حل مسألة الديموقراطية، بضمنها قضية الحياة الحزبية، ضمن مسار عملية الوحدة نفسها بالنضال الجماهيري، والإقناع، والتأثير المستمر للمعسكر الاشتراكي على الرؤساء والقادة العرب أنفسهم[٢٢].

حين ساءت العلاقات بين الرئيس عارف والرئيس ناصر، وقرر عارف حينها الإقدام على خطوة رحب بها الجميع، وهي مغازلة الحكم المدني (١٩٦٥ - ١٩٦٦)، فسر الحزب الشيوعي ذلك بتدخّل «الأيدي الخفية» للإمبريالية البريطانية و«الاحتكارات النفطية».

ولقد كشفت ردود فعل الحزب الشيوعي، مدى تفكيره بعقلية العروبيين في تلك المرحلة وأنه فقد التواصل مع القناعات الجماهيرية. لقد كانت فكرة الجماهير في مهب الريح فيما يختص بالسياسية، مع أن الجماهير لم تعد تلك القوة الحقيقية في الشارع، بل إنها أدارت ظهرها لأعمال البعثيين المتطرفة فيما بين شباط وتشرين الثاني من عام ١٩٦٣. وحين اتهم عبد الرحمن البزاز بالجاسوسية وتعرض لتعذيب وحشي تحت الحكم البعثي الثاني، لم يجد الحزب الشيوعي العراقي في ذلك إلا تبرئة له من الاتهامات التي وجهها له الحزب الشيوعي من قبل.

خلال الستينات من القرن الماضي، كانت الحدود الفاصلة بين برامج الشيوعيين والعروبيين ضئيلة جداً، في نظر الجماهير العامة. فالحزب الذي كان قادراً على نقد نفسه عام ١٩٥٩ على أحداث الموصل وكركوك - رغم عدم كفاية ذلك النقد - أصبح الآن مشتركاً بشكل تام في نظرية المؤامرة. يضاف إلى ذلك أن هذه الطريقة الجديدة في التفكير بدأت تتزاوج وبشكل متزايد مع انخفاض تقييم الديموقراطية. والحقيقة، فإن الأرضية الأخلاقية التي استند إليها الحزب الشيوعي العراقي من زمن الملكية، كانت قد بدأت بالتفتت حتى قبل مجيء البعثيين إلى السلطة للمرة الثانية عام ١٩٦٨.

لقد كسر تحوّل الأفكار في الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ و١٩٦٨، التوازن المتأرجح



الذي يشبه «النوّاسة» -السيسو-، بين القطبين السياسيين في السياسة العراقية، وبطريقة كان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الغالب فيها. لقد اكتسبت الأهداف، التي كان حزب البعث العربي ينادي بها، منزلة عالية بين المثقفين الذين رأوا أنفسهم يتحدثون بأسم «الجماهير».

وحتى لو لم يترك الأفراد الحزب الشيوعي للانضمام إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، فإن الشرعية التي كانت لدى الحزب الشيوعي، كانت تتسرب وتنتقل إلى أعدائهم. وكمنظمة، بقي الحزب الشيوعي العراقي بديلاً في خضم التحولات. وفي كل الأحوال، فقد كان هناك إرث تاريخي ضخم يجب نقله؛ فقد كان الحزب الشيوعي أقدم حزب سياسي في العراق (تأسس عام ١٩٣٢)، وكانت مبادئه قد انتشرت في الأربعينات «بشكل واسع في المدن الكبرى... بحيث... آمن بها حوالي خمسين بالمئة من الشباب من كل الطبقات»[٢٣] وكانت مسألة التحول بحاجة إلى وقت لإتمامها.

كذلك، كانت الاختيارات تضيق وتتضاءل أمام المجتمع، وكانت الحياة الثقافية قد بدأت بالاختناق قبل وقت طويل من مجيء البعثيين إلى السلطة للمرة الثانية. يضاف إلى ذلك، فإن اللغة السياسية كانت تنهار على نفسها، إضافة إلى أنها أصبحت متشابهة، فقد كانت الكلمات تترادف مع بعضها حتى أصبحت تعني الشيء نفسه في النهاية، وفقِدت القدرة على التفكير السياسي.

قبل عام ١٩٥٨، كانت الأفكار قد انجرفت في الاتجاه المعاكس. ولا يمكن للبعث إنكار المساهمة التي قام بها الحزب الشيوعي العراقي في تطوير أفكار البعث. إن النظرية الشيوعية في التنظيم والنظرة إلى الإمبريالية والاشتراكية والحرية، كلها وجدت بيتاً تحت راية البعثية أكثر مما وجده العروبيون تحت راية الشيوعية العراقية. وفي سياق التحول (وحتى قبل ذلك)، تعرض معنى تلك الكلمات الثلاث للفساد. وبشكل عام، فإن اللغة «تصبح قبيحة وغير دقيقة، وذلك لأن أفكارنا سخيفة، ثم إن قبح اللغة التي نستخدمها يجعل من السهل علينا أن تكون لنا أفكار سخيفة»[٢٤]

وسوف أناقش الآن كيف أدى فساد هذه الكلمات الثلاث إلى خلق أفكار سخيفة.

الإمبريالية

إن العلاقة بين قوة الدولة وعدم شرعية الكيان العراقي وجدت لها كبشي فداء مناسبين في الإمبريالية والصهيونية، والتي لم يكن اي منهما يرسم السياسة العراقية.



لقد كان هناك استيلاء شامل لا يقتصر على البعثية، ويرتبط بأهم أيديولوجية ظهرت بعد الحرب - العالم الثالث.(٢٥)

كانت الإمبريالية عبارة عن معنى تجريدي بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي في زمن الملكية تتلخص في كونها قوة يجب النضال ضدها بالتضامن مع الاتحاد السوفياتي مثلاً، أو بالدخول في معاهدات صداقة وتحالفات مع البلدان الاشتراكية بدل الغرب. كان نظام الانتداب أسلوباً غير مباشر مارسته بريطانيا في السيطرة، مع وعود بنوع من الاستقلال السياسي في نهاية المطاف. وفي العراق، كانت الطبقة الحاكمة هي الممثل للإمبريالية، بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي، إذ اكتسبت الإمبريالية شكلها من هذه الطبقة دون أن تكون هناك أية دلالات إضافية للفكرة تتعلق بالسياسة العراقية.

وبعد تبنّي الحزب الشيوعي العراقي للعروبية، وبعد حرب ١٩٦٧، أصبحت الإمبريالية «العدو الرئيسي للثورة القومية الديموقراطية». وقد بقيت الفكرة القديمة القائلة بأن للإمبريالية «حلفاء مناهضين للثورة في داخل البلاد، بضمنهم الاقطاعيون، وملاك الأراضي الكبار، والبرجوازيون»(٢٦). ولكن الحقيقة، أن أي من هؤلاء لم يعد له وجود في البلاد، بعد تأميم الاقطاعيات، وهجرة الآخرين. وهكذا فقدت الإمبريالية الكثير من جوهرها ومعناها بالنسبة لمقاييس الحزب الشيوعي العراقي نفسه في تعامله مع الظاهرة.

أما الصهيونية فلم يكن لها موقع طبيعي في أيديولوجية الحزب الشيوعي العراقي. ويعود سبب الإرباك حول هذه القضية بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي، كما هو الحال للأحزاب الشيوعية العربية، إلى دعوة الاتحاد السوفياتي إلى تقسيم فلسطين. لذلك، فقد غيّر الحزب الشيوعي العراقي موقفه من الصهيونية عدة مرات منذ عام ١٩٤٨.

وعلى النقيض من ذلك، كانت الإمبريالية بالنسبة لحزب البعث، هي حجر الزاوية لنظام أيديولوجي مرتبط بالوضع القائم في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. ومن الناحية السياسية، فإن ذلك الوضع ومن دون شك، كان نتاجاً لقرارات اتخذها المنتصرون في تلك الحرب وبما يخدم مصالحهم. وفي حالة تبنّي فكرة الهوية العربية (وليس العراقية أو السورية)، فإن مفهوم الإمبريالية لا يبقى مقتصراً على التفسير التاريخي للتجزئة؛ بل يتعدى ذلك ليصبح السبب المباشر لها (وخصوصاً في العراق، حيث لم يتبع البحث عن هوية حديثة انهيار الامبراطورية العثمانية).

لقد سمح توحد الواقع مع الفكرة، للبعثيين بشكل خاص، بإيجاد أشكال من



كبش الفداء لفكرة الإمبريالية، والممسوخة من فكرة الحزب الشيوعي عن كونها شيئاً ذا محتوى حقيقي ضمن فكرة الأجنبي الهائل القوة، والذي يشكل مصدر كل الشرور في الداخل.

وتضيف الصهيونية الحياة لهذه العظام الهشة. فالحروب العربية الاسرائيلية «تؤكد» المجسات الشريرة للنفوذ الإمبريالي، ثم إن الفشل والهزيمة في تلك الحروب هما مؤشران لوجود طابور خامس مكوّن من الرجعية العربية، والمجموعات اليهودية المحلية، والأكراد المتحالفين مع الإمبريالية، والصهيونية والرجعية العربية - ضد كل القوى العربية التحررية.

لقد كانت هذه الطريقة في التفكير هي السمة الرئيسية للسياسة العربية من الناحية الايديولوجية في الستينات. والحقيقة، كان ذلك التحول قد بدأ حتى حين تلقّت العروبية التي كانت تمثلها الناصرية حينذاك صفعة حادة في حرب ١٩٦٧، وحتى مع بدء انقسام حركة البعث إلى البعث العراقي والبعث السوري. فالهزيمة العسكرية طعنت هيبة ناصر الشخصية، ووجهت ضربة إلى فكرة «مقدرة الأنظمة العربية التقدمية على مواجهة إسرائيل»، وروّجت لفكرة النضال المسلح والثورة كبدائل لها. ولكنها لم تلغِ النظرة العروبية إلى العالم. كذلك، فإن إضفاء الصبغة «الفلسطينية» على النضال ضد الصهيونية، وأقلمة الحركة البعثية في سوريا والعراق، لا تتعارض مع تبنّي نظام مصدري للسبب والنتيجة في السياسة المتجذر من «الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية». وهناك أمثلة عديدة لهذا التبني في داخل الجناح اليساري في حركة المقاومة الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧، ويمكن ايجاده اليوم في تفسير الجانب العربي / المسلم للحرب الأهلية اللبنانية. لذلك، فإن إرث العروبية كمظهر من السياسة العربية في فترة ما بعد الحرب لا يكمن في فشلها لنصف قرن من الزمن في تحقيق الوحدة العربية، بل في الطريقة التي قبضت بها على أرضية كل السياسات: اللغة والتصنيفات الأساسية التي يجري بها التنفيذ.

ومن الطبيعي أن يؤثر الواقع المجزأ للبلدان العربية بشكل حاد على أسلوب نشوء فكرة العروبية. وعلى كل حال، تصبح مثل هذه التأملات ذات علاقة في ضوء تاريخ البعث في السلطة (في الثمانينات)، وليس فقط في وقت استيلائهم على السلطة، (في الستينات). والتمييز المهم هنا هو بين المنطق الداخلي لفكرة، وبين الوقائع التي تواجهها الفكرة على أرض الواقع. إن الفجوة بين المفهومين واسعة بشكل كبير في



السياسة العربية، وذلك بسبب علاقة العروبية الوثيقة بالإرث الإسلامي. وفي غياب تحدٍّ واضح لهذه الأسس لإطار عروبي، إضافة إلى حقيقة التوسع الإسرائيلي المستمر (في الضفة الغربية)، فإن الوضع المحتمل - لسوء الحظ - أن العروبية سوف تبقى لتشهد مزيداً من اتساع هذه الفجوة.

الاشتراكية

يتميز حزب البعث العربي الاشتراكي بحقيقة أنه الحركة الأولى في العالم العربي الذي يضع مسألة الاشتراكية جنباً إلى جنب مع المسألة القومية. وقد اعتبر الحزب أهداف الوحدة والحرية والاشتراكية أهدافاً أساسية متوحدة مع بعضها عضوياً... والحقيقة فان الروابط التي تربط بين هذه الأهداف الثلاثة هي من أكثر ملامح الأيديولوجية البعثية قوة وذكاءً.[٢٧]

في المؤتمر التأسيسي الذي عقد عام ١٩٤٧، تبنّى البعث الاشتراكية، كنموذج للتنظيم الاقتصادي للدولة العربية المقبلة، بعد نقاش دار بين الأعضاء الحاضرين الذين كان تعدادهم في حدود المئتين - والذين لم يشكلوا قوة رئيسية في السياسة العربية في ذلك الحين. كانت ضرورة تأكيد الرسالة العروبية، وتمييزها عن عدوها الرئيسي: الحزب الشيوعي السوري، هي الفكرة المسيطرة على البعث في العقد الأول من السلطة. ولكن الخمسينات شهدت جدالاً أكثر حدة وكان يركز على مفهوم أوسع للاشتراكية، كان يتطور بسرعة. وتعتبر حركة البعث رائدة في تحولها نحو تركيز أكبر على الاشتراكية كما يتضح ذلك من تغيير اسم الحزب عام ١٩٥٢ ليصبح «حزب البعث العربي الاشتراكي». لقد امتدت الرؤية الجديدة للاشتراكية البعثية إلى ما هو أبعد من فكرة التأميم الاقتصادي الذي طعّم المحتوى القومي العربي.[٢٨]

لقد تأثرت اشتراكية البعث تأثراً قوياً بتجربة الاتحاد السوفياتي، الذي كان نموذجاً لدولة قوية، قفزت من التخلف الذي كان يسود روسيا القيصرية، لتصبح في مصاف الدول العظمى وفي وقت قصير. ومع ذلك، وعلى الضد من الأحزاب العربية الشيوعية، فإن إعجاب البعثيين بالأساليب السوفياتية في التنظيم الاشتراكي، كان يصاحبه اعجاب بالقومية في روسيا السوفياتية. وقد أراد عفلق أن يلفت الانتباه إلى الأداء السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية، كإثبات لهذه القومية. وهكذا، فقد قام بصياغة «الاشتراكية العربية»، لتمييزها عن «الاشتراكية الروسية» في الاتحاد السوفياتي.



وهكذا، ومرة أخرى، فإن هذه الفكرة التي بدت فكرة مستقلة وأصيلة في أيدي حزب البعث العربي الاشتراكي، كانت ستبدو فكرة معادة ومكرورة في ايدي الحزب الشيوعي العراقي. وسرعان ما أصبحت الاشتراكية العربية عملة مقبولة في العالم العربي كله.[٢٩] واليوم، نسي غير البعثيين أن هذه الفكرة نشأت مع البعث.

وهناك الكثير من القوميين الآخرين في العالم الثالث الذين يساوون بين الاشتراكية و الاتحاد السوفياتي. إن الاشتراكية كهدف في العالم الثالث، وكرمز للامل في مستقبل عادل ينعم بالمساواة، قد ارتبطت بالواقع القبيح في الاتحاد السوفياتي والصين. وعلى كل حال، ففي العالم العربي يتم تحديد الاشتراكية من خلال غياب التقاليد الاشتراكية في الغرب. ولذا، فان الاشتراكية تعني لكل عراقي: حكم البعث.

ولا يستطيع أي عراقي أن يتخيل أن اشتراكية الحزب الشيوعي العراقي ستكون مختلفة عن اشتراكية حزب البعث العربي الاشتراكي، لو أن الامور سارت في اتجاه الحزب الشيوعي. بل إن الحزب الشيوعي نفسه أصبح يؤمن بذلك.

يمتلك البعث رؤية مفعمة بالنشاط والحيوية - والروحانية - لنظام جديد في المجتمع، بصرف النظر عما يمكن قوله حول آراء البعث حول الملكية الشخصية، أو القطاع العام، أو ملكية وسائل الإنتاج. وبطريقتهم الخاصة التي لا يمكن تقليدها، جعلوا كلمة الثورة مكملة للاشتراكية. وإن أي شيء قالته أو يمكن أن تقوله الأحزاب الشيوعية العربية، يتضاءل عند مقارنته مع تجربة البعث كحركة وكسلطة. إن أفضل طريقة لفهم الاشتراكية البعثية، تتم في صياغة مثل الصياغة التالية:

> إن الاشتراكية هي طريقة في الحياة، وليست نظاماً اقتصادياً فقط. إنها تغطي كافة جوانب الحياة - الاقتصاد، والسياسة، والتدريب، والتعليم، والحياة الاجتماعية، والصحة، والأخلاق، والأدب، والعلوم والتاريخ، وغيرها من الجوانب الصغيرة والكبيرة.
>
> إن الاشتراكية والحرية والوحدة ليست أسماء لأشياء مختلفة... بل هي أوجه مختلفة لقانون أساسي واحد، تنبعث منها.[٣٠]

إن هذا الكلام لا يقول الكثير إذا نظرنا إليه من وجهة نظر واحدة؛ فالأفكار المطاطة إلى هذه الدرجة تفقد طعمها. ولكن، إذا كان المهم في الأمر هو اخلاص النية، ومدى وجود ذلك الإخلاص في التجربة العراقية منذ ١٩٦٨، فإن قراءة الأمور



من الأمام إلى الخلف سوف ترشدنا إلى معرفة «القانون الأساسي الذي انبثقت منه» - كما عبّر عنها الرزاز، وهو:

المنظور البعثي للحرية.

الحرية

تصر حركة البعث على أن الحرية هي دوماً، وبدون أي شروط، «في مصلحة الجماهير»، وأنها لا يمكن أن تتجسد إلاّ في «دولة تقوم بإرادة الجماهير».[٣١]

ومن الطبيعي ان يهزأ المرء من فكرة أن جمهورية الخوف في العراق هي مثل هذه الدولة، أو يحاول أن يفهم كيف يؤمن البعثيون بأنهم فعلاً يسعون نحو تحقيق الحرية الحقيقية.

ما دامت السيادة الوطنية هي في مصلحة الجماهير، فإن الحرية إذن هي في مصلحة الجماهير؛ وهذا التشخيص هو نقطة البداية بالنسبة للبعث؛ كما هي الحال بالنسبة لعدد كبير من بلدان العالم الثالث. إن النغمة العروبية لمعاداة الإمبريالية، كلها تدور حول فكرة الحرية من الإمبريالية. وقد بقيت توجهات الثقافة السياسية العربية بعيدة عن المفهوم الغربي للسيادة الشخصية للفرد، أو تحرير الفرد من القيود التي تضعها الدولة أو المجتمع على فكره وأعماله. إن هذه الاستقلالية للأجزاء (الأفراد، والمجموعات، والأقليات، والآراء) والتي تشكل المجتمع، تعني أيضاً حرية اختيار عدم الاندماج بالمجتمع الأوسع في بعض الأحيان. وتترجم هذه المفاهيم إلى نظرة أخلاقية شاملة للخصوصية والتسامح، واحترام الذات، وحماية الأقليات، وقضايا إنسانية أخرى. ولكن السيادة الشخصية في تاريخ الرأسمالية أخذت أيضاً شكل الحق في استغلال عمالة الآخرين. وبشكل عام، فإن معظم أشكال دعوات العالم الثالث قد اختصرت كافة الجوانب المعقدة والمتحضرة لفكرة الحرية الشخصية، في هذا المعنى الأخير. فقد تجاهل هؤلاء نوع التنوير الذي سبق التحديث والعصرية في تاريخ أوروبا. إن ظهور الأصولية، وهذا الهوس «بالتراث» يبيّنان وبوضوح مدى المقاومة التي تواجهها قيم الحرية في العالم الإسلامي. ومهما كانت الأسباب، فهناك حقيقة تؤكد أن توجّه الأعداد الكبيرة من الأشخاص في العالم الثالث إلى العمل السياسي، كان بدافع إيمانهم بحقوقهم كجماعات من الشعوب المحرومة من الحرية، التي تستطيع الانسلاخ فقط من خلال اتخاذ موقف المعارضة لفكرة الحرية والسيادة الشخصية التي ينظر إليها



كفكرة أنانية للفردية المفرطة المتوارثة، لدى الرأسمالية، والمعادية للاشتراكية. وهكذا، فغن نظرة البعث إلى الحرية لا تكاد تفترق عن النموذج المعروف لدى العالم الثالث.

يتميز «الوجه الثاني» للمفهوم البعثي عن الحرية، برأي شبلي العيسمي، بـ «الارتباط بين الحرية والاشتراكية، والذي يعني رفض الديموقراطية البرجوازية التي تشوه جوهر الحرية وتطعنها في الصميم. نستطيع القول... إنه بالنسبة لحزب البعث، كان المفهوم الليبرالي للحرية يتراجع عبر السنوات ليحل محله، وبشكل أكثر وضوحاً، مفهوم الديموقراطية الشعبية».(٣٢)

لقد وضع العيسمي تطور نظرة الحزب للحرية على المسار التاريخي نفسه لمفهوم الحزب حول الاشتراكية، والذي يطرح التساؤل للمرة الثانية حول العلاقة بينهما. ما هو المعيار للحكم على الحرية بأنها ليست حرية سلبية آتية من الخارج (الإمبريالية)، بل هي حرية إيجابية من أجل شيء ما، مهما كانت مسمياته (ديموقراطية شعبية، أو اشتراكية، أو وحدة عربية)(٣٣).

البعد الآخر لفكرة البعث عن الحرية، يحوّل التركيز من المعوقات الخارجية التي تواجه الأداء، إلى المسألة الأكثر أهمية وأساسية وهي «من الذي يحكم؟» فالحرية البعثية الإيجابية تنحدر من الرغبة في الحكم الذاتي، وتحقيق المصالح «الحقيقية». ويشكّل الجهل والفقر، والأهم منها جميعاً حالة الانقسام على النفس، معوقات تواجه تحقيق الذات. وبسبب هذه المعوقات، يظهر التمييز بين الحالة الواقعية بكل ما فيها من مصالح «كاذبة» و«فاسدة»، وحالة تحقيق الذات التي تتطابق مع المصالح «الحقيقية» للشخص.

ولكن البعث أيضاً يتمسك بالفكرة اللينينية القائلة بأن منظمة الحزب هي الجهة الوحيدة التي تمثل مصالح الجماهير بالشكل الصحيح. فالحزب هو مستودع مصالح الشعب «الحقيقية»، (والتي تسمى «الإرادة الوطنية»)، والدولة هي الأداة لتحقيقها. وهكذا، فإن القيادة هي منزلة يستحقها بشكل طبيعي لانه هو، بالتضاد مع الحصول عليها بشكل رسمي من خلال التفاعل - مع الآخرين (بواسطة انتخابات مثلاً). والخطوة التالية بالطبع هي دكتاتورية الحزب الواحد، وهو أمر لا يمكن للحزب الشيوعي العراقي أن يؤاخذ البعث عليه(٣٤). ولكن الديموقراطية البرجوازية تكذّب هذا الجانب الثاني من الحرية، وذلك لأن ممارستها تلقي بظلال على «الوحدة المتشابكة



المحكمة» للحزب الثوري، التي لم تصنع من «حكومة تنفذ، وبرلمان ينتقد ويعترض ويهاجم»، كما جاء في تعبير عفلق. يتأسس الحزب الذي هو الأمة في طور تشكيلها، على «سيكولوجية الثوري التي تتحقق عند أعضاء الحزب، وإلا، فإنها تكذبه». وتسعى هذه الشروط للثورية البعثية دوماً إلى تنظيم الفرد، ودمجه بإحكام مع رفاقه. والهدف من ذلك هو خلق الجمهور المنصهر نفسه، داخل الحزب، والذي كان يوماً في الخارج، وهمّه الحقيقي هو نصرة الحزب. وبالطبع، فإن الفرق هنا هو أن الجماهير التي في داخل الحزب تمتلك إحساساً واضحاً بالهدف الذي يحتويه برنامج الحزب، لا يمكنهم امتلاكه بالقوة نفسها حين يكونون في الخارج، تحيط بهم مؤثرات مختلفة. ويتجه هذا الهدف إلى الكمال بحيث لا توجد أي شوائب على تميّزه وتفرّده.

وترتبط مصالح الجماهير الحقيقية، «الإرادة الوطنية»، بالحزب، ويقود «الطريق الصحيح» الأعضاء «لخلق مناخ من الحيوية والحماس والإيمان ونكران الذات داخل الحزب، يجرف في مساره الجميع، بصرف النظر عن عقليتهم»(٣٥).

لقد أصبحت الحرية البعثية «اشتراكية» لأنها مكبلة بتشابه شامل كامن في القطع الداخلة في بناء «الجماهير»، أو «المجتمع الجديد» أو الأمة، أو الحزب. وقد تكون هناك شروط أيديولوجية وذاتية للعضوية في الحزب، لكنها كانت تنطبق على الجميع بدون اختلاف. وهكذا، فإن المساواة التي يسعى البعث إلى تحققها بين أعضائه، مساواة تامة، تجرد حتى المجموعات من أي فردية. وبلغة السياسة، فإن المساواة تعني «الانتماء للبعث»، إضافة إلى اجتثاث التفاوت الاقتصادي.

بالنسبة للبعث، تبدأ المساواة وغياب الاستقلال في عالم السياسة، ومن هناك تعمل على الوصول إلى المجتمع. أما بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي، فان المسألة معكوسة: حيث يشكل التفاوت الاقتصادي الموجود جوهر الاعتراض على الاستقلال. تقوم دكتاتورية البروليتاريا بمصادرة حرية التصرف لدى الطبقات الأخرى من أجل تحقيق المساواة الاجتماعية.

في عالم ملون بمختلف الألوان، يشكل استقلال الأجزاء (الأفراد، والمجموعات، والصحف، والأحزاب) الشرط الأساسي الأهم للحرية السياسية. ومع ذلك، لا يمكن ضمان هذه الحرية للمجتمع ككل، وذلك بسبب نضج جموع من الممثلين الذين يصبح من غير الممكن فرض الأمور عليهم. من الضروري تأمين حرية العمل السياسي، حتى أكثر من الحرية في التفرد والانعزال؛ وتقوم الهياكل المؤسساتية



بخلق هذا النوع من الحرية. ومن دون هذه الهياكل «الرسمية»، لا يتبقى سوى علاقة بين قوى متناحرة رغم كونها مستقلة.

ولكن الاستقلال والحرية المؤسساتية التي ترتبط به، تذوب عندما تسود فكرة الجماهير: فكرة الذوبان الجماعي لكل فرد في الآخر. وفي هذه الحالة، وتحت أفضل الظروف، فإن النوع الوحيد من الحرية الممكنة منطقياً هي حرية العمل كفرد من المجموع، والتضحية به من أجل القضية.

وهكذا، لا تستلزم الحرية شرط الاستقلال، وذلك لأن الحرية تصبح موقفاً عقلياً متفرداً يضمن الخير والسلام الأخلاقي. يضاف إلى ذلك، أنه حين تفهم «الوحدة» على أنها رغبة لا يمكن مقاومتها، للذوبان في المجموع، فإنها تستوجب حينذاك استبعاد كافة أشكال الهوية. لذلك، مبدئياً، على العروبية العمل على كبت القوميات المحلية كافة، وجميع الأنواع الأخرى للهوية (الهوية القبلية، والطائفية، وحتى الهوية العائلية)؛ وذلك لأنها إن لم تفعل، فسوف يتسلل مبدأ الجمهور المنقسم على نفسه إلى السياسة مرة أخرى. وفي الفكر البعثي، يعتبر التوحد مع الجماهير هو المعيار الذي يُقاس به أي انحراف، وتتم تضحيته من أجل المزيد من الحرية. وبالإمكان السعي من أجل الوصول إلى هذه الحالة، والأهم من ذلك، إمكانية غرسها في الأذهان، وهو ما يفسر الحمل الذي تضعه السلطة على السياسة.

في الحياة العامة، لا يمكن إيجاد مثل هذا الانغمار الكلي إلا قليلاً في أنواع من «الأخوية الرجالية» التي نجدها في: جمعيات سرية، أو جنود في المعركة، أو أبطال وشهداء، أو تظاهرات نورمبرغ، أو مشجعي سباق في كرة القدم، وحتى بين عدد قليل من رفاق النضال. ففي مثل هذه الأخوية القصيرة المدى، يستطيع الأفراد ممارسة إحساس حقيقي - قصير العمر بالنشوة الغامرة مثل تلك النشوة التي يشعر بها الصوفي العميق الإيمان وسط حشد من الخاطئين. الحرية من هذا المنظار، هي تلك اللحظة من النشوة التي تتحقق حين يذوب العقل كلياً «في الآخر»، مما يشكل الجمع الإنساني. وهذا هو جوهر الحرية التي مارستها الجماهير الغاضبة في الموصل وكركوك وفي بغداد في صيف ١٩٥٩ وفي شتاء ١٩٦٩. ولكن، رغم ندرة تحقق ذلك ورغم ندرة من يحقق ذلك من الأشخاص، تمثل هذه الحالة مفهوم البعث للحرية الحقيقية، لأنها، ومن وجهة نظر معينة، هي ذروة تحقيق الذات.

هاهنا نجد هذه القوة البدائية، الموجودة بلا شك في كافة البشر. وقد يكون



منبعها من ذلك الميل البشري الجبار نحو التعلق العاطفي الملتهب (حب شخص آخر، أو التعلق بفكرة معينة، أو حب الله، أو القومية). وعلى كل حال، ففي السياسة تظهر هذه القوة في أوضح صورها حين تتحول مجموعة من الأشخاص إلى غوغاء، أو يسعون في هذا الاتجاه. وتحقق لحظة الحقيقة حين تزول المسافة الموجودة بيننا نحن البشر العاديين. من هذا المنطق، فإن الحرية البعثية هي «وحدة» تامة، وفي الوقت ذاته، فإنها قوة أساسية للموازنة، وبلغتها الخاصة، فإنها «اشتراكية»، لأن مسارها الطبيعي يعني إلغاء الانفصال، والخصوصية، والاستقلال، والاختلاف، والذاتية، والتفرد، والتميز والشخصية.

يؤمن البعثيون بشعارهم: «وحدة، حرية، اشتراكية»، وهذا ما يفسر وضع هذا الشعار في كل مطبوع وفي الشوارع، وفي الصحف، وفي الخطوط الأولى في الحروب، وفي كافة اجتماعاتهم، وعلى صور قادتهم. إن هذه الإشارات هي الرموز الرئيسية لهويتهم، وتكرارها المستمر يجعل الناس ينسون المحتوى والمعنى الأصلي لهذا الشعار. كذلك سوف ينسى هؤلاء الناس أن البعث له خصوصية مختلفة، لأنه يصرّ على هذا النوع من الحرية لجميع العراقيين، وليس لقسم منهم فقط، وللوقت كله.



هوامش الفصل السابع

(١) عزيز الحاج، مع الأعوام (بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٨١).

(٢) مقالة عباس كليدار بعنوان «عزيز الحاج، شيوعي راديكالي»، في تكامل العراق الحديث، (لندن: غروم هيلم Grom Helm ١٩٧٩).

(٣) انظر حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق - (دار نشر جامعة برنستون، ١٩٧٨) ١٠٧٠ - ١٠٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ١٠٩٨ - ١٠٩٩.

(٥) كليدار، تكامل Integration، ١٨٦.

(٦) قام نجم محمود بمثل هذه المحاولات في «الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية» (باريس، ١٩٨٠) ٩٩ - ١٠١.

(٧) مقتطفات من بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ١١٠٣ - ١١٠٥

(٨) كلمة ألقاها صدام حسين في ٢٥ شباط ١٩٧٥، ذكرها مانسفيلد P. Mansfield في مقالته: العراق - الدولة المعاصرة The Contemporary State، الناشر تي. نبلوك T.Niblock (لندن: غروم هيلم ١٩٨٢) ٦٨.

(٩) صدام حسين، خندق واحد؟ أم خندقان متضادان؟ (بغداد، كراسة حزب البعث العربي الاشتراكي؛ ١٩٧٧) ١٨-٢١

(١٠) لقد سُئل عزيز محمد عما إذا كان يعتقد أنه كان من الصحيح دخول الجبهة الوطنية. وبعد توكيد مبدأ تشكيل التحالفات مع «القوى الوطنية» من أجل «دفع النضال ضد الإمبريالية إلى الأمام»، أجاب قائلاً: «نحن لم نقل أبداً إن الجبهة الوطنية كانت أمراً نهائياً وإننا لن نواجه المعوقات. لم نكن تحت تأثير الأوهام؛ وكنا نرى أن الجبهة يمكن أن تنقلب. من السهولة بمكان إصدار الأحكام حول هذه الأمور إذا كنت تعيش خارج البلاد». كان السبب الأساسي في انهيار العلاقات هو «حقيقة أن البعث تراجع بشكل كامل عن موافقته على المراكز التي كان قد وافق على منحها لنا». انظر تقرير ميرب MERIP ٩٧ (حزيران ١٩٨١): ٢٠ -٢١. إن إجابته تؤكد على أن اللائحة كانت من الأهمية للحزب الشيوعي العراقي بحيث إنهم تجاوزوا تحفظاتهم حول نوايا البعث، وشعروا بضرورة الدخول فيها. ومن الناحية الأخرى، لو كان لديهم أي أوهام، فهذا يعني أن قيادة الحزب الشيوعي كانت سترتكب المزيد من الحماقة.

(١١) ثورة ١٩٦٨ في العراق: التجربة والافاق (لندن: دار نشر ايثاكا ١٩٧٩)، ٦٧ - ٦٨. التقرير السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(١٢) أشارت هانا اريندت Hannah Arendt إلى هذا الشرط الضروري في مقالتها عن الدكتاتورية. انظر جذور الدكتاتورية Origins of Totalitariasm (نيويورك: هاركورت بريس وجوفانوفج، ١٩٧٣)، ٤١٢-٤٢٢



انظر أيضاً مقالتها «عن العنف»، أزمات الجمهورية (نيويورك هاركوت بريس وجوفانوفج، ١٩٧٢) ١٥٣ - ١٥٥.

(١٣) جاءت فكرة هذا الجزء «من الطبقات إلى الجماهير» من أطروحة اريندت Arendt، في الفصل العاشر من كتابها الأصول Origins ٣٠٥ - ٣٢٦. وإضافة إلى بطاطو، تعتبر الدراسة التي قام بها أوريل دان Uriel Dann حول حكم قاسم، العراق تحت حكم قاسم: تاريخ سياسي، ١٩٥٨ - ١٩٦٣ (نيويورك: بريجر ١٩٦٩)، دراسة شاملة للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٣. وكتاب فيبه مار تاريخ العراق الحديث، هو دراسة تاريخية جيدة.

(١٤) بطاطو، الطبقات الاجتماعية.

(١٥) المصدر نفسه

(١٦) ميشيل عفلق، (معركة المصير الواحد) (بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٧٩) ٤٩ - ٥٠.

(١٧) إجراءات المؤتمر القومي الثاني للحزب الشيوعي العراقي، «برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي» بيروت. منشورات النداء.

(١٨) وزارة الاعلام «في الفكر الاشتراكي» (مطبوعات الحرية، بغداد، ١٩٧٣) ١٨ - ١٩.

(١٩) عفلق (معركة المصير)، ١٧. وتتكرر هذه الفكرة نفسها في مقالة عفلق: «النضال من أجل الوحدة هو نضال الجماهير»، حيث يطرح فكرة ان الوحدة «الحقيقية» لا يمكن أن تنبثق إلاّ «من الأسفل». انظر المصدر نفسه، ١٤٨ - ١٥٢

(٢٠) انظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٨٣٠

(٢١) المصدر نفسه، ١٠٣٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ١٠٣٧. كانت الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٨، فترة تحولات وتغيرات في المواقف داخل الحزب الشيوعي العراقي، وبشكل رئيس فيما يخص قضية الوحدة العربية، وكان الشيء نفسه يحدث في الحزب الشيوعي السوري. وقد طبعت هذه الوثائق تحت عنوان «قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري» (بيروت - دار ابن خلدون، ١٩٧٢).

(٢٣) هذه كلمات بهجت العطية، الذي كان مديراً للشرطة، استشهد بها بطاطو «الطبقات الاجتماعية» ٤٦٥

(٢٤) من مقالة جورج أورويل George Orwell، «السياسة واللغة الإنكليزية» من نورتون ريدر انثولوجي (نيويورك: نورتون، ١٩٨٤)

(٢٥) لقد ناقش بيل وارين Bill Warren اقتصاديات هذه الظاهرة، في كتابه «الإمبريالية: رائدة الرأسمالية - Imperialism: Pioneer of Capitalism (لندن: ١٩٨٩). كان وارين ماركسياً، أقلقهُ تبني الماركسية بعد الحرب «الخلق اجتماعي مزدوج: لقد أصبحت فلسفة الاشتراكية.... وفي عصرنة القومية» (ص ٦). ويرى الكاتب أن النظرية الماركسية للإمبريالية من لينين وما بعدها، هي التي جعلت ذلك ممكناً.

(٢٦) برنامج الحزب، ص ٥٧



(٢٧) شبلي العيسمي: حزب البعث العربي الاشتراكي: معركة العرب التأسيسية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨). العيسمي هو نائب القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومقرها بغداد.

(٢٨) هذا ما كان العيسمي يقصده في الفقرة المقتبسة السابقة. وبشكل عام، فإن المرء يمكنه أن يكون محدداً حول ما لا يعنيه البعث بالاشتراكية؛ مع مرور الوقت، كان من الصعب معرفة معنى الكلمة بالنسبة لهم، بعيداً عن أفكار الوحدة والحرية. وعلى كل حال، ففي الستينات، لم يكن هناك بعثي يمتلك فكرة خالصة عن المعنى «الاقتصادي» للاشتراكية.

للمزيد من التفاصيل راجع كتاب باسل الكبيسي: حركات القوميين العرب (بيروت، دار العودة).

(٢٩) ناقش المؤتمر السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٣ استبدال مصطلح «الاشتراكية العربية» بـ «الطريق العربي نحو الاشتراكية». ويؤشر ذلك المؤتمر ظهور وصعود تيار يساري داخل البعث، الذي استوعب صورة غير ستالينية، أو مضادة للستالينية، للماركسية.

كان الحزب قد صعد إلى السلطة في قطرين، وكان اليسار على دفة كل منهما. وكانت هناك نتائج مؤثرة جداً على التحول الثوري للمجتمع العربي. وقد ترك كل من ياسين حافظ، وجورج طرابيشي، وفواز طرابلسي إضافة إلى آخرين، تركوا حزب البعث العربي الاشتراكي بعد نجاح عفلق في طرد اليسار وقلب الأفكار المبرمجة التي كان لهم يد في إدخالها. وقد واصلوا لعب دور مهم كمثقفين ماركسيين وقادة لمجموعات يسارية بعد حرب ١٩٦٧. وطرابيشي هو المترجم الرئيسي لكتابات تروتسكي إلى العربية، بينما أسس طرابلسي منظمة العمل الشيوعي في لبنان. أما المجموعة العربية الثورية التي أسسها عراقيون في بريطانيا، فإنهم تركوا الاصول البعثية، وأصبحوا متعاطفين مع تروشكي.

(٣٠) مقتبسة من مقالة منيف الرزاز المهمة في عام ١٩٥٧: «لماذا الاشتراكية الآن؟» كان الرزاز عضواً قيادياً اردنياً في الحزب، وكانت مقالاته عن الاشتراكية هي المحاولات البعثية المنظمة المبكرة للذهاب إلى أبعد من كتابات عفلق المبكرة.

(٣١) هكذا يبدأ العيسمي تحليله لمعنى الحرية عند البعث. انظر «حزب البعث» ص ٦٩.

(٣٢) المصدر نفسه ٦٩ - ٧٠. ربما يكون مصطلح «المفهوم الليبرالي للحرية» إشارة إلى آراء عفلق المبكرة، الذي اعتاد الإشارة إلى حريات فردية عندما كان لا يتحدث عن العروبية. الديموقراطية «الشعبية» أو ديموقراطية الجماهير هي مرادفة للحرية تحت ظل الاشتراكية. وقد نوقش محتواها في حكم البعث الثاني، في الفصل الرابع، تحت عنوان «مصدر السلطة».

(٣٣) إن هذا التمييز بشكله العام تمييز قديم في الفكر السياسي الغربي، يعود إلى عهد النهضة أو الإصلاح. ويمكن بلورة الفكرة بطرق عديدة مختلفة، وبالنسبة لي اتبع تفسير بيرلن Berlin في «مفهومان للحرية» في «أربع مقالات عن الحرية»، أوكسفورد - مطابع أوكسفورد.

(٣٤) ما إن يتسلم أي حزب السلطة، لا تبقى هناك اختلافات عملية في معيار التفرد - كما في وصفة الحزب الشيوعي العراقي في الحزب الواحد الذي يمثل مصالح البروليتاريا، أو في وصفة حزب



البعث العربي الاشتراكي في كونه طليعة الثورة العربية. وعلى كل حال، فمن الناحية النظرية، سيقيم الحزب الشيوعي العراقي دكتاتورية البروليتاريا، ولكنها تواجه الطبقات المعادية في الداخل. بينما يستبعد البعث من الناحية الأخرى كل من لا ينضوي تحت لواء الجماهير المناضلة، حيث إن التطوع هو معيار العضوية في الأمة.

(٣٥) من مقالة عفلق في «معركة المصير» ص ٥٤ - ٥٦، والتي أخذت منها جميع المقتبسات.



الخلاصة

الكارثة النهائية

في وقت مبكر من عام ١٩٨٠، بدأ صدام بالتخطيط للحرب مع إيران[١]. وفي آذار من ذلك العام، قطعت العلاقات الدبلوماسية؛ وفي نيسان بدأت عمليات طرد الشيعة «الطابور الخامس»؛ وفي تموز، أجهض النظام الإسلامي في إيران محاولة انقلابية يدعمها العراق. وحسب ادعاءات البعث، قام النظام الإيراني بالاستيلاء على أراضٍ في منطقة قصر شيرين في شهر آب. وفي ١١ أيلول، كانت القوات العراقية قد توغلت مسافة حوالي ١٣٠ كيلومتراً بعمليات عسكرية[٢]. في ١٧ أيلول، ألغيت اتفاقية الجزائر بشكل رسمي، ثم، بعد خمسة أيام، بدأت عمليات عسكرية واسعة النطاق بالهجوم على عشرة مواقع جوية إيرانية.

وبصرف النظر عن التصريحات الإيرانية، فإن المراقبين يتفقون على أن النظام كان قد فوجئ بالهجوم العراقي. فقد كانت التحصينات الحدودية الإيرانية غير مجهزة وغير مهيأة، قليلة العدة والعتاد. ومهما كانت الدعوات التوسعية الإيرانية على المدى البعيد، كان النظام في ذلك الوقت منغمساً في صراعات حادة بين الحزب الجمهوري الإسلامي وبين بني صدر وأعوانه. وكانت أزمة الرهائن في أوجها، وتصاعد التوتر بين المجموعات الأصولية، والحرس الجمهوري، وبين الجيش الذي كان يعاد تشكيله، والذي كان قد أقصي منه عدد كبير من الضباط في المراتب العليا.

وهكذا، وبينما كان الجانبان يتبادلان الاتهامات الملتهبة، ويقومان بخروقات حدودية في الشهور السابقة لـ ٢٢ أيلول ١٩٨٠، كانت فكرة استخدام هذه الخروقات والتجاوزات كمقدمة لأهداف أوسع نطاقاً، فكرة بعثية خالصة.

وكانت الاستراتيجية العسكرية العراقية تسير وفق النموذج الإسرائيلي للحرب



الخاطفة. وكانت الخطة هي القيام بحرب خاطفة تنتهي في أقل من أسبوعين، قبيل عيد المسلمين.

ومع نهاية الأسبوع الأول من الحرب، ظهر خطأ الحسابات العسكرية العراقية[٣]. ويمكن تقسيم المسار المتبقي من الحرب إلى:

أولاً: تقدم عراقي بطيء ومكلّف، يتوج بالاستيلاء على خرم شهر.

ثانياً: مرحلة المأزق التي استمرت طوال شتاء ١٩٨١.

ثالثاً: سلسلة من الهجومات الإيرانية ذات التأثير المتفاوت، والتي نجحت أخيراً في إخراج العراقيين من جميع الأراضي الإيرانية المحتلة في ١٩٨٢.

رابعاً: مأزق يستمر لمدة ثلاث سنوات، تميز بهجمات إيرانية متتالية ضد الدفاعات العراقية القوية.

وأخيراً: مرحلة التقدم الإيراني الباهظ الكلفة البشرية، إلى داخل العراق.

قياس حجم الحرب

لقد أثبتت هذه الحرب، وحسب أي من المعايير العقلانية، أنها حرب واسعة النطاق. وتقع تقديرات القتلى بين ٠٠٠ ٥٠٠ ومليون شخص.[٤] ويعتبر عدد الجرحى الذين يتماثلون للشفاء منخفضاً وذلك بسبب شدة حرارة الجو والرطوبة العالية، وانخفاض مستوى الخدمات الطبية المتوفرة. إن هذه الحصيلة من الضحايا في الحرب العراقية الإيرانية، تزيد على حصيلة ضحايا جميع الحروب العربية الإسرائيلية مجتمعة خلال السنوات الأربعين الماضية، بضمنها ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية الذين يتراوح تعدادهم في حدود الـ ٠٠٠ ١٠٠. إن هذا العدد من الضحايا يقارب ضحايا حرب الاستقلال الفيتنامية، التي استمرت حوالي عشرين عاماً. ودمّرت الحرب عدداً كبيراً من المدن والقرى، تاركة لاجئين أكثر عدداً من اللاجئين الذين تركهم إنشاء دولة اسرائيل.

وحظي الدمار الاقتصادي الناتج عن العمليات الحربية باهتمام يزيد عن الاهتمام بالخسائر البشرية. إن المنشآت المدمرة التي تتجاوز قيمتها مليارات الدولارات، والكلفة الشهرية للحرب التي بلغت مليار دولار، إضافة إلى توقعات الحصول على عقود لإعادة البناء والإعمار في المستقبل، فضلاً عن التقلبات في أسعار النفط، كل ذلك خلق فكرة مريحة للقياس والتنبؤ. وقد تكون هذه هي الأرقام التي سيفيد منها



المقاولون والحكومات الأجنبية في المستقبل. فبالنسبة لهم، يمكن تبرير مثل هذه المشاريع. ولكن من وجهة نظر الشعب الذي كان يقوم بالمعارك ويموت، فإن مبدأ «ما يأتي بسهولة، يذهب بسهولة»، يلخص موقفاً أخلاقياً أكثر واقعية تجاه عائدات النفط، وهو مبدأ كان معروفاً للعديد من العراقيين. وقد عرف العراقيون أن كلفة برميل النفط ليس لها تأثير على اختياراتهم في الحياة، وهذا هو الدرس الذي تعلمه العراقيون والإيرانيون بطريقة قاسية. لذلك، ومهما كان الدمار للموجودات المادية رهيباً، فإن أحداً لا يشير إلى «ضخامة» هذه الحرب.

ومع ذلك، فإن الحرب العراقية الإيرانية «تطوف» فوق سعر برميل النفط، حيث إن عائدات النفط تجعل صفقات شراء الأسلحة ممكنة، وترفع بذلك نسبة وإمكانية القتل بين الأطراف المتحاربة. وعلى كل حال، فإن هذه الحرب حربٌ ثابتة نسبياً، إذ تتركز العمليات الحربية على المناطق الحدودية. وفي مثل هذه الظروف، ليس هناك تأثير كبير على مسيرة الحرب أو على نتائجها لعدد القتلى الذين يقضون في كل وحدة زمنية، إلاّ عندما تصل الأمور إلى الحد الذي ينضب فيه المزيد من الإمدادات البشرية، وهذا هو الحد الذي وصلت إليه ألمانيا في الحرب العالمية الأولى.

لقد تمّ تجنيد مجتمعات بأكملها في تلك الحرب، فقد جنّد العراق أكثر من مليون رجل، كذلك، فكل رجل لم يبلغ الخمسين من عمره، كان جندياً احتياطياً تحت الطلب، في عام ١٩٨٦. ولا شك أن تجهيز هذه الأعداد الضخمة من القوات وتحت مثل تلك الظروف، كان مشكلة لوجستية رئيسية، تتضمن علاقة عصرية فريدة بين القوات المسلحة والمجتمع الذي سحبت منه هذه القوات. وقد تسلمت النساء وظائف اقتصادية وإدارية على نطاق لم يسبق له مثيل في الماضي. لذا، فقد استطاع الاقتصاد العراقي مواصلة أدائه وكأن الظروف اعتيادية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أنه اقتصاد مركزي. فقبل بدء العمليات العسكرية بوقت طويل، تم فرض قيود شديدة على الاستيراد والتصدير، والتوزيع والاستهلاك والانتاج. والحقيقة أن الاقتصاد البعثي كان يبدو ولفترة طويلة، متشابهاً في زمن السلم وفي زمن الحرب، وهو مؤشر لشيء مهم. وعلى كل حال، فمن الضروري فهم محصلة التأثير الاجتماعي للحرب على العراق، وعدم التقليل منها. ففي خلال الحرب العالمية الأولى، قامت بريطانيا باتخاذ إجراءات اقتصادية مشابهة، وكانت خسائرها البشرية بحدود ٠٠٠ ٤٠٠ إنسان. بعبارة أخرى، إذا اعتبرنا أن عدد القتلى في العراق كان ٠٠٠ ٣٠٠، فإن الأثر النسبي لهذه الحرب



على العراق هو أكبر من أثر الحرب العالمية الثانية على بلدان مثل بريطانيا، وفرنسا (٦٠٠ ٠٠٠ من القتلى) وإيطاليا (٤١٠ ٠٠٠)، وتشيكوسلوفاكيا (٤١٥ ٠٠٠) وهولندا (٢١٠ ٠٠٠).[٥]

ولكن المقارنة مع الحرب العالمية الأولى تقرب الصورة أكثر. فلقد كانت نسبة القتلى في كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وهنغاريا هي ضعف ما كانت عليه في الحرب العالمية الثانية. وكان معظم القتلى جنوداً في الجبهة الامامية، يضاف إليهم عدد غير كبير من غير المقاتلين. والملامح التي اشتركت فيها الحرب العالمية الأولى والحرب العراقية الإيرانية، هي ثبات الحرب في منطقة واحدة، والانعزال بين جبهة الوطن، وجبهة الحرب. أما قصف المدن والمراكز المدنية في الحرب العراقية الإيرانية، فقد كان تكتيكاً سيكولوجياً بالدرجة الأولى خلال السنوات الست الأولى من الحرب. يضاف إلى ذلك، أن سير القتال يشبه وإلى درجة مهمة، القتال في الحرب العالمية الأولى، وهو تشابه يمكن أن يرمز له عودة الغاز السام واستراتيجية الموجة البشرية (شيء قريب من حرب الخنادق).

وعلى كل حال، فإن الحرب العراقية الإيرانية، شأنها شأن الحرب العالمية الأولى، هي في الأساس أول حرب حقيقية للجماهير في البلدين المتحاربين؛ فهي حرب جنّدت الشعب بأكمله، وليس فقط الجيش. ومع ذلك، فهي ليست حرباً استعمارية، ولا حرباً إمبريالية توسعية تشنّها منطقة نفوذ في دولة عظمى، أو نتاج مناورات لقوى خارجية تدس سمومها من خلال أنواع مختلفة من الجواسيس والعملاء. وبكل المقاييس، وبحجم تعبئة الموارد البشرية والاجتماعية، تعتبر الحرب العراقية الإيرانية أول «حرب عظمى» حقيقية في العالم الثالث. ولم يكن لها أي مثيل منذ اختراع الفكرة السيئة بوجود ثلاثة عوالم: العالم الأول، والعالم الثاني والعالم الثالث.

يضاف إلى ذلك، أنه لا يوجد مثيل لهذه الحرب في تاريخ العلاقات العراقية الإيرانية، كما لا يوجد مثيل للحرب العالمية الأولى في تاريخ أوروبا. إن تلك «الحرب العظمى» قد بترت أوروبا عن ماضيها بطرق لا تستطيع الحضارة الغربية أن تفهمها حتى وقتنا هذا. وبطريقة مماثلة، فإن الحرب العراقية الإيرانية هي حرب عصرية شنتها دولة بيروقراطية ذات تنظيم عالٍ في العراق، ضد دولة شهدت ثورة حديثة فيها. والحقيقة، لا يمكن تفسير الحداثة المجهضة في العراق، ولا الثورة ذات



المفاهيم الرجعية في إيران خارج تاريخ هذين البلدين وما أصبحا عليه في القرن العشرين، ولماذا تراجعا بهذه الطريقة. هذه لحظة تاريخية مهمة على العراقيين والإيرانيين فهمها على أساس السياسة الجديدة التي خلقوها في عالم ما بعد الاستعمار، وإلى حد بعيد، ما بعد الإمبريالية. ومهما كان مدى كرهنا للأنظمة التي تسببت في كل هذا الكم من المجازر البشرية، فإن رأس الحكمة هو الإدراك أن هذه الأعمال، رغم بشاعتها، هي نتاج مجتمعاتنا وتقاليدنا السياسية، ليس كما نشأت منذ الأزل، بل في العصر الحديث. ومثل الجماهير التي انخرطت في الحرب العالمية الأولى، فإن هذه الحرب سوف تترك أثراً عميقاً جداً على وعي أجيال المستقبل في العراق وإيران، وسوف تحدد وترسم قناعاتهم وآراءهم، وتحفظاتهم وقيمهم لسنوات عديدة قادمة.

مسبّبات الحرب

ما السبب الذي أدى إلى نشوب الحرب؟

هناك ثلاث طروحات أساسية وجادة، ومع ذلك، لكنها في النهاية غير مقنعة، رغم انتشارها الواسع: وتتضمن الكراهية الإثنية، أو العنصرية، واضطراب وضع الشيعة في العراق؛ وقضية الأرض.(٦)

١- ان مشاعر الكراهية التي تتوغل عميقاً في التاريخ بين الشعبين العراقي والإيراني، مسؤولة عن اندلاع الحرب، حتى لو كانت غير مسؤولة عن توقيتها.

«إن مشاعر الكراهية التي يحملها الفرس باتجاه العرب... مغروسة عميقاً في سيكولوجيتهم، بحيث إنهم نسوا كل أشكال الغزو التي تعرضوا لها، إلاّ الغزو العربي.(٧)» هذا ما جاء في كتابات جاسم عبد الغني.

يعود أصل فكرة العداء إلى جذور إثنية (العرب ضد الفرس)، أو إلى جذور عنصرية (العنصر الآري ضد العنصر السامي). وهذا الرأي منتشر على نطاق واسع على الجانب العراقي، ويظهر في أحيان عديدة في التقارير الصحفية على أنه «سبب» مساهم.(٨)

ويأتي الدليل الأفضل على ذلك من المتحاربين أنفسهم، فمثلاً، أشارت ردود الفعل الإيرانية الأولى للغزو العراقي إلى «العرب الذين يطعنون من الخلف»، إضافة إلى توزيع كتيبات على الجبهة ملأى بالمقطوعات الشعرية القديمة التي تشوه صورة



العربي، وتحتقر «العربي الأخرق»، الذي «يشرب لبن الجمل ويلتهم لحم التمساح». وبالطبع، فإن البعثيين لم يكونوا أقل اندفاعاً في أقوالهم وكتاباتهم عن «البرابرة» و«عبدة النار»، ودائماً الفرس العنصريين. وقد دعا صدام حسين إلى «تدمير المجوس (اسم للانتقاص من الزرادشتية)».

وتتحدث كافة وسائل الدعاية البعثية في العراق عن الفرس فقط وليس عن الإيرانيين الذين يشهد التاريخ محاولاتهم الدائمة لتوسيع امبراطوريتهم على حساب الشعوب والأمم الأخرى[٩].

إن الشوفينية الفارسية الموجهة نحو العرب لها تاريخ طويل، لكنها شوفينية حضارية بدلالاتها. فحين يقول الرجل الإيراني في طهران «إن الكلاب في اصفهان تشرب ماءً مثلجاً، بينما يأكل عرب الصحراء الجراد»، فإنه يحمل في ذهنه تفوقاً حضارياً، ليس له أي دلالة سياسية. ومثل هذه الآراء والمواقف موجودة بقوة بين كافة الطبقات الاجتماعية الناطقة بالفارسية، التي تتعامل بالطريقة نفسها وبحقد أكبر مع كافة الأقليات القومية الأخرى في إيران.

وعلى النقيض من ذلك، بذل رجال الدين جهوداً كبيرة عام ١٩٧٩ في التركيز على الجانب «الإسلامي» لإيران، وتغليبه على الجانب «الفارسي». فقد احتوت خطب الخميني الجديدة على كلمات عربية كثيرة لم تكن معروفة للعديد من الإيرانيين قبل سقوط الشاه. وفي المدارس، أصبحت اللغة العربية هي اللغة الأجنبية التي تدرس بدل اللغات الغربية، وأصبحت كلمة «سيد» تستخدم على نطاق واسع بين الناس، واستبدل الشعار الفارسي القديم للأسد والشمس، بشعار الهلال. ولكن هذه التغييرات أصبحت محدودة بعد ٢٢ أيلول ١٩٨٠. وحتى حين جاءت عبارات في كلام الخميني يشير فيها إلى «العرب الذين يطعنون من الخلف»، أو حين يوجه دعواته لتعبئة الجماهير ضد جيش يزيد (صدام حسين)، فإن هذه التوصيفات ذات أصول إسلامية مذهبية تاريخية (الشيعة مقابل السنّة) وليست شوفينية أو عنصرية إيرانية. كان الخميني يشير إلى العرب في العراق حين دعوا الحسين بن علي للقدوم إلى العراق واستلام الحكم، ثم «باعوه» إلى جيش يزيد بن معاوية الذي كان هو الآخر قد اغتصب الحكم. ولكن، وتحت هذه الظروف، فإن هذه الصورة المذهبية كانت تثير الشوفينية الفارسية. ولكننا نستطيع القول إن العنصرية الفارسية، أو الآرية، لم تلعب أي دور في مسببات الحرب، ولم تنتشر إلاّ بعد أن بدأت الحرب.



كذلك، هناك جذور حضارية للعنصرية البعثية، رغم أنها أقل قوة. ففي التاريخ الإسلامي، كان «العجم» هم العرق الأدنى. وعلى كل حال، فقد بدأت العنصرية البعثية ظهورها في الحقل السياسي - الأيديولوجي، من خلال نتاجات مثل تلك التي كتبها خير الله طلفاح:

ثلاثة كان من الأفضل ألاّ يخلقهم الله: الفرس واليهود والذباب، وكذلك في الجهود المخيفة التي بذلتها الشرطة، مثل البراك.(١٠)

وقد كان على حركة البعث أن تبذل جهوداً كبيرة من أجل كسب مشاعر الشيعة في العراق، وشحنها ضد الإيرانيين. والحقيقة، لا يوجد هناك أي بلد عربي غير العراق يختلط فيه العرب والإيرانيون بهذا العمق وهذه الدرجة كما هو الحال في العراق. أما «الآرية» الفارسية، «والسامية» العربية، فهي بالطبع أسطورة، وعلاقتها بالواقع نابعة من أصول لغوية، وليس من أصول شعبية. ويؤيد هذه الحقائق الأساسية اختراع مفهوم الشعوبية في العصر الحديث، وهذا الانبهار العروبي الغريب بفكرة «العدو القادم من الداخل».

وليس هناك شك في وجود درجة اعتيادية من الخلافات بين الناطقين بالعربية والناطقين بالفارسية عندما يعيشون معاً. وفي جميع الأحوال، فإن ما يستبعد أن تكون تلك الخلافات من مسببات الحرب هو أنها لم تكن تستند إلى أرضية سياسية، ولم تتم أدلجتها إلا بصعوبة.

وشأن كل الحروب الأخرى، فإن هذه الحرب دعمت وأسندت تصوير كل جانب للجانب الآخر بصورة شيطان. وتقوم الحركة الخمينية اليوم بتثبيت جذورها في الشوفينية الفارسية، بينما يكرس البعث عنصريته. وحين بدأت أجساد القتلى تتراكم على كلا الجبهتين، أصبح بإمكان المتحاربين الحفر عميقاً، وليس الحكّ فقط.

وليس لدى «التاريخ» ما يقوله حول هذه الحرب، سوى استذكار أوسع وأضخم حرب دارت بين العرب والفرس على أرض القادسية في جنوب العراق (عام ٦٣٦ ميلادي) وقد أنتج ذلك الحدث صوراً عاطفية في العراق حين تمّت تسمية الحرب رسمياً باسم قادسية صدام. والمفارقة الساخرة هنا، هي أن نجاح حرب القادسية في إسقاط الامبراطورية الساسانية يعود إلى فساد تلك الامبراطورية، ويتفق المؤرخون أن فوز العرب في الحرب يعود إلى أن الإيرانيين كانوا يهربون من جيشهم وينضمون إلى الجيش الإسلامي الذي كان يتقدم. يضاف إلى ذلك، أن العراق كان داخل



الامبراطورية الساسانية في ذلك الحين (وأطلال عاصمتهم سلمان باك هي في الوسط الجغرافي من العراق). لذلك، فإن هذا النوع من التاريخ متكون من تراكمات من المفارقات، ولم يكن «المسبب» لأي شيء؛ لكنه يؤكد فقط، سلبياً، إلى أي مدى أصبح العراقيون والإيرانيون «عصريين».

٢- ما إن أصبح العراق في موقع دفاعي، حتى كان من الاعتيادي التذرع بحجة وضع الشيعة المضطرب داخل العراق الذي توّجهه إيران، مما يجبر البعث على اتخاذ إجراءات دفاعية لوقف تصدير الثورة الإيرانية. ومنذ بداية الحرب، ادّعى النظام البعثي بأن إيران قامت بـ ١٨٧ اعتداء على الحدود العراقية قبل ٢٢ أيلول، لكنه لم يقدم تقريراً مفصلاً بذلك. وفي منتصف عام ١٩٨٨، استخدم النظام أسلوباً جديداً، على شكل ادعاءات وتصريحات من سياسيين عراقيين بأن الوضع في العراق كان يقترب من الحرب الاهلية في عام ١٩٨٠. بينما أشار المحللون الذين يبحثون عن الحقائق إلى أن ما حدث هو بضع حوادث فقط، ومحاولة اغتيال طارق عزيز في نيسان ١٩٨٠، الذي كان نائب رئيس الوزراء. ولكن هؤلاء المحللين لا ينكرون أن الثورة الإيرانية وتصلّب الخميني قد خلق جواً سيكولوجياً، أقنع القيادة البعثية بضرورة اتخاذ إجراء دفاعي قبل فوات الأوان.(١١)

وعلى الرغم من عقدة جنون الارتياب لدى البعث، هناك العديد من الأسباب التي تجعل هذا الرأي غير واقعي ولا يمكن الدفاع عنه. فأولاً، ان الدولة البعثية بلغت في نهاية السبعينات درجة من القوة والغنى لم تبلغه دولة عراقية في تاريخ العراق الحديث، وانها سحقت كل أنواع المعارضة المنظمة.

وثانياً، ان تصاعد المشاعر الطائفية الشيعية في العراق لم يكن نتيجة رئيسية للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حتى لو كانت الثورة قد ساعدت في تبنّي تلك المشاعر. فالحقيقة هي ان الطائفية في المجالين الاجتماعي والشخصي كانت من إنتاج البعثية.

وثالثاً، بخلاف الوضع في إيران، فإن هذه الطائفية لم تكن سياسية بالدرجة الأولى، بل انعكست بشكل تعارض وتباعد اجتماعي وثقافي بين الشيعة والسنّة.

ورابعاً، ان المنظمات السياسية الشيعية الجديدة (مثل حزب الدعوة)، التي كانت تتلقى دعماً من إيران، كانت منظمات صغيرة، وتم سحقها قبل اندلاع الحرب.(١٢)



ولكن، إذا كانت قضية الخطر الشيعي قضية حقيقية، فلماذا الذهاب إلى الحرب؟ والحقيقة أن البعثيين لم يعلنوا الحرب على إيران عندما ثار الكرد ودعمهم الشاه. وبدلاً من ذلك، فإنهم قاموا باتخاذ المبادرة في الدخول في مفاوضات الجزائر عام ١٩٧٥ بخصوص الحدود. يضاف إلى ذلك، لماذا تُشن الحرب من المحافظات الجنوبية ذات الأكثرية الشيعية؟ ولماذا يقوم البعثيون بالهجوم، والمطالبة بتحرير إقليم «عربستان» بأكمله، وعودة الجزر الثلاث على ساحل دولة الإمارات العربية إلى السيادة العربية، بعد أن كان الشاه قد استولى عليها عام ١٩٧١؟؟

والحقيقة أن المطالب البعثية التي رفعت عام ١٩٨٠، تم تصميمها وصياغتها لكي تواجَه بالرفض. يضاف إلى ذلك، أنه ورغم التحوّل الكبير لكفة الحرب عام ١٩٨٢، فإن الجيش العراقي ذا الاكثرية الشيعية بقي راغباً في مواصلة القتال.

ولكن، كيف كان بإمكان نظام يفتقر إلى القوة، البقاء حياً بعد تبين سوء وخطأ حساباته، بل ويزداد قوة، على الرغم من المآسي والآلام التي سببها لشعبه؟؟

هذا هو السؤال الأهم حول هذه الحرب من وجهة النظر العراقية. ثم إن مجرد إمكانية طرح مثل هذا السؤال، تنسق نظرية الوضع المضطرب للشيعة داخل العراق هو الذي دفع البعث لدخول الحرب.

٣- كانت الحرب نتيجة المنازعات على الأراضي، وبشكل خاص، النزاع القديم الذي استمر لقرون حول حدود نهر شط العرب.[١٣]

وشأن «الأسباب» الكثيرة الأخرى، كان منشأ هذا الرأي هو التبريرات البعثية. ومع ذلك، فإن كافة التبريرات التي تستند إلى النزاع على الأرض أصبحت قابلة للتفاوض حالما نجحت القوات الإيرانية في إخراج الجيش العراقي من إيران؛ تماماً كما كان الحال عليه عام ١٩٧٥ حين بادر صدام حسين إلى إبرام اتفاقية الجزائر مع الشاه. وقد ترك البعثيون مسألة تحديد الطرف الذي بدأ العدوان، للرأي العالمي، ليبتَّ فيها. وكانت هناك مؤشرات تشير إلى استعداد النظام البعثي الحاكم للعودة بلا شروط إلى مواقعه التي كان فيها قبل الحرب. وبذلك قوّض وبكل وضوح الحجج التي كان قد تمسّك بها لبدأ عملياته العسكرية. وقد عملت هذه المرونة على تحسين صورة العراق أمام الرأي العام العالمي، ووضعه في موضع الطرف المظلوم. بل إن قسماً من المعارضة الإيرانية المناهضة للتيار الديني، والتي لا تحمل أي تعاطف مع البعثيين،



بدأت تعارض استمرارية الحرب، والقبول بمطالب النظام البعثي في حقه في الأراضي المتنازع عليها.

هناك تعتيم مقصود أو غير مقصود يحيط بمسألة الأراضي كسبب لاندلاع النزاع. والحقيقة أن من الصعب بمكان تتبع وتشخيص الدافع السياسي، عندما نحاول التوصل إلى «إثباتات». يضاف إلى ذلك أن عملية وضع كافة القضايا في قائمة تتضمن أسباب الحرب هو بديل مناسب عن مهمة التفكير بهذه الاسباب وتحليلها.[١٤] والحقيقة أن النزاع على الأرض هو السبب الأكثر قبولاً، من بين الأسباب التي ناقشناها، ومع ذلك، فإنه - ومن بعض الجوانب - السبب الأقل إقناعاً. وغالباً ما يطرح سؤالان منفصلان في وقت واحد. السؤال الأول هو: هل كانت هناك قضية نزاع على الأرض تتطلب الحل؟ ولكن، إذا كان الجواب على هذا السؤال بالإيجاب، فسنواجه سؤالاً ثانياً: هل كانت تلك القضية، بأي شكل من الأشكال، «سبباً» للحرب؟

هناك عرض مفصّل للنزاع على الأرض في كتاب طارق إسماعيل: العراق وإيران: جذور النزاع، حيث يحاول تبرير العمليات العراقية بوضعها في اطار تاريخي وقانوني مقنع. وفي الوقت ذاته، فإنه يعزز ويقوّي الادعاء بأن النزاع قد تفاقم أيديولوجياً بسبب المعارضة الطائفية والتوسعية الدينية.

يبدأ إسماعيل بأول معاهدة سلام بين العثمانيين والامبراطورية الصفوية عام ١٥٥٥، التي سرعان ما أعقبتها سلسلة من الحروب والمعاهدات الأخرى التي توّجت أخيراً بأول معاهدة «مهمة» عام ١٦٣٩ - معاهدة زهاب Zuhab التي وضعها السلطان مراد الرابع الذي «طرد الفرس من العراق»[١٥]. ومن الطبيعي أن ترد مثل هذه التعابير في التقارير القومية عن النزاعات بين الامبراطوريات. ومثل هذه المفارقات التاريخية تدعم وتؤكد هذه المناقشة.[١٦] (ومن المفارقات، أنهم واجهوا باحثين غربيين يدافعون عن الأطروحة نفسها. فمثلاً، يناقش دانييل بايبس Daniel Pipes موضوع الأرض كسبب للحرب، بعد أن انتقد أطروحة العداء العربي الإيراني العام. ولكن، ما الذي يمكن أن يربط معاهدة الحدود بين العثمانيين والصفويين عام ١٦٣٩، بصدام حسين - وخميني عام ١٩٨٠، سوى نوع من النزاع «الازلي» بين الشعبين؟)

لقد أرست معاهدة زهاب Zuhab «الإطار للنزاعات المستقبلية حول الحدود[١٧]». وبعد أن يغطي الكاتب بعض الصراعات الأخرى حول موضوع «عربستان»، يصل أخيراً إلى أول معاهدة فاصلة - معاهدة أرضروم عام ١٨٢٣، التي ستكون آخر معاهدة



بخصوص الحدود بين القوى المتخاصمة وذلك لأن «قوى جديدة [إمبريالية] ذات مصالح مختلفة كانت قد بدأت تفرض نفسها، وكلنا نعرف كيف تتعامل هذه القوى مع مسائل الحدود.

إن هذا الحدث المهم في مسار العلاقات العربية الإيرانية، والذي لم يفطن إليه أحد قبل اندلاع الحرب، يمكن تصويره بأولى الخرائط المفصلة التي تظهر أن المحمرة (التي أصبحت تدعى خرم شهر) وعبادان كانتا على الجانب العراقي، وأن الحدود تتبع نهر بامشير، إلى الشرق، لتؤكد الخارطة أن منطقة شط العرب كلّها، إضافة إلى قطعة من الأهوار غير المسكونة الواقعة بينها وبين نهر بامشير، أرض عراقية لا تقبل الجدل (علماً أن العراق لم يأت إلى الوجود إلا بعد قرن من ذلك التاريخ). ولكن القراء لم يقتنعوا بالمصادر التي استقى منها إسماعيل معلوماته لوضع خارطته. فقد كان من المعروف للجميع أن المعاهدات بين الامبراطوريات في هذا الجزء من العالم كانت ترسم الحدود بناءً على التخوم التي تتحرك القبائل ضمن مساحتها. يضاف إلى ذلك أن نظرة واحدة إلى الأرشيف الإيراني ستكشف، وبدون أدنى شك، عن أكوام مشابهة من المعلومات التي تتوصل إلى نتائج مخالفة. وفي كل الأحوال، فإن الأراضي التي نسبها البروفسور للعراق حسب اتفاقية ١٨٢٣، لا تشكل إلا أقل من واحد في المئة من المساحة الكلية في إقليم خوزستان (عربستان)، والتي طالب بها البعثيون عام ١٩٨٠.

لقد كانت حدود عربستان غامضة وغير واضحة طوال الوقت. إن عربستان أو «منطقة الأحواز»، هي مصطلحات يستخدمها البعث للدلالة على منطقة تتضمن مدينة الأحواز، ولكنها يمكن أن تشمل أو لا تشمل، كافة الإقليم الذي يسمّيه الإيرانيون الآن: خوزستان. وإذا كان تعريف عربستان هو من خلال وجود أكثرية عربية (وهو تعريف يتفق مع البعثية الأيديولوجية)، فحينئذ ستثير حقيقة عدم ترحيب أولئك العرب بالجيش العراقي، المزيد من المشاكل والأسئلة. يضاف إلى ذلك، وحسب هذا القياس، أن إيران يمكن أن تطالب بمناطق في جنوب العراق، بضمنها النجف وكربلاء، ويساندها في مطلبها هذا تبرير آخر من اختراع البعث، هو التخلص من الشيعة - «الطابور الخامس».

وتوضح الخارطة الثانية حدوداً أخرى تم الاتفاق عليها في عام ١٨٤٧، لكن هذه الخارطة تعكس «اتفاق المصالح الإمبريالية على استقرار مناطق النفوذ»[١٨]. وفيها نرى أن مناطق المحمرة، وعبادان، ونهر باشمير، ومنطقة الأهوار المحصورة بينها، تعود



إلى إيران. وتترك الشط بأكمله للعراق. وقد رفض الجانبان معاً هذه الاتفاقية اليوم وللسبب نفسه. فمن وجهة النظر العراقية أن من حق العراق التام اليوم رفض الاتفاقية التي تم التوقيع عليها حين كان تحت الحكم العثماني، بينما وقعت عليها إيران المستقلة حينذاك. أما وجهة النظر الإيرانية فإنها تنقل الجدال إلى مستوى أكثر تصعيداً؛ إذ يبدو أن ممثلها آنذاك مرزا محمد علي خان، لم يكن مخولاً عام ١٨٤٧ للتوقيع نيابة عن الحكومة. وتستمر مناقشة «أصول» الصراع بهذا المنحى - بـ ١٨٠ صفحة تغطي المعاهدات، والوثائق الرسمية، والمذكرات التوضيحية، والبيانات والخطب التي ألحقت بالنص - حتى يتوصل الكاتب في النهاية إلى الخارطة السادسة، التي تضع حدوداً لا جدال عليها بإشراف الأمم المتحدة وتستند إلى معاهدة الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥.

في عام ١٩٧٥، رضخ العراق بشكل رسمي للمطالب الإيرانية (التي طالبت بها أول مرة عام ١٩٣٢) وهي تحديد الحدود حسب مبدأ ثالويج، وترجمته هي أن تكون الحدود في منتصف القناة الملاحية للنهر. وفي مقابل هذا الاعتراف بالسيادة المشتركة على الحدود النهرية، سوف يتوقف الشاه عن دعم الثوار الأكراد في الشمال، وأن يحترم كلا الجانبين حدود الجانب الآخر، ووضع حد لجميع الخروقات. وقبل بضعة أيام من الغزو الذي قام به العراق لإيران في أيلول من عام ١٩٨٠، ألغى العراق الاتفاقية، وقدم العراق هذا الموقف الرسمي بخصوص اندلاع الحرب، كالاتي:

إن إيران هي التي أقدمت على إلغاء اتفاقية الجزائر حين قامت بـ ١٨٧ خرقاً للحدود في الشهور الاربعة السابقة للحرب (ويدّعي العراق أن أي خرق يلغي الاتفاقية بأكملها)[١٩]. كذلك، هناك تصريحات عديدة صرح بها قادة إيرانيون تثبت عزم إيران على «تصدير» الثورة الإسلامية إلى العراق. ويتبع إلغاء الاتفاقية عودة شط العرب بأكمله إلى السيادة العراقية حسب الاتفاقيات السابقة. لذلك، يجب رفع العلم العراقي فوق كافة السفن والمراكب التي تسير عبر شط العرب، ويجب دفع رسوم الملاحة إلى العراق. يضاف إلى ذلك أن اتفاقية ارضروم الثانية لعام ١٨٤٧ ألحقت منطقة الأحواز أو «عربستان» بشكل خاطئ إلى إيران؛ حيث إن الأكثرية الساحقة من سكانها هم من العرب، وتعود أصولهم إلى الفتح الإسلامي لإيران. وأخيراً، يجب إعادة الجزر الثلاث غير المأهولة الواقعة في مضيق هرمز والتي استولى عليها الشاه عام ١٩٧١، إلى السيادة العراقية.



لا يعود السبب في اندلاع شرارة الحرب العراقية الإيرانية إلى قيام إيران بالسيطرة على أرض عراقية. لذلك، فحين تدخل الأراضي كقضية، كان يجب أن يكون «سبباً» بالمعنى الأساسي، أي أن يكون مثلاً في قلب الصراع العربي الإسرائيلي. ومن المؤكد أن هذا هو منطق الطرح الذي يطرحه كل من إسماعيل، وبابيبس، وآخرون. ولكن الحرب يمكن أن «تندلع» لأسباب سطحية، بل وحتى أسباب تافهة. فمثلاً، ليست مالفيناس Malvinas سوى قطعة من الصخر تسكنها أسراب البطريق وعدد قليل من البريطانيين المتبقين من أيام الامبراطورية. ومع ذلك، فإن الكثير من الأرجنتينيين والبريطانيين اعتبروا مالفيناس تستحق خوض حرب من أجلها. ولكن السؤال هو: هل دخل البعثيون الحرب بسبب هذه المطالب على الأرض والمياه، بصرف النظر عن التفاهة والسطحية التي تبدو عليها هذه الأسباب؟ وهل كانت تلك القطع من الأراضي وتلك الرموز للسيادة هي الدافع الذي دفع إلى الحرب؟

كان أساس المطالب العراقية ومدى كونها «سبباً» لاندلاع الحرب، هي قضية «عربستان» التي تشكل المطلب الأكبر، والتي لا يمكن أن تقابل إلا بالرفض القاطع، من الناحية «الأيديولوجية» كما رأينا. وكذلك، بالنسبة لقضية الجزر الثلاث في مضيق هرمز، فقد اعتبرتها الإمارات العربية المتحدة قضية بينها وبين إيران. وقد تنازل العراق زمن النظام البعثي عن هذا المطلب بشكل علني عام ١٩٧٥. لذلك، فلا بد أن قرار طرح هذين المطلبين عام ١٩٨٠ تم اتخاذه بعد قرار خيار «الحرب العامة» مع إيران. والحقيقة أن مثل هذه المطالب ليست سوى غلاف تغلف به الخطط لإسقاط نظام الخميني وتحقيق انهيار إيران. ولم يكن نظام البعث راغباً في عودة الملكية إلى إيران، لقد كان الهجوم تدميرياً صرفاً، في اتجاه تدمير العِزّة الإيرانية، بكل ما استطاع النظام جمعه من قطع لتوجيه هذا الهجوم. ومن وجهة النظر البعثية، فإن تلك المطالب المبررة في أعين البعث لم تكن «تخفي» الهدف الحقيقي؛ بل سارت سير اليد في القفاز، باعتقاد أيديولوجي محموم بالهدف الأخير. وعلى كل حال، فقد كان على النظام البعثي تثبيت «واقع» جميع الأسباب قبل طرحها بشكل لا غموض فيه - حتى النظام البعثي كان يفهم الحكمة في توخي مثل هذا الحذر. وهكذا فإن اختيار البعث لأسباب الحرب جاء في الحقيقة من إمكانية الآخرين الضيقة تصديق هذه الاسباب.

وتبقى بعد ذلك قضية السيادة على شط العرب. فاذا تركنا جانباً مسألة الإجراءات الرسمية لاتفاقية الجزائر، فإن النظام البعثي يؤكد أنه أُجبر على التخلي عن هذه السيادة



عام ١٩٧٥ باتفاقية الجزائر. وأراد النظام تسوية الأمور حول هذه القضية ورأى أنه آن الأوان لذلك. وإذا سلّمنا بأن ذلك كان دافعاً حقيقياً لإلغاء اتفاقية ١٩٧٥، واستعادة السيادة على شط العرب؛ إذن ما الداعي إلى الغزو في ٢٢ أيلول؟ وكان العراق قد استرجع في ١٠ أيلول الأراضي التي كان يطالب بها حسب تلك الاتفاقية. ولم يكن هناك أي «أراضٍ» على الجانب الا خر. وكان نظام البعث قد أقدم على اتباع أسلوب الشاه الذي قام به عام ١٩٧١ بالاستيلاء على الجزر الثلاث في الحرب. وتحت هذه الظروف، كان الموضوع الساخن هو ما إذا كانت السفن الإيرانية مستعدة لرفع العلم العراقي ودفع رسوم الملاحة عن بضعة أميال بحرية. ولكن، حتى هذا السبب لم يكن دافعاً ضرورياً للهجوم والغزو، وذلك لأنه كان بإمكان الجانبين قبيل ١٩٧٥ وبعدها، تسليح شواطئه بأسلحة تكفي لإغراق أي مركب يطفو على سطح المياه.

قادسية صدام

ليس هناك أي شيء في الأسباب المطروحة يفسر خيار الذهاب إلى الحرب. فإذا أخذنا كل سبب بشكل منفرد، نجد أنه ليس على ذلك الجانب من الأهمية بحيث يبرر الحرب، وإذا أخذنا الأسباب مجتمعة، فإنها حينئذ تفقد تركيزها، وتذوب في ذلك النوع من النزاعات التي تحدث بين الدول المتجاورة. والحقيقة أن اسم الحرب هو أفضل مفتاح لمعرفة «مسبباتها».

تحتوي تسمية قادسية صدام على حالة نفسية تفشّت في الدوائر البعثية منذ بداية الحرب، وهي حالة نفسية لا علاقة لها بأحقاد تتعلق بالممتلكات، ولا بالمنافسة على الموجودات الاقتصادية، ولا بالطمع بالمزيد من الأراضي، ولا بالنوايا الإيرانية.

كانت مشاعر الثقة الزائدة بالنفس، ومشاعر الإنجازات تملأ النظام؛ وكان النظام مسلحاً تسليحاً كاملاً، ولديه القدرة على تحقيق تلك الإنجازات الكبيرة التي يطلب «التاريخ» إنجازها منه. لقد وجد البعث الوقت «ناضجاً» للإقدام على اتخاذ عمل حاسم، وهو عمل اتخذ النظام القرار بصدده، للإعلان للعالم الخارجي عن القوة المتصاعدة للبعث العراقي في القضايا الإقليمية والعربية. لقد كانت دوافع البعث سياسية بشكل استثنائي، مستمدة بشكل تام من عقائد أيديولوجية عميقة الجذور أثبت البعث تمسّكه والتزامه التام بها. ومما لا شك فيه، أن مكاسب اقتصادية ومادية واستراتيجية سوف تتحقق من النصر، حتى إذا دعت الظروف ان تكون هذه المكاسب



ثانوية. ولكن جميع هذه الاعتبارات تأتي فيما بعد، كنتيجة لتوسع قوة البعث. ففي عام ١٩٨٠ أُحيطت قيادة صدام حسين بكل مظاهر التبجيل والتعظيم، ليصبح المهندس لكل خطوة وكل حركة في الجانب العراقي لهذه الحرب. والحقيقة أنه لا يمكن لأي شخص وخصوصاً الخبير، إنكار حقيقة بالغة الوضوح - وهي أن صدام حسين هو الذي اتخذ القرار الذي لا يمكن الرجوع عنه في شن الحرب. ومع ذلك، فغالباً ما يتم التقليل من أهمية هذه الحقيقة.[٢٠]

لقد مارس صدام حسين نوعاً خاصاً جداً من القوة. فقد كان قد أصبح مؤسسة كاملة داخل ذاته، مؤسسة ليس لها أي كابح. كانت قيادته مرتبطة بمشاعر الجماهير العراقية الواسعة بطريقة معقدة ومرنة في الوقت ذاته، كما أثبتته مجريات الحرب. لقد ترأس صدام حسين نظاماً قام بتغيير تدريجي لجميع المؤثرات التي تخلق العنف المنظم من قبل الدولة، أو من قبل المجتمع. وهكذا، فإن تنامي واتساع وسائل العنف هذه - الجيش والشرطة، والأمن، وشبكات المخبرين، وميليشيا الحزب وبيروقراطيات الدولة والحزب - كلها خضعت للتحول الكلاسيكي: من كونها وسيلة تؤدي إلى غاية، وهي غاية القضاء على الأعداء وممارسة النفوذ، فأصبحت غايات رهيبة بحد ذاتها تتدفق بلا هوادة عبر الحدود. إن الحرب، أي حرب بصرف النظر عن الجهة التي تشن عليها، هي نتاج نمو غير محدود لوسائل العنف، وخصوصاً حين يتم تصميمها بحيث تقنع الجماهير الواسعة وتحتويهم تحت جنحها المرعب. وبهذا المعنى «النشوئي» العام، تشابكت شخصية صدام حسين مع نظام سياسي كامل كان بحاجة إلى شخص مثله ليحقق أغراضه.

إن السلطة المطلقة لصدام حسين تجعله شخصاً بالغ الأهمية في هذه الحرب. ثم إن غياب أي ضغوط حقيقية من داخل المجتمع العراقي، ومن إيران، ومن العالم بشكل عام، وحتى من داخل حزبه، يتركنا نحن الذين نحاول الكتابة عن «سبب» هذه الحرب، بدون شيء يستحق التقييم بشكل «موضوعي». وإنني أعتقد أننا نجد الإجابة على السؤال: كيف بدأت الحرب؟ بما كان يدور في رأس صدام حسين. ومع أن كافة القرارات السياسية يتم اتخاذها في داخل رؤوس المسؤولين أنفسهم، فإن الخلاف هنا هو أن قرار صدام حسين بشن الحرب كان له معنى مستقل، وذلك لأنه لم يكن له بالأساس ما يبرره. وقد انبثقت صفة هذا القرار بشكل «تاريخي» من التطور العام للفكر البعثي كما تظهرها السياسة البعثية في العراق.



إن الغرض من هذا الكتاب، فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية، هو وصف الظروف التي عملت على صناعة قرار صدام حسين. ومع ذلك، كان محتوى القرار، في مقابل طبيعته، هو عمل الرجل الوحيد الذي يمتلك الحرية في العراق. ولم تكن هناك أي حتمية تاريخية نابعة من الأيديولوجية البعثية أو من طبيعة النظام البعثي، «تجبر» صدام حسين على اتخاذ ذلك القرار وليس غيره.

يرجع السبب في اعتبار مثل هذا النوع من الحتمية هراء وحماقة، إلى مشكلة المسؤولية. إن الطريقة السياسية الوحيدة للتحدث عن «السبب» لأي عمل يتم اختياره بحرية، هي من خلال علاقته بتحديد من المسؤول عن أداء معين. ويمكن أن نترك كافة الاستخدامات الأخرى لكلمة «سبب»، في أيدي الخبراء للجدال بشأنها، بعد أن تكون مناقشة الحدث قد وصلت إلى نهايتها.

وعاجلاً أم آجلاً، سيبدأ العراقيون والإيرانيون بسؤال أنفسهم عمّن كان مسؤولاً عن بدء الحرب، ومن الذي عمل على استمرار المذابح. ويتضح لنا مباشرة كيف قام صدام حسين «بتسبب» الحرب، ومسؤوليته عن الجزء الأول - بدء الحرب، ورغم إدارته الشخصية للجانب العراقي في القتال، فلا يمكن اعتباره مسؤولاً عن استمرار القتال.

لقد اختار صدام حسين أن يبدأ حرب لأسباب لن يستطيع أي محلل «إثباتها». ويستطيع المرء، مثلاً، أن يجادل بقناعة، بأن الشيعة لم يشكلوا خطراً حقيقياً داخل العراق؛ ولكن ليس هناك من يمكنه أن يكون مقنعاً ولو بدرجة محدودة بخصوص مسألة «فكرة» صدام بأن «الشيعة» كانوا، أو يمكن أن يشكلوا خطراً حقيقياً، مما دعاه إلى شن حرب لكبح تطور هذا الخطر. لقد كان مثل هذا الطرح غير قابل للتصديق في نهاية السبعينات.

أنا أدعو القارئ إلى سفرة مختلفة إلى داخل رأس صدام حسين. ما الذي دفعه إلى شن الحرب بعد عمليات (التطهير) التي قام بها عام ١٩٧٩؟

تخيل المشهد الذي كان يمكن أن يكون عام ١٩٨٢، وهو التاريخ المحدد لانعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في بغداد. تذكر عمليات التجميل التي أجريت للعاصمة بغداد حالما تقرر الموعد في نهاية السبعينات. فبعد إهمال طويل الأمد للخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية والمجمعات البتروكيمياوية، لمصلحة الإنفاق العسكري، تم تحويل بغداد، وفي غضون فترة قصيرة، إلى موقع إعماري عملاق: تحسين الطرق،



والحدائق، وبنايات جديدة وبرنامج سريع لإنشاء طرق سريعة، وتطويرات عملاقة للمناطق المدنية. وتدفق المقاولون والخبراء والمستشارون إلى العاصمة من جميع أنحاء العالم. وأصدرت الحكومة تشريعات جديدة تلغي فيها كافة القيود على مشاريع مختارة ذات أهمية رمزية. كان نظام البعث يُلبس قوته ونفوذه أردية أنيقة منمقة، وهكذا توجه النظام بقوة وحماسة في الاتجاه ذاته الذي انتقده النظام واحتقره حين اتبعته دول الخليج من قبل. وتخيّل نتائج الانتصار الذي يحققه صدام حسين الذي كان المضيف للقمة العربية المناهضة لاتفاق كامب ديفيد، والذي تسلّم من فيدل كاسترو قيادة العالم الثالث في بغداد بحلّتها الجديدة (مع أصداء ناصر وتيتو تتردد في خلفية المشهد).

هنا نجد أحلاماً يمكن أن نتوقع مرورها عبر رأس صدام حسين وهو يوازن ويقيس الاختيارات المتاحة له. لقد سمحت هذه الأحلام لصدام «المعروف بحذره» بترجمة ثقته القوية بنفسه إلى جنون العظمة. إن استعراضاً ناجحاً لقوة البعث كان سيحقق لصدام حسين شخصياً بشكل خاص، ولحركة البعث بشكل عام، ما يفوق ما تحقق لناصر من منزلة على الصعيد الإقليمي خلال ذروة شعبيته في معركة السويس. وبالطبع، فإن قوة ناصر وشعبيته بخلاف صدام مستمدتان من المنجزات المصرية التي احتضنتها الجماهير العربية بشكل تطوعي، في جميع أرجاء العالم العربي.

وكان من بين هذه الجماهير، الشاب صدام حسين، الذي دخل معترك السياسة قبل بلوغه العشرين من العمر في ذلك الحدث المهم. وعلى كل حال، وبينما سطع نجم ناصر في حرب ١٩٥٦ عشية غزو تعرضت له الأراضي المصرية، إذ استطاع الإمساك بانتصار سياسي انتزعه من بين أنياب هزيمة عسكرية، نجد أن صدام حسين قد استحوذ على قمة القيادة المطلقة حتى قبل أن يبدأ بصنع «سويس» خاصة به - ليس بالوقوف في وجه القوى الإمبريالية والغزو الصهيوني، بل باتخاذ المبادرة لشن عدوان سوف يحقق له كل ذلك وأكثر منه، وذلك بتحطيم جذوة الثورة الإسلامية لعام ١٩٧٩.

في حال نجاح المقامرة، فإن صدام يمكن أن يحصل على كل ما حصل عليه ناصر عام ١٩٥٦؛ يضاف إلى ذلك الخوف وعدم الشعور بالأمان الذي سيمثله.

إن المسافة بين ١٩٥٦ و١٩٨٠ هي المسافة الفاصلة بين عصر الحروب الاستعمارية التوسعية وبين هذه الظاهرة التي ابتدعها صدام حسين - وهي أول «حرب عظمى» بين بلدين في العالم الثالث. ذلك أن الصدامية تحتل المرتبة نفسها من الأهمية للسياسة العراقية مثلما تحتله الخمينية في السياسة الإيرانية؛ وهي ظاهرة متجذرة في



العنف، في تحريك أدوات وأساليب العنف لتحقيق غايات سياسية محددة. إن الصدامية ليست سفك دماء، كما يظن خطأً الكثيرون؛ فما لدينا هنا ليس عيدي أمين آخر. الصدامية أكثر تعقيداً وسياسة من ذلك.

ومن أجل فهم ظاهرة صدام حسين ضمن علاقتها بالمواطنين، على المرء أن ينظر إلى ما وراء الحوافز الشخصية نحو الظروف الاجتماعية الأوسع مدى، والسلطة الحقيقية التي مكّنت رجلاً مثل صدام حسين أن يحقق أحلامه على أرض الواقع. فالحرب بالنسبة للعراقيين تثير مجموعة من الأسئلة الممضّة:

- لماذا لم يسقط صدام حسين، والنظام البعثي بشكل عام رغم النتائج العكسية التي جاءت بها الحرب في ١٩٨١ و١٩٨٢؟

- لماذا واصلت الأكثرية الشيعية التي تشكل الجيش العراقي، القتال ولم تنكص عن القتال؟

- ولماذا بقي الشعب العراقي بشكل عام راغباً في القتال؟

- كيف يمكن لنظام أساء الحسابات بهذا الشكل عندما شن عدوانه، والذي سبب لشعبه كل ذلك الكم من الآلام والشقاء، إضافة إلى تضييع مستقبل أجيال كاملة، الاستمرار في البقاء والحفاظ على قوته واستقراره؟

ستبقى هذه الاسئلة؛ أسئلة مهمة تنتظر الجواب، حتى لو كان النظام سيسقط غداً وذلك لأنه ليس هناك عودة إلى الخلف من مسؤولية هذه الحرب وكل الموت والدمار الذي خلّفته.

«يكمن الترابط الوثيق بين الحرب والمواطَنة في قلب الدول العصرية»، كتب فؤاد عجمي عن هزيمة ١٩٦٧. إن الحرب هي دوماً الاختبار الحاد للشرعية في النظام السياسي.

إن حرب الأيام الستة «كشفت عن فشل الدول العربية في تدريب وخلْق المواطن العصري وغرس الرغبة في القتال والموت من أجل الدولة في أذهان الرجال».(٢١)

وإذا سلّمنا بأن هذا النوع من المواطنة لم يتحقق في أي بلد عربي، فلماذا إذن أخذ «الترابط الوثيق بين الحرب والمواطنة» هذا الشكل الأساسي في الحرب العراقية الإيرانية؟ تواصل الجماهير العراقية الموت لسبب غير واضح، ولا يمكنهم تشخيصه لأنفسهم، وبالطبع لا يمكنهم تشخيصه لغيرهم. لماذا؟؟



في العراق، فقد الجمهور كل إحساس بالنفس؛ بل إن الجمهور يستمد وجوده فقط بشكل صناعي كما يمليه عليه «نظامه». وكان ذلك نتاجاً لنمو الحزب وكافة المؤشرات التي تمّت مناقشتها.[٢٢]

إن ذوبان الهوية العراقية هو التفسير الاساسي الذي يفسر عدم وجود رابطة في العراق البعثي بين المنجزات العسكرية واتساع أو سحب الولاء السياسي.

لقد كان ولاء الجمهور العراقي في السنوات الأولى للحرب مع النظام ومع أي شيء يقوله هذا النظام، دون أن يعتمد ذلك الولاء على أهداف الحرب حسب ما أعلنها، ولا على الأداء في ساحة المعركة.

قبل عام ١٩٧٥، كان من الصعب جداً إيجاد أي شخص داخل العراق يؤمن حقاً بوجود نزاع «حول الأرض» مع إيران. ومما لا شك فيه أن اتفاقية عام ١٩٧٥ شكلت صدمة ومفاجأة لمعظم الشعب بما تمثله من تغير مفاجئ وكامل في سياسة النظام. ولكن ذلك ليس له علاقة بشط العرب؛ فقد كانت الاتفاقية وبالدرجة الأولى موجهة نحو التغير الدراماتيكي المفاجئ نحو نظام الشاه، وقضية الجزر الثلاث بشكل خاص، والذي كان موضوع حملات مكثفة ضد الإيرانيين لسنوات عديدة. وتولد الانطباع بأن البعث قد تنازل عن شيء جوهري في اتفاقية ١٩٧٥، ولكن المسألة كانت مسألة فقدان ماء الوجه، وذلك ما كان يؤرق الرجل الذي تسبب فيه، وهو صدام حسين.

في عام ١٩٨٠، تغير الموقف بشكل مفاجئ، ولكن لفترة قصيرة فقط. فقد تحوّل الحماس للحرب الذي ظهر في البداية إلى التمسك بأهداف محددة. كان الناس يشعرون بالمظالم التي لم يعرفوها من قبل. ولكن هذه المظالم والشكوى، شأنها شأن الجواسيس الذين تمّت محاكمتهم عام ١٩٦٩ في محاكمات استعراضية، كانت تعبيراً آنياً لحالات اجتماعية أوسع مدى ذات جذور تعود إلى الارتباط بالفكر البعثي، والتي تتجسد الآن في علاقة جديدة بشخص صدام حسين. ثم بدأ هذا الشعور بالتناقص بشكل تدريجي مع دخول القوات العراقية الأراضي الإيرانية، ومع تحوّل الموقف العراقي الرسمي من الحرب. وعلى كل حال، فقد بقيت فكرة «حملة صدام»، والتي توثق هذا الارتباط بين صدام حسين وبين جمهوره، وتوضح الانفصال الذي حدث بين الأهداف التي أعلنها وفعالية الدافع الأصلي.

لقد كان الخوف هو الإسمنت الذي أبقى على هذا الجسم السياسي الغريب في العراق. فقد تم القضاء على جميع أشكال التنظيمات التي لا يسيطر عليها الحزب



سيطرة مباشرة. أما الجمهور فقد تم تهشيمه وتجزئته، وهو ما يفسر إمكانية إقناعه وجعله يصدّق أي شيء. فهذا المجتمع الذي كان يجد متعة بالغة في السياسة، أصبح صامتاً مقهوراً؛ بل إنه أصبح بعيداً عن السياسة بشكل تام. والخوف هو الوسيط الذي تحقق بواسطته ذلك التحول؛ انه ذلك الخوف الذي لا يقتصر على الخوف مما قد يقوله الجيران، بل الذي يجعل الناس حذرين في الكلام أمام أطفالهم. وهكذا، فقد أصبح الخوف جزءاً من البناء السيكولوجي للشخصية العراقية. ومن سخرية القدر أن هذا الخوف العراقي السمة هو الدعامة التي تمسك النزعة القومية للبلاد في العصر الحديث. لقد ظهر العنف الذي بقي مدفوناً في نسيج البناء الاجتماعي اللاواعي، حين تغلغل هذا الشكل الجديد من الخوف عبر كل المساحات الخاصة التي وجدت في الماضي في محيط العوائل، والمجتمعات، أو بسبب الأصل الطبقي أو الاجتماعي. وكانت النتيجة هي نظام حاكم من الرعب، تكمن أعمق جذوره في الخوف المتنامي للناس بعضهم من بعض.

تلقي هذه الملامح للمجتمع العراقي تحت الحكم البعثي بعض الضوء على عملية الإذلال الكامل للإنسان، تلك الكارثة الإنسانية النهائية لنرى مجتمعاً لا يمسكه ببعضه إلا الخوف، وعدم القدرة على العثور على بصيص من الأمل بإسقاط أولئك الذين حكموا عليه بالظلام الدامس. ان الغرائز البشرية البدائية في حفظ الذات، تحذر الجمهور من أن تحشيد القوات الإيرانية لن يؤدي إلا إلى درجة من الانتصار للبعث ينتزع من بين فكي موتهم، في شكل فراغ هائل مطبق. ويمكن لهذا الاستعداد المخفي للمزيد من العنف في داخل العراق، في نقطة ما في المستقبل، أن تجعل الحرب الأهلية اللبنانية تبدو، بالمقارنة بها، مثل سفرة عائلية تعرضت لسوء تفاهم بسيط. لا شيء آخر يمكن أن يفسر تحسّن أداء الجيش العراقي حالما انعطف المد الحربي لصالح رجال الدين الشيعة. إن الرأي القائل بأن عروبية البعث قد غرست انتماءً قومياً عراقياً حافظ على تماسك الجيش العراقي والساسة معاً، يناقضه بشكل تام نمو الطائفية، والولاءات العائلية، والأحقاد الإثنية، والطائفية الدينية في المجتمع العراقي - التي غرسها البعث في الوقت ذاته.

ومن وجهة نظري للأمور، أرى أن هذا الأداء مثالياً إذا ما تمّت مقارنته بالأسلوب البربري الجديد في العالم الثالث، الذي افترى على الفلاح المصري البسيط، وعاب عليه فراره من سيناء عام ١٩٦٧ وتخلصه من سلاحه.



عرّض الفكر البعثي نفسه لنوع جديد من الاختبار حين مدّ أذرعه لتتجاوز حدود بلاده، مما ألقى الضوء على خصوصيات النظام. كان صدام حسين قد حدد الاستراتيجية العسكرية العراقية في بدايتها، وسيطر عليها بصرامة من قمتها إلى أدق تفاصيلها. وغالباً ما تعذر على ضباط الصفوف الأولى تفسير أدائهم[٢٣]. وقد أثار أداء القوات العسكرية العراقية حيرة المحللين العسكريين - الاستخدام المتخوف للتفوق الجوي، وعدم الرغبة في زج المشاة في المواضع التي تتطلب ذلك. وقد توصل أحد المحللين العسكريين إلى هذا الاستنتاج؛ إذ قال: «يكمن السبب الأساسي في عدم إلحاق الهزيمة بإيران في بداية الحرب، في عدم كفاءة الاستراتيجية والتكتيك العراقيين أكثر مما يكمن في الدفاع المدهش للجندي الإيراني»[٢٤].

ومع أننا قد لا نتفق مع هذا الاستنتاج، إلا أن جميع الخبراء الذين درسوا الأداء العراقي في ساحة الحرب، يلاحظون غرابة ذلك الأداء. فقد كانت الهجمات الثلاث الأولى التي تضمنت الاندفاع نحو خوزستان، وتطويق منطقة مهران، والسيطرة على قصر شيرين في الشمال لمنع أي إمكانية لإيران من التقدم نحو بغداد، سليمة وقوية من الناحية العسكرية. لقد كانت المشكلة في الفكرة خلف الهجوم على خوزستان؛ إذ إن الجيش العراقي لم يتجه باتجاه المدن، ولم يتجنب المناطق المدنية بهدف الضرب بعمق كاف في خوزستان بتكتيك كلاسيسكي عرفته الحرب العالمية الثانية، لدفع الجيش الإيراني إلى مواجهة مفتوحة. وبدلاً من ذلك، اتجه الجيش العراقي إلى تطويق المدن، متوقعاً استسلامها في وجه الهجوم المسلح الذي يسانده الهجوم الجوي. وحتى على المستوى التكتيكي، لم تستخدم القوات المسلحة هذا السلاح المتحرك الثقيل لاختراق الدفاعات الإيرانية، أو للتحرك صوب مواقع محصنة (مثل المدن). وقد استخدم الجيش دبابات متطورة في الدفاعات فقط، وفي بعض الاحيان كانت تُدفن تحت الرمال للتغطية أو الحماية؛ وفيما عدا ذلك، فقد اختار البعث استخدام تفوّقه التسليحي بأساليب غير كفوءة، بهدف تجنّب إقحام المشاة في القتال.[٢٥]

وكان الجواب الذي يقدمه العراقيون لتفسير استراتيجيتهم هذه في احتلال المدن، وطريقتهم غير الاعتيادية في نشر أسلحة ثقيلة، هو أنهم يريدون تخفيض عدد القتلى إلى أبعد حد. فعدد سكان العراق لا يتجاوز ثلث عدد سكان إيران.

فمثلاً، في بداية انتصاراتهم التكتيكية، في سيطرتهم على خرم شهر، «يبدو أن



نسبة الخسائر في الأرواح. . . قد أقنعت القيادة العراقية بالقيام بحصار عبادان للاستيلاء عليها، مفضّلين ذلك على القتال من بيت إلى بيت».[٢٦] ولكن عبادان قاومت ولم تستسلم، وبعد سنة قام الإيرانيون باستخدامها لتكون نقطة الانطلاق لسلسلة من الهجمات المضادة إلى سلسلة من الهزائم العراقية. وهكذا، تحولت الحرب الخاطفة التي لا تستغرق أكثر من سبعة أيام إلى أربعة عشر يوماً، إلى حمام دم لا نهاية له:

كانت خطوط الجبهة الإيرانية عبارة عن مشاهد من الفوضى والحماس، حيث ترى الملالي بعمائمهم وبنادقهم المعلقة على ظهورهم، وهم على دراجاتهم النارية يتنقلون بين الجموع، يشجعون المقاتلين ويشحذون هممهم.

وكانت الشعارات الدينية في كل مكان، وكانت الإمدادات تأتي في بعض الأحيان، حيث يصل المقاتلون الفرحون، وهم يحملون أكفانهم معهم، دلالة على رغبتهم في «الشهادة». أما خارج ساحة المعركة نفسها، فلا توجد مظاهر تذكر لنشاطات عسكرية.

وعلى النقيض من ذلك، تمتد المناطق العسكرية في العراق إلى عشرات الأميال من التحصينات والدفاعات خلف الجبهة، حيث صفّت الدبابات والأسلحة الثقيلة التي دُفن بعضها تحت التراب والطين بمحاذاة الطريق، نموذج الحرب العالمية الثانية في الغرف المحصنة تحت الأرض والخنادق، والشاحنات القلاّبة، التي تحفر الارض.[٢٧]

من السذاجة أن نتصور أن صدام حسين كان يهمّه موضوع الخسائر البشرية. إذن، لماذا يحرص نظام يتمتع بولاء شعبه، على إبقاء معارك المشاة المباشرة في حدها الأدنى واستخدام كل الاستراتيجيات المتيسرة لتحقيق ذلك - القصف العشوائي، واستخدام الاسلحة الثقيلة، واستخدام الغاز السام، وإنشاء دفاعات أرضية واسعة، وإنشاء البحيرات الصناعية، وأميالاً ممتدة من الدفاعات الخلفية؟؟[٢٨]

وعلى كل حال، فإن الإجابة ليست صعبة إذا نظرنا إلى المشكلة من زاوية سياسية وليس زاوية عسكرية. فحين يكون الخوف هو ما يمسك بالجهاز العراقي السياسي وجيشه معاً - وليس الانتماء الوطني أو البعثي - يتبع ذلك أن المجتمع بشكل عام يصبح معرضاً جداً للتأثيرات في حال تخلخل ذلك الرباط بأي شكل من الأشكال. تخلق الحرب عادة ظروفاً استثنائية لتصاعد خوف أكبر من العدو. وهذا ما يشكل للبعث تهديداً أكثر مباشرة وخطورة لهذه الروابط من أي تراجع محلي. فإذا كان خوف



الجنود العراقيين من العدو الذي يواجهونه أكثر من خوفهم من النظام المتربص بهم في الخلف، فحينذاك سيقومون بما سيفعله أي إنسان عاقل في مثل هذا الموقف: سوف يهربون من مواقعهم. وذلك ما حدث في كل هزيمة رئيسية تعرض لها العراق في تلك الحرب. وهذا ما يفسر سبب وجود ثلاث استراتيجيات قتالية مختلفة على الأقل على كل جانب (الأسلحة العراقية مقابل القوة البشرية الإيرانية).

الخوف، وليس «الأساليب السوفياتية» هو الذي يفسر تخوف القادة العسكريين العراقيين الميدانيين وعدم مرونتهم. وقد استرعت هذه الخصائص اهتمام المراقبين لهذه الحرب. إن درجة البيروقراطية وسيطرة الدولة على الحياة الاجتماعية بحد ذاتها، ليس لها علاقة بالأداء العسكري، كما في حالة ألمانيا في كلا الحربين العالميتين. والحقيقة، فإن صدام حسين كان يعرف جيداً ما الذي يوحّد حكومته ويحفظ تماسكها، مهما أخطأ في الحكم على الثورة الإسلامية في إيران.

إننا نحتاج إلى بصيرة سياسية، وليس عسكرية، لنفهم بماذا كان يفكر البعثيون حين قاموا بشن الحرب أول مرة. ومن الواضح عدم وجود أية أهداف تكتيكية عراقية عسكرية محددة تنسجم مع نظرة عسكرية أوسع حول كيفية خوض هذه الحرب. ومن الواضح اتفاق آراء المراقبين على عدم وجود استراتيجية بديلة في حالة ثبوت خطأ الافتراضات الأولية. ولا شك أن صدام حسين كان واثقاً بأن كل ما يحتاج إليه لإسقاط الخميني، أو، في أسوأ الأحوال، إجبار إيران على القبول بالدخول في مفاوضات مهينة، هو هجمة عراقية مفاجئة على إيران تشكل صدمة لهم. وحين لم ينهر الإيرانيون، انهارت «الاستراتيجية» بأكملها.(٢٩)

لم يقتصر أسلوب التفكير الأيديولوجي حول الشؤون العسكرية، على العمليات على الأرض. فمثلاً، ألمح النظام البعثي إلى ضرورة إعفاء قطاع النفط من الهجوم؛ وبعد فترة قصيرة، سيطرت القوة الجوية الإيرانية على محطات تصدير النفط الكومبيوترية في الميناء العراقي الفاو، وقصفت القوة الجوية الإيرانية حقول النفط في كركوك والموصل. وقد توقفت بشكل مؤقت كافة الصادرات النفطية العراقية، ومع حلول ١٩٨٧، كانت إنتاجية النفط ما تزال دون معدلاتها التي كانت عليها قبل الحرب. ومع تناقص وانخفاض إنتاج النفط العراقي، ارتفعت عائدات إيران النفطية. وعلى الرغم من الشلل الذي أصاب المصافي النفطية الإيرانية وغيرها من المنشآت الاقتصادية، فإن العراق كان غير قادر على إيقاف ذلك التراجع الاستراتيجي في



الحصول على الموارد، والذي حدث في اليوم الثالث من الحرب.

ويبدو أن النظام البعثي لم يتوقع ولم يتصور إمكانية اتساع الحرب لتصل إلى المنشآت الاقتصادية، بل كانوا على ثقة بأن الجانب الإيراني غير قادر على اتخاذ الإجراء اللازم.

ومن أغرب القرارات العسكرية في هذه الحرب، ذلك القرار الذي يتعلق باستخدام القوة الجوية العراقية. فقبل ٢٢ أيلول، كانت القوة الجوية العراقية بأكملها منتشرة على الحقول الجوية لبلدان شبه الجزيرة العربية باستثناء جنوب اليمن،[٣٠] وذلك لمباغتة الإيرانيين في حالة كون إمكاناتهم الجوية ما تزال قوة لا يستهان بها. كان نظام البعث ينفذ استراتيجية الحرب الخاطفة، بينما يضمن أنه لن يؤخذ على حين غرّة مرة أخرى، فقد كان الهوس المرضي بالتكتيكات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ يثير الشفقة إلى حد تعجز الكلمات عن وصفه. وأخيراً، حين استخدم النظام قوّته الجوية الكبيرة، أنفق المحللون السياسيون الكثير من الحبر في محاولة لفهم ما الذي كانوا يفعلونه، بحيث جاء في تبريراتهم أن «تفوّقهم» الجوي أعاقهم عن مفاجأة الهجمات الإيرانية المعاكسة على تجمعات القوات[٣١]. وهكذا تم تفسير غياب الدعم الجوي للعمليات الأرضية ذلك الغياب المحير، بالخوف مما يمكن أن يملكه الجانب الآخر من قوة. ولكن، من الممكن ان يكون هناك تفسير عسكري أكثر بساطة: أن الدفاعات الجوية العراقية قامت بإسقاط الطائرات الخطأ[٣٢].

إن التوجه لاستخدام القوة الجوية العراقية بالدرجة الأولى ضد المدنيين والأهداف العسكرية، يؤكد الشبه الغريب لهذه الحرب مع الحرب العالمية الأولى، الذي اتضح أكثر مع هجمات الموجة البشرية الإيرانية الهائلة في منطقة البصرة عام ١٩٨٢، ثم بعد ذلك في شباط وآذار من عام ١٩٨٤.

والحقيقة، أن التشابه في الأسلوب يمتد ليشمل الحرب ككل، بضمنها الهجمات العراقية الأولى في الاراضي الإيرانية، وتنظيم الدفاعات العراقية في مراحل تالية. ولكن هناك اختلاف مهم بين الحربين، ففي الحرب العالمية الأولى كانت حالة التكتيك العسكري والمعدات (الأسلحة الثقيلة والمدافع الثابتة بلغت من القوة ما جعلها تشل قوة المشاة، ولكن السلاح الثقيل والقوة النارية كانا يفتقران إلى سهولة الحركة)، بينما نجد في الحرب العراقية الإيرانية أن المتحاربين كانوا يحاربون بأسلوب لا يلائم معدّاتهم، وبعيداً جداً عن تدريبهم.



والحقيقة، هناك أكثر من جانب لهذه المشكلة. ففافتقاد الكفاءة في استخدام المعدّات المتطورة والمعقدة، هو عامل واحد على مستوى الجندي كفرد وباعتباره الهيكل الأساسي في البنية العسكرية. ولكن افتقاد الكفاءة وحده لا يفسر التراجع والنكوص؛ وبالتأكيد، فإن هذا العامل لا يخبرنا بشيء عن تصرفات وسلوكيات القيادة العليا، أو القيادة على المستوى الاستراتيجي في اتخاذ القرارات. لقد كان هناك انعدام رؤية في العمل، لا يمكن أن نعزوه إلى جهل، أو إلى عدم الكفاءة، أو الحماقة. ففي السنوات الست الأولى من الحرب، لم يستطع اي من الطرفين التوصل إلى تقييم دقيق ومعقول لمواطن القوة والضعف لدى الطرف الآخر، أو التعلم من أخطائه نفسها ونجاحاته. في بداية الحرب، اقتصرت هذه السمة على طريقة التفكير العراقية العسكرية؛ ولكن فيما بعد، أصبحت ميزة تميز «التخطيط» الإيراني العسكري. وفي الواقع، كانت النتيجة أن ذلك الأسلوب كان الأسلوب الوحيد في السنوات الست الأولى من الحرب. إن غياب الاستراتيجية العسكرية على كلا الجانبين، يقود إلى توجيه ضربات قاسية من كلا الطرفين، تحصد أكبر عدد من الأرواح البشرية - وهنا التشابه مع الحرب العالمية الأولى.

في جميع الحروب تحدث إخفاقات في التصورات والأحكام، أو مبالغة في تقدير الإمكانيات المتاحة؛ وغالباً ما يوجد الإهمال والحماقة المطلقة. ولكن عدم قدرة الطرفين المستمرة، وفي بعض الأحيان عدم رغبتها - وبشكل خاص الجانب الإيراني - في الحكم على الآخر بشكل واقعي من أجل وضع استراتيجية مناسبة لتحقيق أهداف الحرب التي كانت تتلخص في إسقاط النظام الآخر - إن هذا النوع من الانغلاق العقلي أمر غير معروف.

وقد جاء اعتراف صدام بأن الحرب ستكون حرباً تختلف عما كان يتصور في البداية، في الأسبوع الثالث منها، قبل وقت قصير من دعوة الاحتياط للالتحاق بالجيش. وبدل أن يخفض ويقلص من أهداف حربه، أقدم صدام على تصعيد الرهان، واتخذ القرار بنقل الحرب إلى المراكز المدنية.(٣٣)

وإلى جانب القصف الجوي للمدن الذي كان قد بدأ قبل ذلك، تم إطلاق أول صواريخ أرض - أرض في ديزفول، لتتوافق مع الاعتراف بان العدو لن يتهاوى ويسقط امام الهجمات.

استهدفت الصواريخ ثلاث مناطق من المدينة، بضمنها مئات المنازل



والمحلات. لم يبق من المدينة شيء سوى أكوام من الصخور والركام. منذ بدء الهجوم الصاروخي... تولت المدفعية العراقية الزمام. كانت المدفعية تقصف المدن كل مساء، دون القاعدة الجوية[٣٤].

حدثت الهجمات على ديزفول في ظروف كانت القيادة فيها تعاني من الإحباط. لم تتعرض للهزيمة، ولا حتى للتراجع.

كانت القوات العراقية تواصل تقدمها ببطء شديد، ودون هدف واضح.

لقد عمد الكثير من المحللين على تفسير استخدام العراق لغاز الخردل وغاز الأعصاب في الحرب، إلى حالة من اليأس وفقدان الأمل على الجانب العراقي. ولكن هذا التفسير خاطئ، ولم يكن العراقيون يعانون من اليأس. فعلى الصعيد الداخلي، كان صدام حسين يتنعم بما حققته له الحرب من مكاسب[٣٥]. فمن الناحية العسكرية، كان ضرب المدن بالقنابل وسحق ديزفول ذا نتائج عكسية، حيث عجّل وبشكل كبير في تحشيد القوات الإيرانية[٣٦]. وهكذا فإن دعوة الخميني إلى تشكيل قوة من عشرين مليون جندي قبل الغزو، أصبحت الآن رؤية دينية لتحشيد هذه القوة.

يتخذ القيام والاستمرار بمثل هذه الحرب التدميرية الميؤوس منها إلى هذا الحد نوعين من الجنون: بدء الحرب، والإبقاء على استمراريتها. وبالنسبة لي، فإني أركز على النوع الثاني من هذا الجنون. إن الحرب التي تشهد تخلّي أحد الجانبين عن المنطق والعقل، تختلف كثيراً عن تلك التي يتخلّى فيها الجانبان عن المنطق والعقل. ويكمن الاختلاف في عدد الخسائر البشرية، وفي نتيجة القتال، وطبيعة الحرب، ويترتب على ذلك المواقف التي يتخذها الناس من هذه الحرب؛ معها أو ضدها. وكذلك، تؤثر وبشكل جذري على المقاتلين الذين يضحّون بحياتهم، ودوافعهم في الاستمرار في ذلك.

حين يكون هناك جانب واحد ينفذ استراتيجية لاعقلانية، تتعزز احتمالات ارتفاع مشاعر الخيبة وهبوط المعنويات، بل وحتى الثورة. وحين يثبت ان كلا الطرفين مصرٌّ على اتباع هذا المسار، وتنعدم رؤية الأهداف الملموسة للحرب لكلا الجانبين، يكون من الضروري تعزيز الالتزام الأيديولوجي لدى الجنود.

بالنسبة للجيش العراقي، كانت المعنويات مرتفعة في بداية الحرب على موجة من معاداة الشوفينية الإيرانية، لكنها هبطت بشكل واضح مع انهيار الخطط، والمقاومة



الإيرانية العنيفة. وعلى كل حال، فقد عادت المعنويات إلى الارتفاع مرة أخرى حين فقدت استراتيجية الموجة البشرية بريقها وتأثيرها الأول، وكشفت عن كونها أيديولوجية «غريبة» فقط. إن المحللين السياسيين الذين يصرّون على الربط بين استرجاع المعنويات وبين قوة المشاعر القومية العراقية، يرتكبون خطأ فادحاً، لأنهم لم يفهموا الطبيعة المركّبة لجنون هذه الحرب.

أثبت الإيرانيون جدارة فائقة حين كانوا يقاتلون دفاعاً عن مدنهم وبيوتهم بمعزل عن القيادات الدينية. وكان أكثر ما هزّ الجيش العراقي هو الدفاع المستميت الذي واجه الهجمات على خرم شهر وعبادان. وكانت طبيعة ذلك القتال دفاعية ومشابهة لحرب العصابات، يضاف إليها وضع جيوب متفرقة في وجه تقدم المشاة والقوات الأخرى. ولكن الفكرة العسكرية تغيرت بشكل تام حين تسلّم رجال الدين الأمر؛ وأصبحت الفكرة هي تسخير الحرب لإثبات الإسلام الصحيح للشخص؛ واتخذ النصر مقابل الهزيمة معنى جديداً تماماً.

وفي منطقة بوستان، أسفر هجوم الموجة البشرية الإيرانية عن حدوث شبه تمرد في الجانب العراقي، واعتقال عدد كبير من الجنود. وتقول الاشاعات إن الضباط والجنود رفضوا الامتثال لأمر بحصد الآلاف من الإيرانيين الذين كانوا ينطلقون نحوهم. ومهما كانت حقيقة تلك القصة، فيجب الاعتراف بأنه حين يكون هناك عدد كبير من البشر المستعدين للانتحار، فحينذاك، وحتى في حروب العصر الحديث، يمكن تجاوز أي موقف ثابت. والمشكلة هنا هي مشكلة رياضية تطبيقية: معادلة مكوّنة من أعداد من البشر، وسرعة ركضهم، والمسافة التي يتوجب عليهم قطعها، يقابلها على الجانب الآخر قوة النيران وسرعتها. وقد خسر الإيرانيون في صيف ١٩٨٢ مئة الف رجل وشاب في محاولتين للسيطرة على البصرة باستخدام تلك التكتيكات.(٣٧)

وفشلوا في السيطرة على المدينة وقطع الطريق مع بغداد. ومع ذلك، ومع كون الوقت إلى جانبهم، ومع عائدات نفطية جيدة بدأت بالتدفق عليهم، قاموا بالمحاولة مرة أخرى وفي الموقع نفسه. وفي شباط وآذار من عام ١٩٨٤ لقي نصف مليون إيراني حتفهم، في معركة وصفت بأنها «المعركة الأخيرة». في المعارك الأولى، استخدم البعثيون غاز الخردل وغاز الأعصاب المصنّع محلياً ضد حشود القوات الإيرانية التي كانت تضم أعداداً كبيرة من المراهقين والشبان المتحمسين وغير المدرّبين على القتال. وقد وصف المراسلون، الذين سمح لهم بالذهاب إلى ساحة



الحرب لأول مرة منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الحرب، مشاهد المذبحة بلغة نادراً ما تشهدها الصحافة الحديثة. «بُسُطٌ من الأشلاء» و«جحيم فوق الأرض»، هي بعض العبارات والاصطلاحات التي زخرت بها تقارير الصحفيين الذين وصفوا القتال في منطقة القرنة. كانت القوات الإيرانية، والحرس الثوري، والشبان والم«راهقون المتطوعون، يندفعون بلا تفكير باتجاه الدفاعات العراقية.

واصلت النيران العراقية حصد الإيرانيين الذين كانوا يتساقطون مثل أعواد الذرة... أخيراً، قامت الوحدات العراقية المسلحة بالتقدم عبر أراضيها والتفت حول ما تبقّى من الإيرانيين.... «لقد سحقنا الإيرانيين كما نسحق الحشرات»، قال جندي عراقي والفرح بادٍ على وجهه. كان يجثم في خندق في الجبهة مع ثلاثة جثامين إيرانية يكسوها التراب، لم يتم دفنها بعد مرور يومين على مقتلها. بل إن القتلى العراقيين ظلوا تحت الشمس الحارقة دون أن يدفنوا. إن تلك اللامبالاة تجاه الموت شيء يصعب فهمه».(٣٨)

وقد وصل المراسلون الغربيون بعد بضعة أيام من توقف القتال. وقد تحدّث طبيب إيراني كان في الجبهة وأرسل إلى أوروبا لمرافقة ضحايا الغاز، والذي كانت الصدمة قد هزت كيانه كله مما رأى، إذ أفاد: جثث تركت دون ان تدفن؛ سجناء أُطلقت عليهم النيران، أعداد من الجرحى الذين تُركوا على أرض المعركة ليصبحوا فرائس للذئاب. تلاشى كل أثر للرحمة إذا كانت قد وُجدت في وقت ما.

«لقد رأيت شباناً يافعين يُحرقون أحياء، ورأيت عراقيين وإيرانيين يمزق بعضهم بعضاً بالأظافر والأسنان. لقد كان غضب حاقد في وجه غضب حاقد».(٣٩)

بدلاً من الخلاصة

إن القول بأن البعث والقيادة الدينية في طهران «تخلّوا عن منطق العقل» وتصرفوا بشكل غير عقلاني حتى في متابعة أهدافهم على ساحة المعركة، هذا القول يفترض وجود نوع من العقلانية المشتركة لديهم - وطبعاً لا أقصد هنا وجود الحكمة أو الخبرة العسكرية أو التفهم النظري العميق، ولا الرحمة بالطبع؛ بل ما أعنيه هو وجود شيء من الفهم البسيط والتقدير للأمور. ولا تشكل هذه الخاصية ميزة في عقل الفرد تمكنه من التفكير المنطقي وحساب النتائج؛ بل هي، وكما علّق مرة حنا آريندت Hannah Arendt، هي سلسلة من الأحكام والمفاهيم التي نتوصل إليها باعتبارنا بشراً نعيش في



العالم نفسه ونتعامل مع الواقع على ذلك الأساس. لذلك، فإنها عقلانية سياسية تتعلق بالسلوكيات والشؤون البشرية.

يملك كل من صدام حسين والخميني فطرة سليمة حين يتعلق الامر بعالمهم الذي صنعوه بأنفسهم. والحقيقة، فإن قدرتهما على تقييم المادة البشرية بطريقة ذكية ومحسوبة بما يثير دهشة العلماء، تثير سؤالين مهمين:

الأول: لماذا لم يسقط النظام العراقي، ولم ينقلب الجنود على النظام وهم يشكلون الأكثرية الشيعية في الجيش العراقي، على الرغم من النكسات التي مُني بها الجيش في وقت مبكر من الحرب؟

الثاني: لماذا استمر نجاح الخميني في تحشيد الجموع على الرغم من ارتفاع عدد الخسائر البشرية وانعدام الجدوى من تلك التضحيات؟

وفي الوقت نفسه، كانت تلك القوة التي يمتلكها كل من صدام والخميني تتحول إلى ضعف رهيب حالما يكون هناك تعامل بينهما (أو مع أي جهة خارجية أخرى). والحقيقة، فإن غياب الفطرة السليمة البسيطة لدى العراق البعثي وإيران الإسلامية، لا ينعكس على عقلانية أولئك الذين صنعوا تلك العوالم، ولا على أولئك الذين حشروا في تلك القبضة الحديدية. بل هي نتاج لمناخ من عدم الواقعية يوجد في الأهداف الخيالية التي كرسوا حياتهم لها.

وقد وُجدت مثل هذه الأهداف على الدوام في قلب البعثية؛ كحركة، وكسلطة.

وقد كانت خيالاتهم تُحجب عادة عن الرأي العام؛ ولكن ما إن سيطر البعثيون وأخذوا السلطة، وكرسوا نفوذهم من خلال تنظيم المجتمع العراقي كله، حتى وضعت هذه الأهداف الخيالية بين يدي قيادة صدام حسين.

وعلى كل حال، فحتى سلطة الدولة وقوّتها لها حدود بالنسبة للبعثية؛ فهي مقيّدة بحدود حقيقية، أهم دلالاتها أنها تمثل محطة لموطئ قدم على ما هو واقعي أو غير واقعي، وبالتالي لديها الإمكانية على التغلغل في دوامة المعتقدات التي يتظاهرون بها. إن امتداد تنظيمات البعث في العراق - إلى الحد الذي قضي على كافة أشكال المعارضة في الداخل، ليستمر نظام من الرعب لا يردعه رادع عن التنكيل بضحاياه - سد الطريق أمام رؤية الحركة للحقيقة، بحيث أصبحت لا ترى أي شيء آخر سوى ما عملته بنفسها.

وفي الواقع، فإن نجاح البعث في سعيه لإحكام انعزاله عن العالم لفترة طويلة



جداً كطريقة لإبعاد أي تهديد على سيطرته، قد انقلب عليه؛ وأما المؤامرات التي اجتثها البعث من جذورها بلا رحمة في السنوات الأولى من الحكم، فقد تحولت إلى أحلام. وهكذا، كان الخيال الأساسي نظرياً صرفاً. وقد قام البعثيون ببناء عالم واقعي كامل حول هذه النقطة الارخميدية؛ عالم لا يمكن أن يمتد ويتسع الا اذا وجدوا هذه النقطة نفسها والتي ليس لها وجود واقعي؛ وعلى غرار دون كيشوت، فإن صدام حسين انطلق يفعل ذلك بالضبط، مع افتقاده كل المزايا وخصائص الفارس الهمام.

بالنسبة لصدام حسين، يبدو له العالم الواقع خارج قبضته بشكل يختلف عما يبدو للشخص ذي الفطرة الطبيعية. إنه لم يكن بحاجة إلى جنرالات الشاه ولا البختيارات ليؤكدوا له أن الثورة الإيرانية كانت فاسدة وفاشلة، وأن الجماهير الإيرانية كانت تنتظر إشارة منه لتنهض وتعلن التمرد ضدها. كان يعرف ذلك حق المعرفة، من «التاريخ»، كما يفسره اختياره لاسم القادسية خير التفسير. ومثل الجماهير العراقية التي احتفلت بالانتصار على المؤامرات الصهيونية والإمبريالية في المحاكمات الصورية عام ١٩٦٩، فبالنسبة لصدام حسين كان «مظهر» الثورة الإيرانية - الملايين التي تقدمت وقاتلت وقتلت من أجلها، وتحولت كل آمالها وطموحاتها وتركيزها في شخص الخميني - كانت جماهير فاسدة متفسخة منذ البداية.

لقد افترض صدام ان يكون العالم الذي خلقه لنفسه، وفرضه قسراً داخل العراق، مختلفاً عن ذلك العالم الذي يظهر سياسياً على السطح. سيرحب عرب خوزستان بجيشه الذي دخل لتحريرهم، وسوف يستقبلون الجيش بالأحضان، بل إنهم قد يطلبون العودة إلى الدولة العربية التي ينتمون إليها؛ كما فعل أسلافهم يوماً على أرض القادسية وعلى حساب الامبراطورية الساسانية. وحين لم يفعلوا ذلك، بل كانت المقاومة ضارية في إقليم الاحواز وخوزستان ذات الأكثرية العربية، كان دليلاً ليس على خطأ في تقديراته وأحكامه، بل دليل على خيانتهم. وهكذا، تطابقت أحلامه وخيالاته في السيطرة على إيران وتدميرها مع فكرة وجود مؤامرة اخرى ضد البعث. وإذا كان قد اتخذ قراراته بناءً على ذلك الحلم، أو بناءً على المؤامرة، فإن النتيجة دوماً واحدة. ولهذا السبب، فإن صدام حسين حتى لو كان قد أعلن الحرب لأنه «اعتقد» أن الشيعة يشكلون خطراً عليه، يبقى كل ما قلته عن الحرب صحيحاً؛ فصدام حسين كان سينبش مؤامرة أخرى لها الأساس نفسه في الواقع مثل المؤامرات الأخرى، ويتصرف بناءً على ذلك.



إن فعل إخضاع كل حادثة معينة، وكل تقدم في ساحة المعركة، وحياة كل فرد، بصرف النظر عن مركزها، وثروتها ومرتبتها، وبالطبع حياة الجموع، لمثل هذه الأهداف غير الواضحة، والبعيدة والخيالية، هو الجنون بالمعنى السياسي المحدد للكلمة، والذي تعبّر عنه هذه الأفعال.

وحين يقول صدام حسين للعالم إنه كان سيبدأ حرباً عالمية ثالثة لو كان ذلك ضمن قدرته وقوته، قبل تخلّيه عن السلطة بإرادته - وهكذا يتنازل وإلى الأبد عن الأهداف الخيالية لحربه الأساسية، وهو أمر لا يحتاج أبداً إلى القيام به فقط لو عادوا إلى المؤامرات - فهو يعني ذلك بالضبط. فمع أشخاص من هذا الطراز، يصعب التمييز بين الإرادة الحقيقية والزهوة الاعلانية. وبشكل عام فإنهم في النهاية يؤمنون بما يقولونه، ومهما كانت الصورة مرعبة من وجهة نظر الإنسان الطبيعي، من الضروري ألا نكون مثل النعامة، ونرفض مواجهة جنون الصورة وبشاعتها.

وتظهر الصعوبة حين نحاول فهم أسبابهم من وجهة نظرنا كبشر طبيعيين؛ ومن هنا فكرتنا عما هو عقلاني، وغير عقلاني. ولا يمكننا هنا تطبيق أحكامنا ورؤيتنا الاعتيادية على عالم البعثية والخمينية. يضاف إلى ذلك أن ذلك يمكن أن يكون ضاراً جداً. فمثلاً، عند تحليل ودراسة أسباب استخدام الغاز السام، فإن المراقبين الخارجيين، العرب والغربيين على حد سواء، يفسرون ذلك بأن البعثيين لجأوا إلى ذلك السلاح نتيجة اليأس والاضطرار. وبعيداً عن حقيقة أن الوضع العسكري على الأرض لم يكن أبداً بهذه الدرجة من اليأس التي تم تصويره بها، لماذا لا نفترض أن البعثيين لم يستخدموا الغاز السام قبل ذلك الوقت لقتل أعداد أكبر من الإيرانيين، لسبب واحد، هو أن الغاز لم يكن جاهزاً آنذاك بكميات كافية؟ إن تسميم الإيرانيين بالغاز كانت له فوائد أخرى تضاف إلى القتل الجماعي؛ إنه يوهن الحماس للاستشهاد. هناك اختلاف واسع بين ان يموت الجندي برصاص العدو، وبندقيته في يده وهو يردد اسم الله في آخر نفس له، وبين أن يقضي أسابيع من الآلام المتسببة من تفسخ وتحلل أجهزته الداخلية، على سرير في المستشفى قد لا يكون متوفراً.

يطرح موضوع استخدام الاسلحة الكيمياوية للدمار الشامل قضية أخلاقية أوسع مدى، وهي ما الذي كان سيقوم به أي من الطرفين لو كان يمتلك سلاحاً نووياً؟ ليس هناك أدنى شك في أن العراق كان سيضرب إيران بالقنبلة النووية لو كان يمتلكها. إن منشأ هدف امتلاك أسلحة للدمار الشامل - التي تختلف عن الأسلحة الاعتيادية



المخصصة لقتال ذي أهداف واستراتيجيات ذات علاقة بهذه الأسلحة نفسها - يكمن في العزم والإصرار على استخدامها في أي موقف مطلوب؛ لذلك، فإن امتلاك أسلحة مصممة للقتل الجماعي للمدنيين وغير المقاتلين، هو دليل كاف للنية الإجرامية لتلك الحكومة، بصرف النظر عن سياستها. وهذا يأخذنا إلى قضية أخرى، هي أن الجهة التي تقوم بإيصال هذه الإمكانية - في امتلاك الأسلحة ذات الدمار الشامل - إلى أيدي حكومة تستمد سطوتها وقوّتها من مؤسسات الرعب والعنف، هي جهة مشاركة ومساهمة في العنف. وهذا هو موقف جميع الحكومات الفرنسية التي أخذت على عاتقها تزويد العراق بالأسلحة منذ ١٩٧٥ وما بعدها.

من هذه النقطة، يجب توجيه أسئلة بخصوص معنى البحث عن عقلانية في إقدام صدام حسين على الحرب. وبالاسلوب نفسه، من نحن لكي نسمح لأنفسنا بالتغلغل في استراتيجية دينية في القتال مُصممة لحماية منجزات «ثورية»، وفي الوقت ذاته، اختصار الطريق أمام رحلة إلى الجنة لا عودة منها؟ هل يمكن لمثل هذا البحث أن يلقي ضوءاً على طبيعة هذه الحرب، وعلى أهميتها الإقليمية الأوسع مدى؟ أم أنه إشارة لرفض تقبّل هذه الحرب كما هي، مما يزيد من تشوش معنى وحدة الجنس البشري عامة؟

إن جميع اولئك الذين شغلوا مناصب ومواقع في تلك الحرب، في هذا الجانب أو ذاك، لأي سبب كان، وبصرف النظر عن توقيت ذلك خلال مسيرة الحرب الطويلة، قد دخلوا واستمر بقاؤهم في تلك الهاوية الجهنمية طوال فترة استمرارهم في تلك المواقع. وليس هناك أهمية لسبب ما أقدموا عليه من أفعال، فيما إذا كانوا داخل بلادهم أو خارجها، يقاتلون أو يراقبون، أو حتى ما هي هوياتهم، لأن النقطة الأساسية هي أن السياسة لا علاقة لها أبداً بهذا البعد من الجنون المرعب العميق الجذور الذي يميز الحرب العراقية - الإيرانية.

السياسة هي الميدان الذي يشهد حواراً بين القضايا العامة والتفاعل البشري. ومن التناقضات هو أن هذا الميدان الذي له القدرة على التسبب في كل هذا الكم من النزاع، يتعرض للتلاشي والاختفاء حالما يبدأ القتل. وهكذا، انتهى دور السياسة ووجودها بين إيران والعراق في اللحظة التي بدأت بها الحرب. ولكن السياسة انتهت في العراق قبل ذلك الوقت بكثير؛ وهذه الحقيقة لها علاقة بكيفية بدء الحرب. وهكذا، فإن هذه الحرب أبعد ما تكون عن استمرار السياسة «بطرق أخرى» كما كتب مرة المنظّر الشهير



للحروب كلوسفيتز Clausewitz، بل هي فعلٌ ناتجٌ عن عنف جنوني لا كابح له فوق حدود جديدة. هذه هي الطبيعة الجوهرية للحرب العراقية الإيرانية، طبيعة تنبعث من عدوانية عميقة الجذور يمتلكها عالمان ليس فقط نحو بعضهما البعض - لأنه في مثل هذه الحالة يمكن أن يكون هناك أمل، لإمكانية انسجامها مع وجهات النظر العالمية - بل عدوانية لكل ما هو بشري يقف خارجاً عنهم.

إن الرمزين الكاملين اللذين يلخصان معنى الحرب العراقية الإيرانية، هما استراتيجية الموجة البشرية والغاز السام؛ ولا يشكل أي من هذين الرمزين استراتيجية في حرب مصممة لأغراض سياسية. يركز كل من الرمزين على الموت كهدف غير سياسي بحد ذاته، فيما إذا كان ذبح المدنيين غير المقاتلين للعدو، أو تعريض جنوده هو للمذابح. ومن المفارقات، أن الغاز السام وحرب الخنادق (وهي شكل مختلف عن استراتيجية الموجة البشرية)، كانت اختراعات ترتبط بالحرب العالمية الأولى - تلك الحرب التي خلّفت لنا جبالاً من الجنون البشري مثل حقول القتل في فيردن Verdun، التي تشكل أكثف منطقة تضم الجثث في الكرة الأرضية.

لقد تمّت مقارنة الحرب العراقية - الإيرانية بالحرب العالمية الأولى، وهذا أمر صحيح، ولكن تلك المقارنة تأتي لأسباب خاطئة. فالغاز السام وحرب الخنادق، كانا مخترعات تكنيكية في الحرب العالمية الاولى، عملا، مع المدفعية بعيدة المدى والرشاشات، على وضع الوصفة الخاصة للقتل في تلك الحرب. وعلى النقيض من ذلك، فإن الرموز لا تنشأ بخصوص أمور تقنية؛ فمن أجل أن تستحق اسمها، عليها التغلغل في قلب العلاقات والأواصر بين الناس.

كان الغاز السام طريقة للقتل في أيدي البعث تجد مصدرها في الرعب الذي يمسك المجتمع ويوحده. يقابل ذلك استراتيجية الموجة البشرية الإيرانية التي تشكل النظير التام؛ فهي احتفالية بالموت لا لأغراض لها علاقة بهذه الحياة، بل لفكرة تتعلق بالحياة الأخرى. لذلك، وبينما تشكل كل من استراتيجية الموجة البشرية، وستراتيجية الغاز السام رموزاً تشير إلى جوهريات الحرب العراقية - الإيرانية، فإننا لا نستطيع ان نقول الشيء نفسه بالنسبة للحرب العالمية الأولى.

في روايته الموسومة حكاية خرافية *A Fable* التي كتبها أثناء الحرب العالمية الاولى، يصور الكاتب ويليام فولكنر William Faulkner مشهداً يتولى فيه قائد فصيل فرنسي هجوماً يعرف مقدماً هو والقائد الأعلى، أنه محكوم عليه بالفشل. وفي



اللحظة المحددة للهجوم، يعلن الفوج العصيان، ويرفضون بدون استثناء مغادرة خنادقهم والتحرك منها. وكأن هناك إشارة مسبقة متفقاً عليها، تعلن الفرقة العسكرية بأجمعها العصيان، وتتبعها الجبهة الفرنسية برمّتها. ويكمن مغزى القصة في حقيقة أن الألمان لا ينتهزون الفرصة للقيام بهجوم سريع مضاد؛ ولا يستطيع أحد أبداً معرفة كيف ولماذا، ولكن ما حدث هو أن الجبهة الألمانية بأكملها تتجمد في الوقت ذاته، ولا تقوم باي تحرك. ويواصل الضباط الحيارى إطلاق النيران على المناطق الخالية بين خطي الجبهتين. ويشرح قائد مجموعة الأمر قائلاً: «يمكننا أن نسمح حتى لجنودنا بخذلاننا في بعض الأحيان؛ وهذه واحدة من متطلبات قدرهم كجنود إلى الأبد. بل إن بإمكانهم إيقاف الحروب، كما فعلوا من قبل، وكما سيفعلون مرات أخرى؛ واجبنا هو أن نحرسهم ونمنعهم من معرفة أنهم في الحقيقة الذين هم انجزوا ذلك العمل».[٤٠] ويكمن المعنى الرهيب للحرب العراقية - الإيرانية في حقيقة عدم إمكانية حدوث مثل هذا السيناريو. المسألة ليست مسألة إمكانية، كما كان الأمر بالنسبة لفولكنر - تنبثق قوة خيالية من عدم الإمكانية المطلقة لها، وهي مسألة عدم إمكانية التصديق المطلق.

حين يكون القتال حول أمور مثل «الأراضي، أو احتياطي النفط، أو حقوق الملاحة، أو الموجودات الاستراتيجية» أو حتى إذا كان القتال بسبب رغبة الدولة بمدّ نفوذها إلى ما وراء الحدود المعترف بها، يبقى المراقبون في العالم كله قادرين على إصدار أحكام عقلانية؛ على الأقل بشكل عام. حين تكون الاشياء التي لا تملك حياة هي موضوع النزاع، فإن حساب التفاضل والتكامل للسبب والنتيجة، يجعل من الممكن تخيّل الجنود الفرنسيين والألمان في الحرب العالمية الأولى وقد وجدوا أن ما يجمعهم في قدرهم أكثر بكثير مما يفرقهم في المصالح المادية، أو الوطنية، أو أي شيء آخر. يضاف إلى ذلك أن «العلاقة بين القوى» الموجودة بين قوتين، والتي تستطيع الحرب تغييرها مؤقتاً أو بشكل دائم، هي سبب سياسي محسوب للدخول فيها. وهذا لا يعني إمكانية معرفة نتيجة القتال مقدماً، ولا يعني استبعاد الخطأ وعدم الثقة عند اتخاذ القرارات؛ بل يعني أن قرار الذهاب إلى الحرب وطريقة إدارتها، ينبثقان من سلسلة من الأحكام السياسية التي تكون مطابقتها مع الواقع - أو مع دقة التقييم - أمر يتمناه المقاتلون؛ وبالنتيجة، سوف يمكن قراءة أعمالهم بشيء من الدقة من خلال هذه الأحكام. إن هذه الحروب هي عبارة عن «استمرارية السياسة بأساليب



أخرى»؛ وهكذا، فإن أولئك الذين يقدمون حيواتهم ثمناً لها بحاجة إلى أن يعرفوا مدى إصرار أولئك الذين يشرفون على إدارة موتهم، البقاء في مكان بعيد غير منظور.

وعلى العكس من ذلك، إذا ظهر أن ما يكوّن الأعماق الداخلية لكينونة طرف واحد في الحرب هو ما يشكل كينونة الطرف الثاني، فحينئذ يتقلص الأمل الضعيف أصلاً، في إيجاد شيء من القاسم المشترك بينهما. والحقيقة، فإن الحرب العراقية الإيرانية، تقدم نفسها، من ناحية منشئها واستمراريتها، مثل صراع تيتاني لرجلين محبوسين في قفص، وإلى الأبد.

ولكن الخواص السياسية المسيطرة لكل من الرجلين، التي تتمثل في تركيز السلطة لديه، تلك السلطة المستمدة من الخوف في الحالة الأولى، ومن العقيدة في الحالة الثانية، هي التي تضع الحدود الأخيرة لهذه الصورة. الخوف والعقيدة هما من بين أهم الدوافع الإنسانية الأساسية؛ ولهذه الدوافع، تحت ظروف معينة، القوة التي تدفع الرجال إلى الموت لا لسبب إلاّ لأنهم لا يستطيعون أن يتخيلوا خياراً آخر أمامهم. لقد وضعت هذه الدوافع سلطة القتل التي لا كابح لها، بين يدي ذينك الرجلين وتحت إرادتهما الشخصية، وذلك من خلال اتخاذ قرارات تلك الحرب.

إن المعنى النهائي لحرب من هذا النوع، وهو ما يجمعها بالحرب الأهلية اللبنانية، ولكن ليس مع الحروب العربية الإسرائيلية، يكمن في الحقيقة البسيطة أن مسألة وقوعها بحد ذاته قد أخذ منا جميعاً قطعة من إنسانيتنا الممزقة أصلاً.



هوامش الخلاصة

(١) هذا هو تقييم ستيفن أر. غرومون Stephen R. Grummon، «الحرب العراقية الإيرانية: الإسلام يتعرض للحرب - جامعة جورج تاون (واشنطون، دي. سي)».

(٢) حسب ما جاء في كتاب كي. ماكلاهان K. Maclahan وجي جوف G. Joffe، «حرب الخليج: مسح لقضايا سياسية ونتائج اقتصادية»، تقرير وحدة الاستخبارات في الايكونومست.

(٣) راجع التقرير من الجبهة العراقية لـ دي فيرهول D. Fairhall، في جريدة الغارديان، في ٢٩ تشرين اول ١٩٨٠، بعنوان «الحرب الخاطفة تتحول إلى حرب طويلة في الشتاء». انظر أيضاً مقالة ام وولاكوت M. Woollacot في الغارديان في ١ تشرين الأول ١٩٨٠.

(٤) التقديرات العليا هي من تقرير دي مدلتون D. Middleton في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٣ أيلول ١٩٨٥، ويعتمد على تقديرات في عواصم الناتو NATO، التي تقدر القتلى في الجانب الإيراني بـ ٤٢٠ ٠٠٠ و٥٨٠٠٠٠ وعلى الجانب العراقي بـ ٣٠٠ ٠٠٠. وقد أضفت ١٠٠ ٠٠٠ آخرين قتلوا في المعارك الكبيرة التي حدثت، وبشكل خاص في معركة الفاو في شباط - آذار ١٩٨٦.

ويقدر تقرير بوشكوف Bushkoff الرقم النهائي في حدود مليون ونصف. ومن المحتمل أن القيادات في طهران وبغداد لن تعرف العدد الحقيقي للأرواح التي أزهقت ثمناً لقراراتهم وحماقاتهم.

(٥) مجموع الضحايا البشرية للحرب العالمية الثانية كان ٣٠ مليون نسمة، ولكن أكثر من نصف الضحايا كانوا من الاتحاد السوفياتي. كل الأرقام مأخوذة من غوردون رايت Gordon Wright، - محنة الحرب النهائية Ordeal of Total War: ١٩٣٩-١٩٤٥ (نيويورك: هاربر، ١٩٦٨) ٢٦٣ - ٢٦٤.

الفصل الحادي عشر من الكتاب المعنون «أثر الحرب» يركز على هذا الموضوع.

(٦) أستبعد هنا تلك الآراء غير الجادة والمنتشرة في الشرق الاوسط بين كلا الجانبين المتخاصمين، التي ترى أن الحرب إما مؤامرة «فارسية - إسرائيلية - أمريكية» طبخت في طهران، أو مؤامرة «عراقية - إسرائيلية - امريكية» طبخت في بغداد، انظر تقرير ديفيد هيرست David Hirst في الغارديان؛ في ٢٢ تشرين اول، ١٩٨٠.

(٧) جاسم عبد الغني، «العراق وإيران: سنوات الأزمة» (بالتيمور، دار نشر جامعة جون هوبكنز ١٩٨٤).

(٨) كمثال على ذلك، انظر كتاب حسن محمد طوالبة «مناقشة في النزال العراقي الإيراني» (بيروت ١٩٨٤)، ٦٠-٦١. انظر أيضاً كتاب هانسيلر P. Hanseler، «الجذور التاريخية للنزاع حول شط العرب»، وكتاب النجار وصفوت: «السيادة العربية على شط العرب».

(٩) تمت تغطية اللغة العنصرية التي استخدمها الطرفان المتحاربان منذ بداية الحرب، من قبل عامر طاهري، في تقرير في الانترناشيونال هيرالد تريبون في ١٠ تشرين الأول ١٩٨٠. وهناك تقارير أخرى، بقلم بولييت Bulliet تقدم أمثلة أخرى.



(١٠) راجع الفصل الاول؛ كذلك راجع المناقشة في الفصل السادس حول الشعوبية.

(١١) هذه هي الفكرة التي يطرحها ام. اس. الأزهري في مقدمته لكتابه «الحرب العراقية الإيرانية».

(١٢) انظر «بناء الدفاعات» الفصل الثالث، «متلازمة القائد» في الفصل ٤، و«نهاية السياسة» في الفصل ٧.

(١٣) من بايبس Pipes «نزاع حول الحدود» في أسلحة جديدة، صراع قديم، ٤.

(١٤) وهناك أمثلة عديدة على ذلك. ويليام ستودنمير يجد «معالم عامة» للصدام في الثقافة، والتاريخ وفي التشيع مقابل المذهب السني. وتتضمن «المعالم المتهورة المحددة» محاولة إيران تصدير ثورتها، وطموحات صدام. أخيراً كانت «الشرارة المناسبة» لاندلاع الحرب تتواجد في المنازعات حول شط العرب. راجع مقالة «تحليل للاستراتيجية».

(١٥) طارق إسماعيل، العراق وإيران: جذور النزاع (سيراكيوس، مطابع جامعة سيراكيوس، ١٩٨٢)، ٢.

(١٦) والمثال المضحك على ذلك ما جاء في مقال نجار وصفوت حول «السيادة العربية على شط العرب». حيث تم نشر معلومات حول النزاعات القبلية الدائرة قبل أربعة قرون، ويصف الكاتبان كيف كانت القبائل تبدل من مواقفها بين العثمانيين والصفويين.

(١٧) إسماعيل، جذور النزاع، ٢.

(١٨) المصدر نفسه، ٦.

(١٩) المصدر نفسه، ٢٧.

(٢٠) بايبس Pipes: «الحدود الطائفية A Border Adrift»، وهذا ما نجده هنا حيث يقول الكاتب: «إذا سلّمنا بان صدام حسين ليس الشخص الذي يتصرف بحماقة وانفعالية - حتى النقاد يعترفون بانضباطه - لذا، لا بد أن تكون لديه أسباب خطيرة وحقيقية لإعلان الحرب في أيلول ١٩٨٠».

(٢١) فؤاد عجمي، «النبوءة العربية: الفكر السياسي العربي والممايسة منذ ١٩٦٧» (كمبردج - دار نشر كمبردج ١٩٨٢) ٣٢ - ٣٣

(٢٢) انظر «أعداد الرجال المسلحين» و«الحزب والدولة» في الفصل الأول. حول تنظيم الجماهير، انظر الفصل ٣.

(٢٣) كمثال، على ذلك، انظر التقرير الذي كتبه جون كيفنر John Kifner حول القائد الذي كانت قطعاته تقوم ببناء طريق سريع عبر الصحراء خاج الأحواز. وحين حاصره الصحفيون بالأسئلة، تبين أنه لا يعرف لماذا كان يؤدي ذلك العمل، ثم أخيراً أعلن قائلاً: «نحن نتبع خطة القيادة السياسية فقط». الانترناشيونال هيرالد تريبون. ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٠.

(٢٤) ويليام ستوديدنمير William O.Staudenmaier «السياسة العسكرية والاستراتيجية في حرب الخليج (صحيفة الكلية الحربية للجيش الأمريكي)، ١٢، رقم ٢، ص. ٢٨.

(٢٥) في معركة رئيسية عام ١٩٨٥، استخدم العراقيون قاطعين بتسليح كامل لسحق قوة إيرانية، ظهر أنها لا تتجاوز ١٥٠٠ رجل. وقد تحمل العراقيون خسائر ثقيلة، بسبب قيام المشاة الإيرانيين



بالاختباء داخل حفر، وتوجيه أسلحتهم الـ RPG من مسافة قريبة إلى الدبابات المتقدمة. تقرير كيفنر.

(٢٦) ستوديتمير Staudenmair، «حرب الخليج»، ٢٩

(٢٧) كيفنر Kifner، نيويورك تايمز New York Times، ٢٨ شباط ١٩٨٦.

(٢٨) من الأفكار التي نفذها البعث هي وضع مسافة بينهم وبين الإيرانيين، وذلك بحفر خندق عملاق طوله ١٥ ميلاً وعرضه يتراوح بين ميل واحد إلى ثلاثة أميال. وقد تم ضخ مليارات الغالونات من الماء من دجلة وهور الحويزة إلى الخندق عبر قناة عرضها عشرين ياردة، ليكون هذا الخندق أكبر بحيرة صناعية في الشرق الأوسط. ولا يزال الغموض يكتنف هذا المشروع الذي تجاوزت كلفته المليار دولار. وحسب رأي أحد الخبراء، فإن المشروع يعطي العراق إمكانية إغراق الأراضي الإيرانية. انظر التقارير حول الموضوع في الصحف البريطانية: الغارديان: ٣١ تموز ١٩٨٤، وسان دي تايمز ٣١ كانون الثاني ١٩٨٥.

(٢٩) «تشبه هذه الاستراتيجية، وضع خطة رئيسية في لعبة الشطرنج، يعتمد نجاحها على قيام الخصم بالحركة «الصحيحة»، بحيث يمكن تنفيذ الخطة». غرومون Grummon، الحرب العراقية الإيرانية، ١٨.

وقد قال إدجار أو. بالانس Edgar O Balance، المحلل العسكري، الشيء نفسه. انظر مقالته: «الحرب العراقية الإيرانية: الجولة الأولى»، باراميترز، صحيفة الكلية الحربية الأمريكية، ١١ رقم ١ آذار ١٩٨١: ٥٦

(٣٠) انظر غرومون Grummon، الحرب العراقية الإيرانية، ١٧. انظر أيضاً: «ردود أفعال دول الخليج» في الحرب العراقية الإيرانية: قضايا النزاع وإمكانات التسوية، للكاتب علي هلال دسوقي (بحوث حلقة دراسية، جامعة برنستون، آب ١٩٨١)، ٤١.

(٣١) راجع ملاحظات درو مدلتون Drew Middleton في الانترناشيونال هيرالد تربيون، ١٥ تشرين الأول ١٩٨٠؛ وقام بمراجعة تقييمه فيما بعد.

(٣٢) «في منتصف الصحراء.... أرونا قطعاً من حطام طائرة جمعتها وزارة الإعلام وكوّمتها في كومة، وصفها لنا دليلنا بأنها حطام طائرة فانتوم إيرانية. ولكن نصرهم تحول إلى حرج وارتباك حين علق مراسل بولندي كان معنا، وبأدب أن إحدى قطع الطائرة تحمل الكلمات «مخرج الطوارئ» باللغة الروسية، وبأننا كنا ننظر إلى بقايا طائرة ميج MIG عراقية مقاتلة. بسرعة، أعادنا الضباط الذين احمرت وجوهم، إلى الباص». من تقرير طويل لمجموعة من المراسلين في الأوبزرفر، في ٢٨ أيلول ١٩٨٠. وفي مناسبة أخرى، يكتب ديفيد فيرهل David Fairhall «أصيبت طائرة روسية الصنع اليوشن ٧٦ بنيران صديقة حين كانت تنتظر تهبط في بغداد». الغارديان، ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٠.

(٣٣) تم تصعيد الأهداف الأساسية لأول مرة في الخطبة التي ألقاها صدام حسين على الجيش بمناسبة عيد الأضحى. ودعا إلى إسقاط نظام الخميني بهذه اللغة: «أنتم سيوف الله في الأرض، والرؤوس التي تقطعونها هي رؤوس المعتدين... المدافعين عن الخميني «المجنون»»، من



الهيرالد تربيون، ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٠. . وفي مناسبات أخرى دعا صدام حسين إلى تسليح الأقليات الإيرانية، وتحطيم الامبراطورية «العنصرية الفارسية»، وإلى حرب مقدسة ضد الخميني.

(٣٤) أريك رولو Eric Rouleau - الغارديان، ١٤ تشرين الأول ١٩٨٠. اقتباساً من اللوموند.

(٣٥) انظر تقرير جيمس ماك مانوس James Mac Manus من بغداد حول موقف صدام المتصاعد، بعنوان «حسين يتنعم بمكاسب الحرب»، في الغارديان، ٣٠ تشرين الأول ١٩٨٠. وبعد أربع سنوات من الحرب، كانت «معنويات العراقيين ما تزال مرتفعة» حسب تقرير اليكس بينز Alex Paen بعد رحلة لمدة أسبوعين اطلع فيها على آراء مجموعة من العراقيين. كرستين ساينس مونيتر ١٩٨٠.

(٣٦) يؤكد تقرير رولو Rouleau على ذلك، كما يفعل العديد من الصحفيين الذين يكتبون عن بعد. «استمع إلي جيداً» قال فلاّح مسنّ لرولو في ديزفول، «سوف نتمسك بهذه الأرض بأظافرنا. يمكنهم تحطيم كل شيء؛ سننام في الخيام. لكننا سنعود». الغارديان ١٤ تشرين الأول ١٩٨٠.

(٣٧) من تقديرات المخابرات المذكورة من تقرير درو ميدلتون Drew Middleton في النيويورك تايمز، ٨ شباط ١٩٨٤

(٣٨) بعد معركة حامية في الأهوار شمالي البصرة، عُثر على مئات الجثث الإيرانية طافية فوق المياه الضحلة [بعد أن أرسل الإيرانيون أسطولاً صغيراً مكوّناً من ٥٠٠ قارب صغير عبر الأهوار. وقد قامت طائرات الهليكوبتر المقاتلة بتقطيع الأسطول إلى قطع صغيرة]. «لم أرَ في حياتي كلها مثل هذه المجزرة»، قال مراسل تلفزيوني. «توقفت عن الإحصاء حين تجاوز العدد ٥٠٠ جثة». جون سوين، ساندي تايمز، ٤ آذار ١٩٨٤.

(٣٩) الساندي تايمز، ٢٦ شباط ١٩٨٤

(٤٠) وليام فولكنر William Faulkner - حكاية أسطورية (نيويورك: دار راندوم، ١٩٧٨)، ٤٥



ملحق - تصفية ضباط ومسؤولين كبار، وحرس بعثي قديم وسياسيين برتبة وزراء أو رتب أعلى منذ ١٧ تموز ١٩٦٨

الاسم	تاريخ التصفية	أسلوب التصفية	المنصب الحكومي	العمل الدائم	الارتباط بالحزب
عبد الرزاق النايف	٣٠ تموز ١٩٦٨	تم اعتقاله، ثم نفيَ. أول محاولة لاغتياله كانت في لندن عام ١٩٧٣. قتل في لندن ١٩٧٨.	رئيس وزراء عضو مجلس قيادة الثورة ١٧-٣٠ تموز.	ضابط في الجيش.	لا يوجد
إبراهيم الداوود	٣٠ تموز ١٩٦٨	نفي إلى الأردن.	وزير دفاع. عضو مجلس قيادة الثورة ١٧ - ٣٠ تموز.	ضابط في الجيش.	لا يوجد
ناصر الهاني	تشرين ثاني ١٩٦٨	اعتقلته قوة من البعث ليلاً. عثر على جثته ملقاة في حفرة وعليها عشرات الطلقات.	وزير خارجية.	دبلوماسي، وباحث وناقد ادبي	لا يوجد
إبراهيم فيصل الأنصاري	كانون الأول ١٩٦٨	طرد ثم اعتقل، اتهم بالتآمر. صدر الحكم عليه بالسجن ١٢ سنة.	رئيس موظفي الجيش	ضابط في الجيش	لا يوجد
عبد الرحمن البزاز	تشرين الأول ١٩٦٩	تم تعذيبه، ثم حكم عليه بـ ١٥ سنة من السجن بتهمة التجسس لإسرائيل.	لا يوجد.	دبلوماسي وباحث	لا يوجد



الاسم	تاريخ التصفية	أسلوب التصفية	المنصب الحكومي	العمل الدائم	الارتباط بالحزب
عبد العزيز العكيلي	١٩٦٩	تم اعتقاله ثم حكم عليه بالموت	لا يوجد	قائد في الجيش.	لا يوجد
حردان التكريتي	١٥ تشرين الأول ١٩٧٠	طرد من جميع مناصبه، قتل في الكويت ٣٠ آذار ١٩٧١	نائب الرئيس، وزير دفاع، نائب القائد العام للجيش. عضو مجلس قيادة الثورة.	ضابط في الجيش.	بعثي منذ ١٩٦١
حسن النقيب	تشرين الأول ١٩٧٠	طرد، ثم عيّن سفيراً في اسبانيا. تقاعد من الجيش	نائب رئيس موظفي الجيش.	ضابط في الجيش.	بعثي بعد ١٩٥٨
عبد الله سلوم السامرائي	١٩٧٠	طرد من جميع مناصبه، ثم عيّن سفيراً في الهند.	وزير الإعلام، وزير دولة، عضو مجلس قيادة الثورة.	رجل حزب.	بعثي من ١٩٥٠ (عضو القيادة القطرية)
صالح مهدي عماش	٢٨ أيلول ١٩٧١	طرد من جميع مناصبه، ثم عين سفيراً في فنلاند.	نائب الرئيس، وزير الداخلية ١٩٦٨ - ١٩٧٠، عضو مجلس قيادة الثورة.	ضابط في الجيش.	بعثي منذ ١٩٥٢ عضو القيادتين القومية والقطرية
عبد الكريم مصطفى نصرت	آب ١٩٧١	طعن حتى الموت في بيته	وزير	ضابط في الجيش.	بعثي منذ نهاية الخمسينات.



الاسم	تاريخ التصفية	أسلوب التصفية	المنصب الحكومي	العمل الدائم	الارتباط بالحزب
عبد الكريم الشيخلي	٢٨ أيلول ١٩٧١	طرد، وعيّن في الأمم المتحدة. اغتيل بعدها في سيارته.	وزير خارجية، عضو مجلس قيادة الثورة.	رجل حزب.	بعثي منذ نهاية الخمسينات.
فؤاد الركابي	تشرين الثاني ١٩٧١	قتل في السجن.	لا يوجد	مهندس.	بعثي منذ الخمسينات، قائد حزبي ١٩٥٢-١٩٥٨.
صلاح عمر العلي	١٩٧٢	طرد، وعيّن سفيراً في السويد.	وزير الارشاد عضو مجلس قيادة الثورة.	يعمل في الحزب	بعثي (عضو القيادة القطرية)
حماد شهاب	٣٠ حزيران، ١٩٧٣	قتل على يد كزار في محاولة انقلابية.	وزير دفاع، رئيس موظفي الجيش. عضو مجلس قيادة الثورة.	ضابط في الجيش	بعثي بعد ١٩٦٨.
ناظم كزار	٨ تموز ١٩٧٣	تم إعدامه.	مدير الامن الداخلي.	يعمل في الحزب؟	بعثي منذ الخمسينات.
محمد فاضل	٩ تموز ١٩٧٣	تم اعدامه.	مدير المكتب العسكري للحزب.	ضابط في الجيش	بعثي
نعيم حداد	تموز ١٩٧٣	أودع السجن.	؟	يعمل في الحزب؟	بعثي (عضو قيادة قطرية)



الاسم	تاريخ التصفية	أسلوب التصفية	المنصب الحكومي	العمل الدائم	الارتباط بالحزب
عبد الخالق السامرائي	تموز ١٩٧٣	السجن المؤبد قتل في تصفيات ١٩٧٩.	عضو مجلس قيادة الثورة.	موظف محلي، ثم أصبح منظّراً للحزب.	بعثي (عضو القيادة القطرية والقومية)
حسن مصطفى	١٩٧٤ - ١٩٧٥	السجن	قائد في الجيش	ضابط في الجيش	غير معروف
صديق مصطفى	١٩٧٤ - ١٩٧٥	السجن	قائد في الجيش	ضابط في الجيش	غير معروف
طه الشكرجي	١٩٧٤ - ١٩٧٥	السجن	قائد في الجيش	ضابط في الجيش	غير معروف
حسين حياوي	١٩٧٤ - ١٩٧٥	طرد وعيّن ملحقاً ثقافياً في باكستان.	قائد القوة الجوية.	ضابط في الجيش	غير معروف
داوود الجنابي	منتصف السبعينات	طرد	قائد الحرس الجمهوري	ضابط في الجيش	غير معروف
د. عزت مصطفى	آذار	طرد، ووضع تحت الاقامة الجبرية.	وزير صحة (١٩٦٨ - ١٩٦٩) وزير العمل ١٩٧٦ وزير البلديات ١٩٧٧ عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ - ١٩٧٧	طبيب	بعثي منذ نهاية الاربعينات في بداية الخمسينات عضو القيادة القطرية.



الاسم	تاريخ التصفية	أسلوب التصفية	المنصب الحكومي	العمل الدائم	الارتباط بالحزب
أحمد حسن البكر	حزيران ١٩٧٩	وضع تحت الإقامة الجبرية، وجرّد من جميع سلطاته.	رئيس جمهورية، قائد القوات المسلحة، وزير الدفاع (١٩٧٣ - ١٩٧٧).	ضابط في الجيش	بعثي منذ الخمسينات (سكرتير عام، عضو القيادة القومية).
محيي عبد الحسين رشيد	٢٠ تموز ١٩٧٩	أجبر على «الاعتراف»، ثم قتل رمياً بالرصاص مع عائلته.	سكرتير مجلس قيادة الثورة.	يعمل في الحزب.	بعثي قديم (عضو القيادة القطرية).
خالد عبد عثمان	تموز ١٩٧٩	قتل	وزير شؤون الاكراد، عضو مجلس قيادة الثورة.		بعثي
عدنان حسين	تموز ١٩٧٩	قتل	نائب رئيس الوزراء، ومدير مكتب رئيس الجمهورية، عضو مجلس قيادة الثورة.		بعثي (عضو القيادة القطرية للحزب).
محمد محجوب	تموز ١٩٧٩	قُتل	وزير التربية، عضو مجلس قيادة الثورة.		بعثي (عضو القيادة القطرية).



الاسم	تاريخ التصفية	أسلوب التصفية	المنصب الحكومي	العمل الدائم	الارتباط بالحزب
غانم عبد الجليل	تموز ١٩٧٩	قتل	رئيس مكتب نائب الرئيس، عضو مجلس قيادة الثورة.	بعثي	بعثي (عضو القيادة القطرية)
محمد عايش	تموز ١٩٧٩	قتل	عضو مجلس قيادة الثورة.	قائد حزبي	بعثي (عضو القيادة القطرية)
عدنان الحمداني	تموز ١٩٧٩	قتل	مدير عام مكتب الرئيس، وزير التخطيط ١٩٧٦ - ٧٩، عضو مجلس قيادة الثورة ولجنة شؤون النفط.		
رياض إبراهيم	حزيران ١٩٨٢	قتل	وزير الصحة.	حزبي	بعثي متقدم.

المصادر: إضافة إلى المصادر المذكورة، انظر أيضاً عباس الكليدار، «العراق: البحث عن الاستقرار»، دراسات الصراع (لندن، مؤسسة دراسات الصراعات) ١٩٧٥، ١ - ٢١.



كرونولوجيا

تعيين التواريخ للأحداث وترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني

هذه الكرونولوجيا مرجع للكتاب، ومرجع للقراء للاطلاع على الأحداث السياسية في تاريخ العراق.

سنوات الانتداب (١٩١٨-١٩٣٢)

٣ تشرين الأول ١٩١٨: الحكم العثماني للعرب ينتهي رمزياً بدخول الجيش البدوي لفيصل ابن الشريف حسين من الحجاز، قائد الثورة العربية ضد الأتراك، إلى دمشق.

٢ حزيران ١٩٢٠: انتفاضات على نطاق واسع في العراق ضد الحكم العسكري البريطاني.

٢٤ تموز ١٩٢٠: قوات فرنسية تطرد فيصل وتحتل دمشق. يبدأ الانتداب الفرنسي على سوريا.

٢٧ آب ١٩٢١: ينصّب البريطانيون فيصل ملكاً على العراق تحت الانتداب من عصبة الأمم. يرافقه عدد من المؤيدين العراقيين من ايام الثورة العربية. ساطع الحصري، وهو باحث سوري قومي يصل مع فيصل إلى العراق، وتدريجياً يتسلّم نظام التعليم.

١٠ تشرين الأول ١٩٢٢: توقيع المعاهدة العراقية الانكليزية التي توضح نطاق الصلاحيات الإنكليزية في الشؤون العراقية.

١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠: يصادق البرلمان على اتفاقية عراقية - إنكليزية تحدد تاريخاً لإنهاء الانتداب البريطاني على العراق بشروط لمصلحة بريطانيا.



٣ تشرين الثاني ١٩٣٢: قبول دولة العراق المستقلة في عصبة الأمم رسمياً.

١٣ كانون الأول ١٩٣٢: ظهور البيان الأول للشيوعيين في العراق، كتبه بخط اليد «فهد» الذي أصبح فيما بعد رئيساً للحزب الشيوعي العراقي.

آب ١٩٣٣: القضية الآشورية. يضع قائد الجيش بكر صدقي برنامجاً ضد جماعة الآشوريين، بدعم من الحكومة، وضد رغبة فيصل. يصبح صدقي بطلاً قومياً.

٨ أيلول ١٩٣٣: وفاة الملك فيصل ليخلفه على العرش ابنه الملك غازي، الذي كان يدعم بقوة إجراءات الجيش ضد الآشوريين.

٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦: يقوم بكر صدقي بأول انقلاب عسكري في العالم العربي ويسقط الحكومة. يقدم وعوداً بتحقيق إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق. تدخل جماعة الأهالي اليسارية إلى الحكومة.

٢٨ نيسان ١٩٣٧: ولادة صدام حسين في صحراء في تكريت.

١١ آب ١٩٣٧: اغتيال صدقي على يد ضباط في الجيش. يتبع ذلك ستة انقلابات متتالية تنتهي في العام ١٩٤١.

١ نيسان ١٩٤١: إعلان حالة الطوارئ على يد أربعة قادة من القوميين العرب. تأليف حكومة دفاع وطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني والجنرالات، بدعم من دول المحور. هرب السياسيين العراقيين الموالين لبريطانيا.

مايس ١٩٤١: اندلاع القتال في ٢ مايس بين القوات البريطانية التي وصلت حديثاً إلى البصرة وبين الجيش العراقي. في ١٩ مايس، يستسلم الجيش العراقي. يهرب رشيد عالي إلى طهران في ٢٩ مايس. يعود السياسيون الموالون لبريطانيا.

١ حزيران ١٩٤١: مقتل بضع مئات من اليهود العراقيين في مظاهرات ساخطة.

٢٤ تموز ١٩٤٣: جماعة مكونة من أقل من عشرة أشخاص تدعو نفسها حركة البعث العربي، تصدر بيانها الأول في دمشق.

نيسان ١٩٤٧: عقد المؤتمر الأول لحزب البعث الذي يمثل بضع مئات انضموا لعضوية الحزب. تصل الأفكار البعثية إلى العراق بواسطة المعلّمين السوريين عام ١٩٤٩،



وتبدأ أولى جهود التنظيم عام ١٩٥١.

٢٠ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨: انتفاضة مدنية عاتية ضد اتفاقية بورتسموث المزمع عقدها مع بريطانيا. يظهر الحزب الشيوعي العراقي بأنه القوة الرئيسية المنظمة للانتفاضة.

١٤ - ١٥ شباط ١٩٤٩: إعدام فهد واثنين من القياديين في الحزب الشيوعي العراقي، في بغداد أمام الجمهور.

١٩٥٦: ناصر يؤمم قناة السويس، وتتعرض مصر للغزو. بعد ذلك بوقت قصير، ينضم الشاب صدام حسين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي - فرع العراق.

١٤ تموز ١٩٥٨: منظمة سرية مكوّنة من مئتين من «الضباط الأحرار» يسقطون الملكية بانقلاب عسكري، يعلن في عموم العراق. انطلقت الجماهير إلى الشوارع بعد بضع ساعات من إعلان سقوط الملكية. إلغاء البرلمان وتصفية الجيش. تأليف محكمة الثورة برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي، لمحاكمة رموز العهد البائد. يظهر عبد الكريم قاسم الذي نفذ الانقلاب كرئيس للوزراء وقائداً أعلى.

٢٤ تموز ١٩٥٨: يصل إلى بغداد ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث، ويدعو إلى وحدة حالية مع الجمهورية العربية المتحدة التي تشكلت حديثاً. يقوم الحزب الشيوعي العراقي بالمقابل بالمناداة بعبد الكريم قاسم زعيماً اوحداً.

٣٠ أيلول ١٩٥٨: عزل عبد السلام عارف وهو من الضباط الأحرار وقام بتنظيم الانقلاب مع قاسم عام ١٩٥٨، من مناصبه كنائب لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية. يفشل في محاولة لاغتيال قاسم، ويُعتقل في ٤ تشرين الثاني. محاكمة عبد السلام في كانون الأول علناً على يد المهداوي. الانقسام والخلاف الذي حصل بين قاسم وعارف، يركز الاهتمام على التناقض العميق بين اتجاهات القائمين على تنفيذ انقلاب ١٩٥٨.

آذار ١٩٥٩: تمرد مجموعة من الضباط الأحرار القوميين في قاطع الموصل، وينظمون ثورة ضد قاسم، ويتم سحق هذا التمرد. انطلق الشيوعيون ومؤيدوهم في هياج، وراحوا يقتلون كل من يشكّون في ولائه العربي القومي، ويمثلون بالجثث. ويأخذ الصراع طابعاً إثنياً، حيث صفى قاسم المزيد من البعثيين والقوميين.

١ مايس ١٩٥٩: انطلاق تظاهرات تاريخية قاربت نصف مليون شخص تطالب بتمثيل الحزب الشيوعي في الحكومة.



تموز ١٩٥٩ : يقوم الأكراد الشيوعيون بمذبحة للتركمان في مدينة كركوك. يبدأ قاسم بحملة لاعتقال الحزب الشيوعي، تستمر خلال آب.

أيلول ١٩٥٩ : تم جمع كتابات ميشيل عفلق لأول مرة وإصدارها في كتاب تحت عنوان «في سبيل البعث».

٧ تشرين الأول ١٩٥٩ : تفشل فرقة بعثية للقتل في اغتيال قاسم. يهرب إلى سوريا أحد اعضاء الفرقة، وهو صدام حسين الذي كان في الثانية والعشرين من العمر، ثم يذهب إلى مصر. يمثل ٧٨ من البعثيين المتورطين في محاولة الاغتيال أمام محكمة المهداوي، وتترك محاكمتهم أثراً عميقاً.

١ كانون الثاني ١٩٦٠ : يعلن قاسم إجازة جميع الأحزاب السياسية. ولكن الحزب الشيوعي يبقى ممنوعاً. واستمرت الإجراءات المتخذة ضد الشيوعيين حتى نهاية حكم النظام.

آذار ١٩٦١ : قيام مظاهرات بتأليب من البعثيين ضد نظام قاسم.

أيلول ١٩٦١ : يشن الجيش العراقي هجومه الأول ضد الأكراد في الجبال. في نيسان ١٩٦٢، كانت حرب عصابات واسعة النطاق قد انطلقت في الشمال لتكلف الحكومة ثمناً باهضاً، والتي لا يستطيع قاسم النصر فيها.

٢٤ كانون الأول ١٩٦٢ : ينجح البعثيون في تنظيم إضراب عام في المدارس الثانوية والكليات، يستمر حتى سقوط النظام.

٨ شباط ١٩٦٣ : انقلاب بعثي يطيح بحكومة قاسم بعد عدة أيام من القتال الضاري في الشوارع. يتسلم البعثيون الحكم لأول مرة. تتميز فترة الحكم التي استمرت لتسعة أشهر بتصفية حسابات بدون رحمة مع الشيوعيين وغيرهم. يصبح عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية.

١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ : بعد صراع وقتال داخلي بين الأجنحة الراديكالية والأجنحة المعتدلة في داخل حزب البعث، يقوم عارف بإسقاط الحكم البعثي الأول، يسانده في ذلك مجموعة من الضباط البعثيين المعتدلين. يقوم الجيش بسحق المليشيا البعثية التي خرجت إلى الشوارع. يعين عبد السلام عارف، أحمد حسن البكر، وهو من الضباط الأحرار القدامى، وبعثي قديم، نائباً للرئيس. ولكن، وبشكل تدريجي يتجه النظام العسكري نحو الناصرية.



شباط ١٩٦٤ : يوصي ميشيل عفلق بترقية صدام حسين إلى القيادة القطرية - فرع العراق، لحزب البعث العربي الاشتراكي.

١٤ تموز ١٩٦٤ : تشريع عدد من قوانين التأميم الشاملة كخطوة باتجاه الاشتراكية العربية والوحدة مع مصر.

١٨ نيسان - ٦ آب ١٩٦٦ : رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز يفاوض لوضع نهاية مؤقتة للحرب الكردية، ويحاول كبح امتيازات الجيش، ويعيد جواً يذكّر بالنظام السابق.

حزيران ١٩٦٧ : حرب الأيام الستة تشكل كارثة في العالم العربي. تفقد جميع الأنظمة العسكرية مصداقيتها.

أيلول ١٩٦٧ : يقود البعثيون تظاهرة واسعة ضد «نظام عارف»، ويطالبون باتخاذ الإجراءات العقابية بحق الطابور الخامس المسؤول عن هزيمة حزيران.

١٧ أيلول ١٩٦٧ : ينقسم الحزب الشيوعي العراقي إلى منظمتين: القيادة المركزية بقيادة عزيز الحاج، والجناح الثاني الموالي للاتحاد السوفياتي اللجنة المركزية.

١٧ تموز ١٩٦٨ : بالاتفاق مع الضباط غير البعثيين في الجيش العراقي، ينظم حزب البعث انقلاباً ناجحاً يطيح بنظام عارف.

الحكم البعثي الثاني (١٩٦٨-١٩٨٠)

٣٠ تموز ١٩٦٨ : يتخلص البعثيون من حلفائهم بانقلاب ينظم بدقة. تنتقل السلطة العليا إلى مجلس قيادة الثورة برئاسة أحمد حسن البكر السكرتير العام لحزب البعث، والذي يصبح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة. يصبح صدام حسين، الذي كان معاون السكرتير العام للحزب، نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، ومسؤولاً عن الأمن الداخلي.

شباط ١٩٦٩ : القبض على عزيز الحاج قائد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ويقدم اعترافاً علنياً يؤدي إلى القبض على أعضاء الحزب.

٨ آب ١٩٦٩ : قرية داكان الكردية تصبح مسرحاً لمجزرة فظيعة. بدء الحرب ضد الأكراد.

تشرين الأول ١٩٦٩ : القبض على رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزاز،



ويتعرض للتعذيب، ويحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً بتهمة أنه عميل صهيوني.

١٤ كانون الأول ١٩٦٨: يعرض التلفزيون العراقي تفاصيل مصورة عن القبض على حلقة صهيونية للتجسس باشتراك يهود عراقيين، في البصرة.

٥ كانون الثاني ١٩٦٩: الدفعة الأولى من «جواسيس» النظام تقدم إلى المحاكمة العلنية. إعدام سبعة عشر متهماً، من بينهم ثلاثة عشر يهودياً عراقياً، في ساحة التحرير في وسط بغداد وسط خطب وضجة عامة. يشهد المشهد مئات الآلاف من الناس.

٢١ كانون الثاني ١٩٧٠: يعلن النظام الكشف عن مؤامرة جديدة. يتم إعدام واحد وأربعين رجلاً خلال أسبوع واحد.

١١ آذار ١٩٧٠: إصدار قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق وسط ابتهاج الجماهير. وقد منح الأكراد - على الورق - حقوقاً قومية كما لم يحدث من قبل. توقف الاقتتال، وكسبت حكومة البعث وقتاً من أجل التماسك والتقوية.

١٠ تموز ١٩٧٠: يعلن حزب البعث العربي الاشتراكي شروطاً لانضمام الحزب الشيوعي إلى الجبهة الوطنية التقدمية. تقوم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالمراوغة.

تموز ١٩٧١: عبد الكريم نصرت، وهو بعثي قديم، وهو والمسؤول عن تنظيم المليشيا التي أسقطت نظام عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣، يتعرض للطعن حتى الموت في منزله.

١٥ تشرين الأول ١٩٧٠: حردان التكريتي، وهو بعثي قديم وعضو في مجلس قيادة الثورة ونائب الرئيس، ووزير الدفاع، يتعرض لإطلاق النار عليه في الكويت، وأردي قتيلاً.

أيلول ١٩٧١: فشل دائرة الأمن في محاولة اغتيال الزعيم الكردي، البرزاني.

تشرين الأول ١٩٧١: فؤاد الركابي، قائد بعثي منذ تشكيل الحزب في العراق، وحتى ١٩٥٩، يُقتل وهو في السجن.

نيسان ١٩٧٢: الإعلان عن معاهدة الصداقة العراقية - السوفياتية.

مايس ١٩٧٢: يدخل الشيوعيون إلى الحكومة لأول مرة.

حزيران ١٩٧٢: تأميم شركة النفط العراقية.



٨ تموز ١٩٧٣ : إعدام ناظم كزار رئيس دائرة الأمن الداخلي، مع ٣٥ آخرين على الأقل، في محاولة انقلابية.

تموز ١٩٧٣ : التوقيع على لائحة العمل القومي التي أعلن عنها عام ١٩٧١ من حزب البعث والحزب الشيوعي، ووافق الحزب الشيوعي على كافة الشروط التي طرحت عام ١٩٧٠.

كانون الثاني ١٩٧٤ : انعقاد المؤتمر الإقليمي الثامن لحزب البعث في بغداد. يقيّم التقرير السياسي الاهداف السابقة للحزب، ويستعرضها.

آذار ١٩٧٤ : بعد انهيار اتفاقية الحكم المحلي عام ١٩٧٠، تبدأ استعدادات الحرب. قصف مدن زاخو وقلعة دزة وتُسوّى بالأرض. مئات الآلاف من الأكراد يهربون من المدن. الأعمال والفظائع تندلع وتتجاوز كل الأرقام السابقة.

كانون الأول ١٩٧٤ : إعدام خمسة علماء شيعة لأسباب غير معروفة.

٦ آذار ١٩٧٥ : المصادقة على اتفاقية الجزائر بين النظام البعثي العراقي ونظام الشاه في إيران. يوافق العراق على مطالب إيران في الأراضي، مقابل توقف الشاه عن مساعدة ودعم الأكراد. وبذلك تنقطع خطوط المساعدات عن الكرد بشكل تام. تتعثر المقاومة الكردية نتيجة لذلك. تبدأ الحكومة سياستها في تهجير الأكراد من مناطقهم.

شباط ١٩٧٧ : يقود رجال الدين الشيعة مظاهرة بمناسبة عاشوراء في مدينة كربلاء. تعتقل السلطة أكثر من ألفي شخص، وتعدم ثمانية علماء آخرين. تبدأ عملية واسعة النطاق بطرد أعداد كبيرة من الشيعة العراقيين إلى إيران، واعتبارهم طابوراً خامساً.

في نهاية السبعينات، كان هناك اكثر من ٢٠٠٠٠٠ عراقي استبعِدوا إلى إيران، بعد تجريدهم من جنسيتهم وممتلكاتهم.

تشرين الأول ١٩٧٨ : طرد الخميني إلى خارج العراق.

شباط ١٩٧٩ : اندلاع الثورة الإسلامية في إيران.

حزيران ١٩٧٩ : صدام حسين يصبح رئيساً للجمهورية، بعد تجريد أحمد حسن البكر من كافة مناصبه، ووضعه تحت الإقامة الجبرية.

تموز ١٩٧٩ : تصفية واسعة النطاق في قمة القيادة البعثية. إجبار محيي رشيد سكرتير مجلس قيادة الثورة على الاعتراف، ثم إطلاق الرصاص عليه وقتله مع أفراد



عائلته. إعدام ثلث عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة. ومع الأول من آب، كان هناك أكثر من ٥٠٠ من القياديين والمناصب العليا في حزب البعث قد تم إعدامهم.

٩ نيسان ١٩٨٠: إعدام محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى، رموز المقاومة الشيعية في العراق.

٢٢ أيلول ١٩٨٠: صدام حسين يبدأ العمليات الحربية واسعة النطاق على إيران.

أزمة الخليج (١٩٨٨-١٩٩١)

٢٠ آب ١٩٨٨: وقف النار بشكل رسمي في الحرب الإيرانية - العراقية، أطول حرب تقليدية في القرن العشرين.

٢٥ - ٢٧ آب ١٩٨٨: الطائرات العراقية تلقي بقنابل كيمياوية على القرى الكردية كجزء من عمليات الانفال، وضع «حل نهائي» للقضية الكردية بشكل رسمي في شباط من تلك السنة. تتراوح التقديرات لعدد ضحايا المراحل المختلفة لعمليات الأنفال من ٥٠٠٠٠ إلى ١٨٠٠٠٠ نسمة. حوالي ١٢٧٦ قرية دمرت بشكل تام.

٦ أيلول ١٩٨٨: إنهاء عمليات الأنفال بشكل رسمي. ولكن القتل الجماعي للكرد يستمر حتى عام ١٩٨٩.

آذار ١٩٩٠: في حادثة دبلوماسية مهمة، يُقدم النظام على إعدام صحفي بريطاني من أصل إيراني، بتهمة التجسس على المنشآت العسكرية.

٢ نيسان ١٩٩٠: يلقي صدام حسين خطبة يتحدث فيها عن أسلحة سرية عراقية يمكنها (أن تلتهم نصف إسرائيل).

مايس ١٩٩٠: انعقاد قمة للجامعة العربية للإعراب عن دعم الدول العربية لموقف الرئيس ضد الغرب. يستخدم صدام حسين هذه المناسبة لشجب موقف دول الخليج لدورهم في الإبقاء على أسعار النفط المنخفضة.

١٧ تموز ١٩٩٠: يلقي صدام حسين كلمة تتضمن هجوماً شديداً على الكويت.

٢ آب ١٩٩٠: الجيش العراقي يدخل إلى الكويت ويحتل البلاد في غضون ساعات. يصدر مجلس الامن في الأمم المتحدة القرار ٦٦٠ الذي يشجب الغزو العراقي. يتم تجميد الموجودات الكويتية في العالم.



٦ آب ١٩٩٠: المصادقة على قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ حول فرض عقوبات على العراق. وتُمنع الدول الأعضاء من شراء أي «بضائع أو منتجات ذات منشأ عراقي أو كويتي».

٢٣ آب ١٩٩٠: تقدم بغداد على أخذ الاجانب في الكويت والعراق كرهائن.

١٥ كانون الثاني ١٩٩١: تحدد الأمم المتحدة موعداً أخيراً لانسحاب العراق من الكويت.

١٧ كانون الثاني ١٩٩١: بدء الضربات الجوية على العراق.

٢٣ شباط ١٩٩١: بدء الهجوم البري الذي سينتهي في غضون مئة ساعة.

٢٦ شباط ١٩٩١: تحرير الكويت. يعلن صدام حسين «الانسحاب».

٢٨ شباط ١٩٩١: تنفيذ وقف رسمي لإطلاق النار في حرب الخليج.

٢٨ شباط - ١ آذار: انطلاق شرارة الانتفاضة العراقية ضد النظام التي تشعلها سلوكيات قائد مدفعية في ساحة سعد في البصرة. وفي ٤ آذار، يستولي الثوار على مدن النجف، وكربلاء، والسليمانية، وأربيل، ودهوك، ثم تسقط كركوك بعد قليل. وهكذا، تسقط ثلثا عدد المحافظات العراقية في أيدي الثوار لفترات مختلفة.

٢٩ آذار ١٩٩١: تسيطر الحكومة على مدينة السماوة وبذلك تسحق آخر معقل للثورة في جنوب العراق.

٣ نيسان ١٩٩١: تسقط مدينة السليمانية في أيدي قوات الحكومة بعد سقوط كل من كركوك وأربيل وزاخو قبل أيام قليلة. أكثر من مليون كردي ينطلقون في هجرة جماعية إلى الجبال في شمال وشرق البلاد. الآلاف يموتون من البرد، وتحت نيران طائرات الهليكوبتر. تنقل محطات التلفزيون الغربية هذه الحادثة؛ التي تهز الرأي العام العالمي. تضطر قوات التحالف إلى التدخل.

١١ - ١٣ آذار ١٩٩١: اجتماع الجماعات العراقية المعارضة والشخصيات، في بيروت في أول مؤتمر رئيسي من هذا النوع.

نيسان ١٩٩١: تظهر سلسلة مقالات في جريدة الحزب الرسمية «الثورة» تنتقص من السكان الشيعة، ومن معتقداتهم وعاداتهم؛ باعتبارهم الذين قادوا الانتفاضة ضد النظام. وتبدأ حملة ضارية ضد الشيعة، وتشمل القضاء على القبائل التي تسكن في منطقة الأهوار التي ساندت الانتفاضة؛ وذلك بتطبيق خطة تجفيف الأهوار.



٦ نيسان ١٩٩١ : يتبنى مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم ٦٨٨، وهي وثيقة تاريخية للأمم المتحدة، تدعو فيها إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو، على أساس إساءة معاملتها لرعاياها. بعد ذلك، تم فرض منطقة آمنة في الشمال لا يحق للطيران العراقي التحليق فوقها، تحت حراسة قوات من قوى التحالف، التي تمنع الجيش العراقي من التقدم إلى الأراضي العراقية شمال خط ٣٦.

١٤ نيسان ١٩٩١ : يلتقي القادة الأكراد بصدام حسين في محاولة فاشلة للتفاوض على اتفاقية للحكم الذاتي.

مايس ١٩٩١ : دخول قوات التحالف إلى مدينة دهوك لتأمين المنطقة الآمنة. انسحاب الجيش العراقي والشرطة العراقية.

٢١ تموز ١٩٩١ : رئيس الوزراء سعدون حمادي يبدأ مباحثات مع القيادة الكردية في بغداد.

٥ آب ١٩٩١ : الجيش التركي يهاجم قوات الأكراد الانفصاليين في واحدة من سلسلة من الهجمات في شمال العراق.

أيلول ١٩٩١ : تفشل المفاوضات، ويندلع القتال ثانية بين القوات العراقيية وقوات العصابات الكردية.

نظام ما بعد حرب الخليج (١٩٩٢-١٩٩٦)

١٤ كانون الثاني ١٩٩٢ : يعترف العراق بامتلاكه برنامجاً لصنع أسلحة نووية.

١٥ كانون الثاني ١٩٩٢ : الأحزاب الكردية تعلن عن عزمها على تأسيس برلمان كردي من خلال الانتخابات.

٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢ : المقاومة العراقية تلتقي بالحكومة السعودية في الرياض.

آذار ١٩٩٢ : انفجار قنابل في كل من السليمانية وأربيل.

نيسان ١٩٩٢ : الجمعية الوطنية العراقية تصادق على إجراءات لإعادة إسكان شيعة الاهوار.

١٩ مايس ١٩٩٢ : إجراء انتخابات لاختيار ١٠٥ مقاعد كردية في الجمعية الوطنية الكردية. مراقبون دوليون يؤكدون أن الانتخابات حرة ونزيهة.



١٩ حزيران ١٩٩٢ : المقاومة العراقية تؤسس «المؤتمر الوطني العراقي»، خلال مؤتمر عقد في فيينا، مع جمعية عامة مكونة من ٨٧ عضواً ولجنة تنفيذية مكونة من ١٥ عضواً.

تموز ١٩٩٢ : إعدام أكثر من ٤٠ تاجراً عراقياً في بغداد، في حملة حكومية ضد المضاربات. تصاعد هجمات الجيش على أهل الأهوار في الجنوب. منع المفتشين الدوليين من دخول الأبنية الحكومية. تفجير قافلة مرافقة لزوجة الرئيس الفرنسي التي كانت في بعثة لمساعدة الأكراد، قرب أربيل.

٢٧ آب ١٩٩٢ : الأمم المتحدة لا تفرض حظراً للطيران في جنوب العراق.

١٥ أيلول ١٩٩٢ : اتفاق الحزبين الكرديين المعارضين الرئيسين على دمج قواتهما تحت قيادة الجمعية الوطنية الكردية.

١٧ أيلول ١٩٩٢ : إعدام ٢٥ رجلاً في بغداد بتهمة التداول غير المشروع بالعملة.

٢٧ تشرين الأول ١٩٩٢ : المؤتمر الوطني العراقي يعقد مؤتمراً موسعاً في صلاح الدين شمال العراق، وهو أول اجتماع للمعارضة على ارض عراقية. اختيار قيادة ثلاثية مكونة من عربي سني، وعربي شيعي وكردي.

٧ كانون الأول ١٩٩٢ : يعلن نظام صدام عن إكمال نهر صدام في جنوب العراق، وهو مشروع يهدف إلى سحب مياه الأهوار، وتدمير طريقة حياة تعود إلى العهد السومري.

٢٧ كانون الأول ١٩٩٢ : الطائرات الأمريكية تسقط طائرة عراقية من طراز Mig تطير في المنطقة التي يحظر فيها الطيران في الجنوب.

٣ كانون الثاني ١٩٩٣ : طائرات حربية امريكية ومن قوات التحالف تهاجم أهدافاً في جنوب العراق، بعد رفض العراق رفع الصواريخ المعادية للطائرات من منطقة حظر الطيران. مقتل تسعة عشر عراقياً في الهجوم. اندلاع القتال على الحدود العراقية الكويتية.

١٣ كانون الثاني ١٩٩٣ : بعد خروقات أخرى لقرارات الامم المتحدة ١١٩، تقوم طائرات أمريكية وفرنسية وبريطانية بضرب أهداف في جنوب العراق.

١٧ كانون الثاني ١٩٩٣ : السفن الحربية الأمريكية توجه النيران نحو أربعين صاروخ توما هوك في بغداد، جواباً على رفض العراق السماح لفرق التفتيش التابعة للأمم



المتحدة. في اليوم التالي، قامت ٧٥ طائرة حربية أمريكية وفرنسية وبريطانية بمهاجمة أهداف في جنوب العراق. العراق يعلن مقتل واحد وعشرين شخصاً.

٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣: تولّي كلنتون للسلطة. استمرار المواجهات في مناطق حظر الطيران خلال الأيام الأربعة التالية.

٢٣ شباط ١٩٩٣: المركز التجاري العالمي في نيويورك يتعرض للقصف بالقنابل. المخططان الرئيسيان يحملان جوازات عراقية.

نيسان ١٩٩٣: الشك في تورط العراق في محاولة اغتيال الرئيس السابق للولايات المتحدة، بوش، في الكويت. الحكومة الكويتية توقف أحد عشر عراقياً.

٩ نيسان ١٩٩٣: الطائرات الأمريكية تقصف مواقع عراقية في شمال العراق.

١٨ نيسان ١٩٩٣: الطائرات الأمريكية تقصف مواقع عراقية في شمال العراق.

٢٢ - ٢٩ نيسان ١٩٩٣: وفد من المؤتمر الوطني العراقي - المعارضة العراقية - يلتقي نائب الرئيس الأمريكي آل غور Al Gore، ووزير الخارجية وارين كريستوفر Warren Christopher.

حزيران ١٩٩٣: القوات المسلحة الأمريكية تشن هجوماً بالصواريخ على ديوان دائرة المخابرات المركزية العراقية في بغداد، انتقاماً للمؤامرة لقتل جورج بوش. مقتل ستة مدنيين.

١٩ آب ١٩٩٣: الطائرات الأمريكية تهاجم مدفعية حماية جوية قرب الموصل.

٢٤ آب ١٩٩٣: حامد الجبوري، سفير العراق السابق في تونس، وهشام الشاوي سفير العراق السابق في الصين، ينضمان إلى المعارضة، ويطلبان اللجوء في بريطانيا.

أيلول ١٩٩٣: الإبلاغ عن هجمات مسلحة، من المحتمل أن تكون بالأسلحة الكيماوية، على عدد من القرى في منطقة الأهوار في الجنوب. بعد شهرين، وصل مفتشون من الأمم المتحدة للتحقيق.

تشرين الأول ١٩٩٣: المعارضة العراقية تطبع وتوزع تقريراً بعنوان جرائم ضد الانسانية، داخل العراق، وتطالب بتقديم حوالي عشرين قيادياً عراقياً إلى محكمة دولية، مع إصدار عفو عام عن جميع المتعاملين مع النظام. تجيب الحكومة على ذلك بعرض سلسلة من البرامج التلفزيونية التي تستضيف هؤلاء القياديين العراقيين الذين يتهمهم التقرير بارتكاب مجازر فظيعة.



ديسمبر ١٩٩٣ : بدء الاقتتال بين الفصائل الكردية على نطاق ضيق.

شباط - آذار ١٩٩٤ : انفجار عدد من القنابل في بغداد وحدوث مواجهات بين النظام والمعارضة.

نيسان ١٩٩٤ : يخصص النظام جائزة قدرها ١٠٠٠٠ $ عن قتل اي أجنبي. اغتيال الصحفية الألمانية ليزي شميدت Lizzy Schmidt وحارسها الشخصي. جرح اثنان من حرس الأمم المتحدة في كمين لقافلة تابعة للأمم المتحدة قرب أربيل. وهكذا، وصل عدد القتلى إلى ثلاثة، والجرحى إلى سبعة.

١٤ نيسان ١٩٩٤ : طائرات أمريكية تقصف طائرتي هليكوبتر حربيتين أمريكيتين تحملان ستة وعشرين موظفاً من جنسيات امريكية وفرنسية وبريطانية وتركية وكردية، في شمال العراق.

مايس ١٩٩٤ : اندلاع الحرب الأهلية الكردية بعد أن استولى الاتحاد الوطني الكردستاني على مدن شقلاوة وجمجمال التابعة للحزب الديموقراطي الكردستاني الذي قام بطرد الاتحاد الوطني الكردستاني من صلاح الدين. تحاول المعارضة العراقية التوصل إلى هدنة بين الطرفين، تعتمد على إعادة السجناء مقابل العودة إلى المواقع السابقة. ولكن الاقتتال يستمر، ومقتل آلاف الأكراد مما يقوّض جميع الجهود الرامية إلى استخدام شمال العراق كقاعدة لانطلاق تغيير النظام.

٤ تموز ١٩٩٤ : تشريع القانون رقم ٥٩ الذي ينص على بتر القدم اليسرى كعقاب للسرقة.

١٨ آب ١٩٩٤ : تشريع القانون رقم ١٠٩ الذي ينص على الوسم كعقاب على السرقة والتخلف عن الجيش.

٢٤ آب ١٩٩٤ : تقبض الحكومة على مئات التجار، الذين يواجهون عقوبة بتر أقدامهم إذا ثبتت تهمتهم.

أيلول ١٩٩٤ : يعترض مئات من الأطباء على إجبارهم على تنفيذ الأسلوب الجديد في العقاب، بينما يصدر قانون رقم ١١٧ الذي ينص على بتر ساق الطبيب الذي يرفض تنفيذ القانون.

١٩ أيلول ١٩٩٤ : تقوم الحكومة ببتر آذان عدة مئات من الجنود المتخلفين والهاربين من الخدمة.



تشرين الأول ١٩٩٤ : صدام ينقل عشرة آلاف من قواته إلى البصرة خلال قمة للأمم المتحدة، مهدداً الكويت. يصدر مجلس الأمن قراراً يطالب فيه أن تبقى المدفعية العراقية الثقيلة على بعد ٥٠ كيلومتراً من الحدود الكويتية. لا يتم تطبيق القرار. يعمد الرئيس الأمريكي كلينتون إلى إعادة نشر قوات بحرية وحربية لمواجهة الرئيس العراقي.

١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ : يعترف العراق رسمياً بسيادة الكويت.

١ كانون الأول ١٩٩٤ : رئيس المخابرات العسكرية العراقية وفيق السامرائي، ينضم إلى المعارضة العراقية العاملة في شمال العراق.

٥ كانون الثاني ١٩٩٥ : صدام حسين يحبط انقلاباً بقيادة قائد القوة الجوية السابق محمود الدليمي. إعدام الجنرال وجميع المشاركين.

آذار ١٩٩٥ : المعارضة العراقية تنفذ عمليات عسكرية ناجحة ضد وحدات الجيش العراقي في شمال العراق. تسحب أمريكا والحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، الدعم للعمليات في اللحظة الاخيرة؛ فتتوقف العمليات. النظام يفرج عن اثنين من الأمريكيين المعتقلين في العراق.

٢٠ مايس ١٩٩٥ : في الرمادي، تحدث مواجهات بين قوات الأمن ورجال من عشيرة الدليمي، يُقتل ابن رئيس العشيرة وهو ضابط في القوة الجوية، بتهمة التآمر ضد الحكومة. تستمر الاضطرابات داخل الجيش خلال حزيران.

آب ١٩٩٥ : يقدم عُدي، الابن الاكبر لصدام، على جرح عمه وطبان إبراهيم حسن خلال مناقشة بينهما. تستمر المشاحنات العائلية وتتطور إلى هرب حسين كامل وشقيقه إلى عمان مع زوجتيهما - ابنتي صدام. يكشف الرجلان عن أسرار جديدة تتعلق باسلحة الدمار الشامل في العراق. يضطر العراق إلى الاعتراف رسمياً بامتلاكه لبرنامج لتطوير الأسلحة البيولوجية ذات الدمار الشامل.

١٥ تشرين الأول ١٩٩٥ : في استفتاء عام على نطاق القطر، يصوت ٩٩,٦٦ بالمئة من الشعب على مبايعة صدام حسين لتولي السلطة لمدة سبع سنوات أخرى.

٢٠ شباط ١٩٩٦ : عودة حسين كامل وشقيقه إلى العراق بعد استحصال عفو عنه من صدام حسين.

٢٣ شباط ١٩٩٦ : قتل حسين كامل وشقيقه بإطلاق النار عليهما بينما كانا في بيت



شقيقتهما، بعد يوم واحد من تطليقهما من زوجتيهما، ابنتي صدام حسين. وبعد إطلاق النار، قام علي حسين المجيد، وهو قريب لحسين كامل وشخصية قيادية في النظام، بتقطيع جسد حسين كامل على مرأى من حشد من الحضور.

٨ آذار ١٩٩٦: تظاهرة بالوقوف لمدة خمس عشرة ساعة خارج مبنى إحدى البنايات الحكومية في بغداد، وهي واحدة من سلسلة من التضاهرات التي حدثت خلال الشهور التالية.

٢١ آذار ١٩٩٦: قائد القوات المسلحة السابق نزار الخزرجي يهرب إلى الاردن.

٣٠ آب ١٩٩٦: يبلغ القتال الكردي الداخلي ذروته حين يقوم مسعود البرزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني بدعوة صدام حسين إلى أربيل، لمساعدته ضد غريمه جلال طالباني قائد الاتحاد الوطني الكردستاني. يرسل النظام المدفعية الثقيلة والدبابات و٤٠ ألف من قوات الحرس الجمهوري إلى منطقة الملاذ الآمن التي حددتها قوات التحالف عام ١٩٩١، مدمرة البنية التحتية للمعارضة الديموقراطية المدعومة من الغرب. إجلاء آلاف الموظفين المحليين العاملين في منظمات الإغاثة الغربية، والذين أصبحت حياتهم في خطر، وتم نقلهم بعدها إلى الولايات المتحدة.

٣ أيلول ١٩٩٦: السفن الحربية الأمريكية تطلق النيران على منشآت الرادار العسكرية في جنوب العراق، ردّاً على أعمال صدام في الشمال.

١٠ كانون الأول ١٩٩٦: يعيد العراق بيع نفطه حسب مذكرة التفاهم: النفط مقابل الغذاء، والذي يتوقع أن يدرّ على النظام مبلغ أربعة مليارات دولار في السنة.





المحتويات

القسم الأول
الكيان السياسي العراقي




مكتبة
الفكر الجديد

القسم الثاني
مشروعية البعث





هذا الكتاب

لقد كان استخدام العنف لغايات سياسية جزءاً من الدراما الإنسانية منذ فجر الحضارة. ولا يجب أن يتعامل المرء مع التعقيدات المتضمنة في المسألة ببساطة. فكتاب «جمهورية الخوف» في محتوى الثقافة السياسية العربي يُعتبر نصاً مضاداً لكتاب فانون «بؤساء الأرض»، فأرضيّته مختلفة تماماً، لكنه مثل كتاب فانون، يقف وقفة في تلك الفجوة المهمّة التي توجد دائماً بين الماضي والمستقبل، الفجوة التي يمكن فيها للاختيار الإنساني، والمسؤولية، والالتزام، والإحساس بالغضب أو بالخجل، أن تقرّر مسار الأحداث. ولا نزال جميعاً نقف في تلك الفجوة ولا نملك القدرة على الابتعاد عنها.



